الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم
General Secretariat for Fatwa Authorities Worldwide

المعلمة المصرية للعلوم الإفتائية

المجلد الثاني

تاريخ الفتوى وأهم المؤسسات الإفتائية

إعداد

إدارة الأبحاث والدراسات الإفتائية

الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم

تقديم

فضيلة الأستاذ الدكتور

شوقي إبراهيم علام

١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
رقم الإيداع: ١١٣٥٦/ ٢٠٢١م
الترقيم الدولي: ٠ - ٣٠ - ٦٧٢٥ - ٩٧٧ - ٩٧٨


بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

المقدمة..... ١٠

الباب الأول: تاريخ الفتوى والإفتاء **١٢**

الفصل الأول: الفتوى في صدر الإسلام..... ١٤

الفصل الثاني: الإفتاء في العصر الأموي..... ٣٢

الفصل الثالث: الإفتاء في عصر الدولة العباسية..... ٣٤

الفصل الرابع: الإفتاء في العصرين: الفاطمي والأيوبي..... ٣٦

الفصل الخامس: الإفتاء في العصر المملوكي..... ٤١

الباب الثاني: أهم المؤسسات الإفتائية **٤٨**

الفصل الأول: دار الإفتاء المصرية **٥٠**

أولًا: لمحة عن تاريخ الإفتاء بمصر:..... ٥٠

ثانيًا: نشأة دار الإفتاء المصرية:..... ٥٣

ثالثًا: أعلام المفتين بدار الإفتاء المصرية:..... ٥٨

رابعًا: مهام دار الإفتاء المصرية..... ٨٣

خامسًا: تكوين دار الإفتاء المصرية:..... ٨٧

سادسًا: التراث الإفتائي لدار الإفتاء المصرية..... ١٢٦

سابعًا: منهج الإفتاء لدار الإفتاء المصرية..... ١٣٧

ثامنًا: نماذج من الفتاوى:..... ١٤٣

تاسعًا: المصادر:..... ١٥٤

الفصل الثاني: ديوان الإفتاء في تونس ١٥٥

أولًا: لمحة عن تاريخ الإفتاء في تونس: ١٥٥

ثانيًا: نشأة ديوان الإفتاء التونسي: ١٥٧

ثالثًا: مشاهير أعلام ديوان الإفتاء التونسي: ١٥٧

رابعًا: بعض مهام ديوان الإفتاء التونسي ١٦٥

خامسًا: تكوين ديوان الإفتاء التونسي: ١٦٥

سادسًا: التراث الإفتائي لديوان الإفتاء التونسي: ١٦٥

سابعًا: ملامح منهج الفتوى بديوان الإفتاء التونسي: ١٦٦

ثامنًا: نماذج من فتاوى ديوان الإفتاء التونسي: ١٦٧

تاسعًا: المصادر: ١٧٧

الفصل الثالث: المجلس العلمي الأعلى بالمغرب ١٧٩

أولًا: لمحة عن تاريخ الإفتاء في المغرب: ١٧٩

ثانيًا: نشأة المجلس العلمي الأعلى: ١٨٢

ثالثًا: مشاهير أعلام المجلس العلمي الأعلى: ١٨٤

رابعًا: بعض مهام المجالس العلمية: ١٩٦

خامسًا: تكوين المجلس العلمي الأعلى: ١٩٦

سادسًا: ملامح منهج الفتوى بالمجلس العلمي الأعلى بالمغرب: ١٩٧

سابعًا: نماذج من فتاوى المجلس العلمي الأعلى: ١٩٩

ثامنًا: المصادر: ٢٠٨

الفصل الرابع: المجلس الأعلى للفتوى والمظالم في موريتانيا ٢٠٩

أولًا: لمحة عن تاريخ الإفتاء في موريتانيا: ٢٠٩

ثانيًا: نشأة المجلس الأعلى للفتوى والمظالم: ٢١٣

ثالثًا: مشاهير أعلام المجلس الأعلى للفتوى والمظالم: ٢١٤

رابعًا: بعض مهام المجلس الأعلى للفتوى والمظالم: ٢١٧

خامسًا: تكوين المجلس الأعلى: ٢١٨

سادسًا: التراث الإفتائي للمجلس الأعلى: ٢٢١

سابعًا: أهم ملامح منهج المجلس الأعلى للفتوى والمظالم في موريتانيا: ٢٢٢

ثامنًا: نماذج من فتاوى المجلس الأعلى للفتوى والمظالم: ٢٢٤

تاسعًا: المصادر: ٢٣٥

الفصل الخامس: دائرة الإفتاء في الأردن ٢٣٦

أولًا: لمحة عن تاريخ الإفتاء في الأردن: ٢٣٦

ثانيًا: استقلال دائرة الإفتاء الأردنية: ٢٣٨

ثالثًا: مشاهير أعلام دائرة الإفتاء الأردنية: ٢٤١

رابعًا: مهام دائرة الإفتاء الأردنية: ٢٥١

خامسًا: تكوين دائرة الإفتاء الأردنية: ٢٥٣

سادسًا: التراث الإفتائي لدائرة الإفتاء الأردنية: ٢٥٥

سابعًا: ملامح المنهج العلمي لدائرة الإفتاء الأردنية: ٢٦٢

ثامنًا: نماذج من الفتاوى: ٢٦٥

تاسعًا: المصادر: ٢٧٢

الفصل السادس: دار الإفتاء الفلسطينية ٢٧٣

أولًا: لمحة عن تاريخ الإفتاء في فلسطين: ٢٧٣

ثانيًا: نشأة دار الإفتاء الفلسطينية: ٢٧٥

ثالثًا: مشاهير أعلام دار الإفتاء الفلسطينية: ٢٧٧

رابعًا: بعض مهام دار الإفتاء الفلسطينية: ٢٨٧

خامسًا: تكوين دار الإفتاء الفلسطينية: ٢٨٨

سادسًا: التراث الإفتائي لدار الإفتاء الفلسطينية: ٢٩٨

سابعًا: ملامح منهج الفتوى بدار الإفتاء الفلسطينية: ٣٠٢

ثامنًا: نماذج من فتاوى دار الإفتاء الفلسطينية: ٣٠٤

تاسعًا: المصادر: ٣١١

الفصل السابع: دار الفتوى في الجمهورية اللبنانية ٣١٢

أولًا: لمحة عن تاريخ الإفتاء في لبنان: ٣١٢

ثانيًا: نشأة دار الفتوى اللبنانية: ٣١٣

ثالثًا: مشاهير أعلام دار الفتوى اللبنانية: ٣١٧

رابعًا: بعض مهام دار الفتوى اللبنانية: ٣٣٤

خامسًا: تكوين دار الفتوى اللبنانية: ٣٣٤

سادسًا: أهم ملامح الفتوى في دار الفتوى اللبنانية: ٣٣٧

سابعًا: المصادر: ٣٣٩

الفصل الثامن: ديوان الوقف السني بالعراق ٢٤٠

أولًا: لمحة عن تاريخ الإفتاء في العراق: ٣٤٠

ثانيًا: نشأة ديوان الوقف السني: ٣٤٥

ثالثًا: مشاهير أعلام الإفتاء في العراق: ٣٤٧

رابعًا: بعض مهام الديوان: ٣٦٢

خامسًا: تكوين ديوان الوقف السني: ٣٦٢

سادسًا: التراث الإفتائي لديوان الوقف السني: ٣٦٩

سابعًا: ملامح منهج الفتوى بديوان الوقف السني العراقي: ٣٧٤

ثامنًا: نماذج من فتاوى ديوان الوقف السني: ٣٧٥

تاسعًا: المصادر: ٣٨٧

الفصل التاسع: إدارة الإفتاء بالكويت التابعة لوزارة الأوقاف ٣٨٨

أولًا: لمحة عن تاريخ الإفتاء في الكويت: ٣٨٨

ثانيًا: نشأة إدارة الإفتاء: ٣٩٣

ثالثًا: مشاهير أعلام إدارة الإفتاء: ٣٩٨

رابعًا: بعض مهام إدارة الإفتاء الكويتية: ٤٢٤

خامسًا: تكوين إدارة الإفتاء: ٤٢٤

سادسًا: التراث الإفتائي لإدارة الإفتاء: ٤٢٨

سابعًا: ملامح منهج الفتوى بإدارة الإفتاء الكويتية ٤٤٤

ثامنًا: نماذج من فتاوى إدارة الإفتاء: ٤٤٨

تاسعًا: المصادر: ٤٥٤

الفصل العاشر: مكتب الإفتاء بسلطنة عمان ٤٥٥

أولًا: لمحة عن تاريخ الإفتاء في سلطنة عمان: ٤٥٥

ثانيًا: نشأة مكتب الإفتاء بسلطنة عمان: ٤٦٠

ثالثًا: مشاهير أعلام الإفتاء في سلطنة عمان: ٤٦١

رابعًا: بعض مهام مكتب الإفتاء بسلطنة عمان: ٤٦٤

خامسًا: تكوين مكتب الإفتاء بسلطنة عمان: ٤٦٤

سادسًا: التراث الإفتائي لمكتب الإفتاء: ٤٦٤

سابعًا: ملامح منهج الفتوى بمكتب الإفتاء بسلطنة عمان: ٤٦٧

ثامنًا: نماذج من فتاوى مكتب الإفتاء: ٤٦٨

تاسعًا: المصادر: ٤٧٣

الفصل الحادي عشر: مجمع البحوث الإسلامية ٤٧٤

أولًا: النشأة والتكوين: ٤٧٤

ثانيًا: مهام مجمع البحوث الإسلامية: ٤٧٥

ثالثًا: التراث العلمي والإفتائي للمجمع: ٤٧٦

رابعًا: نماذج من قرارات وفتاوى المجمع: ٤٧٨

الفصل الثاني عشر: المجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة ٤٨٢

أولًا: النشأة والتكوين: ٤٨٢

ثانيًا: التراث العلمي والإفتائي للمجمع: ٤٨٣

الفصل الثالث عشر: مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة ٤٨٦

أولًا: النشأة والتكوين: ٤٨٦

ثانيًا: التراث العلمي والإفتائي للمجمع: ٤٨٧

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه.

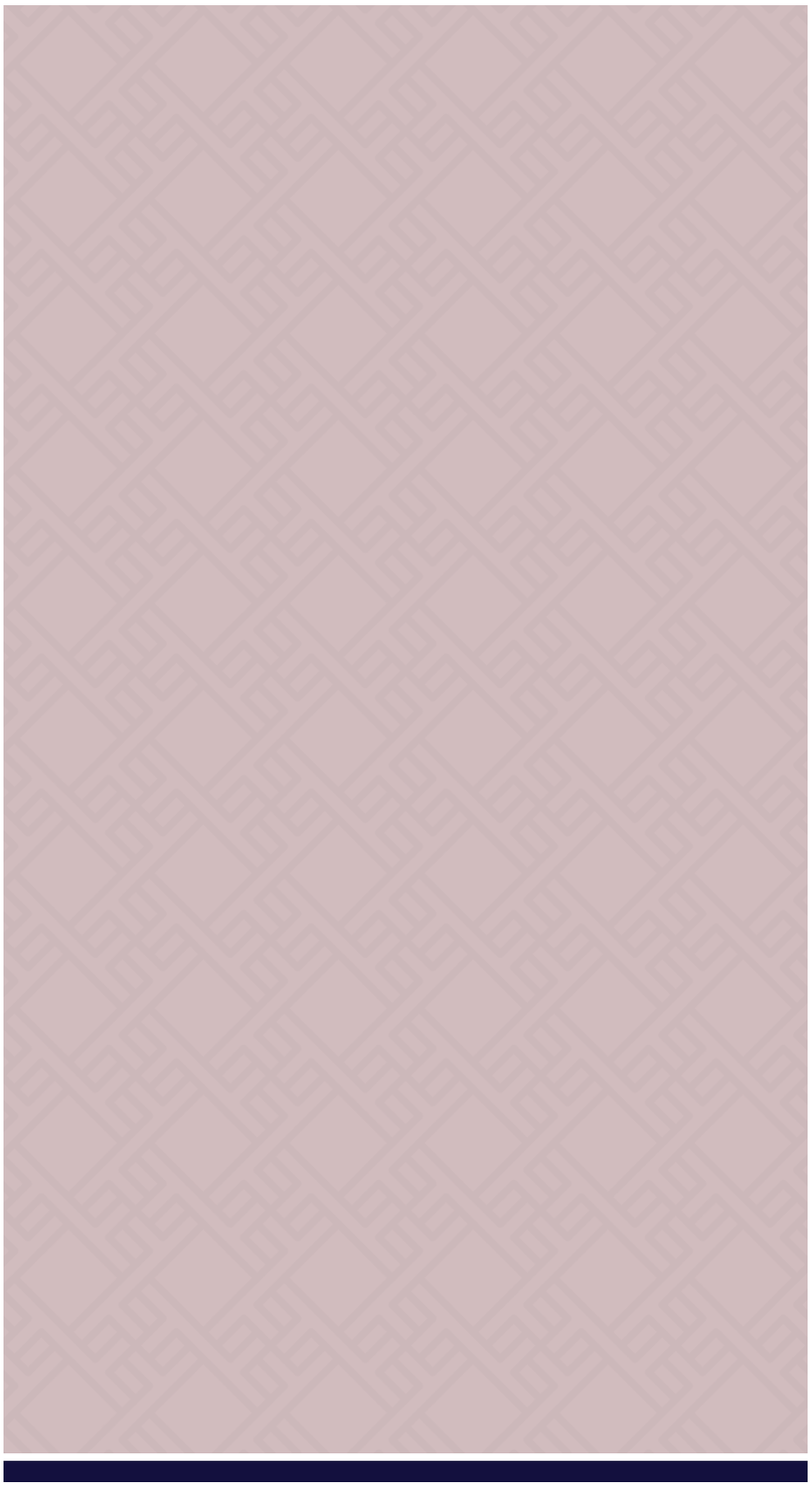
أما بعد:

لا شك أن الإفتاء قديم قدم الإنسان ذاته، فكما أن الإنسان لم يستغن أبدًا عن عبادة ربه والالتجاء إليه؛ فقد ظهر دائمًا الاحتياج للعلم والمعرفة بالرب عزوجل، ما يحبه المولى سبحانه وما يُبغضه، والطريقة التي يرتضيها لعبادته، ومن ثم فلا بد من وجود ذلك الشخص الذي يملك هذا العلم، الذي عنده تلك المعرفة الحقة بالله تعالى، التي تؤهِّله لتصحيح أفعال الناس وتوجيههم نحو الطريق السليم الذي يجب أن يسلكوه في عبادة ربهم. بل وحتى من انحرف عن عبادة الله الواحد وعبد صنمًا أو شخصًا أو نجمًا أو شجرًا أو حجرًا، فقد اتخذ أيضًا كاهنًا يُفتيه في الطريقة المثلى لعبادة ذلك الوثن!

إن المنشغل بعلم الإفتاء ينبغي عليه أن يهتم بتاريخ الفتوى، وكيف تطورت عبر الأزمان إلى أن أصبحت علمًا قائمًا له قواعده وأصوله وضوابطه، وأعلامه، ومؤسساته التي تعتني بشأنه، والتي تعبر عن الطريقة المثلى لتطبيقه.

وفي هذا القسم سنحاول تقديم لمحة عن تاريخ الإفتاء الإسلامي وأبرز سماته ومناهجه، وتلك اللمحة في حد ذاتها ستكون مقدمة للكلام عن أهم المؤسسات الإفتائية الإسلامية؛ من حيث تاريخها ومراحل تأسيسها وتطورها ومنهج الإفتاء بها، وأعلامها وتراثها ونماذج من أهم فتاويها، تلك المؤسسات التي تمثل النموذج النهائي لتطور علم الإفتاء الإسلامي واستقراره.

فبجوار أهمية دراسة ذلك التاريخ والمنهج الإفتائي لتلك المؤسسات في التعلم والتعليم، فإن تلك الدراسة توضح وتبين الفرق الشاسع والجوهري بين الحق والباطل، والاعتدال والشطط، بين العلم الحقيقي المبني على الأصول والقواعد الراسخة، وذلك الزائف الذي بُني على سطح لجة تتلاعب به أمواج الهوى والتطرف.



الباب الأول

تاريخ الفتوى والإفتاء

تمهيد وتقسيم:

إن هذا الباب يمثل تلك اللمحة عن تاريخ الإفتاء الإسلامي، بداية من عصر النبي محمد ﷺ الذي أرسى قواعد الإفتاء وعلمها لصحابته رضوان الله عليهم ودرَّبهم وأقرهم عليها، ثم الإفتاء في عصر الصحابة رضي الله عنهم، وملامح ذلك المنهج الذي كانوا يلتزمونه في الفتوى، وأهم الصفات التي كان ينبغي توافرها فيمن يتصدر للإفتاء منهم، ومن منهم كان مكثرًا في الفتوى ومن المقل، ثم نعرج على تلاميذ الصحابة من التابعين بإحسان الذين تحملوا عبء حفظ ورواية الحديث الشريف بجوار أعباء تعلم منهج الإفتاء من أساتذتهم صحابة النبي ﷺ، وهذا في النهاية يدفعنا إلى ذكر لمحة عن الإفتاء في العصر الأموي والعباسي، اللذين يمثلان بداية نشأة المذاهب الأربعة التي استقرت فيها الفتوى وارتضتها الأمة.

الفصل الأول

الفتوى في صدر الإسلام

الفتوى قبل النبي ﷺ:

يعود تاريخ نشأة الإفتاء إلى بداية البشرية مع نزول نبيّ الله آدم عليه الصلاة والسلام الأرض، ومن بعده باقي الرسل والأنبياء؛ فإنهم كانوا مُبلِّغِين لشرع الله تعالى، ومُبينين للأحكام الشرعية التي يُكلَّف بها مَن آمن بهم مِن أقوامهم، وقد وردت بعض فتاوى الأنبياء في كتاب الله، ومن ذلك ما وقع في قصة يوسف عليه السلام مرّتين، كما في قوله تعالى في قصة صاحِبَي السِّجن: ﴿ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ٱلَّذِي فِيهِ تَسۡتَفۡتِيَانِ ﴾ [يوسف: ٤١].

وقد كان أهل العلم في الأمم السابقة أيضًا يتولَّون القيام بأمر الإفتاء في أقوامهم، وإن كانوا مع مُضيّ الزمان قد حرفوا وبدلوا دينهم.

وكان من أمر الجاهلية الإفتاء بغير علم، وإطلاق الأحكام التي ما أنزل الله بها من سلطان، وذلك عن طريق التَّشهّي أو التقليد لمن حولهم.

لقد تبوأت الفتوى مكانة سامية منذ ظهر الإسلام وإلى يومنا هذا، فقد عُرِّفت الفتوى بأنها التوقيع عن الله سبحانه وتعالى، فإذا كان التوقيع عن الملوك من أعلى المراتب السنيَّات؛ فكيف بمنصب التوقيع عن رب الأرض والسموات، وقد نسب الله سبحانه وتعالى الفتوى إليه وتولاها بنفسه، فقال: ﴿ وَيَسۡتَفۡتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ ﴾ [النساء: ١٢٧]، وقال تعالى: ﴿ يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ ﴾ [النساء: ١٧٦][1].

أ- الرسول ﷺ أول من بَلَّغ عن الله تعالى:

وأول من قام بهذا المنصب الشريف سيد المرسلين وخاتم النبيين ﷺ، فكان يفتي عن الله بوحيه المبين، فكانت فتاويه جوامع الأحكام، ومشتملة على فصل الخطاب، وهي في وجوب اتباعها وتحكيمها والتحاكم إليها ثانية الكتاب، وليس لأحد من المسلمين العدول عنها ما وجد إليها سبيلًا، وقد أمر الله عباده بالرد إليها، حيث يقول: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩].

١ انظر: الإفتاء المصري من الصحابي عقبة بن عامر إلى الدكتور علي جمعة (١٧٩/١)، معالم الفتوى عند الصحابة، لثامر عموش المطيري، ومحمود محمد الكبش، (ص١٨٨).

وقد وردت آيات كثيرة تبين كيف كان الناس يسألون رسول الله ﷺ، وكيف كان الله يعلمه الإجابة، فمنها قول الله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ﴾ [البقرة: ٢١٩]، وقوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ ﴾[البقرة: ٢٢٢]. وقوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ ۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۙ ﴾ [المائدة: ٤]. إلى غير ذلك من الآيات.

كما وردت أحاديث كثيرة تبين كيف كان الصحابة يسألون رسول الله ﷺ، فمنها ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ وقف في حَجَّةِ الوَدَاعِ، فجعلوا يسألونه، فقال رجل: لم أشعر فحلقتُ قبل أن أذبح؟ قال: اذبح ولا حرج. فجاء آخر، فقال: لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي؟ قال: ارم ولا حرج. فما سئل يومئذ عن شيءٍ قُدِّمَ ولا أُخِّرَ إلا قال: افعل ولا حرج»[١]. ومنها ما رواه علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «كنت رجلًا مذَّاءً، فكنت أستحي أن أسأل رسول الله ﷺ لمكان ابنته، فأمرت المقداد بن الأسود فسأله، فقال: يغسل ذكره ويتوضأ»[٢].

وأما عن سؤال النساء للنبي ﷺ فمنه ما روته السيدة أم سلمة رضي الله عنها قالت: «جاءت أم سُلَيم إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق، فهل على المرأة من غسل إذا احْتَلَمَتْ؟ فقال رسول الله ﷺ: نعم إذا رأت الماء. فقالت له أم سَلَمَة: يا رسول الله أوتَحْتَلم المرأة؟ فقال: تربت يداك ففيم يشبهها ولدها»[٣][٤].

ب – إفتاء الصحابة في حياته ﷺ:

لقد نهض بعده ﷺ بهذا الشرف الرفيع جماعة من أصحابه الذين أخذوا الدين من منبعه الصافي، فالتزموا أوامر الشريعة وأحكامها، وأفتوا الناس حسبما سمعوا من رسول الله ﷺ لا يحيدون عنه، وقد كان الصحابة يفتون ورسول الله ﷺ حي بين أظهرهم، وهذا من باب التقليد للنبي لا من باب الاجتهاد؛ إذ قولهم لا يكون حجة في حياة النبي ﷺ. وقد كان الناس يستفتون أهل العلم من الصحابة رضي الله عنهم في نوازلهم في عهده ﷺ فيفتونهم[٥].

١ متفق عليه؛ أخرجه البخاري (٨٣)، ومسلم (١٣٠٦).

٢ متفق عليه؛ أخرجه البخاري (١٧٨)، ومسلم (٣٠٣).

٣ متفق عليه؛ أخرجه البخاري (١٣٠)، ومسلم (٣١٣).

٤ انظر: الإفتاء المصري من الصحابي عقبة بن عامر إلى الدكتور علي جمعة (١٧٩/١).

٥ انظر: الإفتاء المصري من الصحابي عقبة بن عامر إلى الدكتور علي جمعة (١٨١/١).

وعن أبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما: «أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ فقال أحدهما: يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله. وقال الآخر -وهو أفقههما-: أجل يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله، وائذن لي في أن أتكلم. فقال: تكلم. قال: إن ابني كان عسيفًا على هذا فزنى بامرأته، فأُخْبِرتُ أن على ابني الرجم، فافتديت منه بمئة شاة وبجارية، ثم إني سألت أهل العلم فأخبروني أن ما على ابني جَلْدُ مئة وتغريبُ عام، وأخبروني: إنما الرجم على امرأته. فقال رسول الله ﷺ: أما والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله: أما غَنَمُك وجاريتك فَرَدٌّ عليك، وجَلَدَ ابنه مئة وغربه عامًا. وأمر أنيسًا الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر، فإن اعترفت رَجَمَها. فاعترفت فرجمها»[١].

والواضح من هذا الحديث أن الرجل قد اسْتَفْتَى من لا عِلْمَ له؛ فأفتاه أن على ابنه الرجم، مما أوقعه في ورطة افتداء ابنه من أن يدعي زوج الزانية عليه، فلما استفتى أهل العلم أخبروه أن ليس على ابنه رجمٌ، فطالب زوجَ الزانية برد ماله، فرفض؛ فاحتكما إلى الرسول ﷺ[٢].

لقد كان الصحابة رضي الله عنهم يفتون في زمن النبي ﷺ، وكان عليه الصلاة والسلام يدربهم على الفتوى والقضاء، ومن شواهد إذنه ﷺ لهم بذلك وتدريبهم عليه أنه حكم سعد بن معاذ رضي الله عنه في بني قريظة حين حاصرهم وانتصر عليهم فرضوا بأن ينزلوا على حكم سعد[٣]. وورد عن معقل بن يسار رضي الله عنه أنه قال: «أمرني رسول الله ﷺ أن أقضي بين قوم، فقلت: ما أحسن أن أقضي يا رسول الله. قال: الله مع القاضي ما لم يحف عمدًا»[٤]. وقد رويت مثل هذه القصة لعمرو بن العاص رضي الله عنه؛ فقد جاء رجلان إلى النبي ﷺ فقال له: «اقض بينهما». فقال: وأنت هنا يا رسول الله؟ قال: نعم، إن أصبت فلك عشرة أجور، وإن اجتهدت فأخطأت فلك أجر»[٥]. هذا وإن كانت اجتهادات وفتاوى الصحابة الكرام في عهد النبي ﷺ غالبًا في غير حضرته وبعيدًا عنه، إلا أن الذين كانت تصدر منهم هذه الاجتهادات والفتاوى ما إن يصلوا إلى النبي ﷺ ويلتقوا به حتى يعرضوا عليه ما اجتهدوا فيه؛ ليصوبهم أو يخطئهم، وقد تكرر هذا التصرف منهم حتى أصبحت تلك الاجتهادات جزءًا مهمًّا من أجزاء السنة التقريرية، وأصبحت من الكثرة والتنوع حتى عقد لأجلها الأصوليون بابًا في أكثر كتب علم أصول الفقه ومدوناته[٦].

١ متفق عليه؛ أخرجه البخاري (٢٦٩٥)، ومسلم (١٦٩٧).

٢ انظر: الإفتاء المصري من الصحابي عقبة بن عامر إلى الدكتور علي جمعة (١/١٨١، ١٨٢).

٣ متفق عليه؛ أخرجه البخاري (٣٠٤٣)، ومسلم (١٧٦٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

٤ أخرجه أحمد في المسند (٢٠٣٠٥)، والحاكم في المستدرك (٧٠٢٦).

٥ أخرجه أحمد في المسند (١٧٨٢٤)، والحاكم في المستدرك وصححه (٧٠٠٤) من حديث عبد الله بن عمرو، عن أبيه رضي الله عنهما.

٦ انظر: معالم الفتوى عند الصحابة (ص١٨٠، ١٨١).

وقد اشتهر بالفتوى على عهد رسول الله ﷺ: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعبد الرحمن بن عوف، وابن مسعود، وأُبي، ومعاذ، وعمار، وحذيفة، وزيد بن ثابت، وأبو الدرداء، وأبو موسى، وسلمان، رضي الله تعالى عنهم أجمعين[١].

ج – المُفتون من الصحابة بعد وفاته ﷺ:

ثم بعد وفاته ﷺ قام بهذه المهمة صحابته رضوان الله عليهم أجمعين، فنقلوا العلم إلى من وراءهم. والذين حُفظت عنهم الفتوى من أصحاب رسول اللهﷺ مئة ونيف وثلاثون نفسًا، ما بين رجلٍ وامرأة، منهم المُكثرون، ومنهم المتوسطون، ومنهم المقلون.

الصحابة المُكْثرون في الفتوى:

كان المكثرون منهم سبعة: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وعائشة أم المؤمنين، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم.

وقال أبو محمد بن حزم في كتاب «الإحكام في أصول الأحكام»: «ويمكن أن يُجمع من فتوى كل واحدٍ منهم سِفْرٌ ضخمٌ، وقد جمع أبو بكر محمد بن موسى بن يعقوب بن أمير المؤمنين المأمون فُتيا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في عشرين كتابًا»[٢].

ومن فتاواه ما رواه البخاري في باب: إذا رأت المستحاضة الطهر. قال ابن عباس: «تغتسل وتصلي ولو ساعة، ويأتيها زوجها إذا صَلَّتْ، الصلاة أعظم»[٣].

وروى الأعمش عن مجاهد قال: «كان ابن عباس يسمَّى البحر؛ لكثرة علمه». وروى ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: «ما سمعت فتيا أحسن من فتيا ابن عباس، إلا أن يقول قائل قال رسول الله ﷺ»[٤].

وكان من أعلم الصحابة -إن لم يكن أعلمهم- عمر بن الخطاب، قال ابن المسيب: «ما أعلم أحدًا بعد رسول الله ﷺ أعلم من عمر بن الخطاب». وقال بعض التابعين: «دفعت إلى عمر، فإذا الفقهاء عنده مثل الصبيان، قد استعلى عليهم في فقهه وعلمه». وقال محمد بن جرير: «لم يكن أحد له أصحاب معروفون حَرَّروا فتياه ومذاهبه في الفقه غير ابن مسعود، وكان يترك مذهبه وقوله لقول عمر، وكان لا يكاد يخالفه في شيء من مذاهبه، ويرجع من قوله إلى قوله»[٥].

١ انظر: الإفتاء المصري من الصحابي عقبة بن عامر إلى الدكتور علي جمعة (١٨٢/١).

٢ الإحكام في أصول الأحكام ابن حزم (٩٢/٥).

٣ صحيح البخاري (٧٣/١).

٤ سير أعلام النبلاء (٣٥٠/٣).

٥ انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين (١٦/١).

وأما علي بن أبي طالب فانتشرت أحكامه وفتاويه، ولكن الشيعة أفسدوا كثيرًا منها بكذبهم عليه؛ ولهذا تجد أصحاب الحديث من أهل الصحيح لا يعتمدون من حديثه وفتواه إلا ما كان من طريق أهل بيته وأصحاب عبد الله بن مسعود؛ كعبيدة السلماني، وشريح، وأبي وائل، ونحوهم. وكان رضي الله عنه يشكو عدم حَمَلة العلم الذي أُوْدِعَهُ، ويقول: «إن ههنا علمًا لو أصبتُ له حَمَلَةً»[١][٢].

الصحابة المتوسطون في الفتوى:

أحصى أبو محمد بن حزم وابن قيم الجوزية أسماء الصحابة المتوسطين فيما روي عنهم من الفُتيا، وهم: أبو بكر، وأم سَلَمَة، وأنس بن مالك، وأبو سعيد الخدري، وأبو هريرة، وعثمان بن عفان، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن الزبير، وأبو موسى الأشعري، وسعد بن أبي وقاص، وسلمان الفارسي، وجابر بن عبد الله، ومعاذ بن جبل. فهؤلاء ثلاثة عشر يمكن أن يجمع من فُتيا كل واحد منهم جزءٌ صغيرٌ جدًّا. ويضاف إليهم طلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وعمران بن حصين، وأبو بكرة الثقفي، وعبادة بن الصامت، ومعاوية بن أبي سفيان[٣].

وكان عثمان من المفتين، غير أنه لم يكن له أصحاب يُعرفون، والمبلغون عن عمر فتياه ومذاهبه وأحكامه في الدين بعده كانوا أكثر من المبلغين عن عثمان والمؤدين عنه[٤][٥].

الصحابة المقلون في الفتوى:

والباقون منهم مقلون في الفتيا، لا يُروى عن الواحد منهم إلا المسألة والمسألتان، والزيادة اليسيرة على ذلك. ويمكن أن يجمع من فتيا جميعهم جزءٌ صغيرٌ فقط بعد التقصي والبحث وهم:

أبو الدرداء، وأبو اليسر، وأبو سلمة المخزومي، وأبو عبيدة بن الجراح، وسعيد بن زيد، والحسن والحسين ابنا علي، والنعمان بن بشير، وأبو مسعود، وأُبيُّ بن كعب، وأبو أيوب، وأبو طلحة، وأبو ذر، وأم عطية، وصفية أم المؤمنين، وحفصة، وأم حبيبة، وأسامة بن زيد، وجعفر بن أبي طالب، والبراء بن عازب، وقرظة بن كعب، ونافع أبي بكرة لأمه، والمقداد بن الأسود، وأبو السنابل، والجارود، والعبدي، وليلى بنت قائف، وأبو محذورة، وأبو شريح الكعبي، وأبو برزة الأسلمي، وأسماء بنت أبي

١ انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين (١٧/١).

٢ انظر: الإفتاء المصري من الصحابي عقبة بن عامر إلى الدكتور علي جمعة (١٨٣/١، ١٨٤).

٣ انظر: الإحكام لابن حزم (٩٢/٥)، إعلام الموقعين (١٠/١)، سير أعلام النبلاء (٢/ ٦٢٩).

٤ انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين (١٧/١).

٥ انظر: الإفتاء المصري من الصحابي عقبة بن عامر إلى الدكتور علي جمعة (١٨٥/١).

بكر، وابن شريك، والحولاء بنت نويت، وأُسيد بن الحضير، والضحاك بن قيس، وحبيب بن مسلمة، وعبد الله بن أنيس، وحذيفة بن اليمان، وثمامة بن أثال، وعمار بن ياسر، وعمرو بن العاص، وأبو العادية السلمي، وأم الدرداء الكبرى، والضحاك بن خليفة المازني، والحكم بن عمرو الغفاري، ووابصة بن معبد الأسدي، وعبد الله بن جعفر البرمكي، وعوف بن مالك، وعدي بن حاتم، وعبد الله بن أوفى، وعبد الله بن سلام، وعمرو بن عبسة، وعتاب بن أسيد، وعثمان بن أبي العاص، وعبد الله بن سرجس، وعبد الله بن رواحة، وعقيل بن أبي طالب، وعائذ بن عمرو، وأبو قتادة عبد الله بن معمر العدوي، وعمير بن سعد، وعبد الله بن أبي بكر الصديق، وعبد الرحمن أخوه، وعاتكة بنت زيد بن عمرو، وعبد الله بن عوف الزهري، وسعد بن معاذ، وسعد بن عبادة، وأبو منيب، وقيس بن سعد، وعبد الرحمن بن سهل، وسمرة بن جندب، وسهل بن سعد الساعدي، ومعاوية بن مقرن، وسويد بن مقرن، ومعاوية بن الحكم، وسهلة بنت سهيل، وأبو حذيفة بن عتبة، وسلمة بن الأكوع، وزيد بن أرقم، وجرير بن عبد الله البجلي، وجابر بن سمرة، وجويرية أم المؤمنين، وحسان بن ثابت، وحبيب بن عدي، وقدامة بن مظعون، وعثمان بن مظعون، وميمونة أم المؤمنين، ومالك بن الحويرث، وأبو أمامة الباهلي، ومحمد بن مسلمة، وخباب بن الأرت، وخالد بن الوليد، وضمرة بن الفيض، وطارق بن شهاب، وظهير بن رافع، ورافع بن خديج، وفاطمة بنت محمد ﷺ، وفاطمة بنت قيس، وهشام بن حكيم بن حزام، وأبوه حكيم بن حزام، وشرحبيل بن السمط، ودحية بن خليفة الكلبي، وثابت بن قيس بن الشماس، وثوبان مولى رسول الله ﷺ، والمغيرة بن شعبة، وبريدة بن الحصيب الأسلمي، ورويفع بن ثابت، وأبو حميد، وأبو أسيد، وفضالة بن عبيد، وأبو محمد مسعود بن أوس الأنصاري، وزينب بنت أم سلمة، وعتبة بن مسعود، وبلال المؤذن، وعرفة بن الحارث، وسيار بن روح أو روح بن سيار، وأبو سعيد المعلى، والعباس بن عبد المطلب، وبسر بن أبي أرطأة، وصهيب بن سنان، وأم أيمن، وأم يوسف، والغامدية، وماعز، وأبو عبد الله البصري.

يقول ابن قيم الجوزية: «فهؤلاء من نقلت عنهم الفتوى من أصحاب رسول الله ﷺ، وما أدري بأي طريق عَدَّ معهم أبو محمدٍ الغامديةَ وماعزًا، ولعله تخيل أن إقدامهما على جواز الإقرار بالزنا من غير استئذان لرسول الله ﷺ في ذلك هو فتوى لأنفسهما بجواز الإقرار، وقد أُقرا عليها. فإن كان تخيل هذا فما أبعده من خيال، أو لعله ظفر عنهما بفتوى في شيء من الأحكام. وكما أن الصحابة هم سادة الأمة وأئمتها وقادتها؛ فهم سادات المفتين والعلماء»[1].

وجل فتاوى الصحابة مروية في الموطآت والمسندات والسنن من كتب الحديث التي لم تشترط تخريج المرفوع وحده من الأحاديث النبوية، هذا عدا ما جُمع على حدة منها[2].

١ إعلام الموقعين عن رب العالمين (١١/١).

٢ انظر: الإفتاء المصري من الصحابي عقبة بن عامر إلى الدكتور علي جمعة (١٨٦/١-١٨٨).

مصادر الفتوى عند الصحابة:

المصدر الأول: القرآن الكريم، فما كانوا ينظرون في غيره إلا إذا لم يجدوا حكم الواقعة فيه.

المصدر الثاني: السنة النبوية، فكثيرًا ما كانوا يسألون الناس عمن عساه يحفظ في حكم الواقعة عن رسول الله ﷺ شيئًا.

المصدر الثالث: إجماع الصحابة، وأول من عمل بذلك أبو بكر، ثم عمر رضي الله عنهما؛ فقد كان هو وعمر يجمعان كبار الصحابة وفقهائهم ويستشيرانهم في حكم الواقعة، وكثيرًا ما كانوا يختلفون في الفتوى ثم يجمعون في الحكم عليها. ومن أظهر شواهد الرأي الجماعي في هذا العهد إجماعهم على جمع المصحف في عهد أبي بكر رضي الله عنه بعد أن تداولوا الرأي والنقاش فيما بينهم، حتى انتهى بهم النظر إلى الإقدام على ذلك.

المصدر الرابع: الاجتهاد بالرأي إذا فقد النص. ورغم ذلك فقد بقيت نزعة اللجوء إلى النص مهيمنة على تفكيرهم الفقهي[١].

صفة المفتي وشرطه عند الصحابة:

١ - العلم:

لقد عظم الصحابة رضي الله عنهم ما حملوه من العلم عن رسول الله ﷺ، فكان أحدهم لا يتكلم إلا بما علم، ولا يحدث إلا بما سمع أو تيقن أنه من قول رسول الله ﷺ أو فعله، ولا يخوض في ذلك إلا العالمون منهم، ولا تعقد المجالس إلا للمبرزين في العلم، ولا يفتي في الحلال والحرام وأحوال الناس إلا من توفرت فيه شروط المجتهدين، ونهوا من ليس أهلًا في العلم أن يخوض في شأن الإفتاء، وحذروا المتعالمين الذين يفتون الناس في كل شيء ولا يتورعون.

ومما أثر من أقوالهم في موضوع الفتوى وصفة المفتي:

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «من أفتى الناس بفتيا وهو يعمى عنها فإنما إثمها عليه»[٢].

وقال حذيفة رضي الله عنه: «إنما يفتي الناس أحد ثلاثة: رجل عَلم ناسخ القرآن من منسوخه، قالوا: ومن ذاك؟ قال: عمر بن الخطاب. قال: وأمير لا يخاف، أو أحمق متكلف...»[٣].

١ انظر: معالم الفتوى عند الصحابة (ص١٩٢).

٢ أخرجه ابن راهويه في المسند (٣٣٥)، والدارمي في المسند (١٦٢).

٣ أخرجه الدارمي في المسند (١٧٨)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢٢١٤).

وقال علي رضي الله عنه: «ألا أنبئكم بالفقيه حق الفقه؟ من لم يقنط الناس من رحمة الله، ولم يرخص لهم في معاصي الله، ولم يؤمنهم مكر الله، ولم يترك القرآن إلى غيره، ولا خير في عبادة ليس فيها تفقه، ولا خير في فقه ليس فيه تفهم، ولا خير في قراءة ليس فيها تدبر»[١].

لقد تهيب الصحابة الفتوى؛ لخوفهم من الفتوى بغير علم؛ فقد بين رسول الله ﷺ خطورة من يتصدى لفتوى وهو لا يحسنها، فأول وصف يجب على المفتي أن يتصف به هو العلم؛ ففي الصحيحين عن عروة، قال: حج علينا عبد الله بن عمرو فسمعته يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعًا، ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم، فيبقى ناس جهال، يستفتون فيفتون برأيهم، فيضلون ويضلون»[٢]. وقد وردت عن الصحابة رضي الله عنهم مواقف لا تحصى تدل على خوفهم من الفتوى بلا علم[٣].

فالفتوى يجب أن يتصدى لها العالم المتمكن من أدواتها؛ قال الإمام البغدادي: «ينبغي لإمام المسلمين أن يتصفح أحوال المفتين، فمن كان يصلح للفتوى أقره عليها، ومن لم يكن من أهلها منعه منها، وتقدم إليه بأن لا يتعرض لها وأوعده بالعقوبة إن لم ينته عنها»[٤].

٢- الورع الحقيقي:

كان عند الصحابة رضي الله عنهم شدة ورع عن الفتوى في حالة وجود من يكفيهم، أما إذا تعينت على أحدهم الفتوى فإنه يقوم بها خير قيام؛ إذ يعلمون خطورة كتم العلم والوعيد المترتب عليه؛ فقد روى عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما؛ أن رسول الله ﷺ، قال: «من كتم علمًا ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار»[٥].

فهو ورع حقيقي ناشئ عن شدة خوفهم من الله سبحانه، أن يخطئوا في البلاغ عنه؛ ولذا فقد قال البراء بن عازب رضي الله عنه: «رأيت ثلاثمائة من أهل بدر ما فيهم رجل إلا وهو يحب الكفاية في الفتوى»[٦]. وقال عطاء بن السائب: «أدركت أقوامًا إن كان أحدهم ليسأل عن الشيء فيتكلم وإنه ليرعد»[٧].

١ أخرجه الدارمي في المسند (٣٠٥)، وأبو داود في الزهد (١١١).

٢ أخرجه البخاري (٧٣٠٧)، ومسلم (٢٦٧٣).

٣ انظر: معالم الفتوى عند الصحابة (ص١٩٥- ١٩٧).

٤ الفقيه والمتفقه (٣٢٤/٢).

٥ أخرجه ابن حبان في صحيحه (٩٦)، والحاكم في المستدرك (٣٤٦).

٦ أخرجه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (٣٤٩/٢).

٧ أخرجه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (٣٥٣/٢).

٣- عدم التسرع في الفتوى:

إن العالم الحقيقي يعلم خطورة التسرع في الفتوى، وما يمكن أن يؤدي إليه من كوارث في الدنيا مع شدة الحساب يوم الدين؛ فقد قال تعالى: ﴿ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ ﴾ [الزخرف: ١٩].

وقد بوب الإمام الخطيب البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقه: «باب الزجر عن التسرع إلى الفتوى مخافة الزلل» ثم قال: «وكانت الصحابة رضوان الله عليهم لا تكاد تفتي إلا فيما نزل ثقة منهم بأن الله تعالى يوفق عند نزول الحادثة للجواب عنها، وكان كل واحد منهم يود أن صاحبه كفاه الفتوى... قال ابن عيينة: أعلم الناس بالفتوى أسكتهم فيه، وأجهل الناس بالفتوى أنطقهم فيه. قلت: وقل من حرص على الفتوى وسابق إليها وثابر عليها إلا قل توفيقه، واضطرب في أمره، وإذا كان كارهًا لذلك غير مختار له ما وجد مندوحة عنه، وقدر أن يحيل بالأمر فيه على غيره كانت المعونة له من الله أكثر، والصلاح في فتواه وجوابه أغلب»[١].

منهج الصحابة في الفتوى:

إن ما ورد عن الصحابة من الآثار يضع بين أيدينا لمحة عن المنهج الاجتهادي الذي ساروا عليه، والذي صار اللبنة الأولى لمن جاء بعدهم من المجتهدين، ومن أهم بنود ذلك المنهج:

١ -اعتماد نصوص الكتاب والسنة مستندًا للفتوى:

فمعظم الآثار الواردة عن الصحابة رضوان الله عليهم مليئة بأدلة الكتاب والسنة، فكانوا لا يفتون في مسألة فيها نص بل يقفون عند النص ولا يتجاوزونه، ويعلمون تلاميذهم أن عدم اعتبار الاجتهاد إنما يكون عند ورود النص من الكتاب أو السنة.

قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: «أي أرض تقلني، وأي سماء تظلني إن قلت في آية من كتاب الله برأيي، أو بما لا أعلم؟»[٢].

وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا»[٣].

وفي كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه لشريح القاضي حين ولاه قضاء الكوفة: «إن جاءك شيء

١ انظر: الفقيه والمتفقه (٢/٣٤٩، ٣٥٠).

٢ أخرجه مالك في الموطأ (٢٠٧٩ رواية أبي مصعب)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣٠١٠٣).

٣ أخرجه البيهقي في المدخل (٢١٣)، وابن عبد البر في الجامع (٢٠٠١).

في كتاب الله فاقض به، ولا يلفتك عنه الرجال، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله ﷺ ولم يتكلم فيه أحد قبلك فاختر أي الأمرين شئت، إن شئت أن تجتهد برأيك فتقدم، وإن شئت أن تتأخر فتأخر، ولا أرى التأخير إلا خيرًا لك»[١].

ومن أصدق الشواهد على هذه الحقيقة أن عمر رضي الله عنه حين أراد إجراء قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُواْ ٱلْعِدَّةَۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ رَبَّكُمْۖ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖۚ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥۚ لَا تَدْرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرٗا ١﴾ [الطلاق: ١]. وقوله: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَآرُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُواْ عَلَيْهِنَّۚ وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٖ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّۚ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّۖ وَأْتَمِرُواْ بَيْنَكُم بِمَعْرُوفٖۖ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ ٦﴾ [الطلاق: ٦]. على حالة وقعت في عهده جاءته فاطمة بنت قيس وأخبرته بأن النبي ﷺ لم يجعل لها نفقة ولا سكنى، فأكبر عمر قولها؛ لأنه اعتبر النصوص الواردة في المسألة نصوصًا واضحة، وقد جاءته هي بما يقتضي نقيضها، فلم يعبأ بروايتها، وقال: «لا نترك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا تدري لعلها حفظت أم نسيت»[٢].

ومما يبين قيمة النصوص القطعية عند الصحابة رضي الله عنهم قول أبي بكر الصديق لما جاءته فاطمة بنت رسول الله ﷺ تطالب بميراثها من أبيها: «لست تاركًا شيئًا كان رسول الله ﷺ يعمل به إلا عملت به، فإني أخشى إن تركت شيئًا من أمره أن أزيغ»[٣].

وثبت عن علي رضي الله عنه أنه قال: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه»[٤].

كما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «من أحدث رأيًا ليس في كتاب الله، ولم تمض به سنة من رسول الله ﷺ، لم يدر على ما هو منه إذا لقي الله عزوجل»[٥][٦].

١ أخرجه النسائي (٥٣٩٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٢٩٩٠)، والدارمي (١٦٩).

٢ أخرجه مسلم (١٤٨٠).

٣ متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٠٩٢، ٣٠٩٣)، ومسلم (١٧٥٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

٤ أخرجه أبو داود (١٦٢).

٥ أخرجه الدارمي (١٦٠).

٦ انظر: معالم الفتوى عند الصحابة (ص٢٠٥-٢٠٧).

٢-الاجتهاد بالرأي فيما لا نص فيه:

كان الصحابة رضوان الله عليهم يتهيبون الإفتاء بالرأي؛ لخشيتهم ألا يصيبوا مراد الله سبحانه وحكمه، فإن لم يكن بد بأن جاءهم أمر لم يجدوا فيه نصًّا من كتاب الله عزوجل ولا سنة نبيه ﷺ؛ اجتهدوا رأيهم. وذلك المسلك هو ما أقر النبي ﷺ معاذ بن جبل رضي الله عنه عليه عندما أرسله قاضيًا باليمن؛ فعن الحارث بن عمرو، عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ بن جبل: «أن رسول الله ﷺ لما أراد أن يبعث معاذًا إلى اليمن قال: كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله. قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله ﷺ. قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله ﷺ، ولا في كتاب الله؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو. فضرب رسول الله ﷺ صدره، وقال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله»[١].

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: «من عرض له قضاء فليقض بما في كتاب الله، فإن جاءه أمر ليس في كتاب الله عزوجل فليقض بما قضى به النبي ﷺ، فإن جاءه أمر ليس في كتاب الله عزوجل ولم يقض به نبيه ﷺ فليقض بما قاله الصالحون، فإن جاءه أمر ليس في كتاب الله ولم يقض به نبيه ﷺ ولم يقض به الصالحون فليجتهد رأيه فإن لم يحسن فليقر ولا يستحي»[٢].

وعن عبيد الله بن أبي بريدة، قال: «كان ابن عباس إذا سئل عن شيء فكان في كتاب الله قال به، فإن لم يكن في كتاب الله وكان من رسول الله ﷺ فيه شيء قال به، فإن لم يكن عن رسول الله ﷺ فيه شيء قال بما قال به أبو بكر وعمر، فإن لم يكن لأبي بكر وعمر فيه شيء قال برأيه»[٣].

قال الإمام أبو زهرة رحمه الله: «والحق أن الصحابة كانوا بين حرجين كلاهما فيه ضيق شديد في نظرهم؛ لأنهم يخشون التهجم على هذا الدين: أحد الحرجين أن يكثروا من التحديث عن رسول الله ﷺ لكي يعرفوا أحكام أكثر الواقعات من أقواله ﷺ، وهم في هذه الحال يخشون الكذب على رسول الله ﷺ. وثاني الحرجين أن يفتوا بآرائهم فيما لم يعرف فيه أثر عن النبي ﷺ، وفي ذلك تهجم على التحليل والتحريم بآرائهم، والمنع والإباحة بأقوالهم. ومن أصحاب رسول الله ﷺ من اختار أن ينسب القول إلى نفسه ما لم يكن حديث واضح يعلمه اثنان فأكثر، فقد كان أبو بكر لا يقبل الحديث إلا من اثنين، وكان علي بن أبي طالب لا يقبل الحديث إلا بعد استحلاف قائله. وبذلك كثر إفتاء هؤلاء بآرائهم، أو بالأحرى كانوا ينسبون القول إلى أنفسهم، وقد قال في ذلك عبد الله بن مسعود في إحدى فتاويه: أقول هذا برأيي فإن يكن صوابًا فمن الله، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله

١ أخرجه أبو داود (٣٥٩٢)، والترمذي (٣٥٩٢).

٢ أخرجه الحاكم في المستدرك (٧٠٣٠) وصحَّحه.

٣ أخرجه الحاكم في المستدرك (٤٣٩)، وصحَّحه على شرط الشيخين.

منه بريئان. وقد أفتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في مسألة فكتب كاتبه عقب الفتيا: هذا ما رأى الله ورأى عمر. فقال عمر: بئسما قلت، هذا رأي عمر، فإن يك صوابًا فمن الله، وإن يك خطأ فمن عمر. وإن آراء الصحابة لا يمكن أن نعتبرها آراء عقلية خالصة، بل يجب أن نقرر أن آراءهم مقتبسة من فقه الرسول ﷺ؛ ذلك أن الذين اشتهروا بكثرة الإفتاء بالرأي كانوا ممن طالت صحبتهم مع رسول الله ﷺ كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت، وغيرهم من فقهاء الصحابة، وأنه يلاحظ أن هؤلاء كانت رواياتهم عن رسول الله ﷺ لا تتناسب مع طول صحبتهم وملازمتهم للرسول ﷺ، فلا بد أن تكون آراؤهم أو أكثرها بالنقل عن النبي ﷺ، ولكنهم لم ينسبوا إليه ﷺ ما يقولون؛ خشية أن يكون في نقلهم تحريف في العبارة، أو الفكرة»[١].

٣-اعتماد الاجتهاد الجماعي عند النوازل:

إن الشورى والأخذ برأي الجماعة كان منهج الصحابة رضوان الله عليهم عند النوازل، وكانت البداية قضية قتال أهل الردة التي وقعت بعد وفاة النبي ﷺ مباشرة في بداية خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه؛ حيث جمع الصحابة للمشورة وأخذ الرأي في قتال من امتنع عن إعطاء الزكاة. والقصة رواها الشيخان باختصار من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «لما توفي رسول الله ﷺ واستخلف أبو بكر بعده، وكفر من كفر من العرب، قال عمر لأبي بكر: كيف تقاتل الناس؟ وقد قال رسول الله ﷺ: أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه، إلا بحقه وحسابه على الله، فقال: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عقالًا كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه، فقال عمر: فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق»[٢].

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه عند النازلة يجمع أصحاب النبي ﷺ ويحتكم إلى الشورى[٣].

ومن أظهر شواهد الرأي الجماعي في هذا العهد إجماعهم على جمع المصحف في عهد أبي بكر رضي الله عنه بعد أن تداولوا الرأي والنقاش فيما بينهم، حتى انتهى بهم النظر إلى الإقدام على ذلك. والقصة رواها الطحاوي في شرح المشكل من حديث خارجة بن زيد بن ثابت، عن أبيه رضي الله عنه قال: «لما قتل أصحاب رسول الله ﷺ باليمامة دخل عمر رضي الله عنه على أبي بكر رضي الله

١ تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة (ص٢٣٦، ٢٣٧).

٢ متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٢٨٤)، ومسلم (٢٠).

٣ قال ابن القيم في إعلام الموقعين (١/ ٦٦): «وكانت النازلة إذا نزلت بأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ليس عنده فيها نص عن الله ولا عن رسوله جمع لها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جعلها شورى بينهم».

عنه، فقال: إن أصحاب رسول الله ﷺ تهافتوا يوم اليمامة، وإني أخشى أن لا يشهدوا موطنًا إلا فعلوا ذلك فيه حتى يقتلوا وهم حملة القرآن؛ فيضيع القرآن وينسى، فلو جمعته وكتبته، فنفر منها أبو بكر رضي الله عنه وقال: أفعل ما لم يفعل رسول الله ﷺ؟! ثم أرسل أبو بكر رضي الله عنه إلى زيد بن ثابت وعمر محزئل -يعني شبه المتكئ- فقال أبو بكر: إن هذا دعاني إلى أمر فأبيت عليه، وأنت كاتب الوحي، فإن تكن معه اتبعتكما، وإن توافقني لم أفعل ما قال. فاقتص أبو بكر قول عمر فنفرت من ذلك وقلت: نفعل ما لم يفعل رسول الله ﷺ؟! إلى أن قال عمر رضي الله عنه كلمة، قال: وما عليكما لو فعلتما. فأمرني أبو بكر رضي الله عنه فكتبته في قطع الأدم وكسر الأكتاف والعسب -قال الشيخ: يعني الجريد-...»[١].

٤-الإعراض عما لم يقع من المسائل:

إن صحابة رسول الله ﷺ قد حذروا من القول على الله تعالى بلا علم، فما لم يقع أحجموا عن الخوض فيه حتى يقع.

وقد وردت كثير من الآثار عن الصحابة امتنعوا فيها عن إجابة السائل بسبب إعراضهم عما لم يكن ولم يقع من المسائل؛ حتى لا ينشغل الناس به فيضيعوا واجب الزمان، وقد روى عامر بن سعد، عن أبيه؛ أن النبي ﷺ قال: «أعظم المسلمين جرمًا من سأل عن شيء لم يكن فحرم من أجل مسألته»[٢]. قال البيهقي: «وقد كره بعض السلف للعوام المسألة عما لم يكن ولم ينص به كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا أثر ليعملوا عليه إذا وقع، وكرهوا للمسئول الاجتهاد فيه قبل أن يقع؛ لأن الاجتهاد إنما أبيح للضرورة، ولا ضرورة قبل الواقعة، فينظر اجتهادهم عند الواقعة فلا يغنيهم ما مضى من الاجتهاد»[٣].

١ شرح مشكل الآثار، الطحاوي (٣١١٨).

٢ متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٢٨٩)، ومسلم (٢٣٥٨).

٣ المدخل إلى السنن الكبرى (ص٢٢٣).

ومن هذه الآثار:

عن مسروق قال: «سألت أبي بن كعب عن شيء، فقال: أكان هذا؟ قلت: لا. قال: فأجمنا -يعني: أرحنا- حتى يكون، فإذا كان اجتهدنا لك رأينا»[١].

وعن زيد بن ثابت: «أنه كان إذا سأله رجل عن شيء قال: آلله، كان هذا؟ فإن قال: نعم تكلم فيه، وإلا لم يتكلم»[٢].

٥-مراعاة المقاصد الشرعية:

إن الصحابة رضوان الله عليهم ورغم تمسكهم بالنصوص وميلهم للوقوف عند كتاب الله وسنة رسوله ﷺ لم تكن فتواهم بعيدة عن مراعاة مقاصد الشارع في رفع الحرج عن الناس واعتبار مصلحتهم الدينية والدنيوية.

ومن شواهد ذلك: ما رواه إبراهيم النخعي: «أن عمر بن الخطاب أتي برجل قد قتل عمدًا فأمر بقتله، فعفا بعض الأولياء، فأمر بقتله، فقال ابن مسعود: كانت النفس لهم جميعًا فلما عفا هذا أحيا النفس، فلا يستطيع أن يأخذ حقه حتى يأخذ غيره. قال: فما ترى؟ قال: أرى أن تجعل الدية عليه في ماله وترفع حصة الذي عفا. فقال عمر: وأنا أرى ذلك»[٣].

ففي هذا الأثر قد تمسك ابن مسعود رضي الله عنه بمقصد عظيم من مقاصد الشريعة، هو التشوف لحفظ النفس وإحيائها.

ومن تلك الشواهد أيضًا: ما قضى به عمر رضي الله عنه على محمد بن مسلمة بأن يمر خليج جاره في أرضه، وهو ما رواه الإمام مالك عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه: «أن الضحاك بن خليفة ساق خليجًا له من العريض، فأراد أن يمر في أرض محمد بن مسلمة، فأبى محمد، فقال الضحاك: لم تمنعني وهو لك منفعة، تشرب منه أولًا وآخرًا، ولا يضرك. فأبى محمد، فكلم الضحاك عمر بن الخطاب، فدعا عمر محمد بن مسلمة فأمره أن يخلي سبيله، فقال: لا. فقال عمر لمحمد بن مسلمة: لم تمنع أخاك ما ينفعه، وهو لك منفعة، تشرب به أولًا وآخرًا، ولا يضرك؟ فقال محمد بن مسلمة: لا والله. فقال عمر رضي الله عنه: والله ليمرن به ولو على بطنك. فأمر عمر أن يمر به، ففعل الضحاك»[٤].

فرغم أن الأصل في تلك المسألة وشبهها أن مال المسلم لا يحل إلا بطيب نفس منه، وأن مالك الأرض

١ أخرجه ابن عبد البر في الجامع (١٦٠٤)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (١٤/٢).

٢ أخرجه ابن عبد البر في الجامع (٢٠٦٨)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (١٤/٢).

٣ أخرجه البيهقي في المعرفة (١٥٩١١).

٤ موطأ مالك (٢٨٩٧ رواية أبي مصعب الزهري).

له أن يتحكم في أرضه كيف شاء، إلا أن الخليفة الراشد قد استند في حل تلك القضية إلى مقاصد الشريعة في رفع الحرج عن الناس والتيسير عليهم وإيصال النفع لهم ما دام قد انتفى التعدي والضرر[١].

٦-مراعاة ما تئول إليه الأحكام:

كان الصحابة رضوان الله عليهم يفتون السائل بما يحفظ عليه دينه تخفيفًا وتشديدًا، ومن شواهد ذلك:

ما رواه عطية العوفي، قال: «سأل شاب ابن عباس: أيقبل وهو صائم؟ قال: لا. ثم جاء شيخ فقال: أيقبل وهو صائم؟ قال: نعم. قال الشاب: سألتك أقبل وأنا صائم فقلت: لا، وسألك هذا أيقبل وهو صائم فقلت: نعم، فكيف يحل لهذا ما يحرم علي ونحن على دين واحد؟ فقال له ابن عباس: إن عروق الخصيتين معلقة بالأنف، فإذا شم الأنف يتحرك الذكر، وإذا تحرك الذكر دعا إلى ما هو أكبر من ذاك، والشيخ أملك لإربه»[٢].

وهذا هو ما تعلمه ذلك الصحابي الجليل من سنة النبي ﷺ؛ فعن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: «كنا عند النبي ﷺ، فجاء شاب فقال: يا رسول الله، أقبل وأنا صائم؟ قال: لا. فجاء شيخ فقال: أقبل وأنا صائم؟ قال: نعم. قال: فنظر بعضنا إلى بعض، فقال رسول الله ﷺ: قد علمت لم نظر بعضكم إلى بعض، إن الشيخ يملك نفسه»[٣].

وأيضًا مما يشهد لهذا المعنى فتوى الصحابة في قتل الجماعة بالواحد؛ خوفًا من استفحال الأمر وضياع الحقوق؛ فقد ثبت عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قتل جماعة برجل واحد قتلوه غيلة، وقال: «لو اشترك فيها أهل صنعاء لقتلتهم»[٤].

ومن شواهد ذلك أيضًا: ما حكم به أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه بتوريث المبتوتة في مرض الموت بعد انقضاء عدتها؛ وأصل القصة ما رواه عبد الله بن أبي مليكة قال: «سألت عبد الله بن الزبير عن الرجل يطلق امرأته فيبتها ثم يموت في عدتها؟ فقال ابن الزبير: طلق عبد الرحمن بن عوف امرأته تماضر بنت الأصبغ الكلبية ثم مات وهي في عدتها فورثها عثمان»[٥].

ورغم أن الصحابي الجليل عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه هو أكرم وأتقى من أن يُحكِّم

١ انظر: معالم الفتوى عند الصحابة (ص٢١١- ٢١٤).

٢ أخرجه الطبراني في الكبير (١٠/رقم ١٠٦٠٤).

٣ أخرجه أحمد في المسند (٦٧٣٩).

٤ أخرجه البخاري (٦٨٩٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

٥ أخرجه الدارقطني في السنن (٤٠٤٩) ، والبيهقي في المعرفة (١٤٨٣٥).

الهوى وهو مشارف لقاء ربه سبحانه، وأن الحكم الأصلي هو أنه لا حق لها في الميراث، إلا أن الخليفة الراشد قد راعى مآلات ذلك الحكم من أن يصبح ذلك عادة في الناس؛ بحيث يستند كل فار من توريث زوجته إلى فعل أجلاء الصحابة.

ومن شواهد ذلك أيضًا: منع عمر بن الخطاب رضي الله عنه الزواج بالكتابيات خشية أن يتتابع المسلمون على ذلك فيؤدي إلى العزوف عن المسلمات في جزيرة العرب فتقع الفتة؛ فقد روى سعيد بن جبير: «أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث إلى حذيفة بعدما ولاه المدائن وكثر المسلمات: إنه بلغني أنك تزوجت امرأة من أهل المدائن من أهل الكتاب فطلقها. فكتب إليه: لا أفعل حتى تخبرني أحلال أم حرام، وما أردت بذلك. فكتب إليه: لا بل حلال، ولكن في نساء الأعاجم خلابة، فإن أقبلتم عليهن غلبنكم على نسائكم. فقال: الآن، فطلقها»[١].

فرغم أن الأصل هو جواز ذلك النكاح إلا أن الخليفة الراشد خشي أن يئول الأمر إلى تفشي العنوسة في نساء المسلمين.

٧-العمل بالاحتياط في الفتوى:

قد تقدم من الأمثلة على هذا الملمح ما أفتى به ابن عباس رضي الله عنهما الشاب بعدم جواز القبلة وهو صائم؛ احتياطًا من أن تغلبه شهوته فيقع في المحذور.

ومن أمثلة ذلك أيضًا: شدة احتياط الصحابة رضوان الله عليهم في إقامة الحدود؛ فقد روى الإمام مالك رحمه الله: «أن عبد الله بن عمرو الحضرمي جاء بغلام له إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال له: اقطع يد هذا فإنه سرق. فقال عمر: وماذا سرق؟ فقال: سرق مرآة لامرأتي ثمنها ستون درهمًا. فقال عمر: أرسله فليس عليه قطع؛ خادمكم سرق متاعكم»[٢].

ومن أمثلة ذلك أيضًا: أن كبار الصحابة رضوان الله عليهم أوجبوا المهر كاملًا بالخلوة وإرخاء الستور وإن لم يحصل مسيس أو وطء؛ فقد روى الطحاوي في شرح المشكل من حديث زرارة بن أوفى قال: «قضى الخلفاء الراشدون المهديون أن من أغلق بابًا أو أرخى سترًا فقد وجب المهر، ووجبت العدة»[٣][٤].

١ ذكره الطبري في التاريخ (٥٨٨/٣).

٢ أخرجه في الموطأ (١٧٩٥ رواية أبي مصعب الزهري).

٣ شرح مشكل الآثار (٦٤٩) ما بعدها.

٤ انظر: معالم الفتوى عند الصحابة (ص٢١٦- ٢١٩).

٨-التثبت وتحري الدقة في فهم السؤال:

فقد كان الصحابة لا يفتون في مسألة إلا بعد التحقق من مراد السائل.

فعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: قال ابن عباس رضي الله عنهما: «إذا سأل أحدكم فلينظر كيف يسأل؛ فإنه ليس أحد إلا وهو أعلم بما سأل عنه من المسئول»[١].

وكتب عمر إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما: «ثم الفهم الفهم فيما أدلي إليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة، ثم قايس الأمور عند ذلك، واعرف الأمثال، ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق»[٢].

وأغلب هذه الملامح عن منهج الصحابة رضوان الله عليهم قد لخصها ميمون بن مهران في حكايته طريقة الخليفة الراشد أبي بكر الصديق رضي الله عنه في الفتوى؛ حيث قال: «كان أبو بكر رضي الله عنه إذا ورد عليه الخصم نظر في كتاب الله، فإن وجد فيه ما يقضي بينهم قضى به، وإن لم يكن في الكتاب وعلم من رسول الله ﷺ في ذلك الأمر سنة قضى به، فإن أعياه خرج فسأل المسلمين، وقال: أتاني كذا وكذا، فهل علمتم أن رسول الله ﷺ قضى في ذلك بقضاء؟ فربما اجتمع إليه النفر كلهم يذكر من رسول الله ﷺ فيه قضاء. فيقول أبو بكر: الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ على نبينا ﷺ. فإن أعياه أن يجد فيه سنة من رسول الله ﷺ جمع رءوس الناس وخيارهم فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به»[٣][٤].

د- المفتون من التابعين:

ثم جاء من التابعين جماعة تفقهوا في الدين وأتقنوا رواية الحديث وحفظه، وتتبعوا سيرة النبي ﷺ وأحكامه وفتاويه، فنهضوا بهذه المهمة الجليلة. ويذكر الإمام ابن القيم أن الدين والعلم انتشر في الأمة عن أصحاب ابن مسعود، وأصحاب زيد بن ثابت، وأصحاب عبد الله بن عمر، وأصحاب عبد الله بن عباس، فَعِلْمُ الناس عامته عن أصحاب هؤلاء الأربعة: فأما أهل المدينة فعِلْمهم عن أصحاب زيد بن ثابت، وعبد الله بن عمر، وأما أهل مكة فعِلْمهم عن أصحاب عبد الله بن عباس، وأما أهل العراق فعِلْمهم عن أصحاب عبد الله بن مسعود[٥].

١ أخرجه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (٣٨٨/٢).

٢ أخرجه الدارقطني في السنن (٤٤٧١)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (٤٩٢/١).

٣ أخرجه الدارمي (١٦٣).

٤ انظر: معالم الفتوى عند الصحابة (ص٢١١).

٥ انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين (١٧/١).

وكان في كلِ مِصْرٍ جماعةٌ اشتهروا بالفقه واستنباط الأحكام، كان يستعين بهم القاضي ويستفتيهم إذا أشكل عليه أمر[١].

قال الإمام أبو زهرة رحمه الله: «لقد جاء التابعون فوجدوا ثروة من الرواية وثروة من الاجتهاد الفقهي، فكان لهم عملان:

أولهما: جمع هاتين الثروتين، فجمعوا المروي من أحاديث رسول الله ﷺ، وجمعوا أقوال الصحابة واجتهادهم، وقد سهل هذا أن كل تابعي كان تلميذًا لصحابي أو أكثرينقل علمه إلى من بعدهم...

وثاني العملين: أن يجتهدوا فيما لم يعرف عن الصحابة رأي فيه، وليس فيه نص من قرآن أو سنة، فكان لهم اجتهاد وراء ما ينقلون من أحاديث وفتاوى، ولا يخرج عن منهاج الصحابة الذي رسموه لهم ولمن جاءوا بعدهم»[٢].

١ انظر: الإفتاء المصري من الصحابي عقبة بن عامر إلى الدكتور علي جمعة (١٨٨/١).

٢ تاريخ المذاهب الإسلامية (ص٢٤٥).

الفصل الثاني

الإفتاء في العصر الأموي

في هذه الحقبة المهمة من التاريخ الإسلامي لم تعد المدينة وحدها هي مصدر الفتوى والمفتين؛ فقد تفرق علماء المسلمين في الأمصار الإسلامية، فكثير من الصحابة انتقلوا بعيدًا عن المدينة لسكنى غيرها من الأمصار، منهم المعلم، ومنهم القارئ، حتى أصبحت تلك البلدان الجديدة وطنًا لهم، وتخرج على أيديهم جماعة من كبار التابعين الذين شاركوهم في الفتوى، واعترف لهم الصحابة بحق المشاركة في هذا المنصب.

وقد كان خلفاء بني أمية يهتمون بأمر الفتوى ويعظمون من شأنها؛ قال الإمام البغدادي: «وقد كان الخلفاء من بني أمية ينصبون للفتوى بمكة في أيام الموسم قومًا يعينونهم، ويأمرون بألا يُستفتى غيرهم»[1].

وقد شاعت في تلك الفترة رواية الحديث، فالذين بقوا من الصحابة بعد الخلفاء الراشدين كانوا محط الرحال من الأمصار للاستفتاء والتعلم وخاصة مع تجدد حاجات الناس، مما اضطرهم للبحث عن الأحكام، وكان لا ملجأ لهم إلا الصحابة، ومن زاحمهم في الفتوى من كبار التابعين، فكانوا يفتون بما حفظوا من الأحاديث التي منها ما سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم مباشرة، ومنها ما سمعوه من كبار الصحابة.

وكان في المدينة عبد الله بن عمر، وعائشة أم المؤمنين، وأبو هريرة، وكان في مكة ابن عباس، وكان في الفسطاط عبد الله بن عمرو بن العاص، وكان في البصرة أنس بن مالك، وكان في الكوفة أبو موسى الأشعري وتلاميذ علي بن أبي طالب وابن مسعود، كل هؤلاء يفتون الناس بما عندهم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وفي تلك المرحلة ظهر الكذب في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وذلك لأن الاختلاف السياسي والتعصب للمذاهب جعل كثيرًا من المغالين في مذاهبهم يستبيحون لأنفسهم أن يؤيدوا ما عندهم بأحاديث يروونها كذبًا عن رسول الله صلى الله عليه ويسلم، فكان هناك شيعة وخوارج

١ الفقيه والمتفقه (٣٢٤/٢).

وجمهور، وقد وُجد الخبيث في كل فرقة من هؤلاء، وإن كان الخوارج أقل هذه الفرق كذبًا؛ لأن من مبادئهم تكفير مرتكب الكبيرة، والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من أكبر الكبائر.

وظهر أيضًا عدد كبير من متعمي الموالي؛ فقد دخل في الإسلام كثير من أبناء فارس والروم ومصر، وكانوا يعرفون بالموالي؛ لأن من أسلم على يد رجل فهو مولاه، ومنهم من كان ضرب عليه الرق، ومنهم من أسلم ولم يجر عليه رق، وقد أخذ المسلمون كثيرًا من أبناء الأعاجم أسرى، وربوهم تحت كنفهم وعلموهم القرآن والسنة، فحفظوا وفهموا واستعانوا بما عندهم من الكتابة والنباهة على الإجادة.

وقد اضطر الجمهور الإسلامي العربي في ذلك الوقت إلى احترامهم والرضوخ لفتاواهم ورواية الحديث عنهم، وقد وجدوا في جميع الأمصار الإسلامية، وشاركوا الصحابة وكبار التابعين من العرب في العلم والتعليم، فقلما يذكر ابن عباس إلا ومعه راويته ومولاه عكرمة، وقلما يذكر عبد الله بن عمر إلا ومعه مولاه نافع، وقلما يذكر أنس بن مالك إلا ومعه محمد بن سيرين، وكثيرًا ما يذكر أبو هريرة ومعه عبد الرحمن بن هرمز الأعرج راويته، وهؤلاء الأربعة أكثر الصحابة حديثًا وفتوى، ولمواليهم الأربعة فضل كبير في نشر علمهم.

ومن الخطأ أن يفهم أن حظ العرب من الفقه ورواية الحديث كان أخس، وإنما كانت المشاركة، فلم يوجد مصر إلا وفيه من الفريقين عدد وافر، إلا أن بعض الأمصار كان الامتياز فيه للموالي كالبصرة، وعلى رأسهم الحسن بن أبي الحسن البصري، وفي بعضها كان الامتياز لفقهاء العرب كالكوفة.

ثم بدأ النزاع بين الرأي والحديث، وظهور أنصار لكل من المبدأين، فالصحابة كانوا في العصر الأول يستندون في فتاواهم إلى الكتاب ثم إلى السنة، فإن أعجزهم ذلك أفتوا بالرأي وهو القياس بأوسع معانيه، ولم يكونوا يميلون إلى التوسع في الأخذ بالرأي؛ لذلك أثر عنهم ذم الرأي. ولما جاء الخلف وجد منهم من يقف في الفتوى على الحديث لا يتعداه، ووجد فريق آخر يرى أن الشريعة معقولة المعنى، ولها أصول يرجع إليها، فكانوا لا يخالفون الأولين في العمل بالكتاب والسنة ما وجدوا إليهما سبيلًا، ولكنهم لاقتناعهم بمعقولية الشريعة وابتنائها على أصول محكمة فهمت من الكتاب والسنة كانوا لا يحجمون عن الفتوى برأيهم فيما لم يجدوا فيه نصًّا كما كان يفعل الفريق الأول، وفوق ذلك كانوا يحبون معرفة العلل والغايات التي من أجلها شرعت الأحكام، وربما ردوا بعض الأحاديث لمخالفتها لأصول الشريعة، ولا سيما إذا عارضتها أحاديث أخرى، وكان أكثر ظهور هذا المبدأ في أهل العراق[1].

١ انظر: الإفتاء وأشهر المفتين من الصحابة والتابعين، متولي الجرجاوي (ص٢٩- ٣٣).

الفصل الثالث

الإفتاء في عصر الدولة العباسية

في تلك المرحلة اتسعت الحضارة، وخاصة حين استخلف أبو جعفر المنصور الذي أسس مدينة بغداد لتكون حاضرة للبلاد الإسلامية، ولما تم تأسيسها حضر إليها العلماء من جميع الأمصار الإسلامية. ونمت الحركة العلمية بالأمصار الإسلامية نموًّا عظيمًا، وكذلك ازداد حفظة القرآن الكريم والعناية بأدائه وانتشروا في جميع الأقاليم الإسلامية.

وكان هذا العصر أيضًا مجيدًا للسنة، فقد تنبه رواتها إلى وجوب تصنيفها وتدوينها، فكان من مدوني الطبقة الأولى الإمام مالك بن أنس بالمدينة، وعبد الملك بن جريج بمكة، وسفيان الثوري بالكوفة، وحماد بن سلمة وسعيد بن أبي عروبة بالبصرة، وهشيم بن بشير بواسط، وعبد الرحمن الأوزاعي بالشام، ومعمر بن راشد باليمن، وعبد الله بن المبارك بخراسان، وجرير بن عبد الحميد بالري.

وامتاز هذا العصر أيضًا بوجود النزاع حول مادة الفقه من المتشرعين في الأصول التي تستنبط منها الأحكام، فحدث نزاع حول السنة، فالبعض رفض أن تكون السنة مصدرًا من مصادر التشريع واقتصروا على القرآن وحده، والبعض الآخر أخذ بها. وحدث كذلك نزاع في القياس والرأي والاستحسان والإجماع والتكليف.

ولم يبق لأحد من الفقهاء السابقين ذكر -على كثرة عددهم وعظم شأنهم- إلا بقدر ما ينقل لهم من الأقوال في كتب الخلاف، ففقهاء الصحابة والتابعين لهم في التشريع الإسلامي أكبر الآثار؛ إذ هم السلف الصالح وهم النبراس لمن أتى بعدهم، ومع ذلك فإن أسماءهم طويت ولم يعتبر واحد منهم متبوعًا لجمهور يسير على أثره ويقلده في مجموع آرائه، وظهر مجتهدون جدد اعتبرهم الجمهور أئمة يترسم خطاهم ويعمل بمقتضى آرائهم، والذي منحهم هذا الامتياز أن مجموع آرائهم قد دُون، ولم يكن ذلك لأحد من السلف، وأيضًا فقد كان لهم تلاميذ قاموا بنشر أقوالهم والدفاع عنها والانتصار لها[1].

١ انظر: الإفتاء وأشهر المفتين من الصحابة والتابعين (ص٣٣- ٣٥).

فقد ظهر في هذه المرحلة أئمة المذاهب الأربعة السنية: (أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد) الذين هم أئمة الجمهور الإسلامي الذين اشتُهرت مذاهبهم ودُونت، والذين يعتبر عصرهم العصر الذهبي للتشريع الإسلامي، فهم طبقة العلماء الذين لجأ إليهم الناس في الفتوى، والذين اشتهروا بالاجتهاد في فهم النص، والاجتهاد بالرأي والقياس عندما لا يوجد نص صريح.

فهم تلك الطبقة الذكية النابغة الذين أحاطوا بآراء من سبقهم من الصحابة والتابعين وتابعيهم مع الورع والتقوى؛ ولذا فقد حلوا العويصات وأرسوا المناهج وأسسوا للعلوم.

الفصل الرابع

الإفتاء في العصرين: الفاطمي والأيوبي

تأسست الدولة الفاطمية الشيعية في المغرب سنة (٢٩٦ هـ) على يد عبيد الله المهدي، وسيطر على المغرب الأقصى والأوسط.

وقد ارتبط الفقه في العصر الفاطمي ببلاد المغرب بمبادئ الإسماعيلية، وبأشهر شخصية تشريعية في بلاد المغرب، بل وفي كل دور الدولة الفاطمية ومذهبها الإسماعيلي، وهي شخصية القاضي النعمان، وهو ابن أبي عبد الله محمد بن أحمد بن حيون التميمي المغربي، وكان في بداية أمره مالكي المذهب، إلا أنه انتحل بعد ذلك المذهب الإسماعيلي فأخلص له حتى أصبح دعامة من دعاماته، وكان ملازمًا صحبة المعزلدين الله فبلغ من النفوذ والمكانة في عهد الدولة الفاطمية مبلغًا عظيمًا، وكان يُعرف بأبي حنيفة الشيعي؛ تمييزًا له عن أبي حنيفة النعمان صاحب المذهب الحنفي.

ومن الفقهاء الذين أَثْرَوا الحياة الثقافية للدولة الفاطمية في المغرب الفقيه أبو يعلى أحمد بن محمد المروذي (ت ٣٣٦ هـ) قاضي المنصور، وقد خدم الخلفاء الفاطميين الثلاث: المهدي والقائم والمنصور.

وفيما يتعلق بالفقهاء الأحناف فقد كان لهم دور مؤثر في المغرب خلال حكم الفاطميين، فقد استعانوا بهم بتولي مناصب القضاء في دولتهم نكاية في المالكيين، منهم محمد بن الكلاعي، الذي عاصر الخليفة عبيد الله المهدي.

ومنهم: أبو إسحاق بن منهال، الذي تولى القضاء في العهد الفاطمي[١].

وبعدما دبَّ الوهن في دولة الإخشيديين بعد موت كافور الإخشيدي، استغل رابع الخلفاء الفاطميين المعزلدين الله الفرصة وأرسل جيشًا بقيادة جوهر الصقلي نجح في دخول مصر وضمها إلى الدولة الفاطمية، وذلك في سابع عشر شعبان سنة ثمان وخمسين وثلاثمئة، وأسس بها مدينة القاهرة التي سرعان ما أصبحت عاصمة للدولة.

١ انظر: الحياة الثقافية للدولة الفاطمية ببلاد المغرب الإسلامي، رسالة ماجستير، من إعداد الطالبتين: سميرة عميري ونورة بهلول، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة البويرة بالجزائر (ص٣٩-٤٢).

وأنشأ الفاطميون خلافة مناهضة للخلافة العباسية السُّنِّيَّة، وأوجدوا وظيفة «قاضي القضاة» لأول مرة في مصر، وكان يُختار من بين الشيعة الإسماعيلية، كما أوجدوا وظيفة «داعي الدعاة»، وعملوا على نشر المذهب الشيعي، وقصروا الوظائف في الدولة على أتباع مذهبهم، وفضلوا أهل الذمة من اليهود والنصارى في شغل المناصب على المسلمين من أهل السنة. كما اضطهدوا فقهاء أهل السنة، وألزموا القضاة بإصدار أحكامهم وفقًا للمذهب الإسماعيلي.

وكانت النتيجة أن تدهورت الحركة الفقهية في العصر الفاطمي؛ فخَلَتْ مصرُ من فقهاء أهل السنة، ورحل كثيرٌ منهم إلى المشرق، فأقام بعضهم في بغداد، والبعض الآخر في دمشق وما جاورها، وبمراجعة كتب التراجم في العصر الفاطمي نجدها تكاد تخلو من تراجم لفقهاءٍ أو مفتين عاشوا في مصر في تلك الفترة.

واستمرت تلك القاعدة حتى بداية العصر الأيوبي، حيث عمل صلاح الدين على القضاء على المذهب الشيعي، وإحياء مذاهب أهل السنة، وبخاصة المذهب الشافعي؛ فعادت لمصر ريادتها، وأصبحت قبلة العلماء مرة ثانية.

ولم يشذ عن تلك القاعدة إلا بعض فقهاء المالكية الذين كان مستقرهم ومركزهم في مدينة الإسكندرية التي هاجر إليها كثيرٌ من فقهاء المالكية المغاربة والأندلسيين، ثم استمرت مدينة الإسكندرية تلعب دور المقاومة للمد الشيعي في مصر والمغرب، وكان ممن اشتهر من فقهاء المالكية بها الفقيه أبو بكر محمد بن الوليد الطُّرطوشي، الذي استقر بالإسكندرية في سنة تسعين وأربعمئة، وقام بتأسيس مدرسة مالكية في بيته وتولى التدريس فيها بنفسه.

وبذلك كانت الإسكندرية هي مركز التجمع السني في مصر طوال العصر الفاطمي، وكان شيخ المالكية في الإسكندرية بمثابة مفتي البلاد وشيخها. ومع ذلك فلم يكن شيخ المالكية منصبًا يُعين له من يراه الحاكم مناسبًا، بل مكانةً يرتقي إليها من يُجْمِع الناسُ على علمه وورعه واجتهاده؛ فيقصدونه بالفتاوى بعيدًا عن الدولة ومؤسساتها.

ولا توجد أية معلومات عن مناصب رسمية للإفتاء في الدولة الفاطمية، خاصة فيما يتصل بمذاهب أهل السنة، والواضح أن الفتوى كانت عملًا تطوعيًّا، يمارسها من أجازه شيوخه بعد أن رأوه أهلًا للفتوى، مثلما كان الحال في الفترات السابقة، وكان الأمر في الغالب يتوقف على سمعة الشيخ وثقة الناس فيه وفي علمه، وكلما زاد علمه وعدله كلما ازداد قُصَّاده من المستفتين.

وكان أغلب المفتين في العصر الفاطمي من المالكية، على عكس الفترتين السابقة واللاحقة، حيث كان أغلب المفتين مذ دخل الشافعي مصر وحتى مجيء الفاطميين من الشافعية، كما كان أغلب المفتين الذين تبوءوا مقام الصدارة في الفتيا في العصر الأيوبي من الشافعية أيضًا، واستمر الحال على ذلك طوال العصر المملوكي، بالرغم من سماح سلاطين المماليك بتعدد المذاهب، وقيامهم بتعيين قضاة ومفتين من المذاهب الأربعة، وسوف يستمر ذلك الوضع حتى الحكم العثماني، حيث سيعمل العثمانيون على تدعيم المذهب الحنفي على حساب بقية المذاهب.

وتميزت الفترة الأخيرة من حياة الدولة الفاطمية بضعف نفوذ الخلفاء الفاطميين وسيطرة الوزراء على مقاليد الأمور، حتى إن بعضهم تلقب بألقاب الملوك، وقد حاول أولئك الوزراء التقرب إلى عامة الشعب من أهل السنة وأهل الذمة؛ فقربوهم إليهم، خاصة في عهد بدر الجمالي وزير المستنصر، وكذلك في عهد ابنه الأفضل شاهنشاه الذي أذن للناس في إظهار معتقداتهم والمناظرة عليها، كما سعى في تغيير النظام القضائي القائم على تعيين قاضٍ واحد إسماعيلي المذهب، ونجح في إحداث التغيير، فأصبح يُعين قاضٍ لكل مذهب من المذاهب المعترف بها حينذاك وهي: المذهب الشيعي الإسماعيلي، والشيعة الإمامية، والشافعي، والمالكي.

وقد فتح ذلك التحول الباب أمام أهل السنة لتولي المناصب، حتى تولى بعضهم منصب الوزارة، وكان أولُ وزيرٍ سُنِّي في الدولة الفاطمية هو رِضْوان بن وَلَخْشي، الذي تولى الوزارة في جمادى الأولى سنة إحدى وثلاثين وخمسمئة، ولما كانت الإسكندرية من أهم مراكز المقاومة السنية في مصر، وملجأ كل الخارجين على الدولة الفاطمية؛ فقد بنى بها الوزير رِضوان أولَ مدرسةٍ رسمية في مصر لتدريس المذهب المالكي في سنة اثنتين وثلاثين وخمسمئة، وثاني مدرسة مالكية في مصر بشكل عام بعد مدرسة الطرطوشي.

وقد عرفت تلك المدرسة باسم «المدرسة الحافظية»؛ نسبة إلى الخليفة الفاطمي الحافظ لدين الله، وتولى التدريس فيها الفقيه المالكي أبو الطاهر بن عوف إسماعيل بن مكي بن إسماعيل بن عيسى.

وبعد أربع عشرة سنة من إنشاء «المدرسة الحافظية» أنشأ وزير سني آخر هو العادل بن السَّلار مدرسةً ثانيةً في الإسكندرية، ولكنها كانت لتدريس المذهب الشافعي، وقرر في تدريسها المحدث الشهير الحافظ أبو الطاهر أحمد بن محمد السِّلَفي.

وقد ساهمت تلك المدارس الثلاث في تخريج جيل جديد من الفقهاء والمفتين كان لهم دور كبير

في إحياء مذاهب أهل السنة، والدليل على ذلك أن غالب الفقهاء والمفتين الذين ظهروا بعد ذلك في العصر الأيوبي قد تتلمذوا على أيدي مدرسي تلك المدارس الثلاث: الطرطوشي، وابن عوف، والسلفي.

وكان صلاح الدين الأيوبي آخر وزير سني في الخلافة الفاطمية، ولما تولى الوزارة سعى في إسقاط الدولة الفاطمية، وعمل على إبطال المذهب الشيعي من مصر، ورفع لواء أهل السنة، كما عمل على إنشاء المدارس الدينية لكي تكون سببًا في تخريج كثير من الفقهاء، وتساعد في إحياء مذاهب أهل السنة، وبدأ في سنة ست وستين وخمسمئة بإنشاء مدرسةٍ للشافعية بالقاهرة، مكان الدار التي كانت تعرف باسم «دار المعونة»، وعُرفت باسم «المدرسة الناصرية» نسبة إلى الناصر صلاح الدين. كما أمر بإنشاء مدرسةٍ للمالكية مكان الدار التي كانت تعرف باسم «دار الغزل»، وعُرفت باسم «المدرسة القمحية»؛ لأن القمح كان يوزع على فقهائها من وقف باسمها في الفيوم. وكانت أَجَلَّ مدرسة للمالكية في مصر.

ثم كثرت المدارس بعد ذلك حتى بلغ عدد المدارس التي تم إنشاؤها في القاهرة وحدها في العصر الأيوبي أربعًا وعشرين مدرسة، ومن أشهر تلك المدارس: المدرسة السيوفية التي أنشأها صلاح الدين سنة اثنتين وسبعين وخمسمئة، وأوقفها على فقهاء الحنفية، وهي أول مدرسة للحنفية بمصر.

وهناك مدارس دينية بناها صلاح الدين في بلاد الشام أو أمر بتجديد عمارتها، كالمدرسة الصلاحية التي أنشأها بالقدس، وكالمدرسة الكلَّاسة التي شيدت في فترة حكم نور الدين محمود زنكي، وأمر صلاح الدين بتجديد عمارتها، وكالمدرسة الغزالية التي أُسست في عهد نور الدين محمود زنكي، وقام صلاح الدين بإصلاحها، كما وقف على كل مدرسة عمَّرها وقفًا جيدًا. وهذه المدارس التي شيَّدها صلاح الدين لا يوجد شيء منها منسوب إليه في الظاهر، وإنما نجدها منسوبة إلى الفقيه الذي درَّس بها، أو إلى المكان الذي وُجِدت فيه، أو غير ذلك، وفي ذلك يقول ابن تغري بردي: «وهذه صدقة السرِّ على الحقيقة»[1].

وكانت النتيجة الطبيعية لوجود مثل تلك المدارس أن زاد عدد الفقهاء والمفتين من خريجيها، حيث شهد النصف الثاني من القرن السادس الهجري عددًا متزايدًا من المفتين والفقهاء من أهل السنة بشكل عام، ثم حدثت نهضة علمية كبيرة في القرن السابع الهجري بظهور سلسلة من كبار العلماء والمفتين، ذاعت شهرتهم في مصر واجتازت حدودها لتنتشر في العالم الإسلامي كله.

وبدأ صلاح الدين بالاهتمام بتعيين فقهاء من أهل السنة في مناصب القضاء مثل عيسى الهكاري وابن كامل اللذان عينهما صلاح الدين في القضاء إلى جانب قاضي القضاة الشيعي. ثم كانت أهم

١ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي (٦/ ٥٦).

خطوة اتخذها صلاح الدين في سبيل التخلص من المذهب الشيعي، وتمثلت في عزل قاضي القضاة الشيعي، وتعيين قاضٍ شافعي مكانه؛ إذ منذ عهد صلاح الدين الأيوبي وخلفائه أصبح المذهب الشافعي مذهبًا رسميًّا للدولة.

وبالرغم من اهتمام السلطان صلاح الدين الأيوبي بالقضاء وتنظيم شئونه؛ حيث أنشأ «دار العدل»، وجعل منصب قاضي قضاة مصر حكرًا على الشافعية، إلا أنه لم يهتم بتنظيم أمر الفتوى، أو يعين فقهاء بعينهم لها كما عمل بعض ولاة مصر من قبل، فترك الأمور على ما كانت عليه، حيث يتصدر للفتوى كل من حاز شروطها، وارتضاه الناس واستفتوه.

ولا نعثر على أية إشارة في المصادر المختلفة على وجود مفتين مارسوا الإفتاء في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، وكل القرن الخامس وبدايات القرن السادس، اللهم إلا بعض فقهاء المالكية من أهل الإسكندرية، أو بعض الشافعية الذين جاءوا إلى مصر في ركاب صلاح الدين منذ أواخر العصر الفاطمي. ثم نلاحظ أن العدد قد بدأ في التزايد في النصف الثاني من القرن السادس، حتى تعود الأمور إلى طبيعتها في النصف الأول من القرن السابع، فتصبح مصر بمدارسها قبلة لطلاب العلم، ومفرخة للفقهاء والمفتين من جديد.

ومن أشهر من تصدر للفتوى في العصرين الفاطمي والأيوبي:

١. أبو بكر الطُّرْطُوشي المالكي (ت ٥٢٠).

٢. مجلي بن جُميع الشافعي (ت٥٥٠هـ).

٣. أبو إسحاق العراقي الشافعي (ت٥٩٦).

٤. جلال الدين بن شاس المالكي (ت٦١٠).

٥. عز الدين بن عبد السلام (ت٦٦٠هـ) [١].

١ انظر: الإفتاء المصري من الصحابي عقبة بن عامر إلى الدكتور علي جمعة (١/٣٠٣-٣٤٠).

الفصل الخامس

الإفتاء في العصر المملوكي

شهد عصر المماليك نشاطًا فكريًّا ملحوظًا؛ فقد كان أكثر نشاطًا وأضخم إنتاجًا مما سبقه من العصور الإسلامية، والسبب في ذلك طول المدة الزمنية التي عاشها العصر المملوكي.

وقد نشطت هذه الحياة العلمية برغم ما أصاب العالم الإسلامي في العراق على أيدي المغول، وفي الأندلس على يد الصليبيين، فضلًا عما أصاب بلاد الشام من ضرر نتج عن الحملات الإفرنجية والغزو المغولي، ونشطت تحديدًا في مصر؛ إذ وجد العلماء موئلًا ولقوا كل التشجيع من السلاطين ومن أهل مصر على السواء.

وبما أن الكثير من العلماء المهاجرين كانوا من أئمة الفكر الإسلامي فقد ساعدوا بما لديهم من علم ومعرفة على تنشيط الحياة العلمية في المدن التي اختاروها موطنًا لهم.

وقد أكثر السلاطين المماليك من وقف المدارس ليتخذوا منها أداة تضمن بقاء الحكم في أيديهم، وتساعدهم على تدعيم مركزهم في أعين الناس.

ومن المدارس العديدة التي أسسها سلاطين المماليك: المدرسة الظاهرية، نسبة إلى السلطان الظاهر بيبرس الذي أنشأها سنة ١٢٦١م، والمدرسة الناصرية التي شيدها السلطان الناصر محمد سنة ١٣٠٣م، ومدرسة السلطان برقوق التي أنشأها في منطقة بين القصرين سنة ١٣٨٦م، وقد شيد سلاطين المماليك المدارس في القرى والريف أيضًا مثل مدرسة سرياقوس التي أنشأها السلطان برسباي.

كما أنشأ السلطان الغوري مدرسة في مكة.

ونجد في دمشق مثلًا اثنين وخمسين مدرسة كانت لتدريس الفقه الشافعي، وأحد عشر مدرسة للفقه الحنبلي.

وفي حلب سنة (٨٠٣ هـ/١٤٠٠ م) حين قدم الغزو المغولي بقيادة تيمور لنك كان بها ثلاثمئة مدرسة، فالمماليك قد أكملوا ما بدأه الأيوبيون من إنشاء المدارس، وضمنوا استمراريتها بالوقف الذي اكتمل ونضج وأصبح منذ القرن السابع الهجري نظامًا متغلغلًا في المجتمع.

وقد أضحى التخصص في المدارس الفقهية سمة واضحة خلال العصر المملوكي من خلال المدارس الموقوفة على المذاهب باختلاف أنواعها.

فقد كان في مدينة دمشق خلال القرنين السابع والثامن الهجريين عدد كبير من المدارس تعلِّم المذاهب الأربعة: الشافعي والحنفي والحنبلي والمالكي، يفوق عددها مئة وخمسين مدرسة، إلى جانب دور القرآن والحديث والمساجد والزوايا.

وهذا الجيل المؤهل من العلماء قدم للسلطة المملوكية أغلب مناصب الإدارة، وكانت السلطة هي التي تعيّن العلماء في مناصب الفتوى والتدريس والقضاء، ومن ثم فقد كانوا أكثر ارتباطًا بها، فحرصوا على أن يكونوا بجانب السلاطين ونيل رضاهم.

ونجد أن العلماء هم الذين أمسكوا بالقضاء والنظام المدرسي وترأسوا جانبًا من دواوين الدولة كجزء من الهيئة الحاكمة، ومن خلال دورهم الديني والقضائي والتجاري والمالي والروابط الأسرية كل هذا سهل لهم الاتصال والاحتكاك المستمر بكل عناصر المجتمع، ولأن المماليك انحدروا من أصول غير عربية فقد عجزوا عن إتقان العربية ومعرفة الشريعة على الوجه الصحيح، فكان لا بد من قناة توصل المماليك بالمجتمع، وهم العلماء فكان الانخراط الواسع من العلماء في تسيير شئون الدولة[1].

وقد تطورت وظيفة المدارس في العصر المملوكي بحيث لم تعد المدرسة مجرد مكان لتدريس العلوم الشرعية كما كان الحال في العصرين الفاطمي والأيوبي، بل أصبحت مدرسة ومحكمة يجلس فيها القضاة للنظر في دعاوى الناس، كما ظهرت بها وظائف أخرى مثل وظيفة الإفتاء، حيث خصص بعض الواقفين مرتبًا لواحد أو أكثر من العلماء ليجلس بالمدرسة ليفتي الناس فيما يسألونه، وكان عدد تلك الوظائف ومرتباتها يختلف بحسب سعة المدرسة وحجم الوقف الذي أوقفه منشئ المدرسة للإنفاق عليها من ريعه، وشروط المنشئ الواقف من حيث تخصيص وظائف معينة وتحديد المرتبات التي يتقاضاها شاغلوها، وكانت أهم الوظائف بالمدرسة هي وظائف تدريس الفقه، حيث كانت غالب المدارس تخصص أربع وظائف لتدريس الفقه على المذاهب الأربعة، كما كانت

١ انظر: المجتمع الشامي في العصر المملوكي، للدكتور عودة رافع الشرعة (ص١٦٦-١٦٨)، العصر المماليكي في مصر والشام، للدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور (ص٣٤٣).

بعضها تخصص وظيفة للفتوى على مذهب معين، أو أربعة وظائف للفتوى على المذاهب الأربعة. وكان المفتي يجلس بالمدرسة ليكتب على رقاع الاستفتاء بدون أجر يحصله من المستفتين، حيث خُصص له أجرٌ مقابل جلوسه للفتوى.

ومن أشهر المدارس التي وجدت بها وظيفة الإفتاء مدرسة السلطان حسن التي عُرفت في المصادر باسم "المدرسة الحَسَنية"، وكان السلطان حسن قد اشترط في كتاب الوقف الخاص بالمدرسة أن تكون بها وظيفة إفتاء على المذهب الشافعي، ولكن هذه الوظيفة ظلت شاغرة حوالي سبعين عامًا، أي منذ إنشاء المدرسة سنة سبع وخمسين وسبعمئة حتى تولى الشيخ صالح بن عمر بن رسلان الكناني البُلقيني قضاء الشافعية سنة ست وعشرين وثمانمئة، فاطَّلع على كتاب الوقف، ووجد أن هذه الوظيفة شاغرة؛ فتولاها بنفسه، وكان يجلس في المدرسة في أوقات محددة ليجيب على الفتاوى.

وبعد وفاة الشيخ صالح بن عمر تولى ابنه فتح الدين وظيفة الإفتاء بالمدرسة الحسنية، ثم نازعه فيها ابن ابن عمه، وهو الشيخ محمد بن محمد بن عبد الرحمن الكناني البلقيني الشافعي، وانتهى الأمر بمشاركته له فيها بحصة مقدارها الربع من الوظيفة والربع من إيرادها.

ولكن لا توجد معلومات عمن تولى هذه الوظيفة بعد ذلك، ويبدو أنها اندثرت فيما اندثر من الوظائف الدينية في أواخر العصر المملوكي.

وكان شغل وظائف تدريس الفقه أو الإفتاء بإحدى المدارس أو بعضها مقدمة لترقي صاحبها إلى شغل وظيفة «إفتاء دار العدل» التي ظهرت فيما بعد في العصر المملوكي، حيث كان كل من شغل وظيفة الإفتاء قد شغل وظيفة تدريس الفقه أو الفتوى بالمدارس، قبل أن يصل إلى ذلك المنصب الرفيع، وكذلك كان شغل وظائف التدريس والفتوى مفتاحًا لشغل منصب قاضي القضاة.

وفي رحاب تلك المدارس نشأت وترعرعت مجموعة من الأئمة المجتهدين، وأعلام الفقهاء والمفتين والمحدِّثين، الذين طار صيتهم في العالم الإسلامي كله، نذكر منهم: الأئمة: ابن حجر العسقلاني، وشمس الدين السخاوي، وجلال الدين السيوطي، وتاج الدين عبد الوهاب بن بنت الأعز، وتقي الدين بن رزين العامري، وبهاء الدين بن سيد الكل، وتقي الدين بن دقيق العيد، ونجم الدين بن الرفعة، وعلاء الدين الباجي، وبدر الدين بن جماعة، وتقي الدين السبكي، وسراج الدين البلقيني، وزكريا الأنصاري وغيرهم من الأئمة والمجتهدين[1].

١ انظر: الإفتاء المصري من الصحابي عقبة بن عامر إلى الدكتور علي جمعة (١/٣٦٩-٣٧١).

ظهور وظيفة مفتي دار العدل:

تعتبر «دار العدل» مؤسسة قضائية أشبه بنظام «قضاء المظالم» الذي عرف في العصرين الأموي والعباسي بصور مختلفة.

وأول من بنى دار العدل من الملوك، السلطان الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي بدمشق، وذلك بالطبع قبل أن يرسل قواده أسد الدين شيركوه وابن أخيه صلاح الدين الأيوبي لفتح مصر.

ويذكر المقريزي في «الخطط» أن السبب في بناء نور الدين محمود لدار العدل أنه بلغه ظلم نواب أسد الدين شيركوه إلى الرعية، وظلمهم الناس، وكثرة شكواهم إلى القاضي كمال الدين الشهرزوري، وعجزه عن مقاومتهم. فأمر ببناء دار العدل، وبدأ يجلس فيها لفصل الخصومات يومين في الأسبوع وعنده القاضي والفقهاء.

ولما صفا مُلك مصر للسلطان الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب سار على نهج نور الدين محمود، وخصص يومي الإثنين والخميس لإظهار العدل، من غير أن يخصص مكانًا يُسمى «دار العدل». وكان غالب جلوس السلطان في رحبة واسعة بالقلعة في صدرها «الإيوان الكبير».

ولكن بتولي السلطان الظاهر بيبرس حُكْمَ مصر استقرت الأمور، وبدأت مرحلة التغيير، فكان أول إصلاح قام به هو تخصيص مكان دائم لمحكمة دار العدل، عرف باسمها، حيث بنى دار العدل تحت القلعة في سنة إحدى وستين وستمئة، وصار يجلس بها في كل اثنين وخميس.

كما رتب الظاهر بيبرس دار العدل بدمشق وحلب.

وكان أهم إصلاح قضائي في عهد السلطان بيبرس هو العمل بنظام المذاهب الأربعة لأول مرة، وصار يعين لكل مذهب قاضي قضاة خاصًا به.

وبالرغم من أن السلطان صلاح الدين الأيوبي قد أنشأ «دار العدل»، ونظَّم القضاء، وبالرغم من أن السلطان بيبرس أعاد تنظيم «دار العدل» وأدخل نظام القضاة الأربعة، إلا أنهما لم يُدخلا أية تغييرات على الإفتاء، فاستمر تطوعيًّا إلى منتصف القرن الثامن الهجري، حيث ظهرت وظيفة «مفتي دار العدل»، وبذلك تحوَّلت وظيفة الإفتاء من عملٍ تطوعيٍّ إلى وظيفةٍ رسميةٍ ثابتةٍ، يقوم بها موظفٌ رسميٌّ في الدولة يتقاضى مرتبًا عن عمله، وذلك تحت اسم (مفتي دار العدل)، وكانت آخر ما ظهر من الوظائف القضائية في العصر المملوكي. واستمرت في عملها قرابةَ قرنين، يقوم بالإفتاء فيها علماء من الشافعية في أول الأمر، ثم من المذاهب الأربعة جميعًا.

ومن أشهر من تولى الإفتاء الرسمي بدار العدل:

١. الإمام تاج الدين السبكي، الذي شغل هذا المنصب من سنة ٧٦٣ هـ إلى سنة ٧٦٤ هـ.

٢. شيخ الإسلام سراج الدين البُلْقِيني، الذي شغل هذا المنصب من سنة ٧٦٥ هـ إلى سنة ٧٦٩ هـ.

٣. الإمام ابن حجر العسقلاني، الذي شغل هذا المنصب من سنة ٨١٥ هـ إلى سنة ٨٢٧ هـ.

٤. شمس الدين النيسابوري الحنفي، الذي شغل هذا المنصب من سنة ٧٨٣ هـ إلى سنة ٧٩١ هـ.

٥. قاضي القضاة بدرالدين الإخنائي المالكي، الذي شغل هذا المنصب من سنة ٧٧٢ هـ إلى سنة ٧٧٧ هـ.

وقد اختفت هذه الوظيفة قبيل نهاية القرن التاسع الهجري[١].

ولكن مع وجود منصب مفتي دار العدل وحتى اختفائِه لم ينقطع الإفتاءُ التطوعي في سائر بلدان العالم الإسلامي، حتى في البلاد التي أُنشئت فيها دورٌ للعدل كمصر والشام، وكان الأمرُ في ذلك يتوقف على سمعة الشيخ وثقة الناس فيه وفي علمه، وقد اقترب عددُ المفتين غير الرسميين في دولة المماليك -مما أمكن الوقوف عليهم- من الخمسمائة.

منزلة الفتوى في العصر المملوكي:

ولقد تبوأت الفتوى منزلة كبيرة في دولة المماليك، فقد تصدى العلماء والمفتون لجور السلاطين، فمن ذلك فتوى ابن دقيق العيد (ت ٦٨٥ هـ)، والذي رفض بشدة أخذ أموال الرعية للنفقة على العساكر، وكتب «بلغني أن كلًّا من الأمراء له مال جزيل، وفيهم من يجهز بناته بالجواهر واللآلئ، ويعمل الإناء الذي يستنجي منه في الخلاء من فضة، ويرصِّع مداس زوجته بأصناف الجواهر»[٢].

كما لعبت الفتاوى دورًا سياسيًّا في عزل بعض ذوي المناصب، فقد كان للفتوى دور حاسم عند تعرض البلاد لأخطار خارجية تستوجب عزل السلطان وتولية آخر مكانه، يتصف بالقوة والقدرة على مواجهة هذه الأخطار، وحماية البلاد من شرها، من ذلك: فتوى عزل المنصور علي سنة ٦٥٧ هـ، وهو ابن الملك المعز أيبك، وقد تولى السلطنة وعمره خمس عشرة سنة، وتعصب المماليك المعزية له لأنه ابن سيدهم فأقاموه سلطانًا رغم أنه غلام صغير، وقد كانت هناك أسباب متعددة للإطاحة بالمنصور علي أبرزها كونه صغيرًا لا يدري تدبير الأمور، لا سيما عند زحف هولاكو على بلاد الشام

١ انظر: الإفتاء المصري من الصحابي عقبة بن عامر إلى الدكتور علي جمعة (١/ ٣٦٩-٤٩٦)، الفتاوى الدينية وأثرها في المجتمع مصر والشام-عصر سلاطين المماليك، للدكتور طلعت عكاشة (ص٤٩-٥٢).

٢ السلوك لمعرفة دول الملوك، المقريزي (٢/ ٣٢٧).

للاستيلاء عليها، والتوجه إلى أخذ مصر، مما جعل الأمير قطز يتقدم بسؤال لمجلس الفتوى، يعضد بذلك رغبته في عزل المنصور، ويضفي الشرعية على توليه السلطنة، ويرسي الأساس المتين الذي سيتبعه الأمراء والسلاطين من بعده، وقد اتفق المجلس على تولية قطز، وعلى رأسهم الشيخ عز الدين بن عبد السلام (ت ٦٦٠ هـ) [١].

كما لعبت الفتوى دورًا رئيسًا في قتل بعض الحكام في العصر المملوكي، منها: فتوى إراقة دم السلطان الناصر فرج بن برقوق سنة (٨١٥هـ)؛ إذ خرَّب جميع أراضي مصر وبلاد الشام بسوء تدبيره، وبذل أمراء دولته جهدهم في زيادة الأسعار، فعظمت المغارم على التجار والباعة، علاوة على ما يرتكبه هذا السلطان من المحرمات والمظالم، وقد لعب الدور الأكبر في إصدار هذه الفتوى قاضي القضاة «ناصر الدين بن العديم الحنفي»، والذي أفتى بقتله وعادَى من خالفه في قتله. وقد تم قتله في ١٦ صفر ٨١٥ هـ[٢].

كما تصدت الفتوى في هذا العصر للأفكار والممارسات المتشددة، فعلى سبيل المثال في سنة ٧٥٥هـ/١٣٥٤م حنق بعض عوام مصر على الأقباط وأمسكوهم من الطرقات وتتبعوهم في المواضع وتناولوهم بالضرب ومزقوا ما عليهم من الثياب وأكرهوهم على الإسلام، فما كان من كثرة الضرب والإهانة نطق النصارى بالشهادتين خوف الهلاك، ثم لم يكف الناس من النصارى ما مر بهم حتى تسلطوا على كنائسهم ومساكنهم التي رفعوها على أبنية المسلمين فهدموها فازداد النصارى خوفًا على خوفهم وبالغوا في الاختفاء حتى لم يظهر منهم أحد في سوق ولا في غيره[٣].

فكان لا بد من التصدي لهذه الممارسات، ففي مثل هذه الظروف يظهر دور الإفتاء المستنير المعتدل كطوق نجاه مقاومًا التشدد والإقصاء والتكفير.

فقد أفتى تقي الدين ابن دقيق العيد بخصوص حقوق النصارى في المجتمع المسلم قائلًا: «إن عقد الذمة يوجب لهم علينا حقوقًا؛ لأنهم في جوارنا وذمة الله وذمة رسوله ودين الإسلام؛ فمن اعتدى عليهم ولو بكلمة سوء أو غيبة في عرض أحدهم، أو نوع من أنواع الأذية، أو أعان على ذلك فقد منع ذمة الله تعالى وذمة نبيه ﷺ وذمة دين الإسلام»[٤].

١ انظر: الفتاوى الدينية وأثرها في المجتمع مصر والشام-عصر سلاطين المماليك (ص١١٣-١٢٢).

٢ انظر: الفتاوى الدينية وأثرها في المجتمع مصر والشام-عصر سلاطين المماليك (ص١٥٩-١٦٣).

٣ انظر: السلوك لمعرفة دول الملوك (٤/ ٢٠٣، ٢٠٤).

٤ انظر: العلاقات الدينية والمذهبية بين فئات المجتمع المصري في العصر المملوكي، لإيهاب صلاح، رسالة دكتوراه مخطوطة، كلية الآداب، جامعة طنطا، ٢٠٢٠م.

وفى ذات السياق نجد أنه عندما احترقت كنيسة النصارى الملكيين المعروفة بميكاييل بمصر، في رجب سنة ٧٣٠هـ، صدر الأمر مرة أخرى بإعادة الكنيسة، وكان هذا الأمر ممهورًا بفتوى سنة ٧٣٤هـ، من قاضى قضاة الشافعية جلال الدين محمد القزويني (ت ٧٣٩هـ) فقد أفتى لهم بترميمها، فرمموها بالحجارة وهي دون الرخام[١].

وفي هذا العصر صنِّفت كثير من كتب الفتاوى، فشملت العصر المملوكي؛ بدءًا من فتاوى «العز بن عبد السلام» (المتوفى ٦٦٠هـ) وتسمى (الفتاوى الموصلية)، وقد عاصر هذا الإمام بداية نشأة دولة المماليك، وانتهاءً بفتاوى شيخ الإسلام «زكريا الأنصاري» (المتوفى:٩٢٦هـ)، والذي عاصر نهاية دولة المماليك.

١ انظر: إنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر العسقلاني، (٤/ ١٨٦، ١٨٧).

الباب الثاني:

أهم المؤسسات الإفتائية

تمهيد وتقسيم:

إن مؤسسات الفتوى في الدول الإسلامية هي خلاصة العملية الإفتائية عبر التاريخ الإسلامي، هي تلك الصروح التي جمعت التراث الإفتائي للمذاهب الإسلامية بمختلف توجهاتها ومناهجها واستفادت منه وبنت عليه، فهي التي تمثل النموذج النهائي المعبر عن تطور واستقرار علم الإفتاء.

ونحن في هذا الباب سنحاول قدر المستطاع التعريف بأهم تلك المؤسسات بادئين بالمؤسسة الإفتائية المصرية بما تملكه من عراقة واستقراروقِدم تدوين، ثم المؤسسات الإفتائية الإسلامية في القارة الأفريقية، ثم التي في قارة آسيا، خاتمين بثلاثة من أهم المجامع الفقهية الإسلامية الممثلة للاجتهاد الجماعي.



دار الإفتاء المصرية



أولًا: لمحة عن تاريخ الإفتاء بمصر:

لا توجد أية معلومات عن وظائف خاصة بالإفتاء في مصر طوال القرن العاشر الهجري، ولم يحمل أي عالم من العلماء المصريين أو الأتراك لقب «مفتي مصر» أو مفتي مذهب من المذاهب مثل «مفتي الشافعية» أو غيرها، أو مفتي إقليم من أقاليم مصر مثل «مفتي الإسكندرية» أو «مفتي أسيوط» أو غيرها، ولو حتى على سبيل المبالغة أو التعظيم كما اعتادت كتب التراجم الخاصة بالقرن العاشر الهجري أن تفعل، مثل كتاب «النور السافر عن أخبار القرن العاشر» لمحيي الدين العيدروس، وكتاب «الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة» لنجم الدين الغزي، وكتاب «قضاة مصر في القرن العاشر والربع الأول من القرن الحادي عشر» للدميري؛ فهذه الكتب تمتلئ بترجمات لعلماء من مختلف الأقاليم العثمانية كالشام والعراق واليمن والحجاز، وتصفهم بألقاب: «مفتي مكة»، و«مفتي القدس الشريف»، و«مفتي الحنابلة بدمشق» و«مفتي الديار الرومية»، وغير ذلك من مناصب الإفتاء.

وهذه الكتب تمتلئ أيضًا بترجمات لعلماء مصر وتبالغ في وصفهم بألقاب التعظيم والتفخيم، ولكنها لم تصف واحدًا منهم بأنه «مفتي مصر» أو «مفتي الشافعية بمصر» أو «مفتي الإسكندرية» أو غير ذلك من الألقاب المتصلة بالإفتاء.

على الرغم من أن تلك الكتب تذخر بتراجم لعلماء مصريين كبار وصل بعضهم إلى مرتبة الأئمة المجتهدين والمجددين مثل شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وشهاب الدين الرملي، والخطيب الشربيني، وغيرهم. وكان شمس الدين الرملي المتوفى في بداية القرن الحادي عشر أول من قيل عنه: أنه «ولي منصب إفتاء الشافعية بالديار المصرية»، وقد انفتح الباب بعده لمناصب الإفتاء لتتنوع وتتعدد.

ولكن غياب وظيفة الفتوى عن العلماء المصريين في كتب التراجم لا ينفي عنهم صفة الفتوى؛ فقد تصدروا للفتوى بشكل تطوعي، وقاموا بفرض الكفاية على أكمل وجه، واضطلع بهذه المهمة كثير من العلماء الذين حصلوا على إجازات بالإفتاء أو بتدريس الفقه والأصول، كما كان الحال قبل إنشاء

«دار العدل» في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي، وكذلك بعد إلغاء «دار العدل» في نهاية العصر المملوكي، وقد استمر الأمر على هذا الحال طوال القرن العاشر الهجري، ثم حدث التغيير الجوهري في مطلع القرن الحادي عشر، وتحديدًا بعد وفاة شمس الدين الرملي سنة ١٠٠٤هـ/١٥٩٥م، حيث اهتمت الدولة بتعيين مفتٍ لها في مصر حمل لقب «مفتي السلطنة العثمانية الشريفة بمصر».

ونستطيع أن نقول: إن نظام الإفتاء في مصر العثمانية قد مر بأربع مراحل:

١. «**مرحلة الإفتاء التطوعي**»: وهي مرحلة عدم تسمية مفتٍ لمصر أو لمذهب من المذاهب، وتشمل هذه المرحلة القرن العاشر كله، فلا نجد شيخًا أو فقيهًا حمل لقب «مفتي مصر» أو مفتي إقليم معين ولا مفتي مذهب معين، وكان أمر الإفتاء تطوعيًّا، وإن كان قد ظهر بعض كبار الفقهاء الذين تصدروا للفتوى وأصبحوا مرجع أهل مذهبهم فيها، ولكنهم لم يحملوا ألقابًا رسمية حيث لم تكن ثمة مناصب رسمية للإفتاء.

٢. «**مرحلة الإفتاء المزدوج**»: وهي المرحلة التي تميزت بظهور منصب رسمي للإفتاء إلى جانب استمرار –بل ترسيخ- مناصب الإفتاء التطوعية في المذاهب؛ فكان المنصب الرسمي هو «مفتي السلطنة العثمانية الشريفة بالديار المصرية» الذي ظهر في مطلع القرن الحادي عشر، واستغرق معظم القرن حيث استمر بشكل أو بآخر حتى سنة ١٠٨٧هـ. وباستثناء واحد مالكي وآخر حنفي فإن كل الذين شغلوا هذا المنصب كانوا شافعية، وكانوا من أسرة واحدة هي أسرة البكري التي توارثت المنصب، ولم تكن لهذا المنصب حدود وظيفية معروفة، وربما لم تكن له اختصاصات على الإطلاق، كما لم يكن شاغلوه من كبار الفقهاء المتصدرين للإفتاء، وإنما كان هذا المنصب نوعًا من الوجاهة الاجتماعية لأفراد أسرة البكري، ولهذا لم ينجح شاغلو هذا المنصب في إبطال مناصب الإفتاء التطوعية فاستمر مفتو المذاهب يقومون بدورهم. ومن ثم نستطيع القول بأن «مرحلة الإفتاء المزدوج: الرسمي والتطوعي» قد استمرت طوال القرن الحادي عشر.

٣. «**مرحلة ترسيخ الإفتاء المذهبي**»: وهي المرحلة التي تبدأ من سنة ١٠٨٧هـ بعد موت محمد بن زين العابدين البكري آخر من شغل منصب «مفتي السلطنة الشريفة بالديار المصرية»، وتستمر إلى بداية حكم محمد علي باشا حيث أهمل منصب «مفتي السلطنة» بعد محمد البكري ولم يشغله أحد بعده، ولم تستطع الدولة العثمانية أن تفرض سيطرتها على الإفتاء أو تعين مفتيًا من طرفها منذ ذلك الوقت، وخلا الميدان لمفتي المذاهب الذين كانت مكانتهم تزداد رسوخًا مع مرور الوقت، حتى إن هذه المناصب غير الرسمية للإفتاء قد تحولت في النصف الثاني من القرن

الثاني عشر إلى مناصب رسمية محلية بعيدة عن سلطة الدولة العثمانية؛ فكان مفتي كل مذهب يُنتخب بمعرفة شيوخ المذهب ويتم إلباسه خِلعة المنصب بمعرفة شيخ البلد كعلي بك الكبير أو محمد بك أبو الدهب أو غيرهم من كبار الأمراء كيوسف بك أو مراد بك، ثم ازدادت رسوخًا بظهور مناصب الإفتاء في الأقاليم المصرية المختلفة؛ حيث توسع الإفتاء أفقيًّا عن طريق ظهور مناصب إقليمية للفتوى فأصبح هناك «مفتي الإسكندرية» و«مفتي جرجا» وغيرها من الأقاليم. ثم ازداد الأمر اتساعًا فأصبح هناك مفتو المذاهب في الأقاليم؛ فوجد «مفتي الشافعية بثغر الإسكندرية»، وكذلك «مفتي المالكية بثغر الإسكندرية»، ومثل ذلك في سائر المدن والأقاليم وكذلك الثغور.

ومما ساهم في ترسيخ مكانة الإفتاء المحلي بعيدًا عن سيطرة الدولة العثمانية ورقابتها اكتساب المفتين سلطات قضائية؛ حيث أصبحت فتاواهم بمثابة أحكام قضائية يلتزم بها القضاة ولا يستطيعون تجاهلها، وأصبح المتقاضون على وعي بأهمية الفتوى إلى حد أن الكثيرين من المدعين والمدعى عليهم استخدموا الفتاوى في مرافعاتهم كوسائل لإثبات دعواهم أو لنفي ما ادعى به الآخرون عليهم، إلى جانب الدور السياسي للفتاوى الذي برز على الساحة بشكل طاغٍ خلال القرن الثاني عشر حيث لعبت الفتاوى دورًا كبيرًا في حسم كثير من الصراعات السياسية وصلت إلى حد عزل وتعيين الحكام.

٤. **«مرحلة سيادة المذهب الحنفي»**: وتبدأ هذه المرحلة مع تولي محمد علي باشا حكم مصر سنة ١٢٢٠هـ/١٨٠٥م.

فلم يكتف محمد علي باشا بتعيين المفتين في المجالس التشريعية والقضائية التي أنشأها بل ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك بتعيين مفتين في الدواوين -النظارات والوزارات فيما بعد- التي لها صلة بالعمل الشرعي والقضائي والجماهيري مثل ديوان الوالي وديوان الأوقاف، وسرعان ما اتسع المجال ليشمل عددًا أكبر من الدواوين في عهد خلفاء محمد علي فتم تعيين مفتين لديوان المعية السنية وديوان بيت المال وديوان الأوقاف الخصوصية وديوان الحقانية، وهذا كله إلى جانب تعيين مفتين في كل المديريات والمحافظات. وبذلك شكلت منظومة الإفتاء في مصر هرمًا مثلث القاعدة على رأسه مفتي السادة الحنفية بالديار المصرية –مفتي الديار المصرية فيما بعد-يليه مفتي الحقانية ثم مفتي الأوقاف ويليهم مفتو المجالس التشريعية والقضائية، ويمثل مفتو المديريات قاعدة هرم الإفتاء المصري المنبسطة على كل أقاليم مصر.

وقد عمل محمد علي تدريجيًّا على تأكيد سيادة المذهب الحنفي على سائر المذاهب بصفته المذهب الرسمي للدولة العثمانية؛ فتطور منصب «مفتي السادة الحنفية بالديار المصرية» وتغير مسماه عدة

مرات؛ ففي البداية كان يسمى «مفتي أفندي الحنفية»، وله المكانة نفسها التي يتمتع بها مفتو المذاهب الأخرى في المجالس القضائية والتشريعية، ثم أصبح يسمى «مفتي أفندي مصر»، وأصبحت له الأفضلية على سائر المذاهب، ثم تحول في أواخر القرن الثالث عشر الهجري إلى «مفتي الديار المصرية»، ولم تعد لمفتي المذاهب الأخرى أية صفة رسمية، وقد تحوَّل مسمى منصب الإفتاء الحنفي من «مفتي السادة الحنفية بالديار المصرية» إلى «مفتي الديار المصرية» في عهد الشيخ محمد البناء الذي تولى منصب الإفتاء سنة ١٣٠٤هـ فهو أول من حمل لقب «مفتي الديار المصرية» بشكل رسمي.

وقد تحول مفتي المذهب الحنفي من مجرد مفتي مذهب إلى أن أصبح بمثابة مفتي الديار المصرية وشيخ الأزهر، فقد كان الشيخ محمد العباسي المهدي أول من جمع بين منصبي المشيخة والإفتاء، كما كان أول من تولى مشيخة الأزهر من فقهاء المذهب الحنفي والتي كانت حكرًا على الفقهاء الشافعية منذ أن تولاها الشيخ عبد الله الشبراوي، وبفقدان الشافعية لمنصب شيخ الأزهر لم يعد لهم أي وجود رسمي في دواوين الدولة[1].

ثانيًا: نشأة دار الإفتاء المصرية:



ليست هناك مستندات رسمية تدل على تاريخ إنشاء دار الإفتاء المصرية على وجه اليقين. يقول الشيخ جاد الحق رحمه الله: «لم أعثر –بالرغم مما بذل من جهد في البحث والرجوع إلى المصادر التاريخية، بل وسؤال بعض المؤرخين الإسلاميين المعاصرين- على بدء إنشاء دار الإفتاء بواقعها الحالي فيما قبل: شهر جمادى الآخرة سنة ١٣١٣هـ/نوفمبر سنة ١٨٩٥م، وفقط. قد تردد لقب: المفتين أو مفتي الديار المصرية في بعض اللوائح والقوانين الصادرة فيما قبل هذا التاريخ».

ومن خلال ما وجد في دفاتر دار الإفتاء يبدو أن إنشاء الدار كان سابقًا على تعيين مفت خاص بها، بل -حسب الظن- أن دار الإفتاء أنشئت وكانت تسند أعمالها إلى شيخ الأزهر، كما هو الشأن مع الشيخ حسونة النواوي رحمه الله؛ فإن أول تاريخ مدون موجود في افتتاح السجل الأول في مكتبة دار الإفتاء مؤرخ بشهر جمادى الآخرة سنة ١٣١٣هـ ونصه ما يلي:

١ انظر: «الإفتاء المصري من الصحابي عقبة بن عامر إلى الدكتور علي جمعة»، الأجزاء: الثاني إلى الرابع.

قيد فتاوى الديار المصرية المحولة إلى حضرة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر مولانا الشيخ حسونة النواوي بأمر عال صادر لنظارة الحقانية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ نمرة ١٠، وبلغ لحضرته من النظارة المذكورة بتاريخ ٧ جمادى الثانية سنة ١٣١٣هـ نمرة ٥٥. وعلى الله حسن الختام.

ومن خلال دفاتر السجلات بدار الإفتاء المصرية يتضح أن الشيخ محمد عبده رحمه الله هو أول مفت مستقل لدار الإفتاء، يعني أنه لم يكن يجمع بين منصب الإفتاء ومنصب آخر في الأزهر؛ فقد وجد مدونًا في افتتاح فتاويه بالسجل رقم ٢ من سجلات الفتاوى قرار تعيينه مفتيًا بالعبارات التالية:

صدر أمر من المعية السنية بتاريخ ٣ يونيو سنة ١٨٩٩م-٢٤ محرم سنة ١٣١٧هـ نمرة ٣ سايرة صورته:

فضيلة حضرة الشيخ محمد عبده، مفتي الديار المصرية: بناء على ما هو معهود في حضرتكم من العالمية وكمال الدراية، قد وجهنا لعهدتكم وظيفة إفتاء الديار المصرية، وأصدرنا أمرنا هذا لفضيلتكم للمعلومية، والقيام بمهام هذه الوظيفة، ويخطر عطوفتلو الباشا رئيس مجلس النظار بهذا».

الختم

عباس حلمي[٢]

وبهذا المرسوم استقل منصب الإفتاء عن منصب مشيخة الجامع الأزهر، وصار الشيخ محمد عبده أول مفت مستقل لمصر معين من قِبَل الخديوي عباس حلمي.

وقد ردد البعض أن الاحتلال البريطاني هو الذي أنشأ دار الإفتاء المصرية لكي تقوم بإعطاء الشرعية للاحتلال، وهذا القول يجافي الحقيقة جملة وتفصيلًا، للأسباب الآتية:

أولًا: لم يحدث أن أفتت دار الإفتاء بشرعية الاحتلال أو قانونيته.

ثانيًا: وظيفة الإفتاء هي وظيفة قديمة في مصر ترجع إلى بداية الفتح الإسلامي لمصر، ومارسها بشكل تطوعي بعض الصحابة في مصر مثل عقبة بن عامر وعبد الله بن عمرو بن العاص. وتحولت وظيفة الإفتاء إلى وظيفة رسمية في العصر المملوكي، وارتبطت بالنظام القضائي، حيث كانت هناك

١ انظر: بحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة للشيخ جاد الحق علي جاد الحق (٤/٢٢٠، ٢٢١)، كلمة عن دار الإفتاء المصرية، كتيب صادر عن دار الإفتاء (ص٣، ٤).

أربع وظائف للإفتاء، في دار العدل، هي: مفتي دار العدل الشافعي، ومفتي دار العدل المالكي، ومفتي دار العدل الحنفي، ومفتي دار العدل الحنبلي، وكان قاضي قضاة كل مذهب هو الذي يختار مفتي المذهب ويعرضه على السلطان ليقوم السلطان بتعيينه في المنصب.

ثالثًا: عندما دخل العثمانيون مصر غيروا النظام القضائي، وتغير بذلك نظام الفتوى، فأصبحت هناك وظيفة واحدة للإفتاء هي وظيفة «مفتي السلطنة الشريفة بمصر»، وكان يعين بمعرفة مفتي إسطنبول، وكان مفتي مصر شافعيًّا في أغلب الأحوال بالرغم من أن الدولة العثمانية كانت حنفية المذهب.

رابعًا: في عصر محمد علي أصبح هناك أربعة مفتين للمذاهب الأربعة، ولكن الزعامة عليهم كانت للمفتي الحنفي الذي كان يسمى «مفتي أفندي مصر»، وكان الباشا والي مصر هو الذي يعين المفتي بعد ترشيح العلماء له.

خامسًا: تولى الشيخ محمد المهدي العباسي منصب «مفتي أفندي مصر» سنة ١٨٤٨م في عصر إبراهيم باشا بن محمد علي، واستمر مفتيًا إلى عصر إسماعيل، وزاد نفوذه بعد أن أضيفت إليه مشيخة الأزهر سنة ١٨٧٠م، وفي سنة ١٨٨١ تم عزل الشيخ محمد المهدي العباسي من مشيخة الأزهر نتيجة لاختلاف علماء الأزهر معه في نظام الجرايات الخاص بالطلبة، ونظام إجازة العلماء بالتدريس، وتشكلت لجنة للتحقيق وجاء في قرار لجنة التقصي والتحقيق أن الشيخ العباسي كان مفتيًا حنفيًّا، ومشيخة الأزهر كانت معهودة دائمًا إلى علماء الشافعية، وبناء على هذا أصدر الخديوي توفيق في ٥ ديسمبر ١٨٨١م قرارًا بفصل الشيخ العباسي من مشيخة الأزهر.

وأمر الخديوي بإسناد مشيخة الأزهر إلى الشيخ محمد الإنبابي في ١١ ديسمبر ١٨٨١م وهو من كبار علماء الشافعية. وبعد فشل ثورة عرابي أعيد الشيخ محمد العباسي المهدي إلى مشيخة الأزهر، وذلك في ١٢ أكتوبر ١٨٨٢م، وأعفي الشيخ الإنبابي منها وجمع الشيخ العباسي بين الإفتاء ومشيخة الأزهر مرة ثانية. واستمر يشغل المنصبين إلى سنة ١٨٨٥م حيث عاد الشيخ الإنبابي إلى مشيخة الأزهر، بينما استمر الشيخ المهدي في وظيفة الإفتاء حتى وفاته سنة ١٨٩٥م، وبعد وفاة الشيخ الإنبابي سنة ١٨٩٥م، تولى الشيخ حسونة النواوي منصب مشيخة الأزهر، وبعد قليل توفي الشيخ المهدي مفتي الديار المصرية، فأضيفت وظيفة الإفتاء إلى الشيخ حسونة النواوي وأصبح يشغل وظيفتي الإفتاء ومشيخة الأزهر. واستمر يشغل منصب الإفتاء حتى سنة ١٨٩٩م، حيث خلفه الشيخ محمد عبده.

ومن هذا العرض يتضح أن وظيفة الإفتاء كانت وظيفة ثابتة الأركان قبل الاحتلال البريطاني ولم يؤثر وجود الاحتلال عليها بأي حال من الأحوال، لا من حيث التنظيم ولا المرتبات والتبعية للنظام القضائي. بل إن المفتي الذي كان معينًا قبل الاحتلال -الشيخ المهدي العباسي- هو الذي استمر مفتيًا بعد الاحتلال[1].

١ انظر: موقع دار الإفتاء المصرية.

استقلال دار الإفتاء:

جرى نص المادة العاشرة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها الصادرة بأمر عال في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧م بما يلي: انتخاب قاضي مصر يكون منوطًا بنا وتعيينه يكون حسب القواعد المتبعة، وانتخاب وتعيين مفتي الديار المصرية يكون منوطًا بنا وبأمر منا بالطرق المتبعة.

وقد ألغيت هذه المادة بمقتضى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٤ م بإلغاء وتعديل بعض مواد هذه اللائحة.

وجاء في المذكرة الإيضاحية في صدد إلغاء المادة العاشرة من لائحة سنة ١٨٩٧م ما يلي: وألغيت المادة - ١٠ بفقرتيها، وكانت الأولى منهما تنص على الإجراءات الخاصة بتعيين قاضي مصر، أما الفقرة الثانية فإنها تنص على ما يتعلق بتعيين مفتي الديار المصرية، وإنه وإن كان مفتي الديار المصرية موظفًا تابعًا لوزارة الحقانية إلا أنها ترى أن لائحة المحاكم الشرعية ليست محلًّا للنص على إجراءات تعيينه؛ لأن هذه الوظيفة لا علاقة لها بأعمال المحاكم الشرعية.

وهذا الذي قالته المذكرة الإيضاحية لم يعد سائغًا بعد؛ إذ لم يعد مفتي الديار المصرية عضوًا في المحكمة العليا الشرعية بمقتضى تشكيلها الذي نص عليه القانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٤م وجرت عليه لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في ١٩٣١م، وجرى العمل بعد هذا على ما كان مقررًا في المادة الملغاة، فيتعين مفتي الديار المصرية بقرار من رئيس الدولة باختياره وبالطرق المتبعة.

على أنه قد نص في قانون الإجراءات الجنائية على أنه في حال خلو وظيفة المفتي أو غيابه أو قيام مانع لديه يندب وزير العدل بقرار منه من يقوم مقامه (المادة ٣/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية).

وتدل نصوص الأوامر واللوائح -على الوجه السابق– على أنه كان لكل مديرية أو ولاية مفت، ولوزارة الحقانية مفت، ولوزارة الأوقاف مفت، وفوق كل هؤلاء مفتي السادة الحنفية أو مفتي الديار المصرية، ودار الإفتاء نشأت مستقلة عن الأزهر منذ ٧٠٠ سنة.

وفي عهد محمد عبده جمع بين إفتاء الحقانية والديار المصرية، وظل هذا الوضع حتى سنة ٢٠٠٧م حيث استقلت دار الإفتاء مرة أخرى وظهرت موازنتها في ميزانية الدولة شأنها شأن الأزهر.

وإن الفتوى في القضايا كانت ملزمة للقضاة حسب لوائح ١٨٥٦م، و١٨٨٠م، ثم لم تعد ملزمة للقضاة في المحاكم الشرعية في لائحة ١٨٩٧م وتعديلاتها بالقوانين أرقام ٢٥ لسنة ١٩٠٩م و٣١ لسنة ١٩١٠ م و١٢ سنة ١٩١٤م ثم الاستعاضة عن كل هذه القوانين باللائحة الأخيرة بالمرسوم ٧٨ لسنة ١٩٣١م.

هذا وبإلغاء المحاكم الشرعية بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥م لم يعد في المحاكم الابتدائية إفتاء، وصارت أعمال الفتوى سواء للحكومة أو للأفراد وللهيئات مقصورة على مفتي الديار المصرية في القاهرة.

ومما يجدر التنويه به أنه منذ أول يناير ١٩٥٦م -تاريخ العمل بقانون إلغاء المحاكم الشرعية- آلت إلى دار الإفتاء الشهادات التي كانت من اختصاص رئيس المحكمة العليا الشرعية، وهي إشهاد خروج المحمل بكسوة الكعبة الشريعة وبكسوة مقام الرسول ﷺ، وبمقدار المبلغ النقدي المهدى من الأوقاف إلى فقراء الحرمين الشريفين (الصرة) وإشهاد وفاء النيل، الذي بمقتضاه يحق شرعًا للدولة جباية ضرائب الأراضي الزراعية.

وقد توقف هذان الإشهادان حيث كان آخر إشهاد بخروج المحمل في ٢٦ من شهر ذي القعدة سنة ١٣٨١هجرية أول مايو سنة ١٩٦٢م بسبب خلافات سياسية بين جمهورية مصر والمملكة العربية السعودية في ذلك الوقت، امتنعت السعودية بسببه عن التصريح بدخول الكسوة من مصر، وكان آخر إشهاد بوفاء النيل في ١٢من شهر رجب الفرد سنة ١٣٩٢ هجرية -٢١ أغسطس سنة ١٩٧٢م بسبب حجز مياه فيضان النيل بالسد العالي فوق أسوان بعد هذا التاريخ.

كما كان من اختصاص رئيس المحكمة العليا الشرعية استطلاع أهلة الشهور القمرية التي فيها مواسم دينية، وهي أشهر المحرم وربيع أول ورجب وشعبان ورمضان وشوال وذو الحجة، وصار هذا من اختصاص دار الإفتاء منذ إلغاء المحاكم الشرعية، تقوم به الآن.

ودار الإفتاء قد استقلَّت بالفعل ماليًّا وإداريًّا عن وزارة العدل بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١م، وأصبح لها لائحة داخلية ومالية تم اعتمادهما ونشرهما في جريدة الوقائع المصرية، وهذا الإنجاز العظيم لا ينفي أن دار الإفتاء تتبع وزارة العدل تبعية سياسية هيكلية فقط، دون أن يكون لوزارة العدل أي سلطة على الدار، وسبب هذه التبعية هو ما بين المؤسستين من جانب مشترك يتمثل فيما تقوم به دار الإفتاء من نظرٍ في قضايا الإعدام[1].

١ انظر: موقع دار الإفتاء المصرية.

ثالثًا: أعلام المفتين بدار الإفتاء المصرية:

ذكرت أغلب المصادر التي أرَّخت لنشأة "دار الإفتاء المصرية" أنها أنشئت في شهر جمادى الآخرة سنة ١٣١٣هـ/ نوفمبر سنة ١٨٩٥م في عهد الشيخ الإمام حسونة النواوي؛ اعتمادًا على أن أول سجل من سجلات الفتاوى التي تمتلكها الدار هو سجل الفتاوى الخاص بالإمام النواوي، والذي كتب على غلافه ما نصه: "دفتر قيد فتاوى الديار المصرية المحوَّلة على حضرة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر مولانا الشيخ حسونة النواوي بأمرٍ عالٍ صادرٍ لنظارة الحقانية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ نمرة ١٠ وبُلغ لحضرته من النظارة المذكورة بتاريخ ٧ جمادى الثانية سنة ١٣١٣ هجرية نمرة ٥٥، وعلى الله حُسْنُ الختام".

كما اختلفت المراجع التي اهتمت بالتأريخ لمنصب الفتوى حول تاريخ ظهور منصب "مفتي الديار المصرية"، فقد أكد الشيخ محمد العباسي المهدي في مقدمة (الفتاوى المهدية) أن والده الشيخ محمد أمين المهدي قد شغل منصب "مفتي الديار المصرية في عهد محمد علي، وهناك من ذكر إن الشيخ أحمد التميمي هو أول من حمل لقب "مفتي الديار"، وثمة من أكد على أنه الشيخ محمد العباسي المهدي"، اعتمادًا على ما ذكره في مقدمة (الفتاوى المهدية) حيث قال:

صدرلي الأمر العالي في النصف الأول من ذي القعدة الحرام من سنة أربع وستين ومئتين وألف من هجرة سيد الأنام بتقليدي وظيفة إفتاء الديار المصرية، لازالت شموس الشريعة الغراء بها طالعة بهية، على مذهب إمام الأئمة وسراج هذه الأمة، سابق حلبة المجتهدين، وناصر السنة والدين، من أشرقت كواكب فضله في سائر البلدان، الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان.

وهذا فهم خاطئ للنص، فالشيخ لم يقل إنه شغل وظيفة "إفتاء الديار المصرية" وسكت، بل قال: "وظيفة إفتاء الديار المصرية... على مذهب.. أبي حنيفة النعمان". كما أننا من خلال تتبعنا لسلسلة الأوامر والمراسيم التي صدرت لتعيين أو عزل المفتين، وكذلك الألقاب الرسمية التي كانت تُطلق عليهم في سجلات المحاكم الشرعية، وجدنا أن كلًّا من الشيخ محمد أمين، والشيخ أحمد التميمي، والشيخ محمد العباسي في فترته الأولى، كانوا يحملون لقب "مفتي السادة الحنفية بالديار المصرية".

كما كانت توجد وظيفة مقابلة في عصرهم جميعًا هي وظيفة "مفتي السادة المالكية بالديار المصرية". كما وجدنا أن الأمر العالي الصادر في ٢٨ ربيع الآخر ١٣٠٤هـ/ ٢٤ يناير ١٨٨٧م، بتعيين الشيخ محمد البناء في وظيفة الإفتاء قد نصَّ على: "إنه لوثوقنا بعالِمية حضرة الأستاذ الفاضل الشيخ محمد البناء الحنفي، وما هو عليه من كمال الاستقامة والعفة والورع، واتصافه بحلية

الفضل والكمال؛ وجَّهْنا لعهدته وظيفة الإفتاء الحنفية بالديار المصرية". فالأمر هنا واضح في مسمى الوظيفة، ولكن مع مرور الوقت؛ ونتيجة لانفراد الشيخ البناء بالفتوى، واختفاء وظيفة "مفتي السادة المالكية بالديار المصرية"؛ لم تعد عبارة "السادة الحنفية بـ" ضرورية في اللقب، فحذفت واختُصِر اللقب إلى "مفتي الديار المصرية"، ووجدنا أن القضاة والمفتين بالأقاليم، ونظَّار الحقانية والداخلية والمالية ووكلاءهم عندما كانوا يخاطبون الشيخ البناء في مكاتباتهم الرَّسمية بين عامي ١٣٠٤-١٣٠٦هـ/ ١٨٨٧- ١٨٨٩م كانوا يفتتحون الخطابات بعبارة بروتوكولية نصها: "مفتي أفندي الديار المصرية فضيلتلو أفندم حضرتلري".

وأخيرًا لما قرر مجلس النظار إحالة الشيخ البحراوي مفتي نظارة الحقانية إلى المعاش، صدر الأمر العالي في ٢٦ شوال سنة ١٣٠٦هـ/ ٢٥ يونيو ١٨٨٩م، ينص على "إحالة الشيخ عبد الرحمن البحراوي مفتي نظارة الحقانية على المعاش ونقل حضرة الشيخ محمد البناء مفتي الديار المصرية بدلًا عنه". وطبقًا لمنطوق هذه الأوامر العَلِيَّة نجد أن الشيخ البناء قد دخل إلى المنصب حاملًا لقب "مفتي السادة الحنفية بالديار المصرية" وخرج منه حاملًا لقب "مفتي الديار المصرية". وبذلك يمكن القول بأن الشيخ محمد البناء هو أول من حمل لقب "مفتي الديار المصرية" بلا نسبةٍ إلى المذهب[1].

وفيما يلي نترجم باختصار شديد لكل من حمل هذا اللقب.

١ مسيرة الفتوى بالديار المصرية، للدكتور عماد أحمد هلال (ص٩٩-١٠١).

الشيخ محمد البَنَّاءُ

1304 - 1306هـ - 1887 - 1889م



الشيخ العلامة محمد بن محمد بن صالح البناء، يَنتسب لأسرةٍ كريمةٍ مشهورةٍ بالتقوى والصلاح والعلم، كان موطنها في رشيد، فوالده الشيخ محمد بن صالح البناء شغل منصب مفتي ثغر الإسكندرية سنة ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م، وجده الشيخ صالح البناء شغل منصب مفتي ثغر رشيد موطن هذه الأسرة العريقة وذلك في مطلع القرن الثالث عشر الهجري. وُلِدَ الشيخ محمد البناء في مدينة رشيد سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٨م، درس وأفتى وشغل العديد من الوظائف القضائية والشرعية بدأها ٥ شعبان سنة ١٢٧٩هـ/ ٢٦ يناير ١٨٦٣م بتعيينه في وظيفة "مفتي مجلس الإسكندرية"، وقبل أن ينقضي عامٌ على توليه المنصب، صدر أمرٌ عالٍ من الخديو إسماعيل باشا بتعيينه قاضيًا للإسكندرية، ولكن الشيخ اعتذر عن قبول مناصب القضاء، وقد قبل إسماعيل باشا اعتذاره، وأصدر أمرًا آخرًا بالإبقاء عليه في وظيفة مفتي مجلس الإسكندرية.

ويبدو أن إسماعيل باشا قد أسَرَّها في نفسه، فبعد نحو عشرة أشهر أصدر الخديو أمرًا عاليًا بالاستغناء عن خدماته، واستمر بلا وظيفة لمدة ١٥ سنة، فلما تولى الخديو توفيق حكم مصر، أصدر أمرًا عاليًا في ٧ من ذي القعدة ١٢٩٦هـ/ ١١ أكتوبر ١٨٨٠ بتعيينه مفتيًا لثغر الإسكندرية، فاستمر فيها نحو ٧ سنوات، فلما استقال الشيخ العباسي من منصب "مفتي السادة الحنفية بالديار المصرية"؛ وجدها الخديو توفيق فرصة طيبة لتكريمه، فأصدر أمرًا عاليًا في ٢٨ ربيع الآخر ١٣٠٤هـ/ ٢٤ يناير ١٨٨٧م، بتعيينه في منصب "مفتي السادة الحنفية بالديار المصرية" ثم تغيَّر اللقب في أثناء شغله للوظيفة فأصبح "مفتي الديار المصرية" كما سبق القول.

ولما تحسنت العلاقات مرة ثانية بين الخديو توفيق والشيخ العباسي صدر أمر عال في ٢٧ شوال سنة ١٣٠٦هـ/ ٢٥ يونيو ١٨٨٩م، بإعادة الشيخ العباسي إلى وظيفة إفتاء الديار المصرية، ونقل الشيخ محمد البناء من وظيفة إفتاء الديار المصرية إلى إفتاء نظارة الحقانية؛ نظرًا لإحالة الشيخ عبد الرحمن البحراوي مفتي نظارة الحقانية للمعاش.

والشيخ محمد البناء هو أول من سَجَّل الفتاوى الصادرة في سجلات رسمية، ولكن سجلاته لم تُحفظ بدار الإفتاء ولذلك فإن الذين أرخوا لدار الإفتاء بدأوا من الإمام حسونة النواوي الذي يُنسب له أول سجل من سجلات الفتاوى المحفوظة بدار الإفتاء، بينما حفظت سجلات الشيخ البناء بدار المحفوظات العمومية. ويظهر من سجل فتاوى الشيخ البناء عن فترة توليه الإفتاء بين عامي ١٣٠٤- ١٣٠٦ هـ أنه أصدر ٢٥١ فتوى، منها فتويان بخصوص حالتي إعدام صدرت من المحاكم الأهلية، وعرضت عليه لأخذ رأيه فيها طبقًا للائحة المحاكم الأهلية الصادرة سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣م، وكان الشيخ البناء أول من استفتته المحاكم في قضايا الإعدام، وقد رفض تنفيذ الإعدام في الحالتين اللتين عُرضتا عليه؛ لعدم موافقتهما لنصوص الشريعة الغراء[1].

١ مسيرة الفتوى بالديار المصرية (ص١٠٢، ١٠٣).



الشيخ محمد العبَّاسي المهدي

"الفترة الثانية"

1306-1311هـ - 1889-1893م

سرعان ما صَفَت الخلافات بين الخديو توفيق والشيخ العباسي، فانتهز الخديو فرصة إحالة مفتي الحقانية الشيخ البحراوي إلى المعاش، وأصدر أمرًا عاليًا في ٢٧ شوال سنة ١٣٠٦هـ/ ٢٥ يونيو ١٨٨٩م بنقل الشيخ البناء إلى إفتاء الحقانية مكان الشيخ البحراوي، وإعادة الشيخ محمد العباسي المهدي إلى منصب الإفتاء دون مشيخة الأزهر، واستمر الشيخ العباسي يشغل منصب مفتي الديار المصرية حتى أصيب بالفالج وأقعده المرض؛ فصدر أمر عالٍ في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣١١هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٨٩٣م بإحالة أعمال مفتي الديار المصرية على الشيخ محمد البناء إلى جانب عمله كمفتٍ للحقانية لحين شفاء الشيخ العباسي. واستمر الشيخ العباسي طريح الفراش فلم يعد للإفتاء مرة ثانية، حتى بعد إحالة الشيخ البناء للمعاش سنة ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م، حيث أحيلت أعمال المفتي إلى شيخ الأزهر الإمام حسونة النواوي، الذي ظل يقوم بأعمال الإفتاء بالنيابة عن الإمام العباسي المريض حتى توفي العباسي في ١٣ رجب سنة ١٣١٥هـ/ ٨ ديسمبر ١٨٩٧م؛ فشغلها النواوي بالأصالة إلى جانب عمله كشيخٍ للأزهر.

ولم يؤلف سوى مجموع فتاواه الذي سماه (الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية)، وقد طُبع في المطابع الأميرية ببولاق سنة ١٣١١هـ في ثمانية مجلدات كبار، واشتهر وذاع صيته، وصار مرجع الفقهاء والمفتين من بعده. ولا يوجد إحصاء بعدد فتاواه لأنه لم يكن يسجل فتاواه في سجلات رسمية، بل كان يسجلها في كراسات خاصة به، فنشر ما نشره منها في كتابه (الفتاوى المهدية) ولا نعرف مصير الباقي[1].

١ مسيرة الفتوى بالديار المصرية (ص١٠٤).

الشيخ محمد البَنَّاءُ

"الفترة الثانية"

1311-1313هـ- 1893-1895م



استمر الشيخ البناء يمارس عمله كمفتٍ للحقانية حتى أصيب الشيخ العباسي المهدي بالفالج؛ وأعجزه المرض عن ممارسة مهام عمله كمفتٍ للديار المصرية؛ فصدر الأمر العالي من الخديو عباس حلمي الثاني في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣١١هـ/ ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٩٣م بإحالة اختصاصات مفتي الديار المصرية وأعماله جميعها إلى الشيخ محمد البناء، وبذلك شغل البناء أكبر وظيفتين للفتوى في مصر في وقت واحد: مفتي الديار المصرية، ومفتي نظارة الحقانية. واستمر يشغلهما حتى تقدَّمت سِنُّه، وأقعدته الشيخوخة؛ فتقدم في ١٧ جمادى الأولى ١٣١٣هـ/ ٥ نوفمبر ١٨٩٥م بالتماس إلى الخديو عباس حلمي بإحالته إلى المعاش.

وفي ٤ جمادى الآخرة سنة ١٣١٣هـ/ ٢٢ نوفمبر ١٨٩٥م، صدر أمر الخديو عباس حلمي الثاني بالموافقة على التماسه وإحالته للمعاش، وقرَّرت له اللجنة المالية معاشًا شهريًّا قدره ١٢ جنيهًا و٥٠٠ مليم عن فترة خدمته في الحكومة المصرية. وقد دون الشيخ البناء فتاواه خلال هذه الفترة في سجلين احتويا على ٤٢٢ فتوى، إلى جانب ٢٥١ فتوى عن الفترة الأولى، وبذلك يكون إجمالي فتاواه خلال فترتي ولايته ٦٧٣ فتوى[1].

١ مسيرة الفتوى بالديار المصرية (ص١٠٥).

الشيخ حسونة النواوي

1313 - 1317هـ/ 1895 - 1899م



الشيخ الإمام حسونة بن عبد الله النواوي الحنفي، المنسوب إلى قرية نواي مركز ملوي بمحافظة أسيوط، اشتغل في بداية حياته بالتدريس، ونظرًا لعلمه الواسع الغزير عُين أستاذًا للفقه بكلية دار العلوم، وكلية الحقوق التي كانت تسمى حينئذ (بمدرسة الحقوق)، وفي عام ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م انتدب وكيلًا للأزهر، ثم شكَّل الخديو عباس حلمي الثاني لجنة مكونة من خمسة من كبار العلماء برئاسة الشيخ النواوي؛ لإدارة الأزهر ومساعدة شيخه الأنبابي، ثم بعد أن استقال الإمام الأنبابي من المشيخة صدر الأمر العالي من الخديو عباس حلمي الثاني بتعيين الشيخ حسونة النواوي شيخًا للأزهر في ٨ من محرم سنة ١٣١٣هـ/ أول يوليو ١٨٩٥م، كما صدر قرارٌ بتعيينه عضوًا بالمحكمة الشرعية العليا في العام نفسه مع بقائه شيخًا للأزهر الشريف، وبعد تقاعد الشيخ محمد البناء مع استمرار مرض الإمام الشيخ محمد العباسي المهدي تولى الإمام الشيخ حسونة النواوي منصب "مفتي الديار المصرية" بالنيابة عن الشيخ المهدي إلى جانب عمله الأصلي كشيخٍ للأزهر، وصدر أمر عالٍ بذلك في ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣١٣هـ/ ٢١ نوفمبر ١٨٩٥م، ولذلك تجد على غلاف أول سجلات الفتاوى المحفوظة بالدار ما يوحي بأن الإمام النواوي لم يكن يتولى الإفتاء بالأصالة، بل هي "محولة" عليه بالنيابة عن الإمام العباسي المهدي:

دفتر قيد فتاوى الديار المصرية المحولة على حضرة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر مولانا الشيخ حسونة النواوي بأمرٍ عالٍ صادرٍ لنظارة الحقانية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ نمرة ١٠، وبُلغ لحضرته من النظارة المذكورة بتاريخ ٧ جمادى الثانية سنة ١٣١٣ هجرية نمرة ٥٥، وعلى الله حُسْنُ الختام.

ثم لما توفي الشيخ المهدي تولى الإفتاء بالأصالة بالإضافة إلى وظائفه الأخرى. واستمر يشغل هذا المنصب حتى أصدر الخديو توفيق قرارًا بتنحيته من المشيخة والإفتاء في ١١ محرم سنة ١٣١٧هـ/ ٢٢ مايو ١٨٩٩م، بسبب معارضة فضيلته لندب قاضيين من مستشاري محكمة الاستئناف الأهلية ليشاركا قضاة المحكمة الشرعية في الحكم. وأصدر خلال هذه الفترة حوالي ٢٨٧ فتوى.

وفي ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٢٤هـ/ ١٠ فبراير ١٩٠٧م أُعيد الإمام الشيخ حسونة إلى مشيخة الأزهر مرة ثانية، ولكنة آثر ترك المنصب بعد قليل، فاستقال في ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م، وبعد الاستقالة لزم منزله يلتقي بأصحابه وطلاب العلم إلى أن انتقل إلى رحمة الله تعالى في صباح يوم الأحد ٢٤ من شوال سنة ١٣٤٣هـ/ ١٧ مايو ١٩٢٥م. وقد صنَّف كتابًا بعنوان (سلم المسترشدين في أحكام الفقه والدين) في مجلدين جمع فيه الأصول الشرعية مع الدقائق الفقهية[١].

١ مسيرة الفتوى بالديار المصرية (ص١٠٦، ١٠٧).

الشيخ محمد عبده

1317 - 1323هـ/ 1899م – 1905م



الأستاذ الإمام محمد بن عبده بن حسن خير الله، ولد بقرية نصر بمديرية الغربية سنة ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م، وبدأ دراسته بالجامع الأحمدي بطنطا، ثم انتقل إلى القاهرة للدراسة بالأزهر، وتخرَّج فيه، حيث نال درجة العالمية سنة ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م، وعين مدرسًا للنحو بمدرسة الألسن سنة ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م، ورفت منها بعد تسعة أشهر؛ نتيجة لاتصاله بالسيد جمال الدين الأفغاني، وظل عامًا كاملًا بلا عمل، وبعد عزل الخديو إسماعيل أعاده الخديو الجديد توفيق إلى العمل، فعُيِّن محرِّرًا ثالثًا بجريدة الوقائع المصرية في ١٤ ربيع الآخر سنة ١٢٩٩هـ/ ٥ مارس ١٨٨٢م، ثم رئيسًا لقلم التحرير بالجريدة، ثم رئيسًا لقلم المطبوعات بنظارة الداخلية.

ولما قامت الثورة العرابية؛ شارك في أحداثها، فانضم للثوار، وشارك في اجتماعاتهم، وكان يُحَلِّف الضباط على المصحف والسيف أن يلتزموا بمبادئ الثورة، وقيل إنه أفتى بعزل الخديو توفيق، وحُكم عليه بالنفي، فاختار الإقامة في سوريا، ورحل إليها سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣م، ثم لحق بالسيد "جمال الدين الأفغاني" في باريس سنة ١٣٠١هـ/ ١٨٨٤م، وأصدرا معًا صحيفة (العروة الوثقى) وأتقن اللغة الفرنسية هناك. ثم غادر باريس إلى بيروت سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٥م، وألَّف هناك رسالته المشهورة في التوحيد، ثم صدر عفو الخديو توفيق عنه، فعاد إلى مصر سنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٨م، ثم عُين نائب قاضٍ بمحكمة بنها الأهلية في ٣٠ ذي القعدة ١٣٠٦هـ/ ٢٨ يوليو ١٨٨٩م، فظهرت مناقبه ومواهبه في القضاء وترقَّى في سِلكه، فعُين في درجة قاضٍ بمحكمة المنصورة في٤ شعبان ١٣٠٨هـ/ ١٥ مارس ١٨٩١م، ثم عين قاضيًا من الدرجة الأولى بمحكمة مصر الأهلية في ٦ جمادى الآخرة ١٣٠٩هـ/ ٧ يناير سنة ١٨٩٢م، وتحسنت علاقته بالخديو؛ فرقاه إلى درجة قاضٍ بمحكمة الإستئناف من الدرجة الثانية في ٦ جمادى الآخرة سنة ١٣١٣هـ/ ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٥م، وعيَّنه عضوًا بمجلس إدارة الأزهر.

وفي ٢٤ محرم سنة ١٣١٧هـ/ ٣ يونيو ١٨٩٩م أصدر الخديوي عباس حلمي الثاني أمرًا عاليًا بتعيينه مفتيًا للديار المصرية نصه: "فضيلة حضرة الشيخ محمد مفتى الديار المصرية، بناء على ما هو معهود فى حضرتكم من العلمية وكمال الدراية، فقد وجهنا لعهدتكم وظيفة إفتاء الديار المصريه، فأصدرنا أمرنا هذا لفضيلتكم للمعلومية، والقيام بمهام هذه الوظيفة"، وقد قام الأستاذ الإمام بمهام هذه الوظيفة خير قيام، فأفاد القضاء الشرعي وقدَّم مقترحات بإعادة هيكلته وإصلاحه أخذ بمعظمها، وإليه يرجع الفضل في إنشاء مدرسة القضاء الشرعي، وانتشرت شهرته حتى كاد يكون المرجع الأعلى في الفتوى لجميع مسلمي الأرض لما ظهر من فضله وسعة علمه. وفي ١٨ صفر ١٣١٧هـ/ ٢٥ يونيو ١٨٩٩م عُيِّن عضوًا دائمًا في مجلس شورى القوانين، فنفخ فيه روحًا جديدة، وانتخب رئيسًا للجميعة الخيرية الإسلامية فوطد دعائمها.

وقد سعى جهده في إصلاح الأزهر الشريف حتى بلغ بعض ما أمله، فأدخل فيه بعض العلوم الحديثة المرقية لأذهان الطلبة، كما يرجع إليه الفضل في تطوير طرق التدريس به وأساليب الامتحان فيه. ولكن الخديو عباس الثاني انقلب عليه، وبدأ يحيك المؤامرات ضده وضد مشروعه الإصلاحي؛ فاستقال من مجلس إدارة الأزهر في المحرم سنة ١٣١٢هـ/ مارس ١٩٠٥م احتجاجًا على مؤامرات الخديوي، ولكن سرعان ما عاجلته المنية فتوفي في الإسكندرية يوم ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٢٣هـ/ ١١ يوليو سنة ١٩٠٥م عن ٥٧ سنة. ونقل إلى القاهرة حيث دفن بها. وقد أصدر خلال فترة عمله بالإفتاء ٩٤٥ فتوى مسجلة بسجلات الدار، وكان رحمه الله قوي الحجة، سريع الخاطر، أبيَّ النفس، شهمًا، غيورًا على دينه ووطنه. ومن مصنفاته: رسالة التوحيد، شرح نهج البلاغة، الإسلام والنصرانية، شرح مقامات بديع الزمان الهمذاني، الرد على هانوتو[1].

١ مسيرة الفتوى بالديار المصرية (ص١٠٨، ١٠٩).

الشيخ عبد القادر الرافعي

1323هـ/ 1905م



الشيخ الفقيه عبد القادر بن مصطفى بن عبد القادر بن عبد اللطيف بن عمر البيساري الرافعي الأزهري الحنفي، المتصل نسبه بعمر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في نسب طويل من أهل الفضل والكرامة والفقه والدين، الشهير بأبي حنيفة الصغير. ولد في طرابلس الشام ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، وتلقى مبادئ العلوم بطرابلس، ثم جاء إلى مصر للدراسة في الأزهر، حيث كان شقيقه الشيخ محمد الرافعي قد سبقه إلى مصر، وتعلم في الأزهر وبرع وتصدر وأصبح مفتيًا لمجلس الأحكام، وبعد إجازته جلس للتدريس برواق الشوام بالأزهر، ثم عين مفتيًا لديوان الأوقاف، وظل فيه ١٢ سنة، كما أصبح شيخًا لرواق الشوام بعد وفاة أخيه محمد الرافعي إلى جانب عمله بالتدريس والإفتاء.

ثم ترك الإفتاء وانتقل إلى القضاء سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م، حيث عينه الخديو إسماعيل رئيسًا للمجلس العلمي لمحكمة مصر الشرعية الكبرى، فمكث فيه خمس سنوات، ثم أُحيل إلى التقاعد في ١٨ ربيع الآخر سنة ١٣١٣هـ/ ٦ ديسمبر ١٨٩٥م. وبعد ذلك عكف على الدرس والتأليف وصارت داره كعبة يؤمها العلماء والأمراء والأعيان، فأحبه الناس وتعلقوا به. وعَلَتْ شهرته في فقه الحنفية؛ حتى كان يُلقب بأبي حنيفة الصغير، وكان شيخ الحنفية في عصره.

فلما خلت وظيفة إفتاء الديار المصرية بوفاة الشيخ محمد عبده، كان شيخ الحنفية في مصر آنذاك الشيخ عبد القادر الرافعي؛ فلم يجد الخديو عباس حلمي الثاني من هو أكفأ منه لتولي منصب "مفتي الديار المصرية". وكان رجلًا زاهدًا ورعًا، فيه تحرج وخشية، فلم يجد في نفسه هوى لقبول هذا المنصب تحرجًا من فتنة الحكم وغلبة الهوى في شأن يتصل بحقوق العباد، وفيه الفصل في الخصومات بين الناس، فلما دعاه الخديو إلى قصره إلى لقائه وفي نفسه هم، وهو يدعو الله ألا يئول إليه هذا الأمر، ضنًّا بدينه ومروءته، وقابله الخديو وأظهر له ثقته به، وأبلغه أنه اختاره لهذا المنصب، فلم يجد بُدًّا من القبول، وصدر له الأمر العالي بالتعيين في الرابع من رمضان سنة ١٣٢٣هـ/ أول نوفمبر ١٩٠٥م، ونصه:

> فضيلتلو حضرة الأستاذ الشيخ عبد القادر الرافعي: إنه لخلو وظيفة إفتاء الديار المصرية، ولما هو محقق لدينا في فضيلتكم من العالمية والأهلية؛ قد وجّهنا لعهدتكم الوظيفة المشار إليها، وأصدرنا أمرنا هذا إليكم للعلم به، والقيام بما تستدعيه هذه الوظيفة المهمة من الأعمال، بما هو معهود فيكم من الدراية والأمانة.
>
> الختم
> عباس حلمي

وخرج الشيخ من القصر وركب عربته، وسار إلى داره وهو يتمتم ويدعو الله ألا يتم له هذا الأمر، وانتشر الخبر، وتوافد المهنئون على داره، وفي اليومين التاليين خرج لمقابلة كبار رجال الدولة، وفي ليلة السبت ٧ رمضان خرج بعد صلاة العشاء والتراويح لمقابلة بعض الوزراء، فسمعه سائس العربة وهو يردد الشهادة، فتهيب أن يكلمه، فلما بلغ دار الوزير نزل السائس ليأخذ بيده فوجده لا حراك فيه، فأسرع عائدًا بالعربة إلى داره، وانتشر الخبر، وأمر الخديو بتشييع جنازته رسميًّا وصلي عليه في الجامع الأزهر في حشد من الأمراء والعلماء وعامة الناس. وبذلك فإنه شغل منصب مفتي الديار المصرية لمدة ثلاثة أيام لم يصدر فيها أية فتاوى، ولم تقيد له بسجلات الدار فتوى واحدة.

له تعليقات وتقارير على حواشي الكتب المتداولة في الأزهر وأهمها: (تقريرات على حاشية ابن عابدين على الدر المختار)، لم يطبع في حياته، وطبعه ابنه الشيخ محمد رشيد الرافعي بعد مماته، وله أيضًا: (تقرير على حاشية الحموي على الأشباه والنظائر) في أصول الدين. وقد جمع ابنه محمد رشيد الرافعي سيرته، وما قيل فيه، في كتاب (ترجمة حياة الشيخ عبد القادر الرافعي)[١].

١ مسيرة الفتوى بالديار المصرية (ص ١١٠، ١١١).

الشيخ بكري الصِّدْفِي

1323-1333هـ/ 1905-1914م



الشيخ العلامة بكري بن محمد عاشور الصدفي، ولد رحمه الله في "صِدْفا" بمحافظة أسيوط ونسب إليها، وشب في أسرة كريمة مشهورة بالتقوى والصلاح والعلم، فكان أبوه الشيخ " محمد عاشور" من خيرة رجال العلم المشهود لهم بسعة العلم والاطلاع، فتأثر فضيلة الشيخ بكري بأبيه، وأخذ عنه الكثير من علمه وفضله، والتحق بالأزهر الشريف، واستمر يدرس حتى نال شهادة العالِمية من الدرجة الأولى سنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م؛ فجلس للتدريس بالأزهر، ثم انتظم في سلك الوظائف القضائية، وتدرج فيها حتى شغل معظمها، وكان آخرها منصب مفتي بيت المال والمجلس الحسبي بالقاهرة، الذي شغله حوالي سنة ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م، واستمر فيه مدة طويلة حقق خلالها الشهرة والصدارة في المذهب الحنفي، ولما توفي الشيخان: محمد عبده، وعبد القادر الرافعي؛ أصبح هو المتصدر بين أئمة الحنفية بمصر فرشح لوظيفة الإفتاء.

وفي ٧ رمضان ١٣٢٣هـ/ ٤ نوفمبر ١٩٠٥م صدر الأمر العالي من الخديو عباس حلمي الثاني إلى رئيس مجلس النظار بتعيين الشيخ بكري عاشور مفتيًا للديار المصرية.

واستمر يشغل هذا المنصب حتى أحيل للمعاش في ٤ صفر سنة ١٣٣٣هـ/ ٢٢ ديسمبر ١٩١٤م أصدر خلالها ١١٨٠ فتوى مسجلة بسجلات دار الإفتاء أشهرها فتواه في قضية إبراهيم الورداني الذي اغتال رئيس الوزراء المصري بطرس باشا غالي يوم ٩ صفر سنة ١٣٢٨هـ/ ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠م، حيث أفتى بعدم جواز تطبيق القصاص على الورداني لأن بطرس باشا توفي أثناء الجراحة التي أجريت له لإخراج الرصاصة، ولم تحسم التقارير الطبية ما إذا كان سبب الوفاة هو ضرب الرصاص من الورداني أم من العملية الجراحية نفسها.

وقد انتقل الشيخ بكري الصدفي إلى رحمة الله تعالى في شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٣٧هـ/ مارس سنة ١٩١٩م في خضم أحداث الثورة المصرية الكبرى ثورة سنة ١٩١٩م[١].

١ مسيرة الفتوى بالديار المصرية (ص١١٢، ١١٣).

الشيخ محمد بخيت المطيعي

1333 - 1338هـ/ 1914 - 1920م



الشيخ العلامة شمس الدين محمد بن بخيت بن حسين المطيعي الحنفي، ولد في ١٠ المحرم سنة ١٢٧١هـ/ ٣ أكتوبر ١٨٥٤م، بقرية المطيعة مركز ومديرية أسيوط ونسب إليها. التحق بالأزهر وعمره ١١ سنة، وتخرج فيه سنة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م، وحصل على شهادة العالمية من الدرجة الأولى، وأنعم عليه بكسوة التشريف العلمية من الدرجة الثالثة مكافأة له على نبوغه.

جلس للتدريس بالأزهر في سنة ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م، وفي سنة ١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م انتظم في سلك الوظائف القضائية، فعين قاضيًا لمديرية القليوبية، وفي سنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨١م نقل قاضيًا لمديرية المنيا، ثم في سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣م انتقل إلى قضاء محافظة بورسعيد، وفي سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٥م انتقل قاضيا لمحافظة السويس. في سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٧م أصبح قاضيًا لمديرية الفيوم، ثم انتقل في سنة ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م لشغل منصب قاضي مديرية أسيوط، وفي سنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م عمل مفتشًا شرعيًّا بنظارة الحقانية. في سنة ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م عُين قاضيًا شرعيًّا لمدينة الإسكندرية ورئيسًا لمجلسها الشرعي، وفي سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م عُين عضوًا أول بمحكمة مصر الشرعية ورئيسًا للمجلس العلمي بها، وفي تلك السنة صدر تشكيل جديد للمحاكم الشرعية، فرقي إلى المحكمة الشرعية العليا، وعُين عضوًا أول بمحكمة مصر العليا الشرعية.

وفي هذه الأثناء شغل منصب قاضي قضاة مصر نيابة عن الشيخ عبد الله جمال الدين أفندي لمدة ستة أشهر حال مرضه إلى أن عين بدله، وفي أواخر سنة ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م عُين رئيسًا لمحكمة الإسكندرية الشرعية، واستمر فيها نحو خمس سنوات، ثم نقل سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م إلى إفتاء نظارة الحقانية. كما أحيل عليه قضاء مصر للمرة الثانية نيابة عن القاضي "نسيب" أفندي. ثم أحيل عليه مع إفتاء الحقانية رئاسة التفتيش الشرعي بالحقانية. وفي ٤ صفر سنة ١٣٣٣هـ/ ٢١ ديسمبر ١٩١٤ صدر الأمر الكريم من السلطان حسين كامل إلى ناظر الحقانية بتعيين الشيخ محمد بخيت مفتيًا للديار المصرية، واستمر يشغل هذا المنصب حتى أحيل إلى المعاش في ١٤ شوال سنة ١٣٣٨هـ/ أول يوليو ١٩٢٠م، أصدر خلالها ٢٠٢٨ فتوى.

من مؤلفاته: (الدرر البهية في الصيغة الكمالية) وله حاشية على (شرح خريدة الدردير)، وله كتاب مهم عن أحكام أهل الذمة بعنوان (إرشاد الأمة إلى أحكام أهل الذمة)، وله رسائل بديعة في قضايا متنوعة منها رسالته عن حكم التأمين على الحياة واستعمال جهاز الحاكي (الفونوغراف بعنوان (إزالة الاشتباه عن رسالتي الفونوغراف والسوكرتاه) وغير ذلك.

توفي في ٢١ رجب سنة ١٣٥٤هـ/ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٥م، وكان رحمه الله شديد التمسك بالحق، ينسى مصلحته الشخصية في سبيل نصرته، لا يعرف للمحاباة رسمًا ولا يعرف الباطل إليه سبيلًا[1].

١ مسيرة الفتوى بالديار المصرية (ص١١٤، ١١٥).

الشيخ عبد الرحمن قُراعة

1339 - 1346هـ/ 1921 - 1928م



الشيخ العلامة عبد الرحمن بن محمود بن أحمد قراعة، ولد في بندر أسيوط سنة ١٢٧٩هـ/ ١٨٦٢م، في أسرة علمية شهيرة، فوالده هو الشيخ محمود قراعة قاضي مديرية أسيوط، وجده هو الشيخ أحمد قراعة مفتي المالكية بأسيوط. وكان لأسرته الفضل في تفوقه ونبوغه؛ فحفظ القرآن الكريم على يد والده، ولم يتجاوز التاسعة من عمره، واستمر والده يعلمه مبادئ العلوم حتى يفع وبلغ الثانية عشرة من عمره، فألحقه بالأزهر الشريف، درس في الأزهر، وأجيز بالتدريس فيه، فاشتغل بالتدريس في الأزهر، اعتنى بالحديث الشريف والأسانيد العالية ومعرفة الرجال وطبقاتهم؛ مما أهَّله للمشاركة في تدقيق الطبعة السلطانية من صحيح البخاري.

ثم انتظم في سلك الوظائف الدينية والقضائية الشرعية بنظارة الحقانية، فكانت أول وظيفة شغلها هي "مفتي مديرية جرجا" سنة ١٣١٤هـ/ ١٨٩٧م، فاستمر بها نحو تسع سنوات، وفي سنة ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م رُقِّي إلى وظيفة قاضى مديرية أسوان، وبعد عامين انتقل إلى الوجه البحري ليشغل منصب قاضي مديرية الدقهلية سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م، وفي سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م عُين رئيسًا لمحكمة بني سويف الشرعية، وفي سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩١٤م عُين عضوًا بالمحكمة الشرعية العليا، كما عُين في العام نفسه مديرًا للجامع الأزهر وسائر المعاهد الدينية العلمية الإسلامية ووكيلًا للأزهر الشريف، ثم رُقِّي ليصبح نائب رئيس المحكمة الشرعية العليا. وفي ٢٦ ربيع الآخر سنة ١٣٣٩هـ/ ٥ يناير سنة ١٩٢١م عُين مفتيًا للديار المصرية، وظل يشغل منصب الإفتاء حتى ٧ شعبان سنة ١٣٤٦هـ/ ٣٠ يناير سنة ١٩٢٨م، وأصدر خلال تلك الفترة ٣٣٤٣ فتوى. وخلال تلك الفترة حصل على نيشان النيل من الطبقة الثانية، وصدر قرار مجلس الوزراء بذلك يوم ٢٨ رمضان سنة ١٣٣٩هـ/ ٥ يونيو سنة ١٩٢١م. ومن مصنفاته: بحث في النذور وأحكامها، طبع بالقاهرة في سنة ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م. وقد توفي الشيخ عبد الرحمن قراعة سنة ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م[1].

١ مسيرة الفتوى بالديار المصرية (ص١١٨، ١١٩).

الشيخ عبد المجيد سليم

1346 - 1365هـ/ 1928 - 1946م



الإمام الشيخ عبد المجيد سليم، ولد في قرية "ميت شهالة" مركز الشهداء بمديرية المنوفية في ٣٠ من ذي القعدة سنة ١٢٩٩هـ/ ١٣ أكتوبر سنة ١٨٨٢م، التحق بالأزهر، ونال شهادة العالمية من الدرجة الأولى سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م. وبعد التخرج عمل في التدريس بالمعاهد الدينية، ثم درَّس بمدرسة القضاء الشرعي، ثم انتظم في سلك القضاة وتدرج فيه حتى وصل إلى عدة مناصب، ثم تولى رئاسة لجنة الفتوى بالأزهر.

وفي ٢ من ذي الحجة سنة ١٣٤٦هـ/ ٢٢ مايو ١٩٢٨م عُين فضيلته مفتيًا للديار المصرية، وظل يباشر هذه الوظيفة حتى بلغ سن الستين في أول شوال سنة ١٣٦١هـ/ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٢م، وهي سن الإحالة للمعاش، ولكن وزير العدل كان قد سبق وتقدم إلى مجلس الوزراء بطلب إطالة مدة خدمته إلى سن الخامسة والستين، بسبب أهمية هذا المنصب، وكفاءة وعلم فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم، ووافق مجلس الوزراء على طلبه؛ وبذلك استمر الشيخ عبد المجيد سليم يباشر مهام منصبه كمفتٍ للديار المصرية قرابة عشرين عامًا، حتى أحيل للمعاش في صفر سنة ١٣٦٥هـ/ يناير ١٩٤٦م. ومن خلال هذه الفترة الطويلة في الإفتاء ترك فضيلته لنا ثروة ضخمة من فتاويه الفقهية بلغت أكثر من ١٥ ألف فتوى، نشر معظمها فضيلة الشيخ الإمام جاد الحق علي جاد الحق عندما كان مفتيًا للديار المصرية.

وقد تولى الشيخ عبد المجيد سليم مشيخة الأزهر مرتين: المرة الأولى في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٦٩هـ/ ٨ أكتوبر ١٩٥٠م، ثم أعفي من منصبه في ٢ ذي الحجة سنة ١٢٧٠هـ/ ٤ سبتمبر سنة ١٩٥١م لاعتراضه على الحكومة عندما خفضت من ميزانية الأزهر، ثم تولى المشيخة للمرة الثانية في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٩٧١هـ/ ١٠ فبراير ١٩٥٢م، ولكنه استقال بعد أشهر قليلة في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٢٧١هـ/ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢م.

وقد توفي الإمام الشيخ عبد المجيد سليم في ١٠ صفر سنة ١٣٧٤هـ/ ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٤م[1].

١ مسيرة الفتوى بالديار المصرية (ص١٢٠، ١٢١).

الشيخ حسنين محمد مخلوف

1365 - 1369هـ/ 1946 - 1950م



الشيخ العلامة حسنين بن محمد حسنين مخلوف العدوي، ولد في ١٦ رمضان ١٣٠٧هـ/ ٦ مايو ١٨٩٠م بباب الفتوح بالقاهرة، والتحق بالأزهر طالبًا وهو في الحادية عشرة من عمره، وحصل على شهادة العالمية بتفوق في رجب ١٣٢٣هـ/ يونيو سنة ١٩١٤ م ولم يجاوز الرابعة والعشرين من عمره.

وبعد تخرجه أخذ يلقي دروسه في الأزهر متبرِّعًا لمدة عامين، إلى أن انتظم في سلك القضاء بالمحاكم الشرعية سنة ١٣٣٤هـ/ ١٩١٦م، فعين قاضيًا بمحكمة قنا الشرعية، ثم انتقل إلى محكمة ديروط وطنطا والقاهرة، وأخيرًا عين رئيسًا لمحكمة الإسكندرية الكلية الشرعية سنة ١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م، ولم يمكث فيها طويلًا، فرقي لرئاسة التفتيش الشرعي بوزارة العدل في السنة نفسها، ثم انتدب للتدريس في قسم التخصص بمدرسة القضاء الشرعي لمدة ثلاث سنوات إلى جانب عمله في التفتيش، وفي سنة ١٣٦٣هـ/ ١٩٤٤م عُين نائبًا للمحكمة الشرعية العليا.

وفي ٢٦ صفر سنة ١٣٦٥هـ/ ٣٠ يناير ١٩٤٦م، صدر الأمر الملكي رقم ٥ لسنة ١٩٤٦ بتعيينه مفتيًا للديار المصرية، وفي سنة ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨ عين عضوًا بجماعة كبار العلماء، واستمر يشغل منصب "مفتي الديار المصرية" حتى أحيل للتقاعد في ٢٠ رجب سنة ١٣٦٩هـ/ ٧ مايو سنة ١٩٥٠م[1].

١ مسيرة الفتوى بالديار المصرية (ص١٢٢).

الشيخ علَّام نَصَّار

1369-1371هـ/ 1950-1952م



الشيخ العلامة علام بن السيد نصار، ولد بقرية "ميت العز" مركز قويسنا بمحافظة المنوفية في ١١ رجب سنة ١٣٠٨هـ/ ٢٠ فبراير سنة ١٨٩١م. التحق بالجامع الأحمدي في طنطا حيث تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي، وبعد ذلك اتجه إلى مدرسة القضاء الشرعي وواصل دراسته بها حتى تخرج فيها في سنة ١٣٣٥هـ/ ١٩١٧م.

عُين فور تخرجه موظفًا قضائيًّا بالمحاكم الشرعية، ثم قاضيًا شرعيًّا. وظل يترقى في سلك القضاء الشرعي حتى حصل على معظم المناصب القضائية، وفي سنة ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م عُين رئيسًا للتفتيش القضائي الشرعي، ثم عُين عضوًا بالمحكمة الشرعية العليا، ثم نائبًا لرئيسها، وظل يمارس عمله بالقضاء والتدريس بقسم القضاء الشرعي إلى أن تم اختياره مفتيًا للديار المصرية.

فصدر الأمر الملكي رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٠ بتاريخ ٢٥ رجب سنة ١٣٦٩هـ/ ١٢ مايو ١٩٥٠م بتعيين حضرة صاحب الفضيلة الشيخ علام السيد نصار مفتيًا للديار المصرية، ومكث يشغل هذا المنصب حتى أحيل للمعاش في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧١هـ/ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٢ م. وقد أصدر خلال فترة ولايته ٢١٨٩ فتوى، وقد انتقل إلى رحمة الله تعالى في شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٨٦هـ/ أكتوبر سنة ١٩٦٦م[١].

١ مسيرة الفتوى بالديار المصرية (ص١٢٣).

الشيخ حسنين محمد مخلوف

"الفترة الثانية"

1271 - 1374هـ/ 1952 - 1954م



منذ أحيل الشيخ حسنين مخلوف للتقاعد، لم يركن إلى الدعة والراحة، بل أخذ يلقي دروسه بالمشهد الحسيني يوميًّا، ويُصدر الفتاوى والبحوث المهمَّة، ويُشارك في الحياة العامة، حتى أُعيد مرة أخرى لمنصب الإفتاء.

ففي غرة جمادى الآخرة سنة ١٣٧١هـ/ ٢٦ فبراير ١٩٥٢م صدر الأمر الملكي رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ بتعيينه مفتيًا للديار المصرية للمرة الثانية، واستمر يشغل هذا المنصب لمدة عامين، حتى ربيع الآخر ١٣٧٤هـ/ ديسمبر سنة ١٩٥٤م.

وقد كان فضيلته عضوًا في هيئة كبار علماء الأزهر ورئيسًا للجنة الفتوى فيه وعضوًا في مجمع البحوث الإسلامية، ورئيسًا للجنة النهوض بالدعوة، وعضوًا مؤسسًا لرابطة العالم الإسلامي بالمملكة العربية السعودية، كما شارك في تأسيس الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، واختير عضوًا بمجلس القضاء الأعلى بالسعودية، وقام بدور بارز في مجال التعليم الإسلامي ومحاربة البدع والخرافات، وصنف نحو ١٥ كتابًا، أهمها: (كلمات القرآن: تفسير وبيان)، و(صفوة البيان لمعاني القرآن)، وكتاب (المواريث في الشريعة الإسلامية).

وقد نال جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية، ووسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى من جمهورية مصر العربية، وبعدها بعام واحد نال جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام؛ لجهوده العلميَّة البارزة في مجال التدريس، وتكوين الأجيال، وإنقاذ الجماهير من البدع والخرافات، بما أصدَرَهُ من فتاوى ونشره من بحوث وأسْهَمَ به في مجَال تفسير القرآن الكريم والحديث الشريف، إلى جانب مشاركاته العديدة في المؤتمرات الإسلامية وفي تأسيس الهيئات الإسلامية القيَادِيَّة في العالم الإسلامي. مع استمرار عطائه العلمي في مختلف الهيئات والمؤسَّسَات العلميَّة في البلاد الإسلامية وعن طريق وسَائل الإعْلام المتنوّعة.

امتدت حياة الشيخ حسنين- رحمه الله- لأكثر من مئة سنة قضاها في خدمة دينه داخل مصر وخارجها، مسافرًا إلى العديد من البلدان، داعيًا إلى الله، ومساهمًا مع إخوانه العلماء في جهودهم لتحقيق الخير لعامة المسلمين، ومشاركًا في تأسيس اللبنات الأولى للهيئات الإسلامية القيادية. وظلَّ على هذا النحو حتى لقي ربه في ١٩ رمضان سنة ١٤١٠هـ/ ١٥ إبريل ١٩٩٠م[١].

١ مسيرة الفتوى بالديار المصرية (ص١٢٤، ١٢٥).

الشيخ حسن مأمون

1374 - 1384هـ/ 1954 - 1964م



الإمام العلامة الشيخ حسن بن مصطفى مأمون، ولد في ١٠ ذي الحجة سنة ١٣١١هـ/ ١٣ يونيو ١٨٩٤م بحي عابدين بالقاهرة، وقد عُني والده إمام مسجد الفتح بقصر عابدين بتربيته منذ صغره التربية الدينية القويمة، فحفظ القرآن وجوده، ثم التحق بالأزهر الشريف، ولما أنهى دراسته اتجه إلى مدرسة القضاء الشرعي وتخرج فيها عام ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م.

عُين موظفًا قضائيًا بمحكمة الزقازيق الشرعية في ١٠ محرم سنة ١٣٣٤هـ/ ٤ أكتوبر سنة ١٩١٩م، وفي شوال من العام نفسه/ أول يوليو سنة ١٩٢٠م نُقل إلى محكمة القاهرة الشرعية، وفي ٥ رجب سنة ١٣٣٩هـ/ ١٤ مارس ١٩٢١م انتظم في سلك القضاة برتبة قاض من الدرجة الثانية، وعين قاضيًا في محكمة طنطا الشرعية، وفي ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٤٨هـ/ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩م نقل إلى محكمة مصر الشرعية، ورقي بعد شهر إلى مرتبة قاض من الدرجة الأولى.

وظل يترقى في القضاء الشرعي حتى صدر مرسوم ملكي بتعيينه قاضيًا لقضاة السودان في ٥ ذي الحجة سنة ١٣٥٩هـ/ ٣ يناير ١٩٤١م. وقد أمضى هناك قرابة ست سنوات، ثم عاد إلى مصر، حيث عُيِّن في ٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٦٦هـ/ ١٧ فبراير ١٩٤٧م رئيسًا لمحكمة القاهرة الشرعية الابتدائية، ثم رقي عضوًا في المحكمة الشرعية العليا في ٢٥ محرم سنة ١٣٦٧هـ/ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧م، ثم شغل منصب نائب رئيس المحكمة الشرعية العليا في ٧ شعبان سنة ١٣٧٠هـ/ ١٣ مايو ١٩٥١م، وأخيرًا وصل إلى أعلى منصب قضائي في البلاد وهو منصب رئيس المحكمة الشرعية العليا وذلك في أول جمادى الآخرة سنة ١٣٧١هـ/ ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٢م، ولما بلغ سن الإحالة للمعاش قام مجلس الوزراء بمد خدمته عامًا آخر للانتفاع بعلمه وكفاءته.

وفي ٢٣ جمادى الآخرة ١٣٧٤هـ/ ١٦ فبراير سنة ١٩٥٥ م اقترح وزير العدل على مجلس الوزراء إسناد منصب المفتي إلى فضيلة الشيخ حسن مأمون للانتفاع بعلمه الغزير وكفاءته الممتازة، فوافق مجلس الوزراء على تعيين فضيلته في منصب "مفتي جمهورية مصر العربية" اعتبارًا من ٧ رجب سنة ١٣٧٤هـ/ أول مارس سنة ١٩٥٥م، وظل يشغل منصب الإفتاء نحو عشر سنوات، حتى صدر القرار الجمهوري رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٤م بتاريخ ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٨٤هـ/ ٢٦ يوليو ١٩٦٤م، بتعيين فضيلته شيخًا للأزهر. وخلال فترة شغله لمنصب الإفتاء أصدر ثروة فقهية ضخمة تمثلت في ١٢٣١١ فتوى.

وقد ظل الإمام حسن مأمون يشغل منصب شيخ الأزهر حتى توفي في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٩٣هـ/ ١٩ مايو سنة ١٩٧٣م[1].

١ مسيرة الفتوى بالديار المصرية (ص١٢٦، ١٢٧).



الشيخ أحمد عبد العال هريدي

1380 - 1390هـ/ 1960 - 1970م

الشيخ العلامة أحمد بن محمد بن عبد العال هريدي، ولد بناحية الفقاعي بمركز ببا بمحافظة بني سويف في ٢١ ربيع الأول سنة ١٣٢٤هـ/ ١٥ مايو سنة ١٩٠٦م، درس بالأزهر الشريف، فالتحق بكلية الشريعة وحصل منها على الإجازة العالية، ثم درس القضاء الشرعي بالكلية نفسها لمدة عامين، وكان أول خريجيها سنة ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م؛ فعُين موظفًا قضائيًّا بمجرد تخرُّجه، ثم رقِّي إلى قاض من الدرجة الثانية سنة ١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م، ثم قاضيًا من الدرجة الأولى سنة ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م، ثم رئيسًا لمحكمة المنصورة الشرعية سنة ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م، ولما ألغيت المحاكم الشرعية سنة ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م؛ عُيِّن رئيس نيابة بمحكمة النقض.

وتم اختياره مفتيًا للجمهورية في ٢ محرم سنة ١٣٨٠هـ/ ٢٦ يونية سنة ١٩٦٠م، ومكث بدار الإفتاء حتى بلغ سن التقاعد في سنة ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م، إلا أنه نظرًا لنجابته وعلمه؛ تقدم وزير العدل بطلب إلى رئيس الجمهورية لاستبقائه مفتيًا لمدة سنة، وتكرر الطلب لمدة خمس سنوات، وفي كل عام يصدر القرار الجمهوري بإعادة تعيينه مفتيًا لمدة سنة أخرى، واستمر يشغل منصب "مفتي جمهورية مصر العربية" حتى ١١ ربيع الأول سنة ١٣٩٠هـ/ ١٧ مايو سنة ١٩٧٠م، وقد أصدر خلال هذه الفترة الطويلة ٨٩٨٣ فتوى تمثل ثروة فقهية ضخمة.

وقد ظل الشيخ هريدي يشغل عدة مناصب مهمة حتى وفاته، منها: عضوية مجمع البحوث الإسلامية، ومجمع اللغة العربية، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية. وقد توفي في شهر جمادى الآخرة سنة ١٤٠٤هـ/ مارس عام ١٩٨٤م[1].

١ مسيرة الفتوى بالديار المصرية (ص١٢٨).

الشيخ محمد خاطر

1390 - 1398هـ/ 1970 - 1978م



الشيخ العلامة محمد خاطر محمد الشيخ، ولد في قرية الضهير بمركز المنزلة بمحافظة الدقهلية في شهر رمضان سنة ١٣٣١هـ/ أغسطس سنة ١٩١٣م. التحق بالأزهر الشريف، وتخرج في كلية الشريعة سنة ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م، وبعد ذلك حصل على شهادة التخصص في القضاء الشرعي سنة ١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م، ثم عُين موظفًا قضائيًّا سنة ١٣٦٢هـ/ ١٩٤٣م، ثم رُقِّي إلى درجة قاضٍ من الدرجة الثانية سنة ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م، وكانت أول محكمة تولى القضاء بها هي محكمة قويسنا الشرعية، ثم نُقل منها إلى محكمة القاهرة الكلية الشرعية سنة ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م، وظل يترقى في المناصب القضائية حتى اختير مفتشًا قضائيًّا بوزارة العدل، كما انتدب قاضيًا بالمحكمة الشرعية العليا أثناء عمله بالتفتيش القضائي. وبعد أن ضُم القضاء الشرعي إلى القضاء الوطني عُين رئيسًا لنيابة الأحوال الشخصية، ثم مستشارًا بالاستئناف العالي، ثم محاميًا عامًّا بمحكمة النقض.

ثم عُين مفتيًا لجمهورية مصر العربية في ٢٤ شعبان سنة ١٣٩٠هـ/ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٧٠م، وظل يشغل هذا المنصب حتى بلغ سن التقاعد في رمضان سنة ١٣٩٨هـ/ أغسطس سنة ١٩٧٨م، وقد أصدر ٢٨٧٢ فتوى خلال فترة شغله لمنصب مفتي الجمهورية. وهو أول مفتي يعين على درجة وزير بقرار من الرئيس السادات.

من مصنفاته: نظرية الدعوى في الفقه الإسلامي، كتاب الحدود وأحكامه في الشريعة الإسلامية، أحكام الأسرة في الإسلام، تاريخ القضاء.

وبعد إحالته للتقاعد اختير ليكون رئيس هيئة الرقابة الشرعية ببنك فيصل الإسلامي والشركة الإسلامية للاستثمار، وظل كذلك حتى توفي في ٢٨ من ذي القعدة سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠ يناير ٢٠٠٤م[1].

١ مسيرة الفتوى بالديار المصرية (ص١٣٠).



الشيخ جاد الحق علي جاد الحق

1398 - 1402هـ/ 1978 - 1982م

فضيلة الإمام الأكبر الدكتور جاد الحق علي جاد الحق، ولد في ١٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٣٥هـ/ ٥ إبريل ١٩١٧م، في قرية بَطْرَة بمركز طلخا بمحافظة الدقهلية، بدأ الدراسة بالجامع الأحمدى بطنطا في سنة ١٣٤٨هـ/ ١٩٣٠م حيث حصل على الشهادة الابتدائية سنة ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٤م، ثم التحق بمعهد القاهرة الأزهري، حيث حصل على الشهادة الثانوية سنة ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م، ثم التحق بكلية الشريعة الإسلامية، وحصل منها على شهادة العالمية سنة ١٣٦٢هـ/ ١٩٤٣م، ثم التحق بتخصص القضاء الشرعي في هذه الكلية، وحصل منها على الشهادة العالية مع الإجازة في القضاء الشرعي سنة ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م.

عُين فور تخرُّجه موظفًا بالمحاكم الشرعية في ٢٢ صفر سنة ١٣٦٥هـ/ ٢٦ يناير سنة ١٩٤٦م، واستمر في الدراسة فحصل على درجة العالِميَّة "الدكتوراه" من المجلس الأعلى للأزهر عام ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م، ثم عُيِّن أمينًا للفتوى بدار الإفتاء المصرية بدرجة موظف قضائي في ١٨ من ذي الحجة ١٣٧٢هـ/ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٣م، ومكث في أمانة الفتوى نحو عام ثم انتقل قاضيًا في المحاكم الشرعية في ٢٦ من ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ/ ٢٦ أغسطس ١٩٥٤م، ولما ألغيت المحاكم الشرعية انتقل قاضيًا بالمحاكم الأهلية من ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥هـ/ أول يناير سنة ١٩٥٦م، ثم رقِّي إلى درجة رئيس محكمة في ٨ من ذي القعدة سنة ١٣٩١هـ/ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧١م، ثم عمل مفتشًا قضائيًا بالتفتيش القضائي بوزارة العدل في شهر رمضان سنة ١٣٩٤هـ/ أكتوبر سنة ١٩٧٤م، ثم مستشارًا بمحاكم الاستئناف في ٨ ربيع الأول سنة ١٣٩٦هـ/ ٩ مارس سنة ١٩٧٦م، ثم مفتشًا أول بالتفتيش القضائي بوزارة العدل.

وفي ٢٢ رمضان سنة ١٣٩٨هـ/ ٢٦ أغسطس سنة ١٩٧٨م، صدر القرار الجمهوري رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٧٨م بتعيين فضيلته مفتيًا لجمهورية مصر العربية. وقد كرس كل وقته وجهده في تنظيم العمل بدار الإفتاء وتدوين كل ما يصدر عن الدار من فتاوي في تنظيم دقيق حتى يسهل الاطلاع على أي فتوى في أقصر وقت، كما نشر منتخبات من سجلات الفتاوى في عشرين مجلدًا.

وأصدر خلال عمله بالإفتاء ١٢٨٢ فتوى ثم ترك منصب المفتي بعد تعيينه وزيرًا للأوقاف بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ٩ ربيع الأول سنة ١٤٠٢هـ/ ٤ يناير ١٩٨٢م، ولم يلبث طويلًا في الوزارة حيث صدر القرار الجمهوري رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ في ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٤٠٢هـ/ ١٧ مارس سنة ١٩٨٢م، ليتوج مشواره العلمي بشغل أرقى المناصب الدينية في مصر والعالم الإسلامي، واستمر يشغل منصب المشيخة حتى توفي فجر يوم الجمعة ٢٥ شوال سنة ١٤١٦هـ/ ١٥ مارس ١٩٩٦م.

وقد صنف فضيلة الإمام الدكتور جاد الحق كتبًا وأبحاثًا كثيرة منها: (مع القرآن الكريم)، وكتاب (النبي ﷺ في القرآن)، ورسالة عن (القضاء في الإسلام). كما نال العديد من الأوسمه والنياشين، أعلاها وشاح النيل من جمهورية مصر العربية الذي ناله بمناسبة العيد الألفي للأزهر سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، وجائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام سنة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م[١].

١ مسيرة الفتوى بالديار المصرية (ص١٣٢، ١٣٣).

الشيخ عبد اللطيف عبد الغني حمزة

1402 - 1406هـ/ 1982 - 1985م



الشيخ عبد اللطيف عبد الغني حمزة، ولد في منتصف رمضان سنة ١٣٤١هـ/ أول مايو سنة ١٩٢٣م بقرية البريجات التابعة لمركز كوم حمادة بمديرية البحيرة، درس بالأزهر، وتخرج في كلية الشريعة حيث حصل على الإجازة العالية "الليسانس" مع إجازة القضاء الشرعي سنة ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠.

عُيِّن موظفًا بالمحاكم الشرعية، ثم باحثًا في دار الإفتاء المصرية، ثم عُيِّن وكيلًا للنائب العام للأحوال الشخصية في ١٣ رمضان سنة ١٣٩٢هـ/ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٧٢م، ثم تدرج في مناصب القضاء إلى أن عُيِّن رئيسًا للمحكمة من الفئة "أ" في ١٥ شوال ١٤٠١هـ/ ١٦ أغسطس ١٩٨١م. وفي ٦ ديسمبر ١٩٧٢ انتدب للعمل بدار الإفتاء، ولما عين الشيخ جاد الحق وزيرًا للأوقاف صدر قرار وزير العدل بندبه للقيام بعمل مفتي جمهورية مصر العربية لمدة ثلاثة أشهر.

وقد رشَّحه وزير العدل لشغل منصب الإفتاء بشكل دائم لما يتميز به من الكفاءة العلمية والورع والتقوى. ووافق رئيس الجمهورية على الترشيح، وبالفعل صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ٢ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٢هـ/ ٢٧ مارس ١٩٨٢م بتعيين فضيلة الشيخ عبد اللطيف عبد الغني حمزة، مفتيًا لجمهورية مصر العربية، واستمر يشغل منصب الإفتاء حتى وافته المنية في غرة المحرم ١٤٠٦هـ/ ١٦ من سبتمبر ١٩٨٥م. وقد أصدر خلال عمله بالإفتاء ١١١٧ فتوى مسجلة بسجلات الفتاوى[١].

١ مسيرة الفتوى بالديار المصرية (ص١٣٤).



الدكتور محمد سيد طنطاوي

1407 - 1416هـ/ 1986 - 1996م

فضيلة الإمام الأكبر الدكتور محمد بن سيد بن عطية طنطاوي. ولد بقرية سُلَيم الشرقية التابعة لمركز طِمَا بمحافظة سوهاج في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٤٧هـ/ ٢٨ أكتوبر ١٩٢٨م. درس في الأزهر، وتخرج في كلية أصول الدين حيث حصل على الإجازة العالية "الليسانس" سنة ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م، ثم حصل على درجة التخصص "الماجستير" سنة ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م، ثم على العالِمية "الدكتوراه" في التفسير والحديث بتقدير ممتاز في جمادى الأولى سنة ١٣٨٦هـ/ سبتمبر سنة ١٩٦٦م.

عُين مدرسًا بكلية أصول الدين سنة ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م، وفي سنة ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢ أعير إلى الجامعة الإسلامية بليبيا وظل هناك أربع سنوات، ثم عاد إلى مصر سنة ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م ليعين عميدًا لكلية أصول الدين بأسيوط، ثم رئيسًا لقسم التفسير بالدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م إلى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، وفي سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م عين عميدًا لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين.

وبعد عام واحد عُين مفتيًا لجمهورية مصر العربية، وصدر له القرار الجمهوري بتاريخ ٢٤ صفر ١٤٠٧هـ/ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٨٦م، وظل يشغل منصب الإفتاء قرابة عشر سنوات حتى صدر القرار الجمهوري بتعيينه شيخًا للأزهر ٨ من ذي القعدة سنة ١٤١٦هـ/ ٢٧ مارس ١٩٩٦م. وخلال هذه الفترة الطويلة أصدر ٧٦٩٧ فتوى.

توفي بالمدينة المنورة صباح يوم الأربعاء ٢٤ ربيع الأول سنة ١٤٣١هـ/ ١٠ مارس ٢٠١٠م، ودفن بالبقيع. له مصنفات كثيرة منها: (بنو إسرائيل في القرآن)، و(معاملات البنوك وأحكامها الشرعية)، و(السرايا الحربية في العهد النبوي) وغيرها[1].

١ مسيرة الفتوى بالديار المصرية (ص١٣٦).



الدكتور نصر فريد واصل

1417 - 1420هـ/ 1996 - 2002م

فضيلة الشيخ الدكتور نصر فريد محمد واصل، ولد في شهر ذي الحجة سنة ١٣٥٥هـ/ مارس ١٩٣٧م، تخرج في الأزهر، وحصل على درجة الإجازة العالية "الليسانس" في الشريعة والقانون من كلية الشريعة والقانون سنة ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

عُين وكيلًا للنائب العام سنة ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م، فلما حصل على درجة العالِمية "الدكتوراه" في الفقه المقارن سنة ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢ ترك النيابة وعين مدرسًا في كلية الشريعة والقانون، وترقَّى حتى أصبح أستاذًا، ثم رئيسًا لقسم الفقه المقارن بالكلية، ثم عمل عميدًا لكلية الشريعة والقانون بأسيوط في الفترة من عام ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م حتى عام ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، وأُعِير لجامعة صنعاء ثم لجامعتي المدينة المنورة ومحمد بن سعود بالرياض كأستاذ للفقه المقارن، ثم انتدب لشغل منصب عميد كلية الشريعة والقانون بالدقهلية منذ عام ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، وظل يشغل هذا المنصب حتى عين في منصب مفتي الجمهورية. وقد صدر القرار الجمهوري بتعيينه مفتيًا لجمهورية مصر العربية في ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٤١٧هـ/ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٩٦م. وظل يشغل هذا المنصب حتى أحيل للمعاش في ذي الحجة سنة ١٤٢٠هـ/ مارس ٢٠٠٢م. أصدر خلال فترة توليه الإفتاء ٧٣٧٨ فتوى.

صدر له أكثر من عشرين كتابًا وبحثًا علميًّا ودراسة في الشريعة الإسلامية والفقه والتشريع أهمها: كتاب (الولايات الخاصة الولاية على النفس والمال في الشريعة الإسلامية)، وكتاب (المدخل الوسيط لدراسة الشريعة الإسلامية والفقه والتشريع)، و(أحكام السرقة في الفقه الإسلامي على مذهب الإمام الشافعي). ويعمل حاليًا أستاذًا متفرغًا بكلية الشريعة والقانون بالأزهر، متعه الله بالصحة والعافية[1].

١ مسيرة الفتوى بالديار المصرية (ص١٣٧).



الدكتور أحمد الطَّيِّب

1422- 1424هـ/ 2002- 2003م

فضيلة الإمام الأكبر الشيخ الدكتور أحمد بن محمد بن أحمد الطيب، ولد بقرية القرنة التابعة لمدينة الأقصر بجنوب مصر في ٣ صفر سنة ١٣٦٥هـ/ ٦ يناير ١٩٤٦م. تخرج في كلية أصول الدين في تخصص العقيدة والفلسفة سنة ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م، وعُين معيدًا بالكلية، ثم حصل على درجة الماجستير سنة ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م، ثم حصل على درجة الدكتوراه سنة ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

سافر إلى فرنسا لمدة ستة أشهر في مهمة علمية إلى جامعة باريس، خلال الفترة من محرم ١٣٩٧هـ/ ديسمبر ١٩٧٧م إلى جمادى الآخرة ١٩٩٧هـ/ مايو ١٩٧٨م، وهو ما ساعده على إتقان اللغة الفرنسية، ثم رُقي إلى درجة أستاذ مساعد فأستاذ، ثم انتدب عميدًا لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بمحافظة قنا سنة ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، ثم انتدب للعمل في بعض الجامعات العربية، ثم انتدب عميدًا لكلية الدراسات الإسلامية بنين بأسوان سنة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، واستمر بها حتى انتدب عميدًا لكلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية العالمية بباكستان سنة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ثم عاد إلى مصر حيث عُيِّن مفتيًا لجمهورية مصر العربية في ٢٦ من ذي الحجة سنة ١٤٢٢هـ/ ١٠ مارس ٢٠٠٢م، وظل يشغل منصب الإفتاء حتى عين رئيسًا لجامعة الأزهر في غرة شعبان ١٤٢٤هـ/ ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٣م. وقد أصدر خلال فترة توليه الإفتاء ٢٨٣٥ فتوى. صنف الإمام الطيب كتبًا وأبحاثًا عديدة أهمها: كتاب (مباحث الوجود والماهية من كتاب المواقف)، وكتاب (مباحث العلة والمعلول من كتاب المواقف)، وكذلك كتاب (تعليق على قسم الإلهيات من كتاب تهذيب الكلام للتفتازاني). ثم تبوأ أعلى المناصب الدينية في مصر والعالم الإسلامي بتولي مشيخة الأزهر في ١٩ مارس ٢٠١٠ حتى الآن، متعه الله بالصحة والعافية[1].

١ مسيرة الفتوى بالديار المصرية (ص١٣٨).



الدكتور علي جمعة

1424 - 1434هـ/ 2003 - 2013م

الشيخ العلامة الدكتور علي جمعة محمد عبد الوهاب سليم عبد الله سلمان. ولد ببني سويف بصعيد مصر يوم ٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٧١هـ/ ٣ مارس ١٩٥٢م، درَس في جامعة القاهرة، حيث حصل على بكالوريوس التجارة في ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م، ثم التحق بكلية الدراسات العربية والإسلامية بجامعة الأزهر سنة ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، وتخرَّج فيها عام ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ثم أكمل الدراسات العليا بكلية الشريعة والقانون، فحصل على درجة التخصص "الماجستير" سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ثم حصل على درجة العالِمية "الدكتوراه" بمرتبة الشرف الأولى سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

عين عضوًا بلجنة الفتوى بالأزهر منذ سنة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، فكان أصغر عضو فيها، وأسند إليه خطبة الجمعة ودرس الفقه الشافعي بمسجد السلطان حسن بالقاهرة منذ ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ثم عين مشرفًا عامًّا على الجامع الأزهر منذ سنة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ثم عضوًا بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، كما عين عضوًا بمجمع البحوث الإسلامية سنة ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

وفي أول شعبان سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٨ سبتمبر سنة ٢٠٠٣ عين مفتيًا لجمهورية مصر العربية، وفي ربيع الآخر ١٤٣٢هـ/ مارس ٢٠١١ بلغ سن التقاعد، ولكن المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي كان يتولى إدارة شئون البلاد وقتها قام بتمديد فترته عامًا آخر، وأحيل للتقاعد في ربيع الآخر ١٤٣٤هـ/ مارس سنة ٢٠١٣م. ولفضيلته دور مهم في تطوير دار الإفتاء وتوسعتها، وله مؤلفات ودراسات كثيرة أهمها: المصطلح الأصولي والتطبيق على تعريف القياس، الحكم الشرعي عند الأصوليين، المدخل لدراسة المذاهب الفقهية الإسلامية، وغيرها الكثير، متعه الله بالصحة والعافية[1].

١ مسيرة الفتوى بالديار المصرية (ص١٣٩).



الدكتور شوقي علَّام

1434هـ/ 2013م- إلى الآن

فضيلة الشيخ الدكتور شوقي إبراهيم علام، ولد بقرية "زاوية أبو شوشة" مركز الدلنجات بمحافظة البحيرة، في ٢٩ صفر سنة ١٣٨١هـ/ ١٢ أغسطس سنة ١٩٦١م، حصل على درجة الإجازة العالية "الليسانس" في الشريعة والقانون سنة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، من جامعة الأزهر فرع طنطا بتقدير جيد جدًّا مع مرتبة الشرف، ثم حصل على درجة التخصص "الماجستير" سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ثم العالمية "الدكتوراه" في الفقه من كلية الشريعة والقانون سنة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م بمرتبة الشرف الأولى، وعين مدرسًا بكلية الشريعة والقانون، ثم أستاذًا مساعدًا فأستاذًا في ٢٩ شوال سنة ١٤٣٢هـ/ ٢٨ سبتمبر ٢٠١١م. ثم رئيسًا لقسم الفقه بكلية الشريعة والقانون بطنطا في ١٣ صفر سنة ١٤٣٣هـ/ ٨ يناير ٢٠١٢م، وظل يشغل هذا المنصب حتى ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٤٣٤هـ/ ٣ مارس ٢٠١٣م، ثم عين مفتيًا للجمهورية.

انتخب مفتيًا لجمهورية مصر العربية بأغلبية أصوات هيئة كبار العلماء، وصدر القرار الجمهوري بتعيينه مفتيًا للجمهورية في ٢١ ربيع الآخر سنة ١٤٣٤هـ/ ٤ مارس ٢٠١٣م، وما زال يشغل هذا المنصب إلى الآن، متعه الله بالصحة والعافية.

ولفضيلته مصنفات كثيرة من أهمها رسالته للدكتوراه بعنوان (إيقاف سير الدعوى الجنائية وإنهاؤها بدون حكم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي دراسة مقارنة)، ومن أبحاثه المهمة: (دور الدولة في الزكاة، دراسة مقارنة في القفه الإسلامي) وبحثه عن (حبس المدين، دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي) وغيرها الكثير[1].

١ مسيرة الفتوى بالديار المصرية (ص١٤٠).

رابعًا: مهام دار الإفتاء المصرية

لدار الإفتاء المصرية نوعان من المهام:

- **النوع الأول: الدينية.**
- **النوع الثاني: القانونية.**

النوع الأول: المهام الدينية لدار الإفتاء المصرية:

تقوم الدار بالمهام الدينية الآتية:

١. إجابة الأسئلة والفتاوى باللغات المختلفة.

٢. إصدار البيانات الدينية المختلفة.

٣. إعداد الأبحاث العلمية المتخصصة.

٤. الرد على الشبهات الواردة على الإسلام.

٥. استطلاع أوائل الشهور العربية.

٦. تدريب الطلبة المبعوثين على الإفتاء.

٧. إعداد المفتين عن بُعْد.

١- إجابة الأسئلة والفتاوى باللغات المختلفة:

وذلك بالطرق الآتية:

١. **الإجابة الشفوية**؛ وتتطلب حضور السائل شخصيًّا إلى مقر دار الإفتاء المصرية.

٢. **الإجابة المكتوبة**، وتحصيلها له طرق ووسائل متنوعة، وهي:

أ- تقديم السؤال مباشرة ثم يحوَّل السؤال إلى أمانة الفتوى التي تقوم بالإجابة عنه، ويأخذ السائل ميعادًا لتسلم الإجابة.

ب- إرسال السؤال بريديًّا، وبعد الإجابة عن السؤال يتم إرسال الرد إلى السائل على عنوانه الذي يذكره السائل في آخر رسالته.

ج- إرسال السؤال عن طريق الفاكس ثم يُعْرض السؤال على أحد أمناء الفتوى المختصين، وبعد الإجابة عن السؤال يتم إرسال الرد إلى السائل، وذلك بواسطة رقم هاتف الفاكس الخاص به الذي يذكره السائل في الفاكس المرسل.

د- إرسال السؤال عن طريق البريد الإلكتروني ثم يقوم أحد أمناء الفتوى المختصين بالرد على الفتاوى الإلكترونية بالإجابة ويرسلها إلى عنوان بريده الإلكتروني الخاص بالمرسل.

٣. **الإجابة الهاتفية**؛ وقد قامت دار الإفتاء المصرية بعمل خدمة هاتفية للاستفتاء عن طريق الاتصال برقم مختصر يسهل على طالب الفتوى استخدامه سواء في ذلك أن يكون المتصل من داخل البلاد أو من خارجها.

ويبلغ عدد الفتاوى التي تصدر شهريًّا من دار الإفتاء المصرية شفاهة وكتابة، وعن طريق الهاتف والبريد الإلكتروني والبريد العادي والفاكس حوالي خمسين ألف فتوى تقريبًا حسب آخر الإحصائيات.

٢- إصدار البيانات الشرعية المختلفة:

تمرُّ من آنٍ لآخر ظروف بالأمة الإسلامية تجعل من الواجب على أولي الأمر من العلماء أن يبيّنُوا للناس القول الفصل في القضايا التي تُثَار على الساحتين الإقليمية والدولية؛ وذلك لمنع محاولات التضليل والتشكيك في ثوابت الدين، وإزالة أسباب الشِّقاق والفتنة في المجتمعات المسلمة.

- وذلك في أحداث مثل احتلال بلد إسلامي، ومشكلات للمسلمين خارج ديار الإسلام، أو الطعن في رموز الإسلام وأصوله، أو التفجيرات الآثمة التي تروع الآمنين، وغير ذلك من الأحداث والقضايا المختلفة.
- تعلن البيانات والأخبار من خلال الصحف السيارة ومن خلال موقع الدار على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، ويشرف على إعداد هذه البيانات ونشرها لجنة التقويم العلمي والإعداد الإعلامي في الدار.

٣-إعداد الأبحاث العلمية المتخصصة:

حيث تقوم الدار بإعداد الأبحاث العلمية الشرعية بأسلوب أكاديمي متخصص في المسائل المستجدات وغيرها، مع عرض الأدلة ومناقشتها بتوسع واستفاضة، بما يسد ثغرة أساسية في مجال البحث العلمي الشرعي.

٤- رد الشبهات عن الإسلام:

نظرًا للهجمات الشرسة التي لا تتوقف على دين الإسلام، فإنه كان من اللازم القيام بالرد على مثل تلك الشبهات التي تشغب على الناس عقائدهم، وتساعد في إنشاء عقلية الخرافة التي جاء الإسلام لمواجهتها والقضاء عليها. وقد تم تخصيص فريق من الباحثين في الدار لتجميع تلك الشبهات، والرد عليها بالحكمة والبراهين العلمية.

٥- استطلاع أوائل الشهور العربية:

من أشهر مهام دار الإفتاء المصرية استطلاع أَهِلَّة الشهور القمرية؛ حيث تتعلق بها المواسم الدينية للمسلمين؛ وفي سبيل ذلك:

- تستطلع دار الإفتاء المصرية أهلةَ الشهور القمرية كلها عن طريق لجان شرعية علمية تضم شرعيين وتضم مختصين بالفلك. ولا يقتصر ذلك على أشهر المواسم الدينية فقط كشهر رمضان وشوال وذي الحجة وهي الشهور التي تتعلق بها العبادات الشرعية الإسلامية، بل تستطلع الدار أهلة كل الشهور حتى تنضبط رؤية هذه الشهور على الوجه الذي يوصل معه للتحديد الصائب لأوائل الشهور الثلاثة ذات الأهمية في عبادة المسلمين ويُؤمَن به حصول أي خطأ في الرؤية.
- وهذه اللجان المذكورة مبثوثة في كافة أنحاء مصر في طولها وعرضها، في أماكن مختارة من هيئة المساحة المصرية ومن معهد الأرصاد بخبرائه وعلمائه، فيها شروط الجفاف وشروط عدم وجود الأتربة والمعوقات لرصد الهلال.
- يعلن فضيلة المفتي نتيجة الرؤية -التي تستند إلى ما قرَّرته المجامع الفقهية من أن إثبات الرُّؤْية لابد أن يكون بالرؤية الشرعية، وأن الحساب الفلكي يؤخذ به في النفي لا في الإثبات- في حفل رسمي يحضره كبار رجال الدولة.

- كما تسعى الدار بالتعاون مع جامعة القاهرة وبعض الدول العربية والإسلامية إلى إطلاق القمر الصناعي الإسلامي، والذي ستكون إحدى مهامه رصد أوائل الشهور العربية، بحيث يساعد ذلك على وحدة المسلمين في عبادتهم.

٦-تدريب الطلبة المبعوثين على الإفتاء:

تستقبل دار الإفتاء المصرية بعثات من طلاب الكليات الشرعية من عدة دول إسلامية، من الراغبين في التدريب على الإفتاء وتحصيل مهاراته حتى يتمكنوا من القيام بِمُهِمَّة الإفتاء في بلادهم بعد عودتهم إليها. ولذا:

- اعتمدت دار الإفتاء منهجًا في صورة دورة للإفتاء مدتها ثلاث سنوات، يتلقى الطالب فيها مجموعة من المواد المؤهلة لمهمة الإفتاء، ويقوم بتدريس هذه المواد نخبة من أساتذة جامعة الأزهر، كما يحضر الطالب مجالس الإفتاء تحت إشراف السادة أمناء الفتوى.
- ويتلقى أيضًا تدريبًا عمليًّا على مهارات الإفتاء تحت إشراف إدارة التدريب بالدار، ويمنح مجتاز هذه الدورة شهادة في نهاية مدة دراسته تفيد تلقيه التدريب على الإفتاء بدار الإفتاء المصرية.

٧- إعداد المفتين عن بُعْد:

أسست دار الإفتاء أول مركز من نوعه للتعليم عن بُعْد في المجال الإفتائي والشرعي؛ حيث تم إعداد المناهج المتخصصة في مجال الإفتاء الشرعي؛ ليتم بث ذلك على موقع خاص بالتعليم عن بُعْد.

وتوفر هذه الخدمة على طلاب العلم عناء السفر للحصول على دراسة دورة الإفتاء بالدار كما هو حاصل في وقتنا هذا، حيث يمكنهم من خلال موقع التعليم عن بُعْد أن يحصلوا على المعارف والمهارات الإفتائية التي تؤهلهم للقيام بدور الإفتاء بعد ذلك في بلادهم.

النوع الثاني: المهام القانونية:

تقديم المشورة الشرعية للمحاكم المختصة في قضايا الإعدام:

من المهام المنوطة بدار الإفتاء تقديم المشورة الشرعية للمحاكم المختصة في قضايا الإعدام؛ حيث تحيل محاكم الجنايات وجوبًا إلى المفتي القضايا التي ترى بالإجماع وبعد إقفال باب المرافعة وبعد المداولة إنزال عقوبة الإعدام بمقترفها، وذلك قبل النطق بالحكم.

- وهذا الإجراء معمول به منذ صدور القانون الجنائي الوضعي ولائحة الإجراءات الجنائية في مصر في أواخر القرن التاسع عشر.
- ويدرس المفتي الأوراق منذ بداية القضية فإذا وجد فيها دليلًا شرعيًّا ينتهي حتمًا ودون شك بالمتهم إلى الإعدام أفتى بهذا الذي قامت عليه الأدلة.
- فعمل المفتي هو عرض الواقعة والأدلة التي تحملها أوراق الدعوى على الفقه الإسلامي، دون الالتزام بمذهب معين، وعند اختلاف الفقهاء يختار ما فيه صالح المجتمع[٥].

خامسًا: تكوين دار الإفتاء المصرية:

تتكون دار الإفتاء المصرية من عدة إدارات وأقسام بيانها فيما يلي:

١. أمانة الفتوى.
٢. إدارة الفتوى الشفوية.
٣. إدارة فتوى المواريث.
٤. إدارة الفتوى المكتوبة (متنوع).
٥. إدارة الفتوى الإلكترونية.
٦. إدارة الفتوى الهاتفية.
٧. إدارة الحساب الشرعي.
٨. إدارة الأبحاث الشرعية.
٩. إدارة التدريب.
١٠. إدارة تدريب المفتين عن بُعْد.
١١. إدارة المراجعة والتدقيق اللغوي.
١٢. إدارة الإصدارات.
١٣. إدارة المركز الإعلامي.
١٤. إدارة الموقع الإلكتروني.
١٥. إدارة الترجمة.
١٦. إدارة تكنولوجيا المعلومات.
١٧. الإدارة العامة للشئون القانونية.
١٨. الإدارة العامة للشئون المالية.
١٩. الإدارة العامة للشئون الإدارية.
٢٠. قضايا الإعدام.

١ انظر موقع دار الإفتاء المصرية.

١- أمانة الفتوى:

هي لجنة تضم الهيئة العليا لكبار علماء دار الإفتاء المصرية، وقد أُنشِئت في عهد فضيلة الأستاذ الدكتور علي جمعة مفتي الديار المصرية بقرار صادر من فضيلته؛ نظرًا لكثرة النوازل وتعدد الوقائع، والحاجة إلى الاجتهاد الجماعي الذي هو أبعد عن الخطأ من الاجتهاد الفردي، وتلبيةً لما أحدثته ثورة التكنولوجيا من كثرة الفتاوى الواردة إلى دار الإفتاء وتنوعها؛ سواء عن طريق الحضور الشخصي، أو الاتصال الهاتفي، أو عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، أو بالبريد، أو بالفاكس، مع الإقبال الشديد من الجمهور على الدار لمعرفة أمور الشرع الشريف في شتَّى مناحي الحياة، بعد أن كثرت الفتاوى من غير المتخصصين بين الناس.

وأمانة الفتوى تضطلع بالرد على جميع الأسئلة الواردة إلى الدار، وتعمل تحت إشراف فضيلة مفتي الديار المصرية.

كما تقوم أمانة الفتوى بتدريب المرشحين للانضمام لأمانة الفتوى، وذلك انطلاقًا من توجُّه الدار لرفع الكفاءة العلمية لأمناء الفتوى عن طريق التدريب العملي وتوارث الخبرة الإفتائية بين أجيال أمناء الفتوى بدار الإفتاء المصرية.

وتُعَدُّ وظيفة أمين الفتوى من الوظائف الرئيسة التي ارتبطت بدار الإفتاء المصرية منذ نشأتها؛ حيث جرى العمل بدار الإفتاء منذ أن ارتبطت بنظارة الحقانية ثم وزارة الحقانية ثم وزارة العدل على أن يعاون المفتي عدد من العلماء بالفقه الإسلامي. وكان المنوط بأمين الفتوى هو إعداد الفتوى للعرض على المفتي، والمعاونة في البحوث الفقهية والقانونية.

وقد تم تفعيل دور أمين الفتوى من خلال قرار فضيلة المفتي الأستاذ الدكتور علي جمعة بإنشاء أمانة الفتوى، والتي أصبح دورها أشبه بالمجمع الفقهي المتكامل؛ حيث تضم نخبة من علماء الشريعة الإسلامية، ويعاونها فريق من الباحثين الشرعيين في قسم الأبحاث الشرعية، وسيأتي بيان الدور المنوط به.

وفي سبيل الفهم الصحيح للواقع الذي تصدر فيه الفتوى قامت دار الإفتاء المصرية بالاستعانة بأكاديميات البحث العلمي عن طريق إجراء الكثير من البروتوكولات مع مجموعة من المؤسسات العلمية والأكاديمية؛ مثل المركز القومي للبحوث، وجامعة عين شمس، ودار الكتب المصرية،

ومعهد الخدمة الاجتماعية، والبنك المركزي، وغيرها. وهذه البروتوكولات تخول لأمانة الفتوى الاستعانة بالخبرة العلمية لهذه الهيئات عند الاحتياج إليها كل في تخصصه؛ لضمان أن تخرج الفتوى على أساس علمي مؤصل مبني على تصور صحيح مرتبط بالواقع؛ ضرورة أن الفتوى مركبة من الحكم الشرعي والواقع، وأنها تختلف باختلاف الزمان والمكان والأشخاص والأحوال.

ويندرج تحت أمانة الفتوى: الإدارات الشرعية بالدار، بالإضافة إلى الإدارات المعاونة بالدار، وهي كالتالي:

٢- إدارة الفتوى الشفوية:

وتتطلب هذه الخدمة حضور السائل شخصيًّا إلى مقر دار الإفتاء المصرية، ويجلس السائل مع أحد أمناء الفتوى في مكتبه، ويقوم أمين الفتوى بتسجيل بيانات المستفتي وسؤاله ثم يقوم بإجابة السائل، وتسجيل السؤال والإجابة الخاصة بالسائل في نظام مُعَد لحفظ الفتاوى الغرض منه حفظها والاستفادة منها فيما بعد من خلال قاعدة بيانات مُعَدَّة لذلك الغرض.

وهناك علاقة تبادلية بين إدارة الفتوى الشفوية والإدارات الشرعية بالدار تتم عن طريق: أن يقوم مدير الإدارة بالتحويل إلى الإدارات الشرعية حسب التخصصات إما فتوى مكتوبة (ميراث -متنوع -حساب شرعي)، وإما استشارة شرعية، وإما تحويل لمفتي الطلاق، أو عمل إفادة طلاق عن طريق رئيس اللجنة، أو التحويل للجنة الأمانة إذا استدعى الأمر، أو التحويل لمركز الأبحاث إذا كانت فرعًا جديدًا، ويكون ذلك من خلال رئيس اللجنة.

٣- إدارة فتوى المواريث:

تتطلب هذه الخدمة المقابلة الشخصية التي يحضر فيها طالب الفتوى ليقدم الطلب بنفسه مكتوبًا وممهورًا بتوقيعه، أو بمن ينيبه عنه بتوكيل أو تفويض رسمي، ومرفقًا إياه بصورة من إثبات شخصيته، أو الخطابات الموجهة رسميًّا من المحاكم والنيابات، أو الخطابات الموجهة رسميًّا من الهيئات والمؤسسات والشركات المختلفة، أو الخطابات التي تأتي بكافة الوسائل المتاحة لطلب الفتوى، أو الخطابات والطلبات التي ترد للدار عن طريق المدير العام.

فيأتي السائل ويقدم طلبه واستيفاء المعلومات حول السؤال إذا لزم الأمر، ثم يحول السؤال إلى مدير الإدارة التي تقوم بتحرير الإجابة عليه، ويأخذ السائل ميعادًا ليتسلم فيه الفتوى الخاصة به بعد أن تتم الإجابة عليه.

وأحيانًا يأتي السؤال بريديًّا: وذلك بكتابة السائل سؤاله وإرساله في خطاب بالبريد العادي أو المسجل أو السريع على عنوان مقرِّ دار الإفتاء.

ثم يُعْرض السؤال على مدير الإدارة، وبعد الإجابة على السؤال يتم إرسال الرد إلى السائل على عنوانه الذي يذكره السائل في آخر رسالته.

وأحيانًا يأتي السؤال عن طريق الفاكس: حيث يقوم السائل بإرسال سؤاله عن طريق الفاكس على الرقم المخصص لاستقبال الأسئلة بدار الإفتاء المصرية.

ثم يُعْرض السؤال على مدير الإدارة، وبعد الإجابة على السؤال يتم إرسال الرد إلى السائل، وذلك بواسطة رقم هاتف الفاكس الخاص به الذي يذكره السائل في الفاكس المرسل، أو على العنوان البريدي الذي يريد أن تُرسَل له الإجابةُ عليه.

٤- إدارة الفتوى المكتوبة (متنوع):

تتطلب هذه الخدمة المقابلة الشخصية التي يحضر فيها طالب الفتوى ليقدم الطلب بنفسه مكتوبًا وممهورًا بتوقيعه، أو بمن ينيبه عنه بتوكيل أو تفويض رسمي، ومرفقًا إياه بصورة من إثبات شخصيته .

أو الخطابات المرسلة إلى الدار عن طريق البريد على عنوان مقرِّ دار الإفتاء المصرية، وهو: (القاهرة – الدراسة – حديقة الخالدين – ص.ب. ١١٦٧٥).

أو الفاكس الخاص بالدار على الرقم المخصص لاستقبال الأسئلة بدار الإفتاء المصرية، وهو: (٢٥٩٢٦١٤٣).

أو الخطابات الموجهة رسميًّا من المحاكم والنيابات أو الخطابات الموجهة رسميًّا من الهيئات والمؤسسات والشركات المختلفة.

أو الخطابات الرسمية أو غير الرسمية التي يخاطَب بها فضيلة المفتي بكافة الوسائل المتاحة لطلب الفتوى أو الخطابات والطلبات التي ترد للدار عن طريق المدير العام أو أسئلة الإنترنت التي يقترح المسئولون عن إجابتها إخراجها في صورة فتوى مكتوبة لتعميم الانتفاع بها.

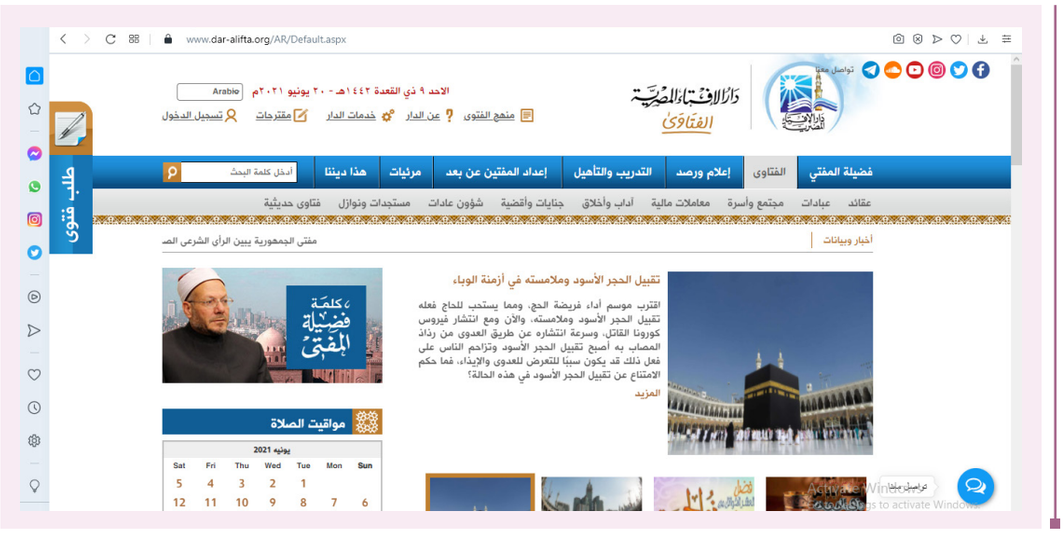
فيتم أخذ الطلبات من منافذها المختلفة لعرضها على مدير الإدارة لتقييدها، ويتم استلام طلبات الفتوى المكتوبة بعد الفرز الأولي لها من قبل أمناء الفتوى المكتوبة، ليقيدها مدير الإدارة

ثم خروج الفتوى المقيدة من مدير إدارة الفتوى المكتوبة إلى أمين الفتوى الذي يعينه للإجابة عليها لتأخذ طريقها بعد ذلك في مرحلة الإعداد والتحضير للمادة الفقهية للفتوى الجديدة من الموسوعات الفقهية المختلفة، وفتاوى العلماء السابقين والمعاصرين، مع التركيز على النصوص التي تكون أرفق بأحوال الناس وأوفق لأعرافهم وعاداتهم.

ثم تأتي مرحلة صناعة الفتوى: ومرحلة صناعة الفتوى هي أهم المراحل على الإطلاق في إصدار الفتوى المكتوبة؛ حيث يُعَدُّ ما قبلها إعدادًا وما بعدها إخراجًا، وفي هذه المرحلة يتم تطبيق قواعد الإفتاء الشرعية، وفق ترتيب منطقي في ذهن المفتي، يحوله إلى مراحل إجرائية، تُعرَف بمراحل الفتوى الأربع، وهي: مرحلة التصوير، والتكييف، وبيان الحكم، والتنزيل (الإفتاء).

٥-إدارة الفتوى الإلكترونية:

حيث يقوم السائل بالدخول إلى الموقع الإلكتروني لدار الإفتاء المصرية على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ثم يتجه إلى قسم طلب الفتوى، فيكتب عنوان موضوع سؤاله (الصلاة – الحج... إلخ) ثم يكتب بريده الإلكتروني، ثم يكتب سؤاله ويرسله، وبعد إرسال سؤاله يعطيه الموقع رقمًا سريًّا خاصًّا بالسؤال، وعلى السائل الاحتفاظ به حتى يدخل ويرى إجابته، ثم يقوم أحد أمناء الفتوى المختصين بالرد على الفتاوى الإلكترونية بالإجابة على السؤال وإرساله إلى البريد الالكتروني الخاص بالسائل، وبعد حوالي ساعة من إرسال السؤال يدخل السائل مرة أخرى إلى موقع الدار على شبكة المعلومات قسم الاستعلام عن فتوى ويضع رقم سؤاله حتى يرى الإجابة أو يدخل إلى عنوان بريده الإلكتروني الخاص به يجد الإجابة قد أرسلت إليه.



٦- إدارة الفتوى الهاتفية:

قامت دار الإفتاء المصرية بعمل خدمة هاتفية للاستفتاء عن طريق الاتصال برقم مختصر يسهل على طالب الفتوى استخدامه سواء في ذلك أن يكون المتصل من داخل البلاد أو من خارجها:



وعند اتصال السائل بخدمة الهاتف يتم استقبال مكالمته من خلال أحد موظفي مركز الاتصالات (Call Center) فيقوم بأخذ بياناته، ثم يساعده في متابعة الإرشادات الصوتية الآلية حتى يستطيع السائل تسجيل سؤاله، ثم يعطيه النظام الآلي رقمًا سريًّا خاصًّا بسؤاله، وبعد ذلك يتم تحويل السؤال آليًّا إلى أحد أمناء الفتوى المختصين بالرد على الأسئلة الهاتفية للإجابة عنه في خلال ساعة، فإذا دخل السائل إلى الخدمة الهاتفية بعد حوالي الساعة، واتبع الإرشادات الصوتية الآلية -حيث يطلب البرنامج منه الرقم السري الخاص بسؤاله- استطاع سماع الإجابة عن سؤاله.

وتتم عملية الإجابة عن طريق الإجراء العملي لأركان الفتوى وأصولها، وهي التصوير والتكييف والحكم وإصدار الفتوى، وهذا أمر الأصل فيه أنه قد استوعبه الباحثون وتمرنوا عليه قبل عملية الإجابة بمدة طويلة من خلال امتحانات ودورات والأداء العملي، وهناك عدد من العمليات الداخلية لهذه العملية منها الإنصات للسؤال عن طريق السماع الجيد والكامل، وتكرار السؤال إن كان السؤال مبهمًا، ومراعاة أركان الفتوى وأصولها عن طريق التصور الصحيح للسؤال، وعدم الالتباس بين الصور المتشابهة والمختلفة، وجمع أجزاء الصورة عن السؤال، وعدم التسرع في التصور ومراعاة المآل، والتكييف الشرعي لموضوع السؤال بدقة والحكم عليه ثم إصدار الفتوى بسحب هذا الحكم على واقعة السؤال، والوضوح التام للإجابة، وذلك بالبعد عن الغريب ومصطلحات الفقهاء الدقيقة

البعيدة عن أسماع العامة، ومراعاة حال السائل المهنية والثقافية والاجتماعية، وكذلك مراعاة حساسية السؤال وصعوبته وجنسية ومنطقة السائل، ويعرف هذا إذا كان الحال كما ورد بالسؤال من خلال لهجته وألفاظه ووجاهة السؤال وحواشي السؤال، ويتم توصيل الإجابة بالطريقة التي تتناسب معه ولو بالعامية، ويتم مراجعة الأسئلة والنظر في الأجوبة، وذلك عن طريق النظام الإلكتروني الحديث المعد لهذه المهمة وتلك العملية، وهذه العملية من أخطر وأدق العمليات الرئيسية في سيرورة العمل اليومية، وتحتاج إلى عدد متميز من الباحثين للنظر والمراجعة لما تم إجابته، وهذه العملية تشبه (الفلترة) للأجوبة لضمان جودة الخدمة، والأصل في ذلك أن تتم المراجعة لكل جواب قبل وصوله إلى السائل والاكتفاء الآن بالعينة حتى يتم إعداد الكوادر المدربة المتميزة لهذه العملية.

٧- إدارة الحساب الشرعي:

لأول مرة في تاريخ المؤسسة الدينية في مصر، وانطلاقًا من اهتمام دار الإفتاء المصرية بتلبية احتياجات المجتمع الداخلي والخارجي، والمساهمة في تحقيق الأهداف العامة لدار الإفتاء من أخذ دورها الريادي في المجتمع علميًّا وإرشاديًّا في إطار مؤسسي مبني على القوة الذاتية، ومحقق للثروة المعنوية والمادية لها أنشأت دار الإفتاء المصرية إدارة جديدة تسمى بإدارة الحساب الشرعي تضم مجموعة من المتخصصين في العلوم الشرعية والاقتصادية مرتكزة لوحدة معلومات متطورة، وهي إدارة تختص بكل ما يستخدم فيه الحساب والرياضيات أو له علاقة بالمعاملات المالية كالزكاة والوقف والحكر وتقسيم التركات والمناسخات والوصايا والديات والنفقة والقسمة والفلك وجميع العقود المالية الموروثة والحديثة، وغير ذلك من الفروع والمسائل.

وتنبع أهمية إنشاء هذه الإدارة من التطور المستمر والتوسع المطرد والتعقد في المعاملات المالية عالميًّا في الوقت الراهن، ومن تزايد اهتمامات الأفراد والمؤسسات على مختلف أنواعها بمعرفة رأي الشرع الشريف في ذلك، واحتياجهم لجهة متخصصة مأمونة حسنة السمعة فيما يتعلق بمسائل يكثر فيها النزاع والاختلاف، ويقل المتخصصون العارفون بمسائلها.

الخدمات التي تقدمها الإدارة:

- إعداد بحوث الغرض منها إثراء وتعميق المعرفة بالجوانب المختلفة التي تقوم عليها الإدارة، وطرح أفكار جديدة ومعالجات مستحدثة فيها.
- الإجابة عن فتاوى تكون لمصلحة الأفراد الطبيعيين والاعتباريين من شركات ومؤسسات وحكومات، وتكون تحريرية وشفوية.

- تقديم الاستشارات والإجابة عن الاستفسارات حول المعاملات المالية المعاصرة.
- إعداد عقود ونظم ونماذج وصيغ حديثة للمعاملات التي يحتاج إليها الأفراد والمؤسسات والحكومات.
- تقديم برامج تدريب متخصصة.
- مساعدة الأفراد والمؤسسات في معرفة كيفية حساب الزكاة الخاصة بهم.
- الاهتمام بشأن الوقف وكيفية تطوره وتنميته في المجتمع، ومساعدة الأفراد في اختيار نوع الوقف المناسب لهم.
- مساعدة الأفراد في إعداد الوصية الخاصة بهم.
- إصدارات خاصة بموضوعات الزكاة والوقف تعنى بتوعية وإرشاد الأفراد والمؤسسات لتنمية موارد الزكاة والوقف، ومعرفة أوجه المصارف الشرعية لهذه الموارد تحقيقًا للتنمية الاجتماعية في الدولة.

٨- إدارة الأبحاث الشرعية:

إدارة الأبحاث الشرعية تضم مجموعة من الباحثين المتخصصين في العلوم الشرعية وظيفتهم العمل على إنشاء الأبحاث المتخصصة، وتأصيل الفتاوى تأصيلًا شرعيًّا، وتعميقها فقهيًّا؛ خدمة للعملية الإفتائية على النحو المطلوب، لمواكبة التطور المستمر للواقع المعيش -بمختلف عوالم هذا الواقع؛ من أشخاص، وأحوال، وأشياء، وأحداث، وأفكار، ونُظُم- الذي أدَّى إلى اتساع حالات الاستفتاء وتنوعها، وإلى ظهور حالات جديدة، لم تكن موجودة في واقع المسلمين من قبل، وإزاء هذا التنوع والاتساع وهذه الجدة كان من اللازم القيام بحركة بحثية واسعة وعميقة لدراسة المسائل الشرعية التي تطورت أحكامها بتطور الواقع أو تلك النوازل التي استحدثت ولم تكن موجودة من قبل، وتأصيل معايير الترجيح والاعتماد في الفتوى من بين الأقوال المختلفة حسب قواعد الشرع الكلية ومصالح الخلق المرعية.

وقد احتوت إدارة الأبحاث الشرعية على مجموعة من الشُّعَب لكل منها دور في تحقيق رسالة القسم والدار ككل، وهي:

أ- شُعْبة الأبحاث الشرعية:

ويقوم الباحثون في هذه الشُّعبة بإعداد البحوث الشرعية المتسمة بالدقة والعمق في المجالات التي تتعرض لها الفتاوى تحقيقًا وتدقيقًا للمسائل الشرعية التي تدور حولها الفتوى، سواء أكانت تلك المسائل مستحدثة أم احتواها التراث الفقهي من قبل؛ آخذين في بحثهم بأساليب ومناهج البحث العلمي المستقرة جامعين إليها ما اقتضاه الواقع واستحدثه التطور المستمر للعلوم الإنسانية من مناهج بحثية، وما توصل إليه التطور الهائل في العلوم عامَّة من نتائج وإنجازات يستخدمها الباحثون في الشعبة كمعطيات في العملية البحثية.

وتعد مهمة البحث الشرعي من المهام الأصيلة بدار الإفتاء المصرية فقد كان منوطًا بأمين الفتوى -ووظيفته من الوظائف الرئيسة منذ نشأة دار الإفتاء- المعاونة في البحوث الفقهية والقانونية.

ب- شُعْبة القضايا الإسلامية:

وهي شعبة منبثقة من مركز الأبحاث الشرعية بدار الإفتاء المصرية، تعنى بالأصالة بإنشاء أبحاث شرعية ذات طبيعة خاصَّة ومنهج معين في كتابتها وصياغتها؛ حيث يقوم الباحثون بإعداد القضايا المتعلقة بالآتي:

١. المسائل التي اختلف فيها العلماء خلافًا سائغًا، وهي مُثَارة بين المسلمين بشكل ينقلها من حيز الظني إلى حيز القطعي، ومن دائرة المسألة إلى دائرة القضية.

٢. المسائل التي يكون الشائع فيها بين الناس مخالفًا للصواب ومُصادِمًا للمقررات الشرعية.

٣. المسائل المفهومة على غير وجهها من بعض الطوائف، مما ينبني عليه تكفير للناس أو تبديع للمسلمين أو تصدع في الصف الإسلامي.

فيهدف الباحث إما إلى بيان أن الأمر واسع وأنه لا إنكار في مختلف فيه، وأن لكل قول وجاهته وأدلته، أو إلى إبراز القول المختار لدى الدار وتعضيده وتقويته.

جـ- شعبة الرد على الشبهات:

يقوم الباحثون في هذه الشعبة بالرد على الشبهات التي تثار حول الإسلام في الداخل والخارج والتي تَرِد إلى الدار عن طرق البريد الإلكتروني، كما تتابع الشُّعْبة الرد على الشبهات التي تتكرر إثارتها في الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، فتبين الفهم الصحيح للدين الإسلامي بأسلوب يناسب العقل المعاصر ويجلي مقاصد الشرع الشريف، كما يقوم الباحثون بالشعبة بإعداد بحوث منهجية حول قضايا الاشتباه، كدراسة أسباب الاشتباه ومناهج الرد ونحوها.

د- شعبة الفكر الإسلامي:

وتعنى هذه الشعبة بمعالجة القضايا الفكرية المعاصرة وبيانها عرضًا وتأصيلًا، كما تعتني أيضًا بالكتابة في المسائل المتعلقة بالأخلاق والقيم، فتتعرض للمفاهيم الأخلاقية في الإسلام وتنتقد المفاهيم الأخلاقية المغلوطة والقيم المستوردة المرفوضة في الإسلام.

٩- إدارة التدريب:

يقوم هذا المركز بتقديم مجموعة من الأنشطة التدريبية؛ وهي كالآتي:

أ- التدريب الراقي:

في إطار ما تشهده الأُمَّة الإسلامية من تحديات ووضع مأزوم، ارتأت دار الإفتاء المصرية أن من واجب الوقت أن تعمل على تحسين الأداء الدعوي لدى المتصدرين للعمل الدعوي من المتشرعين (أي: دارسي الشريعة الحاصلين على درجات علمية ويتصدرون للدعوة الإسلامية، من المدرسين بالجامعة وأئمة المساجد) رجاء أن يعود هذا التحسين على هؤلاء المتشرعين بمزيد من الوعي والإدراك لواقعهم وحاجات أمتهم الحضارية، والتمهر في التفاعل مع المستجدات المعاصرة بوعي وكفاءة؛ وذلك للوصول إلى النموذج المنشود للداعية القادر على أداء دوره في تمثيل الديانة والعِلم والأمة في المواقع والمواقف المختلفة تمثيلًا مُشَرِّفًا وفعَّالًا، وذلك من خلال استيعاب العصر وأسئلته ومشكلاته، وتقديم الأجوبة والحلول والآراء المكافئة لما في الواقع من معقدات ومتداخلات؛ فيتخلق داعية مثقف متفاعل مبادر؛ يستمع للآخرين جيدًا، يستوعب أفكارهم وآراءهم وقِيمهم، يتفاهم مع الاختلافات والتنوعات، يستجيب برصانة، يقرأ النصوص والأقوال بعمق، يُشَخِّص الوقائع، ويفسرها ويُحَلِّلها، يُقَوِّم، ويتبنى المواقف عن دراسة وبحث، يقدم أطروحاته بلغة العصر فيجمع بتمَكُّن بين الشرع ومحله: الواقع؛ فيؤدي واجب وقته فينفع أمتين: أمة الإجابة، وأمة الدعوة.

ب- تدريب المبعوثين:

تدريب المبعوثين على الإفتاء إحدى المهام التي تضطلع بها دار الإفتاء المصرية تفعيلًا لدورها العلمي في مجال الإفتاء.

وتقوم دار الإفتاء بهذه المهمة منطلقة من رؤية ترتكز على أن الإفتاء فنٌّ تحتاج ممارسته إلى خبرة عالية تساعد صاحبها على التعامل مع المسائل على اختلافها وتنوعها؛ ومن ثَمَّ تقوم الدار بهذه المهمة باعتبارها من أهم دور الخبرة وأقدمها في فن الإفتاء.

١٠- إدارة تدريب المفتين عن بُعْد:

تقوم دار الإفتاء بالإعداد لأول مركز من نوعه للتعليم عن بُعْد؛ وذلك في مجال الإفتاء الشرعي حيث يتم إعداد المناهج المتخصصة في مجال الإفتاء الشرعي، ومن ثم بث ذلك على موقع خاص بالتعليم عن بُعْد. ومن المتوقع أن توفر هذه الخدمة على طلاب العلم عناء السفر للحصول على دراسة دبلوم الإفتاء بالدار كما هو حاصل في وقتنا هذا، حيث يمكنهم من خلال موقع التعليم عن بُعْد أن يحصلوا على المعارف والمهارات الإفتائية التي تؤهلهم للقيام بدور الإفتاء بعد ذلك في بلادهم.

وانطلاقًا من المرجعية العالمية لدار الإفتاء المصرية في مجال بيان الأحكام الشرعية فإن المركز من خلال الموقع سيقدم خدمة جديدة وعاجلة في مجال الدعم والاستشارات الفنية الإفتائية تعليمًا وتدريبًا، وذلك لجميع المراكز الإفتائية المحتاجة لذلك الدعم؛ مما يعمل على التواصل العلمي البنَّاء في مجال الفتوى، وهو ما يعمل بإذن الله على القضاء على فوضى الفتاوى السائدة هذه الأيام.

ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق رسالة واضحة، وهي: نشر الوسطية في الإفتاء للحفاظ على مجتمع إسلامي كفء وفعَّال، ومساعدة من يطلب الأحكام الشرعية بمصداقية ووعي. والمركز عندما يقوم بهذا المشروع فإنه يقوم به تحقيقًا لعدد من الأهداف التي تسعى دار الإفتاء لتحقيقها، وهي:

١. إقامة وسائل للاتصال مع كل الراغبين في القيام بمهام الإفتاء بواسطة الدعم العلمي والاستشارات العلمية.

٢. إمداد الراغبين بمهام الإفتاء بالمعارف اللازمة لإدراك الواقع بصورة صحيحة، وتأهيلهم للقيام بمهام الإفتاء من خلال إكسابهم مهارات تحليل الواقع المعاصر بجميع مجالاته.

٣. فتح مجال النقاش البنَّاء في المسائل محل الخلاف للوصول إلى رؤية متزنة من أجل القضاء على بعض السلبيات مثل: التسرع في الفتوى أو التراخي في إصدارها.

٤. دراسة أساليب الإفتاء المختلفة وصيغ عرضها لاختيار الأسلوب الأمثل -وضوحًا ودقة- الذي يتناسب مع السياقات المحيطة بالفتوى.

٥. تأسيس منهج بحثي تأصيلي للعملية الإفتائية من خلال وضع المناهج الدقيقة للبحث في المسائل وتحويلها إلى مواد علمية يمكن نقلها وتعليمها والتدريب عليها.

٦. إنشاء مرصد للنوازل والوقائع الخاصة بالأمة على هامش البرنامج التعليمي ليساعد على التدريب على الإفتاء في قضايا الأمة.

٧. ربط القائمين بمهمة الإفتاء من خلال شبكة الاتصالات بدار الإفتاء المصرية وبسائر المجامع الفقهية للاستفادة من الخبرات في التعامل مع الوقائع المعاصرة.

١١- إدارة المراجعة والتدقيق اللغوي:

أنشأت دار الإفتاء المصرية إدارة تراث الفتاوى انطلاقًا من الاهتمام بالمحافظة على تراثها من الفتاوى منذ إنشائها وحتى الآن (أكثر من ١٠٠ ألف فتوى)، وهذا التراث كان حبيس السجلات التي كان يتم تسجيل الفتاوى فيها يدويًّا؛ فكان إنشاء هذه الإدارة بعد إدخال هذه الفتاوى على الكمبيوتر ووضعها في برنامج خاص بها، ليتم مراجعة هذه الفتاوى لغويًّا وضبط نصوصها، ثم القيام بخدمات مساعدة لنصوص هذه الفتاوى من تصنيفها تصنيفًا فقهيًّا دقيقًا يسهل استرجاعها عند الحاجة إليها، بالإضافة إلى خدمات الكلمات المفتاحية، والكشافات المختلفة، والتعليق على نصوص الفتاوى، وعمل المبادئ لكل فتوى، وذلك كله بهدف تنويع وتكثير المداخل المختلفة للوصول إلى الفتاوى وتيسير الاستفادة منها.

وقد قامت دار الإفتاء المصرية بطباعة فتاوى منتقاة من سجلات دار الإفتاء المصرية في ثلاثة وعشرين مجلدًا، وقد تم طبع الأجزاء الأخرى فتجاوزت أربعين مجلدًا.

كما أسند إلى الإدارة المراجعة اللغوية لأبحاث مجلة دار الإفتاء المصرية، والمراجعة اللغوية للمواد المنشورة على موقع الدار من مقالات وأبحاث وقضايا وفتاوى وتراجم للعلماء... إلخ، والبيانات الإعلامية الصادرة عن الدار.

وتأتي أهمية هذه الإدارة من كونها داعمة لجميع الإدارات العلمية الموجودة بدار الإفتاء المصرية، كما يستفيد من أعمال الإدارة الباحثون والدارسون لتراث الفتاوى ولإصدارات الدار المختلفة.

ولتحقيق هذه الأهداف تقوم الإدارة بتقديم الخدمات والمنتجات التالية:

١. تصحيح الفتاوى لغويًّا.

٢. تقديم الخدمات المساعدة لنصوص الفتاوى.

٣. تصويب مادة الموقع لتكون جاهزة لتعامل وحدة النشر.

٤. تصحيح المكاتبات الصادرة عن مكتب فضيلة المفتي.

٥. تصحيح البيانات الإعلامية قبل أن يتولى المركز الإعلامي نشرها.

٦. مراجعة مادة مجلة الدار قبل دفعها لوحدة النشر.

١٢- إدارة الإصدارات:

انطلاقًا من اهتمام دار الإفتاء المصرية بتلبية احتياجات المجتمع الداخلي والخارجي، والمساهمة في تحقيق الأهداف العامة لدار الإفتاء من أخذ دورها الريادي في المجتمع علميًّا وإرشاديًّا في إطار مؤسسي مبني على القوة الذاتية للدار، ومحقق للثروة المعنوية والمادية لها- أنشأت دار الإفتاء المصرية إدارة جديدة تُسمَّى بـ(إدارة الإصدارات) وتضم إدارة الإصدارات ثلاثة أقسام:

أ- مجلة الدار:

في إطار النشاط الإعلامي والعلمي لدار الإفتاء المصرية فإنها تقوم بإصدار مجلة للدار باللغة العربية، ويلحق بها قسم لملخصات البحوث باللغة الإنجليزية -وهذا لا يمنع من النشر بلغات أخرى عند اقتضاء الحاجة- وهي مجلة أكاديمية فصلية علمية محكمة تعنى بنشر البحوث العلمية، وبحوث الترقية لأعضاء هيئة التدريس في مجال الفقه وأصوله لتحقيق الأهداف الآتية:

- تأصيل الحقائق العلمية للمستجدات.
- تأصيل ضوابط الإفتاء وتفعيلها في الواقع العملي.
- إفساح مجال النشر للمتخصصين في الدراسات الفقهية.

ب- الأرشيف:

يضم أرشيف الفتاوى بدار الإفتاء المصرية جميع الفتاوى التي صدرت عن دار الإفتاء المصرية منذ نشأتها وحتى وقتنا هذا، والتي تضم أكثر من مائة ألف فتوى.

وتم وضع هذه الفتاوى على برنامج إلكتروني يمكن من خلاله الرجوع إلى أي فتوى في أي وقت وفي أسرع وقت. ويعتبر الأرشيف مرجعًا للباحثين بدار الإفتاء المصرية للوقوف على أهم الفتاوى التي صدرت عن دار الإفتاء المصرية، فيعتبر الأرشيف مرجعًا لجميع الأقسام الشرعية بالدار من الفتاوى الشفوية والمكتوبة وفتاوى الهاتف وفتاوى النت، وذلك من أجل توحيد الفتوى في جميع الأقسام.

جـ- المكتبة:

وجدت مكتبة دار الإفتاء المصرية منذ زمن بعيد ثم دخلت عليها بعض الاجتهادات لتنظيمها وترتيبها لكيفية الوصول إلى الكتاب، وذلك عن طريق تسجيل محتوياتها في شكل قوائم ورقية تحتوي هذه القوائم على عناوين الكتب وأماكن تواجدها على الدواليب بالمكتبة، ولكنها كانت غير مسجلة على برنامج خاص بها.

وفي عهد فضيلة المفتي الدكتور علي جمعة تم وضع برنامج متخصص لتخزين الأوعية بعد الخضوع للعمليات الفنية التي يمر بها وعاء المعلومات من فهرسة وتصنيف ثم الإدخال على برنامج متخصص لتخزين الكتب عليه، وقد تم عمل خطة تصنيف لخدمة الموضوعات التي تحتويها المكتبة حيث إن المكتبة تحتوي على حوالي ٧٠٪ من العلوم الإسلامية، وتحتوي المكتبة على حوالي ٧٠٠٠ عنوان شامل (كتب ومجلات وموسوعات ورسائل جامعية وأعمال مؤتمرات وبحوث وكتب نادرة).

وفي خطوة مهمة تحاول الدار تعظيم الاستفادة من التقنيات الحديثة، من خلال الحاسوب وشبكة المعلومات الدولية، وهو ما يمكِّنها من التواصل مع المسلمين في جميع أنحاء العالم، ومن ثم أنشأت قاعدة بيانات حاسوبية من آلاف الكتب والمراجع العلمية في فروع المعارف المختلفة، ويتم تحديثها بصورة مستمرة، وتهدف إلى مساعدة أمناء الفتوى والباحثين في الدار في توفير أكبر كمٍّ من المراجع الأصيلة التي تعينهم على تحرير الفتاوى المكتوبة وإنشاء الأبحاث، فضلًا عما تتيحه لهم مكتبة دار الإفتاء بمراجعها النادرة وكتبها القيمة.

١٣- إدارة المركز الإعلامي:

لقد تم إنشاء المركز الإعلامي انطلاقًا من إيمان دار الإفتاء المصرية بأهمية الإعلام لتوصيل رسالة الدار إلى الأمة وتنظيم العلاقة الإعلامية بين الدار وغيرها من المؤسسات المحلية والعالمية، ويمكن صياغة الأهداف التي يعمل المركز على تحقيقها في الآتي:

١. متابعة ومراقبة وسائل الإعلام محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا.

٢. تعزيز الوعي بالدور الذي تضطلع به دار الإفتاء.

٣. توجيه الرسائل وإصدار الفتاوى بشكل فعال من دار الإفتاء.

أقسام المركز الإعلامي بدار الإفتاء المصرية:

- وحدة المتابعة الإعلامية وكتابة التقارير الصحفية اليومية.
- وحدة إصدار البيانات والأخبار الصحفية.
- وحدة التدريب وتفعيل الأداء الإعلامي ووضع الخطط.
- وحدة التنسيق الإداري والاتصالات.

المراجعة الإعلامية:

- مراجعة المواد الإعلامية المختلفة.
- المراقبة والتحليل وعمل القصاصات الصحفية بشكل يومي.
- تتبع التغطية الإعلامية المصرية والإقليمية لدار الإفتاء، وفضيلة المفتي، والقضايا الدينية الرئيسية.

المؤتمرات الصحفية:

إصدار بيانات ذات أهمية محلية وعالمية.

١٤- إدارة الموقع الإلكتروني:

وهو موقع خدمي أنشأته دار الإفتاء المصرية وبثته على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تلبية للتقدم التكنولوجي باستخدام أحدث الوسائل لخدمة العملية الإفتائية وتلبية للاتساع والتزايد المستمر في حالات الفتوى، وإسهامًا منها في ضبط واستقرار أسس وطرائق الفتوى درءًا للفوضى والتخبط اللذين تموج بهما ساحة الفتوى الشرعية.

ويقوم الموقع بالمهام الآتية:

أ- نشر فتاوى دار الإفتاء:

حيث يتم نشر الفتاوى على موقع دار الإفتاء المصرية، وعنوانه هو: www.dar-alifta.org

وهذه الفتاوى هي نماذج لما تصدره دار الإفتاء المصرية من فتاوى مختارة تمثل منهج الدار في الفتوى كما تعبر عن اختياراتها الشرعية في كثير من المسائل المطروحة على الساحة الإفتائية.

وتنشر الفتاوى باللغة العربية، وبلغات أخرى منها: (الإنجليزية، والألمانية، والفرنسية، والتركية، والروسية، والأردية، والإندونيسية)؛ فيقوم قسم الترجمة بالدار بترجمة الفتاوى المختار ترجمتها إلى اللغات المختلفة.

ب- التواصل مع طالبي الفتوى على المستويين المحلي والعالمي:

حيث يتلقى قسم الفتاوى الإلكترونية بالموقع الأسئلة من جميع أنحاء العالم باللغة العربية وبغيرها من اللغات المختلفة (إلى الآن توجد سبع لغات وهي: الإنجليزية، والألمانية، والفرنسية، والتركية، والروسية، والأردية، والإندونيسية)

وذلك على القسم المختص بتلقي الأسئلة على الموقع الإلكتروني للدار، فيقوم القسم بالإجابة على الفتاوى الواردة، ويقوم قسم الترجمة بترجمة الأسئلة الواردة بغير اللغة العربية لتجيب عليها أمانة الفتوى ثم يترجم قسم الترجمة الإجابة إلى لغة السائل.

جـ- نشر الأبحاث الشرعية والقضايا الإسلامية والردود على الشبهات والبيانات التي تصدرها الدار:

يقوم موقع دار الإفتاء المصرية بنشر العديد من الأعمال التي أنتجها قسم الأبحاث الشرعية من خلال شعبه المختلفة؛ كالبحوث الشرعية، والقضايا الإسلامية والفكرية، ومسائل القيم والأخلاق، والرد على الشبهات.

كما يقوم الموقع بنشر ما تصدره دار الإفتاء المصرية من بيانات من حين لآخر كلما دعا داع لذلك الأمر.

١٥- إدارة الترجمة:

لقد أدى التطور الهائل الذي أحدثته ثورة التكنولوجيا في وسائل الاتصالات إلى اتساع نطاق تبادل الآراء والمعلومات، وسرعة انتشار الأفكار والآراء؛ الأمر الذي أثَّر بشكل كبير في اتساع العملية الإفتائية وبروز ما يُسَمَّى بالفتاوى الإلكترونية أو فتاوى شبكة المعلومات. وهو أمر وإن أدى إلى إثراء العملية الإفتائية إلا أنه أدى إلى اضطرابها وشيوع حالة من الفوضى والتداخل في الفتوى، وانطلاقًا من الدور الريادي الذي تمثله دار الإفتاء المصرية باعتبارها من أعرق المؤسسات الإفتائية على مستوى العالم، وتفعيلًا لجهودها العالمية في إرساء وضبط العملية الإفتائية قامت دار الإفتاء بإنشاء قسم للترجمة يضم فرقًا للترجمة باللغات المختلفة، حيث يضم كل فريق من هذه الفرق عددًا من المتخصصين في الترجمة باللغة التي يمثلها الفريق، ويترأس كل فريق أحد المتخصصين الذي قد يكون من أبناء اللغة نفسها، وذلك إمعانًا في تحرِّي الدِّقة والمحافظة على الذَّوق اللُّغوي، وتقاليد التعبير اللغوي في الفتاوى المترجمة لكل لغة من هذه اللغات.

ويقوم فريق الترجمة بالخطوات التالية:

تَلَقي الأسئلة من جميع أنحاء العالم بلغاته المختلفة (إلى الآن توجد سبع لغات وهي: الإنجليزية، والألمانية، والفرنسية، والتركية، والروسية، والأردية، والإندونيسية)، وترجمتها إلى العربية لتقوم أمانة الفتوى بدراستها والإجابة عليها ثم يُعِيد قسم الترجمة ترجمتها إلى لغة السائل مرة أخرى.

كما يقوم القسم بترجمة الفتاوى المختارة - التي تختارها لجنة التقويم العلمي والتحضير الإعلامي -إلى اللغات المختلفة (الإنجليزية، والألمانية، والفرنسية، والتركية، والروسية، والأردية، والإندونيسية) -الأربع لغات الأخيرة تحت الإعداد حتى تاريخه-؛ وذلك: ليتم نشر هذه الفتاوى على

موقع دار الإفتاء المصرية http://www.dar-alifta.org كنماذج لما تصدره دار الإفتاء من فتاوى تُمَثِّل منهج الدار في الفتوى كما تعبر عن اختياراتها الشرعية في كثير من المسائل المطروح على الساحة الإفتائية.

ويقوم قسم الترجمة بترجمة البيانات والمواد العلمية والإعلامية المختلفة التي تصدرها الدار إلى اللغات المختلفة.

١٦- إدارة تكنولوجيا المعلومات:

تتلخص مهام الإدارة في إنشاء وتحديث وصيانة البنية التحتية التكنولوجية وكذلك الميكنة الكاملة للعمل بدار الإفتاء للاستفادة من الثورة المعلوماتية وإتاحة الوصول للمعلومات بسرعة وفاعلية؛ لذلك فالإدارة شريكة في أعمال أغلب إدارات الدار. وهو ما تحقق بالفعل من خلال توفير أحدث البرامج والأجهزة والخوادم، وبناء شبكات الحاسب الآلي بالدار وفروعها، وربط الدار بشبكة المعلومات الدولية ومصادر المعلومات الإلكترونية لسهولة الحصول على الكتب والدوريات والأبحاث العلمية والموسوعات وإتاحتها لمستخدمي الدار داخليًّا وخارجيًّا، ودعم وتدريب العاملين بالدار للتعامل مع هذه الثورة المعلوماتية، بالإضافة الى ميكنة إجراءات العمل في جميع إدارات الدار، والربط والتواصل بين كل إدارات الدار لتيسير وتسهيل العمل والوصول السريع للمعلومات للعاملين بالدار بما ينعكس على عموم المواطنين والمستفتين، بالإضافة إلى ميكنة طرق ورود الفتاوى إلى الدار من مقابلات شخصية وبريد وفاكس وهاتف وإنترنت.

تنقسم إدارة تكنولوجيا المعلومات إلى ثلاثة أقسام:

١. قسم تطوير البرمجيات المسئول عن إنشاء وتطوير وصيانة وإدارة التطبيقات والأنظمة التي تحتاجها الدار بالإضافة إلى النسخ الاحتياطي لقواعد البيانات المختلفة وصيانتها وتصميمات المطبوعات والجرافيك.

٢. قسم الشبكات والدعم الفني المسئول عن إنشاء وتطوير وصيانة وتأمين الشبكات وأجهزة الحاسب والخوادم وأجهزة الاتصال والربط بالدار.

٣. مركز الاتصالات المسئول عن إدارة وتنظيم عملية تسجيل استفسارات السائلين عن الأحكام الشرعية والواردة الى دار الإفتاء المصرية عن طريق الهاتف، على أن تتم هذه العملية في أسرع وقت وبأفضل طريقة.

١٧- الإدارة العامة للشئون القانونية:

الإدارة العامة للشئون القانونية من الإدارات المستحدثة بدار الإفتاء؛ نشأت مسايرة للواقع الإداري الجديد نتيجة لاستقلال دار الإفتاء ماليًّا وإداريًّا وفنيًّا وفقًا لما جاء باللائحة المالية لدار الإفتاء المصرية الصادرة بقرار فضيلة مفتي جمهورية مصر العربية رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٨، والمستند قانونًا لقرار وزير العدل رقم ١١٤٧ لسنة ٢٠٠٨م بالتفويض في بعض الاختصاصات، وما قام به فضيلة الأستاذ الدكتور علي جمعة محمد من جهد في وضع خطط لتطوير النظام الإداري بالمؤسسة تهدف إلى الوصول إلى ثباتها واستقرارها، وتحقيقًا للأهداف المرجوة في أقل فترة زمنية عن طريق تشجيع الاتجاه اللامركزي في الإدارة مع الحرص على تقوية الروابط والتكامل بين الإدارات.

ونظرًا لكون الإدارة العامة للشئون القانونية هي إدارة فنية بمثابة جهاز معاون للجهة التي توجد فيها؛ فهي تساعد بجهودها لضبط قانونية سير العمل وحفظ الملكية العامة ومراقبة العمل بالقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها والقواعد المنظمة لسير العمل؛ مما يساهم في ثبات واستقرار وتحسين سير العمل بدار الإفتاء المصرية.

وتختص الإدارة العامة للشئون القانونية بإجراء التحقيقات في حدود اختصاصها فيما يحال إليها من مخالفات، وتنفيذ خطة التفتيش التي تضمن استقرار سير العمل ومتابعة الدعاوى القضائية التي تكون دار الإفتاء المصرية أحد أطرافها، وإمداد هيئة قضايا الدولة بالمستندات والمذكرات، والمساعدة في إعداد اللوائح الداخلية لدار الإفتاء التي تهدف إلى الحد من المخالفات والعمل على تلافيها قبل حدوثها، ومراجعة صيغ العقود والاتفاقات التي تنشئ التزامات مالية على المؤسسة، وإبداء الرأي فيها وفقًا لما يطبق من قوانين ولوائح تنفيذية وقرارات معمول بها إضافة إلى مهام الإفتاء القانوني فيما يعرض على الإدارة من موضوعات.

١٨-الإدارة العامة للشئون المالية:

القطاع المالي يتبع مباشرة للسلطة المختصة بدار الإفتاء المصرية.

ومن مهام القطاع تدبير الموارد المالية لدار الإفتاء المصرية في إطار الموازنة العامة المعتمدة من الدولة، وذلك لتدبير جميع احتياجات الدار.

ويخضع القطاع المالي بدار الإفتاء المصرية لأحكام القوانين واللوائح والقرارات المالية المنظمة

لهذا الشأن، والمعمول بها بوحدات الجهاز الإداري ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة الخدمية، وكافة الأجهزة الأخرى التي تشملها الموازنة العامة للدولة، وكذلك اللائحة المالية لدار الإفتاء المصرية.

١٩- الإدارة العامة للشئون الإدارية:

الإدارة العامة للشئون الإدارية مهمتها هي إدارة العلاقات المؤسسية والمثمرة مع قطاعات الدار في الداخل، وأيضًا مع المؤسسات الإدارية في الخارج، وهي إما:

- دعم إداري لقطاعات الدار.
- دعم فني لقطاعات الدار.
- أعمال تنسيق ومعاونة.
- نشر اللوائح والقوانين الصادرة على مستوى الدولة.
- تنسيق أعمال التأمين الإداري والفني من القطاعات الخارجية.
- تنسيق خطط التدريب للعاملين الإداريين مع مراكز التدريب الخارجية.
- تخطيط العلاقات المؤسسية وتنظيم العمل داخل القطاع الإداري على إدارة هذه العلاقات، والتحكم في عمليات ومخرجات العلاقات، وقيام فريق العمل بالقطاع الإداري في تطوير واستثمار تلك العلاقات.

٢٠- قضايا الإعدام:

لما كان بحث قضايا الإعدام من المهام المنوطة بدار الإفتاء المصرية؛ لما تمثله من أهمية تتعلق بحياة الإنسان ولو كان مذنبًا، ونظرًا لحساسيتها وخطورتها فقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والمراحل التي تمر بها؛ فتقوم دار الإفتاء بالدراسة الكاملة لكل الأوراق والملفات الخاصة بالقضايا الواردة إليها، ويذكر في التقرير النهائي عرض للواقعة والأدلة التي تحملها أوراق الدعوى ومعاييرها في الفقه الإسلامي على اختلاف آراء الفقهاء، ثم اختيار الرأي الذي يمثل صالح المجتمع من وجهة نظر فضيلة المفتي، وتسجيل التقارير بعد الانتهاء منها بالسجل الخاص بالجنايات؛ ويرفق التقرير بملف القضية بسرية تامة بمظروف مغلق مختوم يتم تسليمه لمحكمة الجنايات المختصة.

وتحديدًا للإجراءات والمراحل التي تمر بها قضايا الإعدام حتى تمام إصدار الرأي الشرعي فيها تمر أوراق قضية الإعدام بثلاث مراحل هي: مرحلة الإحالة، ومرحلة الدراسة والتأصيل الشرعي، ومرحلة التكييف الشرعي والقانوني، وذلك على النحو التالي:

أولًا: مرحلة الإحالة:

من المهام المنوطة بدار الإفتاء المصرية إصدار الفتوى في قضايا الإعدام؛ حيث تحيل محاكم الجنايات وجوبًا إلى فضيلة المفتي القضايا التي ترى بالإجماع وبعد إقفال باب المرافعة وبعد المداولة إنزال عقوبة الإعدام بمقترفيها، وذلك قبل النطق بالحكم؛ تنفيذًا للمادة (٢/٣٨١) من قانون الإجراءات الجنائية. وبمقتضاها تَوَقَّفَ تطبيقُ العقوبات المقررة في الشريعة الإسلامية (في الحدود والتعازير)، كما توقف تطبيق قواعد الإثبات في فقه هذه الشريعة عند النظر في الجرائم بوجه عام؛ وذلك لما تقرر في الشريعة من درء الحدود بالشبهات، وأن العصر قد اكتنفه شُبَهٌ كثيرة رأى معها أولياء الأمر إيقاف الحدود والعقوبات البدنية من غير إنكار لها أو إلغاء، بل إيقاف يشبه إيقاف الحد في عام الرمادة من أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه.

ثانيًا: مرحلة الدراسة والتأصيل الشرعي:

يفحص المفتي القضية المحالة إليه من محكمة الجنايات، ويدرس الأوراق منذ بدايتها: فإذا وجد فيها دليلًا شرعيًّا ينتهي حتمًا ودون شك بالمتهم إلى الإعدام وفقًا للشريعة الإسلامية أفتى بهذا الذي قامت عليه الأدلة، أما إذا خرج ما تحمله الأوراق عن هذا النطاق كان الإعمال للحديث الوارد مرفوعًا عن النبي ﷺ وموقوفًا عن عائشة وعمر بن الخطاب وابن مسعود وعلي رضي الله تعالى عنهم، والذي صار قاعدة فقهية في قضايا الجنايات لدى فقهاء المسلمين: «لأن يخطئ الإمام في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة»[1]؛ لأن القرآن حرم قتل النفس الإنسانية بغير حق، فوجب التحقق من واقع الجريمة وتكييفها، وقيام الدليل الشرعي على اقتراف المتهم إياها حتى يقتص منه.

وبإيجاز تصبح ضوابط الفتوى في قضايا الإعدام هي الالتزام بعرض الواقعة والأدلة حسبما تحمله أوراق الجناية على الأدلة الشرعية بمعاييرها الموضوعية المقررة في الفقه الإسلامي، وتكييف الواقعة ذاتها وتوصيفها بأنها قتل عمد إذا تحققت فيها الأوصاف التي انتهى الفقه الإسلامي إلى تقريرها لهذا النوع من الجرائم.

١ أخرجه الترمذي (١٤٢٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

ثالثًا: مرحلة التكييف الشرعي والقانوني:

يقوم بمعاونة فضيلة المفتي في هذا الأمر هيئة مكونة من ثلاثة من المستشارين من رؤساء محاكم الاستئناف، تكون مهمتهم دراسةَ ملف القضية؛ لبيان ما إذا كان الجُرم الذي اقترفه المتهم يستوجب إنزال عقوبة القصاص حدًّا أو تعزيرًا أو قصاصًا أو لا، ونظرًا لخطورة ملف قضية الإعدام فإن المستشار يقوم بدراسة ملف القضية دون نسخ أي ورقة من أوراق القضية بأي طريقة من طرق النسخ، ويجب أن تراجَع القضية ويُكتب التقرير الخاص بالقضية داخل مقر دار الإفتاء المصرية، ولا يخرج أي تقرير أو أي ورقة خاصة بالقضية خارج مقر دار الإفتاء؛ نظرًا للسرية التامة المحاطة بالقضية.

ثم بعد ذلك يقوم السادة المستشارون بعرض القضية على فضيلة المفتي؛ لإبداء الرأي النهائي من دار الإفتاء فيها[١].

٢١- وحدة الإرشاد الأسري:

تؤمن دار الإفتاء المصرية بأن دورها ومسئوليتها الاجتماعية يجب ألَّا يقف عند مجرد بيان الحكم الشرعي في مسائل الطلاق؛ بل يجب أن يتعدى هذا الإطار بحيث تسعى لاستثمار مكانتها في قلوب منخفضي التوافق الزواجي المقبلين على الطلاق، وخاصة أنهم اختاروا بأنفسهم اللجوء إليها، وذلك بالسعي إلى محاولة فهم أسباب ودوافع نشوء وتعاظم الرغبة في إنهاء العلاقة من أحد الطرفين أو كليهما ، وتبصير الطرفين بطبيعة العوامل المسئولة عن تصاعد تلك الرغبة، وحث كل طرف على تفهم وجهة نظر ودوافع الطرف الآخر حتى يتمكن من تقييم الموقف بصورة أكثر موضوعية؛ ووضع العديد من البدائل والآليات التي تمكنهم من التعامل مع تلك المشكلات بصورة أكثر موضوعية على النحو الذي يمكنهم من التغلب عليها.

ومن هذا المنطلق فقد قامت دار الإفتاء المصرية بإنشاء وحدة الإرشاد الأسري لحماية الأسرة المصرية، والحفاظ على ترابطها تحت رعاية العالم الجليل فضيلة الأستاذ الدكتور شوقي علام، مفتي الجمهورية.

إيمانًا منها بأن قضية الطلاق لا تعد مشكلة اجتماعية وحسب بل هي بمثابة قضية أمن قومي؛ ذلك أن تفكك الأسر المصرية بالطلاق يعني ضخ المزيد من المدمنين والمتطرفين والمتحرشين والفاشلين دراسيًّا إلى جسد المجتمع لينخر فيه.

١ انظر: موقع دار الإفتاء المصرية.

دواعي الاهتمام بمشكلة الطلاق من قِبَل دار الإفتاء المصرية:

١. تشير الإحصاءات الخاصة بنسب الطلاق في مصر إلى أنه بلغ معدلات أقل ما توصف به أنها مثيرة للقلق، وفق البيانات الخاصة بمعدلات الطلاق من واقع إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٢. إن الطلاق يجب أن يُنظر إليه بوصفه قضية أمن قومي، ولا غرو في ذلك فكما أن الخلية هي المكون الأساسي للجسم البشري كذلك فإن الأسرة هي الخلية الأساسية للجسد المجتمعي، وبناء عليه فإن أي خلل يطرأ على هذه الخلية سيؤثر في بقية مفردات المنظومة المجتمعية.

٣. إنَّ حجم خطورة أية ظاهرة نفسية اجتماعية يتوقف على حجم الأضرار المباشرة لها على أطرافها فضلًا عن الآثار غير المباشرة لها، فعلى سبيل المثال حين نطبق ذلك التصور على ظاهرة الطلاق سنجد أنها تمارس آثارًا مباشرة على أطرافها، (الزوج والزوجة والأبناء) سواء كانت ذات طابع مادي أو نفسي أو اجتماعي، فضلًا عن أنها مسئولة جزئيًّا عن تفريخ ظواهر نفسية أخرى ذات آثار مجتمعية ضارة من قبيل تفشي ظاهرة إدمان الشباب المصري للمخدرات والمواد النفسية بأنواعها المختلفة، والانحرافات الجنسية، والتأخر الدراسي، والتطرف الفكري.

٤. العلوم النفسية والاجتماعية المعاصرة تسعى إلى حل المشكلات التي تواجه الأفراد والأسر والمؤسسات والمجتمعات؛ ومن هذا المنطلق فإنه يجدر توظيف هذه العلوم لخدمة المجتمع، وحل المشكلات التي تواجهه لتخفيف معاناة المواطنين.

أهداف الوحدة:

١. خفض نسب الطلاق في المجتمع.

٢. المحافظة على ترابط الأسر المصرية، وحمايتها من خطر التفكك.

٣. تقديم الدعم لمنخفضي التوافق الزواجي.

توصيف الوحدة:

تعتمد وحدة الإرشاد الأسري في سبيل تحقيق أهدافها المنوطة بها على مجموعة من الخبرات والكفاءات المختلفة التي تشمل الجانب الشرعي، والنفسي، والاجتماعي، والمهاري؛ لتستوعب بذلك التنوع كافة جوانب العلاقة الأسرية وما يحيط بها من مشكلات تحتاج إلى تحليل علمي دقيق لفهم الأسباب والدوافع والوصول إلى العلاج المناسب.

الفروع والجهات التابعة لدار الإفتاء المصرية.

أ- فروع الدار في المحافظات.

افتتحت دار الإفتاء المصرية فرعين لها أحدهما في الإسكندرية والآخر في أسيوط، وذلك لما يأتي:

- التخفيف عن الناس مشقة السفر والتنقل لمعرفة الحكم الشرعي، الذي يقوم على وسطية الإسلام في الفتوى.
- الحد من ظاهرة فوضى الفتاوى التي تشوِّش على الناس دينهم وأفكارهم.

ويستفاد من إنشاء هذه الفروع أنها خطوة جادة لنقل المركزية في تقديم الخدمات، والتي تعاني منها العاصمة "القاهرة" إلى سائر محافظات القطر المصري.

ب- الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم.

يُدرك الكثير من المراقبين والمهتمين بالشأن الديني بوجه عام وشئون الأمة الإسلامية في شتى بقاع الأرض الأثر الشديد الخطورة للتطرف الديني والإرهاب؛ بل إنه تخطى العالم الإسلامي ليشمل تهديدًا خطيرًا وملحًّا على الأمم والشعوب غير الإسلامية، وقد لعبت الفتوى الدينية دورًا أساسيًّا في تلك العملية بما لها من قوة وتأثير لدى المسلمين؛ فقد تلاعبت جماعات العنف والتطرف بالفتوى الدينية لتُشكل بها لَبِنَة في بناء العنف والإرهاب المستشري في العالم، حتى وصلنا إلى مستويات غير مسبوقة أضحت معها جماعات العنف الديني العامل الأهم في هدم الدول وتفتيت الشعوب وإعادة رسم خرائط المنطقة وتقسيم دولها؛ لذا فإن مواجهة هذا الداء والقضاء عليه يُمثل واجب الوقت والفريضة الواجبة على علماء الأمة ومؤسساتها الوسطية.

ومنذ أن أعلنت دار الإفتاء المصرية تبنيها للإسهام في تجديد الخطاب الديني ومعالجة فوضى الفتاوى في أرجاء العالم الإسلامي وهي تضع نصب عينها تنفيذ استراتيجيتها التي وضعتها لتنفيذ ذلك خطوة خطوة على المسارات المتنوعة في الداخل والخارج، وكانت الدار سبَّاقة لإعلان خطة تجديد الخطاب وتنقية الفتاوى.

وقد تم السعي الحثيث لقيادة قاطرة العالم الإسلامي في مواجهة الفتاوى الضالة والمنحرفة لدى الجاليات والأقليات المسلمة بالخارج، وبعد بذل جهد كبير في التخطيط والدراسة تم إنشاء الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، وذلك يوم الرابع من شهر ربيع الأول ١٤٣٧هـ الموافق الخامس عشر من شهر ديسمبر ٢٠١٥م.

ويمكن القول بأن الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم هي استجابة لمعطيات الواقع ومشكلات المسلمين وأوضاع دولهم وجالياتهم؛ فالأزمات والمشكلات التي يمر بها المسلمون في مختلف أرجاء المعمورة تتطلب استجابات نوعية تُواكب حجم المشكلات والتحديات الراهنة، فكانت الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم أول مؤسسة إسلامية في العالم تُعنى بتجميع وتكتيل المؤسسات والهيئات الإفتائية في مختلف بقاع الأرض لتعيد إلى الفتوى دورها الإيجابي في حياة المجتمعات والشعوب، وتزيل عنها ما لَحِقَ بها جرَّاء تصدر غير المتخصصين وأنصاف العلماء وأصحاب التوجهات المتطرفة للفتوى والرأي الديني[١].

وقد ضمت عضوية الأمانة ممثلين لما يقرب من (٥٠) مفتيًا يمثلون دولهم من مختلف قارات العالم، وتتطلع الأمانة إلى مضاعفة هذا العدد في أقرب وقت ممكن.

أهداف الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم:

تهدف الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم إلى:

- **أولًا:** تبادل الخبرات العلمية والعملية والتنظيمية بين دور وهيئات الإفتاء الأعضاء.
- **ثانيًا:** وضع آلية لتقديم الاستشارات العلمية والعملية لدور وهيئات الإفتاء لتنمية وتطوير أدائها الإفتائي.
- **ثالثًا:** بناء شراكات علمية تدعم المنهج الوسطي في بلدان دور وهيئات الإفتاء باعتبارها خط الدفاع الأول عن مبادئ الإسلام الصحيح.
- **رابعًا:** تقديم النماذج الواقعية في تجديد الخطاب الديني وتطويره وتأسيس المناهج وترسيخ الأفكار وتقديم البدائل.
- **خامسًا:** وضع البرامج لتحقيق تكامل الجهود بين دور وهيئات الإفتاء في شكل منضبط ومنظم للمساهمة في تصحيح الصورة والمفاهيم المغلوطة المشوهة ومن ثَم تخفيف ما لَحِقَ بالإسلام من عداء وتشويه يقوم به الجماعات المتطرفة.
- **سادسًا:** إقامة جسور لتقليل فجوة الاختلاف بين جهات الإفتاء من خلال التشاور العلمي بصوره المختلفة.
- **سابعًا:** طرح مبادرات لتدعيم العلماء أصحاب المنهج الوسطي المعتدل حول العالم.

١ انظر: موقع الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم.

- **ثامنًا:** وضع آليات للتصدي لظاهرتي الفوضى والتطرف في الفتوى.
- **تاسعًا:** نشر قيم الإفتاء الحضارية في العالم للمشاركة في صياغة فلسفة البناء الحضاري العالمي.
- **عاشرًا:** وضع البرامج لإعداد الكوادر الإفتائية والشرعية، وزيادة خبراتها في مجالات العمل الإفتائي.
- **حادي عشر:** تطوير الآليات التي تدعم الاستقرار والسلم الوطني والعالمي بمحاربة أفكار المتشددين والسعي في إجراءات المواجهة.

تشكيل الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم:

وفقًا للائحة الأمانة العامة تم اختيار فضيلة الأستاذ الدكتور شوقي علام -مفتي الديار المصرية- بصفته ليكون أول رئيس للمجلس الأعلى للأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم؛ حيث تنص المادة الثانية من لائحة الأمانة على أنه: «يكون للأمانة العامة مجلس أعلى برئاسة فضيلة مفتي الديار المصرية، ويشكَّل من الأعضاء المؤسسين والأعضاء المنضمين بعد التأسيس».

وتُناط بالمجلس الأعلى للأمانة مهمة وضع السياسات والاستراتيجيات العامة، واعتماد خطط العمل، والإشراف على تحقيق أهداف الأمانة.

وفي اجتماع المجلس الأعلى للأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم الذي عُقِدَ يوم ١٧ أكتوبر ٢٠١٦ تم اختيار د. إبراهيم نجم مستشار مفتي الديار المصرية أمينًا عامًّا بإجماع الأعضاء المؤسسين.

والأمين العام هو المسئول عن تصريف الشئون الإدارية والمالية تحت إشراف وتوجيه رئيس المجلس الأعلى للأمانة.

المبادرات والمشروعات:

استهدفت الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم منذ نشأتها تنفيذ حزمة من المبادرات والمشروعات العلمية، وذلك لتقديم حلول واقعية فعالة للتحديات الإفتائية للمجتمعات المسلمة من خلال تعزيز التنسيق بين دور وهيئات الإفتاء في العالم.

ولا زالت الأمانة تسير قُدُمًا في دعم أهدافها العامة بالمشروعات والبرامج العلمية مضيفةً ومُطوِّرةً ومبادرةً؛ حيث قدمت طائفة من المشروعات الرائدة والمبادرات التي ارتأت أن العمل الإفتائي في مسيس الحاجة إليها.

وقد بلغت المبادرات التي طرحتها الأمانة إلى الآن نحوًا من عشرين مبادرة كان من نتائجها أكثر من ثلاثين مُنتَجًا ما بين وثيقة وإعلان وموسوعة علمية ومرجع ودليل تطبيقي وبرنامج حاسوبي ومركز أبحاث وغير ذلك.

وقد انتظمت هذه المبادرات في مسارات عَمَلٍ نابعةٍ من أهداف الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم؛ فجاءت هذه المبادرات في المسارات التالية:

- **أولًا:** التعاون بين المؤسسات الإفتائية.
- **ثانيًا:** التدريب والتعليم الإفتائي.
- **ثالثًا:** الرصد الإفتائي.
- **رابعًا:** إدارة المؤسسات الإفتائية.
- **خامسًا:** الأقليات المسلمة.
- **سادسًا:** الوسطية ومحاربة التطرف.
- **سابعًا:** الترجمة.
- **ثامنًا:** النشر.

وفيما يلي بيان هذه المسارات وما اشتملت عليه من مبادرات ومشروعات:

المسار الأول: التعاون بين المؤسسات الإفتائية:

يهدف هذا المسار إلى إيجاد آليات وقنوات للتواصل الفعال بين مؤسسات الإفتاء في العالم؛ من أجل تبادل الخبرات العلمية والفنية في المجال الإفتائي، وتوحيد الجهود من أجل مواجهة التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية والبشرية جمعاء.

ويشمل هذا المسار المبادرات الآتية:

١- المؤتمرات العلمية.

تسعى الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء إلى توظيف آلية المؤتمرات العالمية كإحدى أدوات ضبط الفتوى وترسيخ المنهج الوسطي في القول والرأي، وقد نجحت الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم منذ نشأتها إلى الآن في عقد أربعة مؤتمرات علاوة على المؤتمر التأسيسي الذي عقدته دار الإفتاء المصرية.

- **المؤتمر الأول:** «الفتوى.. إشكاليات الواقع وآفاق المستقبل»
- **المؤتمر الثاني:** «التكوين العلمي والتأهيل الإفتائي لأئمة المساجد للأقليات المسلمة»
- **المؤتمر الثالث:** «دور الفتوى في استقرار المجتمعات»
- **المؤتمر الرابع:** «التَّجديد في الفتوى بين النظرية والتطبيق»
- **المؤتمر الخامس:** «الإدارة الحضارية للخلاف الفقهيِّ»

٢- إعلان القاهرة الصادر عن «الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم».

أعلنت الأمانة العامة من القاهرة بلد الحضارات التاريخية والأزهر الشريف الوثيقةَ الأولى لمبادئ التعاون والتعايش للجاليات المسلمة في بلدان العالم لتمثل مرجعًا للإفتاء والعمل ولتنظم العلاقة بين المسلمين مع بعضهم البعض وكذلك مع غيرهم داخل الجاليات المسلمة حول العالم.

ويهتم الإعلان بإرساء مبادئ تتعلق بمفاهيم مثل: التعايش الفعال، والأخوة الإنسانية، واحترام الاختلاف، والحفاظ على الحريات، واحترام الدساتير والقوانين وسيادتها، ونبذ الكراهية، ومواجهة التطرف.

كما شملت المبادرة جملة إجراءات تقوم بها دار الإفتاء المصرية من خلال الأمانة العامة لتفعيل العمل بهذا الإعلان على أوسع نطاق عالمي.

٣- «الميثاق العالمي للفتوى».

وهو ميثاق يرسم الخطوط العريضة للإفتاء الرشيد والإجراءات المثلى للتعامل مع الشذوذ في الفتوى.

٤- «جائزة الإمام القرافي».

تحقيقًا لسعي الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم إلى الارتقاء بالبحث العلمي في مجال العلوم الفقهية والإفتائية وإذكاء روح المنافسة العلمية فيما يخدم العملية الإفتائية في العالم أجمع؛ ولتحقيق استراتيجية الأمانة في التحسين المستمر للمؤسسات الإفتائية من حيث المستوى العلمي والإداري، قامت الأمانة بإطلاق «جائزة الإمام القرافي للتميز الإفتائي» لتُمنَح سنويًّا خلال المؤتمر العالمي للأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم الذي يُعقد كل عام.

وتهدف الجائزة إلى تشجيع البحث العلمي الشرعي وتقدير دوره فيما يخدم القضايا الفقهية خاصة المعاصرة منها، والتميز والإبداع في مجال البحث العلمي، والنشر في موضوعات متميزة تُثري الجوانب العلمية والشرعية والفقهية الإفتائية.

٥- إعلان «اليوم العالمي للإفتاء».

تُتيح هذه المبادرة إيجاد يوم عالمي للإفتاء لجميع الشعوب الإسلامية مناسبة مشتركة؛ لكي يُنظِّموا أحداثًا ويضطلعوا بأعمال تُعرِّف بالإفتاء وأهميته وضوابطه بطرق واقعية ومفيدة؛ ومن ثَم اقترحت الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم في مؤتمرها الخامس يوم (١٥ ديسمبر) من كل عام يومًا عالميًّا للإفتاء؛ متزامنًا مع تاريخ نشأتها عام ٢٠١٥م كمؤسسة معنية بتجميع وتكتيل الهيئات الإفتائية في مختلف بقاع الأرض لتعيد إلى الفتوى دورها الإيجابي في حياة المجتمعات والشعوب، ولتزيل عنها ما لحق بها بسبب تصدُّر غير المتخصصين وأنصاف العلماء وأصحاب التوجهات المتطرفة للفتوى والرأي الديني.

ومن هنا اقترحت الأمانة في هذا اليوم أن تقوم المؤسسات الإفتائية ببعض الفعاليات في إطار شعار يتم تحديده كل عام يناقش قضية إفتائية مهمة أو جانبًا معتبرًا يخص الإفتاء.

٦- «وثيقة التسامح الإفتائي».

وهي وثيقة تقرر مبادئ التسامح ونبذ التعصب في مجال الإفتاء والفقه الإسلامي والإجراءات اللازمة لذلك.

٧- المكاتب التمثيلية للأمانة العامة.

فكرة هذه المبادرة إنشاء مكاتب تمثيل للأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم تكون فروعًا لمقر الأمانة في القاهرة، ويكون واجبها العمل على تطوير مجال الإفتاء تنظيرًا وتطبيقًا، والإسهام في نشر رسالة الأمانة العامة وأهدافها.

المسار الثاني: التدريب والتعليم الإفتائي:

يهدف هذا المسار إلى تزويد المتصدرين للفتوى بالمهارات والعلوم التي يحتاجون إليها عند تقديمهم للخدمة الإفتائية؛ وذلك بغية الارتقاء بالفتوى وعلومها وجعلها أكثر مواءمة للحياة الإنسانية المعاصرة، منطلقة في ذلك من الثوابت الإسلامية الصحيحة.

كما يهدف إلى دعم إدخال علوم الإفتاء داخل النظام التعليمي بتيسير المصادر التعليمية الإفتائية ووضع الدراسات والتنظير للآليات اللازمة لتيسير ذلك.

ويشمل هذا المسار المبادرات الآتية:

١ - «برنامج التأهيل الإفتائي للمتصدرين للفتوى عبر الفضاء الإلكتروني»:

هو برنامج تأسيسي للمتصدرين للفتوى يمنحهم المعرفة العلمية والتطبيق العملي من خلال تقديم مقررات تعليمية إلكترونية متخصصة في العلوم الفقهية والعلوم التي تقوم بوصف الواقع والعلوم اللازمة للربط بين المعرفة الشرعية والواقع، والتي تمنحهم القدرة على تنزيل الحكم الشرعي على الوقائع، وذلك من خلال اعتماد النظريات التربوية التي تعمل على تنمية المهارات وتعزيز وترسيخ الملكات اللازمة لعملية الإفتاء.

٢- منصة «هداية» الإلكترونية.

«منصة هداية» هي منصةٌ إلكترونيةٌ متعددة المهامِ والتخصُّصاتِ، تقدِّمُ مجموعةً من البرامج التعليميةِ والثقافيةِ والسلوكيةِ، والدوراتِ التدريبيةِ؛ لبناءِ بيئةٍ معرفيةٍ آمنةٍ، يأمنُ فيها الناسُ على أنفسِهم وعلى أولادِهم في تَعَلُّمِ الإسلامِ الصحيحِ وتَفَهُّمِه، وَفْقَ منهجٍ علمي رصينٍ، توارثناه عبرَ الأجيالِ، جيلًا بعدَ جيلٍ، من خلالِ المنهجِ الأزهريِّ الوَسطي.

وتقومُ «منصةُ هداية» منذ إطلاقها بإنتاجِ العديدِ من الدورات العلمية المتخصِّصَة، والمحاضراتِ،

والأفلامِ الوثائقيةِ، والوسائط المتعددةِ، لتخاطبَ كافةَ العقولِ والأعمارِ، بصورةٍ تتناسبُ مع جميعِ هذه الفئات.

هذا.. وتمتلكُ «منصةُ هداية» أكبرَ أرشيفٍ من الفيديوهاتِ التي تشرحُ أهمَّ كتبِ التراثِ الإسلامي، بما يزيدُ على مائةٍ وعشرين تيرا بايت، لكبارِ علماءِ الأزهرِ الشريفِ، وغيرِهم.

وقام على تسجيلها مجموعةٌ من المؤسسات منذُ أكثر من خمسة عَشَرَ عامًا، وفي مقدمتها: «المؤسسة الإسلامية لحفظ التراث»، ومؤسسة «مصر الخير»، تحت إشراف فضيلة الإمام العلامة علي جمعة، عضو هيئة كبار العلماء، ومفتي الديار المصرية السابق.

وتعمل على جمع المزيد من التسجيلات الأخرى من مختلف بلدان العالم.

وتقوم المنصةُ بعملِ معالجاتٍ علمية وفنية لهذه الشروح؛ لتكونَ صالحة ومتوافقة مع معايير النشر لديها، وقد بثَّتِ المنصةُ في عامها الأول أكثرَ من ألف ساعة فيديو، وذلك في مختلف التخصصات العلمية؛ في الفقه وأصوله، واللغة، والقراءات، والتجويد، والتفسير، والحديث، والتصوف؛ لتكونَ بمثابة المعين والحافظ لطلبة العلم من الوقوع في براثن التنظيمات والجماعات المتطرفة.

وقد بلغ عدد الساعات التي تبثُّها المنصة عبرَ صفحاتِها إلى الآن أكثر من ثلاثة آلافِ ساعةً، وأنتجت أكثر من عشرين دورةً إلكترونيةً.

٣- البرنامج التدريبي لتحسين المعارف والمهارات الإفتائية (قصير المدى).

قامت الأمانة بإنشاء مبادرة تختص بوضع برنامج تدريبي لإكساب مجموعة من المتدربين المشتغلين بالعلوم الشرعية المهارات الإفتائية، والعلمية، والفنية اللازمة لرفع كفاءة وجودة الأداء الإفتائي لديهم، ومن ثم رفع كفاءة وفعالية المؤسسات الإفتائية إن كانوا بالفعل يمارسون الإفتاء فيها.

وتستهدف الأمانة العامة بهذه المبادرة نشر الالتزام بالمنهج الوسطي في ممارسة الفتوى التزامًا تامًّا، ومراعاة مقاصد الشرع الشريف في ممارسة الفتوى مراعاةً دقيقة، ونشر قيم الإفتاء في المجتمع بكفاءة وفاعلية، ومراعاة معايير جودة الأداء الإفتائي، وإدارة الأداء الإفتائي بكفاءة وفاعلية، وإدارة المؤسسات الإفتائية بما يحافظ على استقرار المجتمعات وأمنها.

٤- «مركز دعم البحث الإفتائي».

هو مركز متخصص في دعم طلبة الدراسات العليا وغيرهم ممن يُرتأى دعمه وتوجيهه نحو تقديم البحوث المتخصصة في علوم الفتوى والإفتاء بُغية تنشيط البحث العلمي في هذا المجال، ورؤية المركز في ذلك أن يكون البحث في علوم الإفتاء من التخصصات المستقلة أكاديميًّا.

وتتمثل مهام المركز فيما يلي:

- توجيه ومساعدة طلبة الدراسات العليا ونحوهم لاختيار موضوعاتِ أبحاثٍ تكون متعلقةً بعلوم الإفتاء مع إيقافهم على أهم القضايا التي تتطلب تخصيصها بالبحث في هذا المجال.

ويستلزم ذلك بناء قواعد بيانات متكاملة للجامعات التي تطرح برامج للماجستير والدكتوراه في العلوم الشرعية في العالم والتواصل معها وبناء اتفاقيات ومذكرات تفاهم في هذا الإطار.

- إرشاد الطلبة في مراحل البحث بداية من وضع الخطة حتى المراحل النهائية، ويكون ذلك بواسطة طائفة من العلماء المتخصصين أكاديميًّا في العلوم الشرعية من ذوي الخبرة في الإشراف على الرسائل الجامعية، وتشمل هذه الطائفة علماء من داخل مصر وخارجها وباللغة العربية والإنجليزية تمهيدًا لإدخال لغات أخرى.
- توفير المراجع العلمية من كتب وقواعد بيانات خاصة بالفتوى وعلوم الإفتاء.
- إيصال طلبة الدراسات العليا ونحوهم بالمعنيين بمجال الفتوى ليقفوا على طبيعة العمل الإفتائي ومراحله عبر الإحاطة بنماذج عملية تساعد من تُعنَى أبحاثهم بالأمور التطبيقية في المجال.
- تنظيم ورش عمل وسيمينارات للبحوث الإفتائية.
- تنظيم تدريبات ومحاضرات في مجال شحذ المهارات البحثية في العلوم الشرعية عامة.

وقد تم تدشين المركز في مؤتمر الأمانة الرابع المقام في القاهرة عام ٢٠١٩م.

المسار الثالث: الرصد الإفتائي.

يهدف هذا المسار إلى رصد الحالة الإفتائية الرسمية وغير الرسمية في العالم وتحليلها وبيان مواطن القوة والضعف والوسطية والتشدد، وتنبيه المؤسسات الإفتائية والمختصين بكل ما يستجدُّ في هذا الإطار.

ويشمل هذا المسار المبادرات الآتية:

١ - المؤشر العالمي للفتوى (Global Fatwa Index).

الفتوى أهم آليات الخطاب الديني تأثيرًا على العقول والقلوب، والتوجيه الرئيس لقطاعات ليست بالقليلة داخل المجتمعات، وهي سلاح مسلَّط على رقاب العباد من قِبل جماعات التطرف والإرهاب، ووسيلة لتبرير أعمال عنف لا يُقِرُّها دين، فقد نقلت بعض المجتمعات من مرحلة التفكير إلى مرحلة التفجير؛ لذا كان من الأهمية بمكان وجود مؤشر عالمي للفتوى يرصد ويحلل الخطاب الإفتائي بصفة عامة والمتطرف على وجه الخصوص، ليضع أمام الجهات المعنية ومؤسسات صنع القرار العالمي -بله المواطن العادي- منتجًا يحلل ويشرح ويقف على نقاط القوة والضعف في حقل الإفتاء، ومن ثمَّ يقدِّم روشتة علاجية للظواهر السلبية التي تعتريه.

والمقصود اعتماد منهجية علمية تقوم على الرصد والتحليل والتقييم للخطاب الإفتائي؛ بما يتيح رؤيةً تقديرية لما يجري في الحقل الإفتائي، سواء أكان على المستوى الرسمي أم غير الرسمي، وسواء أكان منضبطًا أم شاذًّا وَفق معايير علمية وضِعت سلفًا من قِبل متخصصين في كافة التخصصات الدينية والاجتماعية والإعلامية والاقتصادية.

والمستهدف من المؤشر:

- كل مهتم بقضايا الإفتاء ومعالجة "فوضى الإفتاء"، ومنهم:
- مؤسسات ودور الإفتاء الرسمية.
- دوائر الأبحاث الاجتماعية والإنسانية، ومنها: أكاديميات الأبحاث النفسية والاجتماعية، والجامعات التي تُعنى بقضايا الإفتاء، سواء من الجهة الشرعية أو من الجهة الاجتماعية والإنسانية.
- متخذو القرار من المهتمين بمواجهة ظاهرة الفوضى في التعامل مع الإفتاء.
- المؤسسات والمنظمات الدولية المعنية بنشر السلام العالمي.
- منظمات المجتمع المدني العاملة في حقل حقوق الإنسان المتطلعة لمعرفة رأي المؤسسات الرسمية في الفتاوى الشاذة التي تظهر تباعًا على الساحة.

ويُعد المؤشر تقارير تحليلية تُعد الأولى من نوعها عالميًّا، يرصد المؤشر فيها ويحلل ويفند ويعالج ويقوّم المشهد الإفتائي وفق أحدث مناهج التحليل الاستراتيجي لضبط الخطاب الإفتائي وتقديم رؤية كاشفة لمتخذي القرار.

وقد أصدر المؤشر إلى الآن خمسين تقريرًا تحليليًّا لما تجلى مؤخرًا من ظواهرَ إفتائيةٍ.

كما أسس لإطلاق أول محرك بحثٍ إلكترونيٍّ لرصد الفتاوى عالميًّا بصورة آنية.

٢- «مرصد المستقبل الإفتائي».

لقد بات الاهتمام بالدراسات المستقبلية من الضرورات التي لا غني عنها للدول والمجتمعات والمؤسسات، ولم تعد ترفًا فكريًّا؛ فإن التغيير في العصور الحالية متوالٍ قوي الوطأة؛ مما يحمل سائر المجتمعات والمؤسسات على الاستعداد له والأخذ بأسباب مواجهته بجهد جماعي علمي يستشرف هذه التغيرات، وما تُنذر به من تحديات وما تُنبئ عنه من فُرص، ويشحذ الاستعداد لمواجهة العوامل غير المرغوبة والتأثير فيها والتعامل مع المتغيرات المتسارعة.

ولا شك أن المؤسسات الإفتائية تعد من أولى الجهات التي ينبغي لها أن تُعنى بهذا النهج من الدراسات، وتحاول استشراف المستقبل ومدى تأثيره في العملية الإفتائية؛ ذلك أن الإفتاء في طليعة المجالات التي تتأثر بالتغيرات الاجتماعية والعلمية والسياسية والاقتصادية؛ فمن الأهمية بمكان في سبيل إعداد العدة لمواجهة هذه التغيرات أو الاستفادة بها أن يتم استشراف هذه التغيرات من حيث تعلقها بالإفتاء؛ فالتغيرات المناخية وما يصحبها من ظواهر وتحديات الثورة البيولوجية والانتقالات والهجرات البشرية وتغيُّر الهرم السكاني وتداعياته السياسية والاقتصادية، وتهديدات نقص الطاقة والمياه والغذاء، وفتوحات الفضاء والكواكب وتقدُّم علوم الفضاء، والعلوم التكنولوجية وتحديات السلطة العالمية الواحدة ونحو ذلك؛ كل ذلك له كبير الأثر في الفتوى والإفتاء، ويتطلب الإعداد لمواجهته والتعامل معه.

فهذه الدراسات الإفتائية المستقبلية تُساعد في التخفيف من حدة تداعيات الأحداث والاكتشافات ونحوها، عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها والتهيؤ لمواجهتها؛ الأمر الذي يؤدي إلى السبق والمبادرة للتعامل مع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية عند ظهورها.

كما تعد دراسات المستقبل الإفتائي أمرًا لا غنى عنه في مسار تطوير التخطيط الاستراتيجي

للمؤسسات الإفتائية؛ حيث تؤمِّن هذه الدراسات إعطاء التصوُّر لما يمكن أن تكون عليه وسائل الإفتاء تكنولوجيًّا، وظروف تنفيذ العملية الإفتائية داخل المؤسسات الإفتائية ووسائل معالجة هذه التغيُّرات.

ومن منطلق الأفكار التي سبق تناولها كانت فكرة إنشاء وحدة معنية بدراسات المستقبل الإفتائي تابعة للأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم؛ تهدف إلى استشراف هذا المستقبل للتنبؤ بمآل حركة الإفتاء فيه وكيفية إدارة التعامل معه، وتعمل في سبيل ذلك على عدة مسارات:

١. وضع وتنفيذ آلية لرصد الأحداث والاتجاهات المتعلقة بالفتوى والإفتاء والمحتمل ظهورها في المستقبل.

٢. إنشاء البحوث والدراسات المعنية بفحص هذه المحتملات بقصد استطلاع ما يمكن أن تؤدي إليه من تداعيات في الفتوى والإفتاء وما يمكن أن يُسفر عنها من نتائج؛ ويترتب على ذلك المساعدة في توفير قاعدة معرفية يمكن من خلالها تحديد الاختيارات المناسبة.

٣. تطوير الدراسات والبحوث والفتاوى في الإفتاء الافتراضي.

٤. وضع آلية لتوحيد منهج الإفتاء في الأحداث والمسائل المتوقعة الحدوث.

٥. تطوير بروتوكولات تعاون مع المؤسسات المعنية بالدراسات المستقبلية في سائر المجالات لتأمين مصادر المعلومات والبيانات لدعم المسارات المذكورة.

ولتنفيذ هذه المسارات يتم وضع الخطة الاستراتيجية للمرصد ومتابعة تنفيذها بما يضمن تحقيق الأهداف العامة له، مع وضع الخطط والبرامج التنفيذية، والإشراف عليها، ونشر ما يُرتأى نشره مما يتعلق بمجال عمل المرصد، ورفع تقارير دورية عن سير العمل إلى فضيلة مفتي جمهورية مصر العربية رئيس الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء.

وقد تم تدشين هذا المرصد في مؤتمر الأمانة الرابع المقام في القاهرة عام ٢٠١٩م.

المسار الرابع: إدارة المؤسسات الإفتائية:

يهدف هذا المسار إلى الارتقاء بإدارة المؤسسات الإفتائية من خلال إعادة هيكلتها وفقًا لما هو منوط بها من أهداف ومسئوليات، واستحداث الإدارات والأقسام التي تناسب طبيعة عملها، مع تفعيل كافة أساليب ومعايير الإدارة الحديثة.

ومن هذا المنطلق تم إنشاء وحدة «الاستشارات الإدارية للمؤسسات الإفتائية»، وهي وحدة تُعنَى بتأهيل دور وهيئات ومكاتب الإفتاء إداريًّا بهدف تحويلها لمؤسسات مطبقة للنظُم الإدارية الحديثة للارتقاء بعملية الفتوى والإفتاء وتقديم الاستشارات المعنية بذلك.

وفي سبيل ذلك تهدف الوحدة إلى ما يلي:

١. إعداد المراجع النظرية التي تربط علوم الإدارة بالإفتاء.

٢. وضع الأدلة النظرية والعملية التي تعكس إجراءات وآليات إنشاء المؤسسات الإفتائية للجهات الراغبة في ذلك.

٣. تطوير برامج وحقائب تدريبية لتطبيق النظم الإدارية الحديثة كإدارة الجودة في المؤسسات الإفتائية بالاستفادة بما سبق للأمانة العامة إصداره من مراجع نظرية في هذا المجال.

٤. تطويرووضع آليات تفعيل المواصفات الإدارية التي سبق للأمانة اقتراحها بدعم برامج تأهيل دور وهيئات الإفتاء الراغبة في تطبيق هذه المواصفات.

٥. تقديم الاستشارات الإدارية لدور وهيئات الإفتاء.

٦. التعاون مع الجهات المحلية والدولية المعنية بالتطوير الإداري.

وقد قامت الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم في سياق دعم وحدة «الاستشارات الإدارية للمؤسسات الإفتائية» بإعداد عدة مراجع نظرية تربط علوم الإدارة بالإفتاء، وهي:

- الدليل الإرشادي لتأسيس الهيئات الإفتائية.
- إدارة الجودة في المؤسسات الإفتائية.
- إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الإفتائية.

المسار الخامس: الأقليات المسلمة:

يهدف هذا المسار إلى العناية بالخدمات الإفتائية الموجهة إلى الأقليات المسلمة وكيفية إعدادها ومعالجتها، وتقديم كافة الاستشارات الإفتائية الممكنة التي تحتاجها تلك الأقليات.

ويشمل هذا المسار المبادرات الآتية:

١ - مرصد الجاليات المسلمة.

ويراد بهذه المبادرة إنشاء آلة بحثية لخدمة الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم لتحقيق الرصد الدقيق والمتابعة الرصينة لأوضاع الجاليات الإسلامية في الخارج، ومساعدة صناع القرار في المؤسسات الدينية والإفتائية على اتخاذ المواقف وبناء السياسات والبرامج التي تحقق صالح تلك الجاليات وتدفع في اتجاه حل مشكلاتهم والتغلب على المعوقات التي تواجههم.

وتستهدف الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم بإنشاء هذه المبادرة بناء خريطة للجاليات المسلمة في الخارج وأماكن توزعها، وشبكة علاقاتها وطبيعة أوضاعها، ومجموعة القضايا والموضوعات التي تدخل في دائرة كل جالية، ومن ثم التعاطي الإيجابي والفعال مع أوضاعهم، والدفع نحو أوضاع تحقق للجالية الحفاظ على حقوقها الأساسية وتضمن حرياتها الدينية وفعاليتها المجتمعية.

٢ - «مُلتقى بحوث ودراسات الأقليات المسلمة».

ارتأتِ الأمانة أن تعمل على إنشاء ملتقًى يجمع الباحثين والدارسين من مختلف التخصصات التي تتعلق بشئون الأقليات المسلمة، وتعقد حلقات نقاشية حول هذه الشئون، وتخرج بورقة عمل رصينة تتعلق بضبط التعامل مع قضية من قضايا الأقليات.

على أن تعقد جلسات وحلقات هذا الملتقى في شكل ندوات دورية يشارك فيها الباحثون وأبناء الأقليات في شكل تفاعلي بنَّاء.

المسار السادس: الوسطية ومحاربة التطرف:

يهدف هذا المسار إلى تفكيك الفكر الإرهابي المتطرف والرد على أطروحاته الغوغائية بالحكمة والموعظة الحسنة، وتوعية المجتمعات الإسلامية بمخاطره وآثاره.

ومن هنا أطلقت الأمانة مبادرة «القوافل الإفتائية العالمية» لتستهدف قارات العالم المختلفة، وينشئ رئيس المجلس الأعلى لجنة نوعية لإدارة هذه القوافل.

المسار السابع: الترجمة:

قامت الأمانة العامة بإنشاء قسم خاص للترجمة مهمته إنتاج وترجمة البحوث والفتاوى والدراسات الفقهية والمقالات العلمية وملخصات الكتب من اللغة العربية إلى اللغات الأخرى والعكس؛ لعرضها على الأمانة، بالإضافة إلى تزويد الأمانة بالأبحاث والتقارير المنشورة بلغات أخرى للاستفادة منها والرد عليها وتسهيل سبل التواصل مع غير الناطقين باللغة العربية في شتى بقاع الأرض لكي تصل رسالة الإسلام الوسطية إلى كل مسلم أيًّا كانت بلاده أو لغته.

وقد قام القسم منذ إنشاء الأمانة بما يلي:

١. ترجمة ونشر الفتاوى والأبحاث العلمية من وإلى الأمانة ليعم نفعها المسلمين في كافة بقاع الدنيا.

٢. ترجمة ونشر الكتب الفقهية.

٣. مد الدورية التي ستصدر عن الأمانة بالمادة العلمية المترجمة في كافة القضايا الإسلامية.

٤. إعداد نشرة أخبار شهرية بعدة لغات حول القضايا الإسلامية وأخبار الأمانة.

ولما كانت الأمانة العامة تهدف إلى نشر رسالة الإسلام الوسطي في ربوع العالم وإيصالها إلى كل مسلم أيًّا كانت بلاده ولغته، **فقد عملت في هذا السياق على تطوير مبادرتين:**

١ - إصدار الموسوعات والمراجع باللغة الإنجليزية

وفي هذا السياق قامت الأمانة العامة بنشر طائفة من الإصدارات، وهي:

- **«موسوعة علوم الفتوى» باللغة الإنجليزية.**

وهي أول موسوعةٍ متكاملةٍ لعلوم الفتوى باللغة الإنجليزية، وهدفها نشر الوعي الإفتائي الصحيح عالميًّا.

- **«موسوعة العلوم الإسلامية» باللغة الإنجليزية.**

وهي موسوعة اشتملت على اثنين وعشرين علمًا، فاستوعبت العلوم الإسلامية المختلفة من قرآن وعلومه وفقه وأصوله ولغة وسنة وغير ذلك، خرجت في خمسة وعشرين جزءًا، وأُعدت على المنهج الأزهري الصحيح لإتاحة الفرصة للمسلمين عمومًا وشبابهم خصوصًا من المتحدثين بغير اللغة العربية للاطلاع على علوم دينهم والإحاطة بها.

- **«تفنيد أفكار المتطرفين» باللغة الإنجليزية.**

٢- المجلة الإلكترونية «The Muslim Bond»

www.themuslimbond.com

وهي مجلة إلكترونية باللغة الإنجليزية تحمل رصانة الفكر الوسطي المعتدل، ممزوجة بتقنيات العصر وعلومه، منفتحة على مساحات هائلة من حاجات الجماهير الواثقة بالأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم.

المسار الثامن: النشر:

تعمل الأمانة العامة على مشاركة أعمالها ودراساتها والآليات التي تطورها مع سائر المعنيين بالفتوى والإفتاء؛ ولتحقيق ذلك أصدرت الأمانة العامة طائفة من النوافذ والإصدارات الإلكترونية والمطبوعة علاوة على ما تطوره من برمجيات في هذا الإطار، وفيما يلي بيان بهذه الإصدارات:

١. «المرجع العام للمؤسسات الإفتائية».

٢. موسوعة «جمهرة أعلام المفتين».

٣. كتاب «الإسلام وقضايا العصر».

٤. الدليل الإرشادي لتأسيس الهيئات الإفتائية.

٥. «إدارة الجودة في المؤسسات الإفتائية».

٦. «إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الإفتائية».

٧. «دليل المسلمين إلى تفنيد أفكار المتطرفين».

٨. «موسوعة علوم الفتوى» باللغة الإنجليزية. وقد سبق التعريف بها.

٩. «موسوعة العلوم الإسلامية» باللغة الإنجليزية. وقد سبق التعريف بها.

١٠. البرنامج الإلكتروني لتأهيل المتصدرين للفتوى.

١١. مجلة جسور الإلكترونية.

١٢. المجلة العلمية للأمانة العامة.

١٣. الموقع الإلكتروني للأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم.

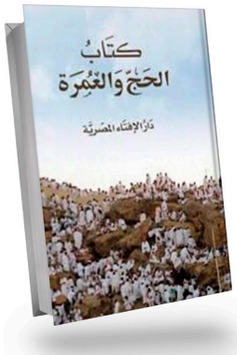
١٤. المجلة الإلكترونية «The Muslim Bond». وقد سبق التعريف بها.

١٥. مواقع التواصل الاجتماعي.

سادسًا: التراث الإفتائي لدار الإفتاء المصرية

أصدرت دار الإفتاء المصرية عدة إصدارات تحمل في طياتها جملة من التراث الإفتائي، ومن هذه الإصدارات ما يلي:

١- كتاب "الحج والعمرة":



تصدر دار الإفتاء هذا الكتاب بمناسبة موسم الحج ليكون دليلًا للحجاج والمعتمرين في رحلتهم المباركة، ويشرح الكتاب شعائر الحج والعمرة بشكل مبسط بعيدًا عن التعقيدات حتى يكون في متناول الحجاج والمعتمرين ذوي الثقافات المختلفة، وقد اشتمل الكتاب على مجموعة من الفتاوى المتنوعة الخاصة بموسم الحج والعمرة، وكذلك تضمن الكتاب نصائح فضيلة المفتي للحاج والمعتمر، وأيضًا اشتمل الكتاب على شرح لمناسك الحج والعمرة، ويتم توزيعه على الجهات الرسمية في الدولة مثل وزارات التضامن والسياحة والداخلية والعدل والأوقاف والاستثمار والموارد المائية والتنمية الإدارية والمالية والدفاع والكهرباء والطاقة والنقل والمواصلات والإنتاج الحربي ومحافظة القاهرة والجمعيات الأهلية، وغيرها من الجمعيات الخيرية لتوزيعها على الحجيج.

٢- كتاب "أحكام الصيام":

وذلك بمناسبة احتفال دار الإفتاء المصرية باستطلاع هلال شهر رمضان المبارك، وقد اشتمل الكتاب على فضل شهر رمضان ومشروعية التهنئة بقدوم شهر رمضان وطرق إثبات دخول شهر رمضان الكريم، وفصل في الصوم وأحكامه وفضائل الصوم، ومراتب الناس في الصوم وشروط وجوب الصوم وشروط صحة الصوم وأركان الصوم، ومبطلات الصوم (المفطرات)، والأعذار المبيحة للفطر وحكم من أفطر لعذرٍ منها، ومكروهات الصوم، وأشياء يباح للصائم فعلها، ومستحبات الصوم، ثم في نهاية الكتاب كانت أهم الفتاوى المتعلقة بالصوم. ويتم توزيعه على جميع الحضور في الحفل، ويتم إهداء البعض الآخر إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية والأهلية.



٣- موسوعة الفتاوى الإسلامية:



فتاوى دار الإفتاء المصرية تراث عظيم يستمد مكانته من مكانة دار الإفتاء المصرية في العالم الإسلامي بما تمثله من وسطية الأزهر ومنهجه القويم الذي ارتضاه المسلمون شرقًا وغربًا، وقد زاد عدد هذه الفتاوى على ثمانين ألف فتوى حتى سنة ٢٠٠٣م، وزعت على ١٦٤ سجلًّا، ورقيًّا قيدت به الفتاوى بدءًا من فتاوى فضيلة الشيخ حسونة النواوي حتى فتاوى فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب المفتي السابق وشيخ الأزهر الحالي، وزاد عدد هذه الفتاوى على مائة ألف فتوى بما فيها فتاوى فضيلة الأستاذ الدكتور علي جمعة مفتي الديار المصرية، وتغطي هذه الفتاوى الفترة من ١٣/ ١١/ ١٨٩٥ -وهو تاريخ أول فتوى وجدت بالسجلات- إلى سنة ٢٠١١م، وتشتمل على فتاوى أعلام المفتين في هذه الفترة وهم ثمانية عشر مفتيًا.

وقد وصل عدد هذه المجلدات إلى ٤٦ مجلدًا، مختتمة بفتاوى مفتي الديار المصرية الحالي الدكتور شوقي علام.

وتُعد هذه الفتاوى كنزًا فقهيًّا ينهل منه الباحثون والدارسون، وخاصة في الفتاوى المتعلقة بالمسائل المستجدة والمعاصرة، بالإضافة إلى قيمتها في التوثيق للبحوث المختلفة التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها؛ فهي صورة صادقة عن الوقائع الموجودة في المجتمع المصري بل العربي والإسلامي.

لكن هذا التراث للأسف الشديد كان مهملًا لا يستفاد منه حتى امتد الإهمال إلى السجلات التي قيدت فيها الفتاوى فتمزقت أوراق بعضها وظهرت آثار الرطوبة على بعضها الآخر حتى كادت تمحو ما كتب فيها ولم تلق شيئًا من العناية إلا ما طبع منها من مختارات في عشرين مجلدًا في عهد فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق علي جاد الحق شيخ الأزهر الأسبق رحمه الله تعالى، وتم تصوير معظم السجلات ورقيًّا، ثم طبع فضيلة الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوي ثلاثة مجلدات من الفتاوى المختارة من فتاواه، وكان هذا آخر ما نشر من فتاوى دار الإفتاء المصرية.

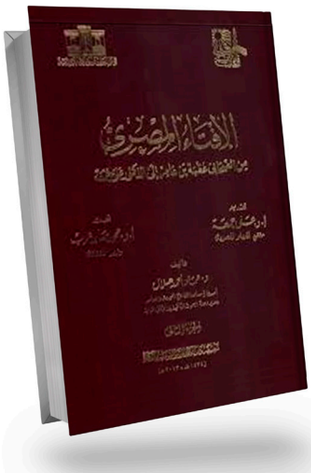
ثم كان فضيلة الأستاذ الدكتور علي جمعة مفتي الديار المصرية -حفظه الله- أول من تنبه إلى ضرورة الحفاظ على هذا التراث الممتد لأكثر من مائة عام؛ فحرص على الاهتمام والعناية بهذا التراث العظيم في رؤية شاملة ومشروع متكامل، فتم استكمال تصوير جميع السجلات ورقيًّا ورقميًّا وتم إدخالها جميعًا في شكل نص على أجهزة الكمبيوتر، وحفظت السجلات الأصلية بدار الوثائق المصرية، وأودع عدد من النسخ الورقية والرقمية في خزائن البنك المركزي.

ثم أصدر فضيلته أوامره بإنشاء إدارة خاصة للعناية بهذا التراث فكان إنشاء إدارة تراث الفتاوى التي كان جل عملها العناية بهذا التراث تصحيحًا وتدقيقًا ومقابلة على أصوله الخطية، ثم تصنيف هذه الفتاوى على الأبواب الفقهية وخدمة نصوصها بما يسهل الاستفادة منها، ومن ذلك تخريج الأحاديث والآيات والتعريف بالأعلام والكتب والمصادر الواردة في نصوص هذه الفتاوى وشرح غريب ألفاظها. إلخ.

وهذه تتضمن مختارات من فتاوى دار الإفتاء المصرية في الموضوعات المختلفة، وقد رتبت الفتاوى فيها على الموضوعات الفقهية، ووضع لكل فتوى عنوان يدل على محتواها، ومبادئ تلخص الأحكام الواردة في الفتوى، ووضعت بيانات كل فتوى (رقم الفتوى في السجلات وتاريخها واسم المفتي) في هامش أولى صفحات الفتوى، كما ذيِّل كل مجلد منها بفهارس للآيات والأحاديث والكتب والمصادر الواردة في نصوص الفتاوى.

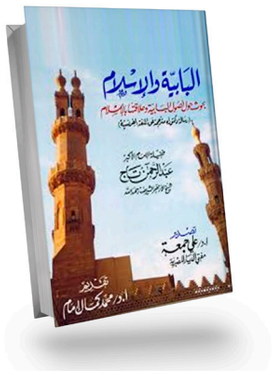
كما أرفق مع المجلدات أسطوانة مدمجة ببرنامج يحتوي على كامل المجلدات مع إمكانية البحث في نصوص الفتاوى عن طريق بعض الكلمات أو عن طريق التصنيف الفقهي أو عن طريق اختيار فتاوى مفت معين.

٤- كتاب "الإفتاء المصري من الصحابي عقبة بن عامر إلى الدكتور علي جمعة":



وهذا الكتاب يؤرخ لمدرسة الإفتاء المصري، ولم يكتفِ بذكر مناصب الإفتاء وتطورها، والترجمة للمفتين والتعريف بمكانتهم ومراحل حياتهم؛ بل حرص على تقديم نماذج من فتاوى المفتين الذين ترجم لهم قدر الاستطاعة، في محاولة لتعريف الناس بفقه هؤلاء الأعلام، وطريقتهم في استنباط الفتاوى والأحكام، مستعرضًا ملامح مدرسة الإفتاء المصري، وتطورها، وأهم أعلامها منذ الفتح الإسلامي إلى فضيلة الدكتور علي جمعة، بادئًا برأس تلك السلسلة المباركة من الموقعين، وهو الصحابي عقبة بن عامر الجهيني، ومنتهيًا بآخر حلقاتها المنيرة فضيلة الدكتور علي جمعة.

٥- كتاب "البابية والإسلام" لفضيلة الإمام الأكبر عبد الرحمن تاج شيخ الأزهر:



وهو الترجمة الدقيقة لرسالة «الدكتوراه» التي تقدم بها إلى جامعة باريس الإمام الأكبر الدكتور عبد الرحمن تاج تحت عنوان (البابية والإسلام) «بحوث حول أصول البابية وعلاقتها بالإسلام»، ونشرتها عام ١٩٤٢م المكتبة العامة للقانون والتشريع في العاصمة الفرنسية.

٦- موسوعة الفتاوى المهدية:



وهذه موسوعة تتضمن فتاوى الشيخ محمد العباسي المهدي، والشيخ محمد العباسي المهدي ولد بالإسكندرية في نهاية الثلث الأول من القرن التاسع عشر أو بعدها، وهو حفيد الشيخ محمد المهدي الكبير صاحب المكانة الدينية والحظوة الدنيوية. تولى الإفتاء وقد نيف على العشرين من عمره، فعُيِّن شيخه خليل الرشيدي أمينًا للفتوى في سابقة هي الأولى، ولما عزل الشيخ العروسي عن مشيخة الأزهر صدر أمر الخديوي إسماعيل بتولية الشيخ المهدي العباسي المشيخة مع احتفاظه بالإفتاء، ليكون أول من جمع بين المنصبين، وأول حنفي يتولى مشيخة الأزهر بعد أن كانت حكرًا على الشافعية، وكان على العموم أصغر من تولى الإفتاء وأصغر من تولى مشيخة الأزهر.

وقد توفي رحمه الله -إثر إصابته بالفالج وهو يتوضأ لصلاة الجمعة- ليلة الأربعاء الثالث عشر من رجب ١٣١٥هـ، عن اثنتين وسبعين سنة، ودفن بقرافة المجاورين بجوار أبيه وجده، عليهم رحمة الله.

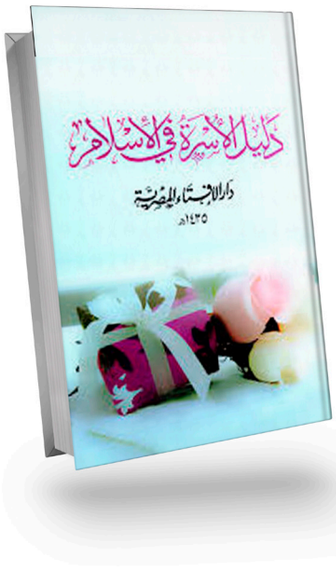
لم يترك الشيخ المهدي كمًّا من التأليف، ولكنه ترك آثارًا أغنى من حيث الكيف، وهي: "رسالة في مسألة الحرام على مذهب الحنفية"، "رسالة في تحقيق ما استتر من تلفيق في الفقه الحنفي"، "الصفوة المهدية في إرصاد الأراضي المصرية"، والمؤلف الأهم للشيخ "الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية"، الذي نحن بصدده.

وقد راعى الشيخ المهدي في "فتاواه المهدية" "ترتيبها بترتيب التراجم الفقهية مع مراعاة تواريخها؛ لتكون أوقع نفعًا وأحسن أسلوبًا وأحكم وضعًا"، واتبع في تبويب الفتاوى الترتيب المتبع عند السادة الأحناف، وإن تصرف أحيانًا بالدمج والتفصيل والحذف بحسب موضوعات الفتاوى الواردة في الكتاب. وكان التزام الشيخ بالمذهب الحنفي واضحًا، واستدلاله يقتصر على النقل من كتب المذهب الحنفي، لكنه كان يناقش النقل ولا يكتفي بإيراده ويرجح بين النقول أحيانًا.

والفتاوى أسئلة واردة من جهات مختلفة؛ فمنها مكاتبات رسمية من أجهزة الدولة المختلفة ومن القضاء والمفتين، ومنها أسئلة واردة من الأهالي على اختلاف ثقافتهم، فالكتاب بذلك ثروة فقهية ودراسة تاريخية اجتماعية تسجل للواقع الذي يعيشه الناس بعيدًا عن الفقه الافتراضي. ينحو أسلوب الشيخ فيها إلى طريقة الفقهاء المتأخرين من ميل إلى الاختصار والابتعاد عن الإطناب مع استخدام المحسنات البديعية.

إن هذه الفتاوى جزء من تراث دار الإفتاء المصرية، تصور تاريخ أمتنا، وتعطي صورة صادقة عن مصر والعالم الإسلامي من جوانب عدة يستفيد منها الباحثون بأنواع الدراسات المختلفة.

٧- دليل الأسرة في الإسلام:



ويُعد هذا الكتاب موسوعة اجتماعية مؤطرة بأحكام الشريعة، يعالج في **جزئه الأول الإطار الاجتماعي وعمليات بناء الأسرة**، وفي الجزء الثاني يتناول طبيعة نوعية الحياة الأسرية وأبعادها والمتغيرات التي تشكل نوعية الحياة الأسرية، وتأثير التحولات الاجتماعية والثقافية على بناء الأسرة، **ففي القسم الأول:**

الإطار الاجتماعي للأسرة: مفاهيم القرابة ومتغيراتها، بناء نظام القرابة، تكامل البنية القرابية وتماسكها، زواج الأقارب وزنا المحارم، التغير ومستقبل النسق القرابي، الجيرة كسياق مناظر للقرابة.

وفي القسم الثاني نطالع:

العمليات الأساسية لبناء الأسرة: رفض الفطرة للعزوبة والتبتل، فوائد الزواج، معايير الاختيار الزواجي، مشكلات الاختيار الزواجي، فواعل الاختيار الزواجي، الخطبة مراحلها وشروطها، متطلبات إنجاز الزواج وشروطه، الإنجاب عملية محورية لاستمرار الأسرة، التنشئة الاجتماعية ووظائفها.

وفي القسم الثالث:

بناء العائلة ووظائفها: تعريف الأسرة، وأنماطها، وبنائها، ووظائفها.

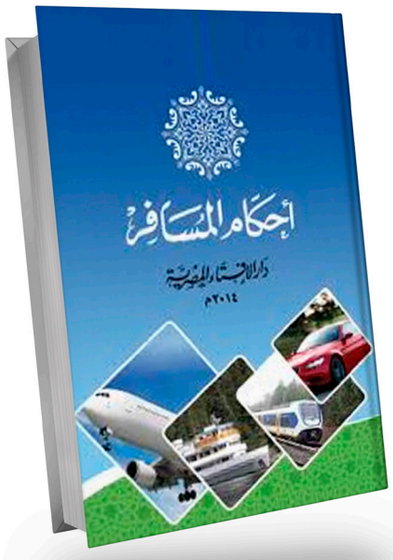
وفي الجزء الثاني:

- معنى نوعية الحياة، ومواردها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.
- القرابة والجيرة، والمسكن كأحد موارد نوعية الحياة.
- الأنماط الأسرية المنحرفة.
- انهيار الأسرة بالطلاق.
- انهيار الأسرة بالخلع.

وهذا السفر الجليل موجه في الخصوص إلى القائمين على شئون الأسرة وذوي الصلة من قضاة المحاكم والإخصائيين الاجتماعيين ومؤسسات حل النزاعات الأسرية، أو المنظمات غير الحكومية المهتمة بشئون الأسرة والمدرسين في المؤسسات التعليمية وأساتذة الجامعات ومراكز البحث العلمي، ويهمُّ ثانيًا الآباء والأمهات وأعضاء الأسرة عمومًا؛ كل ذلك بهدف توفير المعارف العلمية لتكون في متناولهم عند اتخاذ القرار بشأن ما يخص الأسرة ومشكلاتها وتقديم الحلول الشرعية لها.

٨- كتاب "أحكام المسافر":

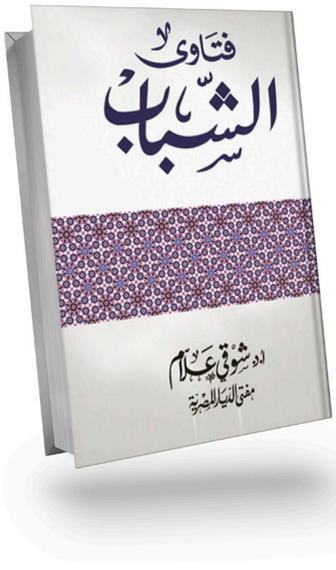
وهذا الكتاب يضم مجموعة مختارة من الفتاوى التي تخص المسافر، تجيب عما يجول بخاطره من أسئلة حال تلبسه بالسفر، مثل:



- التيمم للمسافر بالطائرة.
- إتمام الصلاة لمن عزم الإقامة في بلد السفر.
- الاحتلام في السفر.
- صلاة الرجل بأهله في السفر.
- قصر السفر في الصلاة.
- المسح على الشراب.
- إتمام المسافر للصلاة إذا زال سفره.

- هل على المسافر صلاة الجمعة.
- الصلاة في وسائل المواصلات.
- الصيام في الطائرة.
- إحرام المسافر بالطائرة.
- إحرام الآفاقي.
- مطالبة المسافر للحج برا أو بحرا بأداء سنن الصلوات.
- بداية رخص السفر.
- سفر الزوجة مع زوجها لبلد المهجر.
- سفر الأب وترك ابنتها وحدها.
- حكم السفر إلى البلاد غير الإسلامية بغرض الحج.
- حكم ركوب الطائرات التي تقدم الخمور.
- حكم الهجرة للعمل والزواج بأجنبية.
- حكم السفر لزيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم.
- حكم ركوب امرأة مع رجل وحدهما في سيارة.
- سفر المرأة لحضور المؤتمرات العلمية بدون محرم.
- العادة السرية لأحد الزوجين عند غياب الآخر.

٩- فتاوى الشباب:



انطلاقًا من منهج التربية على أساس شرعي سليم ومنهاج نبوي قويم، تقدم دار الإفتاء هذا الكتاب هاديًا ومرشدًا، يأخذ بيد شبابنا إلى معرفة مراد الشريعة بهم، وبدورهم في بناء حضارة هذا الدين التي لا تقوم إلا بسواعدهم الفتية وعقولهم الألمعية؛ وقد رتبت لذلك هذا العمل الهادف إلى حسن التنشئة ترتيبًا مقصودًا عن طريق تعريف الشباب أولًا:

أحكام العبادات؛ من وضوء وغسل وطهارة، وأحكام الصلاة وعقوبة تركها... إلى معرفة أحكام الصيام والزكاة وأنواعها.

أحكام الأحوال الشخصية؛ من زواج ومهر وشبكة وهدايا وأحكام كل ذلك حال الطلاق... إلى حدود التعامل بين الزوجين، وأنواع الزواج، وحدود العلاقة بين الزوجين، وطاعة الزوجة لزوجها، وتضييق الزوج على زوجته، ومعايرتها بذنبها، وسفرها مع زوجها أو من دونه...

أحكام اللباس والزينة؛ ما هيئة لباس المرأة الشرعي وما حدود زينتها، وعمليات التحويل الجنسي... إلى حكم النقاب واللحية ولبس الباروكة وتطويل الشعر للرجال، وعمل الكوافير.

أحكام المعاملات؛ من تجارة وتأمين ومعاملات بنكية وقروض.

ثم أسئلة متنوعة تمس كل شاب وتتداخل في حياته عملًا وعبادة؛ كسلام الصغير على الكبير، وتعاطي المخدرات والتدخين والغش، إلى ختان الإناث وجراحات التجميل والاحتفال بعيد الحب والشذوذ الجنسي ومشاهدة الأفلام الإباحية... إلى تعليم البنات ودروس النساء بالمساجد، وحدود العلاقة بين الأولاد والبنات وعمل المرأة.

١٠- الجهاد:



اختارت دار الإفتاء المصرية في هذا الكتاب عيون الفتاوى التي توضح حقيقة الجهاد في الإسلام وضوابطه وأحكامه وغاياته، ووسائله المشروعة والممنوعة؛ فمن ذلك:

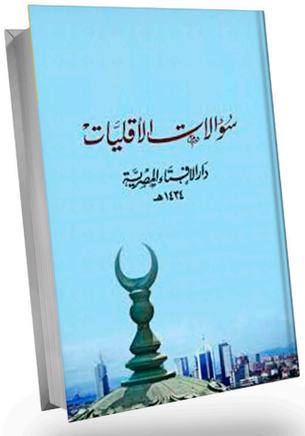
- تعريف حقائق الجهاد وأباطيله.
- بين الجهاد والإرهاب وقتل المدنيين.
- الاعتداء على مراقد آل البيت والكنائس.
- الاغتيالات السياسية.
- ثم تعريف بالجامعات الإسلامية المعاصرة ومدى انتمائها إلى الإسلام.

ومسائل أخرى متنوعة ما بين:

- اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل.
- الخلافة والدولة الإسلامية.
- تطبيق الشريعة الإسلامية.
- وأخيرًا حقوق الإنسان في الإسلام.
- الاستعانة بغير المسلمين.

وغيرها من موضوعات تؤسس للحرية والتعددية والاختلاف وقبول الآخر واحترام حقوقه المشروعة، وتفند في الوقت ذاته ما صنعته الأفكار الهدامة من تفريق لوحدة المسلمين ونشر للنعرات الطائفية بينهم تحت ما يسمى الجماعات الدينية.

١١- سؤالات الأقليات:



والأقليات المسلمة هم أولئك المسلمون الموجودون في بلاد غير إسلامية، يختلفون في مرجعيتهم الدينية بالنسبة إلى سكان تلك البلاد المتمتعين بالسيادة عليهم. وموضوع فقه الأقليات هو الأحكام الفقهية المتعلقة بالمسلم الذي يعيش خارج بلاد الإسلام. ومصطلح فقه الأقليات مصطلح حادث لم يكن موجودًا في التراث الفقهي، بل استُحدث تبعًا لمتغيرات العصر، وهو من هذا المنطلق فقه نوعي يراعي ارتباط الحكم الشرعي بظروف جماعة ما في مكان محدد نظرًا لظروفها الخاصة من حيث كون ما يصلح لها لا يصلح لغيرها، غير أنه ليس فقهًا مستقلًّا خارجًا عن الإطار التشريعي العام بل لا يخرج عن الأدلة المتفق عليها في كتب الفقه التراثية، وإن كانت لها صورة جديدة معاصرة.

وعليه كان اختيار السؤالات التي لا يستغني عنها مسلم في مجتمع يخالف مرجعيته لإقامة حياته على هدي الشريعة، فقد تناول الكتاب:

- العقائد: وما يندرج تحتها من فصول الصفات، والاستواء على العرش وكل ما يخص الذات الإلهية مما ينبغي معرفته، واليوم الآخر، والحساب، والحقيقة المحمدية... إلخ.
- القرآن الكريم وعلومه: وما يشتمل عليه من آيات القتال والجزية، وترجمة معاني القرآن.
- السيرة والتاريخ.
- أصول الفقه: وجواز التقيد بمذهب معين أو تقليد أحد المذاهب والحكمة من تعددها.
- العبادات: وأبوابها من طهارة وصلاة وزكاة وجنائز وصيام وحج.
- المعاملات: ويتناول النظام الاقتصادي في الإسلام، والموقف من التأمين بأنواعه، والمعاملات البنكية، وهي أهم ما يشغل الأقلية المسلمة.
- المواريث: وفيها مواريث المطلَّقة وميراث المسلم من غير المسلم، وميراث البهائي من المسلم... وغيرها.

- المناكحات: وفيها ولاية المرأة على نفسها في النكاح، وعقد النكاح، والاحتفال بالزواج في الكنيسة، وزواج المسلم بالمسيحية والعكس، وأحكام الطلاق، واستعمال ألفاظ غير عربية في الطلاق... وغيرها الكثير من أحكام الطلاق المرتبطة بالمتغير المكاني للمسلمين.
- الجنايات: ويتناول شبهة حد الرجم في الإسلام.
- الصيد والذبائح: وفيه القواعد الشرعية للذبح؛ من تسمية الله، أو أكل غير المذكى.
- أبواب تمس المسلم في بلاد تختلف عاداتها وتقاليدها عنها بلاد الإسلام، مثل: الأطعمة والأشربة، والمسابقات، والأقضية والشهادات، والأخلاق والآداب، واللباس والزينة، والذكر والدعاء، والطب والتداوي، ثم متفرقات في الحظر والإباحة.
- الجهاد والعلاقات الدولية: وهو من أهم الأبواب التي تمكِّن المسلم من الاندماج في مجتمعه، والتعاطي مع الآخر، وفيه: التوفيق بين الجهاد وعدم الإكراه في الدين، العمليات التفجيرية، سبي النساء في الحروب، معنى النصر بالرعب... وغيرها من شبهات يستغلها ذوو الاتجاهات المتطرفة لاستمالة الأقلية المسلمة في الغرب.
- أخيرًا، النوازل والقضايا المعاصرة: كموقف الإسلام من الاستنساخ، والديمقراطية... وغيرها.

واستقراء الفتاوى المتعلقة بالأقليات المسلمة الواردة في هذا الكتاب يكشف عن الأهمية البالغة لنشر هذه الفتاوى بين المسلمين في المجتمعات الغربية وغيرها؛ حيث تساعدهم في الاندماج مع مجتمعاتهم دون أن يحصل تعارض بين أحكام شريعتهم ومقتضيات حياتهم بما يوقعهم في الحرج الذي يأباه الشرع الشريف، وفي الوقت ذاته يمكِّنهم من الحفاظ على هويتهم وقيمهم الإسلامية في مواجهة الانسحاق والتمييع وضياع الهوية.

١٢- كتاب "أدب المستفتي":

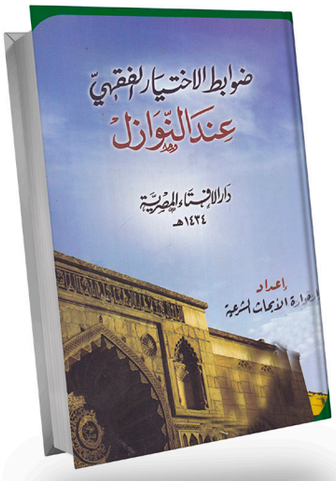


المفتي إنما يوقع عن الله سبحانه وتعالى، إذ هو وارث عن الأنبياء علمهم، ناقل عن الفقهاء حكمهم بعد تصور الفتوى وتكييفها، وبيان حكمها ثم إنزالها على الواقع؛ فمن ثم كان هذا الكتاب الذي يبيّن واجب المستفتي إزاء المفتين، ومدى تحري الأدب بين أيديهم. وهذا الكتاب تصدره دار الإفتاء بيانًا لهذه الآداب المرعية عند طلب الفتيا، مشددة على أن طلب الفتيا تكون عند أهلها، العالمين بمسالكها، والسالكين عوالمها، أصحاب العلم الشرعي والفقه الواقعي، فلا يغتر بمظهر لا

يصدق عن مخبر، فإنه من التدليس والتلبيس، وإن كثيرًا من دعاة هذا الزمان يكتفون بقراءة كتاب أو كتابين، دون التلقي على المشايخ وأهل العلم، ويفتون الناس من واقع الكتب النظرية دون نظر إلى واقع الحياة العملية، فيضلون ويضلون.

وإن سلامة الدين تستتبع تقصي أهل الله الموقعين عنه بالإفتاء، وتحري طلبهم وعدم استثقال متابعتهم والتوصل إليهم، ثم إخلاص النية لله عند السؤال، فلا يسأل تعنتًا ولا امتحانًا، فإن العلم كما قيل لا يتعلمه مُستحٍ ولا مستكبر. ثم تجريد النفس لطلب الحق وتوطينها على قبول الحكم، والأدب مع المفتي، فإنه مبلغ عن الله أوامره، والأدب مع المبلغ أدب مع المبلغ عنه.

١٣- كتاب "ضوابط الاختيار الفقهي":



الاختيار الفقهي هو اجتهاد الفقيه لمعرفة الحكم الشرعي الصحيح في المسائل المختلف فيها، وترجيح الفقيه قولًا من أقوال الأئمة أصحاب المذاهب. والسبب الذي يؤدي بالفقيه إلى ترجيح رأي أو تبني مذهب يتقاطع مع أسباب الاجتهاد، كما يتعلق تعلقًا كبيرًا بباب التعارض والترجيح من أبواب الأصول.

والاجتهاد الفقهي عند النوازل يعني إعطاء الحكم الشرعي في واقعة مستجدة وملحة، سواء أكانت دينية أم سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية تستدعي حكما شرعيًّا، تستهدي به نفوس السائلين ويزايلهم ما يقلقهم. وقد يسلك الفقيه في سبيل إعطاء الحكم مسالك عدة تحددها المسألة النازلة ذاتها وما يتبع ذلك من تصويرها وتكييفها والإجراءات العملية التي تنقدح في ذهنه أثناء فتياه في النازلة.

وتأتي أهمية الاجتهاد في بيان أحكام النوازل المعاصرة من كونها: تبين صلاحية الشريعة لتقديم الحلول في كل زمان ومكان، وموقف الشريعة من مستجدات العصر ومتغيرات المجتمع العالمي المؤثرة بالطبع في أصول المجتمع وقيمه، وتوضيح مدى موافقة المستحدثات للدين فتحث الناس على التمسك بها أو العدول عنها إلى ما يوافق الشرع، وأخيرًا تحقيق المرونة للشريعة وتجديدها بما يجعلها على قدر المسئولية إزاء كافة التغيرات العالمية.

ويتناول الكتاب:

- **النوازل:** تعريفها وبيان أهمية الاجتهاد في معرفة حكمها، الشبه التي تطرأ على الفتوى، الواقع وعوالمه الأربعة، النوازل وتغير الجهات الأربع.
- تقليد المذاهب الأربعة والخروج عنها.
- القياس والتخريج.
- التعامل مع الخلاف.
- مواجهة النازلة.
- تمهيد في العمل بالدليل والعدول عنه.
- المبحث الأول: النظر إلى المآلات.
- الترخص عند الابتلاء بالمتفق عليه والمختلف فيه.
- صور للخروج عن معتمد المذاهب الفقهية.

أما فتاوى دار الإفتاء المصرية فيمكن الاطلاع عليها من خلال البوابة الإلكترونية للدار:

http://www.dar-alifta.gov.eg

سابعًا: منهج الإفتاء لدار الإفتاء المصرية.

لدار الإفتاء منهجها لاعتماد الفتوى، ويتمثل هذا المنهج فيما يلي:

١. نقل المذاهب السنية الأربعة المعروفة المشهورة (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة) ففي فتوى على الموقع الرسمي لدار الإفتاء المصرية برقم (٢٣٩٧) بتاريخ ٢٠١٥/١/١٨ تم السؤال عن طهارة أو نجاسة الكلب، فتم في الجواب استعراض رأي المذاهب الأربعة في ذلك مع الترجيح.

وذلك مع الاعتراف بالمذاهب الأخرى والاستئناس بها بل وترجيحها أحيانًا لحاجة الناس أو لتحقيق مقاصد الشرع، وهي تلك المذاهب التي يتبعها بعض المسلمين في العالم أصولًا وفروعًا، وهي (الجعفرية والزيدية والإباضية) بل والظاهرية التي يؤيدها مجموعة من العلماء هنا وهناك؛ ففي فتوى على الموقع الرسمي لدار الإفتاء المصرية برقم (٤٧٣٨) بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٨ تم السؤال عن حكم المسح على الجورب؛ فبعد أن تم ذكر رأي الجمهور في اشتراط أن يكون مجلدًا يمكن تتابع المشي فيه ورد في الجواب: «ومن الفقهاء من ذهب إلى جواز المسح على الجورب مطلقًا حتى لو كان خفيفًا؛ كابن حزم الظاهري وابن تيمية».

فلا يوجد دليل شرعي يحتم على المكلفين تقليد المذاهب الأربعة بخصوصها في الإفتاء والقضاء أو فرضها قسرًا على الأمم والشعوب الإسلامية؛ فالأصل جواز تقليد كل إمام مجتهد، وفي اختلاف الأئمة سعة ورحمة، فمتى كانت هناك مصلحة راجحة أو مشقة مطلوب رفعها، ويتحقق هذا بالاعتماد على رأي فقهي ثابت النسبة لإمام مجتهد من غير الأئمة الأربعة فلا مانع حينئذ من الأخذ به سواء كان في القضاء أو الإفتاء أو عمل النفس. قال العلامة النفراوي المالكي في الفواكه الدواني: «وبالجملة يجب اعتقاد أن جميع المجتهدين على هُدًى حتى من هُجِر مذهبه، وامتناع تقليد غير الأربعة إنما هو لعدم حفظ مذاهبهم، فلا ينافي أن جميعهم على خير من الله وهُدًى وليسوا على ضلال ولا بدعة»[١] اهـ وقال النفراوي أيضًا في الفواكه الدواني: «وقد انعقد إجماع المسلمين اليوم على وجوب متابعة واحد من الأئمة الأربعة: أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل رضي الله عنهم، وعدم جواز الخروج عن مذاهبهم، وإنما حرم تقليد غير هؤلاء الأربعة من المجتهدين، مع أن الجميع على هدى؛ لعدم حفظ مذاهبهم؛ لموت أصحابهم وعدم تدوينها، ولذا قال بعض المحققين: المعتمد أنه يجوز تقليد الأربعة، وكذا من عداهم ممن يحفظ مذهبه في تلك المسألة ودون حتى عرفت شروطه وسائر معتبراته، فالإجماع الذي نقله غير واحد -كابن الصلاح وإمام الحرمين والقرافي- على منع تقليد الصحابة يحمل على ما فقد منه شرط من ذلك»[٢] اهـ

ويقول الدكتور علي جمعة: «إن الأزهر الشريف قد اعترف بالمذاهب الفقهية الثمانية التي يقلدها المسلمون في العالم في عصرنا الحاضر، وهي: الأربعة السنية (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة)، واثنان من الشيعة (وهما الجعفرية والزيدية)، واثنان من خارج ذلك، وهما (الإباضية والظاهرية). وهذه المذاهب الثمانية هي التي تكون الموسوعة الفقهية التي بدأت في سنة ١٩٦٠م بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، والتي وضع برنامجها العلامة المرحوم محمد فرج السنهوري ومعه آخرون من كبار رجال الفقه في مصر، وكان قبل ذلك قد أصدر الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت قرارًا باعتماد المذهب الجعفري واعتماد الأخذ منه عند أهل السنة، وهذا كله نراه مسطورًا في كتب الفريقين عبر التاريخ يعرض هذا رأي هذا، ويعرض ذاك رأي الآخر مرة لمناقشته ومرة لاعتماده ومرة لنصرته وترجيحه؛ مما يدل على أنهما على دين واحد وعلى قبلة واحدة هي الكعبة المشرفة، وعلى مصدر واحد هو كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، يصومون شهر رمضان لا يختلفون فيه ويصلون الخمسة ويحجون البيت»[٣].

١ انظر: الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (٢٤/١).

٢ انظر: الفواكه الدواني (٣٥٦/٢).

٣ انظر: سمات العصر رؤية مهتم (مقالات ومحاضرات) للدكتور علي جمعة (ص١٦٤).

واعتبار قولٍ ما من أقوال الفقهاء من عدمه شرطُه أن يكون مأخذه قويًّا، ومعناه قوة دليله، فإن كان ضعيفًا فلا يؤبه به، وأولى منه ما لا دليل عليه أصلًا؛ فلا تقديس للرجال، ولا نظر إلى صفاتهم، بل إلى أقوالهم ومداركها، فمن قوي مدركه اعتد بخلافه وإن كانت مرتبته في الاجتهاد دون مرتبة مخالفه، ومن ضعف مدركه لم يعتد بخلافه وإن كانت مرتبته أرفع، وربما قوي مدرك لأحدهم في بعض المسائل دون بعض، بل هذا لا يخلو عنه مجتهد، فالقداسة للحق ولو مع أي شخص كان.

وقول فقهاء الظاهرية وغيرهم إن اعتمد على مدرك قوي صح ودخل في معادلة الترجيح بحسب ما يظهر من المرجِّحات، وإن ضعف مدركه لأي سبب كان فلا يعد صحيحًا، وقد نبَّه العلماء على أن مجرد ضعف القول ليس مبررًا لعدم الأخذ به، ولذلك أجازوا العمل بالقول الضعيف لحدوث ضرورة، أو لجلب مصلحة راجحة، أو دفعًا لمفسدة، يقول ابن عابدين في منظومة «عقود رسم المفتي»:

ولا يجـــوز بالضعيـــف العمـــل ... ولا بـــه يجـــاب مـــن جـــا يســـأل
إلا لعامـــــل لـــــه ضـــــرورة ... أو مـــن لـــه معرفـــة مشـــهورة[٣٦]

وقد نقل ابن عابدين في شرحه لهذين البيتين أقوال الأئمة في العمل بالضعيف، والذي يستخلص أن الشرط في القول الضعيف: ألا يكون شديد الضعف بحيث يعد متروكًا؛ ولذلك يُحَدُّ شارب النبيذ ولا عبرة بخلاف أبي حنيفة؛ لأن أدلة عدم تحريم النبيذ واهية[٢]، ولم يلتفت إلى قول عطاء بن أبي رباح في إباحة وطء الجواري بالعارية لافتقار هذا الرأي لدليل صحيح معتبر، فيحد من فعل هذا أيضًا.

٢. في تخيرات دار الإفتاء الدينية كثيرًا ما تتسع دائرة الحجية عندها إلى مذاهب المجتهدين العظام كالأوزاعي والطبري والليث بن سعد وغيرهم في أكثر من ثمانين مجتهدًا في التاريخ الإسلامي؛ تستأنس بآرائهم وقد ترجحها لقوة الدليل أو لشدة الحاجة إليها أو لمصلحة الناس أو لتحقيق مقاصد الشرع الشريف.

يقول العلامة علوي بن أحمد السقاف في الفوائد المكية: «وليست المذاهب المتبوعة منحصرة في الأربعة، بل لجماعة من العلماء مذاهب متبوعة أيضًا كالسفيانين وإسحاق بن راهويه وداود الظاهري والأوزاعي، ومع ذلك فقد صرح جمع من أصحابنا بأنه لا يجوز تقليد غير الأئمة الأربعة، وعللوا ذلك بعدم الثقة بنسبتها إلى أربابها؛ لعدم الأسانيد المانعة من التحريف والتبديل، بخلاف

١ انظر: منظومة عقود رسم المفتي لابن عابدين (٤٣/١).

٢ انظر: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشربيني (١١/٦).

المذاهب الأربعة؛ فإن أئمتها بذلوا أنفسهم في تحرير الأقوال وبيان ما ثبت عن قائله وما لم يثبت، فأمن أهلها من كل تغييروتحريف، وعلموا الصحيح من الضعيف؛ ولذا قال غيرواحد في الإمام زيد بن علي: إنه إمام جليل القدرعالي الذكر، وإنما ارتفعت الثقة بمذهبه؛ لعدم اعتناء أصحابه بالأسانيد، فلم يؤمن على مذهبه التحريف والتبديل ونسبة ما لم يقله إليه، فالمذاهب الأربعة هي المشهورة الآن المتبعة، وقد صار إمام كل منهم لطائفة من طوائف الإسلام عريفًا بحيث لا يحتاج السائل عن ذلك تعريفًا، ولا بأس بتقليد غيرمن التزم مذهبه في أفراد المسائل، سواء كان تقليده لأحد الأئمة الأربعة أو لغيرهم ممن حفظ مذهبه في تلك المسألة ودون حتى عرفت شروطه وسائرمعتبراته، فالإجماع الذي نقله غيرواحد على منع تقليد الصحابة يحمل على ما لم يعلم نسبته لمن يجوز تقليده، أو علمت ولكن جهل بعض شروطه عنده»[1] اهـ.

فيجوز للمفتي المقلد أن يخرج عن مذهب إمامه ويفتي بمذهب إمام آخر، وذلك نظرًا لتطورات العصور والمجتمعات واختلاف موازين المصالح والمفاسد باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص والأحوال؛ فالجمود على رأي واحد -حتى ولوصارغيره هو الملائم للواقع- ليس من الفقه في شيء، ولذا فغالب الفقه مبناه الظن؛ كي تتعدد الآراء والاجتهادات ويكون في الأمر سعة ومرونة ورحمة بالناس؛ وإذ يجوز للمفتي المقلد الإفتاء بمذهب آخرغيرمذهب إمامه؛ تبعًا لمقاصد التشريع وتغير الأحوال، فإنه لا فارق بين أن يترك قول إمامه في كل المسألة ويفتي فيها بقول إمام آخر، وبين أن يترك قول إمامه في بعض شروط المسألة وضوابطها ويتبع في هذا إمامًا آخر.

٣. تلتزم دارالإفتاء بمقررات المجامع الإسلامية، وعلى رأسها مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر الشريف، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمرالإسلامي بجدة، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة؛ وخاصة في القضايا العامة في الأمور المستحدثة، وتشتد حاجة الناس للفصل فيها بشكل جماعي؛ ففي فتوى على موقع دارالإفتاء المصرية برقم (٣٦١٥) بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٧ عن حكم معاملة الفوركس؛ جاء في نهاية الجواب بعد تفصيل طبيعة تلك المعاملة وما يتعلق بها وما فيها من محاذير: «وقد ذهب لمنع التعامل في الفوركس بعض المؤسسات الفقهية؛ كمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة. ولذا نرى تحريم معاملة الفوركس والمنع من الاشتراك فيها؛ لِمَا تشتمل عليه ممارستها من مخاطرعلى العملاء والدول».

١ انظر: الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية لعلوي بن أحمد السقاف (ص٥٠).

فقد شهد عصرنا الراهن تطورات كثيرة في كافة المجالات العلمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهو الأمر الذي نشأ عنه الكثير من المستجدات والقضايا التي لم تكن موجودة من قبل، وليس لها مثيل فيما تضمنته كتب الفقه المعهودة، وهذا يتطلب منا ضرورة الاجتهاد لمعالجتها، وحتى نكون على خطى الفقهاء والأئمة؛ فإننا نحتاج إلى اجتهاد جماعي يحقق الدقة في البحث، والتمحيص في الرأي، من خلال اشتراك العلماء والمجامع الفقهية من كافة الدول الإسلامية لتبادل الآراء، حتى يأتي الحكم الفقهي أكثر دقة في الاستنباط وأكثر قربًا للصواب من الاجتهاد الفردي؛ فوجود هذه المجامع أصبح ضرورة في عصرنا الحاضر الذي يمتاز بكثرة المستجدات التي ظهرت، وكثرة النوازل التي حلت، ولا سيما في مجال الاقتصاد والطب، حيث ظهرت قضايا معاصرة جديدة لم تكن معروفة من قبل كطفل الأنابيب، والتلقيح الصناعي، والاستنساخ، وكالشركات المساهمة، والأسهم والسندات، والبورصة، والتأمين ونحوها، فهذه القضايا قد لا نجد لها سابقة فقهية، بل تعالج على ضوء الأدلة الشرعية والمبادئ والقواعد العامة ومقاصد الشريعة، وهي قضايا معقدة تحتاج إلى بذل جهد كبير لفهمها واستيعابها ، بل قد لا يستطيع الفقيه فهمها إلا من خلال المتخصصين فيها.

وعلى رأس المجامع الفقهية التي عالجت مختلف القضايا والمستجدات مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي الذي صدر قرار إنشائه من مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد في مكة المكرمة في الفترة ٢٢.١٩ ربيع الأول ١٤٠١هـ الموافق ٢٥- ٢٨ يناير ١٩٨١م، فقد صدرت منه عشرات القرارات الهامة التي عالجت مختلف القضايا المستجدة والنوازل، وللمجمع أعضاؤه من العلماء الذين تختارهم حكومات الدول الإسلامية ومن ممثلي بعض الجهات العلمية، والجاليات والأقليات الإسلامية كما أن له عددًا كبيرًا من الخبراء من معظم التخصصات التي يحتاج إليها المجمع من فقه واقتصاد وطب وفلك ونحوها حتى يكون التصور شاملًا ودقيقًا.

فهذه المجامع الفقهية تحقق اليوم الاجتهاد الجماعي الذي تدعو الحاجة إليه وإلى توسيع دائرته.

٤. قد تلجأ دار الإفتاء المصرية إلى استنباط الأحكام من النصوص الشرعية بالكتاب والسنة مباشرة؛ فإن نصوص الشرع أوسع من المذاهب الثمانية ومن الثمانين مجتهدًا، وكذلك هي أوسع من مقررات المجامع الفقهية، ولذا تلجأ دار الإفتاء لاستنباط الحكم الشرعي مباشرة من دليله في الكتاب والسنة خاصة فيما لم يوجد في كل ذلك، أو كان موجودًا ولكنه لا يتناسب مع الحال، وشرط ذلك أن تكون النصوص تحتمل هذا الاستنباط بالمعايير التي وضعها الأصوليون في ذلك. ففي فتوى على الموقع الرسمي لدار الإفتاء المصرية برقم (١٤٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٢ تم السؤال

عن إمكان قراءة القرآن بدون وضوء، فكان الجواب: «لا مانع شرعًا من قراءة القرآن بغير وضوءٍ مع عدم مس المصحف؛ عملًا بقوله تعالى: ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة: ٧٩]».

٥. دار الإفتاء ملتزمة بما صدر عن الدار كمؤسسة، ولا تعارض ما صدر عنها إلا لتغير الجهات الأربعة التي تستلزم التغير في الفتوى (الزمان والمكان والأحوال والأشخاص)[١].

فمن سمات الفتوى الصحيحة مجاراتها لحال الزمان والمكان، وما عليه أعراف الناس وعاداتهم، ما دامت الأعراف والعادات لا تخالف مفهوم الشرع الحكيم، وهنا وضع العلماء لهذا الأمر قاعدة فقهية يرتكز عليها هذا الأمر، فقالوا: «العادة محكمة ما لم تخالف نصًّا».

حيث احترمت الشريعة الإسلامية ما يجري بين الناس من عادات وأعراف، إلا أنها نظمت تلك العادات والأعراف، فأخذت منها ما يناسب مصالح الناس وما يحقق لهم النفع العام، وألغت من حياتهم ما يجلب لهم الضرر والفساد، ومن هنا فإن الشريعة الإسلامية اعتبرت العرف قانونًا، واعتبره العلماء من أهل الأصول دليلًا يمكن الرجوع إليه، وعدم إغفاله في التشريع، وضبطه أهل الأصول ضبطًا كاملًا، وجعل منه الفقهاء قاعدة شرعية وهي قاعدة «العادة محكمة»؛ فالعرف الصحيح يؤخذ به، وعلى الفقيه الجيد عدم إغفاله؛ مراعاة لحياة الناس، وهذا أمر يدخل في نطاق الوسطية ومناهجها.

١ انظر: صناعة الإفتاء، للدكتور علي جمعة (ص٨٩، ٩٠).

ثامنًا: نماذج من الفتاوى:

١- «تزوير شهادات طبية بفيروس كورونا».

فتوى رقم (٥٠١٧) بتاريخ ٢٠٢٠/٠٨/١٢م، بموقع دار الإفتاء المصرية.

السؤال:

مع إقرار الحكومة المصرية خطة التعايش مع «فيروس كورونا» والفتح الجزئي لبعض المجالات التي أغلقت نتيجة تفشي الفيروس؛ فقد وجَّهت الحكومةُ الموظفين العاملين في الدولة لاتباع إجراءات السلامة الصحية في أماكن العمل؛ ومنها: منح الموظف الذي يثبت إيجابية الفيروس لديه إجازة لحين اكتمال شفائه؛ ويلجأ بعض الموظفين إلى تزوير ما يُثْبِت أنه حاملٌ للفيروس لاعتماد مثل تلك الإجازة من مكان عمله مع كونه غير مريضٍ به؛ فما حكم مَن يفعل ذلك؟

الجواب: الأستاذ الدكتور / شوقي إبراهيم علام:

الموظف الذي يلجأ للحيل الكاذبة في إثبات مرضه من أجل الحصول على إجازة من العمل آثمٌ شرعًا؛ وذلك لأنه كذبٌ وإخبارٌ بغير الحقيقة، وفيه إنكار لنعمة الصحة التي هي من أعظم النعم، وشكر النعمة يُبقيها ويَزيدُها، وكفرانها يُذهبها ويُبيدُها.

وقد أمر الله تعالى عباده بتحري الصدق؛ فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، والأمر بالكون مع أهل الصدق يقضي بأن يلازم الإنسان الصدق في الأقوال والأعمال.

وفي الحديث المُتفق عليه عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ؛ فإنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ؛ وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ؛ وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصِّدْقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللهِ صِدِّيقًا، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ؛ فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللهِ كَذَّابًا».

والحديث نص صريح في الحث على تحري الصدق والاعتناء به، وعلى التحذير من الكذب والتساهل فيه؛ ومن تحري الصدق: تقديم الفحوصات الطبية الصحيحة والمبيَّن فيها الحالة المرضية للشخص؛ لا سيما إذا تَرتَّب على ذلك حقوق للغير؛ وما خالف ذلك فإنه يُعَدُّ من الكذب المحرم شرعًا.

كما أنَّ تقديم الشهادات الطبية التي لا تنبئ عن الحقيقة المَرَضية لصاحبها؛ هو من صور شهادة الزور، وهي -أي: شهادة الزور- تصوير الباطل بصورة الحق؛ وهذا عين ما يفعله الطبيب عند تزوير الشهادات الطبية للمريض؛ وقد عَظَّم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أمر شهادة الزور؛ فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «أَلاَ أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الكَبَائِرِ؟» ثَلاَثًا. قالوا: بَلَى يا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «الإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ»، وَجَلَسَ وَكَانَ مُتَّكِئًا فَقَالَ: «أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ»، فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ. [متفق عليه].

والعمل الذي كُلِّف به الشخص هو أمانة اؤتمن على أدائها؛ وادعاؤه المرض بتقديم ما يثبت ذلك زورًا هو من خيانة الأمانة بالتقصير في وظيفته التي تعاقد عليها؛ وذلك لأنَّ العلاقة بين الموظف وبين صاحب العمل (عامًّا حكوميًّا أو خاصًّا) تُكَيَّف من الناحية الفقهية على أنها علاقة إجارة؛ لأن الإجارة عقدٌ على منفعة مقصودة معلومة قابلة للبَذْل والإباحة بعِوَضٍ مَعلوم؛ كما في «مغني المحتاج» للعلامة الخطيب الشربيني الشافعي (٣/ ٤٣٨، ط. دار الكتب العلمية).

قال الإمام النووي الشافعي في «منهاج الطالبين» (ص: ١٥٩، ط. دار الفكر): «وهي -أي: الإجارة- قسمان: واردة على عين؛ كإجارة العقار، ودابة، أو شخص معينين، وعلى الذمة؛ كاستئجار دابة موصوفة، وبأن يلزم ذمته خياطة أو بناء» اهـ.

وقد حثت الشريعة على ضرورة الوفاء بالعقود، والمحافظة على العهود، فيجب على كل من الطرفين (الموظف وصاحب العمل) الالتزامُ بما تضمنه العقد من بنود وما اشتمل عليه من شروط؛ قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ﴾ [المائدة: ١].

قال الإمام القرطبي في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن» (٦/ ٣٢، ط. دار الكتب المصرية): «أمر الله سبحانه بالوفاء بالعقود، قال الحَسَن: يعني بذلك عقود الدِّيْن، وهي ما عَقَدَه المرء على نفسه من بيع، وشراء، وإجارة، وكِراء، ومناكحة، وطلاق، ومزارعة، ومصالحة، وتمليك، وتخيير، وعتق، وتدبير، وغير ذلك من الأمور، ما كان ذلك غير خارج عن الشريعة، وكذلك ما عقده على نفسه لله من الطاعات؛ كالحج، والصيام، والاعتكاف، والقيام، والنذر، وما أشبه ذلك من طاعات ملة الإسلام» اهـ.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ مَا وَافَقَ الْحَقَّ مِنْهَا» رواه أبو داود في «السنن» وابن حبَّان في «الصحيح» والدارقطني في «السنن»، والحاكم في «المستدرك» والبيهقي في «السنن الكبرى والصغرى» و«شعب الإيمان».

وقد جعل الشرع الشريف حفظ الأمانةِ ومراقبة الله تعالى في القول والعمل أمرًا واجبًا شرعًا؛ صيانة للحقوق وتبرئةً للذِّمَّة؛ فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، وقال جلَّ شأنه: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ وَعَهۡدِهِمۡ رَٰعُونَ﴾ [المؤمنون: ٨].

وهذه النصوص عامة في جميع الأمانات الواجبة؛ سواء كانت من حقوق الله تعالى وحقوق نبيه صلى الله عليه وآله وسلم من الأوامر والنواهي، أو كانت من الحقوق المتعلقة بالعباد كالودائع والرهائن ونحوهما، أو من الحقوق المتعلقة بواجب الإنسان تجاه وطنه ومجتمعه؛ كالخدمة العسكرية، والحفاظ على المال العام، واحترام النظام والقانون، ونحو ذلك:

قال الإمام الخطابي في «معالم السنن» (٤/ ١٦٨، ط. المطبعة العلمية): «قال أبو عبيد: لا نراه خص به الخيانة في أمانات الناس دون ما فرض الله على عباده وائتمَنَهُم عليه؛ فإنه قد سمى ذلك كله أمانة؛ فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧]، فمن ضيَّع شيئًا ممَّا أمر الله أو ارتكب شيئًا مما نهاه الله عنه فليس بعدل؛ لأنه قد لزمه اسم الخيانة» اهـ.

وقال الإمام القرطبي في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن» (١٤/ ٢٥٣، ط. دار الكتب المصرية): «والأمانة تعم جميع وظائف الدين على الصحيح من الأقوال، وهو قول الجمهور» اهـ.

وقد اعتبرت المادة (٥١) من القانون رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦م الخاص بـ«الخدمة المدنية» تمارض الموظفين وتحايلهم في أخذ الإجازات الوهمية إخلالًا بواجبات الموظف تجاه ما يقوم به من عمل، وأكدت على عدم الاعتداد بأي تقرير طبي بمنح إجازة مرضية يخالف نصوصها وأحكامها، مع احتفاظ كل جهة أو مؤسسة بأحقية المُساءلة لكل من يخالف ذلك من موظفيها، والتحقيق معه فيما يخص ذلك، واتخاذ الإجراءات التأديبية معه طبقًا للقانون.

فإذا فعل الموظف ذلك فإنه يُعرِّض نفسه للمُساءلة القانونية، ويُتَّخذ معه من الإجراءات التأديبية ما يمنعه من الإقدام على مثل هذا بما يوافق اللوائح والقوانين المنظمة. وتصرفات الموظفين في أخذهم الإجازات المرضية إنما يكون الحكم عليها حسب مطابقتها للوائح والنظم

التي نظم بها ولي الأمر هذه الوظائف، والتي التزمها الموظف عند توقيعه لعقد العمل.

كما نَصَّت المادة (٢٢٢) من القانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٧م الخاص بالعقوبات وآخر تعديلاته بتاريخ ٢٠١٩م على تجريم إصدار الطبيب لشهادة طبية مُزَوَّرة؛ فجاء فيها: «كل طبيب أو جراح أو قابلة أعطى بطريق المجاملة شهادة أو بيانًا مزورًا بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة مع علمه بتزوير ذلك يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه، فإذا طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدًا أو عطية للقيام بشيء من ذلك أو وقع منه الفعل نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعاقب بالعقوبات المقررة في باب الرشوة، ويعاقب الراشي والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشي أيضًا» اهـ.

وبناءً على ذلك وفي واقعة السؤال: فقيام بعض الموظفين بتزوير ما يُثْبِت أنَّه حاملٌ لفيروس كورونا لاعتماد الإجازة المقررة من العمل لحاملي هذا الفيروس مع كونه غير مريضٍ به؛ مُحرَّمٌ شرعًا، ومُجَرَّم قانونًا؛ لما اشتمل عليها من كَذِبٍ ومفاسد عدة، وعلى مَنْ فعل ذلك أن يتوب إلى الله تعالى ويرجع عن هذه المعصية، ويسعى في إتقان عمله والقيام بواجبه؛ حتَّى يُحلِّلَ كسبه ويطيب عيشه، ويحرص على خدمة مجتمعه ووطنه. وتساهلُ الطبيب في كتابة مثل هذه التقارير الكاذبة مع عِلْمه بعدم صحتها وعدم مطابقتها لواقع التشخيص الصحيح للشخص؛ هو مِن خيانة الأمانة التي يأثم عليها شرعًا، وهو فعل مجرم أيضًا قانونًا. والله سبحانه وتعالى أعلم.

٢- «نشر الوصفات الطبية لفيروس كورونا بواسطة غير المتخصصين».

فتوى رقم (٥٠١٥) بتاريخ ٠٩/ ٠٧/ ٢٠٢٠م، بموقع دار الإفتاء المصرية.

السؤال:

في ظل ما يعانيه معظم بلاد العالم من «فيروس كورونا المستجد»، وفي إطار جهود الدولة المصرية لتوفير المعلومات والبيانات الرسمية للخطوط العلاجية من هذا الفيروس؛ يَعْمَد غير المختصين إلى نشر وصفات طبية للوقاية من هذا الفيروس دون التَّثبُّت من جدواها الطبي؛ فهل هذا جائز شرعًا؟

الجواب: الأستاذ الدكتور / شوقي إبراهيم علام:

أرشدنا الشرع الكريم إلى اتباع المصادر حال الاستفسار؛ فأمرنا بسؤال أهل الذِّكْر إذا خَفِي علينا شيء؛ فقال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]. والمراد بأهل الذكر: أهل التخصص والعلم والخبرة في كل فنٍّ وعلمٍ؛ وفي ذلك يقول الإمام الزَّجَّاج في «معاني القرآن وإعرابه» (٣/ ٢٠١، ط. عالم الكتب) عند كلامه على هذه الآية وأنَّه ليس المراد منها سؤال طائفةٍ معينة: «ويجوز -والله أعلم- قيل لهم: سلوا كلَّ من يُذْكَرُبعلمٍ، وافق هذه الملة أو خالفها» اهـ وهذا مبني على عموم لفظ الآية الكريمة لا على خصوص سببها؛ وحملُ اللفظ على عمومه أولى ما لم يَرِد له مُخَصِّص. ينظر: «العقد المنظوم» للعلامة القرافي (ص: ٧٣٨، ط. دار الكتبي)، و«التحبير» للإمام المرداوي (٦/ ٢٨٤٣، ط. دار الرشد).

فيُسْأَل في كل علمٍ من علوم الدِّين أو الدنيا أهلُه؛ وتعيين أهل الذكر في الآية بالنطق -كما يقول الإمام القرافي في «شرح تنقيح الفصول» (٢/ ٤٨٣، ط. شركة الطباعة الفنية)- يقتضي بالمفهوم تحريم سؤال غيرهم.

ولأجل الإحالة على أهل الاختصاص حَذَّر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مِن تَطبُّب غير الطبيب وتَصدُّرِه لعلاج الناس من غير أهلية لذلك، وأخبر أَنَّ فاعل ذلك مُتَحمِّل لتبعات فعله وآثار تصرفه، ولا يَشْفَع له حُسْن القصد؛ فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «مَنْ تَطَبَّبَ وَلَمْ يُعْلَمْ مِنْهُ طِبٌّ قَبْلَ ذَلِكَ؛ فَهُوَ ضَامِنٌ» أخرجه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والدارقطني، والحاكم في «المستدرك» وقال: «صحيح الإسناد» اهـ

وفي لفظٍ: «مَنْ تَطَبَّبَ وَلَمْ يَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ بِالطِّبِّ مَعْرُوفًا فَأَصَابَ نَفْسًا فَمَا دُونَهَا؛ فَهُوَ ضَامِنٌ».

ومعنى التَّطبُّب: الإقدام على ممارسة الطب مع الجهل بهذه الممارسة؛ ولَفْظَة: (تَطبَّب) تدل على تكلف الشيء والدخول فيه بعُسْرٍ وكُلْفَة، وأنَّه ليس من أهله؛ قال الإمام الخطابي في «معالم السنن» (٤/ ٣٩، ط. المطبعة العلمية): «والمتعاطي علمًا أو عملًا لا يعرفه متعدٍّ، فإذا تولد من فعله التلفُ ضمن الدية، وسقط عنه القود؛ لأنه لا يستبد بذلك دون إذن المريض» اهـ

فالتكلم بغير علمٍ في العلوم الطبية لا تقل خطورته عن التدخل بغير علم في العلوم الدينية، حيث إن التجرؤ في علوم الدين بغير علم يئول إلى فساد في الاعتقاد والدين، والتجرؤ في العلوم الطبية وكل ما يتعلق بأمن الإنسان وحياته -من طب، وصيدلية، وهندسة- قد يئول إلى فساد في الأنفس، وقد يعرض حياة الإنسان إلى الخطر، ومن المقاصد الشرعية العليا حفظ النفس، وتعد أهم الضروريات المقاصدية الخمس التي قام على أساسها الشرع الشريف؛ فكان حفظها أصلًا قطعيًّا، وكليةً عامةً في الدِّيْن.

ووصفُ غيرِ المختصين لمهنة الطب الأدويةَ للمرضى أو تقديم النصح لهم؛ هو من باب التَّكَلُّم بغير علمٍ؛ وقد نهى الله تعالى عن أن يتحدث الإنسان فيما لا يعلم، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

قال الإمام الشافعي في «الرسالة» (١/ ٤١، ط. الحلبي): «فالواجبُ على العالمين ألا يقولوا إلا من حيث علموا، وقد تكلم في العلم مَن لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه منه لكان الإمساكُ أولى به، وأقربَ من السلامة له إن شاء الله» اهـ

وقال الإمام ابن حزم في «الأخلاق والسير» (ص: ٢٣، ط. دار الآفاق الجديدة): «لَا آفَة على الْعُلُوم وَأَهْلهَا أضرُّ من الدخلاء فِيهَا، وهم من غير أَهلهَا فإنَّهُم يجهلون ويظنون أَنهم يعلمُونَ ويفسدون ويقدرون أَنهم يصلحون» اهـ

بل إنَّ مفاسد نشر هذه الوصفات من غير المختصين أكبر من المصالح المزعومة، ولا يَشْفَع في ذلك حُسْن القصد؛ لأنَّ فيه عَبَثًا بحياة الناس يُؤدي إلى الإضرار بصحتهم وأبدانهم، وهذا نوع من الفساد في الأرض يتنافى مع حرص الإسلام الشديد على حماية الحياة الإنسانية وصيانتها وتحريم الاعتداء عليها؛ قال تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

قال الإمام الرازي في «تفسيره» (١١/ ٣٤٤، ط. دار الكتب العلمية): «المقصود من تشبيه قتل النفس الواحدة بقتل النفوس: المبالغة في تعظيم أمر القتل العمد العدوان وتفخيم شأنه؛ يعني: كما أن قتل كل الخلق أمرٌ مستعظمٌ عند كل أحدٍ، فكذلك يجب أن يكون قتل الإنسان الواحد مُستَعظَمًا مَهيبًا» اهـ.

إضافةً إلى أَنَّ وصفَ غير المختصين لتلك الأدوية هو من الترويج للكذب والباطل في المجتمع، وقد تظاهرت النصوص الشرعية على تحريم الكذب؛ والنصوص الدالة على ذلك كثيرة؛ منها ما أخرجه البخاري في «صحيحه» من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى البِرِّ، وَإِنَّ البِرَّ يَهْدِي إِلَى الجَنَّةِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَصْدُقُ حَتَّى يَكُونَ صِدِّيقًا. وَإِنَّ الكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الفُجُورِ، وَإِنَّ الفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكْذِبُ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللهِ كَذَّابًا».

وفي «الصحيحين» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله سلم قال: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ..» الحديث.

فوصف الدواء للمرضى وتشخيص حالتهم الصحية وتقديم النصح لهم: كل ذلك من اختصاص الطبيب المعالج الذي هو منوط بالكشف والاستفسار عن حالة المريض؛ فلا يحق لغير الطبيب -صيدليًّا كان أو غيره- أن يتجاوز مهام عمله ويصف الدواء للمرضى؛ استنادًا على ما جرت عليه عادة الأطباء من وصف أدوية معينة لأعراض معينة؛ لأنه وإن تشابهت الأعراض، فإن ما يصلح لمريض قد لا يصلح لمريض آخر، ومعرفة هذا الأمر من شأن الطبيب المختص، وقد نص القانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٥٥م في شأن مزاولة مهنة الصيدلة في مادته رقم (٧٢) على أنه: «لا يجوز للصيدلي أن يجمع بين مزاولة مهنته ومزاولة مهنة الطب البشري، أو الطب البيطري أو طب الأسنان، حتى ولو كان حاصلًا على مؤهلاتها» اهـ.

فإذا كان هذا الحال مع مهنة الصيدلة التي هي أقرب -من حيث المِهنيَّة- إلى الطبيب؛ فكيف الحال بمَنْ هو خارج عن هذه المهنة مِن عموم الناس!

فعلى الإنسان العاقل ألا يضع أمر صحة بدنه تحت تَصرُّفِ كل مَنْ تُسوِّل له نفسه أنَّه يَفْقَه في كل شيء، وعليه ألا يُسَلِّم عقله للوصفات الطبية غير الموثوق منها؛ وعليه أيضًا في سياق المعالجة الحكيمة عند سماع خبرٍ غير موثوقٍ منه أمران:

أولهما: عدم التهاون والتساهل في أمر هذا الخبر، بل اعتباره أمرًا عظيمًا؛ لما فيه من الوقوع في إثارة الفتن لا سيما أوقات الأزمات التي تستدعي أصالةً توافر الجهود من أبناء المجتمع والتفافهم حول التعليمات الرسمية والأخبار الصحيحة فيما يخص هذا الفيروس.

ثانيهما: عدم تناقل هذا الخبر بالألسن إلَّا التحقق والتَّثبُّت والسؤال عن صحة ما سمعه.

وبناءً على ذلك وفي واقعة السؤال: فنشر الوصفات الطبية للوقاية من «فيروس كورونا المستجد» من غير المختصين دون التَّثبُّت مِن جدواها أمرٌ مذموم، وناشرُ هذه الوصفات الطبية داخلٌ في حيز الخَطَر، ولا يَشْفَع له حُسْن القصد؛ فالعبث بحياة الناس والإضرار بصحتهم وأبدانهم نوعٌ من الفساد في الأرض يتنافى مع حرص الإسلام الشديد على حماية الحياة الإنسانية وصيانتها وتحريم الاعتداء عليها، ووصف الدواء للمريض هو من اختصاص الطبيب المعالج، ولا يجوز لغير الطبيب التجرؤ على وصف دواءٍ لمريض. والله سبحانه وتعالى أعلم.

٣- «الحامض النووي في نفي وإثبات النسب».

فتوى رقم (٢٥٧٦) بتاريخ ١٩/ ٠٢/ ٢٠١٤م، بموقع دار الإفتاء المصرية.

السؤال:

صرحت المحكمة باستخراج شهادةٍ مِن دار الإفتاء المصرية تفيد أن تجربة الحامض النووي (DNA) تقوم مقام القيافة أيام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في إثبات النسب أو نفيه ويُعتَدُّ بها شرعًا مِن عدمه.

الجواب (أمانة الفتوى):

من المقرر شرعًا أن ثبوت النسب فرعٌ عن الزواج الصحيح أو الفاسد -أي الذي فقد شرطًا مِن شروط صحة النكاح- أو في حالة الوطء بشبهة؛ كأن يطأ امرأةً ظنًّا منه أنها زوجته فيظهر خلاف ذلك، والأبوة علاقةٌ شرعيةٌ لا طبعيةٌ؛ أي إنَّ نسب الطفل إلى مَن تَخَلَّق مِن مَائِهِ إنما يثبت مِن طريق الشرع لا مِن طريق الطبع.

أمَّا النسب بين الطفل وأمه فيثبت مِن جهة الطبع؛ لأن الأمومةَ علاقةٌ طبعيةٌ، وهو الأمر الذي يُمكن اكتشافه عن طريق البصمة الوراثية التي تبين تَخَلُّقَ هذا الطفل مِن رجلٍ ما وامرأةٍ ما، ومعنى هذا: أن المتخلق مِن ماء الزنا ليس ابنًا للزاني؛ حيث تم الاجتماع بين الرجل والمرأة مِن غير عقد زواج، وإن كان بالطبع هو ابنٌ للزانية؛ حيث حملته في بطنها ووُلِد منها قطعًا، فتجري عليه أحكام هذه البنوة في شأن المحرمية والميراث وغير ذلك، ولا يثبت نسب الطفل إلى الرجل إلَّا إذا كان اجتماعه مع أمه في عقدٍ صحيحٍ أو حتى فاسدٍ أو في وطءِ شبهةٍ، فإذا انتفى العقدُ فلا يثبت النسبُ شرعًا بإجماع الأمة.

وهو منصوصُ القانونِ المصري؛ حيث ورد في المادة الخامسة عشرة مِن قانون الأحوال الشخصية رقم ١ لسنة ٢٠٠٠م أنه: «لا تُسمَع عند الإنكار دعوى النسب لولدِ زوجةٍ ثَبَتَ عدمُ التلاقي بينها وبين زوجها مِن حين العقد، ولا لولدِ زوجةٍ أَتَتْ به بعد سنةٍ مِن غَيبةِ الزوجِ عنها، ولا لولدِ المطلَّقةِ والمتوفى عنها زوجُها إذا أَتَت به لأكثرَ مِن سنةٍ مِن وقت الطلاق أو الوفاة» اهـ

ولا يُشترط في ثبوت الإقرار بالنسب أن يكون في مجلس القضاء، ولا أن يكون مقرونًا بما يبين وجهه، ولا أن يكون صاحبه صادقًا في نفس الأمر، ما لَم تُكَذِّبه بينة، ولا يُشترط أيضًا أن يكون صريحًا، بل يجوز أن يكون ضمنًا؛ كسكوت الأب عند تهنئته بالمولود مثلًا، ولا يشترط أن يكون باللفظ بل يجوز أن يكون بالإشارة حتى مع القدرة على العبارة، وبالكتابة الخالية مِن مَظِنَّةِ التزوير، كما تصح في بينة النسب الشهادة بالتسامع، كما هو الراجح والمعمول به في ذلك كله في فقه السادة الحنفية.

ويجب على القاضي أن يحتال بكل وجهٍ لإثبات النسب؛ لأن المشرّع يتشوف إلى إثبات النسب مراعاةً لحق الطفل، وإحياءً للولد، وحملًا لحال المرأة على الصلاح؛ ولذلك أثبت النسب بشتى الوسائل: كالشهادة، والإقرار، والقيافة، وغيرها من الوسائل، فإذا تبين للقاضي أن الطفل وُلِد مِن زواجٍ صحيحٍ أو حتى مِن زواجٍ فاسدٍ أو وطءِ شبهةٍ فعليه أن يحكم بثبوت النسب، وله أن يأخذ في هذا الصدد بالوسائل العلمية المادية التي توصل إلى معرفة الحقيقة.

أمَّا إذا لم يثبت لديه شيءٌ مِن ذلك، بل كان الأمرُ محضَ زنًا فيجب عليه ألا يُثبِت النسب بين ذلك الطفل وهذا الرجل، حتى لو ثبت بالبصمة الوراثية أن هذا مِن هذا؛ حيث لا يثبُتُ النسب إلَّا مِن جهة الشرع، لا بالطبع.

والحاصل: أنه يجوز إثبات النسب بالبصمة الوراثية باعتبارها مِن الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات إذا كان ذلك في عقدِ زواجٍ صحيحٍ أو فاسدٍ أو وطءِ شبهةٍ، أما في حالة الزنا فلا يثبت نسب الطفل إلى الزاني، وإنما يُنسَب لأمه فقط؛ لأن ماء الزنا هدَرٌ؛ أي لا يُعتَدُّ به شرعًا.

كما أن مِن المقرر شرعًا أن الإقرار بالنسب إذا تمَّ مستوفيًا لشروطه فإنه لا يقبل الإنكار بعد ثبوته ولا يحتمل النفي ولا ينفك بحال، وذلك سواء أكان المُقِرُّ صادقًا في الواقع ونفس الأمر أم كاذبًا؛ حيث نص الفقهاء على أنه إذا أقر الرجل لولدٍ لم يَدَّعِه غيرُه بأنه ولدُه، وكان هذا الولد يولَد مثلُه لمثل المُقِرّ، ولم يصرح المقِرُّ أن هذا الولد مِن الزنا، ولم يكن هذا الولد مِن أهل التصديق بأن كان لا يُعبِّر عن نفسه، أو كان الولدُ مِن أهل التصديق وصدَّق المُقِرَّ في إقراره: يثبت نسبه مِن المُقِر، ولا يصح للمقر الرجوعُ في إقراره؛ لأن النسب بعد ثبوته لا يقبل الإبطال ولا يصح بعد ذلك نفيه ولا إقرارُ شخصٍ آخر ببُنُوَّتِه.

والاعتماد على البصمة الوراثية في نفي النسب غير معتدٍّ به شرعًا؛ حيث إن التحاليل يعتريها الخطأ البشري المحتمل، وحتى لو دلت البصمة الوراثية في نفسها على نفي النسب أو إثباته يقينًا فإن ذلك اليقين في نفسه يقع الظنُّ في طريق إثباته، مما يجعل تقرير البصمة الوراثية غير قادر على نفي النسب، أما إثبات النسب بهذه البصمة فلا يكون إلَّا في عقد صحيح لا يتم اللعان فيه بين الزوجين، فإن تم اللِّعان فاللِّعان أقوى مِن البصمة الوراثية.

ويجوز الاعتماد على البصمة الوراثية في مجال إثبات النسب في الحالات الآتية:

١. حالات التنازع على مجهول النسب بمختلف صور التنازع التي ذكرها الفقهاء؛ سواء أكان التنازع على مجهول النسب بسبب انتفاء الأدلة أو تساويها، أم كان بسبب الاشتراك في وطء الشبهة ونحوه.

٢. حالات الاشتباه في المواليد في المستشفيات ومراكز رعاية الأطفال ونحوها، وكذا الاشتباه في أطفال الأنابيب.

٣. حالات ضياع الأطفال واختلاطهم بسبب الحوادث أو الكوارث أو الحروب وتعذر معرفة أهلهم، أو وجود جثثٍ لم يمكن التعرف على هويتها، أو بقصد التحقق مِن هويات أسرى الحروب والمفقودين.

ولا مانع شرعًا مِن إلزام المنكِر سواء أكان الرجل أم المرأة أم طرَفًا آخر -كالولي مثلًا- بإجراء تحليل البصمة الوراثية في إطار الزوجية وذلك عندما يدعي أحدهما أو كلاهما قيام علاقة زوجية بينهما مع عدم وجود مانع شرعي للزواج بين الرجل والمرأة ولو لم تثبت تلك العلاقة الزوجية بينهما في ذاتها بشهود أو توثيق أو نحوهما، وكذلك الحال في حدوثِ وطءٍ بشبهةٍ أو عقدٍ فاسدٍ بينهما؛ وهذا لإثبات نسبِ طفلٍ يدَّعي أحدُهما أو كلاهما أنه وُلِدَ منهما، وفي حالة رفض المدَّعَى عليه إجراء التحليل المذكور يُعَدُّ الرفضُ قرينةً قويةً على ثبوت نسب هذا الطفل له، وإن لم نلتفت إلى بقاء الزوجية في ذاتها والآثار المترتبة عليها؛ فإن إثبات النسب لا يعني استمرار قيام الزوجية، وإذا ثبت عدم صحة نسب المولود مِن المدعَى عليه يُعَدُّ المدَّعي للعقوبة التعزيرية المناسبة التي يقررها ولي الأمر.

والله سبحانه وتعالى أعلم..

٤- «تمثيل الآيات القرآنية بصور توضيحية لها».

فتوى رقم (٤٦٦٩) بتاريخ ٢٧/ ٠٥/ ٢٠٠٦م، بموقع دار الإفتاء المصرية.

السؤال:

لما كانت الصورة أوقع في النفس وأثبت في الذهن وأقرب إلى الأفهام عادة من الكلمة المقروءة التي ربما يستعصي فهمُها على آحاد الناس أو صغارهم، فقد بذلنا جهدنا في محاولة لتقريب فهم القرآن على هذه الطائفة من الناس؛ وذلك عن طريق كتابة الآية مقرونة بصورة توضيحية لها، على أن تكون الصورة متسقة مع مقررات الشريعة العامة ومقاصدها ومراعية حكم الإسلام في التصوير. فهل ما نفعله هذا يعد موافقًا للشرع الحنيف وروحه الذي جاء بالتيسير، أم أنه يتصادم مع نص شرعي أو إجماع أو اجتهاد معتبر؟.

الجواب (أمانة الفتوى):

مثل هذا العمل لا مانع منه شرعًا، بل هو مدخل حسن لتوضيح المعاني القرآنية وتسهيل فهمها لقطاع كبير من المسلمين وغيرهم، إلا أن هذا العمل لدقته يتطلب مراجعة تفصيلية لكل الرسوم التوضيحية الدالة على معاني الآيات من قِبَل الهيئات الدينية المعتمدة؛ كمجمع البحوث الإسلامية. والله سبحانه وتعالى أعلم.

٥- «تجديد الخطاب الديني».

فتوى رقم (٤٦١٩) بتاريخ ٢٠٠٣/٠٦/٠٦م، بموقع دار الإفتاء المصرية.

السؤال:

ما هي السبل الآيلة إلى تجديد الخطاب الديني؟

الجواب (أمانة الفتوى):

إن تجديد الخطاب الديني أمرٌ تفرضه الظروف والأحداث والمستجدات في شتى مجالات الحياة وتغير العصور والأزمنة، والمراد بتجديد الخطاب الديني: تطوير أساليب الدعوة إلى الله ورسوله بما يتناسب مع العصر الذي نعيش فيه، وفي ضوء الأمر الإلهي الوارد في قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]؛ فمن الواجب علينا كمسلمين أن نقدم الصورة الحقيقية للإسلام وتصوراته الصحيحة المأخوذة من الكتاب والسنة وفقًا للفهم الصحيح عن العلاقات الدولية والاجتماعية والسياسية وسائر قضايا الإنسان المعاصر؛ لأن هذه المفاهيم تتغير من عصر لآخر وفقًا لطبيعة التعايش في المجتمع بين المسلمين وغير المسلمين ووفقًا لما يستجد من أحداث في الحياة على مر العصور، كل ذلك وفقًا للفَهم الصحيح للكتاب والسنة، مع ملاحظة أن تجديد الخطاب الديني ليس معناه التعرض لأصول الإسلام وثوابته كالعقائد والأمور المجمع عليها، ولا يعني تجاهلَ آية قرآنية أو حديث نبوي صحيح، وإنما يعني الفَهمَ الصحيح لهذه الآية أو ذلك الحديث بعيدًا عن التشدد والتعصب في الدين؛ لأن الإسلام يدعو إلى كل ما هو حسن، وينهى عن كل ما هو قبيح، ويرفض التشدد والتعصب في غير الحق. والله سبحانه وتعالى أعلم.

تاسعًا: المصادر:

- موقع دار الإفتاء المصرية، على الرابط: http://www.dar-alifta.gov.eg
- الإفتاء المصري من الصحابي عقبة بن عامر إلى الدكتور علي جمعة، لعماد أحمد هلال، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية-القاهرة.
- مسيرة الفتوى بالديار المصرية، للدكتور عماد أحمد هلال، من إصدار دار الإفتاء المصرية، ٢٠١٥م.
- صناعة الإفتاء، للدكتور علي جمعة، دار نهضة مصر-القاهرة.

الفصل الثاني





ديوان الإفتاء في تونس

أولًا: لمحة عن تاريخ الإفتاء في تونس:

امتلكت تونس تاريخًا عريقًا، واتخذت موقعًا حضاريًّا منذ أقدم العصور، واستمر ذلك الموقع الحضاري لتونس بعد الفتح الإسلامي لها في سنة خمسين من الهجرة، فكانت منارة من منارات الإسلام بمدنها ومساجدها وعلمائها، وبالطبع لا تزال تونس إلى الوقت الحاضر لها ذات المكانة والأهمية.

ويبلغ عدد سكان تونس ما يقارب عشرة ملايين نسمة، يدين الأغلبية منهم بالدين الإسلامي، أي أنها بلد إسلامي خالص، ويمثل السنة السواد الأعظم من تركيبة السكان المسلمين باستثناء عدد قليل من المسلمين المتمذهبين بالمذهب الإباضي.

وتاريخ الإفتاء في تونس يبدأ من دخول المذهب المالكي بها، ودخول المذهب بها كان على يد أحد تلاميذ الإمام مالك رحمه الله، وهو علي بن زياد المتوفى سنة ١٨٣ هـ، والَّذي كان بمدينة تونس، وكذلك البهلول بن راشد المتوفَّى سنة ١٨٣ هـ وعبدالله بن فروخ المتوفَّى سنة ١٨٥هـ، وغيرهم من تلاميذ الإمام مالك الَّذين فاقوا الثَّلاثين وكان أغلبهم بتونس[١].

والذي يدلُّ على اعتناء أهل تونس بذلك المذهبِ منذ بدايته؛ أنَّه عندما صُنِّفت المدونة- والتي تعد من أهم المصادر عند السَّادة المالكيَّة- اعتنى بها أهلُ تونس بالغ الاعتناء، وظهرت عليهم البركة، الأمر الذي جعلها المعوَّل عليها في المغرب الإسلامي كله، يقول القاضي عياض رحمه الله: «ظهرت بركة هذا الكتاب على طلبةِ الفقه وتيمَّنوا بدَرْسِه وحِفْظِه، وعليه معوَّل أكثرهم بالمغرب والأندلس»[٢].

من هذا المنطلق انتشرَ الفقه المالكي بتونس وتغلغل في هذا البلد وغيره من بلاد المغرب العربي، لكن على النطاق التونسي تأسس الإفتاء بتاريخه منذ أن كان يجلس المفتي في الجامع للإفتاء، لأنَّه كان محل الإفتاء؛ فإنَّه «لم تنفصل الفتيا عن الجامع إلا في أواخر المائة الثامنة؛ فبعد أن كانت عملًا حرًّا يمارسه مَن آنس في نفسه الكفاءة والمقدرة، أصبحت الفتوى عملية منظمة يرعاها الأمير ويراقبها، وأصبح الجامع مركزها ووجهتها سائر المستفتين به»[٣].

وقديمًا قد عرفت تونس وجود المفتين الرسميين منذ عهد الدولة الحفصية، حيث ترجع إلى

١ انظر: المذهب المالكي بالغرب الإسلامي نجم الدين الهنتاني(ص٣٧).

٢ ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض (٢٥٧/٧).

٣ انظر: اعتناق الإسلام في تونس (١٩٥٦-٢٠٠٨م) رسالة لنيل الماجستير في العلوم الإسلامية، من إعداد الطالب صهيب البراملي (ص٤٣، ٤٤).

سلاطينها مزية تعزيز خطة القاضي بالمفتين المسترشدين، فنصبوا بالمسجد الجامع من أهل العلم من يُفتي الناس ويعظهم في دينهم. فقد اهتمت الدولة التونسية بالفتوى وعلمت مكانتها وقدرها في المجتمع المسلم الذي يمثل الغالبية الساحقة لسكانها؛ ولذلك برزت المساعي الرسمية لجعل الإفتاء بأيدي مؤسسات من شأنها ضبط الفتوى وإحكام صناعتها[١].

أما عن أول المفتين بتونس فقد اشتهر بأولية منصب الإفتاء فيها رمضان أفندي، وكان ذلك في عهد الدولة العثمانية[٢]، وقد تقدم أن المذهب المعتمد في بلاد المغرب العربي بما فيها تونس هو المذهب المالكي، ومعلوم عن الدولة العثمانية تمذهبها بالمذهب الحنفي، فأدى هذا الأمر إلى وجود مفتين أحناف بجانب المفتين المالكية، وهذا أمر معهود في كل دولة كانت تحت الحكم العثماني، وقد كان المفتي المالكي وقت الشيخ رمضان أفندي هو الشيخ سالم النقاني[٣].

ومن خلال هذا المزج بين وجود بعض المفتين الأحناف العثمانيين وبعض المفتين المالكيَّة أصحاب البلاد نشأ مجلسٌ يتكوَّن من هؤلاء وهؤلاء في الإفتاء، وأصبحت دار الشريعة هي التي تضمهم؛ لأن دار الشريعة أصبحت «مقرًّا لتنفيذ الأحكام الشرعية، ومقرًّا لقبول الراغبين في الدخول إلى الإسلام، فكان بهذه الدار مفتون مالكيُّون وأحناف يفتون الناس ويرشدونهم، ويقع تعيينهم بأمرٍ من الباي، وبإنشاء دار الشريعة عرفت خطة الإفتاء أول تنظيم إداري متكامل»[٤].

وكانت تلك اللبنة الأولى في بيان التنظيم الإفتائي بتونس، وعقب ذلك أتى تأسيس دار الإفتاء التونسية. وتولى منصب الإفتاء وقتها الشيخ محمد العزيز جعيط وذلك في سنة ١٩١٩م، حيث تقلد خطة الفتوى على مقتضى المذهب المالكي[٥].

١ مفتي الجمهورية في تونس المؤسسة والوظيفة، لأسماء نوبرة بن دعية (ص٧).

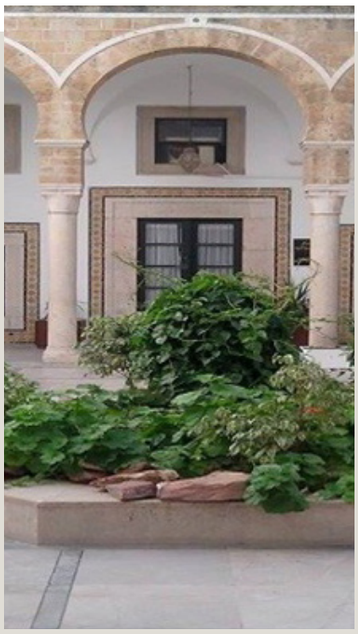
٢ انظر: اعتناق الإسلام في تونس (ص ٤٤).

٣ انظر: شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط؛ حياته وإصلاحاته وآثاره د: محمد بوزغيبة- (ص١٦٠).

٤ انظر: اعتناق الإسلام في تونس (ص ٤٥).

٥ انظر: شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط؛ حياته وإصلاحاته وآثاره (ص ١٦٠).

ثانيًا: نشأة ديوان الإفتاء التونسي:



سبق القول أنه كان لتبني الدولة العثمانية للمذهب الحنفي أثره في تطوير خطة المفتي خاصة بعد تقسيم المحكمة الشرعية إلى دائرتين مستقلتين عن بعضهما: أحدهما تحت رئاسة الباش مفتي الحنفي، والأخرى تحت رئاسة الباش مفتي المالكي، ثم أسند فيما بعد رئاسة المجلس التشريعي بالكامل للمفتي الحنفي إيذانًا من الدولة بعلو مكانة الحنفية في تلك المؤسسة، إلا أن أول لقب رسمي قد ورد في مرسومِ تعيين الشيخ أحمد بن الخوجة سنة ١٨٧٧م، والذي نص على عبارة «مشيخة الإسلام» بتونس، وبقي هذا اللقب حكرًا على الحنفية حتى إحداث مشيخة الإسلام المالكية التي تولاها الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، ثم توقفت مشيخة الإسلام المالكية والحنفية إثر توحيد القضاء عام ١٩٥٦م.

غير أن خطة الإفتاء (ديوان الإفتاء) قد تأسَّست بشكل رسمي بواقع الأمر الملكي الصادر في عام ١٩٥٧م على يد أول حكومة للاستقلال، فقد «صدر أمر عليٌّ مؤرخ في ٤ أبريل ١٩٥٧م، سمِّي بموجبه الشيخ محمد العزيز جعيط مفتيًا للديار التونسية ابتداءً من ١ مارس ١٩٥٧م، وبَقِيَ في هذا المنصب إلى سنة ١٩٦٠م»[١].

ثم في عام ١٩٦٢م ألغيت خطة «مفتي الديار التونسية» وعوض بخطة: «مفتي الجمهورية التونسية».

وقد تولى منصب الإفتاء في تونس عدد من العلماء الأجلاء منهم:

الشيخ محمد كمال الدين جعيط، والشيخ حمد بن عمر بن حمدة، والشيخ محمد الفاضل بن محمد الطاهر بن عاشور، وهو أحد أهم العلماء التونسيين على الإطلاق.

ثالثًا: مشاهير أعلام ديوان الإفتاء التونسي:

١ انظر: اعتناق الإسلام في تونس (ص ٤٧).

الشيخ محمد العزيز جعيط

1956م- 1960م



هو محمد العزيز بن يوسف بن أحمد بن عثمان جعيّط. ولد بالمدينة العتيقة بالعاصمة التونسية في آخر رجب سنة ١٣٠٣هـ أوائل مايو ١٨٨٦م.

قد اهتم والده بتربيته وأفرد له مؤدبًا خاصًّا بمنزله، وتمكن منذ صغره من حفظ القرآن الكريم والمتون، وتلقى مبادئ العلوم بمنزله وبالكتاب الكائن بسوق البلاغجية، ثم التحق بجامع الزيتونة في سنة ١٩٠١م فأخذ عن كبار أعلامه المرموقين، وتحصل على كل الشهادات العلمية التي يمنحها هذا المركز العلمي الكبير، إلى أن سمّي أستاذًا به عند إحداث هذه الخطة سنة ١٩٣٥م.

تولى الشيخ جعيط الكثير من الوظائف بدءًا بخطة التدريس بالجامع الأعظم منذ عام ١٩١٠م، كما عين مدرسًا بالمدرسة الصادقية في غرة يناير سنة ١٩١٤م، وتخرج عليه أجيال من الطلبة، وسمّي عضوًا بلجنة إصلاح التعليم الزيتوني في أبريل سنة ١٩٣٠م، كما انتخب عضوًا بلجنة تنظيم كتب مكتبة جامع الزيتونة وفهرستها في فبراير سنة ١٩١٣م.

وسمّي مفتيًا مالكيًّا في ١٢ مايو ١٩١٩م، وبعد سنوات تولى الإمامة والخطابة بجامع الحلق في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٣م، وكلف بإدارة مشيخة جامع الزيتونة وفروعه في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٩م، ثم عاد إلى محكمة الديوان (المحكمة الشرعية العليا) بصفته مفتيًا في ٢١ يناير سنة ١٩٤٣م، وكلف بمشيخة الإسلام والنيابة عن صاحبها في ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٤م، ثم استقل بهذه الخطة فسمي شيخ الإسلام للمذهب المالكي في غرة فبراير سنة ١٩٤٥م، وما زال يتدرج في سلم الترقي إلى أن تولى وزارة العدل في ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٧م مع الاحتفاظ بمشيخة الإسلام في وزارة الأستاذ مصطفى الكعاك، وفي سنة ١٩٥٠م استقال من وزارة العدل واكتفى بمنصب مشيخة الإسلام.

وعندما جاء استقلال تونس ووقع توحيد القضاء وألغيت المحاكم الشرعية أحيل على الراحة بطلب منه في سنة ١٩٥٦م، وفي نفس السنة غرة مارس سمّي مفتيًا للجمهورية التونسية عندما أحدثت هذه الخطة في النظام الجديد على يد أول حكومة للاستقلال، ثم أحيل على عدم المباشرة في سنة ١٩٦٠م.

وللشيخ مصنفات جليلة، من أهمها: مجالس العرفان ومواهب الرحمن، وإرشاد الأمة ومنهاج الأئمة، والطريقة المرضية في الإجراءات الشرعية على مذهب المالكية، وفتاوى شيخ الاسلام محمد العزيز جعيّط، والتشريع الإسلامي والمرأة، والشورى والإسلام، والمقاصد الشرعية وأسرار التشريع، وبيع الأعيان الغائبة.

انتقل الشيخ محمد العزيز جعيط إلى جواربه في ٥ يناير سنة ١٩٧٠م، ودفن بمقبرة الزلاج بالعاصمة[1].

١ انظر: فتاوى الشيخ محمد العزيز جعيط ، دراسة وتحقيق: محمد بوزغيبة (ص١٧- ٢٠).

الشيخ محمد الفاضل بن عاشور

1960م- 1970م



هو الشيخ محمد الفاضل ابن الأستاذ الإمام الشيخ محمد الطاهر بن محمد بن عاشور، أحد الأئمة الأعلام في تاريخ تونس المعاصر. وُلد بالمرسى من ضواحي تونس الشمالية أو بتونس في ٢ شوال سنة ١٣٢٧هـ، الموافق ١٦ أكتوبر ١٩٠٩م. وسماه جده «محمد الفاضل». كان والده من كبار العلماء في تونس فتتلمذ عليه، وتعهده بالرعاية والتعليم وتحفيظه القرآن الكريم وهو في الثالثة من عمره، ولما بلغ الثالثة عشرة بدأ يدرس القراءات والتوحيد والفقه والنحو بمسجد سيدي أبي حديد المجاور للمنزل بتونس بنهج الباشا، ثم التحق بجامع الزيتونة فحصل على الشهادة الثانوية (المسماة في ذلك العصر شهادة التطويع) سنة ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م. وفي السنة الدراسية الموالية أقبل على مزاولة التعليم العالي بجامع الزيتونة، وانخرط في سلك المدرسة العليا للغة والآداب العربية بسوق العطارين، وانتسب إلى كلية الآداب بجامعة الجزائر سنة ١٩٣١م، وقد اجتاز بنجاح مناظرة التدريس من الطبقة الثانية سنة ١٩٣٢م، وبعد مدة اجتاز كذلك بنجاح مناظرة التدريس من الطبقة الأولى[١].

وقد تولَّى فضيلة الشيخ محمد الفاضل التدريس بالزيتونة حتى دخل الوظيفة العمومية لأول مرة بخطة مدرِّس معاون، وذلك في سنة ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م. ثم حصل على التدريس من الطبقة الثالثة في العام نفسه، ثم ارتقى إلى الطبقة الثانية في السنة الموالية. أما التدريس من الطبقة الأولى فحصل عليه سنة ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م. وفي عام ١٩٥٣م ابتدأت رحلته مع الخطط الشرعية، فقد صدر أمر بتاريخ ٢٨ صفر/٥ نوفمبر ١٩٥٣م بولايته مفتيًا مالكيًّا بالمحكمة الشرعية، ولم يطل به الأمر إلا قليلًا في هذه الخطة الشرعية حتى اختير لقضاء الحاضرة، وفي أول أكتوبر من عام ١٩٥٦م سمِّي الشيخ محمد الفاضل رئيس دائرة بمحكمة التعقيب في خطة محدثة، بعد أن باشر قضاء الحاضرة حوالي ستة أشهر. وقد سمِّي عميدًا للكلية الزيتونية، حسب أمر صدر له بذلك بتاريخ غرة شوال سنة ١٣٨٠هـ/١٧مارس ١٩٦١م. وكان رحمه الله عضوًا في المجمع اللغوي بالقاهرة، كما كان عضوًا برابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، وعضوًا مراسلًا بالمجمع العلمي العربي بدمشق، ومجمع البحوث الإسلامية بمصر، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة[٢].

تولى الشيخ الفاضل ابن عاشور إفتاء الجمهورية التونسية في سنة ١٩٦٠م، وهو الثاني الذي تقلدها بعد محمد العزيز جعيط[٣]. وقد بقي الشيخ جامعًا بين منصب عمادة الكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين، والإفتاء بالجمهورية إلى حدِّ وفاته سنة ١٩٧٠[٤].

وفضيلة الشيخ الفاضل له مصنفات جليلة، من أهمها: الحركة الأدبية والفكرية في تونس، وأركان النهضة الأدبية بتونس، وأعلام الفكر الإسلامي في المغرب العربي، وتحقيق في معجز أحمد، والتفسير ورجاله، وومضات فكر، وتراجم الأعلام.

توفي الشيخ الفاضل رحمه الله مساء يوم الإثنين ٢٠ أبريل ١٩٧٠م.

١ انظر: تراجم المؤلفين التونسيين لمحمد محفوظ (٣/٣١٠، ٣١١)، مجلة المجتمع (الكويتية)-العدد (١٧٠٧)-٢٨ جمادى الأولى-٥ جمادى الآخرة ١٤٢٧هـ-٢٤-٣٠ يونيو ٢٠٠٦م-ص٤٦ مقال للمستشار عبد الله العقيل بعنوان «الفقيه العلامة محمد الفاضل بن عاشور».

٢ انظر: مجلة المجتمع (الكويتية)-العدد (١٧٠٧) ص٤٦.

٣ انظر: الفتاوى التونسية في القرن الرابع عشر الهجري للدكتور محمد بن يونس السويسي (١/١٣٣).

٤ انظر: موقع الموسوعة التونسية المفتوحة، الشيخ محمد الفاضل بن عاشور في ذروة نشاطه السياسي، مقال لعلي الزيدي، منشور بجريدة الشعب التونسية بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٩م.

الشيخ محمد الهادي بن القاضي

1970م- 1976م



هو الشيخ محمد الهادي بن محمد بن الشاذلي ابن القاضي (القاضي الحنفي بحاضرة تونس من سنة ١٩١٢ إلى ١٩١٧م)، وهو شقيق الشيخين الراحلين محمد الشاذلي وإبراهيم بن القاضي[١].

وُلد بمدينة تونس في ذي الحجة سنة ١٣٢٠هـ/١٩٠٣م، وتربى في وسط علمي عريق. التحق بالمدرسة القرآنية العصرية بنهج سيدي ابن عروس سنة ١٩١٠، وكان من أبرز شيوخه في هذه المرحلة الشيخ محمد مناشو، ثم صار من تلامذة جامع الزيتونة سنة ١٣٣٥هـ/١٩١٥م لمواصلة دراسته الثانوية فتفرغ لطلب العلم إلى أن أحرز في سنة ١٣٤٢هـ/١٩٢٣م شهادة التطويع التي خوَّلت له الإقراء لكتب المرتبة الأخيرة تطوعًا من جهة، ومواصلة طلب العلم من جهة ثانية على أيدي أكابر العلماء[٢].

باشر فضيلة الشيخ محمد الهادي ابن القاضي التدريس بالجامع الأعظم ثم بالكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين طوال سنوات عديدة، وقد ابتدأ التدريس بصفة متطوّع سنة ١٩٢٣م، ثم ارتقى إلى رتبة مدرِّس من الطبقة الثانية في سنة ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م، وفاز في مناظرة المدرِّسين من الطبقة الأولى في سنة ١٣٥١هـ/١٩٣٢م، ثم نال رتبة أستاذ بالجامع الأعظم سنة ١٣٥٩هـ/ ١٩٣٩م. وفي سنة ١٩٣٩م أسندت إليه خطة قاض بالمحكمة العقارية المختلطة، وفي سنة ١٩٥١م كلِّف بخطة مفت حنفي، وفي سنة ١٩٥٥م تولى خطة القضاء على المذهب الحنفي بالمحكمة الشرعية بتونس. وإثر توحيد القضاء سنة ١٩٥٦م أسندت إليه خطة رئيس دائرة بمحكمة الاستئناف، وفي سنة ١٩٦٠م ارتقى إلى خطة مستشار بمحكمة التعقيب إلى أن عيِّن مفتيًا للجمهورية[٣].

وفي سنة ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م سمِّي الشيخ محمد الهادي مفتيًا للجمهورية التونسية خلفًا للشيخ محمد الفاضل ابن عاشور، وظل في هذا المنصب قائمًا بأعبائه مدة ست سنوات إلى أن أُعفي من مهامه سنة ١٩٧٦م، وذلك بطلب منه[٤].

ولقد ترك الشيخ محمد الهادي ابن القاضي آثارًا منشورة وأخرى مخطوطة، من أهمها: الفتاوى، ورسالة في الحج بعنوان «مرشد الحاج»، ورسالة في الصوم، ومحاضرات في تاريخ التشريع الإسلامي كان ألقاها على منبر الكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين خلال السنة الجامعية ١٩٧١-١٩٧٢م[٥].

انتقل الشيخ إلى جوار ربه يوم ١٨ رمضان ١٣٩٩هـ الموافق ١١ أغسطس ١٩٧٩م، ودفن بمقبرة الزلاج بحضور عدد غفير من الشيوخ والمواطنين[٦].

١ انظر: الفتاوى التونسية في القرن الرابع عشر الهجري (١١٥/١)، مجلة فتاوى تونسية- العدد الثالث ١٤٣٨هـ-٢٠١٦م (ص١٨) مقال للشيخ محمد العزيز الساحلي بعنوان «فضيلة العلامة الشيخ المرحوم محمد الهادي بن القاضي».

٢ انظر: المصادر السابقة نفسها.

٣ انظر: مجلة فتاوى تونسية- العدد الثالث ١٤٣٨هـ-٢٠١٦م (ص١٨).

٤ انظر: الفتاوى التونسية في القرن الرابع عشر الهجري (١١٦/١)، مجلة فتاوى تونسية- العدد الثالث ١٤٣٨هـ-٢٠١٦م (ص١٨، ١٩).

٥ انظر: المصادر السابقة نفسها.

٦ انظر: مجلة فتاوى تونسية- العدد الثالث ١٤٣٨هـ-٢٠١٦م (ص١٩).

الشيخ محمد الحبيب بن الخوجة

1976م- 1984م



هو محمد الحبيب بن الشاذلي بن الهادي بن الخوجة، الشيخ العالم والباحث المحقق[١].

وُلد بمدينة تونس سنة ١٣٤٣هـ/٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٢م، فزاول تعلمه الابتدائي بإحدى مدارسها القرآنية ثم بمدرسة خيرالدين التي أهَّلته للدراسة الثانوية بالمعهد الصادقي، ثم قرر الالتحاق بجامع الزيتونة المعمور لينتظم في سلك طلبته. ثم التحق بجامعة السربون في فرنسا، وهنالك حصل على الدكتوراه في الآداب العربية سنة ١٩٦٤م[٢].

باشر رحمه الله التدريس في جامع الزيتونة سنة ١٩٤٦م بعد حصوله على شهادة العالمية، ثم في الجامعة الزيتونية، ولما تأسست الكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين سنة ١٩٦١م كان ضمن أساتذتها اللامعين المتخصصين في الدراسات القرآنية[٣].

وقد أنيطت بعهدة الشيخ ابن الخوجة كثير من المهام والوظائف، أولها تعيينه مديرًا لقسم النشر بكتابة الدولة للثقافة سنة ١٩٦٥م، ثم ترقى فصار يوم ٣ يونيو ١٩٦٦م رئيسًا للدار التونسية للنشر، وعندما شغر منصب عمادة الكلية الزيتونية بانتقال الفاضل ابن عاشور إلى جواربه عام ١٩٧٠م قلدته الدولة عمادتها[٤].

ثم صدر الأمر الجمهوري بتسميته مفتيًا سنة ١٩٧٦م، وحتى سنة ١٩٨٤م.

وكان رحمه الله عضوًا فاعلًا في عدد من الهيئات منها: مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر ١٩٧١م، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة منذ سنة ١٩٧٢م، والمجمع العلمي العراقي ببغداد.

ومن أهم مؤلفاته وتحقيقاته: فتاوى منشورة بمجلة الهداية الإسلامية بتونس وبغيرها من المجلات، وكتاب مواقف الإسلام، وكتاب يهود المغرب العربي، وكتاب بين علمي أصول الفقه ومقاصد الشريعة.

وقد انتقل الشيخ الجليل إلى جواربه صباح يوم الثلاثاء ٢٣ صفر ١٤٣٣هـ/١٧ يناير ٢٠١٢م[٥].

١ انظر: الفتاوى التونسية في القرن الرابع عشر الهجري (١/١١٧).

٢ انظر: الفتاوى التونسية في القرن الرابع عشر الهجري (١/١١٧، ١١٨)، جريدة الرياض السعودية العدد (١٥٩٢٨)- الخميس ١٠ ربيع الأول ١٤٣٣هـ- ٢ فبراير ٢٠١٢م، مقال للدكتور صالح بن عبد الله بن حميد بعنوان «شيخ العلم وحكيم الإدارة سماحة العلامة محمد الحبيب بن الخوجة رحمه الله».

٣ انظر: الفتاوى التونسية في القرن الرابع عشر الهجري (١/١١٨، ١١٩)، مجلة فتاوى تونسية، العدد الأول للسنة الثالثة ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م، ص٨.

٤ انظر: الفتاوى التونسية في القرن الرابع عشر الهجري (١/١٢٠).

٥ انظر: مجلة فتاوى تونسية، العدد الأول للسنة الثالثة ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م، ص٩، جريدة الرياض السعودية، العدد (١٥٩٢٨).



الشيخ محمد المختار السلامي

1984م- 1998م

وُلد الشيخ محمد المختار السلامي يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥م ونشأ في بيت علم وصلاح، فبعد حفظه للقرآن وحصوله على الشهادة الابتدائية ألحقه والده بالفرع الزيتوني في صفاقس سنة ١٩٣٩م حيث نال شهادة الأهلية، ثم التحق بجامع الزيتونة المعمور في العاصمة فاندرج في سلك طلبته إلى أن نال شهادة التحصيل في العلوم بامتياز، ثم واصل تعليمه العالي إلى أن تحصل على شهادة العالمية «شعبة أصول الدين» سنة ١٩٤٨م وكانت رتبته الأولى بملاحظة حسن جدًّا.

عُين فضيلته مديرًا للفرع الزيتوني ببنزرت سنة ١٩٥٦م، ثم انتقل سنة ١٩٥٩م إلى الحاضرة ليشغل خطة مدير للفرع الزيتوني اليوسفي، ثم عُهدت إليه خطة ناظر عام بمعهد ابن شرف سنة ١٩٦٢م، وعين متفقدًا للتعليم الثانوي العام سنة ١٩٧٧م، ثم متفقدًا أول للتعليم الثانوي سنة ١٩٧٩م، واستمر في مباشرة هذه الخطة بكل أمانة إلى أن عين مفتيًا للجمهورية التونسية سنة ١٩٨٤م. كما كان فضيلته الكاتب العام لنقابة التعليم الثانوي لمدة خمس سنوات، وعضوًا بالمجلس العلمي لجامعة الزيتونة أربع سنوات، ورئيسًا لمجلة الهداية لعدة سنوات، وأول رئيس للمجلس الإسلامي الأعلى بتونس إلى سنة ١٩٨٩م، ومساعدًا لرئيس المجمع الفقهي الدولي بجدة ثماني سنوات، وعضوًا بالمجمع الفقهي الإسلامي بالهند.

تقلد الشيخ محمد المختار السلامي الإفتاء بالديار التونسية سنة ١٩٨٤م إلى ديسمبر سنة ١٩٩٨م وذلك خلفًا للعلامة الشيخ محمد الحبيب بن الخوجة رحمه الله.

وقد اعتنى الشيخ حفظه الله بالتأليف والتحقيق والبحث، ومن أهم مصنفاته: رسالة في التعليم الزيتوني ووسائل إصلاحه، والأسرة والمجتمع، ونظام الحكم في الإسلام، والنظام المالي في الإسلام، والاجتهاد والتجديد[1].

١ انظر: الفتاوى الشرعية لسماحة الشيخ محمد المختار السلامي إعداد: محمد العزيز الساحلي-(ص١٠، ١١).

الشيخ كمال الدين جعيط

1998م- 2008م



هو فضيلة الشيخ محمد كمال الدين بن محمد العزيز بن يوسف جعيِّط المالكي الحنفي.

وُلد رحمه الله في يوم الأحد ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٤٠ هـ، الموافق ١٢ فبراير سنة ١٩٢٢ م، بتونس العاصمة[١]. ونشأ رحمه الله في بيت علم وشرف؛ فوالده هو العلَّامة الشيخ محمد العزيز جعيط، الذي كان أول من تولى الإفتاء في عهد الاستقلال (سنة ١٩٥٧ م). تلقى الشيخ علومه الابتدائية في بيت عائلته، وبعدما حفظ القرآن الكريم ومبادئ اللغة العربية دخل المدرسة الصادقية في السادسة من عمره، والتحق بعد ذلك بالمدرسة الخيرية التي أهَّلته للدخول إلى جامع الزيتونة المعمور حيث حصل على الشهادة الأهلية التي تعرف بالتطويع، ثم حصل على شهادة التحصيل، ثم دخل مرحلة التعليم العالي، ثم تقدم للحصول على الشهادة العالميَّة في القسم الشرعي[٢].

تولى فضيلته تدريس مادتي الفقه والفقه المقارن بجامع الزيتونة وجامعة الزيتونة لمدة أربعين عامًا، وعيِّن إمامًا لجامع الحَلَق بالعاصمة التونسية، ولجامع قرطاج الرئاسة، وجامع الأحمدي بالمرسى، ثم عيِّن إمامًا لجامع العابدين الكبير بقرطاج الرئاسة لمدة سنتين بقرار من رئيس الجمهورية. وشغل فضيلته عضوية المجلس الإسلامي الأعلى بتونس للفترة من ١٩٨٩ م إلى ١٩٩٨ م، وعيِّن عضوًا بمجمع الفقه الإسلامي بجدة التابع لرابطة العالم الإسلامي، كما أشرف فضيلته على طباعة أول مصحف رسمي في تونس[٣].

تم تعيين فضيلة الشيخ رحمه الله مفتيًا للجمهورية التونسية سنة ١٩٩٨ م، واستمر في مباشرة هذه الخطة بكل أمانة ومسئولية إلى عام ٢٠٠٨ م[٤].

ترك الشيخ كمال الدين جعيط عدة مؤلفات ودراسات، من أهمها: النظام العالمي الجديد، العولمة والتكتلات الإقليمية وأثرها، والإسلام وحقوق الإنسان في ضوء المتغيرات العالمية، واستثمار موارد الأحباس، وعقد الاستصناع، وحقيقة التصوف في مواجهة أدعيائه وخصومه.

انتقل الشيخ كمال الدين جعيط إلى جواربه في الثاني والعشرين من ديسمبر عام ٢٠١٢ م عن عمر ناهز التسعين عامًا[٥].

١ انظر: ترجمة كمال الدين جعيط، بقلم: أحمد بن منصور قرطام، إصدار آل البيت لإحياء التراث-فلسطين (ملف pdf)، مجلة فتاوى تونسية، العدد الثالث للسنة الثالثة ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م.

٢ انظر: ترجمة كمال الدين جعيط، بقلم: أحمد بن منصور قرطام، مجلة فتاوى تونسية، العدد الثالث للسنة الثالثة ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م، ص١٧، ١٨.

٣ انظر: ترجمة كمال الدين جعيط، بقلم: أحمد بن منصور قرطام.

٤ انظر: مجلة فتاوى تونسية، العدد الثالث للسنة الثالثة ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م، ص١٨.

٥ انظر: واحة آل البيت لإحياء العلوم والتراث-فلسطين. والعدد الثالث من مجلة فتاوى تونسية لسنة ٢٠١٧م، ١٤٣٨هـ، ص١٩.



الشيخ عثمان بطيخ

2008م- 2013م/ و 2016م حتى الآن

الشيخ عثمان بطيخ من مواليد ١٧ أبريل ١٩٤١م بتونس العاصمة، بدأ تعليمه بالمدرسة الإبتدائية العربية الفرنسية بتونس، وبعد أن استكمل تعليمه الإبتدائي ألحقه والده بالتعليم الشرعي الزيتوني بجامع صاحب الطابع، ثم بالمعهد الثانوي الزيتوني ابن خلدون، حيث تحصل على شهادة الأهلية، ثم التحصيل، ثم بدأ تعليمه العالي بالمدرسة العليا للحقوق التونسية فتخرج فيها حاملًا للإجازة الأساسية للحقوق سنة ١٩٦٧م، وحصل على الإجازة من الكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين، وله دكتوراه مرحلة ثالثة في علوم الشريعة، ودكتوراه دولة من الجامعة الزيتونية.

عُين فضيلته أستاذًا بجامعة الزيتونة، وقاضيًا بالمحكمة الابتدائية، وملحقًا مكلفًا بدائرة الشئون الدينية برئاسة الجمهورية خلال الفترة من ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٦م، ووزيرًا للشئون الدينية في حكومة السيد الحبيب الصيد سنة ٢٠١٥م

وعُين فضيلته مفتيًا للجمهورية التونسية للمرة الأولى في الفترة الممتدة بين نوفمبر ٢٠٠٨م إلى غاية يوليو ٢٠١٣م، ثم مفتيًا للجمهورية التونسية للمرة الثانية من يوم الثلاثاء ١٢ يناير ٢٠١٦م حتى الآن[١].

١ انظر: الموقع الرسمي لديوان الإفتاء بالجمهورية التونسية.

رابعًا: بعض مهام ديوان الإفتاء التونسي

في عام ١٩٧٦م نص القانون الدستوري على عضوية مفتي الديار التونسية في لجنة الفصل والتي تنظر في شروط الترشح لمنصب رئيس الجمهورية التونسية والمصادقة على قبوله.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الإفتاء في الجمهورية التونسية يناط به العديد من المهام مثل:

- تولي الإجابة على أسئلة المفتين التي ترد من داخل تونس وخارجها، عن طريق الوسائل المتاحة عبر الموقع الإلكتروني والهاتف وغير ذلك من الوسائل.
- تحديد وضبط مقدار زكاة الفطر وزكاة المال في كل عام.
- قبول طالبي اعتناق الإسلام للتونسيين وغير التونسيين.
- المشاركة في البحوث والدراسات العلمية في شتى المسائل والمواضيع ذات الصبغة الشرعية العلمية.
- تعيين بداية كل شهر قمري مع الاستئناس بالحساب.
- المشاركة في المناسبات الدينية والوطنية.
- إسناد شهادات «الحلال» لعدد من المنتجات التونسية المعدة للتصدير.

خامسًا: ملامح منهج الفتوى بديوان الإفتاء التونسي:

إن مذهب المالكية كان هو السائد في أفريقية (تونس الآن) منذ أن رجع علي بن زياد -الذي كان من أوائل من دوَّنوا للإمام مالك- بنسخة من الموطأ إلى تونس، ومن وقتها بدأت رحلة العمل على خدمة المذهب المالكي والاعتناء به، مرورًا بأسد بن الفرات من خلال كتابه «الأسدية»، إلى أن وصلت إلى الإمام سحنون الذي يُعتبر صاحب الفضل في ترسيخ المذهب المالكي بتونس، والذي ألَّف أهم كتب المذهب المالكي بعد الموطأ: «المدونة الكبرى»، ثم توالى علماء المالكية في تونس حتى آخر المجتهدين الإمام ابن عرفة.

ورغم ذلك فقد كان فيهم الكثير من علماء الحنفية العراقيين، مع قلة من الشافعية والحنابلة وبعض مذاهب العترة الشريفة، بل وأحيانًا بعض المعتزلة والإسماعيلية الفاطمية، وقد أثرت تلك الخلفية العلمية لمفتي تونس على ملامح منهج الفتوى بديوان الإفتاء التونسي، فلم يتعصب التونسيون في الإفتاء للمذهب المالكي، بل اعتمدوا منهجًا غلب عليه الاعتدال، والالتزام بالقواعد والأصول العلمية ومقاصد الشريعة، مع مراعاة فقه الواقع.

ومن أهم ملامح ذلك المنهج:

- شدة اهتمام المفتين التونسيين -وخاصة الأوائل منهم- بالمذهب المالكي مع عدم التقيد به، فقد تمت مراعاة باقي المذاهب الأربعة وخاصة الحنفي، خصوصًا مع قوة الدليل والمصلحة العامة، وذلك ضمن إطار تحقيق مقاصد الشرع الشريف.
- الرجوع أحيانًا إلى كتب فقهاء غير المذاهب الأربعة والاستئناس بما فيها، وخاصة مذاهب العترة الشريفة.
- استنباط الحكم أحيانًا من الكتاب والسنة مباشرة مع مراعاة المعايير الأصولية التي تحدد احتمالية النصوص لذلك الاستنباط.
- مراعاة العرف ما لم يخالف ما جاء به الشرع.
- التيسير على المستفتي وتغليب المصلحة بما لا يتعارض مع أصول الشريعة ومقاصدها.
- سهولة العبارة والبعد عن التعقيد، وعرض الفتوى في إطار لغوي واضح وبسيط يفهمه الجميع.

سادسًا: نماذج من فتاوى ديوان الإفتاء التونسي:

توبة التيارات المتطرفة:

السؤال:

هل توبة التيارات الجهادية المتطرفة تعتبر جدية بعدما ارتكبوا من قتل وسفك دماء وذبح؟

الجواب: (جواب الشيخ عثمان بطيخ)

بادئ ذي بدء فإنه تبعًا لمرجعيتي الدينية فمنطلقي سيكون من القرآن وسنة النبي صلى الله عليه وسلم بقطع النظر عن الجدل القائم سياسيًّا حول من يؤيد أو من يعارض.

- أولًا: لا أحد يثق في صدق دعواهم التوبة والندم خاصة من قياداتهم ومنظريهم ومشجعيهم، وهم لا يفكرون في التوبة على ما يبدو حقيقة وإنما تقية وخداعًا، إلا أننا نعتقد أن القبول يكون لمن تاب من شبابنا الذين غرر بهم هؤلاء ورجعوا ولم يلوثوا أيديهم بدماء الأبرياء، وقد دفعهم الفقر والجهل والبطالة إلى ذلك.
- ثانيًا: المراجعات التي حصلت في بعض الدول حصلت بسرعة ودون متابعة ولم تفرق بين القيادات ومن ارتكب جرائم والمغرر بهم.
- ثالثًا: مشروع قانون التوبة هو مشروع على كل حال لم يعرض على مجلس نواب الشعب ولم توضع بنوده والكلمة الأخيرة لمجلس نواب الشعب.

أما الأدلة الشرعية على صواب من يرى قبول توبتهم آيات كثيرة من القرآن منها قول الله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱعۡتَزَلُوكُمۡ فَلَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ وَأَلۡقَوۡاْ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ عَلَيۡهِمۡ سَبِيلٗا ٩٠ سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأۡمَنُوكُمۡ وَيَأۡمَنُواْ قَوۡمَهُمۡ كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلۡفِتۡنَةِ أُرۡكِسُواْ فِيهَاۚ فَإِن لَّمۡ يَعۡتَزِلُوكُمۡ وَيُلۡقُوٓاْ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَمَ وَيَكُفُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فَخُذُوهُمۡ وَٱقۡتُلُوهُمۡ حَيۡثُ ثَقِفۡتُمُوهُمۡۚ وَأُوْلَٰٓئِكُمۡ جَعَلۡنَا لَكُمۡ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٗا مُّبِينٗا ٩١﴾ [النساء ٩٠ و٩١]، وقوله تعالى أيضًا: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٣٤﴾ [المائدة ٣٣ و٣٤]

ومنها قوله جل شأنه: ﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ ﴾[الأنفال ٦١]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخۡدَعُوكَ فَإِنَّ حَسۡبَكَ ٱللَّهُۚ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَيَّدَكَ بِنَصۡرِهِۦ وَبِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [الأنفال ٦٣]. وفي هذه الحالة سماهم القرآن بالمنافقين، وقال في شأنهم: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ﴾ [البقرة: ٩]. وهؤلاء نبهنا الله إلى الاحتراز منهم بقوله تعالى: ﴿ فَٱحۡذَرۡهُمۡۖ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۖ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ﴾ [المنافقون: ٤]. فالمسلم يحكم بالظاهر والله يتولى السرائر، ولا يحكم على النوايا وما في الصدور إلا الله فهو المطلع على قلوبنا ويعلم الصادق من المخادع الكاذب.

وفي السنة النبوية أن الرسول صلى الله عليه وسلم بعث بسرية فلما التقت مع مشركي قريش نطق أحدهم بالشهادة فقتله قائد السرية فلما علم رسول الله صلى الله عليه وسلم بما حصل سأله لمَ فعل ذلك وقد نطق بالشهادة؟ فقال له: إنه لم يقلها صادقًا وإنما خوفًا من الموت، فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال له: هل شققت على قلبه اللهم إني أبرأ مما فعل فلان (ولعله خالد بن الوليد).

على أن قبول توبة هؤلاء الذين لم يشاركوا في الجرائم ولم يقاتلوا وكانوا عن جهل وغرر فإن رجوعهم لا يكون هكذا مطلقًا، وتكون لهم الحرية ويكونوا طلقاء بل لا بد من خضوعهم إلى العناية والإحاطة والمراقبة اللصيقة بهم والإحاطة النفسية والاجتماعية والدينية حتى يتبين صدقهم من كذبهم (وهذا ما كانت تفتقده المراجعات التي حصلت سابقًا وفشلت).

أما رءوس الفتنة ومن ظهر كذبه ومن ارتكب ما ارتكب من الجرائم فلا توبة حقيقية ترجى منه، وهو مسئول عن جرائمه، ودماء الشهداء في عنقه حتى ينال جزاءه.

البذخ في تكاليف الزواج:

السؤال:

رأي الشرع في مظاهر البذخ والتكاليف التي فيها شطط لمستلزمات الزواج وحفلاته؟

الجواب: (جواب الشيخ عثمان بطيخ)

إن هذا الموضوع ليس بالجديد ولا هو خاص ببلادنا بل هي ظاهرة قديمة في المجتمعات الإنسانية المختلفة، وتختلف حدَّة من مجتمع إلى آخر، وتشمل جميع طبقات المجتمع الثرية والمتوسطة والفقيرة، يجمع بين الجميع همُّ التقليد والعادات السيئة التي تفرض على كل من سيتزوج ذكورًا وإناثًا مصاريف ما أنزل الله بها من سلطان، وصارت قوانين ملزمة يعيَّر بها من يحاول أن يناقشها أو يتجاوزها رغم دعوات الإصلاح التي كانت تظهر من حين لآخر لتيسير الزواج والترغيب فيه باعتباره ضرورة بشرية، وهي اللبنة الأولى في استقرار الأفراد والمجتمع وتحقيق الاستقرار النفسي والمادي وتجلب السعادة للمتزوجين.

وقد شجعت الديانات السماوية الثلاث على الزواج والترغيب فيه، وهو من المندوبات التي نظمتها التشريعات الإلهية والوضعية، ومنها ديننا الحنيف الذي رغب في الزواج للأغراض السالفة، ووصفه بكونه سكينة ومودة ورحمة بين الزوجين. وقد شجع الإسلام على الزواج بأبسط الوسائل ليعم الفقير والغني لأنه حق طبيعي لكل إنسان. من ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل المهر كل ما له قيمة ولو كان خاتمًا من حديد، بل أكثر من ذلك يسر على المحتاج المعدوم أن يتزوج ولو بمهر آيات من القرآن أو بعض السور يحفِّظها للزوجة فذلك مهرها باعتبار أن كلام الله أثمن وأغلى ما في ضمير المسلم واعتقاده، إلا أنه بتقدم الحضارات وظهور الثراء المادي الذي يصاحبها بدأ الناس يتغالون في المهور وفي الشروط المتبادلة من الأسر المتصاهرة، معتقدين أن ذلك ما يحقق لهم الاستقرار، وهو تعبير على صدق الزوج وعلى إرادة المعاشرة الصادقة، وباعتبار أن المهر يعبر عن صدق الزوج ودليل استعداده لمعاشرة تلك المرأة التي رغب في الزواج منها، وقبولها للزواج منه بذلك المهر تعبير عن صدقها أيضًا.

ولقد حاول عمر بن الخطاب رضي الله عنه زمن حكمه أن يحدد من المهور والشروط ليرجع الناس إلى ما كانوا عليه زمن رسول الله ﷺ، وخطب في ذلك في صلاة الجمعة فانبرت له امرأة لتذكره بقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٢٠﴾ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُۥ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴿٢١﴾ ﴾ [النساء: ٢٠، ٢١]. وقد يظن من الآية أن لا حد لمقدار المهر، ولذلك بدأ الناس يتغالون ويشترطون شروطًا مجحفة تعسر الزواج وتأخره لدرجة أن كثرت العوانس كما كثرت العزوبية «شددوا فشدد الله عليهم». بينما القاعدة المهمة التي تنوسيت هي «تزوجوا فقراء يغنكم الله»، وفي الحديث «إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه فإن لم تفعلوا تكن فتنة وفساد في الأرض». كما فهم بعضهم من قوله تعالى: {وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا} أن ذلك دليلًا على جواز الاشتراط والترفيع في الطلبات، وهو ما يتنافى مع المقصد الشرعي من الزواج ومن جعل المهر من شروط صحة الزواج وواجباته.

وهو ما جعل عمر يحجم عن رأيه وقال كلمته المشهورة: «أخطأ عمر وصدقت المرأة». ولعله تبين له أن التوقيت الذي اختاره غير مناسب. ومن ذلك التاريخ بدأت الشروط والطلبات تزداد وتتكاثر وصار من العادات التي لا يمكن تجاوزها، ومن ذلك ما يعرف بالشوار أو الملاك في عرفنا التونسي، وهو على الزوجة أن تجهز بيت الزوجية من أوله إلى آخره، من لباسها العادي اليومي إلى لباس المناسبات وكسوة الفرح وجهاز الطبخ وأدواته وبيتي النوم والفطور، وصار الشوار أداة تفاخر ينقل من بيت العروس إلى بيت العريس في أبهة وإشهار مع ما يقابله عادة من عدم الرضا من أهل الزوج، وقد استمر إلى ما قبل الاستقلال، وبعد صدور مجلة الأحوال الشخصية وحصول المرأة على حقوقها والمضمونة قانونًا، ورغم نداءات المصلحين وما يقوم به الأئمة والخطباء في المساجد أو ما يقع التذكير به في خطبة عقد الزواج من دون جدوى. وتوالت جهود المصلحين نذكر منهم الشيخ البشير الونيسي المشيشي (القرن ١٩ م) الذي حدد قيمة المهر بـ ١٢ صوردي أو ٦٩ مليمًا تيسيرًا لزواج الشباب.

وقد حدد الفقهاء قيمة المهر بربع دينار كأقصى قيمة له، ورغم ما نصت عليه المجلة في فصلها (١٢) بأنه «كل ما كان مباحًا ومقومًا بالمال يصلح تسميته مهرًا، وهو ملك المرأة». هذا، ومن المحاولات الجادة من الدولة في تحديد قيمة المهر وجعلته قانونًا ما صدر عن أحمد باي الثاني خلال سنة ١٩٤١ حيث أصدر أمرًا في تحديد أقصى المهر ونهاية الشوار، هذا نصه باختصار بعد الديباجة الشكلية:

- **الفصل الأول:** حدد مقدار المهور ومصاريف التشوير على حسب ما يلي:
- **الفصل الثاني:** لا يمكن بحال أن يتجاوز مقدار المهر الثلاثة آلاف فرنك، وللمتعاقدين التنقيص من ذلك بحسب التراضي على مقتضى القواعد الشرعية.
- **الفصل الثالث:** لا يمكن أن تتجاوز مصاريف التشوير العشرين ألف فرنك.
- **الفصل الرابع:** من تعمد مخالفة أمرنا هذا يحجر عليه ما زاد على ما عين بالفصلين الثاني والثالث أعلاه، ويحال على جمعية الأوقاف لإضافته إلى وقف البنات الأبكار.
- **الفصل الخامس:** وزيرنا الأكبر مكلف بتنفيذ ما تضمنه أمرنا هذا.

وكتب في ٢٥ ربيع الثاني ١٣٦٠ وفي ٢٢ ماي ١٩٤١

والذي عبر عنه الفقهاء في تلك الحقبة عن ابتهاجهم بهذا الأمر منهم العلامة الفقيه أستاذي وأستاذ الأجيال المرحوم سيدي المختار بن محمود كاهية باش مفتي الحنفية، وصاحب المجلة الزيتونية كتب مقالًا بديعًا تحدث فيه عن الوضع السائد في هذا الموضوع منشورًا بالمجلة المذكورة (المجلد الرابع العدد التاسع).

لقد مضى على هذا الأمر ٧٥ سنة دون نتيجة، ورغم صبغته الإلزامية فالناس بقوا متشبثين بعواطفهم وعاداتهم وبحب التقليد والتباهي والتفاخر، ورغم أنه صار يكتب في عقد الزواج وينشر على رءوس الأشهاد في عقود الزواج في البلدية بأن قيمة المهر دينار ثم عشرون دينار إلا أن ما يدفع من مصوغ وهدايا مختلفة حسب المناسبات الدينية ما يثقل الكاهل ويعطل الزواج أو يؤخره.

وخلاصة القول: ما أحوجنا اليوم إلى تشريع جديد مماثل وملزم يحفظ الأمر ويسر الزواج؛ لما في ذلك من حِكم ومقاصد اجتماعية ودينية وأخلاقية تقضي على العزوبية والعنوسة وما يتبع ذلك من تدهور أخلاقي وسلوكي له آثاره السيئة على المجتمع مع ضرورة التوعية الدينية والإعلامية المستمرة؛ لعل ذلك يصلح أمر مجتمعنا في هذا المجال.

ظلم البنات في الميراث:

السؤال:

جاء في رسالة السائل الكريم أن المرحوم والده قسَّم ميراثه في قائم حياته بين أولاده الذكور ولم تتحصل البنات إلا على الشيء اليسير من المخلف. وقال: إن إخوته الذكور لا يرغبون في إعادة قسمة الميراث بصفة عادلة، وأما البنات فقد رضين بالقسمة الأولى الصادرة عن الوالد، ويسأل عن حكم الشرع الحنيف في هذه المسألة؟

الجواب:

اعلم رعاك الله أن ما قام به المرحوم والدكم ليس بالأمر الجديد بل هو أمر مستفحل منذ عهود؛ إذ يعمد بعض الآباء إلى تخصيص غالب أملاكهم إلى أولادهم الذكور مع تنفيل الولد الأكبر بالأوفر، وحرمان البنات من جل حقوقهن أو كلها من الميراث بدعاوى جاهلية ما زالت سائدة عند كثير من الناس، فيجلبون لأنفسهم نقمة الأولاد وغضب الله سبحانه وتعالى على ما تعمدوه من التفريق بين الأولاد، وهو جور وظلم. وفي رواية ابن ماجه عن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال: «انطلق به أبوه يحمله إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: اشهد أني قد نحَلْتُ (أعطيت) النعمان من مالي كذا وكذا، قال صلى الله عليه وسلم: فكل بنيك نحلتَ مثل الذي نحلت النعمان؟ قال: لا، قال: فأشهد على هذا غيري، قال: أليس يسرك أن يكونوا لك في البر سواء؟ قال: بلى. قال: فلا إذًا»، وفي رواية مسلم: «فلا تشهدني على جور».

أما الإخوة البنات اللاتي أسقطن حقهن وتنازلن عن المطالبة به فذلك دليل على حرصهن على مراعاة ما قرره المرحوم الوالد في قائم حياته إلا أنه يشجع بعض الآباء على المضيِّ في هذا السلوك الباطل الذي لا يقيم للشرع ولا للأخلاق وزنًا ولا قيمة. والله أعلم.

حكم ترويج المخدرات:

السؤال:

ما هو الحكم الشرعي في مروجي المخدرات؟

الجواب:

جاء الإسلام ليحافظ على الإنسان في حياته وفي عقله وفي دينه وفي نسله وفي نسبه، شأنه شأن الشرائع السماوية السابقة، وقرَّر أنَّ أهمَّ مقصد وغاية لديه هو أن يجلب للإنسان كل ما فيه مصلحة ويدرأ عنه كل مفسدة، وأن يحلَّ له كل ما هو طيِّب يفيده في حياته وصحَّته، ويمنع عنه على وجه الحرمة كل ما فيه مفسدة وضرر له.

ولذلك حرَّم عليه الخمر قليله وكثيره لما فيه من مفسدة بدنية وفكرية وأخلاقية، رغم تمسك الناس بتعاطيه منذ العصور الأولى إلى يومنا هذا، ورغم مضرَّته التي صارت معلومة بصورة جلية للقاصي والداني، للمسلم وغير المسلم، وذلك بنصِّ القرآن الذي حرَّمها بصفة قطعية وعلى مراحل ثلاث، وبالسنة النبوية الشريفة التي سمتها أم الخبائث؛ لما يترتَّب عنها من مفاسد جمَّة.

وقاس عليه العلماء ورجال القوانين ما فيه مضرَّة خاصَّة إذا كانت أشدَّ وأعتى هلاكًا على الأفراد والمجتمعات، سواء المستهلك أو المروِّج البائع لها أو المصنِّع، وهي سموم فتاكة بالإنسان، وكانت التشريعات في كلِّ البلدان متشدِّدة في هذا المجال نظرًا لخطورتها، وخاصة بالنسبة للمروجين إذ لا يجوز التساهل معهم لأنَّهم يعتبرون مروجين لمواد قاتلة تؤدي إلى الموت البطيء في بدايته موتًا معنويًّا يقضي على العقل الذي هو أهمُّ جوهرة في الإنسان يتميز بها عن سائر المخلوقات. فالمحافظة عليه محافظة على الذات الإنسانية، ولذلك فإنَّ هؤلاء المبتلين بهذه الآفة -آفة المخدرات- يرتكبون كل الوسائل الممنوعة للحصول عليها بسبب الإدمان، وهو يصير مدمنًا من أول تجربة له معها فيصل إلى حدِّ ارتكاب أبشع الجرائم ضد كل من يعترضه، وربما يقتل والديه من أجل الحصول على المال لاقتنائها.

أمَّا المروِّج فإنه يستغل حالة المدمن ليتحكم فيه كيف شاء.

والمخدرات سميت بذلك لمفعولها الفتاك بالعقل البشري؛ فهي تخدِّر الإنسان، ولا يستفيق منها إلا نصف استفاقة ليرجع إلى تناولها، وهكذا يكون الموت البطيء للإنسان؛ فخطرها أشد وأعظم من خطر الكحول. ولم تذكر في القرآن لأنها لم تكن معروفة إلا في بعض الشعوب، ولم تشتهر بين الأمم القديمة إلا الخمور.

ولما عرفها المسلمون وعرفوا آثارها ونتائجها حرَّموها من باب أولى وأحرى، وجعلوا عقوباتها تصل في بعضها إلى الإعدام، سواء المستهلك أو المروج أو المنتج لها. وقاومتها الأمم مقاومة لا هوادة فيها، ومنها التشريع التونسي الذي كان بالمرصاد لهذه الآفة خاصة بعد الاستقلال، حيث كان يعرف بالزطلة والتكروري، وكانت مشاعة في زمن الاستعمار الفرنسي تنتج وتباع وتستهلك على قارعة الطريق.

إلا أنه لوحظ في السنوات الأخيرة تزايد استهلاكها وإقبال الشباب وحتى المراهقين على تعاطيها، وفي البداية يتناولونها كتجربة لكنهم سرعان ما يقعون في حبائلها ولا يستطيعون الفكاك منها، ويزجُّ بهم في السجون التي يتعلمون فيها مختلف أنواع الإجرام والرذائل والفساد الفكري والأخلاقي، ويخرجون مجرمين محترفين أو يتلقَّفهم المتشددون دينيًّا يستقطبونهم ليصيِّروهم أعداء في الحالتين ضد الإنسانية.

ولذلك يفكر المصلحون أنه عوض أن يكون العقاب السجني مضرة لمن تناول لأول مرة من تلامذتنا وطلبتنا أنه أولى أن يقع انتشالهم بمراعاة ظروف التخفيف الممكنة كوقاية وإصلاح، وهي فرصة لهم لاستئناف حياتهم كمواطنين صالحين.

ومروِّج المخدِّرات عدو لمجتمعه لا يراعي إلا مصلحته في جلب الأموال ولو على حساب أرواح الناس، ومثله المنتج فهؤلاء لا ينبغي التساهل معهم بل ينبغي تسليط أشد العقوبات عليهم لقطع دابرهم من المجتمع.

أما الأدوية المخدِّرة التي لا تعطى إلا بإذن من الأطباء لبعض الأمراض الأليمة التي يلجأ إليها الطبيب للتخفيف من ألم المصابين فهي جائزة، وهي استثناء من أصل ممنوع يندرج تحت قاعدة ﴿ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [سورة المائدة: ٣٢]؛ فالجزء الأول ينطبق على مروِّج المخدِّرات، والجزء الثاني ينطبق على الطبيب لأنه يخفف ألم المريض ويساعده على البرء. فالمروَّج صنيعه من باب الإثم والعدوان، والطبيب فعله من البرِّ والإحسان، الأول فعل مذموم، والثاني ممدوح ومطلوب.

القتل الرحيم:

السؤال:

ما هو حكم القتل الرحيم من الأدلة والنصوص الشرعية؟

الجواب: (جواب الشيخ عثمان بطيخ):

إن الله عز وجل كرَّم الإنسان وفضَّله على سائر المخلوقات وتكفَّل بحفظ حياته ورعايته منذ أن يخلق في بطن أمه ثم بعد ولادته عبر مراحل وجوده إلى أن يتوفاه، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]، وقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [غافر: ٦٨] فجعل الموت والحياة من خصائصه تعالى.

وجرَّم الاعتداء على الإنسان سواء من أخيه الإنسان أو أن يضر هو بنفسه، وجعل حياته أمانة مطالب هو بصونها وعدم تعريضها للخطر سواء بفعل إيجابي كالانتحار أو التصرف السلبي والمتعمد كعدم المداواة أو الإفراط في الشهوات المؤدية إلى الأمراض أو الموت، وفي القرآن الكريم ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الإسراء: ٣٣].

كما حرَّم تعذيب الإنسان نفسه كالإغراق في العبادة وترك ما أباحه الله من طيبات الحياة بدعوى الزهد والتقرب إلى الله؛ ففي الحديث: «ولنفسك عليك حق» [رواه البخاري في الصوم]، وفي حديث آخر: «من قتل نفسه بشيء عُذِّب به يوم القيامة» [رواه البخاري ومسلم]، وفي الآية من سورة القصص ﴿وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ﴾ [القصص: ٧٧].

ومن الأدلة بالنصوص الشرعية قوله تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ} [الإسراء: ٣٣] ففي ذلك اعتداء على حرمات الله.

والقتل هو إزهاق روح بغير سبب ظلمًا وعدوانًا، سواء عمدًا وإصرارًا أو حتى على وجه الخطأ؛ قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ۚ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟ ۚ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٩٢﴾﴾ [النساء: ٩٢]. وللقتل الخطأ صوره المتعددة كحوادث الطرقات وغيرها.

أما القتل العمد فهو جريمة نكراء فيها تجاوز صارخ لحدود الإنسان القاتل، وتعدٍّ على حرمة المقتول؛ لذلك كان العقاب شديدًا. قال تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٩٣]. وهو جريمة تؤدي إلى إدخال الفوضى والخوف وتقويض السلام والأمن في المجتمع. وكلمة القتل عامة في الآية، تشمل كل أنواع القتل سواء قتل الإنسان غيره أو قتل نفسه كالانتحار أو القتل الرحيم شفقة على المتألم من الأمراض ورحمة به، سواء بموافقته أو بموافقة عائلته أو الطبيب من تلقاء نفسه.

والحرمة والإنكار دينًا وأخلاقًا وعقلًا؛ فحياة الإنسان وبرؤه ومرضه وموته وحياته معلق على الأمل والتفاؤل باعتبار أن مع العسر يسرًا وعدم اليأس ﴿ لَا يَأْيَـٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ ﴾ [يوسف: ٨٧] ﴿ وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ﴾ [الأعراف: ١٥٦]. ففقدان الأمل في الشفاء ضعف للإرادة وفي الحياة، بينما العقل البشري يتطور والعلم يتقدم، والاكتشافات العلمية متواصلة منذ بدء الحضارة الإنسانية ولم تتوقف البحوث الطبية.

قواعد خمسة ضرورية لتستقيم الحياة:

توصل علماء الإسلام إلى استنباط خمسة ركائز أساسية من خلال النصوص الشرعية وخاصة من القرآن الكريم سموها الكليات الخمس، وهي: حفظ النفس أي حفظ الحياة، وحفظ العقل، وحفظ الدين، وحفظ المال، وحفظ النسب.

وحفظ النفس مقدم على بقية الكليات أو القواعد الأخرى فزيادة على النص الشرعي هناك العامل الأخلاقي والنفسي والاجتماعي مراعاة للمصلحة العامة والفردية تحقيقًا لمبادئ المساواة والحرية والعدالة، وهي مبادئ نادت بها الديانات السماوية والوضعية، إلا أن الحرية الشخصية تنتهي إذا تجاوزت إلى المس بحرية الغير أو بحياة الفرد نفسه فهي تنقلب إلى عدوان وإلى أن يفقد الإنسان اعتداله واستقامته وبالتالي إنسانيته.

وقد قرر مجمع الفقه الإسلامي الدولي من خلال دراسات قدمت من خبراء في ميدان الطب أنه لا يجوز رفع أجهزة الإنعاش عن المريض إلا إذا تحقق توقف دقات القلب عنده بصفة متيقنة نهائيًا أو إذا توقفت جميع وظائف الدماغ نهائيًا وبدأ في التحلل، ولو بقي قلبه ينبض بسبب فعل الأجهزة.

كما لا يجوز شرعًا العمل بمقتضى وصية المريض بقتله أو رفع الأجهزة عنه أو عدم أخذ الدواء أو نحو ذلك.

سابعًا: المصادر:

- الصفحة الرسمية لديوان الإفتاء التونسي على موقع فيس بوك.
- جمهرة أعلام المفتين، إعداد إدارة الأبحاث الشرعية بالأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم.
- اعتناق الإسلام في تونس (١٩٥٦ -٢٠٠٨م) رسالة لنيل الماجستير في العلوم الإسلامية- السنة الجامعية ٢٠٠٨- ٢٠٠٩م- جامعة الزيتونة- المعهد العالي لأصول الدين، من إعداد الطالب صهيب البراملي.
- شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط؛ حياته وإصلاحاته وآثاره، تأليف: أ. د: محمد بو زغيبة- الدار المتوسطية للنشر- تونس- ٢٠١٠م.
- تراجم المؤلفين التونسيين لمحمد محفوظ-دار الغرب الإسلامي-بيروت.
- مجلة المجتمع (الكويتية)-العدد (١٧٠٧)-٢٨ جمادى الأولى-٥ جمادى الآخرة ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، مقال للمستشار عبد الله العقيل بعنوان «الفقيه العلامة محمد الفاضل بن عاشور».
- الفتاوى التونسية في القرن الرابع عشر الهجري للدكتور محمد بن يونس السويسي- دار سحنون للنشر بتونس، دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.
- موقع الموسوعة التونسية المفتوحة، الشيخ محمد الفاضل بن عاشور في ذروة نشاطه السياسي، مقال لعلي الزيدي، منشور بجريدة الشعب التونسية بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٩م.
- الفتاوى الشرعية لسماحة الشيخ محمد المختار السلامي، إعداد: محمد العزيز الساحلي- دار سحنون للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى- ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.

الفصل الثالث



المجلس العلمي الأعلى بالمغرب

أولًا: لمحة عن تاريخ الإفتاء في المغرب:

يمكن القول بأن الفتوى انطلقت في المغرب بدخول المذهب المالكي في عهد الأدارسة على يد الفقيه درَّاس بن إسماعيل الفاسي المكنى بأبي ميمونة (ت ٣٥٧ هـ) الذي «يعود الفضل إليه في تأسيس مدرسة فاس في أوائل القرن الرَّابع الهجري؛ إِذْ إنه يُعدُّ أول من أدخل المدوَّنةَ وبواسطته انتشر المذهب في المغرب وذاع»[١].

وتعد أول طبقة فقهية مالكية وُجدت بالمغرب هي التي ذكرها القاضي عياض في «ترتيب المدارك» وكانت من مدينة البَصْرة- بَصْرة المغرب- ومن هذه الطبقة: الفَقيه أبو هارون عمران بن عبدالله العمري، الذي ذكر القاضي عياض أنَّه لَقِيَ بعض فقهاء المالكية في الإسكندرية والقيروان وبجَّانة، وقد روى في رحلته أشهر كتاب في الفقه المالكي يومئذ، وهو «كتاب ابن المواز»، الذي أدخله إلى المغرب والأندلس[٢].

بعد هذه الطبقة البصرية تجيء أول طبقة فاسية، وهي طبقة الفقيه درَّاس بن إسماعيل، وجبر الله بن القاسم الفاسي (ت ٣٥٠ هـ) وأبي جيدة بن أحمد اليزنسني الفاسي (ت ٣٦٥هـ) وقد عاش هؤلاء إلى ما بعد منتصف القرن الرابع، وآخرهم أبو جيدة، وهو صاحب أقدم فتوى فاسية معروفة[٣].

وكانت مدينة «فاس» هي المدينة التي انطلق منها مذهب مالك، وفيها انتشرت كتب المذهب كـ«المدوَّنة الكبرى»، وكذلك كُتب ابن أبي زيد القيرواني ككتاب «النوادر والزيادات» وكتاب «المختصر» له أيضًا، وكتاب «ابن المواز»، ثم تتابعتْ كتب أمهات المذهب المعروفة، وكانت كذلك أول عاصمة للخلافة والحكم في المغرب في عهد «الأدارسة»، وقد استدعى ذلك وجود علماء وفقهاء

١ انظر: مدرسة المغرب الأقصى في الفقه المالكي ومظاهر استمدادها من المدرسة الأولى إعداد: د. مصطفى أحمد علي القضاة (١/ ٣٦١) - بحث ضمن بحوث الملتقى الأول للقاضي عبدالوهاب- الطبعة الأولى- ٢٠٠٤م. و: أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي للدكتور محمد رياض (٢٠٩/١).

٢ انظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك (١٤٨/٥).

٣ انظر: أوائل الإفتاء والمفتين بالمغرب للدكتور محمد بنشريفة (ص٣٤) ضمن التاريخ وأدب النوازل، دراسات مهداة للفقيد محمد زنيبر، أعمال الملتقى الدراسي المنظم أيام ١٦-١٧ ديسمبر ١٩٨٩م.

يقومون بمهمَّة نَشْرِ العلم وأمر الفتوى؛ لذا كانت هذه المدينة عبر العصور مُشتملة على أكثر العلماء إفتاءً، ثم أُنشئَ بعد ذلك جامع القرويين وفيه كان للفتوى أعيانها وللقضاء رجالُه.

أما في عهد «المرابطين» فقد «تعزَّز نفوذ المذهب المالكي بقيامها في القرن الخامس... ولم يكن الأمير يقرب منه إلا من عَلم علم فروع مذهب مالك، وترتب على ذلك امتداد نفوذ المذهب وازدهاره»[١]. والمعلوم عن تلك الفترة أنه قد استُولي على مدينة مراكش، وانتقلت عاصمة الخلافة إليها، وفي تلك الفترة «أصدر الخليفة أمرًا للقضاة بأن لا يحكموا في قضيَّة إلا بمحضر أربعة من رجال العلم والفتوى»[٢].

بعد ذلك مر المذهب المالكي بمحنة في أيام دولة الموحدين عندما ضيِّق على فقهاء المالكية[٣]، لكن سرعان ما ذهب كل هذا بذهاب تلك الدولة وجاء عهد «المرينيين»، الذين أعادوا الخلافة إلى مدينة فاس، و«بعثوا ما فُقد من كتاب المالكية وعلى رأسها المدونة»[٤]، وعلى هذا الأساس «وقعت العناية بتقريب الفقهاء واستشاراتهم في جميع المسائل، فانتعشَ أمر الإفتاء والمفتين، وقد كان القاضي يأذن لصاحب الدعوى بالسؤال في النازلة المعروضة على أنظاره»[٥]، يقول الأستاذ علال الفاسي رحمه الله عن هذا الإذن أنه «إذا عرضت الفتاوى على القاضي استدعى الخصم الثاني وعرضها عليه، وسأله: هل له متكلم في ذلك؟ فإذا زعم أن له كلامًا أجَّله لذلك بصيغة مماثلة، وهذا ما مضى عليه العمل في زمن السعديين والعلويين»[٦].

لكن في عهد «السعديين» سار الفقه والفتوى على النهج الذي كان عليه زمان «المرينيين»، إلا أن ظاهرة الاختصار وجمع المتون، والاشتغال بشرحها كانت السمة البارزة في هذا العهد، وإن كانت شرعت بوادرها أيام المرينيين[٧].

١ انظر: مدرسة المغرب الأقصى في الفقه المالكي ومظاهر استمدادها من المدرسة الأولى (١/ ٣٦٣).

٢ انظر: أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي (١/ ٢٣٠-٢٣٣).

٣ انظر: مدرسة المغرب الأقصى في الفقه المالكي ومظاهر استمدادها من المدرسة الأولى(١/ ٣٦٤).

٤ انظر: المرجع السابق، نفسه.

٥ انظر: أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي (٢٣٢/١).

٦ انظر: مدخل في النظرية العامة لدراسة الفقه الإسلامي ومقارنته بالفقه الأجنبي لعلال الفاسي(ص١٤١).

٧ انظر: أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي (٢٣٢/١).

ولا يمكن أن نجزم على وجه اليقين متى ظهر منصبُ المفتي كمنصب رسمي، إلا أن الأستاذ لحسن اليوبي ذكر أن خطة الإفتاء لم تظهر في المغرب إلا في عهد السعديين، ويذكر مع ذلك أن هذا المنصب كان مقتصرًا «على المدن الكبرى كمراكش وفاس وتارودانت؛ فقد كان السلطان يعين ثلاثة من المفتين؛ فيتقلد كل واحد منهم الفتوى بإحدى المدن الثلاث، وقد حَظِيَ هذا المنصب بالتَّقدير وعلو الشأن، وكان يتولاه من تميز بالعلم والصلاح، ومَنْ ثَبَتَ عليه خلافُ ذلك تعرَّضَ للعزل والعقابِ»[١].

ومن الجديرِ بالملاحظة أنَّ إحداث خطة الإفتاء كمنصبٍ رسميٍّ لم يقيد الفتوى بالمغرب؛ فإنَّ الفتوى بَقِيتْ غير مقيَّدة، واتسع نطاقها في العصور المتأخِّرة إلى ما قبل إعلان الحماية الفرنسيَّة على الديار المغربيَّة[٢].

شروط إداريَّة لقبول المفتين أيام الحماية الفرنسيَّة والإسبانيَّة:

عندما وقعتِ المغرب تحت الحماية الفرنسيَّة والإسبانية، بدأ الفقه المالكي يفقد نفوذَه في ميدان الشريعة بالمغرب[٣]، لكن في تلك الفترةِ صدر أمر بإحداث لجنةٍ من العلماء من أجل امتحان المفتين، وذلك في الجريدة الرسميَّة، وتحديدًا في ٤ شوال عام ١٣٥٣هـ الموافق ١٠ يناير ١٩٣٥م[٤].

تغيَّر أمر الفتوى في المغرب بعد استقلالها عن الحماية الإسبانيَّة سنة ١٩٥٦م، فنظرًا لكثرةِ المنازعات التي كانت تحدث والتحاكم إلى القانون أصحبت الفتوى مهملة بعض الشيء؛ وذلك لأنَّ «المحاكم اتخذت مساطر عصرية قانونية لا دخل للفتاوى فيها- ولو أنَّ الفتوى كانت دائمًا أمرًا اختياريًّا- فلم تعد ملفات المحاكم تحتوي على الفتاوى، وصار المحامون أو الوكلاء الشرعيُّون هم الذين يحررون المذكِّرات التي قد تستند إلى النصوص الشرعية أو الفصول القانونيَّة، وقد تخلو عن ذلك، وحتى في القضايا التي ظلَّت خاضعة للشريعة الإسلامية؛ كقضايا الأحوال الشخصية والتبرعات والحيازة والاستحقاق والشفعة، وكل ما يدخل تحت مصطلح العقار محفظًا كان أو غير محفظ، وكذلك وسائل الإثبات الشرعية؛ حتى في هذه المواضيع، فإن الفتوى لم يعد لها مجال بعد تغير الحال»[٥].

١ انظر: الفتاوى الفقهية في أهم القضايا من عهد السعديين إلى ما قبل الحماية للأستاذ لحسن اليوبي (ص١٢٥- ١٢٦) .

٢ انظر: أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي (٢٣٩/١).

٣ انظر: جهود المغرب في بحث التراث المالكي ، الدكتور : عبدالسلام بن محمد الهراس-(٧/ ٥٧٦) بحوث الملتقى الأول للقاضي عبدالوهاب.

٤ انظر: الفتوى والإفتاء في المغرب: رموز من المفتين ونماذج من فتاويهم لمحمد الدردابي- مجلة المجلس العلمي الأعلى- المغرب- السنة ٢- العدد ٧- يوليو- رجب- (ص ٥٢).

٥ انظر: الفتوى بالمغرب في ضوء عمل المجلس العلمي الأعلى: قراءة في المسار والمرتكزات لمحمد أوزبان- (ص١٩١).

وتم التأكيد على هذا الأمر، وتنحية الفتوى بشكل كبير في المغرب بعد استقلاله، عندما صدر ظهير توحيد ومغربة المحاكم رقم ٣،٦٤ بتاريخ ٢٢ رمضان ١٣٨٤هـ الموافق ٢٦ يناير ١٩٦٥م، فإن هذا الظهير «أضفى الصفة القانونية على القضايا التي ظلت خاضعةً للشريعة الإسلامية، وصارت الشريعة الإسلامية- والمقصود مجال الفقه- بمثابة القوانين أو من القوانين، وصار المحامي يحتجُّ بالجميع دون أي حرج، ومن ثَمَّ فإن هذا المجال من المعرفة لم يعد قاصرًا على المختصين الذين درسوه وتفقهوا فيه وعرفوا كوامنه، فيمكنهم أن يفتوا أو يحكموا بمقتضياته، بل صار كل الأفراد يستندون أو يحتجون بأبيات لـ«التحفة» أو «الزقاق» أو حتى نصوص «خليل»، سواء أصاب أم أخطأ، وبذلك انتهتِ الفتوى في ساحة المحاكم وغابت عن ملفاتها، وبقيت المذكرات تُقدَّم خالية من الفتاوى، وكثيرًا ما كانت تخلو من ذكر النصوص الفقهية التي هي بمثابة المواد القانونيَّة»[١].

هذا الأمر كان سببًا كبيرًا في عدم وجود الفتوى لفترةٍ كبيرة بالمغرب، إلا أن الأمر لم يدم طويلًا على هذا الحال، بل إنه تم إنشاء مؤسسة للفتوى في المغرب كان من أسس أعمالها الاهتمام بالفتوى في المغرب.

ثانيًا: نشأة المجلس العلمي الأعلى:

مؤسسة الفتوى التي تم إنشاؤها من قِبَلِ الدولة المغربية جاءت نتاجًا لإدراك الدولة أهمية الفتوى في المجال الشرعي أو الديني؛ وعندما أسست وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب جعلت الدولة أمر الفتوى موكولًا لتلك الوزارة ومن اختصاصاتها الأساسية، لكن على الرغم من هذا الإدراك لأهميَّة الفتوى وتحديد اختصاصاتها فقد ظلت الفتوى باهتة في برامج الوزارة وتدخلاتها في الحياة الدينية للمواطنين المغاربة، وهو ما دل عليه ظهير ١٩٩٣م، الذي تم بموجَبه تحديث وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية؛ إذ أصبحت الفتوى من اختصاصات مصلحة تابعة لقسم التوجيه الديني التابع لمديرية الشئون الإسلامية[٢].

١ انظر: الفتوى بالمغرب في ضوء عمل المجلس العلمي الأعلى: قراءة في المسار والمرتكزات (ص ١٩١، ١٩٢).

٢ انظر: إشكالية الوظيفة الدينية في الدولة المعاصرة، قراءة في تجربة تأهيل الحقل الديني بالمغرب لـ امحمد جبرون-(ص ٢٩).

ومع الاتجاه السائد بتقنين العمل الإفتائي وترشيد الفتوى من خلال ممارسة الإفتاء عبر مؤسسات نظامية تعمل بمنهجية ظاهرة ومدروسة بعيدًا عن الاجتهادات الفردية الغير منضبطة، أنشأت دولة المغرب «المجلس العلمي الأعلى»، بموجب الظهير الشريف رقم (١,٨٠,٢٧٠) ٣ جمادى الآخرة ١٤٠١هـ الموافق ٨ أبريل ١٩٨١م، ونص الفصل الأول من الظهير المذكور على أنه يتولى ملك المغرب رئاسته، وبناء على ذلك تم إنشاء المجلس العلمي الأعلى، وكذلك المجالس العلمية الإقليمية.

على أن هذا المجلس لم يكن محددًا بشكل واضح، ولم يتم تفعيله على الصعيد العملي[١]، إلا أنه في تاريخ ٢ ربيع الأول ١٤٢٥هـ الموافق ٢٢ أبريل ٢٠٠٤م صدر الظهير الشريف رقم ١,٠٣,٣٠٠ المتعلق بإعادة تنظيم المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية وفروعها، والذي جاء فيه أن من المهام المنوطة بالمجلس العلمي الأعلى إعداد النظام الداخلي للهيئة العلمية المكلَّفة بالإفتاء والمصادقة عليه، بجانب إحالة طلبات الإفتاء في القضايا المعروضة عليه إلى الهيئة المكلفة بالإفتاء قصد دراستها وإصدار الفتاوى في شأنها، وإحداث هيئة علمية مكلَّفة بالإفتاء بالمجلس العلمي الأعلى، في المادة السابعة والثامنة منه، **التي عندما نطلع عليهما نستنتج ما يلي:**

- أن الفتوى أصبحتْ اختصاصًا أصيلًا للمجلس العلمي الأعلى، وقد نُصَّ على ذلك صراحةً، بخلاف ما كان العمل عليه في الظَّهير الشريف الذي أحدثَ هذا المجلسَ سنة ١٩٨١م.
- حكرية صدور الفتوى بالمغرب على المجلس العلمي الأعلى ممثَّلًا في الهيئة العلمية المكلفة بالإفتاء.
- تشكيل لجان علمية متخصصة من داخل الهيئة العلمية للإفتاء لدراسة النوازل والقضايا المعروضة عليها[٢].

وبهذا الشكل السابق الذي صدر به هذا الظهير، أصبحت الفتوى من أساس ومهام الهيئة العلمية التي هي مؤسسة تابعة للمجلس الأعلى، والَّتي من أساس عملها الارتقاء بشأن الفتوى والإفتاء و«نقلها من بُعدها الفردي الذي قد لا يسلم من المزاجية والتَّجاذبات الذَّاتية والعقدية والمذهبية إلى البُعد المؤسساتي المنضبط، والمعتمد على العمل الجماعي المنظم، من خلال مرجعيته التي تحددها ثوابت الأمة واختياراتها ضمن مقاربة قائمة على الوسطية والاعتدال والمزاوجة بين الأصالة والمعاصرة[٣].

١ انظر: الفتوى بالمغرب في ضوء عمل المجلس العلمي الأعلى: قراءة في المسار والمرتكزات (ص١٩٥- ١٩٧).

٢ انظر: الجريدة الرسمية للمملكة المغربية- السنة الثالثة والتسعون- عدد ٥٢١٠- ١٦ ربيع الأول ١٤٢٥هـ- ٤ مايو ٢٠٠٤م- (ص ٢١٧٧).

٣ انظر: الفتوى بالمغرب في ضوء عمل المجلس العلمي الأعلى: قراءة في المسار والمرتكزات (ص٢٠٦).

ولم يقف الأمر عند حد الاهتمام بالارتقاء بالفتوى والإفتاء، فقد كان من دواعي ذلك الارتقاء أن تكون هناك منهجيَّة في الاشتغال بالهيئة المنوطة بإعداد الفتاوى، وهذا ما حددته المادة التاسعة من الظهير المشار إليه الجهات التي لها الحق في طلب الإفتاء، وأعطت الأولوية في إحالة طلبات الإفتاء إلى الملك بصفته رئيسًا للمجلسِ العلمي الأعلى.

وبهذا الشكل الذي تمَّ رسمُه وإحاطته «تتلقى الهيئة العلميَّة طلبات الإفتاء التي تختص بالنظر فيها، طبقًا للمادة السَّابقة من الظهير المشار إليه، إمَّا من الملك رئيس المجلس العلمي الأعلى، وإما عن طريق الكاتب العام للمجلس، وفي هذه الحالِ الأخيرة يتعيَّن عرض كل طلب إفتاء على المجلس العلمي الأعلى للموافقة على إحالته إلى الهيئة المذكورة، وحينئذٍ تجتمع الهيئة لدراسة طلب الفتوى، أو يحال على أعضائها للدراسة وإعداد الجواب الشرعي المتعلق بها، فتلتقي بعد ذلك لبحثه ومناقشته، وتهيئ الصيغة النهائية للفتوى التي تصدر عن الهيئة بالإجماع، وترفعها إلى الكاتب العام للمجلس للاطِّلاع عليها، وتوجيهها إلى الجهة المعنيَّة بها، والاحتفاظ بنظيرها في وثائق المجلسِ بهدف تدوينها ونشرها تحت إشرافِه»[1].

ثالثًا: مشاهير أعلام المجلس العلمي الأعلى:

١ انظر: المرجع السابق (ص ٢٠٣، ٢٠٤).

الشيخ محمد معجوز المزغراني



بدأ الدكتور المزغراني حياته العلمية بالكُتَّاب القرآني، ثم المدرسة الحسنية التي أسسها الملك محمد الخامس رحمه الله بفاس، ثم التحق وهو دون العاشرة بجامعة القرويين التي تلقى بها طيلة اثني عشر عامًا مختلف العلوم الإسلامية واللغوية على يد علماء متخصصين، وانتسب بعد ذلك لدار الحديث الحسنية وكلية الحقوق بالرباط، وكان هدفه الجمع بين دراسة الشريعة والعلوم القانونية ومناهجها؛ وذلك بغية المقارنة بين هذه القوانين وما يقابلها في الفقه الإسلامي، ليتأتى له بذلك خدمة الشريعة الإسلامية بإبراز مزاياها وفضلها.

حصل بإشراف من المرحوم علال الفاسي على دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص في موضوع: «السبب في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية»، كما حصل على الدكتوراه من دار الحديث في موضوع: «أحكام الشفعة في الفقه الإسلامي والتقنين المغربي المقارن».

عُين فضيلته أستاذًا بكليتي الشريعة والحقوق بفاس، وعضوًا بالمجلس العلمي الأعلى.

ولفضيلته مصنفات جليلة، منها: أحكام الشفعة في الفقه الإسلامي والتقنين المغربي المقارن، ووسائل الإثبات في الفقه الإسلامي، وأحكام الأسرة في الفقه الإسلامي على ضوء مدونة الأحوال الشخصية، والحقوق العينية في الفقه الإسلامي والتقنين المغربي.

انتقل الدكتور ابن معجوز إلى عفو الله تعالى ورحمته يوم السبت ٢٨ يناير ٢٠١٧م[١].

١ انظر: تعريف الشيخ بموقع جريدة المحجة على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت.

الشيخ إدريس خليفة



وُلد الشيخ بمدينة تطوان بالمغرب، وتخرج من المدرسة العليا للأساتذة بالرباط قسم اللغة العربية عام ١٩٦٣م، ثم تحصل على إجازة من كلية أصول الدين بتطوان سنة ١٩٦٩م، ثم إجازة من كلية الحقوق بالرباط سنة ١٩٧٧م، ثم دبلوم الدراسات العليا من دار الحديث الحسنية سنة ١٩٧٨م، ثم دكتوراه الدولة منها سنة ١٩٩٠م.

وقد عُين فضيلته أستاذًا للغة العربية وآدابها بثانوية القاضي العربي بتطوان سنة ١٩٦٣م، وأستاذًا بكلية أصول الدين بتطوان سنة ١٩٨٠م، وبكلية الآداب بها في مادتي أصول الفقه وتاريخ الأديان، وعميدًا لكلية أصول الدين سنة ١٩٩٣م، ورئيسًا للمجلس العلمي بتطوان منذ سنة ١٩٩٥م.

عيَّنه جلالة الملك محمد السادس عضوًا بالمجلس العلمي الأعلى سنة ٢٠٠٤م.

ولفضيلة الشيخ مصنفات جليلة، من أهمها: الحركة العلمية والثقافية بتطوان في العصر الحديث، والإمام الغزالي فقيهًا أصوليًّا، والأشعرية عقيدة أهل السنة والجماعة، والقاضي عياض وجهوده في الدفاع عن مذهب الإمام مالك، والتطرف في الدين[١].

١ انظر: ترجمة الشيخ على موقع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت.



الشيخ الحسن العبادي

وُلد فضيلة الشيخ رحمه الله سنة ١٩٣٧م بدوار «أخريب علال» بجماعة آيت عميرة بإقليم «أشتوكة آيت باها»، وبدأ تعليمه في مسجد الدوار قبل أن ينتقل سنة ١٩٤٨م إلى مسجد «دوار كحايز» بجماعة أنشادن حيث ختم القرآن.

درس في مجموعة من المدارس العتيقة من بينها مدرسة سيدي محمد الشيشاوي، ومدرسة ألما باورير، وتحصل على دبلوم الدراسات العليا بدار الحديث الحسنية في بداية السبعينات من القرن الماضي، حيث أنجز رسالة جامعية بعنوان: «الملك المصلح سيدي محمد بن عبد الله». وفي يوليو ١٩٩٤م حصل على شهادة دكتوراه الدولة من نفس المؤسسة، ناقش من خلالها أطروحته التي تحمل عنوان: «فقه النوازل في سوس، قضايا وأعلام من القرن التاسع إلى نهاية القرن ١٤ الهجري» وهي الأطروحة التي أشرف عليها الفقيه العلامة محمد فاروق النبهان.

وقد عمل الشيخ رحمه الله مدرسًا بمعهد محمد الخامس للتعليم الأصيل، وأستاذًا محاضرًا ثم أستاذًا للتعليم العالي بدءًا من عام ١٩٧٨م بكلية الشريعة بأكادير، والتي تولى فيما بعد منصب نائب عميدها إلى أن أحيل للتقاعد الإداري، ورئيسًا للمجلس العلمي لـ «أكادير» و«تارودانت» ابتداء من سنة ٢٠٠١م.

وفي سنة ٢٠٠٣م أصبح عضوًا بالمجلس العلمي الأعلى الذي أسندت له فيه عضوية لجنة الفتوى.

ومن أهم مصنفات الشيخ العبادي: فقه النوازل في سوس، قضاء وأعلام، والصالحات المتبرّك بهن في سوس، وعمل المرأة في سوس، ومن أعلام سوس أحمد حوزي.

توفي فضيلة الشيخ رحمه الله يوم الخميس ٤ مارس سنة ٢٠١٦م عن سن يناهز الثمانين عامًا، ودفن بمقبرة «تيليلا» بأكادير[١].

١ انظر: السيرة الذاتية للشيخ على موقعه بشبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

الشيخ الزاهد عزيز علوي



هو الزاهد محمد بن الشريف بن أحمد بن الطيب. وُلِدَ سنة ١٩٢٩م بقصر أبي عبد الله بمدغرة الرشيدية (قصر السوق سابقًا)، ونشأ فضيلته حافظًا لكتاب الله ومتمكنًا من علومه وكل ما يتصل به وعمره لا يتجاوز ثماني سنوات، وحافظًا لأكثرية الفنون الفقهيَّة والأصولية والبلاغية والنحوية واللغوية والأدبية والتاريخية عن شيوخ عدة يشار لهم بعين التقدير والاحترام، ثم حصل على شهادة العالمية من جامعة القرويين «الشعبة الشرعية» بالمرتبة الأولى.

وقد عُين فضيلته من طرف المجلس الأعلى أستاذًا بجامعة القرويين، وفي أوائل سنة ١٩٥٦م وقع اختيار جلالة الملك محمد الخامس عليه رحمه الله عليه وعيَّنه قاضيًا بمدينة قصر السوق، وتقلب بعد ذلك في جميع أسلاك القضاء رئيسًا لسنوات طويلة لمحاكم عدة، ومستشارًا ورئيسًا لغرف بمحاكم الاستئناف لأكثر من ثلاثين سنة في مدن طنجة ومراكش ومكناس.

وكان عضوًا للجنة الإفتاء بالمجلس العلمي الأعلى، وفي ٢٢ إبريل ٢٠٠٤م عيَّنه جلالة الملك محمد السادس رئيسًا للمجلس العلمي لإقليم الرشيدية[١].

رحل عن دنيانا العلامة الزاهد يوم الخميس ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م الموافق لـ ١٧ محرم ١٤٣٢هـ[٢].

١ انظر: الجريدة الرسمية بالمملكة المغربية، السنة الثالثة والتسعون، عدد ٥٢٢٥، ١٠ جمادى الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٨ يونيو ٢٠٠٤م.

٢ انظر ترجمته: بموقع الدكتور عزيز علوي محمد، نبذة حياة... مسيرة عالم.

الشيخ مصطفى النجار



هو الشيخ العلَّامة اللغوي الأديب الفقيه مصطفى بن محمد النجار، من أعلام علماء مدينة سلا، وُلد سنة ١٩٣١م، وكان من بيت علم عُرف عنه الفضل والدين والمروءة والإحسان بمدينة سلا، حيث تلقى تعليمه الأوَّلي بالكتَّاب، وحفظ القرآن الكريم، ثم واظب على حضور حلقات العلم بالمساجد والزوايا بمدينتيْ سلا والرباط، فتلقى العلم على المشايخ في مختلف العلوم.

عُين رحمه الله مدرسًا متطوعًا في جوامع سلا والرِّباط، كما أنه كان خطيبًا بليغًا بمساجد المدينتين، سواء في الجُمع والأعياد، وانتدب للتعليم في المعاهد الحرة الرسمية، ودرَّس بثانوية النهضة بمدينة سلا.

وتقديرًا لتلك الجهود التي بذلها في العلم والتعليم والتدريس عُيِّن أول رئيس علمي للمجلس العلمي المحلي بمدينة سلا عند تأسيسه عام ٢٠٠٤م.

توفِّي العلامة مصطفى بن محمد النجار في يوم ١٧ أبريل ٢٠١٢م بمدينة سلا، عن عمر يناهز ٨٢ سنة[١].

١ انظر: مقالًا بعنوان: العلامة مصطفى النجار، بموقع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، بالمملكة المغربية، الثلاثاء ٢٠ مارس ٢٠١٢م، مقالًا بموقع جريدة الصحراء، بعنوان: تشييع جثمان العلامة مصطفى النجار بمدينة سلا، الثلاثاء ٢٠ مارس ٢٠١٢م.



الشيخ الحسن وجاج

وُلد الشيخ الفقيه الدكتور الحسن بن أحمد بن عمر وجاج سنة ١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م بدوار زاوية سيدي وجاج بإقليم «تزنيت».

وختم القرآن على الفقيه السيد أحمد بن لحسن الأستيفي سنة ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٨م وعمره ثماني عشرة سنة. ثم عاد إلى قريته سنة ١٣٦٩هـ/١٩٤٩م وانكب على دراسة اللغة العربية ومبادئ الفقه المالكي على خاله السيد أحمد الزيتوني خريج الزيتونة بتونس، ثم التحق بالجامعة اليوسفية سنة ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م. وفي سنة ١٣٧٩هـ/١٩٥٩م نال الشهادة العالمية، ثم نجح في المباراة التي نظمت في الرباط لاختيار بعض المعلمين سنة ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م.

وفي سنة ١٩٧٢م التحق بدار الحديث الحسنية، وأحرز النجاح في شهادة الحديث وعلومه سنة ١٩٧٢م، ثم في شهادة التفسير وعلوم القرآن سنة ١٩٧٣م، ثم حصل على شهادة دبلوم في الدراسات العليا سنة ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، ثم شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الإسلامية سنة ١٣٨٨هـ/١٩٨٦م.

عُين فضيلته بوزارة التعليم الأصلي في سنة ١٩٧٤م، وأستاذًا مساعدًا بكلية اللغة العربية بمراكش سنة ١٩٧٥م، وأستاذًا مساعدًا بجامعة أم القرى في السعودية سنة ١٩٨٣م.

ثم عُين فضيلته عضوًا بالمجلس العلمي الأعلى بالمغرب، ورئيسًا للمجلس العلمي المحلي بمدينة تيزنيت.

وقد حقق فضيلته كتاب «تقييد وقف القرآن الكريم» للشيخ الهبطي، وهو موضوع رسالته في دبلوم الدراسات العليا. وكتاب: «منبهة الإمام الداني»، وهو موضوع رسالته في دكتوراه الدولة[1].

١ انظر: ترجمة الشيخ الدكتور لحسن وجاج أحمد علماء جامعة ابن يوسف في القرن العشرين بموقع هوية بريس على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

الشيخ سعيد شبار



تلقى الشيخ تعليمه حتى حصل على الإجازة عام ١٩٨٧م بشعبة الدراسات الإسلامية بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، ثم تخرج من دار الحديث الحسنية عام ١٩٨٩م، ثم دبلوم الدراسات العليا عام ١٩٩٠م في العقيدة والفكر الإسلامي والحضاري.

حصل الشيخ عام ٢٠٠٠م على دكتوراه الدولة في موضوع «الاجتهاد في الفكر الإسلامي المعاصر» دراسة في الأسس المرجعية، وذلك بجامعة محمد الخامس بالرباط.

عُين فضيلته أستاذًا للتعليم العالي بجامعة السلطان مولاي سليمان (كلية الآداب والعلوم الإنسانية- بني ملال)، ورئيسًا للمجلس العلمي المحلي ببني ملال منذ سنة ٢٠٠٩م، ومشرفًا في وحدة التكوين والبحث في ماستر الحوار الديني والحضاري وقضايا التجديد في الثقافة الإسلامية (كلية الآداب- بني ملال)، ومشرفًا في وحدة التكوين في الدكتوراة (الحوار الوطني والثقافي في الحضارة الإسلامية)، ورئيسًا لمركز دراسات المعرفة والحضارة (كلية الآداب، بني ملال)، وخبيرًا محكمًا في الأبحاث والدراسات الفكرية والثقافية لدى مؤسسات وطنية ودولية.

ومن أهم مؤلفات فضيلة الشيخ سعيد شبار: النص الإسلامي في قراءات الفكر العربي المعاصر، والحداثة في التداول الثقافي العربي الإسلام؛ نحو إعادة بناء المفهوم، والنخبة والإيديولوجيا والحداثة، والاجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر؛ دراسة في الأسس المرجعية والمنهجية، والثقافة والعولمة، قضايا إصلاح الفكر والتجديد في العلوم[١].

١ انظر: ترجمة الشيخ على موقع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية المغربي على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

الشيخ محمد الحبيب الناصري



وُلد الشيخ محمد الحبيب الناصري الشرقاوي بمدينة أبي الجعد سنة ١٩٣٣م بنسب ينتهي الى الصحابي الجليل والخليفة الثاني لرسول الله ﷺ سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

التحق بالكتاب لحفظ القرآن الكريم وعمره أربع سنوات، وتم حفظه حفظًا متقنًا مع ضبط رسمه وهو في سن الحادية عشرة، ثم توجه لطلب العلم الشرعي.

عُين فضيلته رئيسًا للمجلس العلمي لجهة الشاوية ورديغة، وعضوًا بالمجلس العلمي الأعلى.

توفي الشيخ صباح الأحد الحادي والعشرون من شهر أكتوبر لعام ٢٠١٨م عن عمر يناهز ٨٥ سنة[١].

١ انظر: ترجمة الشيخ على موقع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية المغربي على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

الشيخ محمد عز الدين المعيار



هو فضيلة الشيخ الدكتور محمد عز الدين المعيار الإدريسي، ينتهي نسبُه إلى المولى إدريس بن عبد الله الكامل بن حسن المثنى بن حسن السبط بن علي بن أبي طالب.

وُلد سنة ١٩٥٢م بمدينة مراكش، وأصله من بلاد السراغنة، وبدأ فضيلته دراسته بحفظ القرآن الكريم بالكتَّاب الخاص الذي كان يحفظ به، ثم حصل على الشهادة الابتدائية. ثم انتقل بعد ذلك إلى ثانوية يوسف التابعة للتَّعليم الأصيل، ثم التحق بعد ذلك بالجامعة اليوسفية، ثم التحق بعد ذلك بكلية اللغة العربية بمراكش، ثم التحق بعدها بدار الحديث الحسنية بالرباط، وسجل بها رسالته لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلوم الإسلامية والحديث في موضوع «نَفَس الصباح في غريب القرآن وناسخه ومنسوخه» لأبي جعفر أحمد بن عبد الصمد ابن عبد الحق الخزرجي (ت ٥٨٢هـ) دراسة وتحقيق.

وقد حصل فضيلته على دبلوم الدراسات الإسلامية العليا بميزة حسن جدًّا، ودكتوراه الدولة في العلوم الإسلامية والحديث بميزة حسن جدًّا، وهي بعنوان: «علم الرجال بالغرب الإسلامي- ابن الحذاء وكتابه في رجال الموطأ- دراسة وتحقيق».

وعُين فضيلته أستاذًا للتعليم الثانوي بثانوية حمان الفطواكي بدمنات من ١٩٧٢م إلى ١٩٧٥م، وأستاذًا بدار الحديث الحسنية بالرباط من ١٩٧٥م إلى ١٩٧٨م، وأستاذًا للتعليم العالي بكلية اللغة العربية بمراكش سنة ١٩٧٩م، ورئيسًا لوحدة أثر الدراسات الإسلامية في الدرس اللغوي بكلية اللغة العربية.

وقد عُين فضيلته أيضًا عضوًا بالمجلس العلمي الأعلى ورئيسًا للمجلس العلمي بمراكش، وعضوًا بمؤسسة محمد السادس لعلماء إفريقيا، وعضوًا برابطة الأدب الإسلامي العالمية، وعضوًا برابطة علماء المغرب.

ولفضيلة الشيخ مصنفات جليلة، من أهمها: المجلس العلمي لمراكش تاريخ وأعلام، وأوهام وأخطاء منسوبة إلى يحيى بن يحيى الليثي في روايته للموطأ، والإمام مالك والموطأ والمدونة بعيون مغربية، والسيرة النبوية وتحديات العصر[١].

١ انظر: السيرة الذاتية بموقع الرسمي لفضيلة الدكتور محمد عز الدين المعيار الإدريسي. وكذلك سيرته الذاتية التي كتبها بيده بموقع الملتقى الفقهي.



الشيخ محمد جميل بن المبارك

تلقى فضيلة الشيخ تعليمه حتى حصل على الإجازة العليا في الشريعة، والماجستير في الشريعة، ودكتوراه الدولة في الشريعة، وحصل أيضًا على إجازة في القراءات العشر بطريقتي الشاطبية والدرة.

عُين فضيلته رئيسًا لشعبة الفقه والتشريع والفروع المرتبطة بهما بكلية الشريعة بأكادير، وعضوًا بمجلس جامعة القرويين، ورئيسًا لوحدة النوازل الفقهية ومستجدات العصر (دكتوراه في كلية الشريعة أكادير)، ورئيسًا منسقًا بين لجان التحكيم في المسابقة الدولية في حفظ القرآن الكريم وترتيله وتجويده وتفسيره، ورئيسًا منسقًا بين لجان التحكيم في المسابقة الوطنية في حفظ القرآن الكريم للكتاتيب القرآنية، وعضوًا بالمجلس الإداري في مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف، وعضوًا بالمجلس الإداري لمشروع الفقه المالكي بالدليل بدبي، وعضوًا بالمجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة.

كما عُين فضيلته عضوًا بالمجلس العلمي الأعلى، ورئيسًا للمجلس العلمي المحلي بأكادير.

ومن أهم مصنفاته فضيلة الشيخ محمد جميل بن المبارك: نظرية الضرورة الشرعية: حدودها وضوابطها، والتوثيق والإثبات بالكتابة في التشريع الإسلامي والقانون الوضعي، وخبر الواحد وحجيته في العقائد والأحكام[١].

١ انظر: ترجمة الشيخ على موقع وزارة الأوقاف والشئون الدينية المغربي بشبكة المعلومات الدولية.

الشيخ مصطفى بن حمزة



وُلد الشيخ مصطفى بن حمزة في السابع عشر من يوليو سنة ١٩٤٩م بمدينة وجدة.

حصل على شهادة الإجازة من كلية الشريعة بفاس، ثم حصل على شهادة الإجازة في الأدب العربي من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، وتخرَّج من دار الحديث الحسنية بالرباط. ثم حصل بعد ذلك على دبلوم الدراسات العليا من كلية الآداب جامعة محمد الخامس بالرباط، وكان تخصصه بها اللغة العربية عن دراسة لنظرية العامل عند ابن مضاء القرطبي، ثم على دكتوراه الدولة من جامعة محمد الأول بوجدة عن تحقيق مخطوطة «الحلية فيما لكل فعل من تصريف وبنية» لابن عنترة.

عُين فضيلته أستاذًا محاضرًا بجامعة محمد الخامس بالرباط، وأستاذًا للتعليم العالي بجامعة محمد الأول بوجدة (شعبة الدراسات الإسلامية)، وعضوًا محكمًا بلجنة جائزة محمد السادس الوطنية للفكر الإسلامي التي تمنحها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية للشخصيات العلمية وللأعمال العلمية المتميزة.

كما عُين عضوًا بالمجلس العلمي الأعلى، ورئيسًا للمجلس العلمي المحلي بمدينة وجدة.

ومن أهم مصنفات فضيلة الشيخ مصطفى بن حمزة: حقوق المعوَّقين في الإسلام، ومقدمة من أجل تأصيل التسامح بين المسلمين، ونظرة في العوامل التي أسست روح العداء عند الغربيين نحو الإسلام، والأسس الثقافية لمنع تطبيق الشريعة، والحضور الإسلامي في مجال التربية، وكرامة المرأة من خلال خصوصياتها التشريعية، ومعطيات حول ظاهرة التنصير، وتأملات في سورة الفجر، ونظرية العامل في النحو العربي[١].

١ انظر: ترجمة الشيخ على موقع الملتقى الفقهي، وموقع صفات عباد الرحمن على شبكة المعلومات الدولية.

رابعًا: بعض مهام المجالس العلمية:

- إعداد النظام الداخلي للهيئة العلمية المكلفة بالإفتاء، وهي هيئة محدثة لدى المجلس بموجب الظهير الشريف الصادر عام ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، تتكون من بين أعضائه، تختص وحدها دون غيرها بإصدار الفتاوى.
- دراسة القضايا التي يعرضها عليها رئيسها، جلالة الملك أعز الله أمره.
- إعداد برنامج عمل سنوي يتضمن الأنشطة المقترح القيام بها من قبل المجالس العلمية المحلية.
- الإشراف على عمل المجالس العلمية المحلية، وتنسيق أنشطتها، وإصدار التوجيهات والتوصيات الرامية إلى ترشيد سيرها وتفعيل دورها في تأطير الحياة الدينية.
- إقامة علاقات تعاون علمي مع الهيئات والمنظمات الإسلامية ذات الاهتمام المشترك.

خامسًا: تكوين المجلس العلمي الأعلى:

يترأس المجلس العلمي ملك المغرب شخصيًّا، ويضم في عضويته سبعة وأربعين عالما وعالمة وهم:

- وزير الأوقاف والشئون الإسلامية.
- بعض كبار العلماء يعينون بصفة شخصية من لدن جلالته الشريفة، وعددهم خمسة عشر.
- الكاتب العام للمجلس العلمي الأعلى.
- رؤساء المجالس العلمية، وعددهم ثلاثون.

ويضم المجلس أربع لجان هي:

- لجنة التوجيه والإرشاد الديني.
- لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- لجنة الدراسات والأبحاث العلمية.
- لجنة التعاون والتواصل وبرامج الأنشطة.

وقد أعلن المجلس العلمي عن رؤيته وهدفه المتمثل في السعي إلى ضمان الأمن الروحي للمغاربة، وحراسة الثوابت الدينية للأمة، والمتمثلة في: العقيدة الأشعرية، والمذهب المالكي، والتصوف السني.

الاتصال بالمجلس العلمي الأعلى:

- العنوان: كتابة المجلس الأعلى، زنقة مزياتة، دار البركة، السويسي، الرباط.
- الهاتف: ٠٥٣٧٦٣٣٥٧٩ . / ٠٥٣٧٦٣٣٥٩٠ . / ٠٥٣٧٦٣٣٥٩٥ .
- الفاكس: ٠٥٣٧٦٣٣٥٨٧ .
- رابط: بإعلانات المجلس الأعلى والمجالس العلمية المحلية

سادسًا: ملامح منهج الفتوى بالمجلس العلمي الأعلى بالمغرب:

اختار المغاربة منذ أكثر من اثني عشر قرنًا المذهب المالكي مذهبًا رسميًّا للدولة المغربية، فباستثناء دولة الموحدين كانت جميع الدول التي تعاقبت على الحكم في المغرب تدعمه وتحتمي به، وقد ظل إلى يومنا هذا شعارًا للمغرب يعبر عن الوحدة المذهبية الدينية والأصالة الحضارية؛ ولذا فقد اتجهت النخبة والسلطة الحاكمة في المغرب إلى إقرار نظام تشريعي وقضائي ملائم للبيئة المغربية؛ فقد وقع الاختيار نهائيًّا على المذهب المالكي بقواعده المنهجية المتمثلة في اعتماد مبادئ السياسات الشرعية مثل: المصالح المرسلة، وسد الذرائع، والعرف، ومراعاة الخلاف إلخ؛ وذلك لضمان الوحدة التشريعية والقضائية من جهة، ولتجنب كل ما من شأنه أن يبث روح الخلافات الاعتقادية من جهة أخرى.

وفي مجال الإفتاء تأثر المنهج بشدة بتلك الخلفية المالكية، مع مراعاة باقي المذاهب الأربعة؛ للوصول للإجابة التي تحقق مقاصد الشريعة الإسلامية وترفع الحرج عن الناس.

ومن أهم الأمثلة على ملامح ذلك المنهج:

- مراعاة المذهب المالكي، فمثلًا في فتوى لفضيلة الشيخ الحسن العبادي عضو المجلس العلمي حول نقل الأعضاء البشرية، جاء في جواب الشيخ: «الراجح عند الفقهاء المالكية وغيرهم أن الإنسان وكل ما انفصل عنه من أجزائه من لحم وعظم وغيرها طاهر».

وقد يُقتصر على المذهب المالكي ففي سؤال ورد لفضيلة الشيخ مصطفى بن حمزة عضو المجلس الأعلى حول استعمال دواء الرشاش لمن تأتيه نوبة ضيق التنفس خلال الصيام، أجاب ببيان مذهب المالكية في أن الأصل في الصوم منع الإنسان نفسه من إدخال أي مادة إلى الحلق.

- مراعاة المذاهب الفقهية الأربعة، وخاصة رأي جمهور الفقهاء، والإفتاء به ولو خالف المذهب المالكي لعلة شرعية؛ كالتيسير ورفع الحرج.
- ذكر الجواب مدعومًا بالأدلة من الكتاب والسنة إذا احتاج الأمر لذلك.
- ذكر آراء الفقهاء وأقوال المذاهب في المسائل الخلافية التي تحتاج لبيان وتفصيل، مع الترجيح بين الآراء.
- الاستناد إلى الإجماع والقياس والقواعد الفقهية والأصولية.
- الإيجاز وعدم الاستطراد في الإجابة إلا إذا احتاج المقام تفصيلًا.
- الرجوع إلى أهل الاختصاص في مختلف العلوم.

سابعًا: نماذج من فتاوى المجلس العلمي الأعلى:

فتوى من المجلس العلمي الأعلى في موضوع إغلاق المساجد مؤقتًا:

محمد يسف/ الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى

بناء على طلب الفتوى الموجه إلى المجلس العلمي الأعلى من أمير المؤمنين حفظه الله، وهو الذي تشهد الأمة على رعايته لبيوت الله وتعلقه بها وحرصه على الزيادة منها وفتحها للمصلين؛ ونظرًا للضرر الفادح الناجم عن الوباء الذي يجتاح العالم؛ واعتبارًا لما صدر من توجهات من الجهات المختصة، بما فيها وزارة الصحة، بهدف الحرص على الوقاية من الفيروس بإغلاق أماكن عمومية وخصوصية؛ واستلهامًا من نصوص الشرع التي تؤكد على ضرورة حفظ الأبدان، وعلى تقديم دفع المضرة على جلب المصلحة؛ وعلمًا بأن من شروط الصلاة، ولاسيما في المساجد، حصول الطمأنينة، وحيث إن الخوف من هذا الوباء ينتفي معه شرط الطمأنينة.

لكل هذه الاعتبارات الشرعية والعقلية الاحترازية؛ فإن الهيئة العلمية للإفتاء بالمجلس العلمي الأعلى تفتي بما يلي:

ضرورة إغلاق أبواب المساجد سواء بالنسبة للصلوات الخمس أو صلاة الجمعة، ابتداء من هذا اليوم الاثنين ١٦ مارس عام ٢٠٢٠ الموافق لـ ٢١ رجب ١٤٤١ هـ.

طمأنة المواطنين والمواطنات بأن هذا الإجراء لن يستمر. وستعود الأمور إلى نصابها بإقامة الصلاة في المساجد بمجرد قرار السلطات المختصة بعودة الحالة الصحية إلى وضعها الطبيعي.

وجوب استمرار رفع الأذان في جميع المساجد.

فتوى حول الجهاد:

محمد يسف/ الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى

أصدر المجلس العلمي الأعلى فتوى حول الجهاد وذلك على إثر الأحداث التي وقعت في فرنسا والتي أوْدَت بحياة عدد من الأبرياء بدعوى الجهاد في سبيل الله، وفيما يلي هذه الفتوى:

بسم الله الرحمن الرحيم

على إثر الأحداث التي وقعت في فرنسا والتي أوْدَت بحياة عدد من الأبرياء بدعوى الجهاد في سبيل الله، ورفعًا لكل التباس في موضوع ما هو جهاد وما ليس بجهاد، يسعد المجلس العلمي الأعلى أن يبين ما هو الحق في ذلك، ما هو من قبيل الجهاد في الإسلام حقًّا وما ليس كذلك، وإنما هو إرهاب وعدوان وترويع للآمنين وإزهاق لأرواحهم البريئة وهو محرم تحريمًا قطعيًّا في الإسلام، لقول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْتَدُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٠]، وقوله سبحانه: ﴿ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة: ٣٢]، أما الجهاد الشرعي فأنواع: أهمها جهاد النفس بتكوينها وتهذيبها وتزكيتها وتأهيلها لتحمل المسئولية.

ويليه الجهاد بالفكر، ويكون بترويض العقل وصقله واستخدامه فيما يفيد البشرية، والجهاد بالقلم، ويكون بتأليف الكتب النافعة وتحرير المقالات المنورة للفكر، ورد الشبه والتهم الملصقة زورًا بالإسلام والمسلمين. والجهاد بالمال ويكون بالإنفاق بسخاء في أبواب الخير، والإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وأما الجهاد بالسلاح فإنه لا يلتجئ إليه المسلمون إلا في حالة الضرورة القصوى عندما يعتدي عليهم أعداؤهم، وتفشل كل الوسائل السلمية. فالجهاد في هذه الحالة شبيه بالكيِّ الذي هو آخر الدواء.

ومع ذلك، فإن إعلان الجهاد في هذه الحالة لا يكون إلا بأمر الإمام الأعظم، إذ هو من اختصاصه وحده. إذ أعطاه الإسلام وحده الحق في إعلانه والدعوة إليه وتنظيمه، ولم يبح لأي فرد ولا جماعة أن تقتحمه من تلقاء نفسها.

وقد ألح علماء الإسلام قديمًا وحديثًا على إبراز هذا الاختصاص، صيانة لتماسك الأمة، وحماية لها من أن ينفرط عقدُها، فتتنازع وتفشل وتذهب ريحها.

فتوى حول مسألة إخراج زكاة الفطر بالقيمة نقدًا:

جوابًا عن سؤال ورد إلى الهيئة العلمية المكلفة بالإفتاء من الكتابة العامة للمجلس العلمي الأعلى بتاريخ ٢١ رمضان ١٤٣١هـ موافق فاتح شتنبر ٢٠١٠م صدرت عن الهيئة العلمية المكلفة بالإفتاء لدى المجلس العلمي الأعلى فتوى في مسألة إخراج زكاة الفطر بالقيمة نقدًا. وفيما يلي نص الفتوى.

فتوى الهيئة العلمية المكلفة بالإفتاء في مسألة إخراج زكاة الفطر بالقيمة نقدًا:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدًا، وبعد:

فقد ورد على الكتابة العامة للمجلس العلمي الأعلى سؤال حول إخراج زكاة الفطر بالقيمة نقودًا، وما إذا كان ذلك يجوز أم لا؟ فأحالته على الهيئة العلمية المكلفة بالإفتاء قصد دراسته وإبداء الرأي الفقهي بشأنه في ضوء النصوص الشرعية المتعلقة بهذه الزكاة، والمقاصد الحكيمة المستفادة منها، فخلصت إلى ما يلي:

أولًا: التأصيل الشرعي لزكاة الفطر وحكمتها في الإسلام.

شرع الإسلام زكاة الفطر عند اكتمال شهر رمضان، وجعلها شعيرة إسلامية ثابتة، وقربة دينية راسخة، وصدقة واجبة وطاعة يتقرب بها العبد المسلم إلى ربه ومولاه، يوم عيد الفطر، ضمن ما يتقرب به من صالح الأعمال، ويبادر إليه من خصال البر والتقوى والإحسان، وهي لذلك صدقة مجمع عليها من أئمة الشريعة وفقهائها الأعلام، ومعلومةٌ من الدين بالضرورة لدى عامة أمة الإسلام، رعاها الخلف عن السلف، وحافظ عليها جيلًا بعد جيل.

وقد أوضح النبي صلى الله عليه وسلم بسنته القولية والفعلية سائر الأحكام المتعلقة بها، فبين وقتها وحكمها، ومقدارها وحكمتها، وما تؤدى منه من أنواع الطعام وأقواته، ومن تجب عليه من أفراد أمته عليه الصلاة والسلام، كما تنص عليه الأحاديث الصحيحة الآتية:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعير، على العبد والحر، والذكر والأنثى، والصغير والكبير من المسلمين، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة (أي صلاة العيد)». [متفق عليه].

وعن أبي سعيد الخدرى رضي الله عنه قال: «كنا نخرج زكاة الفطر إذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعًا من طعام (بر وحنطة)، أو صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعير، أو صاعًا من زبيب، أو صاعًا من أقط (لبن مجفف) ». [رواه مسلم].

وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: «فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين، من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أدَّاها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات». [رواه أبو داود وابن ماجه والحاكم، وصححه].

فهذه الأحاديث النبوية أصلت لمشروعية زكاة الفطر، وأبانت عَنْ جميع أحكامها في الإسلام.

وإخراجها بهذه الكيفية المنصوص عليها، وأداؤها على وفقها من حيث الوقت والمقدار، ونوع الطعام الذي تُخرج منه بالصاع كيلا، (وهو أربع حفنات باليد المتوسطة)، أو ما يعادله بالوزن، حوالي (٢,٥٠٠ كلغ) هو محل إِجزاء وكفاية بإجماع الأئمة والفقهاء، رحمهم الله جميعًا.

ثانيًا: مسألة إخراج زكاة الفطر بالقيمة نقودًا:

اختلف فيها الفقه على رأيْن، تبعًا لاختلاف النظر إلى دلالة نصوص السنة على كيفية إِخراجها بالطعام كيْلًا، أو إلى الحِكمة من تَشريعها.

الرأي الأول: يَرَى أنه يتعين أداؤها صاعًا من أحد أنواع الطعام المذكورة في الأحاديث، أوغيرها مما يكون غالب قوت أهل البلد الذي يقطنه الصائم، أو قوت المزكي وأهله، أو ما يعادله وزنًا، ولا يجوز عنده إخراجُهَا بالقيمة نُقُودًا.

وذلك لكونها في نظر هذا الرأي عبادة وقربة إلى الله تعالى، نص الشارع الحكيم على كيفية أدائها، وبيَّنها، وهي تنطوي على أسرار شرعية وفوائد اجتماعية ملحوظة، فيجب إخراجها على تلك الكيفية المشروعة، وهذا الرأي قال به جمهور الأئمة والفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة، وهو المستفاد من نصوص مختلف كتب الفقه المالكي وأقوال علمائه.

فالحافظ ابن عبد البر يقول: «صدقة الفطر واجبة على كل حر وعبد، صغير أو كبير، ذكر أو أنثى من المسلمين. ومقدارها صاع بصاع النبي صلى الله عليه وسلم، وهو أربعة أمداد -أي حفنات- بمده عليه الصلاة والسلام».

والعلامة ابن رشد الجد يقول: «اتفق جمهور أهل العلم على وجوب زكاة الفطر، وهي زكاة الرقاب زائدة إلى زكاة الأموال، فتجب على الغني والفقير إذا كان له مال يؤديها منه: ومكيلة زكاة الفطر صاع من كل ما يؤدَّى منه».

الرأي الثاني: يرى جواز إخراجها بالقيمة نقدًا، وهو رأي قال به بعض علماء التابعين ومن بعدهم؛ كعمر بن عبد العزيز، والحسن البصري، وسفيان الثوري، وأبي حنيفة، وذلك نظرًا منهم إلى المقصد الشرعي من إيجابها على الكبير والصغير من المسلمين، وهو إغناء الفقراء والمساكين بها عن الطواف على الناس وسؤالهم ما يقتاتونه من طعام في ذلك اليوم، وإدخال السرور عليهم بها، كما يدل له حديث: «أَغنوهم عن السؤال في هذا اليوم».

وهو مقصد شرعي جلي، كما يتحقق بإخراجها صاعًا من الطعام المقتات كيلًا، أو ما يعادله وزنًا، يتحقق- كذلك- في نظر أهل هذا الرأي، بإعطاء قيمتها نقودًا، بل قد يكون في بعض الأوقات والأحوال أولى وأَفضل للمُتَصَدَّق عليه كما يراه البعض.

وفي هذا الصدد أوْردَ العلامة القرطبي المالكي عند تفسيره لآية مصارف الزكاة، وفي معرض استفادة جواز أخذ القيمة في زكاة الأموال من بعض الأحاديث عند من يقول بذلك، حديث: «أَغنوهم عن السؤال في هذا اليوم» [يعني يوم الفطر]، وذكر المراد منه، فقال: وإنما أراد أن يغنوا بما يسد حاجتهم، فأَي شيء سد حاجتهم جاز، قال تعالى: {خذ من أموالهم صدقة}، فلم يخص شيئًا من شيء. اهـ

وممن رأى هذا الرأي الحافظ ابن أبي شيبة، حيث ترجم له في مصنفه بقوله: (باب إعطاء الدراهم في زكاة الدراهم في زكاة الفطر)، وذكر كتاب عمر بن عبد العزيز إلى عامله على البصرة، حيث جاء فيه: "يؤخذ من أهل الديوان، من أعطياتهم، على كل إنسان نصف درهم". يعني زكاة الفطر.

وقال الشيخ العلامة أحمد الصاوي المالكي في حاشيته على الشرح الصغير لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، للعلامة أبي البركات أحمد الدردير، عند قوله في أصناف الطعام التي تخرج منها زكاة الفطر: "فلا يجزئ الإخراج من غيرها ولا منها إن اقتيت غيره منها، إلا أن يكون

الأحسن، كما لو غلب اقتيات الشعير فأخرج منها قمحًا"، قال الصاوي هنا: "أي إذا لم يكن ذلك الغير عينًا (أي نقدًا أو نقودًا)، وإلا فالأظهر الإجزاء، لأنه يسهل بالعين سد خلته في ذلك اليوم".

وممن ذكره أيضًا وحكاه، العلامة عبد الوهاب الشعراني في كتابه القيم (الميزان) عند ترجمته لزكاة الفطر، حيث قال: «وأما من جوز إخراج القيمة فوَجْهُه أن الفقراء يصِيرون بالخيار بين أن يشتري أحدهم حبًّا أو طعامًا مهيَّأ للأكل من السوق، فهو مخفف من هذا الوجه على الأغنياء والفقراء».

وهو رأْي مال إليه كذلك بعضُ العلماء والفقهاء المعاصرين، من أهل المغرب وغيرهم.

خلاصة الرأي الفقهي في مسألة إخراج زكاة الفطر بالقيمة نقدًا:

من خلالِ ما تقدم من نصوص السنة النبوية في تشريع زكاة الفطر، وبيان أحكامها وحكمتها، ومن الآراء الفقهية حول مسألة إخراجها بالقيمة نقدا، فإن الرأي الفقهي الذي انتهت إليه الهيئة في ضوء كل ذلك يتبلور فيما يلي:

أولًا: الأصل في إخراج زكاة الفطر أن يكون بمكيلة الصاع (أربعة أمداد، أي حفنات) من أحد أنواع الأطعمة المقتاتة، من حبوب الزرع أو الدقيق أو التمر، أو غيرها مما ذكر في الحديث، أو بما يعادل الصاع منها وزنًا، وهو: حوالي (٢,٥٠٠ كلغ)، مما يقتاته ويعيش به غالب أهل البلد الذي يقطنه الصائم، أو يقتاته هو مع أهله حسب مستطاعه ومقدوره.

وذلك لكونها عبادة وقربة إلى الله تعالى، نص الشارع الحكيم على كيفية أدائها والقيام بها، مما يقتضي الحفاظ على شعيرتها بارزة وظاهرة في المجتمع، كما شرعت، فيحصل الجمع بين ما تدل عليه نصوص السنة من كيفية إخراجها، والحكمة الشرعية من إيجابها.

وإخراجُها على هذا الأصل الذي شرعت عليه هو الواجب المطلوب والمتأكد أولًا، والأفضلُ، والأولى والأكمل، في حق كل من أمكنه ذلك وتيسر له، أخذًا بالاعتبارات السالفة.

ثانيًا: وفي المقام الثاني يأتي الرأي الذي يقول بجواز إخراجها بالقيمة نقدًا لمن رأى ذلك أسهل عليه وأيسر له في أدائها، وأفيد وأنفع للآخذ المنتفع بها من فقير ومسكين، فيجوز له حينئذ إخراجها بالقيمة نقدًا. وذلك كحالِ من تعذر عليه إخراجها كما شُرعت من حبوب الزرع والدقيق والتمر ونحوها مما ذكر في الحديث لسبب ما، أو لوجوده في بلد غير وطنه الأصلي،

ولا يوجد فيه من يستحقها من فقراء المسلمين وضعافهم، وكحال ما إذا اقتضى نظر ولي أمر الأمة وإمامها الأعظم إخراج قيمتها نقدًا، لمصلحة وطنية تكافلية، أو قضية تضامنية إسلامية، فإنها تجوز باتفاق، لما تحققه بذلك من مصلحة عامة للوطن والدين.

إضافة إلى أن هذا الرأي القائل بجواز إخراج زكاة الفطر بقيمتها النقدية، استنادًا إلى حكمة مشروعيتها من إغناء الفقير والمسكين، واستنباطًا من نصوص بعض الأحاديث الواردة في زكاة الأموال بصفة عامة، يدخل في باب الأخذ بمبدأ اليسر ورفع الحرج عن الناس في بعض الأمور والأحوال التي تقتضيه، باعتباره أصلًا متأصلًا في دين الإسلام وشريعته السمحة، بنص القرآن الكريم والسنة النبوية، وفيه يقول الله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ويقول سبحانه: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «يسروا ولا تعسروا».

وعليه، فيجوز على هذا الرأي إخراجها بالقيمة نقدًا.

والله أعلم وأحكم، وهو سبحانه من وراء القصد، والهادي إلى كل رشاد وأقوم سبيل.

٢١ رمضان ١٤٣١هـ موافق فاتح شتنبر ٢٠١٠م

جواز إفطار الرياضيين:

أعلن المجلس العلمي الأعلى يوم الخميس ١٩ يوليوز ٢٠١٢م أنه يجوز للرياضيين المغاربة المشاركين في دورة الألعاب الأولمبية التي تبدأ بلندن يوم ٢٧ يوليو، الإفطار شريطة أن يقضوا (يصوموا) ما أفطروه من أيام بعد انقضاء رمضان وقبل حلول رمضان القادم.

وفي بلاغ لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية أن المجلس العلمي الأعلى توصل بسؤال من الجامعة الملكية المغربية لسباق الدراجات حول إمكانية إفطار الرياضيين المغاربة المشاركين في هذه الدورة، وأنه "بعد عرض الموضوع على هيئة الإفتاء، كان جواب المجلس العلمي الأعلى جواز الإفطار لهؤلاء الرياضيين شريطة أن يقضوا (يصوموا) ما أفطروه من أيام بعد انقضاء رمضان وقبل حلول رمضان القادم".

وفيما يلي نص البلاغ:

توصل المجلس العلمي الأعلى بسؤال من الجامعة الملكية المغربية لسباق الدراجات حول إمكانية إفطار الرياضيين المغاربة المشاركين في دورة الألعاب الأولمبية بلندن يومي ٢٧-٢٨ يوليوز ٢٠١٢م.

وبعد عرض الموضوع على هيئة الإفتاء، كان جواب المجلس العلمي الأعلى جواز الإفطار لهؤلاء الرياضيين شريطة أن يقضوا (يصوموا) ما أفطروه من أيام بعد انقضاء رمضان وقبل حلول رمضان القادم إن شاء الله.

إقامة صلاة العيد في المنازل والبيوت على الكيفية المشروعة رعيًا لظروف وباء كورونا:

السؤال:

مدى مشروعية إقامة صلاة العيد في المنازل والبيوت على الكيفية المشروعة رعيًا للظروف الاستثنائية الحالية؟

الجواب:

رعيًا للظروف الاستثنائية الحالية، المرتبطة بتفشي وباء كورونا (كوفيد ١٩)، أصدر المجلس العلمي الأعلى يوم الأربعاء ٢٦ رمضان ١٤٤١ (٢٠ ماي ٢٠٢٠) بيانًا في شأن إقامة صلاة العيد في المنازل والبيوت على الكيفية المشروعة، وفيما يلي نص البيان:

بيان المجلس العلمي الأعلى في شأن إقامة صلاة العيد في المنازل والبيوت على الكيفية المشروعة رعيًا للظروف الاستثنائية الحالية:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدًا، وبعد:

فإن من شعائر دين الله وسننه الإسلامية الراسخة صلاة العيد في الفطر والأضحى، فهي شعيرة دينية جليلة، وسنة نبوية مؤكدة، سنَّها النبي صلى الله عليه وسلم، وواظب عليها في حياته، وحافظ عليها السلف الصالح والخلف الصالح في كل بلد وجيل من أمته.

والأصل في إقامتها أن تكون في فضاء المصلى أو في المسجد الجامع في الظروف الاعتيادية.

وكيفيتها المشروعة المعلومة ركعتان جهرًا بالفاتحة والسورة، وبغير أذان ولا إقامة، وبسبع تكبيرات في الركعة الأولى بتكبيرة الإحرام، وست تكبيرات في الركعة الثانية بتكبيرة القيام، وليست الخطبة شرطًا فيها.

ويدخل وقت أداء صلاة العيد من حين طلوع الشمس وارتفاعها في الأفق ارتفاعًا بيِّنًا، بنحو نصف ساعة إلى الزوال.

مشروعية إقامتها في المنازل والبيوت على سبيل السنية:

نص علماء المذهب المالكي وغيرهم على سنية إقامتها في المنازل والبيوت على الهيئة المشروعة، حال فوات صلاتها في المصلى أو في المسجد مع الجماعة، أو حال تعذر إقامتها فيهما لداعٍ من الدواعي الاجتماعية في بعض الأوقات والأحوال، كما هو الأمر والحال في الظروف الراهنة الصعبة التي يجتازها المغرب وغيره من البلاد جراء تفشي وباء كورونا (كوفيد ١٩) وانتشاره، فلا تصلى حينئذ لا في المساجد ولا في المصليات، وإنما في المنازل والبيوت، مع الأخذ بسنية الاغتسال والتطيب والتكبير قبل الشروع فيها. كما يستفاد ذلك مما جاء عند الإمام البخاري في باب: "إذا فاته العيد صلى ركعتين"، ونص عليه فقهاء المذهب المالكي.

وذلك لغاية الحِفاظ على سلامة نفوس المواطنين وصحة أبدانهم من آفة انتشار العدوى بهذه الجائحة الفتاكة، عملًا بالآية الكريمة: {ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة}، والقاعدة الفقهية: "الحفاظ على الأبدان مقدم على الحفاظ على الأديان"، ورجاء حصول الأجر والثواب لمن صلاها في بيته منفردًا أو مع أهله وعياله، كمن صلاها في المصلى أو في المسجد مع الجماعة في الظروف الاعتيادية، و"الأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى".

ثامنًا: المصادر:

- الموقع الرسمي للمجلس العلمي الأعلى، برابط:

http://www.habous.gov.ma

- جمهرة أعلام المفتين، إعداد إدارة الأبحاث الشرعية بالأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم.
- الفتوى بالمغرب في ضوء عمل المجلس العلمي الأعلى: قراءة في المسار والمرتكزات، لمحمد أوزبان- مطبوع ضمن أبحاث مؤتمر الفتوى واستشراف المستقبل.
- مدرسة المغرب الأقصى في الفقه المالكي ومظاهر استمدادها من المدرسة الأولى، إعداد: د. مصطفى أحمد علي القضاة- بحث ضمن بحوث الملتقى الأول للقاضي عبد الوهاب- دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث- دبي- الطبعة الأولى- ٢٠٠٤م.
- أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي للدكتور محمد رياض، دار الكتاب المغربي ودار الكلمة بمصر- الطبعة الأولى- ٢٠١٥م
- أوائل الإفتاء والمفتين بالمغرب للدكتور محمد بنشريفة، ضمن التاريخ وأدب النوازل، دراسات مهداة للفقيد محمد زنيبر، أعمال الملتقى الدراسي المنظم أيام ١٦-١٧ ديسمبر ١٩٨٩م، منشورات الجمعية المغربية للبحث التاريخي بالرباط.
- الفتاوى الفقهية في أهم القضايا من عهد السعديين إلى ما قبل الحماية للأستاذ لحسن اليوبي (ص١٢٥- ١٢٦)، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب- ١٩٩٨م.
- جهود المغرب في بحث التراث المالكي، تأليف: أ. د: عبد السلام بن محمد الهراس- بحوث الملتقى الأول للقاضي عبد الوهاب.
- الفتوى والإفتاء في المغرب: رموز من المفتين ونماذج من فتاويهم لمحمد الدردابي- مجلة المجلس العلمي الأعلى- المغرب- السنة ٢- العدد ٧- يوليو- رجب-.
- الجريدة الرسمية للمملكة المغربية- السنة الثالثة والتسعون- عدد ٥٢١٠- ١٦ ربيع الأول ١٤٢٥هـ- ٤ مايو ٢٠٠٤م.

الفصل الرابع

المجلس الأعلى للفتوى والمظالم في موريتانيا

أولًا: لمحة عن تاريخ الإفتاء في موريتانيا:

قام التمذهب في موريتانيا على الفقه المالكي الذي ساد بلاد المغرب العربي كما تقدم الكلام في هذا الجانب، ولعل هذا أهم ما يميز الجانب التَّشريعي في تلك البلاد، وهو الأخذ بمكامن مذهب واحد، تستطيع من خلاله أن تحدد منهج تلك البلاد في التشريعات بسهولة ويسر، وأهم تلك البلاد في هذا الشأن هي موريتانيا فقد «قام الفقه الموريتاني منذ التأسيس على مذهبية مالكية تتسم بنصانية المناهج وصرامة الأحكام، ورثوا بعضها من الحكم المرابطي الذي قامت سياسته على تنمية العقلية الفروعية النقلية التي يقتصر دور الفكر الإنساني على النقل الأمين لما دوَّن السابقون دون وعي وتفهم[١].

هذا ما اتسم به الفقه المالكي، الذي لا نكاد نعثر على ما يمكن الاهتداء إليه في دخوله لموريتانيا، ولكن باعتبار أن موريتانيا ضمن صحراء شاسعة، وتلك الصحراء بها صنهاجة التي كان المفتي المعتمد بها ابن أبي زيد (ت ٣٨٦ هـ).

وقد كان مرجع الصحراء في الفتوى، وهو الذي ألف رسالته المعروفة في الفقه المالكي وكانت مرجع أهل الصحراء أيضًا، فيمكن القول إن ذلك أول دخول المذهب المالكي لتلك البلاد، بل إنه قد «وجدت نسخة من المدونة على رق الغزال اشتراها مالكها من تمبكتو، وتاريخ نسخها سنة ٤٩٤هـ»[٢]. وتمبكتو هي مدينة بدولة مالي وهي قريبة من موريتانيا.

١ انظر: النزعة الاجتهادية في الفتاوى الموريتانية القرن ١٣/١٤هـ أطروحة لنيل الدكتوراه، من إعداد الطالب محمد الحسن بن اعبيدي ، جامعة الزيتونة بتونس، السنة الجامعية ٢٠٠٣م-٢٠٠٤ م. (ص٨٣).

٢ انظر: تاريخ موريتانيا قبل الاحتلال الفرنسي للدكتور حماه الله ولد السالم (ص١٤٤).

وأيضًا فقد «ذكرت بعض المصادر أنَّ أوَّل مَنْ أدخل مختصر خليل إلى مدينة توات هو السيد ميمون بن عمر (ت ٨٩٠هـ)، وذلك بعد نازلة فقهية وقعت له مع فقهاء توات، فاقتضى الأمر منه السفر إلى مدينة فاس حيث وجد بغيته في مختصر خليل فاشترى نسخة خطية منه بأربعين مثقالًا، ورجع بها إلى توات»[1]. ومدينة توات وإن كانت في صحراء الجزائر إلا أنها تعد قريبة من موريتانيا التي هي قريبة من الجزائر وداخلة معها في الصحراء الشاسعة.

عندما تغلغل الفقهُ المالكيُّ ومذهب الإمام مالك رحمه الله في موريتانيا وأصبحت تلك البيئة الصحراوية حاضنة له بشكلٍ كبيرٍ، ظهرت من خلال طرح القضايا المختلفة في المذهب ثلاثُ مدارسَ فقهيَّةٍ من الجدير بالذكر أن نشير إليها:

أ- مدرسة الالتزام المذهبي:

ويمثل هذه المدرسة معظم الفقهاء الذين نشأت ثقافتهم في ظل النص المالكي، فهم لا يخرجونَ عن النصِّ إن اتصل سندُه ووثِّق رواته، ومن أشهر رجالاتها بها المختار بن بون، وهو من علماء القرن الثالث عشر الهجري.

ب- مدرسة الاجتهاد ونبذ الالتزام المذهبي:

وقد قامت هذه المدرسة على نبذ الجمود في دائرة فروع ابتعدت عن الأصول، ولم تعد تستجيب لضرورات الواقع، وظهرت تلك المدرسة عند محمد بن حبيب الله (ت١٢٠٣هـ)، وقد راجت دعوة الشيخ ابن حبيب الله في القرون الثلاثة الأخيرة، ونشطت على إثرها حركة اجتهادية واعية ترمي إلى إحياء روح الاجتهاد.

ج- المدرسة التَّوفيقية:

سلكت هذه المدرسة المنحى الذي يوفق ويَستفيد من المنهجين السابقين، وهو المنهجُ المعتدل، الذي تبنَّاه الشيخ محمد المامي، فقد رأى الشيخ المامي علماء عصره فريقين: فريق أصولي ينحو منحى الاجتهاد ويذم التقليد، وفريق ينحو منحى الفقه ويقول: نحن خليليون، ولم يبلغوا مقاصده، ولا يكاد أحد الفريقين يجمع مسائل الفقه المستبحرة ومسائل الأصول المبيحة للفتيا على حد تعبير الشيخ المامي،

١ انظر: مجلة منارة الفتوى، العدد السادس (ص ٣٥)تصدر عن المجلس الأعلى للفتوى والمظالم في موريتانيا، عدد ذي الحجة ١٤٣٩هـ/أغسطس ٢٠١٨م.

والمنهج المقترح هو عدم التَّمسك بالأحكام المدوَّنة في الفروع دون استخدام القواعد الأصولية؛ للنظر في أدلة واضعيها والتخريج عليها، خاصَّة مع تجدد الحوادث، ويمكن القول إن مواقف الموريتانيين تتأرجح بين هذه الاتجاهات الثلاثة، وينعكس ذلك على المدونات الإفتائيَّة[١]. وتِلك هي أهم ملامح المذهب المالكي في موريتانيا، يبقى أن نشيرَ إلى تاريخ الفتوى المبني على المذهب المالكي بها.

ويكاد يتَّفق الباحثون على أنَّ الفتوى في موريتانيا لم تدوَّن بشكلٍ منظَّم إلا في القرن العاشر الهجري مع أند عبدالله بن سيد أحمد (ت ٩٣٦هـ- ١٥٣٠م)[٢].

لكن الفتاوى الشفوية كانت موجودةً ووردت عن عبدالله بن ياسين (ت٤٥١هـ/١٠٥٩م) الذي وضع الأسس الأولى للدولة في المغرب، وقد اتسمت هذه الفتاوى «بالصرامة لمسايرة الظروف التي يمر بها المجتمع آنذاك وقائمة على جلب المصالح؛ منها إفتاؤه بإقامة الحد على من قبل الدخول في دعوته من القبائل ليتطهر من ذنوبه قبل توبته، وكذلك إلزامه لهم بالتحلل من ثُلُث أموالهم باعتبار أنها لم يكن يؤدَّى فيها حقوق الله، وممن ردَّ على فتواه الصارمة الفقيه الصُّنهاجي لمتاد بن بلين»[٣].

وهذا الأمر هو الذي يمكننا الوقوف عليه في معرفة تاريخ الإفتاء في تلك الفترة، لكن ما بعدها يمكن أن يقال عنه إنه غير معروف التاريخ، وليست هناك مصادر تسعفنا بأية بيانات عن ذلك «عدا ما نجده في المصادر الإفتائية التي جمعها مفتو العواصم الإسلامية التي كانت تمر بها القوافل لأداء الحج أو للتجارة، ونعني موسوعة الونشريسي «المعيار المعرب والجامع المغرب لفتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب»، وكذلك الرسالة التي ضمَّنها السيوطي كتابه «الحاوي» عنوانها «مطلب الجواب بفصل الخطاب»، وهذان المصدران اشتملا على حكم الشرع في بعض العادات المنتشرة في المجتمع الصحراوي كالسلب والنهب وغيرهما»[٤].

ولا شكَّ أن تلك الفترة كانت مليئةً بالفتاوى الصادرة من العلماء؛ لأن طبيعة الموريتانيين منذ هذا العهد وبعده أنهم كانوا «يعكفون في الفقه المالكي على منظومة ابن عاشر، ورسالة ابن أبي زيد القيراوني، ومختصر خليل بن إسحاق وشروحه، وعُنوا بدراسة كتابات أبي عمرو يوسف بن عبدالبر الذي تعتز به المالكية وبكتاباته في الفقه المالكي... وبالمثل عُنوا في الفقه المالكي بكتابات ابن رشد الفقيه الكبير جد ابن رشد الفيلسوف وكتاباته الفقهية من مثل البيان والتحصيل ومقدماته على المدونة»[٥].

١ انظر: النزعة الاجتهادية في الفتاوى الموريتانية القرن ١٣/١٤هـ (ص ٨٥-١٠٤).

٢ انظر: المصدر السابق (ص١٠٦).

٣ انظر: المصدر السابق (ص١٠٦).

٤ انظر: المصدر السابق (ص ١٠٧).

٥ عصر الدول والإمارات الجزائر، المغرب الأقصى، موريتانيا، السودان ، الدكتور شوقي ضيف-(ص٥٦٠).

لكن أيضًا يمكن القول إنه «لا يُعرف على وجه التحديد أسباب خلو فترة ما بعد حكم المرابطين إلى ما قبل القرن العاشر الهجري من المجال التشريعي.... ولكن الثابت أن الفتوى انتشرت في صحراء صنهاجة (موريتانيا حاليًا) ابتداء من القرن ١١هـ، وقد عمت في كل الأنحاء حتى قيل: لا توجد عشر خيم إلا ومن بين رجالها من يستطيع الإفتاء». وقد نتج عن هذا الأمر أن عدد المفتين في بلاد موريتانيا ما بين القرن العاشر والرابع عشر الهجريين قد وصل إلى ٢٥٠ مفتيًا، منهم ٨٥ أصحاب موسوعات إفتائية كبيرة»[١].

المجاميع الإفتائيَّة الكبرى:

ظهرت مجاميع إفتائية كبرى في المجتمع الموريتاني، كانت علامةً على ظهور الإفتاء فيها في فترة من الفترات؛ **من أهم تلك النماذج الإفتائية:**

١. **فتاوى ابن الأعمش لصاحبها محمد بن المختار بن الأعمش العلوي الشنقيطي (ت ١١٠٧هـ) المعروفة بالنَّوازل الأعمشية**، وقد بلغ عددُ المسائل التي أجاب عنها هذا الفقيه ٢٨٦ مسألة تشمل العقيدة والعبادات والمعاملات[٢].

وقد ظلَّت هذه المجموعة الإفتائية مرجعًا رئيسًا لكل المفتين الموريتانيين على مختلف الحقب الزمنية[٣].

٢. **مدونة ابن الحاج إبراهيم الإفتائية (ت ١٢٣٣هـ):**

وهو أحد أعلام الإفتاء في موريتانيا ما بين القرن ١٢هـ و١٣هـ، وقد بلغ عدد المسائل في هذه المجموعة الفقهية ٣٣٣ مسألة، ويظهر فيها التمرس على تخريجات المالكية وتفريعاتهم من أمهات الكتب، والترجيح بناءً على المصلحة والدليل ولو كان خارج المذهب[٤].

٣. **فتاوى القَصْري بن محمد المختار (ت ١٢٣٣هـ):**

وتعد هذه المجموعة الإفتائية من أضخم ما دوِّن في الفتاوى الموريتانية؛ حيث بلغ عدد مسائلها قرابة ثلاثة آلاف مسألة، ويطغى على هذه الفتاوى كثرة النقول عن كتب المذهب المالكي دون خلو من ترجيح واختيار[٥].

١ انظر: النزعة الاجتهادية في الفتاوى الموريتانية القرن ١٣/١٤هـ (ص ١٠٨).

٢ انظر: فتاوى الشريف حمى الله التيشيتي تحقيق: حماه الله ولد السالم- (ص ١٢٤).

٣ النزعة الاجتهادية في الفتاوى الموريتانية القرن ١٣/١٤هـ (ص ١١١-١١٧).

٤ انظر: مقدمة تحقيق فتاوى العلامة سيدي عبدالله بن الحاج إبراهيم، جمع وتحقيق: محمد الأمين بن محمد بيب. و: النزعة الاجتهادية في الفتاوى الموريتانية القرن ١٣/١٤هـ (ص ١٢١).

٥ انظر: مقدمة تحقيق: نوازل القَصْري، اعتنى به: أبو الفضل الدمياطي. و: النزعة الاجتهادية في الفتاوى الموريتانية القرن ١٣/١٤هـ (ص ١٢٧).

٤. **فتاوى محنض بابه بن اعبيد الديماني (ت١٢٧٧هـ):**

ويُعد صاحب هذه الفتاوى من أقطاب حركة التأليف والإفتاء في القرن ١٣هـ، وهذه الفتاوى تتألف من مجموعتين؛ إحداهما: تدعى الفتاوى الكبرى، وتحتوي على ٢٨٠ مسألةً. والثانية: تدعى الفتاوى الصغرى، وتحتوي على ٦٠ مسألةً[١].

أما عن أعلام الإفتاء في القرن الرابع عشر الهجري بموريتانيا فهم كالتالي:

- الشيخ الحارث بن محنض الشقروي (ت ١٣١٩هـ).
- الشيخ جدود بن اكتوشني (ت ١٣٨٢هـ).
- الشيخ محمد عبدالرحمن بن السالك العلوي (ت ١٣٩٨هـ) [٢].

ثانيًا: نشأة المجلس الأعلى للفتوى والمظالم:

هناك مؤسستان تعنى بالعملية الإفتائية في موريتانيا وهما:

أ- رابطة علماء موريتانيا:

وهي منظمة غير حكومية، أُنشئتْ بموجب القرار رقم: ٠١٢٤ الصَّادر من وزارة الداخلية والبريد والمواصلات في ١١ أبريل ٢٠٠٠م، وهي هيئة تطوعيَّة غير سياسية، وتتلقى الدعم من طرف وزارة الشئون الإسلامية والتعليم الأصلي.

ومقرها الدَّائم: نواكشوط، ولها مكاتب في جميع الولايات، وممثلين في جميع مقاطعات الوطن.

وهيئاتها: المؤتمر الذي يضم المجلس الأعلى والمكتب التَّنفيذي، وممثلي المكاتب الجهوية (تعني هذه الكلمة الإقليم أو المنطقة).

أما عضويتها: فكل عالم موريتاني يعتبر عضوًا في الرابطة.

١ النزعة الاجتهادية في الفتاوى الموريتانية القرن ١٣/١٤هـ (ص ٢٢٧).

٢ المصدر السابق (ص ١٢٩) و(ص ٢٣٦) و(ص ٢٧٣).

ومن أقسام الرابطة: مكتب الإفتاء والبحوث، وأهدافه:

- تقديم فتاوى مكتوبة وهاتفية يشرف عليها الفقهاء والعلماء.
- تأليف الكتب والبحوث الشرعية.

والأمين العام للرابطة: حمدًا ولد التاه.

ب- المجلس الأعلى للفتوى والمظالم:

وهو مؤسسة الإفتاء الرسميَّة، وقد أعلنتِ الحكومة الموريتانيَّة عن إنشاء هذا المجلس؛ نتيجةً لإقدام منظمة «مبادرة انبعاث الحركة الانعتاقيَّة» على حرق مجموعة من أمهات كتب المذهب المالكي، وهي منظمة موريتانية غير حكومية تحارب العبوديَّة.

وقد أعلن وقتئذ وزير الشئون الإسلامية والتعليم الأصلي أحمد ولد النيني للوكالة الموريتانية للأنباء أن هذا المجلس سيُعلن موقف الإسلام من قضايا الساعة، ويقدم الرأي والمشورة في الأمور التي يعتبرها من اختصاصه.

وأضاف أن هذا المجلس تابع لرئاسة الجمهورية، ويتألف من تسعة أعضاء هم جميعًا من العلماء الموريتانيين، وأنه يتقيَّد في الفتوى بمشهور مذهب الإمام مالك المطبق في موريتانيا وفي شمال وغرب إفريقيا، ويعمل على إعداد المدونة الموريتانية للفتوى واستقبال تظلُّمات المواطنين.

وقد أصدرت رئاسة الجمهورية في يوم ٢٨ مايو ٢٠١٢م مرسومًا بتعيين رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للفتوى والمظالم.

ثالثًا: مشاهير أعلام المجلس الأعلى للفتوى والمظالم:

الشيخ بداه بن البوصيري



هو فضيلة الشيخ محمد -الملقب بداه- ولد محمد ولد حبيب ولد أحمد ولد البوصيري، وُلِدَ الشيخ بمنطقة «الترارزة» في الجنوب الغربي الموريتاني، بعد أربعة أشهرٍ من وفاة والده، تسمَّى باسمه، وتربَّى مع جده لأمه الشيخ العلامة محمد ولد حبيب الرحمن. ينتسب فضيلة الشيخ رحمه الله إلى قبيلة «تندغ»، وهي من القبائل الموريتانية الكبيرة المشهورة بالعلم والصلاح. وقد درس الشيخ كل فنون المعرفة الشرعية فقهًا وتفسيرًا ولغة ومنطقًا وبلاغة.

أسندت إلى الشيخ بداه ولد البوصيري إمامة الجامع العتيق بمدينة نواكشوط، وذلك مع التدريس والفتيا به. كما عُين فضيلة الشيخ رحمه الله كأول مفتٍ رسمي لموريتانيا بعد استقلالها.

ولفضيلة الشيخ عدد من المصنفات، من أهمها: أسنى المسالك في أن من عمل بالراجح ما خرج على مذهب الإمام مالك، والقول المفيد في ذم قادح الاتباع ومادح التقليد، والحجر الأساس لمن أراد شِرعة خير الناس، والقول السديد في الرد على أهل التقليد، والدر النضيد في علم الكلام وحقيقة التوحيد، ومبادئ الرسوخ في معرفة الناسخ والمنسوخ، وحاشية على مختصر خليل بن إسحاق المالكي، ونيل السول في مبادئ الأصول، وتحفة الولدان في سيرة خير بني عدنان.

توفي الشيخ بداه البصيري في السابع من شهر مايو عام ٢٠٠٩م، الموافق لعام ١٤٣٠ من الهجرة[١].

١ انظر ترجمة الشيخ في: مقدمة رسالة ماجستير بعنوان: دراسة وتحقيق كتاب تذكرة الراسخ في معرفة المنسوخ والناسخ من القرآن الكريم تأليف: الإمام بداه ولد البوصيري- تحقيق: محمد المشري الطلبة-، المعهد الأعلى لأصول الدين- جامعة الزيتونة- تونس- ٢٠٠٨ م. (ص ٣٤)، السلفية وأعلامها في موريتانيا «شنقيط»، الشيخ الطيب بن عمر بن الحسين (ص ٤٥١- ٤٥٣).



الشيخ حمدًا ولد التاه

هو فضيلة الشيخ حمدًا بن التاه بن محمذن بن أحمد بن العاقل.

وُلد سنة ١٩٣٣م في ضواحي مقاطعة «المذرذرة» جنوبي موريتانيا، ودرس العلوم الشرعية والعربية في وقت مبكر في مدرسة الأسرة؛ أهل أحمد بن العاقل، كما تلقى تدريبات تربويَّة ومنهجيَّة في تونس.

عمل الشيخ حفظه الله موظفًا للدولة في الفترة ما بين (١٩٥٧- ١٩٨٨م) وقد شغل خلال هذه الفترة الوظائف التالية: إدارة التوجيه الإسلامي، ووزارة الشئون الإسلامية، وعضوية المجلس الإسلامي الأعلى، وعضوية الأمانة العامة لرابطة علماء موريتانيا، ومستشارًا شرعيًّا لبنك البركة الإسلامي الموريتاني.

كما نال عضوية المجلس الأعلى للفتوى والمظالم.

وقد ابتكر الشيخ طريقة جديدة للتأليف تقوم على جدولة العلوم بطريقة يسيرة وواضحة، وتلخيص بعض الكتب، ووضع بعض المنظومات العلمية، ومن أهم تلك المصنفات: جدولة الفقه المالكي، وجدولة المنطق، وجدولة علم البلاغة والأصول، وجدولة ألفية ابن مالك، وتلخيص الجزء الأول والثاني من موافقات الشاطبي، ومنظومة المستجدات الفقهية، وديوان أدبي متنوع[١].

١ انظر ترجمة الشيخ في: مقدمة كتاب «الفوائد المهمة في المسائل الملمة» العلامة حمدًا ولد التاه- (ص٧).

رابعًا: بعض مهام المجلس الأعلى للفتوى والمظالم:

من أبرز ما يقوم به المجلس الأعلى للفتوى والمظالم المهام التالية:

- تنظيم الفتوى وضبطها والإشراف عليها -على المستوى الوطني- تبعًا للراجح أو المشهور من مذهب الإمام مالك رحمه الله.
- إصدار الفتاوى في كل القضايا المعروضة أمامه ما لم تكن منشورة أمام القضاء.
- مراجعة الفتوى وتصحيحها وإجازة نشرها.
- إعداد مدونة الفتاوى الموريتانية ونشرها.
- خلق تعاون وثيق مع الهيئات العلمية المماثلة، والشخصيات العلمية المشهورة في الداخل والخارج.
- إصدار مجلة علمية دورية متخصصة تعنى بنشر البحوث العلمية، والفتاوى الصادرة ذات القيمة العلمية المتميزة.
- تقديم الرأي والمشورة في الأمور التي تعرضها عليه أجهزة الدولة المختلفة، كما يمكنه هو أن يقترح عليها أمورًا وقضايا مرتبطة باختصاصه.
- استقبال تظلمات المواطنين المتعلقة بتعاملهم مع الإدارة.
- دراسة التظلمات المقدمة إليه والتحقيق فيها.

خامسًا: تكوين المجلس الأعلى:

يتألف المجلس الأعلى من تسعة أعضاء هم جميعًا من العلماء الموريتانيين، يتم اختيارهم من بين الشخصيات المعروفة باستقامتها ونزاهتها وكفاءتها في ميدان الفقه وفي المجالات العلمية الأخرى التي تدخل ضمن عمل المجلس الأعلى للفتوى والمظالم.

وقد أصدرت رئاسة الجمهورية في يوم ٢٨ مايو ٢٠١٢م مرسومًا بتعيين رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للفتوى والمظالم، وفيما يلي نص المرسوم:

«أعلنت رئاسة الجمهورية أنه بموجب مرسوم صادر اليوم، **تم تعيين رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للفتوى والمظالم:**

- محمد المختارولد امباله، رئيسًا.
- حمدًا ولد التاه، عضوًا.
- ابين ولد ببانا، عضوًا.
- اليدالي ولد الحاج أحمد، عضوًا.
- اباه ولد الحسين، عضوًا.
- الكوري ولد محمد عبدالقادر، عضوًا.
- بال محمد البشير، عضوًا.
- الطالب أخياروولد مامين، عضوًا.
- محمد ولد يوسف، عضوًا».

وأعلنت رئاسة الجمهورية أنه بموجب مرسوم صادر يوم ١٧ يناير عام ٢٠١٥م تم تعيين السيد سيدي المختارولد باب ولد معط الملقب بالدرديري عضوًا في المجلس الأعلى للفتوى والمظالم.

وفي ١٢ أبريل سنة ٢٠١٨م أعلنت الرئاسة الموريتانية بموجب مرسوم رئاسي تعيينَ القاضي أحمد الحسن ولد الشيخ محمدو حامد رئيسًا للمجلس الأعلى للفتوى والمظالم.

وتم تعيين ثمانيةَ أعضاء في المجلس الأعلى للفتوى والمظالم؛ وهم:

- محمد عبد الله ولد عبد الله.
- محمد الأمين ولد داداه.
- الراجل ولد عثمان.
- محمد الأمين ولد الحسن.
- أمين ولد أباتي.
- بون عمرلي.
- أحمد لثيق ولد محمد الغظف.
- محمد محمود ولد غالي.

ويجتمع المجلس مرة كل شهر، ويمكن اجتماعه بصورة طارئة كلما دعت الحاجة. ويتخذ قراراته بالإجماع، وفي حال تعذر الإجماع تتخذ القرارات بأغلبية الثلثين.

وفيما يخص الفتوى، فإن لها مديرية خاصة في المجلس تسمى مديرية الفتوى؛ وهي الجهة المختصة بإصدار الفتاوى.

أعضاء المجلس الأعلى للفتوى والظالم



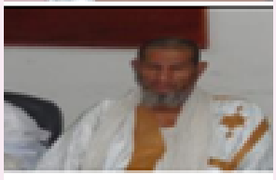
أحمد الحسن ولد الشيخ محمد حامد



محمد محمود ولد غالي



محمد عبد الله ولد عبد الله



أحمد لثيق ولد محمد لغظف



محمد الأمين ولد داداه



بون عمر لى



الراجل ولد عثمان



أمين ولد بناتي



محمد ولد يوسف

سادسًا: التراث الإفتائي للمجلس الأعلى:

مجلة منارة الفتوى:



مجلة علمية فصلية متخصصة تصدر عن المجلس الأعلى للفتوى والمظالم تعنى بنشر البحوث العلمية، والفتاوى الصادرة ذات القيمة العلمية المتميزة.

سابعًا: أهم ملامح منهج المجلس الأعلى للفتوى والمظالم في موريتانيا:

المذهب السائد في دولة موريتانيا هو المذهب المالكي؛ ولذلك تعتمد الفتوى في موريتانيا على المذهب المالكي والمترجح فيه. ولا تكاد فتاوى المجلس تخرج عن المذهب المالكي ولا تتجاوزه، ويُرَجِّح بين الأقوال في داخل المذهب، بعد سرد الأقوال بأدلتها، حتى المسائل التي قد يقع الاتفاق عليها تستند الفتوى فيها إلى أقوال علماء المذهب المالكي دون ما سواه.

ومن الأمثلة التي توضح ذلك فتوى المجلس برقم (٠٠٩٥) لسنة ٢٠١٤م في حكم إمامة الجمعة لغير المقيم القاطن، فجاء في نص الجواب:

فإن مشهور مذهب مالك أن الإمام في الجمعة لا بد أن يكون مقيمًا إقامة تقطع حكم السفر، ولو لم يكن متوطنًا في هذه القرية. أما المسافر فلا يؤم فيها ابتداءً ولا استخلافًا؛ هذا قول ابن القاسم. وقيل: لا بد أن يكون متوطنًا في القرية، ولا يكفي مجرد الإقامة، وبهذا القول أفتى الشيخ ناصر الدين اللقاني. وقال أشهب، وسحنون: يؤم المسافر في الجمعة ابتداءً واستخلافًا. وقال مطرف، وابن الماجشون: يؤم فيها المسافر استخلافًا لا ابتداءً. وعلى المشهور اقتصر خليل، فقال: وبإمام مقيم... إلخ. وفي كتاب النوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني أن ابن القاسم قال: لا تجزئ إمامة المسافر في الجمعة ابتداءً، ولا يصح استخلاف الإمام له. وقال أشهب: تجزئ ابتداءً واستخلافًا. وقال مطرف، وابن الماجشون: يصح استخلافه فقط. وفي المواق ما لفظه: قال ابن القاسم: لا يؤم المسافر في الجمعة ابتداءً ولا استخلافًا. وقال أشهب وسحنون: يؤم في الحالتين. وفي منح الجليل للشيخ محمد عليش أن الجمعة تصح بإمام مقيم بالبلد الذي تصلى فيه الجمعة إقامة تقطع السفر، وأما المقيم خارج القرية أكثر من فرسخ فلا تصح إمامته؛ لعدم وجوبها عليه، فيلزم اقتداء مفترض بمتنفل. وفي عبد الباقي أن من كان مقيمًا على مسافة كفرسخ تصح إمامته؛ لأنه يلزمه السعي من محله إلى الجمعة، وأما الخارج منها على أكثر من فرسخ فكمسافر. ا.هـ.

وفي منح الجليل والدردير والدسوقي أن محل صحة إمامة المقيم في القرية من غير أهلها ما لم يقصد بالإقامة الإمامة في الجمعة، وإلا فلا تصح به.

وبهذه النصوص يتضح أن هذا الإمام لا تصح به الجمعة في هذه القرية على مشهور المذهب؛ لأنه ليس متوطنًا بها، ولا مقيمًا بها حسب ما جاء في السؤال.

فكما يظهر، اقتصر الجواب على الأقوال داخل المذهب، واسْتُخلصت الفتوى منها دون الاعتماد على غيرها.

ومن الأمثلة على اعتماد أقوال المالكية حتى في المسائل المتفق عليها فتوى المجلس برقم ٣٨٨ بتاريخ ٢٠٢٠م، عن مسألة عمت بها البلوى في السوق تتعلق بتزوير ماركات معروفة، **وتتم من خلال طريقتين:**

الأولى: أن يذهب التاجر إلى الصين ويطلب مثلًا من المصنع أن يصنع له السلعة ويجعلون عليها الماركة وبلد التصنيع (تايلاند) مثلًا، في الوقت الذي يكون محل التصنيع في الصين بصفات تكون أحيانًا رديئة، وأحيانًا تكون متوسطة الجودة، مع فارق في السعر.

الطريقة الثانية: أن يطلب التاجر من المصنع سلعة بصفات رديئة، أو متوسطة، ويطلب منهم (أصحاب المصنع) تزويدهم بالماركات، وتكون معبأة في علبة مستقلة، وعندما يأتي هنا يلصقها على البضاعة ليوهم الزبون أنها ذات جودة مقبولة في السوق.

محل السؤال: هل هذا النوع من الاستيراد بهذه الطريقة جائز؟

مع التنبيه على أن بعض التجاريبين مصدر السلعة وجودتها، وهذا يطرح إشكالًا آخر:

أن بعض الباعة يشترونه بقصد إيهام الزبائن أنه جيد، هل هذا يحرم استيراده أصلًا؟ أم أنه لا حرج في ذلك؟

وجاء في نص الجواب:

أن استيراد البضائع بالطريقة الأولى والثانية من أنواع الغش المحرم إجماعًا، وعلى ولي الأمر معاقبة مرتكبه طبقًا لما تقرر في المذهب المالكي؛ قال ابن عرفة في مختصره: ابن حبيب عن الأخوين: يعاقب من غش بسجن وضرب أو إخراجه من سوقه إن اعتاده.

وقال في الجامع لابن يونس: نهى الرسول ﷺ عن الغش والخلابة، وقال: "من غشنا فليس منا". قال بعض العلماء: معناه: لم يعمل بأعمالنا، وتشبه بأعدائنا اليهود؛ لأن من شأنهم الغش في غالب حالهم. وقال خليل ممزوجًا بكلام شارحه عبد الباقي: (وتصدق) وجوبًا (بما غش)؛ أي أحدث فيه الغش وأعده ليغش به الناس، فيحرم عليه بيعه ويفسخ، فإذا رد له تصدق به على من يعلم أنه لا يغش به؛ أدبًا للغاشِّ لئلَّا يعود لارتكاب المحرم، لخبر: "من غشنا فليس منا"؛ أي ليس على مثل هدينا وسنتنا. فإن أحدث فيه الغش لا ليبيعه، أو ليبيعه مبينًا غشه من يؤمن أن لا يغش به أو يشك في حاله؛ فإنه لا يتصدق به. فإن لم يبين للمشتري وكان لا يغش به إذا بقي عنده؛ فله التمسك به، ويرجع بما بين الصحة والغش إن علم قدره، وإلا فسد البيع.

ثامنًا: نماذج من فتاوى المجلس الأعلى للفتوى والمظالم:

١- المواد التي يشتبه في بعض مكوناتها أن تكون محرمة:

فتوى رقم: ٢٠١٤/٠٠٤١م

السؤال:

ما حكم المواد التي يشتبه في بعض مكوناتها أن تكون محرمة كالخمر؟

الجواب:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وصحابته أجمعين؛ وبعد:
فإن المواد التي يتم عرضها في الأسواق لا تخلو من ثلاثة أحوال:

١. أن تكون محققة التحريم لكون بعض مكوناتها مما ثبت شرعًا النهي عن تناوله، فهذه لا تردد في منع بيعها واستعمالها.

٢. أن تكون محققة الحِلِّيَّة لكون مكوناتها معلومة لم يقع اشتباه بشأنها، فهذه لا إشكال في جواز بيعها ولا في استعمالها.

٣. أن تكون مجهولة الحال أو مشكوكًا في محتواها أو مشتبهًا به كما عبر السائل، فهذه أيضًا يجوز بيعها واستعمالها؛ لأن الأصل فيما عرض في أسواق المسلمين أن يحمل على الحلال ما لم يتبين خلاف ذلك وإلا وجب العمل على ضوء ما تبين.

غير أن الورع اتقاء ما كان من هذا الجنس الأخير، ولكن الورع مقام خصوصي لا يصنف ضمن الأحكام الشرعية.

كتب أبو موسى الأشعري رضي الله عنه إلى عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يذكر أن المجوس لما رأوا المسلمين لا يشترون جبنهم وإنما يشترون جبن أهل الكتاب عمدوا فصلبوا على الجبن كما يصلب أهل الكتاب ليشترى من جبنهم، فكتب إليه عمر رضي الله عنه ما تبين لكم أنه من صنعتهم فلا تأكلوه، وما لم يتبين لكم فكلوه، ولا تحرموا على أنفسكم ما أحل الله لكم، قال ابن حبيب: وقد تورع عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس في خاصة أنفسهم عن أكل الجبن إلا ما أيقنوا أنه من جبن المسلمين وأهل الكتاب خيفة أن يكون من جبن المجوس، ولم يفتوا الناس به ولا منعوهم من أكله .

وسئل مالك عن جبن الروم الذي يوجد في بيوتهم، قال: ما أحب أن أحرم حلالًا، وأما أن يكرهه رجل في خاصة نفسه فلا بأس بذلك، وأما أن أحرمه على الناس فلا أدري ما حقيقته، قد قيل: إنهم يجعلون فيه إنفحة الخنزير وهم نصارى؛ وما أحب أن أحرم حلالًا، وأما أن يتقيه رجل في خاصة نفسه فلا أرى بذلك بأسًا.

قال ابن رشد: كرهه للرجل في خاصة نفسه من أجل ما قيل له إنهم يجعلون فيه من إنفحة الخنزير، ولو لم يسمع ذلك لم يكن عليه أن يبحث عن ذلك، لأن الله قد أباح لنا أكل طعامهم بقوله: {وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُم} فأكل طعامهم جائز ما لم يوقن فيه بنجاسة، فإن خشي ذلك الرجل لشيء سمعه استحب له أن يتركه، ويبين هذا ما ذكرناه قبل هذا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وابن عباس وابن مسعود من تورعهم في خاصة أنفسهم عن أكل الجبن مخافة أن يكون من جبن المجوس.

٢- ضوابط وحدود تعليم المرأة الأجنبية:

فتوى رقم ١٢٠/ ٢٠١٤م:

السؤال:

هل يجوز تعليم المرأة الأجنبية أم لا؟

الجواب:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله؛

وبعد: فمما هو معلوم أن تعليم أحكام الدين أمر واجب، لاسيما ونحن في هذا العصر الذي انتشر فيه الفساد ولم يسلم منه بلد في العالم، نظرًا لعوامل كثيرة، من أخطرها ظاهرة العولمة الغربية، التي غزت المدن والبوادي، واقتحمت ثقافتها بيوتنا عبر القنوات ووسائل الاتصال، غير المسيطر عليها والتي أصبح التقاطها في متناول الكبير والصغير، دون رقيب إلا من رحم ربك. ولمقاومة هذا الغزو والتصدي لهذا الخطر الداهم، لابد من تحصين أبنائنا بنشر تعليم ديننا الحنيف، وآكد من يحصن اليوم هو النساء، فلا بد من تعليمهن وتثقيفهن، حتى يعلمن الصالح من الفاسد.

وكان سلفنا الصالح يولي عناية كبيرة لتعليمهن، فقد بوب البخاري رحمه الله في صحيحه بقوله: باب هل يجعل للنساء يوم على حدة في العلم.

وذكر ابن بطال والبدر العيني وغيرهما من شراح البخاري أن فيه: سؤال النساء عن أمر دينهن، وجواز كلامهن مع الرجال في ذلك، فيما لهن الحاجة إليه؛ وقد أخذ العلم عن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعن غيرهن من نساء السلف.

وذكر شراح البخاري عند باب موعظة الإمام للنساء يوم العيد، أن في هذا الحديث من الفوائد: استحباب وعظ النساء وتعليمهن أحكام الإسلام وتذكيرهن بما يجب عليهن، ويستحب حثهن على الصدقة وتخصيصهن بذلك في مجلس منفرد، ومحل ذلك كله إذا أمن الفتنة والمفسدة.

وذكروا أن فيه عظة النساء وترغيب ولي الأمر في أفعال الخير للرجال والنساء والتحدث مع النساء الأجانب عند أمن الفتنة، وفيه مشروعية تعليم المرأة الكتابة، ومن أبواب البخاري في الأدب المفرد: باب الكتابة إلى النساء وجوابهن. وقال المجد ابن تيمية في منتقى الأخبار عقب الحديث: الوارد في هذا الباب"وهو دليل على جواز تعلم النساء الكتابة"؛ وتبعه بعد ذلك الشيخ عبد الرحمن بن محمود البعلبكي الحنبلي في المطلع، ثم الشوكاني في شرحه، وقد أصبح تعليم المرأة من متطلبات الحياة؛ لأن العلم فرض على كل مسلم، فقد كان كل النساء في عهد النبي صلى الله عليه وسلم يتعلمن منه آيات الله وما أنزل عليه من الأحكام، وقد جعل النبي لهن موعدًا يحضرن فيه لتلقي العلم، مثلهن في ذلك مثل الرجال تمامًا، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قالت النساء للنبي: غلبنا عليك الرجال، فاجعل لنا يومًا من نفسك، فوعدهن يومًا لقيهن فيه، فوعظهن وأمرهن. كما في البخاري.

إن التعليم حق للمرأة كما هو حق للرجل، لكن في حدود الشرع المطهر، والتزام الأخلاق الإسلامية.

لقد أقبلت النساء في صدر الإسلام على التعلم والتفقه في أمور دينهن ودنياهن إقبالًا عظيمًا، ولنا في أمهات المؤمنين القدوة الحسنة، فقد قامت عائشة بشرح المراد من حديثه لمن لا تعي ما يقوله مما في تصريحه به إحراج للسائلة، وعلم صلى الله عليه وسلم النساء كيف يغسلن ابنته حين تُوفِّيت، كذلك ثبت أن أسماء بنت عميس غسلت زوجها أبا بكر رضي الله عنه حين توفي بمحضر الصحابة رضوان الله عليهم، مما يدل على أنها كانت تفقه حكم ذلك.

والإسلام لم يفرق في حثه على طلب العلم بين الرجل والمرأة، بل طالبهما بتحصيل العلم النافع والمعرفة المفيدة، وجعل للمرأة حقًّا في أن تأخذ نصيبها من التعليم في إطار الآداب والضوابط الشرعية التي لا ينبغي تجاوزها، مثل الفصل في التعليم بين الجنسين في المكان والزمان، عملًا بعموم الأحاديث والوقائع التي فصل فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم النساء عن الرجال في الصلاة.

حيث جعل للنساء صفوفًا تبدأ من آخر المسجد، أي من أبعد مكان فيه عن الرجال، فقال: "خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها". كما جعل للنساء مجلسًا يجلس إليهن ليعلمهن أمور دينهن، وذلك عندما طالبن الرسول صلى الله عليه وسلم أن يجعل لهن يومًا يجلس إليهن يعلمهن أحكام الدين دون حضور الرجال، ففعل صلى الله عليه وسلم ذلك.

أما فيما يخص تعليم الرجل المرأة الأجنبية فله ضوابط لابد من مراعاتها منها: أن يكون المعلم مأمونًا دينًا وورعًا، ومنها: ألا تحصل خلوة بينهما، ومنها: أن تلبس المرأة اللباس الشرعي الساتر لجميع بدنها، ومنها: أن لا تتزين وتتعطر وقت الدرس، ومنها أن تعلم أن مجلس العلم الشرعي له هيبته وله وضع يختلف عن المجالس الأخرى، ويجب على النساء اللاتي يردن التعلم تجنب الاختلاط الفاسد، صونًا للأعراض وسدًّا لأبواب الفساد، والله الموفق.

٣- حكم احتكار المواد الأساسية:

فتوى رقم: ٢٠١٥/٠٠٧٥م

السؤال:

ما حكم احتكار المواد الأساسية؟

الجواب:

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه؛ وبعد:

فإن الغاية الأولى من تشريع التجارة والصناعة والزراعة في التشريع الإسلامي خدمة المجتمع، وتأمين مصالحه، لأن المجتمع يحتاج إليها جميعًا حاجة شديدة، بل حاجة ضرورية؛ فالتشريع

الإسلامي يتميز بأنه جعل الأصل في التجارة والصناعة والزراعة إطلاق يد التجار والصناع والزراع فيها، ولكن ضمن حدود وضوابط لا يتعدونها، فتُضمن بذلك مصلحة المجتمع، التي هي الهدف الأول للمشروعية، ومن هنا فإن الاحتكار بمفهومه المسؤول عنه:" الادخار للمبيع، وطلب الربح فيه بتقلب الأسواق"، بهذا المفهوم جائز ما لم يضر بالناس.

روى ابن المواز عن مالك: أنه سئل عن التربص بالطعام وغيره رجاء الغلاء؟ قال: ما علمت فيه بنهي ولا أعلم به بأسًا، يحبس إذا شاء ويبيعه إذا شاء ويخرجه إلى بلد آخر، قيل لمالك: فمن يبتاع الطعام فيحب غلاءه؟ قال: ما من أحد يبتاع طعامًا أو غيره إلا ويحب غلاءه.

فإن كان فيه ضرر منع حفاظًا على استقرار المجتمع وتوفيرًا لاحتياجاته، وعلى هذا النوع يتنزل النهي والوعيد الوارد في المحتكر: "لا يحتكر على الناس إلا خاطئ". هذا هو مشهور المذهب الذي به الفتوى لأنه مذهب المدونة ورواية ابن القاسم.

فعن مالك في المدونة: والحكرة في كل شيء من طعام أو إدام أو كتان أو صوف أو غيره فما كان احتكاره يضر بالناس منع محتكره من الحكرة، وإن لم يضر ذلك بالناس ولا بالسوق فلا بأس به، وقال النووي: "والحكمة في تحريم الاحتكار: دفع الضرر عن عامة الناس".

وإذا كانت علة الاحتكار الإضرار بالناس فإن احتكار السلع الأساسية التي يحتاجها الناس في حياتهم ويترتب على احتكارها إضرار بهم يحرم شرعًا، ولو لم تكن طعامًا خلافًا لمن خص ذلك بالطعام.

بل ذكر النووي عن القاضي عياض بناء على ذلك أنه لا يجوز في وقت ضيق الطعام أن يشتري إلا ما لا يضيق على الناس كقوت أيام أو أشهر، وإن كان في وقت سعة اشترى قوت سنة لادخاره صلى الله عليه وسلم لأهله قوت سنة.

ومما يدخل في دائرة المنع للضرر ما يمكن تسميته في عصرنا "احتكار الصنف"، قال ابن القيم: ومن أقبح الظلم أن يلزم الناس ألا يبيع الطعام أو غيره من الأصناف إلا أناس معروفون، فلا تباع تلك السلع إلا لهم، ثم يبيعونها هم بما يريدون، فلو باع غيرهم ذلك منعوه فهذا ظلم للخلق من وجهين: ظلم للبائعين الذين يريدون بيع تلك الأموال؛ وظلم للمشترين منهم. والواجب إن لم يمكن دفع جميع الظلم أن يدفع الممكن منه.

ومن هنا فإن الشخص إذا احتكر في حالة يمنع فيها الاحتكار كان على ولي الأمر أن يأمره بالإخراج والبيع للناس، فإن لم يمتثل أجبره على ذلك تقديمًا للمصلحة العامة عند تعارضها مع الخاصة.

قال الحطاب: " أجمع العلماء على أنه لو كان عند إنسان طعام، واضطر الناس إليه، ولم يجدوا غيره أجبر على بيعه، دفعًا للضرر عن الناس.

ونقل الباجي ما معناه: أنه إذا قل الطعام في السوق واحتاج الناس إليه فمن اشترى منه شيئًا للحكرة فهو مضر للمسلمين معتد في فعله ذلك؛ فمن فعله فليخرجه إلى السوق ويبعه إلى أهله بما ابتاعه ولا يزداد فيه. وهو بهذا يحرم المحتكر من الربح عنده معاملة بنقيض قصده.

وقال القرطبي في سياق الحديث عن منع الاحتكار وجبر المحتكر على البيع: فيجب على من كان عنده ذلك أن يبيعه بسعر وقته، فإن لم يفعل أجبر على ذلك إحياء للمهج وإبقاء للرمق فاعتبر البيع عليه بسعر الوقت.

وفي حاشية الرهوني ما يفيد أن البيع عليه بمثل ما اشتري به إن كان اشتراه في وقت الضيق وقلة الطعام كما هو محمل كلام الباجي، أما إذا اشتراه في وقت الرخاء فإنه يباع عليه بسعر الوقت، على ما ذكر القرطبي.

ونقل الأبي في شرح صحيح مسلم: عن بعض خلفاء بني العباس ببغداد: أنه كان إذا غلا السعر ترفق بالمسلمين فأمر بفتح مخازنه وأن يباع بأقل مما يبيع الناس حتى يرجع الناس عن غلوهم في الأثمان، ثم يأمر مرة أخرى أن يباع بأقل من ذلك حتى يرجع السعر إلى أوله أو القدر الذي يصلح للناس حتى يغلب الجالبين والمحتكرين بهذا الفعل، وكان ذلك من حسن نظره. والله الموفق.

٤- حكم التعامل مع موتى المسلمين بسبب "كوفيد ١٩":

فتوى رقم: ٤٠٣/ ٢٠٢٠م

السؤال:

ملخص الاستفتاء: إعطاء الرأي الشرعي في التعامل مع موتى المسلمين من ضحايا كوفيد ١٩ من حيث الغسل والكفن وطريقة الدفن؛ علمًا بأن الدول الإسلامية كالمغرب والسعودية ومصر وغيرهم قد أصدرت فتاوى بغسل وتكفين موتى هذه الجائحة على الطريقة الشرعية مع أخذ الاحتياطات ومراعاة عدم عصر بطن الميت كما يجري في الظروف العادية.

الجواب:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين؛ وبعد:

فقد كرم الله ابن آدم حيًّا وميتًا فشرع كثيرًا من الأحكام المتعلقة به بعد موته إكرامًا واحترامًا، من ذلك الأحكام المتعلقة بالغسل والكفن والدفن بالنسبة لمن مات بسبب الوباء، وصعب أن يغسل بالطريقة العادية، وكذلك الشأن بالنسبة للدفن بطريقة جماعية دون تخصيص كل واحد بقبر كما هو الأصل.

يقول الفقيه ابن حبيب صاحب مالك رحمهما الله: "ولا بأس عند الوباء وما يشتد على الناس من غسل الموتى لكثرتهم أن يجتزئ منه بغسلة واحدة بغير وضوء ويصب الماء عليهم صبًّا، ولو نزل الأمر الفظيع فكثر فيه الموتى جدًّا وموت الغرقى فلا بأس أن يقبروا بغير غسل إذا لم يوجد من يغسلهم ويجعل منهم النفر في القبر"، وقاله أصبغ وغيره من أصحاب مالك رحمهم الله، وروي عن الشعبي قال: رمسوهم رمسًا.

ويشهد لفتوى ابن حبيب هذه قاعدتان:

١. قاعدة رفع الضرر المؤسسة على حديث "لا ضرر ولا ضرار"، رواه مالك وابن ماجه والدارقطني وصححه الحاكم، وقال: على شرط مسلم ووافقه الذهبي.

٢. قاعدة تقديم حق الحي على الميت المشار لها بقول خليل في باب التيمم: "أو عطش محترم معه"، قال الحطاب في شرحه لهذه الجملة: "قال ابن الحاجب: وكظن عطشه أو عطش من معه من آدمي أو دابة".

الخلاصة:

خلاصة الفتوى: أنه لا فرق في وجوب تغسيل الميت وكفنه ودفنه بين المرضى وغيرهم لكنه حسب الطاقة والإمكان؛ إذ لا يكلف الله نفسًا إلا وسعها. والله الموفق.

- حكم قيادة السيارة بسرعة مفرطة ومسئولية السائق في الحوادث:

فتوى رقم ٢٥٨/ ٢٠١٧م

السؤال:

سؤال يتعلق بحكم قيادة السيارة بسرعة مفرطة، وعن مسؤولية السائق في الحوادث التي تقع بسببها، وما يترتب على ذلك من خسائر مادية ومن إصابات ووفيات.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

فإن نظام المرور حاجة أو ضرورة تقتضيها الحياة المعاصرة، بالمحافظة عليه تنساب الحركة وتقل المفسدة وتنتظم شؤون الحياة، وبالإخلال به تختل وتكثر المفاسد كما هو مشاهد بدون مراء.

من هنا فإن تقنين نظم المرور قد يندرج ضمن رعاية مصالح الأمة، وتدبير شؤونها، بجلب المنافع لها ودفع المفاسد عنها.

فالطريق من المرافق العامة المشتركة بين الناس جميعًا، فلكل واحد الحق في المرور به، وله سائر الانتفاعات، ولكن بشرط ألا يُحدث فيه ضررًا للناس وهو قادر على التحرز منه، لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار".

وقوله: "إِيَّاكُمْ وَالجُلُوسَ عَلَى الطُّرُقَاتِ"، فَقَالُوا: مَا لَنَا بُدٌّ، إِنَّمَا هِيَ مَجَالِسُنَا نَتَحَدَّثُ فِيهَا، قَالَ: "فَإِذَا أَبَيْتُمْ إِلَّا المَجَالِسَ، فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهَا"، قَالُوا: وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ؟ قَالَ: "غَضُّ البَصَرِ، وَكَفُّ الأَذَى، وَرَدُّ السَّلاَمِ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ، وَنَهْيٌ عَنِ المُنْكَرِ". محل الاستشهاد هنا: كف الأذى الذي من ضمنه مراعاة النظام في المرور.

والتقيد بأنظمة المرور مما يدخل في وجوب الطاعة، لأنها وضعت لمصلحة الفرد والمجتمع، وحفاظًا على أرواح الناس وأموالهم، فهولازم التنفيذ من الرعية، كما يندرج ضمن القاعدة المعروفة: ما لا يتم الواجب إلا به فهوواجب، ومذهب مالك ومن وافقه: وجوب مراعاة سد الذرائع، فالذريعة إلى الحرام حرام؛ قال في مراقي السعود:

سد الذرائع إلى المحرم حتم كفتحها إلى المنحتم.

وعدم التقيد بهذا النظام في القيادة يؤدي غالبًا إلى الكثير من الوفيات في زماننا كما هو مشاهد، ومن الواجب المتفق عليه في الديانات السماوية كلها: حفظ النفس بجلب المصالح لها ودرء المفاسد عنها، وأعظم تلك المفاسد القتل؛ قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِۛ ﴾ .

وإن رأى بعض أهل العلم نزولها في سبب خاص لكن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وقال تعالى:﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٩٣].

وفي الحديث عَنِ ابْنِ عُمَرَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَنْ يَزَالَ المُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ، مَا لَمْ يُصِبْ دَمًا حَرَامًا ".

وعنه أنه ﷺ قال: "إِنَّ مِنْ وَرطَاتِ الأُمُورِ، الَّتِي لاَ مَخْرَجَ لِمَنْ أَوْقَعَ نَفْسَهُ فِيهَا، سَفْكَ الدَّمِ الحَرَامِ بِغَيْرِ حِلِّه، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ ابن عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ لِمَنْ قَتَلَ عَامِدًا بِغَيْرِ حَقٍّ: تَزَوَّدْ مِنْ الْمَاءِ الْبَارِدِ فَإِنَّك لَا تَدْخُلُ الْجَنَّة أبدًا".

وبالإضافة إلى ما يُشاهَد اليوم من إزهاق للأنفس بمخالفة أنظمة المرور هناك فساد مالي في الأرض، وفي محكم التنزيل: ﴿ وَلَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ﴾ [الأعراف: ٥٦]. وفيه: ﴿ وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة: ٦٠]، وفيه: ﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، فالسائق المخالف لما وضع من أنظمة المرور مصادم لما أمر الشرع به من إصلاح واقع في حِمَى المنهي عنه من فساد.

ومن هنا فإن قيادة السيارات بسرعة مفرطة لا تجوز، والمرجع في تحديد السرعة المفرطة هو القواعد والقوانين المنظمة لقيادة السيارات، فيجب الالتزام بهذه القواعد لما قد يترتب على مخالفتها من قتل للأنفس وفساد في المال، ولوجوب الطاعة فيما لا معصية فيه، وخصوصًا إذا روعي فيه جلب المصالح ودرء المفاسد عن العباد.

وفيما يتعلق بالضمان في الحوادث فإن المتتبع لنصوص الفقهاء المتقدمين الذين واكبوا المراكب المستعملة في زمنهم دواب أو سفنًا بحرية تجري بالريح يجد أنهم يرون أن المسؤولية في حوادث تلك المراكب على من بيده القدرة على الضبط والإمساك، وأن الضمان إنما يكون على السائق أو المسير إذا كان له تسبب في الحادث ولو بالقدرة على التفادي فلم يفعل، وأما ما لا دخل له فيه بأن كان بسماوي لم تكن له قدرة على دفعه، كما في السفن المغلوبة بالريح ولم يقدر النوتي على صرفها، أو بفعل ذاتي للمركب كما في الدابة إذا أجفلتها الطريق ولم يقدر مسيرها على الضبط والإمساك فلا ضمان عليه فيه .

قال أبو الحسن: مسألة السفينة والفرس على ثلاثة أوجه، إن علم أن ذلك من الريح في السفينة وفي الفرس من غير راكبه، فهذا لا ضمان عليه، أو يعلم أن ذلك من سبب النواتية في السفينة، ومن سبب الراكب في الفرس فلا إشكال أنهم ضامنون، وإن أشكل الأمر حمل في السفينة على أن ذلك من الريح، وفي الفرس على أنه من سبب راكبه.

وقال البراذعي في اختصار المدونة: وأما اصطدام السفينتين فلا شيء عليهما إذا كان أمرًا غالبًا من الريح لا يقدر على دفعه، ولو عُلِم أن النوتيَّ يقدر أن يصرفها فلم يفعل لضمن، وإذا غرقت السفينة من مد النواتية، فإن صنعوا ما يجوز لهم من المد والعمل فيها لم يضمنوا، فإن تعدوا فأخرقوا في مد أو علاج، ضمنوا ما هلك من الناس فيها والحمولة.

ونقل المواق عن ابن القاسم: ولو قدروا على حبسها إلا أن فيها هلاكهم وغرقهم فلم يفعلوا، فليضمن عواقلهم دياتهم ويضمنوا الأموال في أموالهم، وليس لهم أن يطلبوا نجاتهم بغرق غيرهم، وكذلك لو لم يروهم في ظلمة الليل، وهم لو رأوهم لقدروا على صرفها، فهم ضامنون لما في السفينة ودية من مات على عواقلهم.

وبعض نقول أهل المذهب في هذا المقام مصرح بأن العاقلة لا تتحمل الديات في تلف النفوس بفعل غير سائغ على المذهب.

هذا ومن الواضح أن مراكبنا الحديثة اليوم تختلف عن سابقتها بإمكان تحكم السائق فيها دون أن يكون لطرف آخر فيها تسيير كما في سفن البحر قديمًا، ودون أن تكون لها حركة بنفسها كما في الدابة، هذا بالإضافة إلى وضع النظم المحددة لنوع السائق، وحدود السير، وإشارات المرور وغير ذلك.

ومن هنا فإن مما لا شك فيه أن السرعة المفرطة والحمولة الزائدة، والسير الذي يعد مجازفة بسبب الظلمة أو الريح أو المطر أو السيل أو مع خلل في السيارة أو نحو ذلك من قبيل الفعل غير السائغ المنصوص على أنه موجب للضمان، فصاحبها متسبب فيما قد ينجر عنها من أضرار، وبناء على معطيات التحقيق العادل في الحادث تقع عليه المسؤولية عن هذه الأضرار مادية كانت أو بشرية، فالمادي منها يتحمله السائق في ماله لا فرق في ذلك بين عمد أو خطأ؛ إذ العمد والخطأ في أموال الناس سواء، والبشريُّ في عمده القصاص والمؤاخذة الأخروية المتمثلة في قوله تعالى: {وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا}، وفي خطئه الدية لازمة لقوله تعالى: {وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلاَّ أَنْ يَصَّدَّقُوا}، مع ملاحظة ما تقدم من عدم تحمل العاقلة الديات في تلف النفوس بفعل غير سائغ في المراكب على المذهب.

وإن نجمت أضرار سببها التصادم بين السائقين فإن تحقق منهما العمد فالقود إلا لفوات المحل، ودية الهالك مع أحد المتصادمين من نفس أو مال في مال الآخر دون العاقلة إذ لا تحمل عمدًا.

وإن كان التصادم منهما خطأ وجبت الدية لكل منهما ولمن مات معه على عاقلة الآخر، وتجب قيمة ما تلف من سيارة كل منهما أو متاع في مال الآخر، ويمكن أن يقال: إن الدية كذلك باعتباره بهذه السرعة لا يخلو من نوع عمد لما قد ينجم عنها؛ لأنه فعل غير سائغ، وإن كان أحدهما عامدًا، والآخر مخطئًا فلكل حكمه.

فإن تمحض أن الاصطدام بفعل أحدهما ولم يكن للآخر فيه تسبب كأن يكون أحدهما يسير أمام الآخر فأدركه الثاني فصدمه فالضمان على اللاحق؛ لأنه الصادم والآخر مصدوم فهو بمنزلة الواقف، وإن مات الصادم أو تلف له مال فهدر؛ لأنه هو الذي أتلف نفسه وماله، اللهم إلا أن يتسبب المتقدم كأن ينحرف فيقع الصدام بانحرافه فيضمنان؛ لأن التلف حصل من فعلهما.

هذا ولا أثر لعجز السائق اليوم عن السيطرة في نفي الضمان لأن أصل الحركة بفعله، ولما علمت من أن الراجح أن العجز الحقيقي في المتصادمين كالخطأ فيه ضمان الدية في النفس، والقيم في الأموال إضافة إلى تفريطه بارتكاب السرعة المفرطة، كما لا تنتفي المسؤولية عنه إذا صرفها تفاديًا لهلاكه فأتلف نفسًا أو مالًا؛ لأنه لا يجوز له أن يسلم نفسه بإتلاف نفس غيره، ولا ماله بإتلاف مال غيره.

وأما الدية الشرعية فهي للرجل مائة من الإبل مخمسة في الخطإ، ومنجمة على ثلاث سنين، وللمرأة خمسون، ولا يلزم في بلد توجد فيه الإبل غيرها، ولا يجزئ عنها غيرها ولا أقل منها إلا إذا رضي به أهلها، فهي حق مالي يجوز لهم التنازل عنه والمصالحة منه، وإسقاط بعضه، كما لهم التمسك بجميعه وعدم التنازل عن شيء منه، ولهم أخذ قيمته، ومن أراد تفاصيل أكثر في موضوع الدية فليرجع إلى فتوى صادرة عن المجلس في الموضوع. والله الموفق.

تاسعًا: المصادر:

- الموقع الرسمي للمجلس الأعلى للفتوى والمظالم الموريتاني، برابط:
http://www.fatwamadhalim.mr/index.php
- جمهرة أعلام المفتين، إعداد إدارة الأبحاث الشرعية بالأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم.
- مجلة منارة الفتوى الصادرة عن المجلس الأعلى للفتوى والمظالم الموريتاني، مقال بعنوان: «ورقة تعريفية بالمجلس الأعلى للفتوى والمظالم»، العدد الأول، نوفمبر ٢٠١٣م.
- النزعة الاجتهادية في الفتاوى الموريتانية القرن ١٣/١٤هـ أطروحة لنيل الدكتوراه من جامعة الزيتونة بتونس، من إعداد الطالب محمد الحسن بن اعبيدي، السنة الجامعية ٢٠٠٣-٢٠٠٤م.
- تاريخ موريتانيا قبل الاحتلال الفرنسي للدكتور حماه الله ولد السالم، دار الكتب العلمية.
- مجلة منارة الفتوى، العدد السادس، ذي الحجة ١٤٣٩هـ/أغسطس ٢٠١٨م.
- عصر الدول والإمارات الجزائر، المغرب الأقصى، موريتانيا، السودان، تأليف: د. شوقي ضيف- دار المعارف- الطبعة الأولى- ١٩٩٥م.



دائرة الإفتاء في الأردن

أولًا: لمحة عن تاريخ الإفتاء في الأردن:

أُسست دائرة الإفتاء في المملكة الأردنية الهاشمية في عام (١٩٢١م). وكانت منذ تأسيسها تعتمد في الفتوى المذهب الحنفي والذي كان معمولًا به في أيام العهد العثماني، وكان المفتي يُجيب الناس على أسئلتهم سواءً منها ما يتعلق بالعبادات أو المعاملات أو الأحوال الشخصية، وكان يعيّن إلى جانب كل قاضٍ مفتٍ في المدن الكبيرة والصغيرة، ويستعين القاضي بالمفتي على حل المشكلات الاجتماعية، كما أن المفتي يُحيل إلى القاضي الأمور التي لا تدخل تحت اختصاصه مما يحتاج إلى بينات وشهود.

وفي هذه المرحلة لم تدون الفتاوى الصادرة عن المفتي في سجلات رسمية؛ حيث كانت الفتوى تعطى شفويًا، وربما كتبها المفتي المحلي، أو المفتي العام للمستفيدين بخط يده؛ وذلك لعدم وجود دائرة للإفتاء أو جهاز من الموظفين الإداريين الذين يساعدونه في تدوين الفتاوى في سجلات.

وبقي الإفتاء على هذا الحال حتى تم تعيين الشيخ حمزة العربي مفتيًا للمملكة سنة (١٩٤١م) بإرادة سامية[١].

وفي المرحلة التي بدأت من عام ١٩٤٦- ١٩٦٩م تم وضع الأنظمة التي تنظم أعمال الإفتاء.

ومن الكتب والمؤلفات التي اهتمت بالفتوى في تلك المرحلة: كتاب الفتاوى الأردنية لعبد الله القلقيلي، ومجلة «هدي الإسلام» التي تصدر عن وزارة الأوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية، والتي خصصت مساحة لنشر فتاوى المفتي العام.

أما العلماء الذين شغلوا منصب المفتي العام في تلك المرحلة فهم:

- محمد أمين الشنقيطي (١٩٤٦- ١٩٤٧م).
- محمد فال الشنقيطي (١٩٤٧- ١٩٥٤م).
- عبد الله القلقيلي (١٩٥٥- ١٩٦٧م).

١ موقع دائرة الإفتاء الأردنية.

وفي سنة (١٩٦٦م) صدر نظام الأوقاف الإسلامية واشتمل الفصل التاسع منه على تنظيم شئون الإفتاء، وكان المفتي يرتبط بوزير الأوقاف؛ ولذا نص النظام على أن المفتي العام يعقد بالاشتراك مع مدير الوعظ والإرشاد اجتماعات دورية للمفتين لتوجيههم وتنظيم أعمالهم؛ وذلك لأن المفتين كانوا يقومون بالوعظ والإرشاد أيضًا.

ونظرًا لظهور أمور جديدة في حياة المواطنين وتعدد المسائل وكثرة المدارس الفقهية فقد اقتضت المصلحة صدور قرار بتشكيل مجلس للإفتاء برئاسة قاضي القضاة، **فكان المجلس يجتمع لبحث المسائل التالية:**

- المسائل الجديدة.
- المسائل التي تعم المجتمع.
- المسائل التي تُحال إلى المفتي من جهة عامة؛ كالوزارات والشركات ونحوها.

وأما غيرها من المسائل فكان يجيب عليه مفتي المملكة أو المفتون في المدن والمحافظات.

ثم تطور نظام التنظيم الإداري لوزارة الأوقاف وتطور معه نظام الإفتاء، فتم استحداث دائرة للإفتاء سنة (١٩٨٦م)، لكن بقي المفتي مرتبطًا بوزير الأوقاف والذي قد يكون في بعض الأحيان ليس من ذوي الدراسات الشرعية؛ ولذا ظل قاضي القضاة يرأس مجلس الإفتاء؛ لأن قاضي القضاة لا بد أن يكون مؤهلًا تأهيلًا شرعيًّا[1].

أما العلماء الذين شغلوا منصب المفتي العام في هذه المرحلة فهم:

- محمد عادل الشريف (١٩٦٧- ١٩٧٤م).
- محمد عبده هاشم (١٩٧٤- ١٩٨٣م).
- عز الدين الخطيب (١٩٨٣- ١٩٩٢م).
- سعيد الحجاوي (١٩٩٢- ٢٠٠٧م).
- نوح سلمان القضاة (٢٠٠٧- ٢٠١٠م).
- عبد الكريم خصاونة (٢٠١٠- ٢٠١٧م).
- محمد الخلايلة (٢٠١٧- ٢٠١٩م).
- عبد الكريم خصاونة (٢٠١٩م- حتى الآن).

١ انظر: موقع دائرة الإفتاء الأردنية.

ثانيًا: استقلال دائرة الإفتاء الأردنية:

في عام (٢٠٠٦م) صدر قانون يقضي باستقلال دائرة الإفتاء العام عن وزارة الأوقاف وغيرها من الجهات الرسمية، وأصبحت رتبة المفتي تعادل رتبة وزير في الدولة، وبهذا استقل الإفتاء عن أجهزة الدولة الأخرى، وما يزال العمل جاريًا لترتيب شئون الفتوى ودعمها بالفقهاء والمتخصصين بعلوم الشريعة الإسلامية، بحيث تقسم الواجبات فيما بينهم، ويتولى كل قسم رعاية ومعالجة جانب من جوانب حاجات المجتمع.

شروط تعيين المفتي العام حسب ما جاء في قانون عام ٢٠٠٦:

- أن يكون حاصلًا على الشهادة الجامعية الأولى في العلوم الشرعية الفقهية على الأقل، ومضى على حصوله عليها مدى لا تقل عن عشرين سنة.
- أن تتوافر فيه القدرة العلمية والعملية التي تؤهله للقيام بالإفتاء.
- أن يتمتع بحسن السيرة والسمعة.

أما الشروط الواجب توافرها في المفتي في المحافظات فهي:

- أن يكون من حملة الشهادة الجامعية الأولى في العلوم الشرعية والفقهية.
- اجتياز المسابقة التي يجريها مجلس الإفتاء.
- أن يكون قد مضى على حصوله على الشهادة الجامعية الأولى مدى لا تقل عن عشر سنوات.

وأما بالنسبة للباحثين في دائرة الإفتاء فالشروط التي يجب توافرها فيهم هي:

- أن يكون حاصلًا على الشهادة الجامعية الأولى على الأقل.
- أن يكون من أهل الاختصاص في الموضوع الذي يطلب منه البحث فيه.

وأما الأعمال المطلوبة من الباحث في دائرة الإفتاء فهي:

- إبداء الرأي في المسائل المحولة من المفتي العام.
- الرجوع إلى المصادر والمراجع لبيان واستخراج الآراء الفقهية.
- الإجابة على الأسئلة الفقهية التي يوجهها المواطنون على هاتف الدائرة.
- المشاركة في حل المشاكل الاجتماعية والأسرية وتقديم النصح والإرشاد للمراجعين[١].

١ انظر: موقع دائرة الإفتاء الأردنية.

التعريف بمجلس الإفتاء والدراسات والبحوث الإسلامية:

نص قانون الإفتاء رقم (٦٠) لسنة ٢٠٠٦م، وقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٩م معدل لقانون الإفتاء على أنه ينشأ في المملكة مجلس يسمى (مجلس الإفتاء والبحوث والدراسات الإسلامية)، ويرأس هذا المجلس سماحة المفتي العام، وعضوية كل من:

١. أحد قضاة محكمة الاستئناف الشرعية يسميه قاضي القضاة.

٢. أحد أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الشريعة في الجامعات الأردنية الرسمية من المتخصصين في الفقه الإسلامي يسميه المفتي العام بالتناوب.

٣. مفتي القوات المسلحة الأردنية.

٤. مفتي محافظة العاصمة.

٥. أحد العلماء المختصين في علوم الشريعة الفقهية من وزارة الأوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية.

٦. خمسة من العلماء المختصين في العلوم الشرعية.

ويُعيَّن هؤلاء بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب سماحة المفتي العام، ويُشترط في كلٍّ منهم أن يكون من العلماء والفقهاء المعروفين ببحوثهم ودراساتهم في العلوم الشرعية، وأن يكون حاصلًا على الشهادة الجامعية الأولى في العلوم الشرعية كحد أدنى، ومضى على حصوله عليها مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة.

وقد نصَّ القانون على أن المجلس يختار من بين أعضائه نائبًا للرئيس، وأن مدة المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد[١].

الأسباب والدوافع لتشكيل مجلس الإفتاء:

- من المعروف أنه حدث في هذا العصر قضايا ومعاملات ومشكلات طرأت على حياة المسلمين لم يكن لها مثيل من قبل، وقد دعا ذلك إلى بيان أحكام الشرع في هذه القضايا، وتطلب وضع حلول شرعية لها بصورة مدروسة دراسة جماعية متأنية للوصول إلى الصواب والحق في أحكامها.

١ انظر: موقع دائرة الإفتاء الأردنية.

- تشعب الآراء الدينية والفتاوى الشرعية في القضايا والمسائل التي تشغل بال الناس، وتتعلق بعاداتهم وحياتهم في الدنيا والآخرة، فشعر كل متابع بالحاجة لتنظيم الفتوى نتيجة لذلك.
- التسرع وإعطاء الآراء الشرعية بصورة فردية دون تمحيص، فينتج عن ذلك أخطاء وآثار اجتماعية سيئة، ويكون سببًا في الاختلاف مما يحدث بلبلة فكرية، ويضعف الثقة بعلماء المسلمين.
- الفتوى الجماعية التي يصدرها مجلس الإفتاء هي نوع من الاجتهاد الجماعي، وهي أقرب إلى الصواب، وخصوصًا في هذا العصر الذي تشعبت فيه المعاملات وتعقدت.
- تصدي أشخاص للفتوى ليسوا بالمستوى العلمي الذي يؤهلهم للفتوى، أو أن بعضهم يفتي انتصارًا لمنهج معين أو جماعة معينة، وهو يعلم أن في المجتمع من يخالفه الرأي، وأن في الفقه الإسلامي أقوالًا لعلماء معتبرين غير القول الذي أخذ به، ويريد أن يحمل الناس على الرأي الذي يراه.

مهام وصلاحيات المجلس:

١. وضع السياسة العامة للإفتاء في المملكة.

٢. الإشراف على الشئون العامة المستجدة التي تحتاج إلى اجتهاد، والأمور التي تحتاج إلى دراسة وبحث في المذاهب الفقهية، والقضايا المحالة إلى الدائرة من أي جهةٍ رسميةٍ.

٣. بيان الحكم الشرعي في الشئون العامة المستجدة التي تحتاج إلى اجتهاد، وفي الأمور التي تحتاج إلى دراسة وبحث في المذاهب الفقهية، والقضايا المحالة إلى الدائرة من أي جهةٍ رسميةٍ.

٤. إصدار الفتاوى الشرعية في الأمور التي تعرض عليه.

٥. دراسة اقتراحات مشروعات القوانين والأنظمة التي تُحال إليه لبيان الرأي الشرعي فيها.

٦. تقييم البحوث العلمية التي تُقدَّم من العلماء المختصين في علوم الشريعة الإسلامية، بناءً على تكليف المجلس أو المفتي العام، ووفق تعليمات تصدرها لهذه الغاية.

٧. إصدار قرار تعيين المفتين في الدائرة والمحافظات بناءً على تنسيب المفتي العام.

٨. يمارس مجلس الإفتاء صلاحيات مجلس الوزراء فيما يتعلق بنظام موظفي دائرة الإفتاء العام.

وتنتهي عضوية أي من أعضاء المجلس في الحالات التالية:

١. الوفاة.

٢. الاستقالة.

٣. الغياب عن حضور الجلسات لثلاث مرات متتالية دون عذر يقبله المجلس.

ويجتمع المجلس مرة كل شهر على الأقل، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من رئيسه أو نائبه في حال غيابه، ويكون اجتماعه قانونيًّا بحضور أغلبية ثلثي أعضائه، على أن يكون من بينهم رئيسه أو نائبه في حال غيابه، ويتخذ المجلس قراراته بأغلبية أعضائه الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات فيرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

كما يُسمي المفتي أحد المفتين ليكون مقررًا للمجلس[١].

الشروط الواجب توفرها في عضو مجلس الإفتاء:

- أن يكون مشهودًا له بالتقوى والصلاح.
- أن يكون معروفًا بأبحاثه وإنتاجه في العلوم الشرعية.
- لا يقل مؤهله عن الشهادة الجامعية الأولى في العلوم الشرعية.
- وزاد قانون الإفتاء لسنة ٢٠٠٦ أن يكون مضى على حصوله على الشهادة الجامعية الأولى في العلوم الشرعية مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة، وأن يكون من العلماء والفقهاء المعروفين ببحوثهم[٢].

أسماء العلماء الذين شاركوا في أول مجلس للإفتاء:

تنفيذًا لكتاب رئيس الوزراء رقم ٦٥/٧/١٥ بتاريخ ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م فقد تم تشكيل المجلس من العلماء التالية أسماؤهم:

١. الشيخ محمد محيلان رئيسًا.
٢. الشيخ عزالدين الخطيب التميمي نائبًا للرئيس.
٣. د إبراهيم زيد الكيلاني عضوًا.
٤. د نوح سلمان القضاة عضوًا.
٣. الأستاذ مصطفى الزرقا عضوًا.
٤. د عبد السلام العبادي عضوًا.
٥. د ياسين درادكة عضوًا.
٦. د محمود السرطاوي عضوًا.
٧. الشيخ عبد الفتاح عمرو عضوًا.
٨. د عبد الحليم الرمحي عضوًا.
٩. د محمود العواطلي الرفاعي عضوًا.

ثالثًا: مشاهير أعلام دائرة الإفتاء الأردنية:

١ انظر: موقع دائرة الإفتاء الأردنية.

٢ انظر: موقع دائرة الإفتاء الأردنية.

الشيخ حمزة العربي

1941م



وُلِد سماحة الشيخ حمزة العربي في المدينة المنورة، وفيها نشأ وترعرع وحفظ القرآن الكريم وتلقى العلوم الدينية والأدبية على علمائها وأعلامها، وفي الحرب العالمية الأولى اشتد الحصار على المدينة المنورة فلاذ بمكة المكرمة، وعاش عمره بين السعودية والأردن. وقد عُين أستاذًا في المدرسة الهاشمية بجدة مدة ثلاث سنوات، واختير عضوًا بمحكمة المواد المستعجلة في جدة مدة سنة، ثم عينه الملك حسين بن علي قاضيًا في معان عام ١٩٢٢م، وعينه الملك عبد الله الأول خطيبًا للجامع الحسيني الكبير في عمان غرة رمضان ١٣٤٩هـ الموافق ١٨ يناير ١٩٣١م، وأيضًا إمامًا خاصًّا بالملك عبد الله الأول رحمه الله عام ١٩٣٣م، ثم عُين رئيسًا لقلم الديوان الأميري العالي عام ١٩٤١م، وقاضيًا شرعيًّا للعاصمة بتاريخ ١٢/١١/ ١٩٤٤م. وكان عضوًا في هيئة كبار العلماء في المملكة الأردنية الهاشمية.

وقد عُين الشيخ رحمه الله مفتيًا عامًّا للمملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٤١م.

وتُوفي رحمه الله عام ١٣٨٢هـ الموافق ١٩٦٢م[1].

١ انظر: معجم البابطين للشعراء العرب المعاصرين، موقع (مؤسسة عبد العزيز سعود البابطين الثقافية) بعنوان (حمزة العربي).

الشيخ محمد الأمين الشنقيطي

1946- 1947م



هو العلامة محمد الأمين بن الشيخ محمد الخضر بن سيدي عبد الله بن سيدي أحمد الملقب مايأبىٰ، ينتمي إلى عشيرة تجكانت التي جمعت بين العلم والزعامة في بلاد الشناقطة في المغرب العربي، وتعرف اليوم بالجمهورية الإسلامية الموريتانية.

وُلد الشيخ رحمه الله سنة ١٣٢٢هـ/ الموافق ١٩٠٥م في شرق موريتانيا في حاضرة أهله (تكية)، ونشأ في حضن أبيه العلامة الشيخ محمد الخضر بن مايأبىٰ الذي طارت بصيته الركبان وتعلم عليه كبار علماء المغرب والمشرق، ويقال: إن والده لمح فيه من ملامح النبوغ والتميز ما جعله يحرص بحزم على تربيته وتنشئته أحسن تنشئة. فنشأ الشيخ في المدينة المنورة أيام الأشراف، وعايش الشيخ محمد الأمين مع والده التغيرات السياسية التي تلت ذلك في المنطقة والتي كان من نتائجها سيطرة آل سعود على الحجاز، وخروج الهاشميين منه، وقرار أبيه مرافقة الملك عبد الله الأول بن الحسين إلى شرق الأردن، حيث بقي الشيخ قريبًا من الملك حتى بعد وفاة والده رحم الله الجميع، وترقى الشيخ بعدها في الوظائف السامية.

درس على يد أبيه العلامة الشيخ محمد الخضر بن مايأبىٰ الشنقيطي، وأعمامه، وعلى علماء الحرمين الشريفين، وانتظم في مدرسة الفلاح في مكة المكرمة، وحصل على إجازة في الحديث، ثم إجازة عامة في العلوم الشرعية من علماء الحرم المدني، ثم التحق بالأزهر الشريف عام ١٩٢٣م لدراسة الشريعة الإسلامية[١].

عُيّن فضيلته كاتبًا في المحكمة الشرعية في عمان سنة ١٩٢٩هـ، ثم قاضيًا للسلط، وقاضيًا لمعان، وقاضيًا لإربد على التوالي في الفترة ما بين سنة ١٩٣٨م وبداية سنة ١٩٤٥م. وقد تولى أيضًا أوقاف القدس، ورئاسة لجنة إعادة إعمار قبة الصخرة المشرفة بالمسجد الأقصى، والإشراف على المعهد الديني ببيت المقدس الذي بني بتوجيهاته. وفضلًا عن هذه الوظائف فقد تولَّى كذلك منصب قاضي القضاة في الأردن ابتداءً من سنة ١٩٤٧م، ويعد الشيخ محمد الأمين الشنقيطي المؤسس الحقيقي لدائرة القضاء الشرعي في الأردن، فقد شارك في وضع القوانين والأنظمة، كما ساهم في وضع الدستور واعتماده كقاضٍ للقضاة في عهد الملك طلال بن عبد الله الأول، وتولى رئاسة هيئة العلماء بالمملكة الأردنية الهاشمية، وكان عضوًا في مجلس النواب، ومجلس الأعيان، ومجلس الوزراء على فترات متفاوته، وعضوًا أيضًا في لجنة الوصاية على العرش إبان سفر الملك حسين إلى الخارج. ثم تولى وزارة المعارف واستقال منها ومن القضاء يوم ٢٨ يونيو ١٩٦١م، ثم سفارة المملكة الأردنية الهاشمية في السعودية واليمن مقيمًا في مدينة جدة سنة ١٩٦٣م إلى أن تقاعد سنة ١٩٧٧م، ورئاسة المؤتمر الإسلامي العام الذي توالت اجتماعاته في الفترة من ١٩٥٨م- ١٩٦١م[٢].

ومع بداية سنة ١٩٤٥م تقلد الشيخ إفتاء إمارة شرق الأردن، كما أنه تولى منصب الإفتاء العام بالمملكة الأردنية الهاشمية[٣].

وتوفي الشيخ رحمه الله في المدينة المنورة ودفن بالبقيع الطاهر سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

١ انظر: الشيخ محمد أمين الشنقيطي العالم المربي و السياسي الناشط والدبلوماسي المصلح، جعفر العقيلي (ص ٢٣). ومقال نشر بوكالة كيفه للأنباء، بعنوان: نبذة عن العلامة محمد الأمين مايأبى الشنقيطي.

٢ انظر: الشيخ محمد أمين الشنقيطي العالم المربي و السياسي الناشط و الدبلوماسي المصلح (ص ٢٥، ٢٦).

٣ انظر: الشيخ محمد أمين الشنقيطي العالم المربي و السياسي الناشط و الدبلوماسي المصلح (ص ١٥١).

الشيخ محمد فال الشنقيطي

1947 - 1954م



هو فضيلة الشيخ محمد فال بن سيدي محمد بن البيضاوي بن سيدي أحمد بن محمد بن عبد الله الجكني اليوسفي الشنقيطي، علامة جليل، وشاعر كبير، تولى القضاء والإفتاء بالأردن. وُلِد في كرو ببلاد شنقيط سنة ١٣٢٣هـ- ١٩٠٥م وهاجر غلامًا مع الشيخ محمد الخضر بن مايأبىٰ الجكني إبان احتلال فرنسا للبلاد، وأقام معه في المغرب سنوات قبل أن يستقروا في الحجاز. حفظ القرآن الكريم صغيرًا، ودرس في مدرسة الفلاح في مكة المكرمة، وحصل على إجازات علمية في فنون شتى.

عمل إمامًا للملك المؤسس عبد الله الأول بن الشريف حسين، وعضوًا في محكمة الاستئناف الشرعية، ثم مديرًا للمحاكم الشرعية.

ثم انتقل إلى الأردن في بداية الخمسينات الهجرية فعمل في سلك المحاكم الشرعية حيث عمل قاضيًا ومفتيًا للمملكة الأردنية الهاشمية. وقد زار بلاد شنقيط سنة (١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م) مع الشيخ محمد الأمين ابن مايأبىٰ لصلة الرحم، ثم عاد إلى الأردن وتابع نشاطه العلمى والوظيفي حتى وفاته رحمه الله في غرة ربيع الأول سنة ١٣٩٦هـ/ الموافق ٥ مارس ١٩٧٦م، ودفن في مقابر مدينة عمان رحمه الله تعالى[1].

١ انظر: أعلام الشناقطة في الحجاز والمشرق وجهودهم العلمية وقضاياهم العامة من القرن الخامس حتى القرن الخامس عشر الهجريين، لأبي علي بحيد بن الشيخ يربان القلقمي (ص ٢٨٤).



الشيخ عبد الله القلقيلي

1955 - 1967م

وُلد الشيخ عبد الله في بلدة قلقيلية عام ١٨٩٩م وتنتمي عائلته إلى حامولة آل نزال في قلقيلية. أنهى دراسته الابتدائية في المدرسة الأميرية ببلدته. ولما بلغ الثالثة عشر من عمره عام ١٩١٢م قصد مصر طلبًا للعلم والتحق بالأزهر الشريف فأمضى فيه ست سنوات فنال الشهادة الأزهرية، ثم التحق بكلية الآداب بالجامعة المصرية وأمضى فيها مدة سنتين ظهرت خلالها ميوله الصحفية والأدبية، وخلال هذه المدة نشر مقالاته في جريدة (الكواكب) المصرية التي كان يصدرها ويرأس تحريرها بالقاهرة الشيخ محمد القلقيلي. ثم عاد الشيخ إلى فلسطين عام ١٩١٩م وكانت قد وقعت تحت وطأة الاستعمار البريطاني، فأحس أن الظروف السياسية السائدة لن تمكنه من إدراك طموحاته الأدبية والفكرية والصحفية فقرر العودة للقاهرة مرة أخرى، إلا أنه التقى في القدس بالشيخ المفتي الحاج أمين الحسيني وأخيه كامل الحسيني الذي شجعه على البقاء، كما عرض عليه الأستاذ أحمد سامح الخالدي العمل في حقل التدريس، فآثر الشيخ رحمه الله البقاء في فلسطين على الرحيل منها.

تولى الشيخ التدريس في ثانوية (العامرية) وتعليم الدين واللغة العربية وآدابها، وحصل على امتياز لجريدة يومية أسماها (الصراط المستقيم) وصدر العدد الأول منها في يافا صباح ١٩٢٥/٩/٢م فكانت مسرحًا لأقلام الكتاب والأدباء والسياسيين. ثم عُين أستاذًا للعربية في ثانوية درعا عندما نزح مع جموع الفلسطينيين الذين هاجروا قسرًا إلى دمشق عند حلول نكبة ١٩٤٨م، ثم مدرسًا في ثانويات دمشق.

ثم عاد الشيخ رحمه الله من دمشق ليقيم في الأردن حيث أسند إليه الملك حسين منصب مفتي المملكة الأردنية الهاشمية، وظل في منصب الإفتاء إلى أن أحيل على التقاعد في نهاية عام ١٩٦٧م، وهو في الثامنة والستين من عمره.

ولفضيلة الشيخ مصنفات جليلة، من أهمها: المجموع الأول: أبحاث علمية إسلامية وفتاوى في مسائل حديثة شرعية، طبع عام ١٩٥٤م. وفتاوى علماء الدين في موضوع قانون الوعاظ والمرشدين، طبع عام ١٩٥٥م. ومن وحي رمضان: مجموعة أحاديث كتبها فضيلته خلال شهر رمضان، طبع عام ١٩٥٦م. والفتاوى الأردنية: يتضمن هذا الكتاب الفتاوى التي أصدرها فضيلته إبان عمله مفتيًا عامًّا في الأردن، طبع عام ١٩٦٩م.

توفي الشيخ رحمه الله سنة ١٩٦٩م.



الشيخ عز الدين الخطيب

1983م- 1992م

هو الشيخ عزالدين بن عبد العظيم بن إسماعيل بن عبد الفتاح بن عبد الحي بن أحمد بن عبد الغني بن عبد الرحمن بن أحمد بن علي أبو الوفا الخطيب التميمي الداري الخليلي الحنفي.

وُلد الشيخ في مدينة الخليل سنة ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م، وقد نشأ في بيت علم ودين، حيث كان والده الشيخ عبد العظيم إمام وخطيب الحرم الإبراهيمي.

تلقى الشيخ عز الدين التميمي تعليمه الأوَّلي في المدرسة الرشيدية في الخليل، ثم انتقل إلى الأزهر الشريف وهناك حصل على الشهادة العالية لكلية الشريعة (ليسانس) وذلك سنة ١٣٦٩هـ/ ١٩٤٩م، وحصل على الشهادة العالمية مع الإجازة في القضاء الشرعي سنة ١٣٧١هـ/ ١٩٥١م، ثم حصل على الشهادة العالمية أيضًا مع الإجازة في التدريس سنة ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م.

وشغل الشيخ عدة مناصب رفيعة منها: تدريس اللُّغة العربية والتربية الإسلامية في كل من الأردن ومصر وفلسطين وليبيا في الفترة من ١٩٥١م - ١٩٦٣م، وعُين مديرًا للوعظ والإرشاد في وزارة الأوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية بالأردن (مفتشًا فمديرًا) في الفترة من ١٩٦٣م - ١٩٧٦م، ومحاضرًا غير متفرغ في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية، ووكيلًا لوزارة الأوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية بالأردن في الفترة من ١٩٧٦م - ١٩٨٢م، وعضوًا للمجلس الوطني الاستشاري بالأردن، ثم عُين وزيرًا للأوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية في الأردن من عام ١٩٩١م - ١٩٩٣م، ومستشارًا لجلالة الملك للشئون الإسلامية في الفترة من ١٩٩٣م - ٢٠٠٥م، وقاضيًا للقضاة من ١٩٩٣م - ٢٠٠٥م، كما كان عضوًا في مجلس الأعيان في الأردن من عام ٢٠٠٥م - ٢٠٠٧م، ورئيسًا لأمناء جامعة آل البيت في الأردن، ورئيسًا لهيئة المركز الأردني لبحوث التعايش الديني، وعضوًا في المجلس الوطني الإستشاري، واللجنة الملكية لجامعة آل البيت، واللجنة الملكية لشئون القدس.

وقد تولى فضيلته منصب الإفتاء العام للمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من ١٩٨٣م إلى ١٩٩٢م.

وللشيخ مصنفات كثيرة من أهمها: الفتوى وعلاقتها بالمجتمع، والشورى بين الأصالة والمعاصرة، والدفاع الاجتماعي في مرآة الإسلام، وأقلام دخيلة على الإسلام، والعمل في الإسلام مفاهميه وأخلاقياته، وفقه الأسرة في الإسلام، ودور الإسلام في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، وصلاة الجمعة أحكامها سننها آدابها فضائلها، والقدس في ضوء العقيدة الإسلامية، وأحكام الصيام في الإسلام.

تُوفي الشيخ التميمي رحمه الله في ٤ يوليو من عام ٢٠٠٨م[١].

١ انظر: موقع جريدة الدستور (الأردنية).



الشيخ سعيد عبد الحفيظ حجاوي

1992م - 2007م

وُلد سماحة الشيخ سعيد عبد الحفيظ أسعد حجاوي عام ١٩٤٥م في حجة من قرى فلسطين. حصل فضيلته على بكالوريوس الشريعة الإسلامية من كلية الشريعة بعمان- الأردن عام ١٩٦٩م.

عُيّن مدرسًا للتربية الإسلامية بوزارة المعارف بالمملكة العربية السعودية في الفترة من ٢٦/ ٩/ ١٩٦٩م إلى ١٤/ ٨/ ١٩٨٣م، ثم واعظًا متحدثًا في وزارة الأوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية، وشارك في العديد من اللقاءات العلمية ومن أبرزها دورة المفتيين والباحثين والمرشدين، ودورة الإدارة العليا ودورات في القيادة، وعُين باحثًا في دائرة الإفتاء العام منذ سنة ١٩٨٥م، وكبيرًا للباحثين في مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي، وعضوًا في عدد من الجمعيات والمؤسسات منها: الرقابة الشرعية، ومؤسسة تنمية وإدارة أموال الأيتام، ودائرة قاضي القضاة. ثم تولّى إفتاء عمان، ثم الإفتاء العام للمملكة الأردنية الهاشمية بالوكالة، ثم عُين مفتيًا عامًّا للمملكة الأردنية الهاشمية في الفترة من ١٩٩٢م إلى عام ٢٠٠٧م.

له العديد من الأبحاث والمقالات، من أهمها: الاجتهاد والإفتاء، ودور إدارة شئون الفتوى في معالجة قضايا المجتمع، عمان من ٣/٩/٢٠٠٠م إلى ٢/١١/٢٠٠٠م، ونقل الأعضاء من إنسان لآخر(أعد لمؤتمر في باكستان)، وطلاق السكران (مجمع الفقه الإسلامي)، الهند من ١١- ١٤/٢/٢٠٠٠م، والوسائل السمعية البصرية الحديثة وأثرها في تطوير العملية التربوية بحث مسابقة من وزارة المعارف السعودية للمعلمين هناك سنة ١٩٨٢م وقد حظي البحث بالفوز، وبحث عن التدخين أعد لـ(جمعية مكافحة التدخين)، والوسطية أساس التشريع الإسلامي وزارة الأوقاف بجمهورية مصر العربية والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية في الفترة ما بين ٣١ مايو إلى ٣ يونيو ٢٠٠١م، وكتاب الصوم (بتكليف من وزارة الأوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية)، والوقف الإسلامي ودوره في خدمة المجتمع.



الدكتور نوح القضاة

2007م- 2010م

هو سماحة الشيخ الدكتور نوح علي سلمان القضاة رحمه الله. وُلد في بلدة عين جنة في محافظة عجلون في الأردن عام ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م، ونشأ في أسرة علمية معروفة بالعلم والفضل، كان والده الشيخ علي سلمان رحمه الله تعالى فقيهًا شافعيًّا. وقد درس الشيخ نوح رحمه الله المرحلة الابتدائية في الأردن، ثم سافر إلى دمشق في عام ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م وقضى هناك سبع سنوات في معهد العلوم الشرعية التابع للجمعية الغراء التي أسسها شيخ والده الشيخ علي الدقر رحمه الله، حيث أكمل فيها الدراسة الإسلامية من المرحلة الإعدادية حتى نهاية المرحلة الثانوية، وتخرج منها عام ١٩٦١م. وبعد إتمام دراسته الثانوية في المدرسة الغراء التحق بكلية الشريعة في جامعة دمشق ومكث فيها أربع سنوات (١٩٦١- ١٩٦٥م) وحصل فيها على الشهادة الجامعية في الشريعة. وفي عام ١٣٩٧هـ ١٩٧٧، سافر إلى القاهرة للحصول على درجة الماجستير في الفقه المقارن، حيث درس أصول الفقه على يد العلامة الشيخ الدكتور عبد الغني عبد الخالق، والفقه المقارن على يد الشيخ حسن الشاذلي، واستمع إلى محاضرات في التصوف لشيخ الأزهر الدكتور عبد الحليم محمود رحمه الله. وحصل على درجة الماجستير من جامعة الأزهر، كما حصل على درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض في عام ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

وقد عمل سماحته في سلك القوات المسلحة برتبة ملازم أول (مرشد ديني)، وعمل بجانب الشيخ عبد الله العزب الذي خلفه في منصب الإفتاء في عام ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، وبقي في منصبه متدرجًا في الرتب العسكرية، حتى عام ١٩٩٢م، حيث أنهى خدماته برتبة لواء. وفي عام ١٩٩٢م، عُيِّن قاضيًا للقضاة في الأردن، ثم استقال بعد عام واحد، فتفرغ للتدريس في حلقات علمية في مسجده، وأستاذًا جامعيًّا في الشريعة الإسلامية، في جامعتي: اليرموك وجرش. وفي عام ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م عُين سفيرًا للمملكة الأردنية الهاشمية لدى إيران حتى عام ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م. وفي عام ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م عمل مديرًا لإدارة الفتوى في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومستشارًا لوزير العدل والأوقاف والشئون الإسلامية، ومستشارًا لوزير التعليم العالي حتى عام ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

ثم في عام ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م صدرت الإرادة الملكية السامية بتعينه مفتيًا عامًّا للملكة الأردنية الهاشمية.

ولفضيلته مصنفات كثيرة من أهمها: (قضاء العبادات والنيابة فيها، إبراء الذمة من حقوق العباد، محاضرات في الثقافة الإسلامية، المختصر المفيد في شرح جوهرة التوحيد، شرح المنهاج في الفقه الشافعي، كيف تخاطب الناس، لم تغب شمسنا بعد، صفات المجاهدين).

وقد توفي الشيخ رحمه الله عام ١٤٣٢هـ/ ٢٠١٠م، ودفن في رأس منيف في محافظة عجلون[1].

١ ((انظر: الموقع الرسمي لدائرة الإفتاء العام الأردنية، نشرة الإفتاء الشهرية، العدد الأول ٢٥/ ٣/ ٢٠٠٩م (ص: ٢٢) برابط:
https://aliftaa.jo/photos/b58d48b5e2b53e84515ee072f14a04cf.pdf.

صفحة الفيس بوك الرسمية لـ «روضة ومدارس أكاديمية السلط» برابط:
https://www.facebook.com/saltacademyschools/posts/505599079470876/.



الدكتور محمد الخلايلة

2017-2019م

وُلد فضيلته في الزرقاء عام ١٩٦٧م، وحصل على بكالوريوس شريعة -تخصص الفقه وأصوله- عام ١٩٩٥م، جامعة اليرموك بتقدير ممتاز، ودبلوم شريعة كلية الأمير الحسن للعلوم الإسلامية تخصص إمامة ووعظ، الأول على مستوى المملكة، ثم حصل على ماجستير الفقه وأصوله عام ٢٠٠١م، الجامعة الأردنية، بتقدير جيد جدًّا، ثم دكتوراه الفقه وأصوله (أصول فقه عام) ٢٠٠٩م، جامعة العلوم الإسلامية العالمية بتقدير ممتاز. وقد شغل منصب مفتي محافظة العاصمة عمان وعضو مجلس الإفتاء الأردني اعتبارًا من ٢٠٠٨/٩/١م وحتى تاريخ ٢٠١١/٦/١م، وأيضًا الناطق الرسمي والإعلامي باسم دائرة الإفتاء العام حتى تاريخ ٢٠١١/٦/١م، وهو عضو مجلس الإفتاء والبحوث والدراسات الإسلامية الأردني اعتبارًا من تاريخ ٢٠١١/١١/١م وحتى تاريخه، والأمين العام لدائرة الإفتاء العام بالوكالة اعتبارًا من تاريخ ٢٠١٠/١١/٢٤م حتى تاريخ ٢٠١١/٦/١م، والأمين العام لدائرة الإفتاء العام اعتبارًا من ٢٠١١/٦/١م وحتى تاريخه، ثم شغل منصب مفتي عام المملكة الأردنية الهاشمية من (٢٠١٧- ٢٠١٩م)، وهو حاليًا وزير الأوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية[١].

١ ( ) انظر: موقع الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم برابط:

https://web.archive.org/web/20171123160855/http://www.fatwaacademy.org/viewmember.aspx?ID=15.



الشيخ عبد الكريم خصاونة

(من 2010- 2017م) ثم من (2019م حتى الآن)

هو سماحة الشيخ عبد الكريم سليم السليمان الخصاونة. وُلِدَ في بلدة (أيدون) في محافظة إربد بالأردن عام (١٩٤٤م)، والتحق بكلية الشريعة في جامعة دمشق وحصل فيها على الشهادة الجامعية في الشريعة عام (١٩٧٣م)، وحصل خلال عمله في سلك القوات المسلحة على العديد من الدورات الشرعية والعسكرية.

عمل في سلك القوات المسلحة (مرشدًا دينيًّا) من (١٩٧٣/١٢/٢٧م) وحتى (٢٠٠٤/٣/٣١م)، ثم عُين مفتيًا للقوات المسلحة في (٢٠٠٤/٤/١م)، وبقي في منصبه حتى (٢٠٠٩/١٠/٣١م)، حيث عيّن مستشارًا دينيًّا في القيادة العامة، وخلال الفترة التي عمل فيها مفتيًا للقوات المسلحة أشرف سماحته على مجلة (التذكرة) الشهرية التي تصدرها مديرية الإفتاء العسكري، وأشرف كذلك على الفتاوى التي كانت تصدر في المجلة، وفي إذاعة (الجيش العربي)، كما أن له مجموعة من البحوث المنشورة في مجلة (التذكرة) والموسم الثقافي والمجلات العسكرية.

وفي (٢٠١٠/٢/٢٣م) صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيينه مفتيًا عامًّا للمملكة الأردنية الهاشمية، وظل في منصبه حتى عام ٢٠١٧م حيث عُين قاضيًا للقضاة في ٢٢/ ١/ ٢٠١٧م، ثم أعيد للإفتاء العام بناء على الإرادة الملكية السامية التي صدرت بالموافقة على تعيين سماحته مفتيًا عامًّا للمملكة برتبة وراتب الوزير وصلاحياته، اعتبارًا من تاريخ ٢٠١٩/١١/١١ خلفًا للدكتور محمد الخلايلة.

ويرأس سماحته مجلس الإفتاء والبحوث والدراسات الإسلامية، كما أنه عضو في العديد من المجالس والمؤسسات، منها: مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي، مجلس الوعظ والإرشاد، مركز الملك عبد الله الثاني لتدريس وتأهيل الأئمة[١].

١ انظر: موقع وكالة رم للأنباء برابط: http://www.rumonline.net/index.php?page=article&id=305553

رابعًا: مهام دائرة الإفتاء الأردنية:

قد حدد القانون مهام الدائرة وواجباتها على النحو الآتي:

- الإشراف على شئون الفتوى في المملكة وتنظيمها.
- إصدار الفتوى في الشئون العامة والخاصة وفقًا لأحكام هذا القانون.
- إعداد البحوث والدراسات الإسلامية اللازمة في الأمور المهمة والقضايا المستجدة.
- إصدار مجلة علمية دورية متخصصة تعنى بنشر البحوث العلمية المحكَّمة في علوم الشريعة الإسلامية والدراسات المتعلقة بها.
- التعاون مع علماء الشريعة الإسلامية في المملكة وخارجها فيما يتعلق بشئون الإفتاء.
- تقديم الرأي والمشورة في الأمور التي تعرض عليها من أجهزة الدولة.

أما مهام المفتي العام فقد حددت مهامه بتولي مسئولية إدارة شئون الدائرة وسير العمل فيها، وتنفيذ السياسة العامة للإفتاء.

أما مهام مفتي المحافظة فهي جزء من مهام الدائرة وتخدم نفس الهدف في نطاق المحافظة، **وهي كما يلي:**

- يختص المفتي بإصدار الفتاوى الشرعية في منطقته في المسائل ذات الطابع الشخصي، أما المسائل ذات الطابع العام فتحول إلى المفتي العام.
- على المفتي أن يقوم بدور إشرافي في مركز الإفتاء وبإصدار الفتاوى الشرعية دون أجر أو غيره.
- يحتفظ المفتي في سجلاته بصورة عن الفتوى ويبعث بصورة إلى مركز الإفتاء في الدائرة العامة.
- على المفتي أن ينظم إحصائية شهرية تتضمن ملخصًا عن نشاطاته ترفع للمفتي العام[1].

١ موقع دائرة الإفتاء الأردنية.

ومن الخدمات التي تقدمها دائرة الإفتاء الأردنية:

- خدمة فتاوى الموقع الإلكتروني.
- خدمة فتاوى الطلاق.
- خدمة فتاوى الهاتف.
- خدمة فتاوى الرسائل القصيرة.
- خدمة الفتاوى المكتوبة.
- خدمة المقابلات الشخصية.
- خدمة الاشتراك في القائمة البريدية.
- خدمة حساب الزكاة.
- خدمة الشكاوى والاستفسارات الإدارية.
- خدمة استطلاع الرأي.
- خدمة الإصلاح الأسري وحل الخلاف بين المتنازعين.

خامسًا: تكوين دائرة الإفتاء الأردنية:

الهيكل التنظيمي لدائرة الإفتاء الأردنية يتكون من:



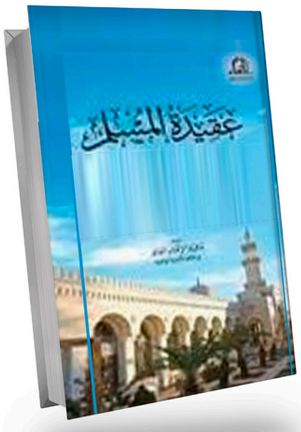
وسائل الاتصال مع دائرة الإفتاء العام ومكاتبها في المحافظات

الدائرة / المكتب	هاتف	فرعي
مركز الدائرة في عمان	٠٦/٢٠٠٠١٦٦	
فاكس مركز الدائرة في عمان	٠٦/٢٠٠٠١٦٧	
إربد	٠٦/٢٠٠٠١٦٦	٥١٣٧
الرمثا	٠٦/٢٠٠٠١٦٦	٥١١٩
دير أبي سعيد	٠٦/٢٠٠٠١٦٦	٥١٢٩
الزرقاء	٠٦/٢٠٠٠١٦٦	٥١١٥
المفرق	٠٦/٢٠٠٠١٦٦	٥١١٤
البادية الشمالية	٠٦/٢٠٠٠١٦٦	٥١٤٦
جرش	٠٦/٢٠٠٠١٦٦	٥١١٨
عجلون	٠٦/٢٠٠٠١٦٦	٥١١٣
البلقاء	٠٦/٢٠٠٠١٦٦	٥١٠٨
دير علا	٠٦/٢٠٠٠١٦٦	٥١٢٤
مأدبا	٠٦/٢٠٠٠١٦٦	٥١٢٥
الكرك	٠٦/٢٠٠٠١٦٦	٥١١١
الأغوار الجنوبية/ غور الصافي	٠٦/٢٠٠٠١٦٦	٥١٤٥
الطفيلة	٠٦/٢٠٠٠١٦٦	٥١٢٣
معان	٠٦/٢٠٠٠١٦٦	٥١٢١
البتراء	٠٦/٢٠٠٠١٦٦	٥١٥١
العقبة	٠٦/٢٠٠٠١٦٦	٥١٢٢

سادسًا: التراث الإفتائي لدائرة الإفتاء الأردنية:

أصدرت دائرة الإفتاء الأردنية عدة إصدارات تخدم العملية الإفتائية والدعوية، ومن هذه الإصدارات:

١- عقيدة المسلم:



إن علم العقائد من أهم علوم الإسلام؛ إذ هو العلم الذي في مبادئ الإسلام الكلية، وبه يتوصل إلى معرفة الله سبحانه وص ورسله الكرام صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وما يكون من الإنسان بعد الموت لينجو بين يدي الله عز وجل من الهلاك ال

وهذا الكتاب هو موجز يتناول مبادئ العقيدة الإسلامية بلفظ مي مع ذكر أدلة هذه العقائد بصورة مبسطة، بدون تطويل أو تعقيد.

٢- اجتماع الجمعة مع العيد.

هذه مطوية تتناول أهم الأسئلة الشرعية التي يسأل عنها الناس غالبًا في موضوع اجتماع صلاة الجمعة والعيد في يوم واحد، مستقاة من الفتاوى الشرعية المعتمدة في دائرة الإفتاء العام، وهي بدورها مستفادة من الأحكام الفقهية المدونة في كتب المذهب الشافعي خصوصًا، وكتب المذاهب الأربعة المعتبرة عند أهل السنة والجماعة عمومًا.

وقد ذهب جماهير الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية ورواية عند الحنابلة إلى وجوب صلاة الجمعة إذا وافقت يوم عيد، ولا يسقط وجوبها بأداء صلاة العيد؛ لأن فعل السنة لا يغني عن أداء الفريضة. وذهب فقهاء الحنابلة إلى أن من صلى العيد لا يطالب بصلاة الجمعة مطلقًا، وإنما يصلي الظهر، ويجب على الإمام إقامة صلاة الجمعة، ولو صلى المسلم صلاة الجمعة جاز ذلك؛ لأن عدم المطالبة لا تعني عدم الجواز.

٣- دليل النظافة من منظور إسلامي.

يتناول هذا الدليل جوانب النظافة الشخصية والعامة، حيث يشتمل المحتوى على التوجيه إلى أفضل السلوكيات والممارسات المرتبطة بالنظافة وارتباطها بالأدلة الشرعية الداعية لها والموضحة لأحكامها، والفتاوى ذات الصلة الصادرة عن دائرة الإفتاء العام، بالإضافة للفوائد التربوية والعلمية المتعلقة بالموضوع، والطرق المثلى لترشيد استهلاك المياه، وبعض الأنشطة العملية والتفاعلية التي يمكن الاستعانة بها. وذلك حرصًا على تعزيز السلوك النافع وما فيه خير الإنسان، ونظرًا لما للنظافة من مكانة مرموقة في الإسلام، وصلة وثيقة بصحة العبادات.

٤- حكم التوسل وأنواعه.

هذه المطوية تتناول أهم الأسئلة الشرعية التي يسأل الناس عنها غالبًا في موضوع التوسل وحكمه، مستقاة من الفتاوى الشرعية المعتمدة في دائرة الإفتاء العام، وهي بدورها مستفادة من الأحكام الفقهية المدونة في كتب المذهب الشافعي خصوصًا، وكتب المذاهب الأربعة المعتبرة عند أهل السنة والجماعة عمومًا.

والتوسل هو جعل الشيء الذي له عند الله تعالى قدر ومنزلة وسيلة لإجابة الدعاء، بأن يطلب المتوسل من الله تعالى أن يعطيه شيئًا ما أو يدفع عنه ضررًا ما ببركة المتوسل به ومكانته عند الله تعالى.

والتوسل لا ينافي العقيدة الإسلامية؛ إذ المسلمون يعتقدون أنه لا نافع ولا ضار إلا الله تعالى وحده، وإنما يطلبون من الله عز وجل متوسلين ومتشفعين إليه بالمقربين عنده.

٥- حكم الجهر بالصلاة على النبي بعد الأذان.

هذه المطوية تتناول أهم الأسئلة الشرعية التي يسأل عنها الناس غالبًا في موضوع الجهر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الأذان، مستقاة من الفتاوى الشرعية المعتمدة في دائرة الإفتاء العام، وهي بدورها مستفادة من الأحكام الفقهية المدونة في كتب المذهب الشافعي خصوصًا، وكتب المذاهب الأربعة المعتبرة عند أهل السنة والجماعة عمومًا.

وقد اتفق العلماء على استحباب الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الأذان، وهذا يشمل المؤذن والسامع.

٦- حكم القنوت في صلاة الفجر.



هذه المطوية تتناول أهم الأسئلة الشرعية التي يسأل عنها الناس
في موضوع القنوت في صلاة الفجر، مستقاة من الفتاوى الشرعية الم
في دائرة الإفتاء العام، وهي بدورها مستفادة من الأحكام الفقهية الـ
في كتب المذهب الشافعي خصوصًا، وكتب المذاهب الأربعة المعتبرة
أهل السنة والجماعة عمومًا.

والقنوت في الاصطلاح هو الدعاء في الاعتدال الذي بعد الركوع في أ
ركعة من الصلاة. وقد ذهب السادة الشافعية إلى أن القنوت في ص
الفجر سنة مؤكدة، ومحل القنوت في الصبح في الركعة الثانية بعد الر
من الركوع.

٧- البدعة مفهومها وحدودها.

هذه المطوية تتناول أهم الأسئلة الشرعية التي يسأل عنها الناس غالبًا في موضوع البدعة ومعناها وأحكامها، مستقاة من الفتاوى الشرعية المعتمدة في دائرة الإفتاء العام، وهي بدورها مستفادة من الأحكام الفقهية المدونة في كتب المذهب الشافعي خصوصًا، وكتب المذاهب الأربعة المعتبرة عند أهل السنة والجماعة عمومًا.

والبدعة هي كل ما أحدث، فإن كان موافقًا للشرع ونصوصه، أو مندرجًا تحت عمومياته، أو كان الشرع عنه ساكتًا من العادات والوسائل التي فيها خير، أو كان له أصل من الشرع يدل عليه، فهو بدعة حسنة، وإن كان مخالفًا للشرع ولا يندرج تحت أصوله فهو بدعة سيئة.

٨- حكم قضاء الصوم للحامل والمرضع.



الصيام من أعظم نعم الله تعالى على العبد، بل هو العبادة الوحيد
اختصها الله تعالى بالأجر من بين كل العبادات الأخرى. والقضاء أمر من
في الإسلام ليقدر المسلم على تعويض ما فاته من العبادات وهو من من
رحمة الله تعالى بعباده.

وقضاء الصوم هو تأديته في غير أيام رمضان تعويضًا لما فات من الصوم في أيام رمضان، والأصل أنه يجب الصيام على الحامل والمرضع، فإن كانت مشقة الصيام طبيعية محتملة ولا تتضرر الأم أو الجنين من الصيام فلا يجوز للمرأة الحامل أو المرضع أن تفطر. أما إن خافت الحامل -أو المرضع- على نفسها؛ بأن لحقها ضرر أو مشقة غير معتادة بسبب الامتناع عن الطعام والشراب أو أخذ دواء معين، أو نصح الطبيب الثقة المختص بعدم الصيام؛ أفطرت وعليها القضاء فقط، ولا يجزئها دفع فدية بدلًا عن القضاء.

وهذه المطوية تتناول أهم الأسئلة الشرعية التي يسأل عنها الناس غالبًا في موضوع قضاء الصوم للحامل والمرضع والحالات التي تجوز الفطر لهما.

٩- أحكام زكاة الفطر.

زكاة الفطر زكاة بدنية المراد بها إخراج مقدار مالي معين لمسلم فقير عن جسد كل مسلم، ويشترط لوجوبها أن يكون مع المسلم مال زائد عن حاجته وحاجة من ينفق عليهم ليلة العيد ويومه، والمراد بالحاجة ما يلزمهم من طعام ولباس وحاجات أساسية. ولا تتوقف صحة الصوم على إخراج زكاة الفطر؛ لأنها فريضة منفصلة عن فريضة الصوم، فمن لم يخرج الزكاة فإن صومه صحيح، لكن يأثم بسبب ترك إخراج زكاة الفطر، ولا يكون أجره كاملًا بسبب ما وقع من تقصير في حق هذه الصدقة الواجبة.

وهذه المطوية تتناول أهم الأسئلة الشرعية التي يسأل عنها الناس غالبًا في موضوع زكاة الفطر وأحكامها.

١٠- حكم اتخاذ الأوراد.

الورد هو ما يفعله المسلم من نوافل العبادات؛ كقيام الليل وتلاوة القرآن الكريم والذكر والصلاة على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويخصص له وقت معين يداوم عليه فيه، سواء كان ذلك بشكل يومي أو أسبوعي أو شهري أو نحو ذلك. والمداومة على الأوراد لها أجر عظيم عند الله تعالى، بل هي من التوجيهات الربانية للعابدين المتقين.

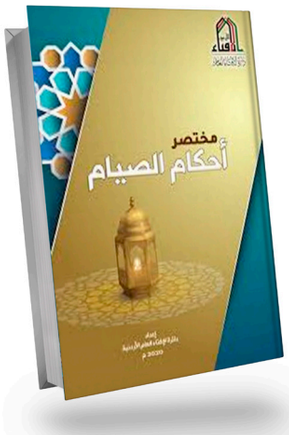
وهذه المطوية تتناول أهم الأسئلة الشرعية التي يسأل عنها الناس غالبًا في موضوع اتخاذ الأوراد والأذكار.

١١- أحكام صلاة التراويح.

شهر رمضان موسم عظيم للتزود بالطاعات، فيه تضاعف الأجور، وصلاة التراويح من أهم العبادات التي يختص بها هذا الشهر الفضيل. والتراويح جمع ترويحة، وهي المرة الواحدة من الراحة؛ وسميت بهذا الاسم لأن الصحابة كانوا يستريحون بين كل تسليمتين عندما كانوا يجتمعون لصلاتها في بداية الأمر.

وهذا كتاب مختصر لأهم أحكام صلاة التراويح يشتمل على الأسئلة الشرعية التي يسأل عنها الناس غالبًا في موضوع صلاة التراويح وأحكامها.

١٢- مختصر أحكام الصيام.



الصوم ركن من أركان الإسلام وقاعدة من قواعد الدين، وقر أعظم القربات إلى رب العالمين، وقد فرض الله تعالى على المسلمين شهر رمضان، وسجل فريضته في القرآن، ليبقى خالدًا خلود الـ وجعل أجر الصيام مختصًّا به تعالى.

ولذا فإن دائرة الإفتاء العام تقدم في هذا المختصر بيانًا ' الأحكام المتعلقة بالصيام، التي لا يحسن بالمسلم الجهل بها، بل ين له تعلمها ومعرفة أحكامها، وفيه أيضًا بعض المسائل المعاصرة ا يكثر السؤال عنها.

١٣- مختصر عقيدة أهل السنة والجماعة.

هذا مختصر في العقيدة الإسلامية على منهج أهل السنة والجماعة وعلى طريقة الأشاعرة قدمته دائرة الإفتاء العام في صورة سؤال وجواب مع مراعاة اختصار العبارة وسهولتها.

١٤- التطرف والإرهاب لا دين لهما.

من أهم ما يؤرق العالم في هذا الوقت ظاهرة التطرف والإرهاب؛ كونها أصبحت تهدد أمن المجتمع وتقود إلى إثارة الفتن والعنف والخراب وحصد الأرواح.

وقد جاء هذا المختصر انطلاقًا من دور دائرة الإفتاء العام في التصدي لهذه الظاهرة، وإبرازًا لصورة الإسلام الصحيح، وبيانًا لحقيقة ما يفعله المتطرفون والإرهابيون ومخالفتهم لتعاليم ديننا الحنيف.

١٥- فتاوى الرسائل القصيرة.

قد أتاحت دائرة الإفتاء العام جميع وسائل الاتصال للمواطنين لتسهل عليهم التواصل مع الدائرة، والاستفتاء عما يهمهم في أمور دينهم وحياتهم. ومن هذه الوسائل الرسائل القصيرة، حيث يقوم السائل بإرسال رسالة قصيرة يسأل فيها عن حكم شرعي، وتجيبه الدائرة برسالة قصيرة تبين فيها حكم المسألة.

ولتعميم الفائدة اختارت دائرة الإفتاء العام مجموعة من الرسائل التي أجابت عنها وقام المفتون المتخصصون بتوثيقها وضبطها.

١٦- أركان الإسلام.

هذا كتاب مختصر سهل يشرح أركان الإسلام الخمسة، ذكرت فيه دائرة الإفتاء العام المسائل العلمية التي لا يستغنى عنها في كل موضوع، وأصله كتيب لطيف بعنوان: «تعليم الدين وأركان الإسلام» أضافت عليه الدائرة الكثير مما لا بد منه.

١٧- آداب الطريق.

لما كان الإنسان كثير الاستعمال للطرق مع غيره من الناس بالسير والجلوس عليها، كان لا بد من بيان بعض الآداب المتعلقة بذلك، والتي أهمها غض البصر، وكف الأذى، ورد السلام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا الآداب واجبة على من جلس على الطرقات.

ولذا فقد جاء المختصر معددًا لأهم آداب الطريق والمحاذير التي يجب مراعاتها لمن اضطر للجلوس على الطرقات.

١٨- مختصر أحكام الأضحية.

إن شعائر الله عظيمة، وقد أمرنا سبحانه أن نعظمها ونحتفي بها، وجعل ذلك علامة على صلاح

القلب وقوة الإيمان. وإن من شعائر الله تعالى المعظمة في عيد الأضحى ذبح الأضاحي تقربًا إلى الله عز وجل، واتباعًا لسيدنا إبراهيم الخليل كما أوصانا نبينا عليهما السلام.

وفي هذه المطوية قدمت دائرة الإفتاء العام مختصرًا لبعض أحكام الأضحية، والتي هي سنة مؤكدة عن النبي صلى الله عليه وسلم على القادر في قول جمهور العلماء.

١٩- آداب الهاتف الجوال.

قد حض الإسلام على الأدب والخلق الحسن في جميع المجالات، في الكلام والاستئذان والدعوة إلى الله عزوجل، وفي التعامل مع الناس عوامهم وعلمائهم، قريبهم وبعيدهم. والهاتف الجوال وسيلة عصرية وجدت للتواصل بين الناس، وهي من نعم الله تعالى على الإنسان، حيث تسهل قضاء الحاجات وتختصر المسافات وتوفر الأوقات.

وفي هذه المطوية تبين دائرة الإفتاء العام وجوب شكر الإنسان لنعمة الله تعالى عليه؛ بأن يحسن استخدام هاتفه ويستغله في الخير، ويراعي في استعماله الأحكام الشرعية والآداب الإسلامية، مع ذكر جملة من تلك الأحكام والآداب.

٢٠- حصن نفسك.

مطوية فيها أهم التحصينات من كتاب الله سبحانه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، والتي ينبغي للمسلم أن يحصن نفسه بها ومن يحب، وأن يواظب عليها صباحًا ومساءً.

٢٢- نصائح مفيدة لحياة أسرية سعيدة.

مطوية فيها تذكير ببعض أهم التوجيهات النبوية التي فيها سعادة الأسرة، ودوام المودة والرحمة بين الزوجين.

سابعًا: ملامح المنهج العلمي لدائرة الإفتاء الأردنية:

لما كانت دائرة الإفتاء العام الأردنية حلقة من حلقات المسيرة العلمية للحركة الفقهية العامة، فقد اختارت أن تعتمد واحدًا من المذاهب الفقهية الأربعة (الحنفي، المالكي، الشافعي، الحنبلي) منطلقًا وأساسًا للاختيارات الفقهية المفتى بها؛ كي يتحقق من خلال هذا الاعتماد ما حققته الحركة الفقهية عبر التاريخ الإسلامي كله من فوائد ومصالح عظيمة، من أهمها:

- السلامة بين يدي الله عزوجل في موقف الحساب العظيم.
- تحقيق الوسطية التي هي من قواعد الشريعة الإسلامية، والتي كانت واحدة من ميزات الثروة الفقهية الهائلة.
- السلامة من الأقوال المضطربة والآراء الشاذة التي تسبب الخلل في الحياة الفكرية والعملية.
- تحقيق انضباط الفتوى وتقليل الخلاف -غير النافع- ما أمكن.
- مساعدة المفتين على معرفة الأحكام الشرعية بأسهل طريق؛ فالعمر كله يضيق عن المفتي إذا ما أراد أن يجتهد في جميع ما يعرض عليه من مسائل اجتهادًا كاملًا، فكان الأخذ عن الفقهاء السابقين هو الحل الذي لا غنى عنه.

وقد وقع اختيار دائرة الإفتاء العام على مذهب الإمام الشافعي أساسًا ومنطلقًا للفتوى في الأردن، وذلك لسببين اثنين:

- **أولًا:** أنه المذهب الأكثر انتشارًا في البلاد عبر التاريخ، ومراعاة الغالب مقصد شرعي.
- **ثانيًا:** أنه مذهب وسطي جمع بين أصول مدرستي الحديث والرأي، وخرج باجتهادات فقهية كانت وما زالت سببًا في تحقيق مصالح الأمة وجمع كلمتها، وهذا السبب -وإن كان متحققًا في المذاهب الفقهية الأخرى- إلا أن مذهب الإمام الشافعي حاز قصب السبق فيه.

والتزام دائرة الإفتاء بالمذهب الشافعي لا يعني التقليد التام لاجتهادات فقهاء المذهب؛ بل تستفيد الدائرة من جميع الآراء الفقهية وفقًا للمعطيات الآتية:

- إذا تعلقت المسألة بنازلة جديدة من نوازل العصر غير منصوص عليها في اجتهادات الفقهاء أو كانت من المسائل العامة التي تتعلق بالمجتمع كله أو الأمة كلها، سواء في مسائل المعاملات المالية أو النوازل الطبية أو غيرها؛ فلابد للدائرة حينئذ من إعداد أبحاث خاصة لدراسة المسألة في ضوء الأدلة الشرعية والقواعد الفقهية والموازنة بين المصالح والمفاسد. ففي فتوى وردت

لموقع دائرة الإفتاء برقم (٣٥٨٣) بتاريخ ١٧/ ٨/ ٢٠٢٠ حول حكم التسويق لشركات الوساطة المالية؛ جاء في الجواب: أن نظام التسويق المذكور في السؤال هو في حقيقته تسويق بالعمولة، وقد وضعت الفتوى شروطًا لجواز التعامل بهذا النظام التسويقي في ضوء مقاصد الشريعة.

- إذا كان اجتهاد المذهب الشافعي في مسألة معينة لا يناسب تغير الزمان والمكان والظروف المحيطة بسؤال المستفتي، كأن يؤدي إلى حرج شديد، أو مشقة بالغة، أو اختلفت العلة التي من أجلها نص فقهاء الشافعية على ذلك الاجتهاد، أو استجد من المعلومات والحقائق العلمية ما يدعو إلى إعادة البحث في الاختيار الفقهي؛ ففي جميع هذه الحالات تقوم دائرة الإفتاء بإعادة دراسة المسألة في ضوء القواعد الفقهية والمقاصد الشرعية، وتستفيد من اجتهادات جميع المذاهب الإسلامية للوصول إلى الحكم الشرعي الأقرب إلى مقاصد الشريعة. ففي فتوى وردت لموقع دائرة الإفتاء برقم (٣٤٦٠) بتاريخ ٧/ ٢/ ٢٠١٩ حول حكم الجمع بين الصلاتين لعذر المرض؛ جاء في الجواب أن الحنفية والشافعية لم يجوِّزوا ذلك الجمع، لكن لجنة الإفتاء اختارت جواز الجمع بسبب المرض -وهو ما جوَّزه المالكية والحنابلة- لرفع الحرج عن المريض إذا بلغ به المرض مشقة غير معتادة.
- وأما في قضايا الأحوال الشخصية، كالنكاح والطلاق والحضانة والميراث، فإن الدائرة تعتمد في الفتوى (قانون الأحوال الشخصية الأردني) ولا تخرج عنه، وذلك حتى لا يحدث تضارب بين الإفتاء والقضاء الشرعي في المملكة، والقانون مستمد من اجتهادات وأقوال فقهاء المسلمين، تم اختيارها وفق أسس وضوابط شرعية، من قبل لجان مختصة. ففي فتوى وردت لموقع دائرة الإفتاء الأردنية برقم (٣٥٩٢) بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٧ حول حكم زرع النطفة الملقحة بعد وفاة الزوج؛ جاء في الجواب الاستشهاد بقانون الأحوال الشخصية حول الحالات التي يثبت فيها نسب المولود لأبيه، وخلصت الفتوى إلى حرمة إجراء تلك العملية بعد وفاة الزوج.
- - ومن ملامح منهج مجلس الإفتاء أيضًا الاستشهاد بقرارات المجامع الفقهية؛ كما ورد في فتوى على موقع دائرة الإفتاء الأردنية برقم (٣٥٨٤) بتاريخ ١٨/ ٨/ ٢٠٢٠ حول حكم زراعة الشعر ولبس الباروكة للرجال؛ جاء في الجواب الاستشهاد بقرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم (١٧٣) لعام ٢٠٠٧م، والذي جاء فيه جواز إجراء الجراحات التجميلية الضرورية والحاجية. وخلصت الفتوى إلى أنه لا حرج في لبس الباروكة للمرأة والرجل، بشرط أن لا تكون من شعر آدمي أو من شعر نجس، وبشرط أن لا يكون ذلك بقصد الغشِّ والتدليس والتغرير بالناس.

مع التنبيه على أن دائرة الإفتاء الأردنية تعتذر عن الإجابة على الأسئلة التي تتعلق بالموضوعات الآتية:

١. أسئلة الطلاق إذا كان السائل يسأل عن واقعة معينة؛ إذ لا بد من حضور السائل شخصيًّا إلى أقرب مكتب إفتاء، ولا يكفي السؤال عبر الموقع.

٢. تفسير الرؤى والأحلام.

٣. تقييم الجماعات والطوائف والأشخاص.

٤. أسئلة المسابقات و«الفوازير».

٥. مواقف سياسية لا ارتباط لها بأمور شرعية.

٦. التعليق على فتاوى صادرة عن جهات أخرى.

٧. الأسئلة المتعلقة بأي نزاع مالي؛ إذ لا بد من حضور طرفي النزاع شخصيًّا ليحكم المفتي بينهما.

٨. أسئلة الافتراضات غير الواقعية والمتكلفة.

٩. الأسئلة المتكررة من الموسوسين.

١٠. الدلالة على رقاة شرعيين.

ويمكن للباحث الأكاديمي المعني بمتابعة وتحليل فتاوى ومنهجية الدائرة في الفتوى الاستفادة من مخرجاتها التي تتمثل فيما يلي:

- فتاوى الدائرة البحثية والمختصرة.
- موسوعة فتاوى الفقهاء، وهي موسوعة تضم الفتاوى التي صدرت عن أعلام الفقهاء، وتم استخلاصها من ثنايا المصنفات التي جمعت فتاوى الفقهاء، وقد صدر منها إلى الآن: فتاوى العز بن عبد السلام، والغزالي، ونوح علي سلمان.
- منشورات الإفتاء، وهي مجموعة من الرسائل العلمية المتعلقة بالإفتاء والإصدارات الخاصة بدائرة الإفتاء، إلى جانب نشرة الإفتاء وبعض المرئيات.
- مقالات، وهي مجموعة من المقالات المتنوعة في المجالات الشرعية.

ثامنًا: نماذج من الفتاوى:

«حكم استعمال مرقة العظام للتداوي».

فتوى رقم: (٣٥٩٣) بتاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٢٩.

السؤال:

اشتريت مرقة عظام بودرة من أمريكا، وهي مصنوعة من عظام البقروالدجاج والحبش فقط لا غير، بدون أيِّ إضافات، لكن غير مكتوب على العلبة «حلال» أو طريقة الذبح، وقد اشتريتها دون الانتباه لهذا، لكن هدف الشراء علاجي للأمعاء؛ لما فيها من مواد خاصة بعلاج الأمعاء، مع العلم أن بودرة المرقة العادية وما شابهها من المنتجات غير علاجية؛ لأنها مليئة بالمواد الضارة، ما حكم تناول هذه المرقة؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله.

الأصل في الأغذية والأشربة أنها مباحة ما لم يرد في الشرع نهيٌ عنها، ولحوم الحيوانات المأكولة شرعًا يجب أن تتحقَّق فيها الذكاة الشرعية لتكون حلالًا، لقول الله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً أَوۡ دَمٗا مَّسۡفُوحًا أَوۡ لَحۡمَ خِنزِيرٖ فَإِنَّهُۥ رِجۡسٌ أَوۡ فِسۡقًا أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾[الأنعام: ١٤٥].

وأمَّا التداوي فيكون بما أباحته الشريعة الإسلامية، وقد يباح التداوي بالمحرَّم بضوابطه الشرعية الآتية:

أولًا: يجب أن يكون ذلك للحاجة فقط؛ لأن الضرورة تقدر بقدرها، وبقدر ما يدفع الحرج.

ثانيًا: ألا يتوفر بديل آخر للدواء المحرم، فلا يجوز مثلًا استخدام المحرمات في المكملات الغذائية أو تغليفها لوجود ما يغني عنه في الحيوانات الأخرى التي يحلُّ أكلها كالبقر أو السمك أو الجلاتين النباتي. والله تعالى أعلم.

«حكم القراءة من المصاحف الإلكترونية».

فتوى رقم: (٣٥٩١) بتاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٢٢.

السؤال:

هل يجوز تنزيل نسخة من القرآن الكريم عن (الإنترنت) ليقرأها الناس دون أن تكون مجازة شرعًا، وماذا يترتب على ذلك؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله.

القرآن الكريم هو كتاب الله تعالى الذي نزّله الله تعالى على سيدنا محمد ﷺ، ويعرفه علماء أصول الفقه بأنه: «اللفظ المنزل على محمد ﷺ للإعجاز بسورة منه، المتعبد بتلاوته» [شرح المحلي على جمع الجوامع ١/ ٢٩٠]. ومن المسائل المعاصرة التي ظهرت في زماننا ما يعرف بالمصحف الإلكتروني، الذي يُعَدُّ تقنية إلكترونية رقمية، وله العديد من الصور تختلف باختلاف الملفات التي يتم بها إعداد برامج المصحف، وقد تعددت المواقع الإلكترونية التي تقوم بنشر المصحف الإلكتروني، وبعضها قد لا يحظى بالوثاقة الكافية المبنية على المراجعة والتدقيق الصحيح.

وينبغي للمسلم إن أراد قراءة القرآن الكريم من النسخ الإلكترونية الحرص على تنزيله أو قراءته من المواقع المعتمدة، والمعروفة بدقتها وأمانتها، وحرصها على نشر المصحف المطابق للمصاحف الورقية من غير زيادة أو نقصان أو خطأ في حروف القرآن الكريم وعلامات التشكيل وترتيب السور والآيات، وغيرها من خصائص القرآن الكريم، والحذر من النسخ الإلكترونية للمصحف التي تخالف ذلك بقصد أو بدون قصد.

وعليه؛ فإنه يجب على المؤسسين لهذه المواقع الإلكترونية والمشرفين عليها تحري نشر المصحف الموافق للنسخة الورقية المعتمدة من الجهات المختصة في الدول الإسلامية، وعدم التساهل والتهاون في هذا الأمر؛ صيانةً للمصحف الشريف عن أي نوع من أنواع الخطأ.

والله تعالى أعلم.

«تحل ذبائح أهل الكتاب إذا ذكيت ذكاة صحيحة».

فتوى رقم: (٣٥٩٠) بتاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٢٠.

السؤال:

يريد أخي أن يسافر إلى ألمانيا للدراسة، فهل يستطيع أن يأكل في مطاعمهم إذا تأكد أنها لا تقدم لحم خنزير، وهل يستطيع أن يشتري الدجاج واللحمة للطبخ من المتاجر؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله.

الأصل أنَّ الأطعمة والأشربة مباحة ما لم يرد في الشرع نهيٌ عنها، فالواجب على المسلم أن يعرف ما يَحْرُم من الأطعمة والأشربة، حتى لا يأكلها ولا يُطعِمها لأحد من الناس، قال الله تعالى: ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[الأنعام: ١٤٥].

وأما الذبائح؛ فأصلها الحرمة حتى تعلم إباحتها في الشريعة الإسلامية، فكلُّ ما حرمته الشريعة لا يجوز، وأما ما أجازته الشريعة فلا بدَّ أن تتحقق تذكية المباح منها، وإلا كانت من الميتة المحرمة شرعًا، وهي كل ما كان له ذكاة ولم تتحقق ذكاته الشرعية، فيحرم أكله وتناوله، وهذا أمر مجمع عليه، جاء في [الإقناع في مسائل الإجماع ١/ ٣١٩]: «وبهيمة الأنعام محظور أكلها بنصّ الكتاب والسنة والإجماع إلا ما ذكي»، وجاء في [مغني المحتاج ٦/ ٩٤] من كتب الشافعية: «فلا يحلُّ شيء من الحيوان المأكول بغير ذكاة شرعية، لقوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا۟ بِٱلْأَزْلَٰمِ ۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ ﴾[المائدة: ٣]».

وتكون التذكية بالذبح أو العقر، جاء في [أسنى المطالب ١/ ٥٥٢] من كتب الشافعية: «إنما يحلُّ الحيوان البرّي المقدور عليه بالذبح في الحلق أو اللبة، وفي غير المقدور عليه يجزئ العقر، وهو الجرح المزهق للروح».

والتّذكية الشرعية من أهل الكتاب صحيحة وتحلُّ ذبيحتهم، لقول الله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ ۖ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ ﴾ [المائدة: ٥]، لكن ينبغي تحقّق الذكاة المبيحة للحيوان إنْ كان في بلاد لا يعرف فيها أنهم يذبحون الأنعام ذبحًا شرعيًّا، وإلا فالأصل حرمة ما لم يذكَّ، فإن شكَّ المسلم في ذكاة الذبيحة فتبقى على أصل الحرمة، جاء في [المنثور في القواعد الفقهية ٢/ ٢٨٧] للإمام الزركشي الشافعيّ: «وقال الشيخ أبو حامد وغيره: الشكُّ ثلاثة أضرب: شك طرأ على أصل حرام، كشاة مذبوحة في بلد فيه مسلمون ومجوس لا يغلب أحدهما الآخر فلا تحلُّ؛ لأنَّ أصلها حرام»

وذهب المالكية إلى أن إخبار أهل الكتاب في بلادهم عن صحَّة الذكاة مقبول شرعًا، والقول في الذكاة قولهم، جاء في [الفروق ١/ ١٥] للقرافي المالكي: «قال ابن القصار: قال مالك: يقبل قول القصاب في الذكاة، ذكرًا كان أو أنثى، مسلمًا أو كتابيًّا، ومَنْ مثله يَذْبَحُ، وليس هذا من باب الرواية أو الشهادة، بل القاعدة الشرعية أنَّ كلَّ أحد مؤتمن على ما يدَّعيه»

وعليه؛ فإن ذبائح أهل الكتاب جائزة شرعًا إذا ذكيت ذكاة صحيحة، ويكفي في العلم بالذكاة أن تخبر الجهة المختصة بالذبح أنها مذكَّاة؛ أخذًا بمذهب المالكية في ذلك توسعة على الناس، وأما إنْ لم يعلم كونها حلالًا ولم يخبر مَن ذبحها بحلِّها، فتبقى على أصل الحرمة للشكِّ في الذكاة المبيحة. والله تعالى أعلم.

«ما حكم من ينتمي إلى تنظيم داعش»؟

فتوى رقم: (٣٠٦٥) بتاريخ ١٣/ ٠٤/ ٢٠١٥.

السؤال:

ما حكم من ينتمي إلى تنظيم داعش؟

الجواب:

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله.

داعش عصابة إرهابية يحرم الانتماء إليها كما يحرم الانتماء إلى كل تنظيم إرهابي يسفك الدماء ويكفر المسلمين ويستبيح الأعراض والأموال؛ لأن هذه الأفعال تتعارض مع تعاليم الإسلام الذي حث على التسامح والعفو اللذين يعبران عن سمو النفس والخلق الجم الرفيع، ودعا إلى الرحمة والمحبة والمودة، ونبذ الإرهاب والتطرف اللذين يعبران عن الحقد والبغي والكره للإنسانية.

ومن انتمى إلى هذا التنظيم الإرهابي فقد عصى الله ورسوله، وابتعد عن الطريق السوي، وضل ضلالًا بينًا واضحًا، يقول الله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

ومن شاركهم في قتالهم فهو مجرم إرهابي متعطش لسفك الدماء وسلب الأموال وهتك الأعراض، يقول الله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣]، وقال ﷺ: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا» [صحيح مسلم]، ومن قتل مسلمًا فقد ارتكب أكبر الكبائر؛ لقول النبي ﷺ: «أَكْبَرُ الكَبَائِرِ: الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ، وَقَوْلُ الزُّورِ» صحيح البخاري.

ولكي يبرروا إرهابهم، ويخدعوا أتباعهم فقد ارتكبوا الجرائم واستباحوا القتل باسم الدين والدين منهم براء، بل إن أعمالهم هذه تشويه لحقيقة الدين الإسلامي الحنيف وصورته المشرقة.

فهم يقتلون أهل الإسلام، ولا يفرقون بين صغيروكبيرولا بين ذكروأنثى، ويفسدون في الأرض، وهذا منافٍ لما أوصى به الرسول ﷺ أصحابه عند إرساله للسرايا والجيوش بقوله: «انْطَلِقُوا بِاسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، وَلَا تَقْتُلُوا شَيْخًا فَانِيًا وَلَا طِفْلًا وَلَا صَغِيرًا وَلَا امْرَأَةً، وَلَا تَغُلُّوا، وَضُمُّوا غَنَائِمَكُمْ، وَأَصْلِحُوا وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ» [سنن أبي داود].

وأوصى أبو بكر رضي الله عنه يزيد بن أبي سفيان بقوله: «لَا تَقْتُلَنَّ امْرَأَةً، وَلَا صَبِيًّا، وَلَا كَبِيرًا هَرِمًا، وَلَا تَقْطَعَنَّ شَجَرًا مُثْمِرًا، وَلَا تُخَرِّبَنَّ عَامِرًا، وَلَا تَعْقِرَنَّ شَاةً، وَلَا بَعِيرًا، إِلَّا لِمَأْكَلَةٍ. وَلَا تَحْرِقَنَّ نَحْلًا، وَلَا تُغَرِّقَنَّهُ، وَلَا تَغْلُلْ وَلَا تَجْبُنْ» [موطأ مالك].

والمؤلم أن هذه العصابة تفرح بالقتل والتعذيب وتحريق المسلمين، وعليهم ينطبق قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا فَاغْتَبَطَ بِقَتْلِهِ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا» [سنن أبي داود]، ومعنى اغتبط أي أنه فرح وسرَّ بفعله الشائن.

وقول الرسول ﷺ: «وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي، يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا، وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلَا يَفِي لِذِي عَهْدٍ عَهْدَهُ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ» [صحيح مسلم]، ومعناه: لا يكترث بما يقوله ولا يخاف وباله وعقوبته.

وكذلك مَنْ انتمى إلى هذا التنظيم الإرهابي فقد خاب وخسر وهلك ومات ميتة جاهلية؛ لحديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قُتِلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ، يَدْعُو عَصَبِيَّةً، أَوْ يَنْصُرُ عَصَبِيَّةً، فَقِتْلَةٌ جَاهِلِيَّةٌ» [صحيح مسلم].

إن داعش الإرهابية عصابة عُمِّيَّة، مجهولة في تأسيسها، مجهولة في أهدافها، مجهولة في سياستها.

وننصح الشباب ألا يغتروا بشعاراتهم الزائفة، ودعواهم الكاذبة وأن يحذروا من الوقوع في حبائلهم، ولا يغتروا بالشعارات البراقة التي يطلقونها، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ، قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ» [صحيح مسلم].

«حكم العمليات التجميلية».

فتوى رقم: (٣٢٧٣) بتاريخ ٢٠١٧/٠٩/١٩.

السؤال:

ما حكم إجراء عمليات التجميل البسيطة التي يراد منها التخفيف من علامات الشيخوخة؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله.

العمليات التجميلية ما كان منها للعلاج كإزالة عيب خَلقي أو طارئ، أو تخفيف آثار الشيخوخة، أو حاجة التزيين، فلا حرج فيها؛ فعن عرفجة بن أسعد قال: «أُصِيبَ أَنْفِي يَوْمَ الكُلابِ فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَاتَّخَذْتُ أَنْفًا مِنْ وَرِقٍ، فَأَنْتَنَ عَلَيَّ فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَتَّخِذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ) [رواه الترمذي وغيره]، وإنما أمره النبي ﷺ بالذهب لما فيه من إزالة الأذى، ولم ينكر عليه اتخاذ الفضة لما فيه من إزالة العيب.

قال الإمام العيني رحمه الله: «ولا يمنع من الأدوية التي تزيل الكلف وتحسن الوجه للزوج، وكذا أخذ الشعر منه، وسئلت عائشة رضي الله تعالى عنها عن قشر الوجه فقالت: ... إن كان شيء حدث فلا بأس بقشره. وفي لفظ: إن كان للزوج فافعلي. ونقل أبو عبيد عن الفقهاء الرخصة في كل شيء وصل به الشعر ما لم يكن الوصل شعرًا» [عمدة القاري ٢٠ / ١٩٣].

أما العمليات العابثة بما ليس بحاجي ولا ضروري فحكمها التحريم؛ لما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ: «لَعَنَ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ» [رواه مسلم]. والله تعالى أعلم.

تاسعًا: المصادر

- الموقع الرسمي لدائرة الإفتاء الأردنية برابط:

https://www.aliftaa.jo/ShowContent.aspx?Id=39#.X46tMtAzbIU

- موقع الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم برابط:

https://web.archive.org/web/20171123160855/http://www.fatwaacademy.org/viewmember.aspx?ID=15

- جمهرة أعلام المفتين، إعداد إدارة الأبحاث الشرعية بالأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم.
- الفتوى في الأردن تاريخًا وفقهًا ومنهجًا، سليمان يوسف الشيحان، رسالة دكتوراة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
- صفحة الفيس بوك الرسمية لـ «روضة ومدارس أكاديمية السلط» برابط:

https://www.facebook.com/saltacademyschools/posts/505599079470876/.

- موقع وكالة رم للأنباء برابط:

http://www.rumonline.net/index.php?page=article&id=305553

- موقع صحيفة الرأي برابط: http://alrai.com/article/10396761

الفصل السادس



دار الإفتاء الفلسطينية

أولًا: لمحة عن تاريخ الإفتاء في فلسطين:

كانت وظيفة المفتي في عهد الدولة العثمانية تختص بإصدار الفتاوى للناس فيما يتعلق بشئون حياتهم العائلية والأسرية والمعيشية، كما كان يستعان بالمفتي في الاستشارات الفقهية والدينية لدى الدولة وفي الشئون العامة والمهمة والخطيرة، وكان المفتي المركزي يقيم في العاصمة إستانبول، ويطلق عليه لقب شيخ الإسلام، وكانت لديه صلاحيات واسعة، فهو الذي ترجع إليه الأمة عندما تلم بها الخطوب، وتستعصي عليها الأمور أو تضيق بها السبل، كما استحدثت الدولة التركية مراكز للإفتاء في المدن الكبيرة والشهيرة بما في ذلك وظيفة مفتي القدس.

ولعل من أبرز العلماء الذين تولوا الإفتاء في فلسطين بعامة وفي القدس بخاصة في العهد التركي، وذلك على سبيل المثال لا الحصر (الترتيب حسب الأسبقية في الوفاة ما أمكن ذلك) الآتي أسماؤهم:

١. **ابن أبي اللطف المقدسي:** عمر بن محمد بن أبي اللطف، الملقب سراج الدين المقدسي، وهو رئيس علماء القدس في عصره ومفتيها ومدرسها. توفي ببيت المقدس سنة ١٠٠٣هـ/ ١٥٩٨م.

٢. **الدجاني المقدسي:** محمد بن أحمد الدجاني المقدسي، وكان مفتي الشافعية في القدس، وتوفي فيها سنة ١٠٢٦هـ/ ١٦١٧م.

٣. **جارالله بن أبي بكر بن محمد المقدسي**، المعروف بابن أبي اللطف، كان مفتي الحنفية، ويدرس في المدرسة العثمانية بالقدس، وتوفي سنة ١٠٢٨هـ/ ١٦١٩م.

٤. **أحمد بن أمين البسطامي الشافعي:** مفتي الشافعية بنابلس وأصبح رئيسًا للعلماء، توفي سنة ١١٥٧هـ/ ١٧٤٤م.

٥. **أحمد بن محمد بن يحيى المؤقت المقدسي:** ولد بغزة، أخذ العلم عن علماء القدس، وتولى إفتاء الحنفية بالقدس مرتين. توفي سنة ١١٧١هـ/ ١٧٥٧م. ودفن بمقبرة مأمن الله بالقدس.

هذا بالإضافة إلى مئات العلماء الذين تولوا الإفتاء في حيفا، ويافا، وصفد، وعكا، وطبريا، ونابلس، والخليل، وطولكرم، وغزة وقلقيلية، وبئر السبع في فترة الحكم العثماني التركي[١].

الإفتاء في عهد الانتداب البريطاني لفلسطين من ١٩١٧م- ١٩٤٨م:

كان لمفتي القدس -بحكم منصبه- صلاحيات واسعة في عهد الانتداب البريطاني، فهو مفتٍ عام لفلسطين كلها، وهو رئيس للمجلس الإسلامي الأعلى الذي يشرف على الأوقاف الإسلامية، ويعين القضاة الشرعيين وأعضاء محكمة الاستئناف الشرعية، ومفتشي المحاكم الشرعية، كما يعين المفتين ومديري الأوقاف في المدن والمحافظات، كما يشرف على الشئون الإسلامية بشكل عام.

لذا تمكن المفتي الأكبر لفلسطين في عهد الانتداب البريطاني أن يصبح زعيمًا لفلسطين، وبعد وفاة الشيخ كامل طاهر الحسيني سنة ١٣٤٠هـ/ ١٩٢١م، والذي كان معيَّنًا في زمن الدولة العثمانية التركية- تم تعيين أخيه الحاج محمد أمين طاهر الحسيني، الذي ولد سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م مفتيًا للقدس وفلسطين، وذلك في العام الذي توفي فيه أخوه كامل. وبقي الحاج أمين في منصب الإفتاء حتى عام ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م حين خرج من فلسطين ولجأ إلى ألمانيا، ثم استقر به المقام في بيروت حتى توفاه الله فيها سنة ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

وبخروج الحاج أمين الحسيني من فلسطين ضعفت صلاحيات المجلس الإسلامي الأعلى، وبادرت الحكومة البريطانية إلى تشكيل هيئة جديدة للمجلس، واستمر الوضع على هذه الصورة حتى ١٩٥١/٥/١م حيث نقلت صلاحيات هذا المجلس إلى إدارة الأوقاف العامة في الأردن، التي تتبع الحكومة الأردنية.

أما بالنسبة لسائر المفتين في فلسطين في فترة الانتداب البريطاني فقد كان عددهم محدودًا ويتبعون مفتي القدس، ولا يعين البديل عنهم حين الوفاة، والذي بقي على قيد الحياة توقف عن العمل عام ١٩٤٨م، كان المفتون في مدن نابلس والخليل وصفد وطبريا وجنين وبئر السبع وغزة، بالإضافة إلى منصب مفتي القدس المركزي الذي بقي شاغرًا منذ عام ١٩٣٧م وحتى عام ١٩٤٨م[٢].

١ انظر: موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية د. محمد اشتية(ص ٥٧٠).

٢ انظر: المصدر السابق نفسه.

الإفتاء في فترة الحكم الأردني لفلسطين:

حينما انضمت الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية في عام ١٩٤٨م باسم المملكة الأردنية الهاشمية تم تعيين الشيخ حسام جار الله مفتيًا للقدس ومفتيًا عامًّا للمملكة الأردنية الهاشمية، وذلك عام ١٩٤٨م، وبقي في مركزه حتى أحيل إلى التقاعد سنة ١٩٥٣م.

ثم تم نقل الشيخ سعد الدين العلمي من القضاء إلى وظيفة مفتٍ للقدس عام ١٩٥٤م ويتبع للمفتي العام في الأردن، وبقي في منصب الإفتاء حتى وفاته عام ١٩٩٢م.

وفي السنة نفسها عينت الحكومة الأردنية الشيخ سليمان الجعبري مفتيًا للقدس، واستمر في منصب الإفتاء حتى وفاته في شهر تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٩٤م.

وبعد خمسة أيام من وفاته أسندت الحكومة الأردنية منصب إفتاء القدس إلى الشيخ عبد القادر عابدين بالإضافة إلى مركزه في القضاء، ويعتبر الشيخ عبد القادر عابدين آخر المفتين في فلسطين في فترة الحكم الأردني، ولم يستمر في عمل الإفتاء إلا فترة وجيزة ثم أحيل إلى التقاعد عام ١٩٩٩م، وبالإضافة إلى منصب الإفتاء بالقدس كان هناك مفتيان فقط أحدهما في الخليل والآخر في جنين، وكانت صلاحيات المفتين في عهد الأردن محدودة جدًّا[1].

ثانيًا: نشأة دار الإفتاء الفلسطينية:

بتاريخ ١٩٩٤/٧/١م تولت السلطة الوطنية الفلسطينية الشئون الفلسطينية، وقامت بإنشاء الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة، وبتاريخ ١٩٩٤/١٠/١٦م أنشئت دار الإفتاء الفلسطينية بقرار رئاسي، وأصدر الرئيس ياسر عرفات رحمه الله رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، رئيس السلطة الفلسطينية- قرارًا رئاسيًّا بتعيين الدكتور الشيخ عكرمة سعيد عبد الله صبري مفتيًا عامًّا للقدس والديار الفلسطينية برتبة وزير، وقام الدكتور عكرمة بتنظيم جهاز متكامل للإفتاء في المدن والمحافظات الفلسطينية وتعيين مفتين مؤهلين وأصحاب خبرة ودراية، فقد تم افتتاح أربع عشرة دارًا للفتوى، وهي: القدس، نابلس، غزة، الخليل، جنين، خان يونس، طول كرم، قلقيلية، رفح، رام الله، بيت لحم، أريحا، طوباس، ودورا. وفتحت دور للفتوى في المدن الأخرى.

١ انظر: موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية (ص ٥٧١).

كما تم تشكيل مجلس الفتوى الأعلى الذي يضم ستة وعشرين عضوًا من المفتين ومن أساتذة الجامعات الأكاديميين في تخصص الشريعة الإسلامية، كما تم تشكيل لجان محلية في المحافظات لإعانة المفتي في القضايا الطارئة والملحة.

والاسم السابق لدار الإفتاء الفلسطينية هو دار الفتوى والبحوث الإسلامية، وتُعد أعلى مرجعية دينية اجتهادية في فلسطين، وهي ترتبط برئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

ونظرًا للدور الريادي الذي يلعبه رجال الإفتاء في فلسطين في الإجابة عن أسئلة الناس واستفتاءاتهم الدينية في مختلف مجالات الحياة في العبادات والمعاملات والعقائد والأخلاق وبيان الأحكام الشرعية في المعاملات المادية والاجتماعية وغيرها، فقد تم استحداث خمس عشرة دارًا للإفتاء خلال عشر سنوات أنشئ أولها في مدينة القدس بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ١٩٩٤م. يُدير هذه الصروح مجموعة من رجال العلم الشرعي والتقوى ممن عرفوا بالخبرة وتوفرت فيهم الشروط اللازمة للإفتاء وإصدار الفتاوى الدينية والاجتماعية.

فالظروف السياسية السائدة أظهرت تداخلًا بين عدد من المؤسسات الإسلامية مما أدى إلى ظهور بعض الفتاوى غير الرسمية سواء عن شخصيات دينية رسمية أو رجال دين عاديين، ولولا تيقظ رجال الإفتاء في فلسطين لأصبحت الساحة الفلسطينية تعج بالعديد من الفتاوى والآراء الدينية التي قد تؤثر على المسيرة الاجتهادية والفقهية سلبًا، ولولا الإصرار على أحقية دار الإفتاء في الاضطلاع بهذا الدور، والعمل الدءوب من أجل إنجاح مؤسسة الإفتاء الفلسطينية حسب القانون، والشرع، واللوائح، والأنظمة، لانتهى الأمر إلى فوضى لا يُعرف عقباها، فقيام بعض رجال العلم الرسميين بإصدار بعض الفتاوى لمصالح شخصية أو ذاتية أو سياسية هو أحد المعوقات الرئيسة لأداء الفتوى كمصدر للإفتاء والاجتهاد، فالفتاوى والافتاءات داخل فلسطين يجب أن يكون مصدرها دار الإفتاء الفلسطينية. ويتطلب تثبيت هذا الدور العظيم وتعزيزه مواصلة العمل من أجل رفدها بالكوادر العلمية والإدارية والعمل على تطوير عملها وتنظيمه بشكل مستمر.

رسالة دائرة الإفتاء الفلسطينية:

يتميز عمل دار الإفتاء الفلسطينية ودورها عن غيرها من المؤسسات العامة الأخرى بتشعب قنواتها وكثرة مسالكها، فقد يقصدها المواطن العادي لمسألة اجتماعية، أومادية أواقتصادية، وقد يقصدها كبار رجال الأعمال لنفس الأسباب، ويحتاج إلى آرائها رجال الدولة في العديد من قضاياهم، سواء في تسيير الأمور اليومية أم في الحصول على إجابات في القضايا الإستراتيجية.

فمن أهداف دار الإفتاء الفلسطينية: إجابة المتسائلين وإنارة المستنيرين وزيادة المستزيدين بشئون العبادات والحياة والعقائد والمعاملات والأخلاق والأحكام الشرعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، فهدفها الأساسي هو التأكيد على أن الإسلام دين ودولة ويشمل كافة الجوانب الدينية والحياتية. وأيضًا تفقيه المسلمين بالمسائل والاجتهادات الدينية، ونشر الوعي الفقهي في فلسطين وخارجها، والوعظ والإرشاد الديني، وتزويد المجتمع بالثقافة الدينية اللازمة بما يتلاءم مع النواحي ا لمختلفة

ثالثًا: مشاهير أعلام دار الإفتاء الفلسطينية:

الشيخ محمد طاهر الحسيني

1865م- 1908م



وُلد فضيلة الشيخ محمد طاهر مصطفى طاهر الحسيني في مدينة القدس عام ١٨٤٢م.

وشغل منصب قاضي المحاكم الشرعية، ثم عُين عضوًا في لجنة الأعيان التي تفحص مبيعات الأراضي للأجانب في منطقة القدس، مما أدى إلى توقف مبيعات الأراضي لليهود لبضع سنوات ابتداء من ١٨٩٧م.

وعُين فضيلة الشيخ محمد طاهر الحسيني من قبل مسئولي الدولة العثمانية مفتيًا للقدس في ستينات القرن التاسع عشر منذ عام ١٨٦٥م حتى وفاته. وقد توفي الشيخ رحمه الله في عام ١٩٠٨م[١].

١ انظر: أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني، عادل مناع (ص ١٢٢)، الحاج محمد أمين الحسيني ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية ١٨٩٧- ١٩٧٤م ، الدكتور عصام الغريب،(ص٢٤).



الشيخ كامل الحسيني

1908م-1921م

هو فضيلة الشيخ كامل طاهر الحسيني بن الشيخ محمد طاهر مصطفى الحسيني.

وُلد الشيخ بالقدس في ٢٣ فبراير ١٨٦٧م.

وقد تولى رحمه الله رئاسة محكمة الاستئناف الشرعية، ورئاسة لجنة الوقف العليا في فلسطين، وتولى الإفتاء خلفًا لوالده الشيخ طاهر الحسيني سنة ١٩٠٨م.

توفي رحمه الله سنة ١٩٢١م.

الشيخ محمد أمين الحسيني

1921م



ولد فضيلة الشيخ محمد أمين الحسيني في القدس سنة ١٨٩٧م، ونشأ في عائلة الحسيني العريقة، وتربى في بيت والده الشيخ طاهر الحسيني.

ومنذ حداثته لقنه والده أصول الدين، وبإشرافه بدأ قراءة القرآن الكريم وحفظه، ودراسة العلوم الدينية واللغة العربية، وتلقى علومه الابتدائية والثانوية في مدارس القدس كسائر أبناء جيله، ثم التحق بكلية الفرير بالقدس لتعلم اللغة الفرنسية وقضى عامين في هذه الدراسة. وبعد فترة من الدراسة في القدس يمَّم محمد أمين الحسيني شطر القاهرة لمتابعة تعليمه، والتحق بجامعة الأزهر لتلقي المزيد من العلوم الدينية، حتى دفعه طموحه للعلم إلى أن يتردد على دارين علميين آخرين في آنٍ واحد «دار الدعوة والإرشاد» التي أنشأها الشيخ رشيد رضا، والأخرى «كلية الآداب في الجامعة المصرية» جامعة القاهرة حاليًا، حيث كان يواظب على الدروس والمحاضرات في الدور العلمية الثلاث.

ترأس فضيلة الشيخ رحمه الله الهيئة العربية العليا لفلسطين التي تألفت بقرار جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٦م وافتتحت مكتبًا لها في القدس، وقد قام بتأسيس مكتب رئيس للهيئة في القاهرة ومكاتب فرعية في دمشق وبيروت وبغداد إلى جانب مكتب القدس. وأسس ورأس (النادي العربي) سنة ١٩١٥م، وهو أول منظمة سياسية عرفتها فلسطين وانطلقت منها الحركة الوطنية الفلسطينية، ثم عمل معلمًا بمدرسة روضة المعارف الوطنية، ورأس أول مجلس للشئون الإسلامية والأوقاف والمحاكم الشرعية، وهو المجلس الإسلامي الأعلى لفلسطين عام ١٩٢٢م، وأشرف على إعادة تنظيم المحاكم الشرعية في سائر قطاعات فلسطين (١٨ محكمة شرعية)، وأسَّس الكلية الإسلامية من ١٩٣٤م إلى ١٩٣٧م، وتولى رئاسة لجنة إعادة إعمار وترميم المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وهو المشروع الذي تم في عام ١٩٢٩م، ورئاسة المؤتمر الإسلامي العام، وهو الذي بدأ منذ عام ١٩٣١م في القدس من أجل القضية الفلسطينية، وتكرر عقده برئاسته في مكة وبغداد وكراتشي وغيرها.

انتخب مفتيًا للقدس عام ١٩٢١م خلفًا لشقيقه كامل الحسيني.

والشيخ رحمه الله له مذكرات تم نشرها متسلسلة في مجلة فلسطين، ثم طبعت بإعداد عبد الكريم العمر، دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سورية، عام ١٩٩٩م.

توفي فضيلة الشيخ أمين الحسيني رحمه الله في بيروت يوم الخميس ٤ يوليو ١٩٧٤م فدفن في مقبرة الشهداء، عن عمر يناهز الـ(٧٩) عامًا[١].

١ انظر: الأعلام، الزركلي (٦/ ٤٥) . مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني، إعداد: عبد الكريم العمر، (ص١٥). الحاج أمين الحسيني المفترى عليه، عبد الكريم العلوجي، (ص١٤).



الشيخ حسام الدين جار الله

1948م

وُلد فضيلة الشيخ حسام الدين جار الله في مدينة القدس في أواخر القرن الثامن عشر ما بين ١٨٩٠م- ١٩٠٠م، وبعد إنهاء دراسته الإبتدائية والإعدادية في القدس الشريف ارتحل إلى القاهرة ليلتحق بالأزهر الشريف، وكان من مشايخه الإمام محمد عبده.

وبعد عودته رحمه الله إلى القدس كان من بين ثلاثة علماء تمَّ اختيارهم بالإنتخاب في عام ١٩٢١م من قبل علماء القدس لتختار حكومة الانتداب البريطاني المُتسلِّطة على مقاليد الأمور في فلسطين واحدًا منهم ليكون رئيسًا للمجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين؛ وذلك جريًا على العادة التي كانت مُتبعة في العهد العثماني، ولكن الإنجليز استبعدت الثلاثة وهم: (الشيخ خليل الخالدي، والشيخ موسى البديري، والشيخ حسام الدين جار الله)، واختارت الشيخ محمد أمين الحسيني ليكون رئيسًا للمجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين، وعندما قرَّرت حكومة الانتداب تزويد الإمارة الأردنية في بدايات تأسيسها بعدد من أصحاب الخبرة من رجالات فلسطين لإشغال مناصب وزارية في حكومة إمارة شرق الأردن؛ وقع اختيارها على عارف العارف والشيخ حسام الدين جار الله، وشغل الشيخ حسام الدين جار الله منصب ناظر العدلية «وزير العدلية» وقاضي القضاة في حكومة الرئيس حسن خالد أبو الهدى الصيَّادي المشكَّلة في ٢٦/ ٧/ ١٩٢٦م.

وبعد تولي المملكة الأردنية شئون مدينة القدس الشريف بعد عام ١٩٤٨م تولى الشيخ حسام الدين جار الله رحمه الله الإفتاء بها.

توفي الشيخ رحمه الله عام ١٩٥٤م[١].

١ انظر: موقع جريدة الدستور الأردنية.



الشيخ سعد الدين العلمي

1953م- 1992م

وُلد الشيخ سعد الدين العلمي رحمه الله في مدينة القدس عام ١٩١١م لسيد من أسياد مدينة القدس وأشرافها، وهو المرحوم جلال الدين العلمي.

دخل الشيخ سعد الدين رحمه الله مدرسة (الفرير) والتي كانت تعتبر في تلك الفترة مخصصة لأبناء الطليعة، فدرس فيها اللغة الفرنسية والإنجليزية إضافة إلى العربية. ثم توجَّه الشيخ العلمي رحمه الله إلى الأزهر الشريف عام ١٩٣٧م ليتابع دراسته هناك، فحصل الشيخ على الشهادة الأهلية بعد ثلاث سنوات، ثم نال الشهادة العالمية.

عُين الشيخ العلمي رحمه الله مدرسًا في المسجد الأقصى عام ١٩٣٢م، ثم قاضيًا لمحكمة الناصرة الشرعية وذلك في بداية شهر يناير ١٩٤٨م، وبقي فيها إلى نهاية زمن الانتداب البريطاني، وشغل بين العامين ١٩٤٨ و١٩٦٧م مناصب عدة؛ إذ كان قاضيًا في رام الله، ثم في نابلس، وبعدئذٍ في القدس. ومنذ العام ١٩٨٢م عُيّن قائمَ مقام قاضي القضاة، ورئيسًا لمحكمة الاستئناف الشرعية، ورئيسًا لمجلس أمناء الأوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية، ورئيسًا لمجلس كلية الدعوة وأصول الدين وكلية العلوم الإسلامية في القدس، ثم انتخب الشيخ عام ١٩٨٣م عضوًا في المجلس العالي العالمي للمساجد التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، ثم انتخب في العام ١٩٨٥م عضوًا في رابطة العالم الإسلامي ممثلًا عن فلسطين، وعين كذلك رئيسًا للجنة إعمار المسجد الأقصى.

وفي عام ١٩٥٣م عُين الشيخ العلمي مفتيًا للقدس الشريف.

توفي الشيخ رحمه الله عام ١٩٩٢م[١].

١ انظر: موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية (ص ٥٧١).

الشيخ سليمان الجعبري

1992م- 1994م



وُلد فضيلة الشيخ سليمان الجعبري بالخليل عام ١٩١٢م، ودرس بجامعة الأزهر في مصر.

عمل مدرسًا بمدينة يافا، وليدا، والخليل، وتولى منصب الإفتاء عام ١٩٩٢م خلفًا للشيخ سعد الدين العلمي وذلك لمدة عام ونصف.

توفي فضيلة الشيخ سليمان الجعبري رحمه الله عام ١٩٩٤م[١].

١ انظر: تتمة الأعلام للزركلي، محمد خير رمضان (٢١٣/١).

الشيخ عبد القادر عابدين

1994م



وُلد فضيلة الشيخ عبد القادر عابدين رحمه الله في مدينة الخليل عام ١٩٢٧م حيث أمضى طفولته، ثم انتقلت عائلته إلى مدينة القدس. ودرس في الكلية الإبراهيمية، والتحق بجامعة الأزهر في مصر، ونال شهادة في الشريعة الإسلامية عام ١٩٥٠م، ثم الإجازة العالمية في القضاء الشرعي عام ١٩٥٢م، وفي أساليب التدريس عام ١٩٥٤م.

عمل مدرسًا في القاهرة من سنة ١٩٥٠-١٩٥٧م، ومدرسًا في المملكة العربية السعودية والأردن، ثم عاد إلى القدس عام ١٩٦٢م وعمل مدرسًا في مدارس الرشيدية والمأمونية وكلية العروب الزراعية، وعلم في دار الأيتام الإسلامية، ثم قاضيًا شرعيًّا في القدس عام ١٩٧٣م، وعُين عضوًا في محكمة الاستئناف الشرعية ثم رئيسها، وقائمًا بأعمال قاضي القضاة حتى تقاعده عام ١٩٩٨م، وعضوًا في الهيئة الإسلامية العليا.

تقلَّد الشيخ عبد القادر عابدين رحمه الله الإفتاء لمدينة القدس بعد وفاة المفتي الشيخ سليمان الجعبري عام ١٩٩٤م، ويعتبر الشيخ عبد القادر عابدين آخر المفتين في فلسطين في فترة الحكم الأردني، ولم يستمر في عمل الإفتاء إلا فترة وجيزة، ثم أحيل إلى التقاعد.

توفي الشيخ رحمه الله في مدينة القدس عام ٢٠٠٣م[١].

١ انظر: موقع الجمعية الفلسطينية لأكاديمية الشئون الدولية.



الشيخ عكرمة صبري

1994م- 2006م

وُلد الشيخ عكرمة صبري في مدينة قلقيلية عام ١٩٣٩م، وكان والده المرحوم الشيخ سعيد صبري قاضيًا شرعيًّا.

أتمَّ الشيخ عكرمة دراسته الثانوية في المدرسة الصلاحية بمدينة نابلس، ثم التحق بجامعة بغداد ليتخرج منها عام ١٩٦٣م حاصلًا على بكالوريوس في الشريعة الإسلامية واللغة العربية، وفي عام ١٩٨٩م حصل على شهادة الماجستير في الشريعة من جامعة النجاح الوطنية بنابلس، ثم حصل على شهادة الدكتوراة من جامعة الأزهر بمصر في تخصص الفقه عام ٢٠٠١م.

بدأ فضيلة الشيخ عكرمة حياته العملية بالتدريس في ثانوية الأقصى الشرعية (المعهد العلمي الإسلامي سابقًا) من عام ١٩٦٣- ١٩٨٦م، وعمل مديرًا للوعظ والإرشاد في الضفة الغربية من عام ١٩٧٤م حتى عام ١٩٩٤م، ومديرًا لكلية العلوم الإسلامية (أبو ديس)، ورئيسًا لهيئة العلماء والدعاة في فلسطين والتي قام بتأسيسها عام ١٩٩٢م، ورئيسًا لمجلس الفتوى الأعلى في فلسطين، وخطيبًا للمسجد الأقصى المبارك، وعضوًا مؤسسًا في رابطة مؤتمر المساجد الإسلامي العالمي بمكة المكرمة، وعضوًا بمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وعضوًا مؤسسًا لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، وعضوًا مؤسسًا لرابطة علماء الشام، ورئيسًا للهيئة الإسلامية العليا في القدس عام ١٩٩٨م وذلك بالانتخاب، ورئيسًا لتحرير مجلة هدى الإسلام المقدسية، ومديرًا لتحرير ملحق القدس الشهري، ومحاضرًا غير متفرغ في عدة كليات، وغير ذلك.

تقلَّد الشيخ منصب الإفتاء في أكتوبر عام ١٩٩٤م حتى إحالته للتقاعد عام ٢٠٠٦م.

ولفضيلة الشيخ مصنفات جليلة من أهمها: الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق، طبع بدار النفائس، عمان، الأردن، وكانت طبعته الثانية عام ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م. والتنوير في العقيدة والتفسير، نشر دار الفتوى والبحوث الإسلامية بالقدس عام ٢٠٠٠م. والوجيز في علم أصول الفقه. وأضواء على إعجاز القرآن الكريم، نشر مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٦م. والدعوة الإسلامية ضرورة واجبة[١].

١ انظر: الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ عكرمة صبرى بشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).



الشيخ محمد أحمد حسين

2006م حتى الآن

ولد الشيخ محمد أحمد محمد حسين يوم ٢٢ مارس ١٩٥٠م في حي جبل المكبر في مدينة القدس.

تخرج في ثانوية الأقصى الشرعية عام ١٩٦٩م، وحصل على درجة البكالوريوس من كلية الشريعة في الجامعة الأردنية عام ١٩٧٣م، ثم درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية المعاصرة من جامعة القدس.

عمل بعد تخرجه من كلية الشريعة سنة ١٩٧٣م مدرسًا في مدرسة دار الأيتام الإسلامية، ثم انتقل إلى التدريس في مدرسة ثانوية الأقصى الشرعية، ثم أصبح مديرًا للمدرسة الشرعية، ثم مراقبًا للتوجيه الإسلامي في دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، وتولى التدريس والخطابة في المسجد الأقصى المبارك منذ عام ١٩٨٢م حتى الآن، وإدارة شئون المسجد الأقصى المبارك منذ عام ١٩٨٦م حتى عام ٢٠٠٦م، وعُيّن في الفترة ما بين ١٩٨٧م- ١٩٩٠م عضوًا في مجلس الأوقاف الإسلامية في الضفة الغربية، وعُين عضوًا مؤسسًا في العديد من الجمعيات الخيرية، ورئيسًا للمجلس الاستشاري لكلية القرآن والدراسات الإسلامية، وعضوًا مؤسسًا لهيئة العلماء والدعاة في بيت المقدس، وعضوًا في مجمع الفقه الإسلامي الدولي في السعودية، وعضوًا في الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في جمهورية مصر العربية، وعضوًا في مجلس الأوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية في القدس، وغير ذلك.

تولى فضيلة الشيخ رئاسة مجلس الإفتاء الأعلى في فلسطين منذ عام ٢٠٠٦م[١].

١ موقع مؤسسة ياسر عرفات.

رابعًا: بعض مهام دار الإفتاء الفلسطينية:

تنصب الوظيفة الأساسية لدار الإفتاء الفلسطينية على الإجابة عن أسئلة الناس واستفتاءاتهم الدينية في كافة المجالات الحياتية والعبادات والمعاملات والعقائد والأخلاق، علاوة على بيان الأحكام الشرعية في المعاملات المادية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها.

ويتسع دور دار الإفتاء الفلسطينية بجانب مهمتها الإفتائية الأساسية ليشمل:

- المساهمة في نشر الوعي الديني داخل الوطن وخارجه.
- المشاركة المحلية والخارجية في تسليط الضوء على مكانة مدينة القدس ومقدساتها.
- دراسة مشاريع القوانين المطروحة على المجلس التشريعي وإبداء الرأي حولها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، ورعاية البرامج الدينية بالتعاون مع هيئة الإذاعة والتلفزيون.
- تحري الأهلة وتحديد بداية ونهاية الأشهر الهجرية، وكذلك المناسبات والأعياد الدينية والإعلان عنها من المسجد الأقصى المبارك.
- الإشراف على الذبائح المأكولة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بالتنسيق مع الجهات الرسمية صاحبة الشأن.
- الإشراف على المنتجات الغذائية المستوردة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بالتنسيق مع الجهات الرسمية صاحبة الشأن.
- إصدار الكتب والبحوث والمقالات الإسلامية، والنشرات، وقرارات مجلس الإفتاء الأعلى، وإصدار مجلة دورية خاصة بدار الإفتاء.
- المشاركة في الأنشطة والمؤتمرات العلمية والإعلامية المحلية والدولية ذات العلاقة بالعلوم الشرعية محليًّا ودوليًّا.
- النظر في قرارات الإعدام بما يتفق وأحكام الشريعة وتقديم التوصية للجهات المختصة.
- مد جسور العلاقات مع المؤسسات الوطنية والشعبية والدولية.
- القضاء على فوضى الفتاوى غير الرسمية.
- الحفاظ على إسلامية المسجد الأقصى ودعوة الناس إلى حمايته وصونه ورعاية ضيوفه وإحياء المناسبات المختلفة فيه.

ويبدأ دور دار الإفتاء الفلسطينية بإسداء الرأي وإجابة الأسئلة، مرورًا بالحفاظ على التعاليم الإسلامية وإحياء المناسبات وتثقيف العامة، ويستمر دورها ليدخل كل بيت وأسرة، من خلال التوعية والإصلاح والتحكم.

خامسًا: تكوين دار الإفتاء الفلسطينية:

أولًا: مجلس الإفتاء الأعلى:

يرأس مجلس الإفتاء الأعلى مفتي القدس والديار الفلسطينية، ويضم في عضويته عددًا من العلماء ذوي الخبرة والرأي، وتنصب مهامه على دراسة وبحث المسائل الفقهية الشائكة، والخروج بآراء قوية صائبة، عن طريق الاجتهاد الجماعي.

تعريفه:

هو هيئة دينية علمية بفلسطين، ويعين أعضاؤه بموجب أوامر رئاسية بناء على توصية سماحة المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية.

أسباب قيام مجلس الإفتاء الأعلى:

أ- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: قال تعالى: ﴿ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

ب- الدعوة إلى الإسلام.

ج- وجود السلطة الوطنية: حيث بدأ المجلس أعماله واستمد قرار إنشائه بقرار رئاسي بعد وصول السلطة الوطنية إلى فلسطين.

عمل مجلس الإفتاء الأعلى:

أ- استنباط الأحكام الشرعية في القضايا المعاصرة المستجدة، وتعميمها على الناس كافة.

ب- الترجيح في المسائل الخلافية.

الأعضاء في مجلس الإفتاء الأعلى:

أ- يشترط في العضو أن يكون دارسًا للشريعة الإسلامية والحد الأدنى هو بكالوريوس.

ب- لا بد من موافقة رئاسية على العضو المرشح للمجلس، وذلك على أساس توصية وتنسيب من سماحة المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية.

غاية مجلس الإفتاء الأعلى:

استئناف الحياة الإسلامية، وحمل أمانة الدعوة الإسلامية إلى العالم بأسره.

طريقة مجلس الإفتاء الأعلى في تبني الأحكام الشرعية:

المسائل المعروضة على المجلس إما أن تكون مستجدة لم يسبق لها حكم عند علماء المسلمين السابقين؛ لأن المسألة لم تكن موجودة في زمانهم، وإما أن تكون معروفة ولكن لها عدة أجوبة وحلول شرعية عند مختلف العلماء السابقين، وبناء على ذلك:

- **بالنسبة للصورة الأولى:** فإن المجلس يستنبط الحكم للمسألة المستجدة، وذلك بفهم واقع المسألة ومناط الحكم، ومن ثم ينزل عليها الحكم الشرعي، مع بيان الدليل الواضح الذي تم على أساسه أخذ الرأي المعين في تلك المسألة.
- **وبالنسبة للصورة الثانية:** فيجري استعراض آراء الفقهاء مع عرض لأدلتهم، ثم مناقشتها، ومن ثم أخذ الراجح منها حسب قوة الدليل، ويشترط لتبني الرأي الراجح أن يؤيد الرأي أغلبية الأعضاء.

والمصادر التي يعتمد عليها مجلس الإفتاء الأعلى للوصول إلى الأحكام المتبناة هي القرآن الكريم، والسنة النبوية، والإجماع، والقياس.

وقد اختار المجلس أن يكون وسطًا بين مظاهر شتى تظهر من الباحثين في المجال الشرعي، **وقد ذكروا منها:**

١. أن بعض الباحثين يسلكون مسلك اللين في بحوثهم الشرعية، فيجيزون كل ما هو جائز في البلاد. وإذا كانوا يرون هذا أسلم لهم عند الناس، وعند الدولة، فإنه ليس أسلم لهم عند الله، وليس هذا من الدين ولا من العِلم بسبيل.

٢. وبعض الباحثين مفتونون بالقوانين الوضعية الحديثة، يباهون بمعرفتها، يحتجُّون بها، وكأنها قرآن أو سُنة أو نص إمام فقيه.

٣. وبعض الباحثين والمفتين يخلصون في بحثهم أو فتواهم إلى أن هذا جائز شرعًا، بشرط ألا يخالف الشريعة الإسلامية، وكأنهم يقولون: جائز بشرط أن يكون جائزًا، فهم يفتون بترك الفتوى للمستفتي، مع أن المطلوب منهم أن يقولوا: هذا جائز، وهذا غير جائز، وإلا لماذا كان البحث؟ وفيم العناء؟ ربما يكون مرادهم جائز منه ما علمناه، وما لم نعلم يجب ألا يكون فيه مخالفات، يعني: يقولونها من باب الحيطة في الأمور التي قد تغيب، ولكن الصياغة مهمة، دفعًا للشك والالتباس.

وقالوا: ليس المطلوب أن ننظر في القوانين واللوائح فكرةً فكرةً، وكلمةً كلمةً، وإنما المطلوب أن ننظر كتابة فيما يستحق النظر الشرعي، لحرام أو شبهة، وما بقي فمتروك على أصل الإباحة في المعاملات المالية، وتفصيل الحرام قد يوهم بأن الحرام كثير، والحقيقة أن الحلال أوسع من الحرام بكثير، وهو الأصل.

أعضاء مجلس الإفتاء الأعلى

سماحة الشيخ محمد احمد حسين

المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية - رئيس مجلس الإفتاء الأعلى

الشيخ إبراهيم خليل محمد عوض الله

نائب المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية ، ووكيل دار الإفتاء الفلسطينية

الشيخ محمد سعيد صلاح

مفتي قوى الأمن الفلسطينية

الشيخ أحمد خالد شوباش

مفتي محافظة نابلس

الشيخ إحسان إبراهيم محمد عاشور

مفتي محافظة خان يونس

الشيخ د. جمال أحمد عبد الكريم زيد الكيلاني

عميد كلية الشريعة / جامعة النجاح الوطنية - نابلس

الشيخ سليم الأشقر

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

الشيخ حسن أحمد حسن جابر

مفتي محافظة رفح

الشيخ حسن إسماعيل غلبان اللحام

مفتي محافظة غزة

الشيخ الدكتور حسن عبد الرحمن محمد أحمد

عميد البحث العلمي والدراسات العليا/ جامعة القدس المفتوحة

الشيخ الدكتور حمزة ذيب مصطفى حمودة

جامعة القدس/ القدس

أعضاء مجلس الإفتاء الأعلى

الشيخ الدكتور سامي محمد نمر أبو عرجة

جامعة الأزهر/ غزة

الشيخ عمار توفيق "أحمد بدوي " أيوب

مفتي محافظة طولكرم

الشيخ "محمد ماهر" شوكت شكري مسودة

مفتي محافظة الخليل

الشيخ محمد أحمد أبو الرب

مفتي محافظة جنين

الشيخ عطا محمد فايز المحتسب

رئيس محكمة الاستئناف الشرعية في القدس

الشيخ /د. محمد مطلق محمد عساف

جامعة القدس

الشيخ /د. نعيم سمارة سالم المصري

جامعة الأزهر-غزة

الشيخ /د. لؤي عزمي جبريل غزاوي

جامعة الخليل

ثانيًا: الإدارات العامة:

١ - الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية:

المهام الوظيفية:

- الإلمام بالأهداف العامة للمؤسسة، والعمل على وضع الآليات التنفيذية التي تخدم وتسهل تحقيق تلك الأهداف.
- تزويد الجهات المعنية بالمؤسسة بجميع المعطيات عن الواقع الإداري واحتياجاته من أجل اتخاذ القرارات الصائبة وبما يعزز نجاعة الأداء.
- مراقبة الأداء العام المالي في كافة الدوائر والأقسام في الوزارة، وتقديم التقارير والاقتراحات بشأنها إلى الرؤساء المباشرين.
- التنسيق والتكامل مع الدوائر الأخرى وبما يوفر سلسلة متكاملة الحلقات تمثل عمل الإدارة.
- اقتراح سياسات إدارية مالية ملائمة لضمان قيام جميع الدوائر بعملها بشكل لائق وبكفاءة، ومنع الهدر بالمال والوقت، وترشيد الإنفاق العام والحفاظ على الممتلكات العامة.
- العمل باستمرار من أجل رفع مستوى وكفاءة العاملين وتحسين أدائهم في مختلف الدوائر في الوزارة ووفقًا للتخصصات.
- المشاركة في وضع وتنفيذ السياسة العامة للمؤسسة.
- العمل بجدية لتطبيق الأنظمة والقوانين واللوائح والتعليمات والتعاميم ومتابعة ما يلزم بشأن تحديثها وتطويرها.
- تقديم الاقتراحات اللازمة بشأن الاحتياجات البشرية والمادية والمشاركة في إعداد الموازنة السنوية.
- تطبيق القوانين والأنظمة المتبعة في تنظيم وإدارة الأعمال المتعلقة بشئون الموظفين.
- متابعة كل الخدمات الإدارية وتنظيمها.
- تنفيذ تعليمات المفتي العام بما يخص الجانب الإداري والمالي.

٢- الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام:

المهام الوظيفية:

- المشاركة في الفعاليات الوطنية والإسلامية في مختلف محافظات الوطن ومع المؤسسات المحلية والدولية.
- إعداد الندوات التلفازية والإذاعية.
- إقامة المؤتمرات الرسمية وإحياء المناسبات الدينية وتراث العلماء القدامى.
- عقد دورات دينية مثل: دورة تجويد القرآن الكريم وحفظه، ودورة الحديث النبوي الشريف، ودورة في الفقه الإسلامي وغيرها.
- إصدار النشرات والبيانات والأجندات والتقويمات السنوية والكتب الدينية والبيانات الصحفية .
- الإشراف على طباعة مجلة الإسراء كل شهرين هجريين وتوزيعها داخل الوطن وخارجه.
- تنسيق العلاقات الدولية على المستوى المحلي والعالمي، والتوأمة مع دور الفتوى في العالم الإسلامي.
- الاتصال المباشر مع الجامعات الإسلامية لتقديم منح دراسية لطلبة العلم.
- تنظيم النشاطات الإعلامية مثل: صياغة الأخبار والمقالات، ودعوة كبار الشخصيات والقناصل والسفراء لإطلاعهم على الوضع الحالي لفلسطين.
- استضافة المقرئين والوعاظ خلال شهر رمضان المبارك.
- إبراز ونشر الفتاوى الصادرة عن سماحة المفتي العام والمفتين الأجلاء داخل الوطن وخارجه.
- نشر الثقافة الشرعية بين أبناء الوطن وخارجه للعمل بها والتمسك بأهداف الدين الحنيف.
- فتح باب التواصل مع كافة المؤسسات الدولية والمحلية لبيان الأحكام الشرعية المتعلقة بالقضية الفلسطينية كقضية إسلامية.
- إجراء الاتصالات مع الجهات الرسمية المختصة لتحديد بداية الشهور العربية والمناسبات الدينية ونشرها (مراقبة الأهلة).
- متابعة مستجدات المطبوعات الشرعية وتدقيقها؛ كالمصاحف الجديدة، والكتب الشرعية، والكتب الأخرى التي لها علاقة بالديانات.

٣- الإدارة العامة للبحوث والتخطيط:

المهام الوظيفية:

- إعداد الدراسات والبحوث الدينية التي تعالج مختلف قضايا الحياة.
- المشاركة في إعداد أوراق العمل التي تقدمها المؤسسة في المؤتمرات والندوات الدينية الدولية أو الإقليمية.
- نشر نتائج البحوث والدراسات في وسائل الإعلام المختلفة بالتنسيق مع دائرة الإعلام.
- تزويد دوائر المؤسسة بالأبحاث والدراسات التي تفيدها في عملها.
- تلقي البحوث والدراسات التي تصدرها المنظمات الإقليمية أو الدولية الإسلامية وتزويد المكتبة بها، وتحديد كيفية الاستفادة منها في المجتمع الفلسطيني.
- المساهمة في نشر التراث العربي والإسلامي.
- المشاركة في إعداد إستراتيجية وخطط وبرامج عمل المؤسسة وفقًا لأغراضها ومتابعة تنفيذها.
- توفير المعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرار.
- تطوير وتنظيم العمل وأساليبه وطرقه، وتوظيف المفاهيم الإدارية الحديثة في مجالات تحسين، وتطوير كفاءة أجهزة المؤسسة.
- استخدام التقنيات الحديثة في مختلف أجهزة المؤسسة.
- إعداد خطط برامج تأهيل الموظفين ورفع كفاءتهم بالتعاون مع مختلف الإدارات العامة ومكاتب عمل المحافظات.
- المشاركة في إعداد برامج التأهيل والدورات المتخصصة وتنسيقها بما يتناسب مع الخطة العامة للمؤسسة.

-1		سماحة الشيخ محمد أحمد حسين / المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية هاتف المكتب : 02-6260102 / 02- 6260042 هاتف محمول : 0599111984/0505748584 فاكس : 02-6262495 ص.ب : القدس / 20517 البريد الالكتروني : alquds@darifta.ps البريد الالكتروني : mh-gmufti@darifta.ps السيرة الذاتية لسماحة المفتي العام
-2		فضيلة الشيخ ابراهيم خليل عوض الله / نائب المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية ، ووكيل دار الإفتاء الفلسطينية تلفاكس : 009702-2348605 هاتف العمل : 009702-2348601 فاكس : 009702-2348603 هاتف محمول : 0599677140 البريد الالكتروني : C.V i.aw@darifta.ps
-3		الشيخ محمد سعيد صلاح / مفتي قوى الأمن الفلسطينية هاتف محمول : 0595438888 تلفاكس : 02-2946540 _____02-2348601 البريد الالكتروني : Smsmsm1956@yahoo.com
-4		فضيلة الشيخ أكرم إسماعيل جاد الله (الخطيب) / مفتي جنوب الخليل - دورا هاتف محمول : 0594243454 تلفاكس : 02-2283853 البريد الالكتروني : dura@darifta.ps
-5		فضيلة الشيخ أحمد خالد شرباتي / مفتي محافظة نابلس هاتف محمول : 0594243450 تلفاكس : 09-2370555 C.V البريد الالكتروني : nablus@darifta.ps
-6		فضيلة الشيخ محمد يوسف الحاج محمد / مفتي محافظة أريحا هاتف محمول : 0594243458 تلفاكس : 02-2321171 C.V البريد الالكتروني : jericho@darifta.ps
-7		فضيلة الشيخ علي احمد نمر مصلح / مفتي محافظة قلقيلية هاتف محمول : 0594243452 تلفاكس : 09-2942638 C.V البريد الالكتروني : qalqilya@darifta.ps
-8		فضيلة الشيخ عمار توفيق أحمد أيوب / مفتي محافظة طولكرم هاتف محمول : 0594243451 تلفاكس : 09-2682394 البريد الالكتروني : tulkarem@darifta.ps
-9		فضيلة الشيخ محمد أحمد أبو الرب / مفتي محافظة جنين هاتف محمول : 0594243449 تلفاكس : 04-2503940 البريد الالكتروني : jenin@darifta.ps



-10

فضيلة الشيخ "محمد ماهر" شوكت مسودة / مفتي محافظة الخليل
هاتف محمول : 0594243453
تلفاكس : 02-2226113
البريد الالكتروني : hebron@darifta.ps



-11

فضيلة الشيخ حسين محمد محمود عمر / مفتي محافظة طوباس
هاتف محمول : 0594243456
تلفاكس : 09-2573117
البريد الالكتروني : tubas@darifta.ps



-12

فضيلة الشيخ إحسان إبراهيم عاشور / مفتي محافظة خانيونس
هاتف محمول 0599409245
تلفاكس : 08-2054661
البريد الالكتروني : khanyounis@darifta.ps



-13

فضيلة الشيخ حسن اللحام / مفتي محافظة غزة
هاتف محمول : 0599677335
تلفاكس : 08-2825873
البريد الالكتروني : gaza@darifta.ps



-14

فضيلة الشيخ حسن جابر / مفتي محافظة رفح
هاتف محمول : 0598850004
تلفاكس : 08-2136363
البريد الالكتروني : rafah@darifta.ps



-15

فضيلة الشيخ جميل سليمان جمعة / مفتي محافظة سلفيت
هاتف محمول : 0594243457
تلفاكس : 092517040
البريد الالكتروني : salfeet@darifta.ps



-16

فضيلة الشيخ عبد المجيد العمارنة / مفتي محافظة بيت لحم
هاتف محمول : 0594243455
تلفاكس : 02-2753444
C.V
البريد الالكتروني : bethlehem@darifta.ps

الإدارة العامة لدار الإفتاء الفلسطينية / الرام
هاتف : 02-2348601/2
فاكس : 02-2348603
البريد الالكتروني للموقع : info@darifta.ps
البريد الالكتروني لمجلة الإسراء : israa@darifta.ps
البريد الالكتروني لمجلس الإفتاء الأعلى : mifta@darifta.ps
البريد الالكتروني لطلب فتوى : fatawa@darifta.ps

من نحن | جميع الحقوق محفوظة لدار الإفتاء الفلسطينية 2020م-1441هـ | INFO@DARIFTA.PS | اتصل بنا

سادسًا: التراث الإفتائي لدار الإفتاء الفلسطينية:

أولًا: الكتب:

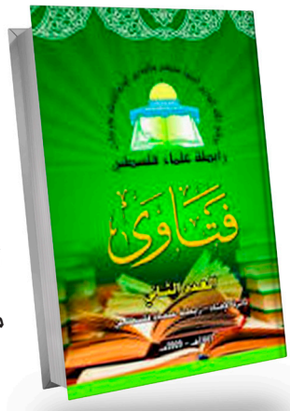
مختارات من قرارات مجلس الفتوى الأعلى:



الأسئلة العادية التي ترد من الجمهور يجاب عنها من مفتي المحافظة، ولكن حين يرد سؤال أو تطرح قضية سواء على أحد مراكز دور الفتوى أم ترد إلى المفتي العام وتكون بحاجة إلى إبداء رأي جماعي فيها فإنها تحال إلى مجلس الفتوى الأعلى، وتدرج على جدول أعمال جلسته القادمة.

وانطلاقًا من حرص الدار على تحقيق أهدافها العامة والخاصة فإنها رأت أن تعد كتابًا أطلقت عليه اسم «مختارات من قرارات مجلس الفتوى الأعلى»، وهو يشمل خمسين قرارًا صدرت عن مجلس الفتوى الأعلى، روعي في اختيارها التنوع والشمول.

فتاوى:



مواصلة لمساهمتها في نشر الوعي الديني بين الناس من خلال إصداراتها ونشاطاتها المختلفة نشرت دار الإفتاء الفلسطينية هذا الإصدار الخاص الذي يشمل مجموعة من الفتاوى التي صدرت عن إدارتها العامة وعن مراكزها في مختلف محافظات الوطن. ويمثل هذا الإصدار نقطة الانطلاق لنشر الفتاوى التي تصدرها دار الإفتاء الفلسطينية ومراكزها عبر سلسلة مطبوعة إلى جانب نشرها على الموقع الإلكتروني لدار الإفتاء الفلسطينية.

وصنفت الفتاوى فيه حسب المواضيع الفقهية الرئيسة، فمنها: العقيدة، العبادات، المعاملات، الأحوال الشخصية، اللباس والزينة، الجنائز، المقابر، الأيمان والنذور... إلخ.

فتاوى الحج والعمرة:

هو كتاب اشتمل على أغلب مسائل الحج والعمرة مما يحتاج إليه الحاج في هذا الزمان، وتم فيه عرض الأسس والمبادئ التي ترتكز عليها عبادة الحج والعمرة، مع بيان الأحكام والفضائل، والأزمنة والأمكنة المتعلقة بهما، وذلك بدراسة الأحكام الشرعية الخاصة بالنسكين، مع توضيح كل حكم والدليل عليه من كتاب الله عزوجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وذكر الأقوال المختلفة في المسألة الواحدة، وبيان الراجح منها عند تعددها.

وجاء هذا الكتاب في خمسة فصول، أولها: في فرض الحج وشروطه. والثاني: أركان الحج. والثالث: واجبات الحج وسننه وصفة العمرة. والرابع: الدماء والفداء والجزاء. وآخرها: من أحكام الحرمين وفضلهما.

واستخدم في عرض المادة أسلوب السؤال والإجابة عنه، حتى يسهل على القارئ فهمها والعمل بما جاء فيها.

فقه الصلاة:

كتاب حوى بعض المسائل الفقهية التي تُعنى بالركن الثاني من أركان الإسلام، ألا وهو الصلاة، القصد منه إلقاء الضوء على ما يتعلق بالصلاة من حيث الطهارة، وأوقات الصلاة وأنواعها، وكيفيتها، وأحكامها... إلخ، وجاء عرض المادة بشكل مجمل ومختصر، وببساطة ووضوح ودقة بما يفي بالغرض، وقد أعده فضيلة الشيخ محمد يوسف مفتي محافظة أريحا والأغوار.

فتاوى الصيام:

هو كتاب من إعداد فضيلة الشيخ عمار بدوي مفتي محافظة طولكرم يتميز ببساطة العرض، ووضوح الفكرة، ودقة المعلومة، رأت دار الإفتاء الفلسطينية طباعته لما فيه من فوائد وما يشتمل عليه من المسائل الفقهية الخاصة بأحكام الصيام.

وتم فيه تناول بعض المسائل الفقهية التي يستفسر عنها الصائمون، أو يتعرضون لها بصورة أو بأخرى، بحيث يستطيع أن يستفيد منه المسلمون على اختلاف مستوياتهم الثقافية والعمرية، وقد تم عرض مادته في صورة سؤال وجواب، بداية من السؤال عن نية الصيام، انتهاء بعلامات ليلة القدر وخير ما يفعله المسلم فيها.

فتاوى الزكاة:

يتناول هذا الإصدار بعض المسائل الفقهية التي تُعنى بالركن الرابع من أركان الإسلام، ألا وهو الزكاة، وهو من إعداد فضيلة الشيخ عمار بدوي مفتي محافظة طولكرم. وجاء عرض المادة فيه بطريقة ميسرة؛ ليستفيد من قراءته المسلمون على اختلاف مستوياتهم الثقافية والعمرية، وغلب على أسلوب العرض في هذا الإصدار طرح المسألة بصيغة سؤال ثم الإجابة عنه بشكل مجمل ومختصر بما يفي بالغرض، ويوضح المطلوب.

توقيت الصلاة الدهري حسب توقيت المسجد الأقصى المبارك:

قامت دار الإفتاء الفلسطينية بطباعة التوقيت الدهري للصلاة حسب التوقيت الشتوي للمسجد الأقصى المبارك بداية من الشهر الأول (كانون الثاني) إلى الشهر الثاني عشر (كانون الأول)، متضمنًا في آخره ما تيسر من الآيات القرآنية، وسلسلة مختارة من الأحاديث النبوية الصحيحة.

القدس وحضارتها:

هو كتاب من إعداد فضيلة الشيخ محمد أحمد حسين مفتي عام القدس والديار الفلسطينية، وهو بحث مقدم لمؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس، يهدف إلى تعزيز صمود أهلها ومؤازرتهم في محنتهم، يحتوي على أربعة مباحث بالإضافة للتقديم والخاتمة، المبحث الأول: القدس في عقيدة المسلمين (في القرآن الكريم، والسنة النبوية). المبحث الثاني: القدس عبر التاريخ. المبحث الثالث: القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي. المبحث الرابع: المطلوب لحماية القدس والمسجد الأقصى المبارك وإنقاذهما.

فتاوى شرعية حول الجرائم التي نص عليها قانون مكافحة الفساد رقم ١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته:

هو كُتيب عبارة عن إعداد مشترك بين دار الإفتاء الفلسطينية وهيئة مكافحة الفساد، يحتوي على تعريف بأشكال الفساد العام، وجرائم الفساد التي تندرج تحت قانون مكافحة الفساد؛ كالرشوة، والاختلاس، والتزوير... إلخ. يبدأ الكلام عن كل جريمة من تلك الجرائم بالتعريف بها، ثم طرح أهم الأسئلة التي ترد حول تلك الجريمة مع الإجابة الوافية عنها المتضمنة للأدلة من الكتاب والسنة، المنفرة والمحذرة من عواقب تلك الجريمة في الدنيا والآخرة.


دولة فلسطين
دار الإفتاء الفلسطينية
الرئيسية
كتب قرارات مجلس الإفتاء الأعلى
كتاب الرسول الأسوة صلى الله عليه وسلم
كتب الفتاوى
اصدارات
كتاب النشاطات

ثانيًا: المجلات:

يصدر عن دار الإفتاء الفلسطينية عدد من مجلة الإسراء (كل شهرين)، وهي مجلة دينية تحتوي على العديد من الفتاوى والمقالات والدراسات والبحوث العلمية والإسلامية.



سابعًا: ملامح منهج الفتوى بدار الإفتاء الفلسطينية:

كان أهل الشام (سوريا ولبنان والأردن وفلسطين) في القضاء على مذهب الإمام الأوزاعي، إلى أن تولى أبو زرعة الدمشقي الشافعي القضاء، فانتشر المذهب الشافعي في الشام، واعتنقه أكثر سكان فلسطين، وقد زاحمه المذهب الحنفي الذي حظي بدعم الدولة العباسية، حتى إذا جاءت الدولة الفاطمية حل محله المذهب الشيعي الإمامي، فلما جاء الأيوبيون قووا نفوذ المذهب الشافعي. ولما جاءت الدولة المملوكية جعلت القضاء بالمذاهب الأربعة، ثم عاد الرجحان للمذهب الحنفي في أواخر الدولة العثمانية.

وغلب في العصر الحديث على أهل فلسطين المذهب الشافعي يليه الحنفي، فالحنبلي، فالمالكي.

ومع هذه الخلفية العلمية الرصينة لم يتعصب الإفتاء في فلسطين لمذهب معين، وإنما اتخذت الدار من المذاهب الأربعة مرجعًا لها، مع مراعاة مقاصد الشريعة السمحة، والالتزام التام بالقرآن الكريم والسنة في بيان الأحكام الشرعية الخاصة والعامة ونشر التعاليم الإسلامية السمحة بالترغيب والتهذيب.

ومن أهم ملامح ذلك المنهج:

- اعتماد رأي جمهور الفقهاء في غالب الأحيان؛ ففي فتوى عن الزكاة برقم (٢) من فتاوى الموقع الرسمي للدارتم ترجيح رأي جمهور الفقهاء بأن مصرف «سبيل الله» خاص بالجهاد. وفي رقم (٤) تم ترجيح رأي الجمهور بأن في مال اليتيم زكاة إذا توافرت فيه الشروط. وفي رقم (١٤) تم ترجيح رأي الجمهور بأن الرضاع لا ينشر الحرمة إلا إذا كان الرضيع صغيرًا. وفي رقم (٢٨٨) تم ترجيح بطلان الزواج بغير ولي.
- الأخذ بالرأي المقابل للجمهور أحيانًا للمصلحة الراجحة ورفع الحرج؛ ففي فتوى رقم (٢٥١) تم ترجيح رأي الحنفية بجواز إخراج القيمة في الزكاة بشرط أن يكون ذلك في مصلحة الفقير.
- الاهتمام غالبًا بتدعيم الفتوى بذكر الأدلة من الكتاب والسنة، وينظر كمثال فتوى رقم (٤، ٥، ٦، ١٣، ١٤، ٧٢).
- استنباط الحكم أحيانًا مباشرة من الكتاب والسنة وفق المعايير الأصولية، كما في فتوى رقم (٢١، ٢٢، ٦٢).
- مراعاة القانون المعمول به في فلسطين، وخاصة قانون الأحوال الشخصية، وينظر كمثال فتوى رقم (٨).
- عرض أقوال فقهاء المذاهب أحيانًا، وذلك في الفتاوى التي تحتاج إلى بسط في الإجابة.
- سهولة العبارة والبعد عن التعقيد، وهو ملمح واضح غالب على جميع الفتاوى على الموقع الرسمي للدار.



ثامنًا: نماذج من فتاوى دار الإفتاء الفلسطينية:

حكم استخدام لصقة النيكوتين في نهار رمضان:

فتوى رقم (٣١٩)

السؤال:

ما حكم استخدام لصقة النيكوتين في نهار رمضان؟

الجواب: فضيلة المفتي/ الشيخ محمد أحمد حسين:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

فبالإشارة إلى سؤالك المثبت نصه أعلاه، فإن لصقات النيكوتين من نوازل هذا العصر، وهي عبارة عن شريط مطاطي لاصق ينبعث منه النيكوتين على هيئة مادة لزجة يمتصها الجلد، وتدخل إلى الدم عبر الشعيرات الدموية.

وقد اختلف العلماء المعاصرون في حكمها إلى فريقين، بين مانعين ومجيزين، ومن حجة المانعين أن هذه اللصقات تمد الجسم بالنيكوتين كالتدخين تمامًا، فلا فرق بينهما في الحكم.

أما المجيزون فيرون أن ما يدخل الجسم عن طريق الجلد مثل الدهونات والمراهم واللصقات العلاجية كله ليس مفطرًا.

والذي نميل إليه أن هذه اللصقات شبهة من الشبهات، والمسلم مأمور بالابتعاد عن الشبهات؛ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ الْحَلاَلَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ، لاَ يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ...» [صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات]، فالأحوط للدين الامتناع عن استخدام هذه اللصقات حفاظًا على سلامة العبادة، والله تعالى أعلم.

حكم التداوي بمستخلص بنكرياس الخنزير:

فتوى رقم (٣٢٦)

السؤال:

ما حكم تناول الدواء المسمى بالعلامة التجارية (Creon ١٠٠٠) من إنتاج شركة Abbott الألمانية واستيراد إسرائيلي، وهذا الدواء يستعمل كعلاج في قائمة الأدوية الحيوية -الضرورية- وتبين النشرة المرفقة أن المادة مستخلصة من بنكرياس الخنزير، علمًا أن وزارة الصحة الفلسطينية كانت تصرف الدواء من إنتاج شركة Solvay ونشرة هذا الدواء لا تحتوي اسم الخنزير من المكونات، وقد تم استبدال الدواء بالدواء السابق ذكره المحتوي على بنكرياس الخنزير؟

الجواب: فضيلة المفتي/ الشيخ محمد أحمد حسين:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

فبالإشارة إلى سؤالك المثبت نصه أعلاه؛ فالأصل ألا يتداوى المسلم بالنجس، أو المحرم؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الدَّوَاءِ الْخَبِيثِ» [سنن أبي داود، كتاب الطب، باب في الأدوية المكروهة]، ويستثنى من ذلك حالات الضرورة؛ لقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩]. وقال العز بن عبد السلام رحمه الله: «جاز التداوي بالنجاسات إذا لم يجد طاهرًا يقوم مقامها» [الفقه الإسلامي وأدلته: ١٦٢/٤]، أما الخمر فلا يجوز التداوي بها حتى عند الضرورة؛ حيث قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ وَلَكِنَّهُ دَاءٌ» [صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب تحريم التداوي بالخمر].

أما بالنسبة إلى المادة المستخلصة من بنكرياس الخنزير فإن استحالت استحالة كاملة وتحولت عن طبيعتها بحيث تحولت إلى حقيقة مغايرة لأصلها -اسمًا ووصفًا وتركيبًا- فإنها تطهر، وتعطى حكم المادة التي استحالت إليها، وهو ما ذهب إليه الأحناف والمالكية، قياسًا على تحول الخمر إلى خل، وهو مذهب أهل الظاهر، وصوبه ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهم الله تعالى، وهو ما رجحه مجلس الإفتاء الأعلى في فلسطين في قراره رقم (١٠٠/٢).

حكم الفوركس الإسلامي:

فتوى رقم (٣٢٦)

السؤال:

ما حكم الفوركس الإسلامي، سواء أمر الشراء أم البيع، كما أنني أقوم بالتسويق لإحدى شركات الفوركس، وعند اشتراك العميل معهم وإجراء معاملات سواء شراء أم بيع للعملات أقوم بأخذ عمولة من عمولة الشركة التي تحصل عليها من العميل، فما حكم هذه العمولة؟

الجواب: فضيلة المفتي/ الشيخ محمد أحمد حسين:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

فبالإشارة إلى سؤالك المثبت نصه أعلاه؛ فالأصل إباحة بيع وشراء العملات بغرض التجارة، إذا تم التقابض في مجلس العقد في حال اختلاف الجنسين، أما في حال اتحاد الجنسين فيجب التماثل في الوزن أو العدد بالإضافة إلى التقابض في مجلس العقد، بشرط الابتعاد عن الغش والتدليس، وألا يكون إجراء هذه العقود عن طريق البنوك الربوية، وتداول العملات في الأسواق الدولية يكتنفه محاذير لا تخلو من المحرمات؛ لعدم التقيد بالضوابط الشرعية في صرف العملات، وغيرها من أعمال البورصة.

وبالنسبة إلى حكم العمولة التي تحصل عليها من العميل في التعامل المبين في السؤال ففي ذلك خلل في وصف عمل هذه الشركة؛ حيث إنه عند إقراض الوسيط للعميل يشترط عليه أن يكون بيعه وشراؤه عن طريقه، وفي هذه الحالة يأخذ عمولة عن كل عملية بيع وشراء يقوم بها العميل، وهذا الاشتراط يجعل المعاملة محرمة؛ لأن في ذلك اشتراط منفعة تعود على المقرض بسبب القرض وذلك حرام، بناءً على القاعدة الشرعية: «كل قرض جر نفعًا فهو ربًا» [قواعد الفقه: ٢١/١]، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل قرض جر نفعًا؛ لأن الزيادة المشروطة تشبه الربا؛ فهي فضل لا يقابله عوض، والتحرز عن حقيقة الربا وعن شبهته واجب. [انظر بدائع الصنائع: ٣٩٥/٧]، وقال ابن سيرين: «أقرض رجل رجلًا خمسمائة درهم واشترط عليه ظهر فرسه، فقال ابن مسعود: ما أصاب من ظهر فرسه فهو ربًا» [مصنف ابن أبي شيبة: ٨٠/٥].

وقد جاء في قرار مجلس الإفتاء الأعلى في فلسطين رقم (٥٢/٣)، ما يأتي: ننصح المسلمين بعدم التعامل في بورصة العملات الأجنبية؛ تجنبًا للوقوع في الربا المحرم، واتقاءً للوقوع في شرك الشركات الوهمية، والله تعالى أعلم.

حكم عملية تكبير الثدي وإزالة الشعر بالليزر وتبييض الأسنان:

فتوى رقم (٣٩٠)

السؤال:

- س١: أنا امرأة متزوجة ولدي طفلان، أعاني من مشكلة صغر حجم ثديي، وهي مشكلة تؤثر على نفسيتي سلبًا، فما حكم إجراء عملية جراحية لتكبير الثدي، وهل يشترط أن تجري العملية طبيبة مسلمة، أو يجوز أن يجريها طبيب مسلم؟
- س٢: ما حكم إزالة الشعر الزائد عن الجسم بأكمله بالليزر؟
- س٣: وما حكم تبيض الأسنان، أو تركيب مادة فوق السن لترتيب شكل الأسنان حسب الطول والحجم؟

الجواب: فضيلة المفتي/ الشيخ محمد أحمد حسين:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

فبالإشارة إلى الأسئلة المثبت نصها أعلاه، فيمكن إجابتها على النحو الآتي:

ج١: فإن عمليات التجميل تجرى لإزالة عيب، أو لتغيير في الشكل والمظهر، فإن كانت لإزالة عيب أو تشوه فهي جائزة، ولا مانع من إجرائها، وقد رخص الفقهاء في عملية تكبير الثدي إذا كان صغيرًا على غير المألوف والطبيعي، ويسبب للمرأة الضيق والحرج، على اعتبار أن ذلك مشكلة مرَضية غير عادية، وذلك عن طريق استعمال المراهم والمستحضرات الطبية، أو غيرها من سبل العلاج، بشرط أن يتم ذلك تحت إشراف طبي متخصص؛ لتلافي المضاعفات الجانبية الضارة، وقد روي عن عبد الرحمن بن طرفة: «أَنَّ جَدَّهُ عَرْفَجَةَ بْنَ أَسْعَدَ قُطِعَ أَنْفُهُ يَوْمَ الْكُلاَبِ، فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ وَرِقٍ، فَأَنْتَنَ عَلَيْهِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ، صلى الله عليه وسلم، فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ» [سنن أبي داود، كتاب الخاتم، باب ما جاء في ربط الأسنان بالذهب]، وعليه؛ فإن إجراء العملية الجراحية المذكورة في السؤال يجوز ضمن الإطار المحدد آنفًا، والضوابط الشرعية المبينة أعلاه، ما دام علاجًا لمشكلة مرَضية، ويحرم ما سوى ذلك، والأصل أن تقوم طبيبة مسلمة متخصصة بإجراء العملية للمريضة، فإن لم تتوافر فطبيبة غير مسلمة ثقة، وإن لم تتوافر فطبيب مسلم ثقة، وإن لم يتوافر فطبيب غير مسلم ثقة، وإذا كانت الحاجة تندفع برؤية طبيب واحد لم يجز أن ينظر إليها أكثرُ من واحد.

ج٢: وبخصوص إزالة شعر الجسم الزائد عن طريق الليزر في المواضع التي يجوز إزالة الشعر عنها، فلا حرج بذلك إن لم يلحق بها ضرر، وأما ما فيه ضرر، أو يكون في موضع الحاجب المنهي عن إزالة الشعر عنه، أو يؤدي إلى النظر المحرم من الأجانب، أو لمس العورات من قبلهم، فلا يجوز شرعًا؛ لحرمة كشف العورات والنظر إليها دون ضرورة، والله تعالى يقول: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ وَيَحْفَظُوا۟ فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴿٣٠﴾ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَـٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَـٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ﴾ [النور: ٣٠-٣١].

ج٣: أما بالنسبة إلى تبيض الأسنان بهدف تلميعها إن كانت باهتة أو مصفرة أو داكنة، فالأصل جواز ذلك إذا لم يترتب عليه ضرر، ولم تستخدم مواد محرمة أو نجسة، أما بالنسبة إلى عمليات التجميل التي تهدف إلى إجراء تعديل غير اضطراري على شكل الأسنان، أو حجمها فيندرج ذلك تحت مسمى تغيير خلق الله تعالى المنهي عنه، والذي يُعد من عمل الشيطان، قال تعالى: ﴿وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَـَٔامُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَـٰمِ وَلَـَٔامُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يَتَّخِذِ ٱلشَّيْطَـٰنَ وَلِيًّا مِّن دُونِ ٱللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا ۚ﴾ [النساء: ١١٩]، كما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن من تطلب الحسن والجمال بتغيير خلق الله؛ فعن عبد الله رضي الله عنه، قال: «لَعَنَ اللهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالْمُتَنَمِّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ، الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللهِ، مَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ فِي كِتَابِ اللهِ» [صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب المتفلجات للحسن]، وعن الطبري، أنه قال: «لا يجوز للمرأة تغيير شيء من خلقتها التي خلقها الله عليها بزيادة أو نقصٍ؛ لالتماس الحُسْن لا للزوج ولا لغيره، ويستثنى من ذلك ما يحصل به الضرر والأذيَّة، كمَنْ يكون لها سنٌّ زائدة، أو طويلة تُعيقها في الأكل، أو إصبع زائدة تؤذيها أو تؤلمها فيجوز ذلك» [فتح الباري: ٣٧٧/١٠]، والله تعالى أعلم.

حكم كشف العورات أثناء العملية الجراحية:

فتوى رقم (٣٩٠)

السؤال:

هناك أساليب متبعة في المشافي عند إجراء العمليات الجراحية تتمثل في تعرية المريضة بالكامل أمام الطبيب الجراح، وطبيب البنج، وفني البنج، وأحيانًا ممرض، بحجة الافتقار إلى طبيبات بنج، مع أنه يمكن أن يقوم طبيب البنج بمهمته، ثم يفصل بستار من أجل مرحلة التعقيم (التعرية)، ثم يبدأ عمل الجراح، ولكن الأسلوب المتبع في بعض المشافي هو دمج المراحل بعضها ببعض، فما حكم الشرع في ذلك؟ ؟

الجواب: فضيلة المفتي/ الشيخ محمد أحمد حسين:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

فبالإشارة إلى سؤالك المثبت نصه أعلاه؛ فالله تعالى أمرنا بستر العورات، وغض البصر عنها، فقال تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴿٣٠﴾ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣٠-٣١]، وقال رسول الله ﷺ: «لاَ يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلاَ الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ، وَلاَ يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَلاَ تُفْضِي الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ» [صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب تحريم النظر إلى العورات].

أما بالنسبة إلى الأسلوب المتبع في المشافي عند إجراء العمليات الجراحية وغيرها، فهناك ضوابط شرعية ينبغي للطواقم الطبية الالتزام بها، ومنها:

١. الأصل أن تقوم طبيبة مسلمة متخصصة بالكشف على المريضة، فإن لم تتوافر فطبيبة غير مسلمة ثقة، وإن لم تتوافر فطبيب مسلم ثقة، وإن لم يتوافر فطبيب غير مسلم ثقة، وإذا كانت الحاجة تندفع برؤية طبيب واحد لم يجز أن ينظر إليها أكثرُ من واحد.

٢. الحرص على الامتناع عن كشف عورات المرضى إلا في حال الضرورة، وأن يكون الكشف بقدر الحاجة، بناءً على القاعدة الشرعية: «الضرورة تقدر بقدرها» [القواعد الفقهية: ٤/١]، وعلى الطبيب في حال تعذر وجود الطبيبة أن يقصر الاطلاع على العورات على قدر الحاجة التي يستلزمها تشخيص المرض ومداواته، وألا يزيد عن ذلك، وأن يغض النظر قدر استطاعته.

٣. يحرم طاعة الطبيب في التعري أمامه، إلا إذا كانت هناك ضرورة ملجئة، والإثم يتحمله الطرفان إذا كان الكشف دون حاجة، وبرضا المريض، فرضا المريض لا يبيح المحرم، أما إذا لم يكن برضا المريض، ولا بإذن صريح منه، فالإثم يقع على الطبيب وحده، أو من تسبب في انتهاك الحرمات.

٤. أن تتم معالجة الطبيب للمرأة بحضور محرم أو زوج، أو امرأة ثقة؛ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ» [صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم والدخول على المغيبة].

وعليه؛ فنهيب بمشافينا وأطبائنا العمل على التقيد بالضوابط الشرعية الخاصة بمعاينة المرضى، ونتمنى على وزارة الصحة تأكيد الحرص على تنفيذ الآداب الخاصة بمعاينة المرضى في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق كل من لا يحترم هذه الأنظمة والقوانين، ويتهاون بكشف العورات دون مبرر شرعي مقبول، والله تعالى أعلم.



تاسعًا: المصادر:

- الموقع الرسمي لدار الإفتاء الفلسطينية برابط: http://www.darifta.ps/index.php
- جمهرة أعلام المفتين، إعداد إدارة الأبحاث الشرعية بالأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم.
- موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، د. محمد اشتية، دار الجيل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ٢٠١١م.

الفصل السابع



دار الفتوى في الجمهورية اللبنانية



أولًا: لمحة عن تاريخ الإفتاء في لبنان:

كانت المدن السُّنِّية في لبنان تتبع لولاية الشام، وكان يصدر تعيين مفتٍ لهذه المدن من مفتي الشام، وبقيت على هذه الحالة حتى أواخر العهد العثماني، حيث صدر قرار من السلطنة العثمانية بتعيين الشيخ مصطفى نجا مفتيًا لبيروت، وذلك في سنة (١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م) وبقي في منصبه إلى وفاته.

وقد عرض عليه المندوب السامي أن يكون مفتيًا للجمهورية اللبنانية فرفض.

وبعد وفاة الشيخ مصطفى نجا مفتي بيروت رحمه الله يوم ١٩٣٢/١/٣٠م، تم انتخاب الشيخ محمد توفيق عمر خالد مفتيًا لبيروت بتاريخ ١٩٣٢/٢/٦م. وبعد مرور خمسة أشهر صدر المرسوم رقم (٢٩١) بتاريخ ١٩٣٢/٧/٩م يتضمن أن مفتي بيروت يلقَّب منذ الآن فصاعدًا بمفتي الجمهورية اللبنانية.

وفي عام ١٩٥٥م صدر المرسوم الاشتراعي رقم (١٨) والذي ينص على التالي:

نص المادة الأولى من المرسوم: «المسلمون السُّنِّيون مستقلون استقلالًا تامًّا في شئونهم الدينية وأوقافهم الخيرية، يتولون تشريع أنظمتها وإدارتها بأنفسهم؛ طبقًا لأحكام الشريعة الغراء، والقوانين والأنظمة المستمدة منها، بواسطة ممثلين منهم من ذوي الكفاءة وأهل الرأي، بالطرق المبينة في المواد التالية».

نص المادة الثانية: «مفتي الجمهورية هو الرئيس الديني للمسلمين، وممثلهم بهذا الوصف، لدى السلطات العامة، وله ذات الحرمة والحقوق والامتيازات التي يتمتع بها أعلى الرؤساء الدينية، بلا تخصيص ولا استثناء».

وتفسيرًا لمفهوم ومعنى رئيس المسلمين الديني نصت المادة الثالثة على جملة صلاحيات لمفتي الجمهورية، تشكل في أساسها مفهوم دار الفتوى من الوجهة التنظيمية، فمفتي الجمهورية هو:

أ- الرئيس المباشر لجميع علماء المسلمين، والمرجع الأعلى للأوقاف الإسلامية ودوائر الإفتاء، ويمارس جميع الصلاحيات المقررة له في القوانين والأنظمة الوقفية والشرعية.

ب- يشرف على أحوال المسلمين ومصالحهم الدينية والاجتماعية في مختلف مناطق الجمهورية اللبنانية، ويجتمع إلى المفتين في المحافظات والأقضية، كلما دعت الحاجة ليدرس معهم أحوال المسلمين الدينية والاجتماعية في مناطقهم، وشئون الإفتاء والأوقاف والعلماء، ويصدر إليهم التعليمات المقتضاة.

وعلى ذلك، فإن المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، والمجالس الأخرى المنتخبة وصلاحياتها تمثل البنية التحتية لدار الفتوى في آلية تسيير المؤسسة.

ونظرًا للمفارقات الطائفيَّة المهيمنة على المجتمع اللبناني، فإن منصب مفتي الجمهوريَّة اللبنانيَّة يتأثر بما يقابله من المناصب الدينيَّة الرئيسيَّة لدى الطوائف الدينيَّة الأخرى، فإن انتخاب مفتي الجمهوريَّة اللبنانيَّة والمفتين في المدن والملحقات يُعتبر شأنًا لبنانيًّا محليًّا، ومراسم الانتخاب يحكمها المرسوم الاشتراعي رقم (١٨) المتعلق بالإفتاء والأوقاف الإسلاميَّة الصادر بتاريخ ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٥٥م مع التعديلات المقررة على بعض مواده من قِبَل المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بموجب القرار رقم ٥ تاريخ ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٨٦هـ الموافق في ٢ آذار سنة ١٩٦٧م والمنشور في الجريدة الرسميَّة عدد ٢٢ تاريخ ١٩٦٧/٣/١٦م.

وهذا المرسوم جعل الهيئة الانتخابية التي تقترع لانتخاب مفتي الجمهوريَّة اللبنانيَّة مؤلفة من الشخصيات المدنيَّة ذات الحيثيات الرسميَّة والاجتماعيَّة القضائيَّة، بالإضافة إلى المتعممين الذين يقومون بوظائف دينيَّة، وغير هؤلاء من المسئولين النقابيين وحملة الشهادات الدينيَّة والمعترف بها في لبنان.

ثانيًا: نشأة دار الفتوى اللبنانية:

دار الفتوى في الجمهورية اللبنانية هي المرجعية الدينية الإسلامية التي ترعى وتوجه وتدير الشئون الدينية والوقفية في لبنان، بما يشمل مسائل الأوقاف والمساجد والزكاة والعمل الخيري والاجتماعي والتعليم الديني والفتوى والإرشاد العام.

ولم يكن للإفتاء في العهد العُثماني جهاز إداري كما هو الحال الجاري اليوم، بل كان منصب الإفتاء قاصرًا على شخص المفتي بالذات، ولذلك لم يعرف عن المفتين في العهد المذكور أنهم اتخذوا لأنفسهم مكاتب خاصة لمزاولة أعمالهم، بل كان المفتي آنذاك يلازم بيته حيث يستقبل أصحاب الحاجات كما لو كانوا من الزوار العاديين.

وفي سنة ١٣٦٨هـ ١٩٤٨م قام المفتي الشيخ محمد توفيق خالد ببناء العمارة التي أصبحت تُعرف اليوم باسم (دار الفتوى) في محلة عائشة بكّار، مستعينًا بالأموال التي قدمها لهذا الغرض رياض بك الصلح رحمه الله، ومقدارها ٢٢٢,٥١٦,٨٠ مئتان واثنان وعشرون ألفًا وخمسمائة وست عشرة ليرة لبنانيَّة وثمانون قرشًا، هذا المبلغ هو مجموع المال الذي تكلَّفه البناء الذي أُعد يومئذ ليكون دارًا للإفتاء في الجمهوريَّة اللبنانيَّة، وفي سنة ١٣٧٠هـ ١٩٥٠م تمَّ إنجاز البناء المذكور وأصبح صالحًا ليكون مكانًا رسميًّا لدار الإفتاء، وقد انتقل الشيخ محمد توفيق خالد إلى هذا البناء حيث اتخذ من إحدى غرفه الأرضيَّة مكتبًا له.

وما زال هذا المبنى يُستعمل حتى اليوم كمركز يضمُّ جميع الأشخاص العاملين في دائرة الإفتاء وعلى رأسهم المفتي نفسه، وقد ألحق بهذا البناء مجموعة من الأبنية لتدريس علوم الدين والفقه وأصبحت ضمن مجمَّع واحد سُمي أزهر لبنان[١].

رسالة دار الفتوى اللبنانية:

تتبنى دار الفتوى اللبنانية نشر رؤية ورسالة الاعتدال والوسطية في شتى المجالات، وفي سائر مهماتها تشريع أنظمة المسلمين وإدارتها طبقًا لأصول الشريعة الغراء والأنظمة المستمدة منها، والإشراف على شئون المسلمين الدينية والاجتماعية والصحية والثقافية والوقفية، وتتولى إقامة علاقات وثيقة مع المؤسسات الدينية ومرجعياتها في لبنان والعالم، متوخية نهج الاعتدال والسماحة والانفتاح على الآخر، كما تحرص على استمرار وتعزيز أواصر التعاون والتضامن مع المؤسسات الإسلامية العريقة والمجامع الفقهية في العالَمين العربي والإسلامي، وتتوخى دار الفتوى في أداء رسالتها ودعوتها قيم الأمانة للدين والوطن والأمة، منتهجة الوسطية والاعتدال ومواجهة الغلو والتشدد، وتسلك في إدارتها مسلك العمل المؤسسي والإنمائي، وتحرص على التطوير والتجديد المستمر[٢].

١ انظر: موقع يا بيروت.

٢ موقع دار الفتوى في الجمهورية اللبنانية.

مهام مفتي الجمهورية اللبنانية:

١. الرئيس الدائم للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى.

وهو: الهيئة المخوَّلة سلطة إصدار النظم والقرارات والتعليمات التي يقتضيها تنظيم شئون المسلمين الدينية، وإدارة جميع أوقافها الخيرية، ومراقبة تنفيذها، ومراقبة أعمال المديرية العامة للأوقاف الإسلامية، ودوائر الأوقاف في المناطق ومجالسها الإدارية ولجانها.

٢. الرئيس الديني للمسلمين وممثلهم بهذه الصفة لدى السلطات الرسمية، ويرعى كافة شئونهم ومؤسساتهم الصحية والتربوية والاجتماعية.

٣. رئيس مجلس القضاء الشرعي الأعلى الذي يشرف على المحاكم الشرعية السنية.

٤. يرأس عمادة كلية الدعوة الإسلامية، وصندوق الزكاة.

٥. يشرف على جميع الإدارات الوقفية في لبنان.

المفتون الذين تولوا الإفتاء بلبنان:

أمَّا عن أهمِّ المفتين الَّذين تولوا الإفتاء بلبنان، وتاريخ توليهم للإفتاء، فقد تولَّى الشيخ أحمد البربير الإفتاء حينما طلب منه الأمير يوسف الشهابي أن يتولى الفتوى والقضاء في بيروت، وكان الشيخ رحمه الله ممتنعًا عن قبول هذا المنصب إلا أنه رحمه الله وضع شروطًا لقبوله، فإذا أخل الأمير بإحداها اعتزل المنصبين، وقد نزل الأمير عند رغبة الشيخ، وتعهد بالتزام الشروط التي طلبها، لكن الشيخ كان يتمنى أن يخل الأمير بشرط حتى يتخلص من هذا المنصب الذي قبل به على مضض، ولم يكن يخفى تبرمه وضيق صدره، ونظم الأشعار في ذلك إلى أن دخلت قلب الأمير خشية الله، فبادر إلى إعفاء الشيخ رحمه الله، وكان ذلك قبل عام ١١٩٥هـ.

ثم كان ممن تولَّى الإفتاء بعد ذلك الشيخ عبد اللطيف علي فتح الله، الذي أسند إليه أحمد باشا البشناقي (الشهير بالجزار) مهمة مفتي بيروت بعد عودته من دمشق إلى بيروت سنة ١٢٠٩هـ- ١٧٩٤م. وقد حاول أيضًا استعفاء ولي الأمر من الإفتاء والقضاء فلم يوافق على ذلك، فبقي المفتي في هذا المنصب مدة اثنتي عشرة سنة؛ أي إلى سنة ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م.

ثم أسندت وظيفة الإفتاء في بيروت للشيخ أحمد الأغرّبتاريخ ١٣ ربيع الأول سنة ١٢٤٠هـ- ١٨٢٤م، ثم عُزل من وظيفة الإفتاء في سنة ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م.

ثم تولَّي الشيخ محمد حلواني إفتاء ثغر بيروت وعزل عنه لحادثة.

ثم عينت الدولة العثمانية الشيخ محيي الدين اليافي في منصب (مفتي بيروت) وقاضي بيروت عام ١٢٦٦هـ نظرًا لمكانته العلمية والفقهية فكان موضع ثقة.

ثم تولَّى الإفتاء الشيخ محمد المفتي حفيد الشيخ عبد اللطيف على فتح الله.

ثم وقع الاختيار على الشيخ عبد الباسط الفاخوري، الذي تولى الإفتاء لما تُوفي الشيخ محمد المفتي، حفيد الشيخ عبد اللطيف فتح الله المفتي في ١٨ رجب سنة ١٢٩٦هـ تموز ١٨٧٩م الذي شغل منصب الإفتاء حوالي ثلاثين عامًا، وقد وافقت إسطنبول على هذا الاختياروتمَّ تعيينه في هذا المنصب يوم ٢٥ رجب سنة ١٢٩٦هـ ١٨٧٩م.

وبعده تم اختيار الشيخ عبد الرحمن الحوت ليتولى منصب الإفتاء بعد وفاة الشيخ عبد الباسط الفاخوري؛ لكنه تولَّى منصب قائم مقام المفتي طيلة أربع سنوات، من عام ١٩٠٥م حتى عام ١٩٠٩م.

ثم تولى إفتاء بيروت الشيخ مصطفى نجا بقرار من السلطنة العثمانية سنة (١٣٢٧هـ- ١٩٠٩م)، وهو أول مفتٍ يعين مباشرة من قِبل السلطنة العثمانية.

ثم انتخب الشيخ محمد توفيق عمر خالد مفتيًا لبيروت سنة (١٩٣٢م) وهو رحمه الله أول من حصل على لقب (مفتي الجمهورية اللبنانية) حيث صدر مرسوم جمهوري بتسمية مفتي بيروت (مفتي الجمهورية اللبنانية) في أيام رئيس الجمهورية اللبنانية إميل إده، وكان هذا بعد خمسة أشهر من تعيينه.

ثم انتخب الشيخ محمد علايا رحمه الله مفتيًا للجمهورية اللبنانية بعد وفاة الشيخ محمد توفيق خالد في ١٩٥١/٨/١٩م في دار الفتوى بحضور رئيس الوزراء الدكتور عبد الله اليافي والوزراء الرسميين والعلماء ورؤساء الهيئات والجمعيات وجمهور غفير من أهالي بيروت، وبقي في المنصب إلى أن اعتزل بطوعه بسبب شيخوخته بتاريخ ١٩٦٦/١١/١٤م.

ثم تولَّى الشيخ حسن خالد رحمه الله إفتاء الجمهورية اللبنانية في ١٩٦٦/١٢/١١م بإجماع العلماء والزعماء المسلمين، وبقي بالمنصب حتى استشهاده رحمه الله.

ثم اتَّخذَ المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في ١٣ شوال ١٤٠٩هـ، الموافق ١٨ أيار ١٩٨٩م قرارًا بقيام الشيخ محمد رشيد قباني حفظه الله مقام مفتي الجمهورية اللبنانية إلى حين انتخاب مُفتٍ جديد للجمهورية على إثر استشهاد مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد رحمه الله تعالى.

ثم انتخب الشيخ محمد رشيد قباني مُفتيًا للجمهورية اللبنانية في ٢٨ كانون الأول ١٩٩٦م، وبقي الشيخ حفظه الله في منصبه إلى أن بلغ السن القانوني لمنصب مفتي الجمهورية تاريخ ١٥ أيلول ٢٠١٤م.

ثم انتخب الشيخ عبد اللطيف فايز دريان حفظه الله مفتيًا للجمهورية اللبنانية يوم الأحد ١٣ شوال ١٤٣٥هـ الموافق ١٠ آب ٢٠١٤م[١].

ثالثًا: مشاهير أعلام دار الفتوى اللبنانية:

١ انظر: موقع دار الفتوى في الجمهورية اللبنانية.

الشيخ أحمد الأغر

1824م- 1842م



هو فضيلة الشيخ أحمد أفندي بن مصطفى بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد.

وُلد فضيلته يوم الأحد لاثنين وعشرين يومًا خلت من شهر ربيع الثاني سنة ١١٩٨هـ/ ١٧٨٣م.

تولى القضاء بمدينة بيروت في اليوم الرابع والعشرين من شهر ذي الحجة الحرام سنة ١٢٢٤هـ الموافق لسنة ١٨٠٩م، ثم تنازل عن القضاء لأمر اقتضى ذلك في نهار الإثنين الثامن عشر من ذي القعدة الحرام سنة ١٢٣٧هـ الموافق ١٨٢١م، وعُين عضوًا في مجلس إيَالَة صيدا في بيروت بعد مدة وجيزة من عزله من وظيفة الإفتاء سنة ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م، ثم مفتيًا في مجلس إيالة صيدا في بيروت.

وقد أُسندت إلى فضيلته وظيفة الإفتاء في بيروت في ١٣ ربيع الأول سنة ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤م وعُيّن حاكمها الشرعي. وفي أواخر سنة ١٢٤٩هـ عُزل عن وظيفة القضاء من بيروت وبقي بها مفتيًا، ثم عُزل من وظيفة الإفتاء في سنة ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م.

كانت وفاته رحمه الله في اليوم الحادي عشر، السبت من شهر رمضان المبارك سنة ١٢٧٤هـ-١٨٥٧م[١].

١ انظر: موقع يا بيروت.

الشيخ محمد الحلواني



هو الشيخ محمد بن أحمد الحلواني الشهير بمفتي بيروت، وهو حفيد السيد محمد عابدين صاحب الحاشية.

ولي الشيخ رحمه الله إفتاء ثغر بيروت، وعزل عنه لحادثة وقعت له مع النصارى، فلما ترك الإفتاء قدم إلى الشام إلى أن توفي رحمه الله سنة ١٢٧٤هـ بدمشق[١].

١ انظر: روض البشر في أعيان دمشق في القرن الثالث عشر لمحمد جميل الشطي، (ص٢٣٣).

الشيخ محيي الدين اليافي



وُلد فضيلة الشيخ محيي الدين بن الشيخ عمر اليافي في دمشق عام ١٢١٨هـ/ الموافق ١٨٠٣م، وهو معروف بالدمشقي.

تلقى العلم على يد والده ومشايخ دمشق، وتوسع في الفقه الحنفي، وقد نزل بيروت شابًّا عام ١٨٤٣م وأقام فيها وتوطنها.

وقد تولى التعليم في بيروت والإفتاء والقضاء، وتولى التدريس والإمامة في الجامع العمري الكبير، كما كان عضوًا في مجلس ولاية بيروت.

عينته الدولة العثمانية في منصب (مفتي بيروت) وقاضي بيروت عام ١٢٦٦هـ نظرًا لمكانته العلمية والفقهية.

توفي الشيخ رحمه الله سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٦م[١].

١ انظر: معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة (١٢/ ٢٠٩).



الشيخ عبد الباسط فاخوري

1876م- 1905م

هو فضيلة الشيخ عبد الباسط بن الشيخ علي الفاخوري.

وُلد في بيروت سنة ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤م، وكان أبوه الشيخ علي من العلماء، وقد تلقى الشيخ عبد الباسط العلوم والفنون على مشايخ بيروت وقتئذٍ.

تولى فضيلته التدريس في جامع الأمير منذر (النوفرة) في بيروت، وجامع النوفرة هذا هو أول مدرسة إسلامية أنشئت على الأساليب الحديثة.

وقد حظي فضيلته خلال حياته بتقدير الباب العالي في إستانبول، فمنحه السلطان عبد الحميد الثاني في شعبان سنة ١٣١٢هـ نيشان المجيدي من الرتبة الثالثة، ثم في شهر ذي الحجة سنة ١٣١٩هـ منحه السلطان المذكور رتبة باية أدرنة، وهي من الأوسمة الرفيعة.

وقد تولى فضيلته إفتاء بيروت يوم ٢٥ رجب سنة ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٦م، وبقي يشغل هذا المنصب من حين تولّاه إلى حين وفاته.

ولفضيلة الشيخ الفاخوري الكثير من المصنفات الجليلة، من أهمها: الأربعينات في الحديث، والفتاوى، ومصابيح الطالبين وآيات المستدلين في تراجم الأنبياء والمرسلين المذكورة أسماؤهم في الكتاب المبين، وتبصرة المستبصرين بمعرفة الدين الحق المبين، وهو تلخيص لكتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم، ولكتاب الملل والنحل للشهرستاني، والكفاية لذوي العناية، وتحفة الأنام، والمجالس السنية.

توفي الشيخ رحمه الله عصر يوم الجمعة ٢ صفر ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م[١].

١ انظر: نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر الدكتور يوسف المرعشلي، (١/ ٦٢٠).

الشيخ عبد الرحمن الحوت



هو الشيخ أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن درويش الحوت البيروتي الشافعي العلوي، يرجع بنسبه إلى أهل بيت رسول الله ﷺ، وتحديدًا إلى السادة الأشراف آل أبي علوي.

وُلد فضيلته في مدينة بيروت سنة ١٨٤٦م، وهو نجل شيخ مشيخة بيروت العلامة الإمام محمد الحوت الكبير، حفظ القرآن استظهارًا وترتيلًا وأحكامًا، وشغف بعلم الفقه والحديث وهو ابن اثنتي عشرة سنة.

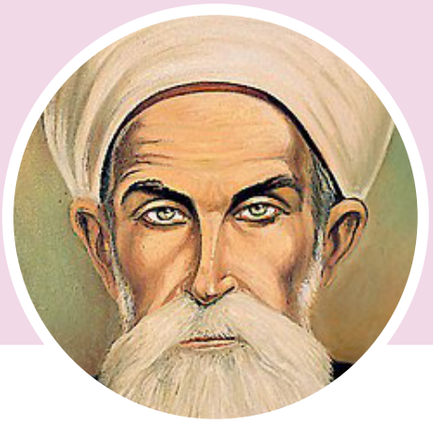
تولى فضيلته إمامة الجامع العمري الكبير خلفًا لوالده الإمام محمد الحوت، كما تولى مهمة تعليم قواعد الصرف والنحو والفقه والتوحيد في مدرسة جامع الأمير منذر المعروف بجامع النوفرة، وذلك بعد أن عينه والي إيالة دمشق. كما عُيّن نقيبًا للسادة الأشراف في ثغر بيروت في ٢٢ رجب سنة ١٣١٩هـ، الموافق لشهر نوفمبر من سنة ١٩٠١م، وانتُخب رئيسًا لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في سنة ١٩٠٨م، ورئيسًا للجمعية العلمية الإسلامية سنة ١٩٠٨م، كما كان مديرًا للمعارف، وعضوًا في لجنة التعليم الإسلامية، وعضوًا دائمًا في المجلس الملّي الإسلامي.

تم اختيار الشيخ عبد الرحمن الحوت ليتولى منصب الإفتاء بعد وفاة الشيخ عبد الباسط الفاخوري، لكنه تولى منصب قائم مقام المفتي طيلة أربع سنوات من عام ١٩٠٥م حتى عام ١٩٠٩م، لحين انتخاب الشيخ مصطفى نجا مفتيًا لولاية بيروت.

توفي عليه رحمة الله عام ١٩١٦م الموافق لعام ١٣٣٦هـ، في ذروة الحرب العالمية الأولى[١].

١ انظر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر رضا كحالة، (١/ ٣١٦)، جامع الدرر البهية لأنساب القرشيين في البلاد الشامية، الدكتور كمال الحوت الحسيني، (ص ١٨٤)، نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر (٦٧٩/١).

الشيخ مصطفى نجا



هو الشيخ مصطفى بن محيي الدين بن مصطفى بن محمد عبد القادر نجا.

وُلد في بيروت فجر يوم الجمعة ٧ رمضان سنة ١٢٦٩هـ/ ١٣ حزيران ١٨٥٣م، ونشأ فيها وقرأ على علمائها. وقد ساهم في تأسيس مدرسة ثمرة الإحسان سنة ١٣٢٠هـ- ١٩٠٢م التي أُنشئت يومئذ لتعليم البنات المسلمات، وقد اختارته اللجنة المشرفة على المدرسة رئيسًا لها.

كان فضيلته عضوًا في لجنة الأوقاف الإسلامية، وكانت له حلقة دائمة في الجامع العمري الكبير.

تولى إفتاء بيروت بقرار من السلطنة العثمانية سنة (١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م)، وهو أول مفتٍ يعين من قِبل السلطنة العثمانية.

وقد ترك فضيلته رحمه الله الكثير من المصنفات الجليلة، من أهمها: تفسير جزء عم، وكشف الأسرار لتنوير الأفكار، وإرشاد المريد لأحكام التجويد، وقصة المعراج وفق ما ورد في الآثار الصحيحة، وفرائد الفوائد على المقاصد شرح على مقاصد النووي، وفرائد المواهب اللدنية في مولد خير البرية، والفتاوى في ثلاث مجلدات.

توفي رحمه الله في فجر يوم الأحد ٢٣ رمضان سنة ١٣٥٠هـ/ ٣١ كانون الثاني ١٩٣٢م[١].

١ انظر: الأعلام للزركلي (٢٤٦/٧)، نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر (١٦١٠/٢)، معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر، عادل نويهض، (٦٧٩/٢)، تحفة الزمن بترتيب تراجم أعلام الأدب والفن أدهم الجندي(٥/ ١٣٦-١٤٠).

الشيخ محمد توفيق عمر خالد



هو الشيخ محمد توفيق بن السيد عمر خالد، جده العلامة الشيخ عبد الله خالد، أسرته تنتمي إلى عرب الفضل التي ترجع بنسبها إلى الفضل بن العباس بن عبد المطلب ابن عم النبي ﷺ.

وُلد الشيخ محمد توفيق خالد في بيروت سنة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٤م، وتلقى دروسه الأولى بالمدرسة الرشدية التي عُرفت بالعسكرية ثم بحوض الولاية، ثم أخذ يطلب العلم من كبار علماء زمانه.

بدأ الشيخ محمد توفيق خالد حياته العملية في حقل التعليم، فاشتغل مدرسًا للعربية والدين في المدرسة الوطنية ببيروت، ثم أنشأ مدرسة باسم مدرسة التوفيق الإسلامية في سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م، ثم التحق بالمحكمة الشرعية في بيروت بوظيفة كاتب سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩١٩م، وتدرَّج إلى أن أصبح رئيسًا للكتبة ثم نائبًا للقاضي، كما كان رحمه الله مدرسًا في الجامع العمري الكبير، وخطيبًا لصلاة الجمعة في جامع البسطة الفوقا في أثناء عمله في المحكمة، وبقي على ذلك لحين انتخابه لإفتاء بيروت.

انتخب فضيلته مفتيًا لبيروت سنة (١٩٣٢م)، ثم صدر مرسوم جمهوري بتسمية مفتي بيروت (مفتي الجمهورية اللبنانية) في أيام رئيس الجمهورية اللبنانية «إميل إده» فكان الشيخ محمد توفيق خالد أول من حمل هذا اللقب في لبنان بعد خمسة أشهر من تعيينه. وفي عهد أول حكومة استقلالية ألَّفها رياض بك الصلح أصدرت هذه الحكومة قرارًا بأن يكون مفتي الجمهورية اللبنانية المفتش العام للمحاكم الشرعية في الجمهورية اللبنانية. وقد بقي فضيلته مفتيًا قرابة عشرين عامًا حتى وفاته، وإليه يعود الفضل في تشييد بناء دار الفتوى الإسلامية.

توفي رحمه الله سنة ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م[١].

١ انظر ترجمة الشيخ رحمه الله على الموقع الرسمي لدار الفتوى في الجمهورية اللبنانية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) نسخة محفوظة، ٥ سبتمبر ٢٠١٥م.

الشيخ محمد علايا



وُلد فضيلة الشيخ محمد علايا عام ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م في بيروت، ونشأ فيها في أسرة علمية.

عمل في سلك القضاء الشرعي، وترقى في سُلَّمه إلى أن عين مستشارًا للمحكمة الشرعية العليا، ما بين عامي (١٩٣٢– ١٩٥١م)، وحافظ بكل قواه على إعمار المساجد ووقف العلماء والكلية الشرعية وإدارة الأوقاف والمحاكم الشرعية في أدق وأصعب الظروف والملابسات التي مرت بها بيروت، وله مواقف وطنية وسياسية نالت إعجاب وموافقة جميع المسلمين.

انتخب الشيخ رحمه الله مفتيًا للجمهورية اللبنانية بعد وفاة الشيخ محمد توفيق خالد في ١٩٥١/٨/١٩م في دار الفتوى بحضور رئيس الوزراء الدكتور عبد الله اليافي والوزراء الرسميين والعلماء ورؤساء الهيئات والجمعيات وجمهور غفير من أهالي بيروت، إلا أنه اعتزل منصب الإفتاء بطوعه بسبب شيخوخته بتاريخ ١٩٦٦/١١/١٤م.

توفي الشيخ رحمه الله تعالى سنة ١٣٨٧هـ، الموافق ١٩٦٧م[١].

١ انظر ترجمة الشيخ على الموقع الرسمي لدار الفتوى في الجمهورية اللبنانية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، نسخة محفوظة، ٥ سبتمبر ٢٠١٥م.

الشيخ حسن خالد



وُلد الشيخ حسن بن سعد الدين خالد في بيروت سنة ١٣٤٠هـ/ ١٩٢١م.

بدأ علومه الأولى في مدرسة عمر الفاروق التابعة لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت، بعد حصوله على شهادة الدروس الابتدائية التحق بالكلية الشرعية في بيروت، أزهرلبنان حاليًّا، وبقي فيها إلى أن تخرَّج منها سنة ١٣٥٩هـ- ١٩٤٠م، ثم تلقى تعليمه الجامعي في جامعة الأزهر الشريف، كلية أصول الدين في القاهرة، ونال الشهادة العالية (الليسانس) عام ١٩٤٦م.

وقد مارس فضيلة الشيخ الخطابة والتدريس في مساجد بيروت، وتولى الإمامة والخطابة والتدريس في مسجد المكاوي، ومسجد الإمام علي رضي الله عنه في الطريق الجديدة، ومسجد المجيدية في قلب بيروت، وعُين أستاذًا المادتي المنطق والتوحيد في أزهرلبنان، بيروت، ومساعدًا قضائيًّا في المحكمة الشرعية، بيروت، ونائبًا لقاضي بيروت الشرعي، ثم عين قاضيًا شرعيًّا في قضاء عكار، شمال لبنان، ثم رئيسًا للمحكمة الشرعية في محافظة جبل لبنان، ثم رئيسًا لمجلس القضاء الشرعي الأعلى في لبنان. بجانب أنه كان رحمه الله رئيسًا للمجلس الإسلامي الشرعي الأعلى في لبنان، ونائبًا لرئيس المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة، ونائبًا لرئيس الهيئة الإسلامية الخيرية العالمية في الكويت، وعضوًا بالمجمع الفقهي في رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، وبالمجمع الفقهي في منظمة الدول الإسلامية، جدة، وبمجمع البحوث الإسلامية في مصر.

تولى فضيلة الشيخ رحمه الله إفتاء الجمهورية اللبنانية في ١٩٦٦/١٢/١١م بإجماع العلماء والزعماء المسلمين.

وللشيخ رحمه الله مؤلفات جليلة، نذكر من أهمها: الإسلام والتكافل الاجتماعي والمادي في المجتمع، والمواريث في الشريعة الإسلامية، وأحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، ومسار الدعوة الإسلامية في لبنان خلال القرن الرابع عشر الهجري، والزواج بغير المسلمين، ورسالة التعريف بالإسلام، وموقف الإسلام من الوثنية واليهودية والنصرانية، والتوراة والإنجيل والقرآن والعلم.

استشهد الشيخ حسن خالد رحمه الله يوم الثلاثاء في ١١ شوال سنة ١٤٠٩هـ الموافق ١٩ أيار سنة ١٩٨٩م عندما انفجرت بقرب سيارته التي كانت تمر في منطقة عائشة بكار سيارة ملغومة بمواد ناسفة من تدبير مجرمين مأجورين، وقد تمَّ دفنه بمقبرة الأوزاعي في اليوم التالي لوفاته[1].

١ انظر: تتمة الأعلام(١/١٣٠) ، الموقع الرسمي لدار الفتوى في الجمهورية اللبنانية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) نسخة محفوظة، ٥ سبتمبر ٢٠١٥م، موقع (مؤسسات المفتي الشهيد الشيخ حسن خالد) على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت).

الشيخ أحمد اللدن



وُلِد العلامة الشيخ الدكتور أحمد بن سعيد اللَّدن الرَّاشاني في قرية خربة روحه، الواقعة في قضاء راشيَّا، بمحافظة البقاع في لبنان يوم ١١ جمادى الآخرة ١٣٧٢هـ، الموافق ٢٥ شُباط/ فبراير ١٩٥٣م.

حصل الشيخ رحمه الله على الإجازة والماجستير والدكتوراة من كلية أصول الدين بجامعة الأزهر.

وقد مارس فضيلته القضاء الشرعي في المحاكم الشرعيَّة السُّنِّية في لبنان، وعمل أستاذًا جامعيًّا في عدَّة جامعات لُبنانيَّة.

وفي سنة ٢٠١١م أصدر مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قبَّاني قرارًا بتكليف الشيخ أحمد اللدن مفتيًا لقضاء راشيَّا، وسلَّمهُ قرار التكليف بحضور أمين الفتوى في لبنان الشيخ أمين الكردي، فتولى هذه المهمة حتى وفاته.

تُوفي الشيخ أحمد اللَّدن رحمه الله ظهر يوم الإثنين ١٤ ربيع الآخر ١٤٣٩هـ، الموافق ١ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٨م.

الشيخ خليل محيي الدين الميس



وُلِد فضيلة الشيخ خليل بن محيي الدين الميس في مكسة- قضاء زحلة عام ١٩٤١م.

وقد نال الثانوية الشرعية من الكلية الشرعية في بيروت عام ١٩٦٣م، ثم حاز على إجازة في الشريعة الإسلامية في جامعة الأزهر في القاهرة عام ١٩٦٧م، ثم على درجة ماجستير في الفقه المقارن بجامعة الأزهر في القاهرة عام ١٩٦٩م.

عُين مديرًا لأزهر لبنان منذ العام ١٩٦٩م وحتى العام ٢٠٠٧م، وعضوًا للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى منذ العام ١٩٧٥م حتى العام ٢٠١٥م، ورئيسًا لصندوق الزكاة في البقاع منذ العام ١٩٨٦م. وقد أسس فضيلته أزهر البقاع عام ١٩٨٥م، وكذا أسس وترأس جامعة أزهر البقاع عام ٢٠٠٣م.

وكان فضيلته ممثل لبنان لدى المجمع الفقهي الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، وأستاذًا محاضرًا في كلية الشريعة الإسلامية في بيروت، وفي المعهد العالي للدراسات الإسلامية التابع لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية.

تولى فضيلته إفتاء زحلة والبقاع منذ عام ١٩٨٥م[١].

١ انظر ترجمة الشيخ على الموقع الرسمي لدار الفتوى في الجمهورية اللبنانية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت).



الشيخ سليم أنيس سوسان

وُلِد فضيلة الشيخ سليم بن أنيس سوسان عام ١٩٤٥م.

نال الثانوية الشرعية من أزهر لبنان، التابع لدار الفتوى في بيروت عام ١٩٦٢م، وحصل على إجازة في الشريعة والقانون من جامعة الأزهر في القاهرة عام ١٩٦٥م، ثم نال شهادة الماجستير في الفقه المقارن من جامعة الأزهر في القاهرة عام ١٩٦٧م.

وقد عمل فضيلته رئيسًا لدائرة أوقاف صيدا منذ عام ١٩٧٢م ولا يزال، ومدرسًا لمادة التربية الدينية في المداس الحكومية، ومدرسة الدوحة ومدارس جمعية المقاصد في صيدا منذ عام ١٩٧٣م وحتى عام ١٩٨٤م، ومدرسًا وخطيبًا في مسجد المجذوب في صيدا منذ عام ١٩٧٣م وحتى عام ١٩٨٤م، كما عمل في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف من عام ١٩٨٤م وحتى عام ١٩٩٠م.

وقد ترأس فضيلته عدة جمعيات ومؤسسات تهتم بالشأن الإسلامي والخيري في مدينة صيدا والجنوب، كما تولى رئاسة المجلس الإداري لأوقاف صيدا منذ عام ٢٠٠٧م ولا يزال.

وقد كُلِّف الشيخ حفظه الله بمنصب مفتي صيدا وأقضيتها في عام ٢٠٠٧م[١].

١ انظر ترجمة الشيخ على الموقع الرسمي لدار الفتوى في الجمهورية اللبنانية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت).

الشيخ مالك عبد الكريم الشعار



وُلد فضيلة الشيخ مالك بن عبد الكريم الشعَّار في التاسع من شهر ذي القعدة سنة ١٣٦٧ للهجرة الموافق ١٢/ ٩/ ١٩٤٨م، في طرابلس الشام.

حاز على شهادة الثانوية الشرعية من القسم الشرعي التابع لدار التربية والتعليم الإسلامية في طرابلس عام ١٩٦٨م، ثم إجازة (الليسانس) من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، كلية أصول الدين والدعوة في عام ١٩٧٢م، وكذا إجازة (الليسانس) من الجامعة الإسلامية تخصص القضاء من كلية الشريعة، وتخصص التدريس من كلية أصول الدين في عام ١٩٧٢م، وشهادة الماجستير من جامعة الأزهر الشريف، كلية أصول الدين، قسم التفسير وعلوم القرآن في عام ١٩٧٥م، ثم الشهادة العالمية (الدكتوراه) من جامعة الأزهر الشريف في القاهرة، كلية أصول الدين، قسم التفسير وعلوم القرآن، في عام ١٩٨٧م.

وقد عمل فضيلته إمامًا منفردًا في مسجد أرغون شاه في طرابلس من سنة ١٩٧٢م إلى سنة ١٩٧٩م، ومدرسًا للعلوم الشرعية في القسم الشرعي التابع لدار التربية والتعليم الإسلامية في طرابلس من سنة ١٩٧٣م إلى سنة ١٩٧٩م، ومدرسًا لمادة التربية الإسلامية في القسم الثانوي المدني التابع لدار التربية والتعليم الإسلامية من سنة ١٩٧٥م إلى سنة ١٩٧٩م.

وفي عام ١٩٧٩م انتقل سماحته إلى الإمارات العربية المتحدة، وشغل فيها واعظًا أول في وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف من سنة ٢٢/ ٤/ ١٩٧٩م إلى ٦/ ٩/ ١٩٨٩م، ومدرسًا متعاقدًا مع كلية عجمان للعلوم والتكنولوجيا من سنة ١٩٨٥م إلى سنة ١٩٩٠م، ومدرسًا متفرغًا في جامعة الإمارات العربية المتحدة، الانتساب الموجه، فرع الجامعة في دبي، من سنة ١٩٨٩م إلى سنة ١٩٩٢م.

ثم عاد الشيخ إلى بلده طرابلس لبنان سنة ١٩٩١م حيث تولى فيها منصب القضاء الشرعي، ثم رئيسًا إداريًّا للمحكمة الشرعية في طرابلس حيث أمضى في القضاء ستة عشر عامًا حتى انتخابه مفتيًا لطرابلس والشمال في ٢٧ / ١ / ٢٠٠٨ م[1].

١ انظر ترجمة الشيخ على الموقع الرسمي لدار الفتوى في الجمهورية اللبنانية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت).

الشيخ خالد علي الصلح



وُلِد فضيلة الشيخ خالد بن علي الصلح في بعلبك عام ١٩٥٥م.

تلقى دراسته المتوسطة والثانوية في معهد الفتح الإسلامي بدمشق، ونال الثانوية الشرعية من أزهر لبنان التابع لدار الفتوى في بيروت عام ١٩٧٦م، ثم حصل على إجازة في الشريعة الإسلامية من جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية بتقدير جيد جدًّا عام ١٩٨٠م، وحاز على دبلوم في التربية بدرجة جيد من جامعة الرياض عام ١٩٨٢م، ثم نال شهادة الماجستير الدراسات الإسلامية بدرجة جيد من كلية المقاصد عام ١٩٩٢م.

وقد عُين فضيلته مدرسًا وناظرًا في أزهر لبنان منذ عام ١٩٨٢م وحتى عام ١٩٩١م، ومدرسًا في مدرسة المقاصد في بيروت خلال عامي ١٩٨٥م و١٩٨٦م، وخطيبًا في مسجد الأوزاعي- بعلبك عام ١٩٨٩م، ومدرسًا في أزهر البقاع وفي فرعيه بعلبك وعرسال للمرحلة الثانوية منذ عام ١٩٩١م، ومدرسًا في جامعة بيروت الإسلامية فرع البقاع من عام ٢٠١٠م، وعضوًا في المجلس الإداري لأوقاف البقاع منذ عام ١٩٩١م وحتى عام ٢٠٠٧م، ورئيسًا للمجلس الإداري لأوقاف بعلبك منذ عام ٢٠٠٧م، ورئيسًا للجنة صندوق الزكاة في بعلبك منذ عام ٢٠٠٨م وحتى عام ٢٠١٢م، وعضوًا في المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى منذ عام ٢٠١٥م.

تولي إفتاء محافظة بعلبك- الهرمل تكليفًا منذ عام ٢٠٠٧م[١].

١ انظر ترجمة الشيخ على الموقع الرسمي لدار الفتوى في الجمهورية اللبنانية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت).

الشيخ حسن إسماعيل دلي



وُلِد فضيلة الشيخ حسن بن إسماعيل دلي في شبعا -قضاء حاصبيا- عام ١٩٥٧م.

نال الثانوية الشرعية من أزهر لبنان التابع لدار الفتوى في بيروت عام ١٩٧٦م، وحصل على إجازة في الشريعة الإسلامية من جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٩م، ثم نال شهادة الماجستير من المعهد العالي للدراسات الإسلامية بدرجة جيد جدًّا عام ١٩٩١م.

وقد عمل فضيلته مدرسًا وناظرًا عامًّا في أزهر لبنان من العام ١٩٨٢ ولغاية العام ٢٠٠٠م، وعُين قاضيًا شرعيًّا لدى المحاكم الشرعية السنية في العام ٢٠٠٠م، وعضوًا في المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى منذ العام ٢٠٠٥م، كما عُين رئيسًا لصندوق زكاة حاصبيا ومرجعيون في العام ٢٠٠٧م، ورئيسًا للمجلس الإداري لأوقاف حاصبيا ومرجعيون في العام ٢٠٠٧م.

كُلِّف فضيلته بمنصب مفتي حاصبيا ومرجعيون في العام ٢٠٠٧م[١].

١ انظر ترجمة الشيخ على الموقع الرسمي لدار الفتوى في الجمهورية اللبنانية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت).

الشيخ عبد اللطيف فايز دريان



وُلد سماحة الشيخ عبد اللطيف فايز دريان حفظه الله تعالى في بيروت في ١٩ رجب الخير ١٣٧٢هـ، الموافق ٣ نيسان ١٩٥٣م.

تلقى دراسته الثانوية الشرعية في أزهر لبنان في بيروت، وحصل على الإجازة العالية في الدعوة وأصول الدين من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة عام ١٩٧٦م بدرجة امتياز مع مرتبة الشرف الأولى، ثم تابع دراساته العليا في الأزهر الشريف في مصر، ودراساته التربوية العليا في جامعة عين شمس بالقاهرة؛ حيث استحصل على شهادة الدبلوم في التربية منها بتاريخ ١٩٧٧م بالإضافة إلى إجازات متعددة في العلوم الإسلامية المتنوعة من علماء أفاضل.

وقد عين فضيلته مديرًا عامًّا لمؤسسات الدكتور محمد خالد الاجتماعية عام ١٩٨٧م، وأمين سر مفتي الجمهورية اللبنانية المفتي الشهيد الشيخ حسن خالد عام ١٩٨٨م، وعضوًا في مجلس إدارة أزهر لبنان عام ١٩٨٩م، وفي لجنة صندوق الزكاة في لبنان عام ١٩٩٠م، وفي لجنة تدقيق طباعة المصحف الشريف عام ١٩٩٠م، ومديرًا عامًّا للأوقاف الإسلامية بالوكالة عام ١٩٩٠م، وعضوًا في المجلس الإداري لأوقاف بيروت من العام ١٩٩٠م ولغاية ١٩٩٩م، وأمين السر الخاص لمفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قباني عام ١٩٩١م، وقاضيًا شرعيًّا ببيروت عام ١٩٩١م، ومستشارًا لدى المحكمة الشرعية السنية العليا عام ١٩٩٩م، ورئيسًا ومديرًا عامًّا للمحاكم الشرعية السُّنِّية العليا في لبنان منذ العام ٢٠٠٥م، ورئيسًا للمجلس التأديبي لموظفي المحاكم الشرعية عام ٢٠٠٥م، وعضوًا بالمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى منذ العام ٢٠٠٥م، وأستاذًا محاضرًا في الدروس الحقوقية والأحوال الشخصية، وتاريخ التشريع الإسلامي، وأصول الفقه في كلية الحقوق في جامعة بيروت العربية، ومعهد الدراسات الإسلامية التابع لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت، وكلية الشريعة الإسلامية في بيروت منذ العام ١٩٩٨م وحتى العام ٢٠٠١م، ورئيسًا لمجلس القضاء الشرعي في ١٦ أيلول ٢٠١٤م، ورئيسًا أعلى للأوقاف الإسلامية في لبنان ٢٠ أيلول ٢٠١٤م، وعضوًا مؤسسًا في الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم في جمهورية مصر العربية ٢٠١٥م.

وقد انتخب الشيخ حفظه الله مفتيًا للجمهورية اللبنانية يوم الأحد ١٣ شوال ١٤٣٥هـ الموافق ١٠ آب ٢٠١٤م، خلفًا للمفتي الشيخ محمد رشيد قبَّاني.

ولفضيلته العديد من المصنفات الجليلة، والتي من أهمها: التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين، وفقه المواريث في المذاهب والقوانين العربية، وفقه الوصية في المذاهب الإسلامية والقوانين العربية[1].

١ انظر ترجمة الشيخ على الموقع الرسمي لدار الفتوى في الجمهورية اللبنانية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، نسخة محفوظة، ٥ سبتمبر ٢٠١٥م.

رابعًا: بعض مهام دار الفتوى اللبنانية:

دار الفتوى في الجمهورية اللبنانية هي المرجعية الدينية الإسلامية، فبجانب مهمتها الأساسية في الفتوى والإرشاد ترعى وتوجه وتدير الشئون الدينية والوقفية في لبنان، بما يشمل مسائل الأوقاف، والمساجد، والزكاة، والعمل الخيري والاجتماعي، والتعليم الديني، وتقيم العلاقات الوثيقة مع المؤسسات الدينية في لبنان والعالم.

خامسًا: تكوين دار الفتوى اللبنانية:

مفتي الجمهورية اللبنانية:

هو الرئيس المباشر لجميع علماء الدين المسلمين، والمرجع الأعلى للأوقاف الإسلامية ودور الإفتاء، يمارس جميع الصلاحيات المقررة له في القوانين والأنظمة الوقفية والشرعية.

مفتي المنطقة:

يرعى المصالح الدينية والوقفية والاجتماعية للمسلمين في المنطقة، ويرتبط مباشرة بمفتي الجمهورية اللبنانية، يعنى بالعلماء في منطقته ويسهر على حُسن أدائهم الواجبات الدينية، ويضع بالتشاور معهم المناهج الواجب اتباعها في شئون الوعظ والتوعية الإسلامية، وفي مختلف المواسم الدينية بشكلٍ يتفق مع أحكام الشريعة وحرمة الدين ويؤدي غايته في التثقيف، ويعمل بها بعد مصادقة مفتي الجمهورية اللبنانية عليها.

أمين الفتوى في الجمهورية اللبنانية:

يناط بأمين الفتوى في العاصمة دراسة القضايا الدينية والشرعية المتعلقة بالإفتاء وإعطاء الرأي فيها، وهو يؤازر مفتي الجمهورية اللبنانية في مهامه، ويقوم مقامه بتفويضٍ منه أثناء غيابه عن البلاد، أو مرضه الطويل المدى، أو عندما يتعذر عليه القيام بمنصبه.

أمين السر الخاص لمفتي الجمهورية اللبنانية:

يتولى أمين السر الخاص لمفتي الجمهورية اللبنانية الإشراف على مصلحة الشئون الإدارية بدوائرها كافةً؛ وفقًا لتوجيهات مفتي الجمهورية اللبنانية.

مصلحة الشئون الدينية:

يتولى أمين الفتوى في العاصمة الإشراف على مصلحة الشئون الدينية بدوائرها كافةً وفقًا لتوجيهات مفتي الجمهورية اللبنانية.

١. دائرة الدعوى والإرشاد الديني.

٢. دائرة الفتاوى والبحوث الدينية.

٣. دائرة مراقبة طباعة المصحف الشريف والمطبوعات.

مصلحة الشئون الإدارية والمالية:

يتولى أمين السر الخاص لمفتي الجمهورية اللبنانية الإشراف على مصلحة الشئون الإدارية بدوائرها كافةً وفقًا لتوجيهات مفتي الجمهورية اللبنانية.

١. دائرة الشئون الإدارية

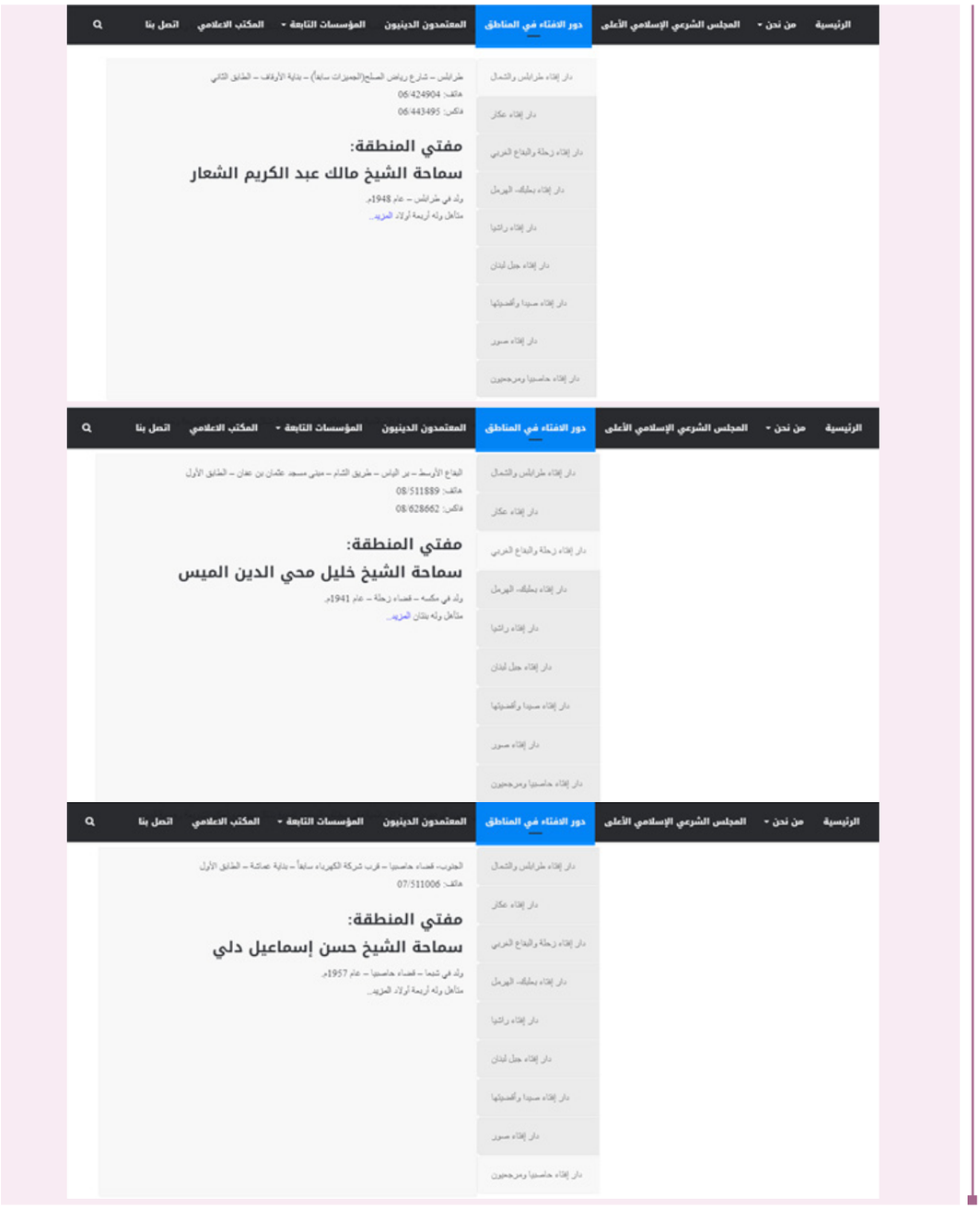
٢. دائرة الشئون المالية.

دور الإفتاء في المناطق:

- دار إفتاء طرابلس والشمال.
- دار إفتاء عكار.
- دار إفتاء زحلة والبقاع الغربي.
- دار إفتاء راشيا.
- دار إفتاء جبل لبنان.
- دار إفتاء صيدا وأقضيتها.
- دار إفتاء صور.
- دار إفتاء حاصبيا ومرجعيون.

مهام دور الإفتاء في المناطق:

- رعاية المصالح الدينية والوقفية والاجتماعية للمسلمين في المنطقة.
- العناية بالعلماء والسهر على حسن أدائهم الواجبات الدينية.
- وضع المناهج الواجب اتباعها في شئون الوعظ والتوعية الإسلامية وفي مختلف المواسم الدينية بشكل يتفق مع أحكام الشريعة وحرمة الدين.





سادسًا: أهم ملامح الفتوى في دار الفتوى اللبنانية:

- مراعاة قرارات الهيئات الشرعية والمجامع الفقهية ودور الإفتاء الكبرى في مسائل النوازل وفتاوى الأمة؛ لما فيها من جهد جماعي.
- الالتزام بالوسطية والاعتدال والبعد عن التشدد والغلو في أمور الدين، وذلك من خلال الالتزام بالضوابط والقواعد الشرعية والوقوف عند حدود الشرع دون توظيف أحكام الشريعة لتحقيق أية أهداف أخرى سياسية أو اقتصادية أو مذهبية.

- مراعاة تغير الأعراف من بلد لبلد عند مباشرة الفتوى.
- التنبيه إلى خطورة سحب مسائل الماضي إلى الواقع الحالي دون التفات إلى تغير الظروف والأحوال.
- الإلمام بقواعد اللغة العربية، والتسلح أيضًا بعلوم ومعارف العصر؛ كالإدارة والاجتماع والاقتصاد والإعلام وعلم النفس، والقدرة على تطويع وسائل التواصل الحديثة لخدمة عملية الإفتاء حتى تصبح أعلى جودة وكفاءة وأكثر فاعلية.

ودائرة الفتاوى اللبنانية تعتذر عن الإجابة على الأسئلة التي تتعلق بالموضوعات الآتية:

- أسئلة الطلاق إذا كان السائل يسأل عن واقعة معينة؛ إذ لا بد من حضور الطرفين شخصيًّا إلى دار الفتوى في منطقة سكنه، ولا يكفي السؤال عبر الموقع.
- تفسير الرؤى والأحلام.
- تقييم الجماعات والطوائف والأشخاص.
- أسئلة المسابقات والفوازير.
- - مواقف سياسية لا ارتباط لها بأمور شرعية.
- التعليق على فتاوى صادرة عن جهات أخرى.
- الأسئلة المتعلقة بأي نزاع مالي، إذ لا بد من حضور طرفي النزاع شخصيًّا ليُحكَمَ بينهما.
- أسئلة الافتراضات غير الواقعية والمتكلفة.
- الأسئلة المتكررة من الموسوسين.
- الدلالة على رقاة شرعيين.

سابعًا: المصادر:

- الموقع الرسمي لدار الفتوى اللبنانية، برابط: https://www.darelfatwa.gov.lb/
- جمهرة أعلام المفتين، إعداد إدارة الأبحاث الشرعية بالأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم.
- روض البشر في أعيان دمشق في القرن الثالث عشر، لمحمد جميل الشطي، دار اليقظة العربية، دمشق.
- نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، الدكتور يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- جامع الدرر البهية لأنساب القرشيين في البلاد الشامية، الدكتور كمال الحوت الحسيني، دار المشاريع للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر، عادل نويهض، مؤسسة نويهضة الثقافية، للتأليف والترجمة والنشر، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- تحفة الزمن بترتيب تراجم أعلام الأدب والفن، أدهم الجندي، دار المقتبس، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

الفصل الثامن



ديوان الوقف السني بالعراق



أولًا: لمحة عن تاريخ الإفتاء في العراق:

بدأ العهد العثماني في العراق بانتصار السلطان سليمان القانوني على الصفويين واستيلائه على بغداد عام ٩٤١هـ/ ١٥٣٤م، وقد دام حكم العثمانيين ما يقرب من أربعة قرون، وانتهى بالاحتلال البريطاني للعراق سنة ١٣٣٥هـ/ ١٩١٧م.

وقد أنشئت في خلافة العثمانيين مشيخة الإسلام، وجعلت لها اختصاصات واسعة، ورصدت لها موارد مالية ضخمة، وكان شيخ الإسلام هو الذي يرأس هذه الهيئة، وكانت تعاونُه مجموعات من كبار رجال الدين يشكلون أجهزة فنية متعدِّدة الأسماء والاختصاصات التي ألحقت بمكتبه.

وقد أحاطت الدولة شيخ الإسلام بكل مظاهر الإجلال والتكريم، وتبوأ مكانًا عاليًا، وكان مركزه يضاهي مركز الصدر الأعظم.

أما دواعي نشأة مشيخة الإسلام، فقد جاءت نشأتها سيرًا مع تنظيم أمور الدولة على الدين الإسلامي، ومن جانب آخر توحيد الأمة على منهج أهل السنة والجماعة، بجانب إصدار الفتاوى على مستوى الدولة، أو على مستوى الجانب الشخصي للسلطان العثماني.

وقد تكونت مشيخة الإسلام من القضاة والمفتين وخدام بيوت الله ونقيب الأشراف والدراويش، وأول مَن حمل لقب (المفتي الأكبر- شيخ الإسلام) هو الشيخ شمس الدين الفناري سنة (٨٢٨هـ/١٤٢٥م).

وقد أنشأ السلطان سليمان الأول القانوني (١٥٢٠هـ/ ١٥٦٦م) مكتبًا فنيًّا لشيخ الإسلام أطلق عليه المصطلح التاريخي (باب الفتوى) أو (فتوى خانة) وتعني دار الإفتاء، يعمل بها جماعةٌ من كبار العلماء يبحثون بصفة تمهيدية في المسائل الشرعية التي يُطلب من (شيخ الإسلام) إصدار فتاوى بشأنها[1].

١ انظر: أدب العراق في العهد العثماني، مقال بمجلة الآداب، جامعة بغداد، كلية الآداب علي أحمد الزبيدي، ع ٢٦، ١٩٧٩م. (ص٤٦٦- ٥١٦) والبعد الزماني والمكاني وأثرهما في الفتوى ليوسف بلمهدي، (ص٦٧).

وكان الإفتاء بيد شيخ الإسلام أو مَن يعينه، ثم انفصل كيانه وصار لكل بلدٍ تابع للدولة العثمانية مفتٍ، وجرى هذا الحال على العراق وولاياتها أيضًا.

وقد عُين في بغداد الأدرنوي حسين بن الحاج حسن كأول مفتٍ لبغداد في أيام الوزير حسن باشا (المقتول في سنة ١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م)، ومثله حيدر الحيدري في حدود (١٠٥٠هـ/ ١٦٤٠م) الذي كان معاصرًا لابن حجر[١].

وقد جرى العُرف في انتخاب المفتي أن يجتمع المدرسون وينتخبوا واحدًا منهم مرشحًا للإفتاء، ثم يرفع الترشيح إلى ناظر الأوقاف، وناظر الأوقاف يجريه إلى والي بغداد، ومن الوالي إلى المشيخة الإسلامية في إستانبول، والمشيخة تنظر في العرض من تزكية المدرسين حيث يذكر صفات المرشح، وكذلك تأييد الأوقاف مصحوبًا بتأييد الوالي، وعند صدور أمر المشيخة يقوم الوالي بجمع العلماء والمدرسين وأمراء الجيش والأشراف ويقرأ أمر المشيخة رئيسُ ديوان الولاية (الإرادة السنية) ثم يخلع على المفتي خلعة الإفتاء، وهي جبة مقصبة مذهبة، مع منحه رتبة رئيس العلماء ثم يقوم المفتي بتعيين أمين الفتوى[٢].

ومن أمثلة ذلك ما جرى أثناء تعيين المفتي أبي الثناء الآلوسي رحمه الله:

«سماحة السيد محمود الآلوسي، بغداد.

بعد التحية الوافية...

لقد تحقق لدينا من الإنهاء المرفوع للمشيخة الإسلامية من قِبل ولاية بغداد المحروسة أنكم من أهل الأهلية والحيثية، فقد أسندنا إليكم الإفتاء ببغداد، على أن تقوموا بالإفتاء على أصح أقوال الأئمة الحنفية، وأن توقعوا بذيل الفتوى: مفتي بغداد، ليكن معلومًا لديكم، حرر في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٢٥٠هـ، الفقير إليه عزَّ شأنه: مكي زاده مصطفى عاصم/ شيخ الإسلام، وختم السيد محمد أمين قاضي بغداد»[٣].

١ انظر: الإفتاء والمفتون في بغداد من ١٠١٢هـ- ١٦٠٣م، إلى ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م، الدكتور عبد الله الجبوري، (ص٨- ١٠، ٢٩)..

٢ انظر: المرجع السابق (ص ١٩).

٣ انظر: المرجع السابق (ص ١٩، ٢٠).

وكان المفتي يختار من أقرانه الفقهاء -ممن ترضى سيرته- أمين الفتوى له، وتكون صفاته مماثلة لصفات المفتي في العلم والخلق؛ لأنه يلي منصبه، وهو أشبه ما يكون بأمين سره أو سكرتيره الخاص، ويقوم بمقام المفتي عند انشغاله أو سفره؛ إذ هو المفتي في الظل، وأبو الثناء الآلوسي (١٢٧٠هـ) على جلال قدره وعلو كعبه في الفقه والتفسير والأدب كان أمين الفتوى عند المفتي عبد الغني الجميل (١٢٧٩هـ/١٨٦٢م)، وكان أمين الفتوى يجري الامتحان لمن يرشح لمنصب الإفتاء، وأول أمين الفتوى كان عبد الله أفندي (١١٦٣هـ/ ١٧٥٠م) وآخرهم كان الشيخ قاسم القيسي (١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م).

وربما كان عبد الرزاق بن عبد الحنان أول أمين للفتوى ببغداد، وكان في شوال ١١٦٧هـ[١].

ولما كان المفتي مميزًا عن غيره من العلماء بما له من صفات، كانت له أزياء خاصة تميزه عن غيره من أهل العلم، فمن هذه الأزياء: الجبة المطرزة، والطرحة المعتبرة، والدلق المتسعة، ومنها الفرجيات الطويلة الأكمام، والطيالسة المعلمة، ولهم مراكب خاصة، إذ إن الإفتاء من الوظائف الكبيرة في الدولة، ولا فرق بين حكم المفتي والقاضي في وجوب اتباع القول الراجح، إلا أن المفتي مستخرج الحكم الشرعي، والقاضي ملزم باتباعه، وقد أطلق على هذا: رسم المفتي، وكذلك كانت للإفتاء لغة خاصة به، تختلف عن لغة غيره من الوظائف[٢].

وكان المفتي في بغداد بجانب قيامه بدور الإفتاء يقوم بأعمال قاضي الشرع وكالة، وذلك إذا انفصل القاضي وشغر محله، كما وقع عند انفصال القاضي عبد القادر بن إسماعيل فخر الدين الحسيني (١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م) وحلَّ محله المفتي محمد فيضي الزهاوي وكالة في يوم فراغ المحكمة من القاضي، وكذلك وقع لولده محمد سعيد الزهاوي الذي تولى منصب قاضي الشرع وكالة عند انفصال عبد الرحمن وهبي (١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م)، فتولى الزهاوي قضاء الشرع من يوم صرف القاضي إلى نهاية جمادى الآخرة ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م.

ومن قبلهما كان المفتي الحاج أحمد بن عبد الله آل مرتضى زاده (توفي ١٢٤٥هـ) قد ناب عن قاضي الشرع الذي حل محله القاضي مولانا أحمد ولي الدين أفندي سنة ١٢٣٩هـ/ ١٨٢٣م[٣].

١ انظر: المرجع السابق (ص ١٤١).

٢ انظر: المرجع السابق (ص ٢١).

٣ المرجع السابق (ص ١١).

المذاهب في إفتاء العراق:

أخذ الإفتاء في العراق مسارين:

الأول: هو الإفتاء الرسمي على المذهب الحنفي، وهو السائد في الدولة العثمانية إلى أوائل الحكم الوطني وبعده.

والمسار الثاني: أخذ إفتاء الشافعية وقليلًا من الحنابلة، أما المالكية فلم يكن منهم من تولى الإفتاء.

فممن تولى إفتاء الحنفية:

١. الشيخ حيدر بن صبغة الله الحيدري، المتوفى (١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م).

٢. الشيخ محمد سعيد الطبقچة لي المتوفى (١٢٧٣هـ/ ١٨٥٦م).

٣. الشيخ محمد فيضي الزهاوي (١٢٠٨ - ١٣٠٨هـ/ ١٨٥٦ - ١٨٩٠م).

وممَّن تولى إفتاء الشافعية:

١. الشيخ حيدر بن محمد الحيدري في حدود ١٠٥٠هـ/ ١٦٤٠م، وله حاشية عظيمة على تحفة العلامة ابن حجر، وكان مفتي الشافعية في خطة العراق، وكان يدعى في العراق ابن حجر الثاني، وهو معاصر له.

٢. الشيخ علي بن محمد الرحبي، توفي بعد ١١٦٨هـ/ ١٧٥٤م.

٣. الشيخ محمد بن عبد الرحمن الرحبي، المتوفى ١١٩٧هـ/ ١٧٨٢م.

وممن تولى إفتاء الحنابلة:

١. الشيخ عمر بن مصطفى البغدادي المشهور بالطوراني، كان مفتي الحنابلة ببغداد، وخادم ضريح الشيخ عبد القادر الكيلاني، توفي في حدود سنة ١١٨٤هـ.

٢. الحاج موسى سميكة ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م، تولَّى إفتاء الحنابلة ببغداد، وكان له مجلس في المدرسة المرجانية، يختلف إليه العلماء ووجوه أهل بغداد، توفي سنة ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م.

الإفتاء في العهد الملكي:

طريقة تعيين المفتي:

في العهد الملكي في بغداد ١٩٣٢م كان المفتي يعينه الملك بأمر ملكي، كما وقع في تعيين السيد يوسف العطاء، وبقي هكذا بيد رئيس الدولة بترشيح من الأوقاف.

إنشاء دار الإفتاء العراقية:

بعد نفي السيد عطاء الله الخطيب إلى إحدى توابع مدينة مدراس في الهند، على النحو الذي هو معروف في أيام الاحتلال الإنجليزي لبغداد (١٣٣٦هـ / ١٩١٧م) وكان آخر من تولى الإفتاء في بغداد؛ انفصل الإفتاء وبقيت بغداد بلا مفتٍ مدة خمس عشرة سنة.

وفي أوائل سنة ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م أواخر شهر مارس تم لقاء كريم بين الملك المؤسس فيصل الأول والسيد يوسف العطاء مدرس المدرسة القبلانية، ودار حديث اللقاء على الإفتاء وأهميته في بناء المجتمع، وبين العطاء ضرورة إعادته إلى بغداد الفقه والعلم والحضارة، فما كان من الملك إلا أن أيده بكل جوارحه، فوجه خطابًا إلى مديرية الأوقاف العامة -وكان مديرها آنذاك السيد نوري القاضي- أن تعمل جاهدة على تأسيس دار الإفتاء في بغداد، وأن تمدها بكل أسباب القوة والتأييد، وأن يكون السيد يوسف العطاء مفتي بغداد. وعلى إثرها صدرت الإرادة الملكية في يوم الأحد ١ تموز ١٩٣٢م، وتم فتح دار الإفتاء العراقية في يوم الثلاثاء ١ تموز ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م.

وجرى حفل كبير بتلك المدرسة المباركة، وهي مقر دار الفتوى حضره جمع من علماء بغداد، يقدمهم الشيخ إبراهيم الراوي، وقاضي بغداد محمد نافع المصرف، والحاج نعمان الأعظمي، والشيخ عبد الله بن الشيخ رضا الطالباني، ومفتش الأوقاف: منير القاضي. ثم نهض السيد يوسف العطاء مرتجلًا خطبة تناول فيها أهمية هذا الحدث الفكري الإسلامي في حياة الأمة، وبين منافعه في بناء المجتمع، ثم توجه بالشكر إلى الملك فيصل الأول الذي جاء توجيهه عونًا فاعلًا في تأسيس دار الإفتاء في بغداد[١].

الإفتاء في العهد الجمهوري:

في أعقاب سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م جرت محاولة لإعادة تأسيس دار الإفتاء العراقية، وتم فيها اختيار العلماء ليكونوا أعضاء في تلك الدار؛ إلا أنها أهملت[٢].

١ انظر: لب الألباب، محمد صالح آل السهروردي، (١/ ٢٢٩).

٢ انظر: الإفتاء والمفتون في بغداد من ١٠١٢هـ- ١٦٠٣م، إلى ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م (ص ٢٣).

ثانيًا: نشأة ديوان الوقف السني:

بعد أن تم إلغاء وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية عام ٢٠٠٣م، توزعت مهام الوزارة على دواوين الأوقاف والطوائف المختصة، ومن ثم شرع قانون تأسيس ديوان الأوقاف والشئون الإسلامية من أجل تنظيم الأوقاف الإسلامية، وشئونها وتم تحديد مهامه وتقسيماته وتشكيلاته بناءً على ما أقره مجلس النواب وصادق عليه مجلس الرئاسة، واستنادًا إلى قرار مجلس الحكم رقم (٦٨) المؤرخ في ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٣ م. وصدر القانون الذي ينص على تأسيس ديوان يعنى بأوقاف أهل السنة وشئونه الإسلامية، يسمى ديوان الوقف السني، يرتبط بمجلس الوزراء ويتمتع بالشخصية المعنوية ويمثله رئيسه أو من يخوله.

ويعمل ديوان الوقف السني على تحقيق الأهداف التالية:

- **أولًا:** توثيق الروابط الدينية مع العالم الإسلامي بوجه خاص والعالم بوجه عام والعمل على التقريب بين الطوائف والمذاهب.
- **ثانيًا:** تنظيم شئون إدارة الأوقاف والإشراف عليها ومراقبتها وفق الأوجه الشرعية.
- **ثالثًا:** استثمار أموال الأوقاف في الأوجه الشرعية بما يضمن الحفاظ عليها وتنميتها.
- **رابعًا:** العناية بتنفيذ شروط الواقفين والإشراف على الأوقاف الملحقة.
- **خامسًا:** العناية بشئون المؤسسات الإسلامية والخيرية وتطويرها.
- **سادسًا:** تعزيز التعليم والثقافة الإسلامية ورعايتهما وتنميتهما وإحياء التراث الإسلامي والآثار الإسلامية والمحافظة عليها.
- **سابعًا:** إدارة مراقد الأنبياء والعتبات المقدسة والمزارات السنية المتعارف على إدارتها تاريخيا من أهل السنة.

ثم وبناء على ما أقره مجلس النواب، واستنادًا إلى أحكام البند (أولًا) من المادة (٦١) والبند (ثالثًا) من المادة (٧٣) من الدستور، قرر رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١ إصدار القانون الآتي رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٢م:

قانون ديوان الوقف السني:

الفصل الأول: التأسيس والأهداف والوسائل:

الفرع الأول:

المادة (١): يؤسس ديوان يسمى (ديوان الوقف السني) يرتبط بمجلس الوزراء ويتمتع بالشخصية المعنوية ويمثله رئيسه أو من يخوله.

الفرع الثاني: الأهداف والوسائل:

المادة (٢) يعمل الديوان على تحقيق الأهداف الآتية:

فذكر نفس الأهداف التي ذكرت في قانون عام ٢٠٠٣م، وزاد عليها: التقريب بين المذاهب.

المادة (٣) للديوان اعتماد كافة الوسائل اللازمة لتحقيق أهدافه وفقًا لأحكام هذا القانون وطبقًا لأحكام القوانين المرعية الأخرى والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها.

الفصل الثاني: رئيس الديوان:

المادة (٤) أولًا: رئيس الديوان هو الرئيس الأعلى له والمسئول عن تنفيذ سياسته وتوجيه أعماله، والإشراف والرقابة على تنفيذ القوانين، وتصدر عنه التعليمات والقرارات والأوامر في كل ما له علاقة بمهام الديوان وتشكيلاته واختصاصاته.

ثانيًا: يكون رئيس الديوان بدرجة وزير ويعين باقتراح من مجلس الوزراء بعد موافقة المجمع الفقهي العراقي لكبار العلماء للدعوة والإفتاء.

ثالثا: لرئيس الديوان:

أ- تشكيل لجان دائمة أو مؤقتة يعهد إليها بمهام مالية أو إدارية أو تنظيمية أو رقابية أو دراسية؛ تتعلق بسائر الأنشطة والفعاليات التي يقوم بها الديوان.

ب- الاستعانة بالمستشارين والخبراء والاختصاصيين في أداء بعض المهام المتعلقة بشئون الديوان أو الأوقاف التي يشرف عليها.

ج- منح المخصصات والإعانات والمكافآت لموظفي الديوان وغيرهم وفقًا للقانون.

رابعًا: يكون لرئيس الديوان مكتب خاص يتولى إدارته موظف ذو شهادة جامعية أولية بدرجة مدير يعاونه عدد من الموظفين بحسب الاقتضاء.

المادة (٥):

أولًا: يكون للديوان وكيلان كل منهما بدرجة وكيل وزير أحدهما للشئون الدينية والثقافية والآخر للشئون الإدارية والمالية.

ثانيًا: لرئيس الديوان تخويل بعض مهامه إلى أي من وكيليه أو المدراء العامين وفقًا للقانون.

ثم جاء في باقي الفصول أحكام تتعلق بالتكوين والتنظيم للديوان، وستأتي في مكانها[١].

ثالثًا: مشاهير أعلام الإفتاء في العراق:

١ انظر: موقع مجلس النواب بجمهورية العراق (أرشيف الدورة الانتخابية الثالثة).



الشيخ عبد الغني آل جميل

هو فضيلة الشيخ عبد الغني بن محمد جميل بن درويش بن عبد المحسن البغدادي، وآل الجميل التي ينتمي إليها الشيخ من الأسر العربية المعروفة بعلوِّ المكانة ورفعة المقام.

وُلد فضيلة الشيخ عبد الغني ببغداد في (٢٢ ذي القعدة ١١٩٤هـ/ ١٧٨٠م)، ونشأ في كنف والده، ثم قرأ على أماثل علماء بغداد، فمهَر علوم الشريعة، وفاق أقرانه بالعربية.

تولى فضيلة الشيخ عبد الغني آل جميل إفتاء الحنفية سنة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

توفي فضيلة الشيخ عبد الغني آل جميل ببغداد في ٩ ذي الحجة ١٢٧٩هـ/ ١٨٦٣م، ودفن بالمقبرة الوردية[١].

١ انظر: البغداديون أخبارهم ومجالسهم، إبراهيم الدروبي، (ص٣٠، ٣١). والإفتاء والمفتون في بغداد من ١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م إلى ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م (ص ٩٢).

الشيخ محمد أفندي الزند



هو فضيلة الشيخ محمد بن أحمد أفندي بن محمد بن شكري بن شعبان بن نصر بن مراد من عائلة الزند، القاطنة في قضاء كفري من أعمال كركوك، وهي أسرة بغدادية عريقة اشتهرت بالتقوى والصلاح في العراق؛ حيث كان أبوه من كبار علماء بغداد.

ولد سنة ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م، وتخرج بأبيه، ونشأ في كنفه، واستظل بظلال العلم والفقه والأدب والحديث الشريف.

اختير فضيلته مدرسًا في المدرسة الداودية، وعُين نائبًا لوالي بغداد في الأيام الأولى لولاية نامق باشا الكبير في ولايته الثانية، ومن ذلك الحين لحقه ولحق أسرته من بعده لقب ألكهيا، وعين عضوًا في مجلس شورى الدولة، وعضوًا في لجنة إعداد الدستور وصياغته.

وبعد انفصال أبي الثناء الآلوسي عن منصب الإفتاء عُيِّن بدله فضيلة الشيخ محمد أمين الزند، وبقي في منصب الإفتاء عشر سنوات، حتى استعفي منه؛ وذلك عندما جاء نامق باشا الكبير واليًا على بغداد، ونصب بدله فضيلة الشيخ محمد فيضي الزهاوي.

ويعدُّ الزند أول محقق لكتاب عربي في التراث الإسلامي في العالم العربي؛ إذ قام بنشر كتاب «أخبار الدول وآثار الأول» في التاريخ لأحمد بن يوسف القرماني المتوفى سنة ١٠١٩هـ، وهو المعروف بـ«تاريخ القرماني»، طبع ببغداد بمطبعة الميرزا عباس التبريزي. وقد كتب فضيلة الشيخ رحمه الله بخطِّه كثيرًا من المخطوطات.

توفي فضيلة الشيخ محمد أفندي الزند عام ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م بمكة المشرفة ودفن فيها[1].

١ انظر: مشاهير الكرد وكردستان في العهد الإسلامي، محمد أمين زكي(٢/ ١٤٢). والبغداديون أخبارهم ومجالسهم (ص ٧٦، ٧٧) والإفتاء والمفتون في بغداد من ١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م، إلى ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م (ص ١٠٣). عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد ، إبراهيم فصيح الحيدري (ص١٠٣).

الشيخ محمد فيضي الزهاوي



هو فضيلة الشيخ محمد فيضي بن الملَّا أحمد بن حسن بك بن رستم بن خسرو بك بن الأمير بابان باشا رئيس الأسرة البابانية، وكان يعرف بـ محمد السليماني، وفيضي لقب، ولما انتقل به أبوه إلى زهاو -وهي ناحية في حدود إيران على اتجاه خانقين- لحقه لقب الزهاوي.

وُلد فضيلته في السليمانية سنة ١٢٠٨هـ/ ١٨٥٦م.

عين فضيلته مدرسًا بالسليمانية بمسجد الشيخ بابا علي، ومسجد أحمد بيك النفطجي، وبالمدرسة العلية التي أنشأها والي بغداد الشهيد علي باشا، وصار رئيس المدرسين بها، وبقي مدرسًا إلى آخر حياته مدَّة ثمانين سنة؛ خمسون سنة منها في بغداد، والباقي في كركوك والسليمانية، وعُيِّن خطيبًا بالحضرة القادرية.

تولى فضيلته منصب إفتاء الحنفية ببغداد خلفًا لمفتيها الشيخ محمد أمين الزند الكهيا عام ١٢٧٣هـ/ ١٨٥٦م، وبقي على وظيفة الإفتاء مدة ما بقي من حياته أي إلى سنة ١٣٠٨هـ.

وللشيخ الزهاوي رحمه الله مؤلفات في الأدب واللغة، والشعر، والتوحيد، والفقه لم يطبع منها شيء، وله كذلك شعر باللغات: العربية، والكردية، والفارسية.

وقد نشر شعره بالعربية المرحوم الشيخ محمد الخال -قاضي السليمانية الأسبق- في مجلة المجمع العلمي العراقي. ومن شعره التعليمي: أرجوزة في التوحيد، ومن شعره بالفارسية قصيدة مدح بها كمال باشا نائب السلطان عبد العزيز والذي أرسله لاستقبال مدحت باشا، وقصيدة أخرى مدح بها ناصر الدين شاه الذي جاء إلى بغداد لزيارة الأئمة.

توفي رحمه الله في ليلة الإثنين من جمادى الأولى سنة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م، ودفن بالمدرسة السليمانية[١].

١ انظر: مشاهير الكرد وكردستان في العهد الإسلامي (١/ ٢٢٨). والبغداديون أخبارهم ومجالسهم (ص ١٣٨). وعلماؤنا في خدمة العلم والدين، الشيخ عبد الكريم محمد المدرس، (ص٥١٧) ، تأريخ علماء بغداد في القرن الرابع عشر الهجري، يونس الشيخ إبراهيم السامرائي، (ص٦١٢). والإفتاء والمفتون في بغداد من ١٠١٢هـ- ١٦٠٣م، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م (ص ٩٨). المسك الأذفر في نشر مزايا القرن الثاني عشر والثالث عشر، الشيخ محمود شكري الآلوسي، (ص٣٩٠، ٣٩١).

الشيخ محمد سعيد الزهاوي



هو الشيخ محمد سعيد بن العلامة الشيخ المفتي محمد فيضي الزهاوي.

وُلد فضيلة الشيخ محمد سعيد الزهاوي في بغداد عام ١٢٦٨هـ/ ١٨٥١م، ولما بلغ عهد الصبا قرأ القرآن الكريم، ثم قرأ مقدمات العلوم على عبد القادر أفندي السليماني الكردي مدرس المدرسة السليمانية، ودرس على والده.

عين فضيلته عضوًا في محكمة الاستئناف نحو سبع سنين، ثم رفع إلى رتبة نائب رئيس نحو سبع سنوات أيضًا، ومديرًا لمعارف بغداد، ومديرًا لأوقاف بغداد، والذي بقي نحوًا من عشر سنوات، ومدرسًا في المدرسة السليمانية، وذلك بعد موت عبد القادر أفندي، وترأَّس مجلس إصلاح المدارس، ومجلس التمييز الشرعي، وبقي في هذا المنصب حتى وفاته.

تولى رحمه الله إفتاء بغداد لما توفي والده سنة ١٣٠٨هـ وقد قضى في هذا المنصب مدة طويلة حتى أحيل على التقاعد عام ١٣٣٤هـ/ ١٩١٥م.

ومن مؤلفات فضيلة الشيخ محمد سعيد الزهاوي: متن في علم الكلام على نحو متن الطوالع للإمام البيضاوي.

تُوفِّي فضيلة الشيخ محمد سعيد الزهاوي عام ١٣٣٩هـ/ ١٩٢١م[١].

١ انظر: لب الألباب (٢/ ١٤٧)، تأريخ علماء بغداد في القرن الرابع عشر الهجري (ص ٢٠٨)، الإفتاء والمفتون في بغداد من ١٠١٢هـ ١٦٠٣م إلى ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م (ص ١١٠).

الشيخ عبد الوهاب النائب



هو علَّامة العراق الشيخ عبد الوهاب بن عبد القادر بن الشيخ عبد الغني بن جعيدان بن شبيب بن حمد بن علي العبيدي.

وُلد فضيلته في صبيحة الأول من محرَّم الحرام سنة ١٢٦٩هـ/ ١٨٥٢م في محلة الفضل من جانب الرصافة، وقرأ القرآن الكريم على من اشتهر في المحلة المذكورة من المقرئين والمؤدبين، ثمَّ لازم والده العالم الجليل بقراءته عليه من ناحية الترتيل والتجويد فأجاده، كما قرأ عليه مبادئ العلوم العربية والدينية وشيئًا من الخطِّ والحساب إلى آخر ما يلزم تحصيله، وبعد أن أحاط بكلِّ ذلك تلقى أنواع العلوم على علماء بلده.

عُين فضيلته نائبًا للقضاء الشرعي، ومدرسًا بمدرسة منورة خاتون، وترأس محكمة الصلح، ومجلس التمييز الشرعي.

تولى فضيلته أمانة الفتوى في مدينة بغداد.

ولفضيلة الشيخ عبد الوهاب النائب رحمه الله مؤلفات مخطوطة، منها: ديوان شعر، ومجموعة مهمَّة، فيها: قصائد في تاريخ بناء جامع الكهية، وجسر بغداد فيه قصيدة لعبد القادر شنون، ومستشفى الغرباء (مستشفى الكرخ)، ورسائل كانت بينه وبين أعلام عصره.

وظلَّ فضيلة الشيخ عبد الوهاب النائب يبثُّ العلوم ويعلم الناس أمور دينهم حتَّى توفاه الله تعالى ظهيرة الخميس ٢٧ ذي الحجة سنة ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م[١].

١ انظر: لب الألباب (١/ ١٠)، تأريخ علماء بغداد في القرن الرابع عشر الهجري (ص ٤٦٨)، الإفتاء والمفتون في بغداد من ١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م إلى ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م (ص ١٦١).

الشيخ عطاء الخطيب



هو فضيلة الشيخ عطاء بن محمد جميل بن عبد الغني بن عبد القادر بن ملا مختار فتحي، الشهراباني. أما لفظة «الخطيب» فهي شهرة الأسرة.

وُلد فضيلته سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٦م بشهرابان وتعلم فيها القراءة والكتابة، وفي سنة ١٣٠٩هـ انتقل به أبوه إلى بغداد، فدخل مدرسة الإعدادية الملكيَّة، ثم المدرسة الرشدية العسكرية، ثم تركها واختار أن يطلب العلوم الشرعية، فانخرط في سلك طلاب العلم ولبس العمامة فدرس العلوم العربية والشرعية.

عُين رحمه الله مدرسًا للعلوم العربية في مدرسة الإعدادي ملكي، ثم مدرسًا للعلوم الدينية والفارسية بالإضافة للعربية، ثم مدرسًا للآداب في صفوفها المنتهية، ثم مدرسًا للآداب التركية والعلوم العربية في دار المعلمين. ثم تولى تحرير جريدة الإرشاد، ثم أصدر صدى الإسلام في بغداد (في ٢٣ تموز ١٩١٥م) بالعربية والتركية، ونشر فيها شعره. وقد عُيّن فضيلته أيضًا مديرًا لمستشفى الهلال الأحمر، ومنتدبًا للعمل في وزارة الأوقاف في ٢٣ شباط ١٩٢٤م، وعضوًّا في الوفد العراقي الذي سافر إلى القاهرة لشهود مؤتمر الخلافة (١٩٢٧م)، وانتخب نائبًا في المجلس النيابي عن لوائي: الكوت وديالي، وبعد فوزه احتفظ بعضويته عن الكوت في سنة (١٩٢٨م).

عُيّن فضيلة الشيخ عطاء الخطيب مفتيًا لولاية بغداد عند إحالة الشيخ محمد سعيد الزهاوي إلى التقاعد في (آب ١٣٣٥هـ/ ١٩١٦م)، ولم يزل فيه حتى احتلال بغداد سنة ١٩١٧م.

توفي رحمه الله في ٢٢/ ١/ ١٩٢٩م[١].

١ انظر: لباب الألباب (٢/ ٣٩٥)، تأريخ علماء بغداد في القرن الرابع عشر الهجري (ص ٤٨٩)، والإفتاء والمفتون في بغداد من ١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م إلى ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م (ص ١١٤).

الشيخ يوسف العطاء



هو العلَّامة صلاح الدين أبو يعقوب السيد يوسف أفندي بن السيد محمد نجيب بن السيد أحمد بن السيد خليل بن السيد عبد الرحمن بن السيد عمر بن السيد أحمد بن السيد عطاء، وبه اشتهرت العائلة المعروفة ببيت عطاء.

وُلد فضيلته سنة ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م في مدينة بغداد، وتربى تربية الملوك في جانب والديه، ثم أعطي للمؤدب فقرأ القرآن الكريم وتفهمه حتى أجيز بذلك، ثم قرأ مبادئ العلوم على جلة علماء بغداد حتى برع في سائر الفنون.

عُيِّن فضيلته عضوًا في مجلس المعارف بالعهد العثماني، ومدرسًا في مدرسة الحقوق، ومدرسًا في جامع القبلانية عام ١٩٣٢م، كما قُرِّر واعظًا وخطيبًا في جامع الشيخ عبد القادر الكيلاني منذ سنة ١٣١٠هـ إلى أن وافاه الأجل.

ذهب فضيلة الشيخ يوسف العطاء إلى الملك فيصل الأول ملك العراق السابق، وعرض له حاجة البلاد إلى دار إفتاء وشرح له فوائدها الدنيوية والأخروية، فما مضت أيام إلا صدر أمره إلى مدير الأوقاف العام السيد نور الدين بك القاضي حيث أوعز إليه بتجهيز دار الفتوى؛ التي اختار أن يكون مكانها في مدرسة جامع القبلانية التي كانت قبالة المدرسة المستنصرية. وقد افتتحت الدار في أوائل شهر تموز صبيحة يوم الثلاثاء سنة ١٩٧١م بمشهد حافل ضمَّ علماء بغداد، وبعد أن تمَّ اجتماع الناس نُصب فضيلته مفتيًا للديار العراقية إلى أن وافاه الأجل.

توفي فضيلة الشيخ يوسف العطاء في ليلة الأربعاء الرابع من ذي الحجة سنة ١٣٧٠هـ/ ١٩٥٠م، ودفن في مقبرة الشيخ عبد القادر الكيلاني[١].

١ انظر: لب الألباب (٢/ ٢٢٦)، تأريخ علماء بغداد في القرن الرابع عشر الهجري (ص ٧٢٢)، والإفتاء والمفتون في بغداد من ١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م إلى ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م (ص ١١٩).

الشيخ قاسم بن أحمد القيسي



هو العلَّامة الشيخ قاسم بن أحمد بن خليل بن حمد بن حسين بن خلف بن إبراهيم بن سلطان بن ملا يوسف الفرضي القيسي. موطن أسرته الأصلي مدينة جلولاء بمحافظة ديالى، ثم ارتحلت إلى بغداد.

وُلد فضيلته عام ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م في محلة الفضل من محال الجانب الشرقي من بغداد، ولما بلغ السابعة من عمره قرأ القرآن الكريم فختمه بنحو ثلاثة أشهر، وبعد بلوغه سنّ التمييز التحق بركاب طلاب العلم فأخذ يرتاد مجالس العلماء، ثمَّ درس في مدرسة أهلية ليتعلَّم فيها الفارسية والتركية، وذلك عند (منيف أفندي) في شارع الميدان في بغداد.

ندب فضيلته لتدريس اللغة العربية والتاريخ لدورة لمعلمي المدارس الابتدائية عند احتلال بغداد ١٩١٧م، وعين مدرسًا لولاية بغداد وعضوًا في مجلس التمييز الشرعي، ومدرسًا في دار العلوم الدينية والعربية (كلية الشريعة)، وفي دار المعلمين الابتدائية، وتولى رئاسة جمعية الهداية الإسلامية. وعيّن في سنة ١٣١٩هـ مدرسًا لقضاء الصويرة، وفي سنة ١٣٢٦هـ قبل نيابة الباب في بغداد بعد إلحاح من لجنة التنسيقات. وعُيّن عضوًا في مجلس المعارف في بغداد في سنة ١٣٢٧هـ، وعضوًا في المجلس العلمي في الأوقاف.

تقلَّد الشيخ القيسي منصب إفتاء بغداد، وخطابة الحضرة القادرية، بجانب رئاسة جمعية الهداية الإسلامية.

ولفضيلته مؤلفات عديدة مطبوعة ومخطوطة؛ كما له شعر بليغ بعيد عن التكلف والمحسنات اللفظية، وقد بلغت مؤلفاته أربعين مؤلفًا في شتى العلوم، منها: رسالة في مصطلح الحديث، والحديقة الندية في المواضيع التفسيرية، والنزهة البهية في شرح الأربعين النووية، وتحفة الأدباء في الخط والإملاء، وتاريخ التفسير، والتحفة البهية في المواريث الشرعية.

توفي فضيلته رحمه الله في الساعات الأولى من صبيحة يوم الأحد ٢٧ محرم ١٣٧٥هـ/ ١١ أيلول ١٩٥٥م في داره بالأعظمية، ودفن في الحضرة القادرية[١].

١ انظر: لب الألباب (٢/ ٣١٣)، تأريخ علماء بغداد في القرن الرابع عشر (ص ٥٤٤)، البغداديون أخبارهم ومجالسهم (ص ١٧٣).

الشيخ نجم الدين الواعظ



هو العلَّامة الشيخ نجم الدين بن ملا عبد الله الكربولي الدسوقي الشهير بالواعظ.

وُلد فضيلته سنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م في جانب الكرخ بمحلة سوق حمادة ببغداد وقرأ القرآن الكريم على بعض مشايخ الكرخ.

عُيِّن فضيلته إمامًا وخطيبًا في جامع حنان بجانب الكرخ؛ وذلك في شهر أيلول سنة ١٩٢٢م، وواعظًا وخطيبًا في جامع مرجان بتاريخ ٢٧/ ٤/ ١٩٤٧م، نقل بعدها إلى مدرسة العادلية الكبير، وتصدَّر للتدريس في مدرسة الرواس، ونقل بعدها إلى المدرسة الوفائية وذلك بتاريخ ٢٧/ ٦/ ١٩٤٦م، ومدرسة القبلانية بتاريخ ١/ ٤/ ١٩٥٤م، ومدرسة جامع الإمام الأعظم، ثم إلى جامع العساقي، وبقي في هذا الجامع إلى أن أحيل على التقاعد عام ١٩٥٦م، وظل في الجامع يعمل حسبة لوجه الله تعالى إلى أن توفَّاه الله تعالى. وكان رئيسًا لجمعية رابطة العلماء في العراق، ورئيسًا لجمعية الآداب الإسلامية.

تصدَّر الشيخ رحمه الله الإفتاء بإجماع علماء العراق، وذلك بعد وفاة فضيلة الشيخ قاسم القيسي رحمه الله تعالى.

ولفضيلة الشيخ نجم الدين الواعظ تآليف مفيدة، منها: غاية التقريب شرح نداء المجيب في علم أصول الفقه، وبغية السائل شرح منظومة العامل للعلامة الشيخ عبد الوهاب النائب رحمه الله، والاعتصام الحاوي توجيهات نافعة في الفقه والأخلاق والدين.

توفي فضيلة الشيخ نجم الدين الواعظ في داره بالأعظمية ليلة شهر صفر سنة ١٣٩٦هـ الموافق السابع من شهر شباط سنة ١٩٧٦م[1].

١ انظر: لب الألباب (٢/ ٣٩٢)، تأريخ علماء بغداد في القرن الرابع عشر الهجري (ص ٦٨٦)، الإفتاء والمفتون في بغداد من ١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م إلى ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م (ص ١٣٣).



الشيخ عبد الكريم المدرس

هو فضيلة الشيخ عبد الكريم بن محمد بن فتاح بن سليمان بن مصطفى بن محمد المدرس، المشهور بالشيخ عبد الكريم بيَّارة، من عشيرة هوزقاضي.

وُلد فضيلته في شهر ربيع الأول سنة ١٣٢٣هـ/ الموافق لسنة ١٩٠٥م، وبدأ دراسته عندما بلغ سنَّ التمييز، فختم القرآن الكريم وبعض الكتب الصغار الدينية، ثم تجوَّل رحمه الله في المدارس، ووقع تحت رعاية أحد العلماء من أصدقاء والده، فقرأ عليه المقدمات النَّحوية والصَّرفية حتى مبحث التمييز من كتاب شرح الجامي، ثم دخل مدرسة خانقاه دورود ودرس النحو والمنطق وآداب البحث والفقه والفلك.

عمل الشيخ رحمه الله مدرسًا وإمامًا في إحدى جوامع قضاء حلبجة، ولم يمضِ وقت طويل حتى انتقل إلى قرية بيارة؛ حيث عمل مدرسًا في مدرستها الدينية حتى سنة ١٩٥١م، وهناك برز حتى أصبح يسمَّى عبد الكريم بيارة المدرِّس. ودرَّس في السليمانية وكركوك قبل أن يستقر ببغداد ويعين مدرسًا في مدرسة الشيخ عبد القادر الجيلاني. وعُيِّن الشيخ أيضًا إمامًا في جامع الأحمدي، وانتخب عضوًا في المجمع العلمي العراقي منذ تأسيسه سنة ١٩٤٧م كما اختير عضوا مؤازرًا في مجمع اللغة العربية الأردني.

شغل الشيخ رحمه الله منصب الإفتاء، حيث كان المفتي الأول للشافعية في العالم ورئيس رابطة علماء الدين في العراق.

ولفضيلته العديد من المصنفات القيمة باللغات الكردية والعربية والفارسية، من أهمها:

باللغة العربية: إرشاد الأنام إلى أركان الإسلام، وإرشاد الناسك إلى المناسك، والأنوار القدسية في الأحوال الشخصية، وجواهر الفتاوى، وجواهر الكلام في عقائد أهل الإسلام، ومواهب الرحمن في تفسير القرآن.

وبالكردية: كتاب الشريعة الإسلامية (شة ريعة تي ئيسلام- بة ركي)، وشرح ديوان بيساراني، وتصريف الزنجاني، ورسالة الحج (حج نامة)، والعقيدة المرضية (عة قيدة ي مرضية).

وبالفارسية: رسالة شمشيركاري في رد من أنكر التقليد والاجتهاد.

توفي الشيخ رحمه الله يوم الثلاثاء ٢٥ رجب ١٤٢٦هـ الموافق ٢٠٠٥/٨/٣٠م عن عمر يناهز المائة وثلاثة أعوام[١].

١ انظر: علماؤنا في خدمة العلم والدين (ص ٣٢٤).



الشيخ جمال عبد الكريم الدبان

هو الشيخ جمال بن العلامة الشيخ عبد الكريم بن حمادي، ودبان لقب جده، واسمه السيد عبد الله؛ لقبوه بالدبان لأنه كان يملك خنجرًا نفيسًا مصنوعًا من الدبان، وهو اسم لصنف جيد من أصناف الحديد تصنع منه السيوف والخناجر.

وُلد الشيخ الراحل في مدينة تكريت الثامن من شباط من عام ١٩٤٢م.

أكمل الدراسة الابتدائية والثانوية متنقلًا بين تكريت وباجي؛ ليحطَّ رحله ببغداد، وليكمل الدراسة بدار المعلمين وكلية العلوم وكلية المشايخ.

مارس فضيلته التدريس في المدارس العراقية حتى أصبح مديرًا لمدرسة الشيخ عبد القادر الجيلاني قدَّس الله روحه ومعاونًا ومدرسًا فيها إلى أن توفَّاه الأجل، يدرس في بيته طلاب العلم ويلقي المواعظ والدروس العامة.

وقد تقلد الشيخ منصب الإفتاء بعد انتخابه من قبل مجلس الإفتاء العراقي في سبتمبر ٢٠٠٥م بعد وفاة العلامة عبد الكريم المدرس.

توفي فضيلة الشيخ جمال الدين عبد الكريم الدبان يوم الأحد السابع عشر من شهر يونيو عام ٢٠٠٧م، وجرى دفنه في مقبرة تكريت العامة بحضور رسمي وشعبي كبيرين.



الشيخ عبد الملك السعدي

هو عبد الملك بن عبد الرحمن بن أسعد بن جاسم. ويصل نسب فضيلته إلى الإمام الحسن السبط بن الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرَّم الله وجهه.

وُلد سماحة الشيخ عام ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م، في مدينة هيت من مدن محافظة الأنبار في العراق. ولما بلغ الخامسة من عمره أخذ يتعلَّم كتاب الله تعالى في الكتاتيب، وبعد السابعة أدخل المدرسة الابتدائية في (هيت) عام ١٩٤٣م فتعلم القراءة والكتابة والحساب إلى عام ١٩٤٨م. وفي عام ١٩٦٢م حصل على شهادة الثاني عشر، وهي شهادة التخرج في المدارس الدينيَّة في المساجد التي تبلغ مراحلها اثني عشر صفًّا. وفي عام ١٩٦٧م فُتِحَتْ كلية الإمام الأعظم للدراسات الإسلامية في بغداد فالتحق للدراسة فيها. ثم تخرج في الكلية المذكورة عام ١٩٧٠م، وقد حصل على شهادة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية بتقدير ممتاز. وفي عام ١٩٧١م التحق بقسم الدين في كلية الآداب في جامعة بغداد لإكمال مرحلة الماجستير، وقد حصل على هذه الدرجة في الفقه المقارن عام ١٩٧٤م بتقدير ممتاز. ثم التحق بجامعة أم القرى في مكة المُكرَّمة لنيل درجة الدكتوراه، وقد حصل عليها بتقدير ممتاز في الشريعة الإسلامية.

أُسْنِدَت لفضيلته في عام ١٩٦٦م مهمة الإمامة والخطابة في جامع الرمادي الكبير إضافة إلى التدريس، وبعد أن فُتِحَ المعهد الإسلامي العالي لإعداد الأئمَّة والخطباء في بغداد عام ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م عُيِّنَ مُحاضرًا فيه، ثم عُيِّنَ مُدرِّسًا فيه بلقب أستاذ مُساعد، ثم تحوَّل المعهد إلى كلية صدام لإعداد الأئمة والخطباء والدعاة، واستمرَّ فيه إلى عام ٢٠٠١م. وعُيِّنَ مُديرًا لمدرسة عبد الله بن المبارك الدينية في جامع الرمادي الكبير بعد أن أُعيدَ فتحُها عام ١٤١١هـ/ ١٩٩٢م، وعضوًا في هيئة تدريس كلية الشريعة بجامعة مؤتة في الأردن من عام ٢٠٠١م وإلى عام ٢٠٠٨م، وعضوًا في المجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى عام ٢٠٠١م، وعضوًا في مجلس الأوقاف الأعلى عام ١٤١٤هـ ١٩٩٣م، وغير ذلك.

وقد اخْتِيرَ فضيلته مُفتيًا عامًّا لجمهوريَّة العراق في عام ٢٠٠٧م، لكن رفض المنصب بعد فترة وجيزة.

وقد ألف فضيلته العديد من المصنفات الجليلة النافعة، نذكر من أهمها: العلاقات الجنسية غير الشرعية وعقوبتها في الشريعة والقانون، والفوائد والدرر في بعض ما يحتاجه أهل البادية والحضر، وشرح النسفية، والبدعة في المفهوم الإسلامي الدقيق، وأفعال العباد بين الجبر والاختيار في القرآن الكريم، وشرح الشافية في الصرف، والشرح المنسق على نظم السلم المنورق[١].

١ انظر: موقع الأمة الوسط، الموقع الرسمي لسماحة الشيخ أ. د. عبد الملك عبد الرحمن السعدي بشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).



الدكتور عبد اللطيف الهميم
(رئيس ديوان الوقف السني)

وُلد فضيلته عام ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م في محافظة الأنبار.

حصل على دكتوراه في الفلسفة من معهد الدراسات العربية، وأيضًا دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، وماجستير من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، وبكالوريوس من كلية الآداب بجامعة بغداد. وشهادات علمية كثيرة أخرى.

يرأس فضيلته تيار النهضة العراقي، وهو الأمين العام لجماعة علماء ومثقفي العراق، والأمين العام للمؤتمر الإسلامي الشعبي العالمي (١٩٩٩م- ولغاية اليوم)، والأمين العام للمؤتمر العام لأهل الأنبار، ومالك ورئيس مجلس إدارة قناة الحدث الفضائية، ومؤسس البنك الإسلامي العراقي ورئيس مجلس الإدارة سابقًا، وعضو مجلس الأوقاف الأعلى سابقًا، وعضو الهيئة الإدارية لرابطة علماء العراق، والهيئة الإدارية لجمعية الآداب الإسلامية، ورئيس مؤسسة الأنبار للإغاثة، ورئيس تحرير صحيفة الرأي وصاحب امتيازها، وتحرير مجلة المفكر الإسلامي وصاحب امتيازها، ورئيس مجلس أمناء كلية المعارف الجامعة بالعراق، وغير ذلك من الأنشطة الاجتماعية والخيرية والأدبية داخل العراق وخارجه، بالإضافة إلى مناقشة الأطروحات العلمية والمشاركة في المؤتمرات.

له ما يزيد عن خمسين مؤلفًا وبحثًا علميًّا، أهمها: الدولة ووظيفتها الاقتصادية في الفقه السياسي الإسلامي، وصفين وتداعياتها في الاجتماع السياسي الإسلامي، واحترام الحياة الخاصة في الشريعة والقانون، وإدارة الأزمة وقيادة الصراع في الموروث الإسلامي المعاصر، والضروري في أصول الفقه الإسلامي، ومنطق أرسطو وأثره في بنية الفكر الإسلامي، وموسوعة أحاديث السياسة الشرعية، والعلاقات الدولية في الشريعة الإسلامية والقانون المقارن، والإشكالية الطائفية وحديث الفرقة الناجية[١].

١ ((انظر ترجمته في صفحة فيسبوك بعنوان: «الدكتور عبد اللطيف الهميم ومنهجه»، برابط:
https://www.facebook.com/807706286003950/posts/807729702668275/.

رابعًا: بعض مهام الديوان:

وللديوان كثير من المهام، منها: توثيق الروابط الدينية مع العالم الإسلامي بوجه خاص والعالم بوجه عام، والعمل على التقريب بين الطوائف والمذاهب، وتنظيم شئون إدارة الأوقاف والإشراف عليها ومراقبتها وفق الأوجه الشرعية، وتعزيز التعليم والثقافة الإسلامية ورعايتهما وتنميتهما.

خامسًا: تكوين ديوان الوقف السني:

سبق وأن عرضنا في بند: «نشأة ديوان الوقف السني» الفصلين الأول والثاني من قانون ديوان الوقف السني رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٢م، وقد جاء في باقي الفصول معلومات تتعلق بتكوين الديوان، ونصها:

الفصل الثالث: مجلس ديوان الوقف السني:

المادة (٦):

أولًا: يشرف على الديوان من النواحي الإدارية والمالية والفنية مجلس يسمى «مجلس ديوان الوقف السني»، ويتكون من:

أ- رئيس الديوان.. رئيساً.

ب- وكيلي الديوان.. عضوين.

جـ- المديرين العامين في الديوان.. أعضاء.

د- ثلاثة من كبار العلماء يسميهم المجلس العلمي والإفتائي.. أعضاء.

ثانيًا: يُسمي رئيس مجلس الديوان مقررًا للمجلس من بين موظفي الديوان.

ثالثًا: يحل أحد وكيلي الديوان محل رئيس الديوان بتكليف من رئيس مجلس الديوان عند غيابه.

المادة (٧): يتولى المجلس ما يأتي:

أولًا: رسم السياسات والخطط والبرامج الثقافية والمالية والإدارية والتنظيمية اللازمة لتسيير

نشاط الديوان وتحقيق أهدافه، وإجراء التعديلات عليها وإقرارها ومتابعة تنفيذها.

ثانيًا: مناقشة الموازنة السنوية للديوان تمهيدًا لتشريعها.

ثالثًا: دراسة وإقرار فرص استثمار الأموال الموقوفة في مشروعات استثمارية بعد تحقق الجدوى الاقتصادية فيها ومراعاة شرط الواقف.

رابعًا: دراسة ومناقشة تقارير ديوان الرقابة المالية، والعمل على معالجة الملاحظات الواردة فيها.

خامسًا: البت في الاعتراضات المتعلقة في قرارات لجان محاسبة المتولين.

سادسًا: البت في أمر تسلم وإدارة الجوامع والمساجد والمؤسسات الخيرية المنشأة من المحسنين.

سابعًا: النظر في تأسيس الجوامع والمساجد والمؤسسات الخيرية، والموافقة عليها وفقًا للنظام المعد لها.

ثامنًا: البت في طلبات المتولين لشراء أملاك للوقف أو تعميره أو إنشاء مبان جديدة له.

تاسعًا: البت في الاستبدال العيني وإجراءاته وفقًا لأحكام الشرع والقانون.

عاشرًا: دراسة القضايا التي تعرض عليه من رئيس الديوان وتقديم مقترحاته وتوصياته في شأنها.

المادة (٨):

أولًا: تحدد الشئون المتعلقة بانعقاد المجلس وكيفية سير أعماله ومواعيد اجتماعاته بتعليمات يصدرها رئيس الديوان.

ثانيًا: يكون للمجلس سكرتارية يرأسها موظف حاصل على شهادة جامعية أولية.

ثالثًا: يتخذ المجلس قراراته بالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء.

الفصل الرابع: الهيكل التنظيمي:

المادة (٩):

أولًا: ترتبط بمركز الديوان التشكيلات الآتية:

أ- مكتب المفتش العـام.

ب- الدائرة القانونية.

جـ- الدائرة الإدارية والمالية.

د- الدائـرة الهندسية.

هـ- دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية.

و- دائرة المؤسسات الدينية والخيرية.

ز- دائرة التخطيط والمتابعة.

ح- دائرة الأضرحة والمقامات والمراقد السنية.

ط- دائرة البحوث والدراسات.

ي- دائرة صندوق الزكاة.

ك- قسم التدقيق والرقابة الداخلية.

ل- قسم الإعلام والعلاقات العامة.

م- قسم تكنولوجيا المعلومات.

ن- مطبعة ديوان الوقف السني.

ثانيًا: ترتبط بالديوان التشكيلات الآتية:

أ- دوائر الديوان في المحافظات.

ب- هيئة إدارة واستثمار أموال الوقف السني، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، تتولى إدارة واستثمار أموال الوقف السني.

جـ- كلية الإمام الأعظم الجامعة (رحمه الله).

د- المركز العراقي للقرآن الكريم.

الفصل الخامس: المجلس العلمي والإفتائي:

المادة (١٠):

أولًا: يشكل المجلس العلمي بقرار من رئيس الديوان من عدد من علماء الدين لا يقل عددهم عن (٧) علماء بضمنهم رئيس المجلس من المشهود لهم بالتضلع بالعلوم الإسلامية.

ثانيا: يتولى المجلس العلمي المهام الآتية:

أ- التوصية بتعيين الموظفين الدينيين ونقلهم وترفيعهم وترقيتهم ومعاقبتهم وإحالتهم إلى التقاعد.

ب- النظر في تعيين المتولين.

جـ- الإذن بإقامة صلاة العيدين والجمعة.

د- رصد ثبوت الرؤية الشرعية للأشهر القمرية.

هـ- ما يحيله عليه رئيس الديوان.

ثالثًا: يعقد المجلس اجتماعًا واحدًا في الشهر في الأقل، ويكتمل نصاب انعقاد المجلس بحضور ثلثي عدد الأعضاء، وتتخذ القرارات والتوصيات بأغلبية عدد أصوات الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس.

رابعًا: تخضع قرارات وتوصيات المجلس لمصادقة رئيس الديوان.

خامسًا: تكون مدة الرئاسة والعضوية في المجلس (٣) ثلاث سنوات قابلة للتمديد لمرة واحدة.

سادسًا: تحدد الشروط الواجب توافرها في رئيس المجلس وأعضائه وسير العمل فيه والأمور ذات العلاقة بأعمال المجلس بتعليمات يصدرها رئيس الديوان.

سابعًا: يسمي رئيس المجلس أحد موظفي الديوان مقررًا له يتولى تنظيم جدول أعماله وتدوين محاضر اجتماعاته وتبليغ قراراته وتوصياته وعرضها على رئيس الديوان للنظر فيها.

ثامنًا: دائرة الاحتفالات الدينية.

المادة (١١): يمارس المفتش العام مهامه وفقًا للقانون.

الفصل السادس: الأحكـام الماليــة:

المادة (١٢) تتكون مالية الديوان من:

أولًا: ما يخصص للديوان ضمن الموازنة العامة الاتحادية.

ثانيًا: ريع واردات الأموال الموقوفة طبقًا للأحكام الشرعية.

ثالثًا: بدلات استملاك واستبدال الأموال الموقوفة طبقًا للأحكام الشرعية.

رابعًا: عـوائد نشاطات الديوان.

خامسًا: ما يرد إلى الديوان من هبات وتبرعات وفقًا للقانون.

الفصـل السابع: إدارة الوقـف:

المادة (١٣): يتولى الديوان ما يأتي:

أولا: إدارة الوقف المضبوط.

ثانيًا: الرقابة على الوقف الملحق، ومحاسبة متوليه سنوياً، وإدارته عند انحلال التولية أو وفاة المتولي أو سحب يده، وإقامة الدعاوى عند استغلال الوقف أو تحويله إلى ملك صرف خلافاً للقانون.

ثالثًا: ضبط وإدارة الوقف الملحق المهمل أو المتروك من المتولي لحين ترشيح متولٍ شرعي جديد.

الفصل الثامن: أحكام عامة وختامية:

المادة (١٤) تعفى الأموال الموقوفة التابعة للديوان من الضرائب والرسوم المنصوص عليها قانونًا، ويشمل الإعفاء رسوم الانتقال للعقارات الموقوفة وقفاً خيرياً صحيحاً غير قابل للرجوع إذا تم الوقف قبل إتمام معاملة الانتقال.

المادة (١٥):

أولًا: تحدد بنظام تشكيلات الديوان واختصاصاتها المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا القانون.

ثانياً: تحدد تقسيمات الديوان والشعب التابعة لكل منها واختصاصاتها وواجباتها بتعليمات يصدرها رئيس الديوان.

ثالثاً: لرئيس الديوان استحداث أقسام وشعب جديدة ضمن الدوائر التابعة للديوان بتعليمات يصدرها، وتحديد اختصاصاتها وواجباتها وتعديلها، ودمج أي من الوحدات المستحدثة ببعضها أو فك أو تعديل ارتباطها او إلغائها وفقاً للضرورات العملية.

المادة (١٦) يحدد بنظام ما يأتي:

أولًا: هيئة إدارة واستثمار أموال الوقف السني.

ثانياً: كلية الإمام الأعظم الجامعة (رحمه الله).

ثالثًا: المركز العراقي للقرآن الكريم.

المادة (١٧):

أولًا: يدير كل دائرة من الدوائر المنصوص عليها في الفقرة (أولًا) من هذا القانون موظف بعنوان مدير عام حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل في حقل الاختصاص، ولديه خدمة لا تقل عن (٨) ثماني سنوات.

ثانياً: يدير كل قسم من الأقسام المنصوص عليها في الفقرة (أولًا) موظف بعنوان مدير حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل في حقل الاختصاص، وله خدمة لا تقل عن (٤) أربع سنوات.

المادة (١٨): تخضع حسابات الديوان إلى رقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية.

المادة (١٩):

أولا: تسري على موظفي الديوان أحكام قوانين الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته والملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته، وانضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ وتعديلاته، والتقاعد الموحد رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته، وقانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته.

ثانيا:

أ- يتمتع منتسبو ديوان الوقف في دائرة التعليم الديني بالحقوق والامتيازات المنصوص عليها في قانون وزارة التربية رقم (٢٢) لسنة (٢٠١١) وتعديلاته.

ب- يتمتع منتسبو ديوان الوقف ممن تتوافر فيهم شروط أعضاء الهيئة التدريسية من حملة الشهادات العليا بالحقوق والامتيازات المنصوص عليها في قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة (١٩٨٨)، وقانون الخدمة الجامعية رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٨ المعدل.

ج- يمنح العاملين في الوظائف الدينية المخصصات المنصوص عليها في المادة (١٣) و(١٥) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٨.

المادة (٢٠)

يحل ديوان الوقف السني محل وزارة الأوقاف والشئون الدينية فيما يتعلق بالأوقاف والأموال والحقوق ذات العلاقة بالوقف السني.

المادة (٢١):

أولًا: لرئيس الديوان إصدار التعليمات لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون.

ثانيًا: لا يعمل بأي نص يتعارض وأحكام هذا القانون.

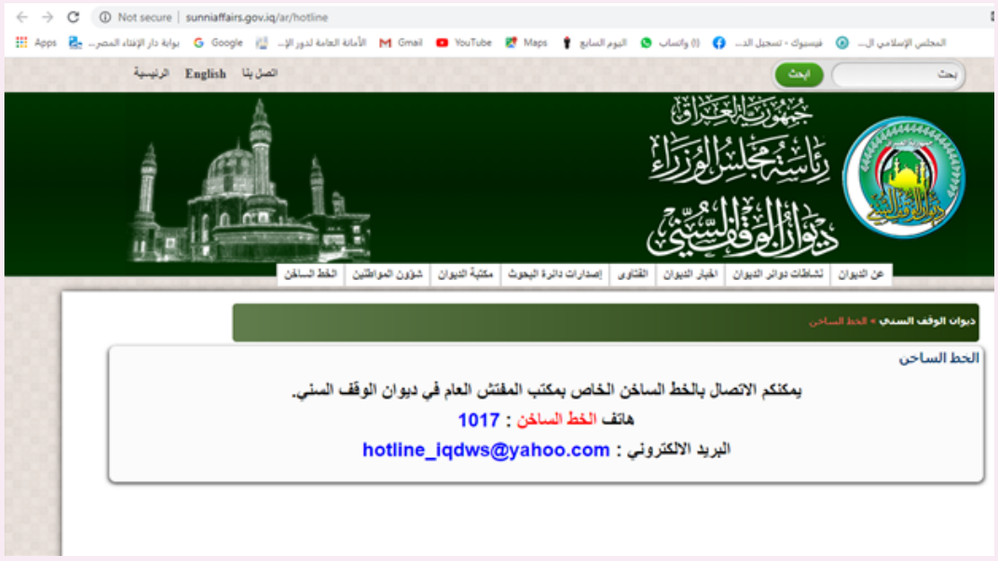
المادة (٢٢): يلغى قانون وزارة الأوقاف والشئون الدينية رقم (٥٠) لسنة ١٩٨١م.

المادة (٢٣): ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة:

نظرًا لإلغاء وزارة الأوقاف والشئون الدينية، وتوزيع مهامها على دواوين الأوقاف المختصة، ومن أجل تنظيم ديوان الوقف السني وتحديد تشكيلاته ومهامه: شرع هذا القانون.

نشر في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٢٥٤) في ١٥ تشرين الأول ٢٠١٢م.



سادسًا: التراث الإفتائي لديوان الوقف السني:

الموسوعة الحديثية:

موسوعة علمية حديثية قيمة من تأليف الدكتور عبد اللطيف الهميم رئيس ديوان الوقف السني، طبعها مركز البحوث الإسلامية بديوان الوقف السني في عشرين مجلدًا. رسم مؤلفها لها منهجًا علميًّا دقيقًا وشاملًا في كل ما يخص الحديث النبوي الشريف من تخريج موسع، وبيان للغريب، وكشف للعلل، والإشارة إلى مختلف الحديث ومشكله، وناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، وأسماء ورود الحديث، والتنبيه على ما يرد في الحديث سندًا كان أو متنًا من تصحيف أو تحريف، وذلك مع العناية بضبط متون الأحاديث ضبطًا محكمًا، وتحقيق الروايات وتحريرها.

علم الوضع (دراسة في فلسفة اللغة بين علماء أصول الفقه وعلماء اللغة):

كتاب من تأليف الدكتور عبد الرزاق أحمد محمود الحربي، طبعته دائرة البحوث والدراسات بديوان الوقف السني.



إن علم الوضع يعد حلقة الوصل بين اللغة وعلم المنطق والفلسفة وعلم أصول الفقه، فهو يمثل منطق اللغة وفلسفتها، وهو يمثل أساسًا قويًّا لما يطلق عليه في العصر الحاضر اسم علم المصطلح؛ ومن هنا جاء اختيار المؤلف لموضوع الوضع والاصطلاح، ودراستهما دراسة علمية خاصة على وفق خطة قسمت البحث تقسيمًا ثلاثيًّا، فاحتوى المبحث على ثلاثة فصول، وكل فصل احتوى على ثلاثة مباحث.

- فقد جعل الفصل الأول لعلم الوضع ومصادر دراسته.
- والفصل الثاني درس فيه العلاقة بين الوضع والدلالة.
- أما الفصل الثالث فقد ختم به الكتاب، وبحث فيه وضع المصطلح.
- ثم ختم البحث بخاتمة أجمل فيها أهم النتائج التي توصل إليها.

الدلالتان المعجمية والسياقية (دراسة لغوية تأصيلية في معجم التقفية للبندنيجي ت ٢٨٤ هـ):

هو كتاب محكم علميًّا للباحثة سوسن وسيم الحمداني، طبعه مركز البحوث والدراسات الإسلامية بديوان الوقف السني ضمن سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة.

قد بدأت الكاتبة هذا البحث اعتمادًا على خطة محكمة الفصول والمباحث، واعتمدت على منهج بحث كان أساسه التحليل الدلالي للمواد اللغوية، واستنباط الطريقة التي سار عليها البندنيجي في تأليفه للكتاب، وقد قسمته إلى ثلاثة فصول يسبقها تمهيد ومقدمة، ثم أنهت البحث بخاتمة وقائمة بالمراجع والمصادر.

فالتمهيد كان ميدان البحث فيه التعريف بالبندنيجي، وتوضيح منهج كتاب التقفية، ثم انتقلت بعد ذلك لبيان معنى الاحتجاج عند البندنيجي وأقسامه، ثم الموازنة بين منهج التقفية ومنهج صحاح الجوهري.

- والفصل الأول: ناقشت فيه مفهوم الدلالة اللغوية ومعجمات القوافي.
- والفصل الثاني: عن الدلالة في كتاب التقفية.
- أما الفصل الثالث: فكان عن الدلالة الاستعمالية وتحديد المعاني.
- ثم ختمت البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها.

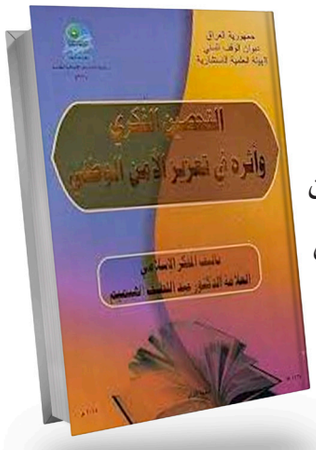
إدارة الصراع مع التطرف والإرهاب في الشرق الأوسط (العراق نموذجًا- الإشكالية والحل):



هو كتاب للدكتور عبد اللطيف الهميم رئيس ديوان الوقف السني، طبعته الهيئة العلمية الاستشارية بديوان الوقف السني.

وقد اهتم فيه بتفنيد الأساس النظري الذي يقوم عليه التطرف، مع بيان التواءاته الفكرية المتناقضة مع الأسس الإسلامية السمحة، وتحصين أبناء المجتمع من التأثر بأفكاره، ولا سيما الشباب منهم، مع الاهتمام بعرض تاريخ التطرف في المجتمع الإسلامي وغيره من المجتمعات غير الإسلامية، مع بيان مفهوم الإرهاب ومفهوم التطرف والفرق بينهما، وأيضًا العوامل والأسباب الداخلية التي تؤدي للتطرف والإرهاب. ثم ختم البحث بتلخيص يحتوي على ما توصل إليه من نتائج، مع توصية بتجفيف منابع الإرهاب والتطرف الفكرية عن طريق طرح الفكر البديل الذي يتسم بالوسطية والسماحة، مع إقامة الدراسات الفكرية والمعرفية التي تُقوِّم الأفكار المضادة للتسامح الإسلامي.

التحصين الفكري وأثره في تعزيز الأمن الوطني:



هو كتاب محكم علميًّا للدكتور عبد اللطيف الهميم رئيس ديوان الوقف السني، طبعته دائرة البحوث والدراسات بديوان الوقف السني ضمن سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة.

بيَّن فيه أن التطرف والتكفير والإرهاب طوفان كاسح وإعصار مدمر،

يزهق الأرواح ويذل كرامة الإنسان، ويحارب التنوع، ويبيد العمران والبنى التحتية، ويفتت النسيج الاجتماعي، ويعد من أكبر الأخطار على الأمن الوطني والاستقرار المجتمعي. وبين أيضًا الخلل الحاصل بتشخيص قضايا الإرهاب المعاصر، وما يكتنفه من ارتجالية فجة وأحادية معيبة، تتجسد في معالجات لا تصل إلى جذوره الفكرية العميقة التي تمده بالاستمرار والدوام. فقد حاول في هذا الكتاب تقديم رؤية تشخص المداخل التي تشكل التطرف والتكفير والإرهاب، وتسلط الضوء على التحصين الفكري تعريفًا وأهدافًا ومرتكزات ووسائل، مفككًا الخارطة الفكرية للجماعات المتطرفة، معرجًا على حزمة من المعالجات الناجعة، ومستشرفًا فضاء البدائل الممكنة، طارحًا لمجموعة من التوصيات الإجرائية في ختامه.

المديح في الشعر العراقي في القرن الثامن عشر:



هو كتاب محكم علميًّا من تأليف مصطفى أدهم حمادي، طبعه مركز البحوث والدراسات الإسلامية بديوان الوقف السني ضمن سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة.

قدم الكاتب في هذا البحث دراسة عن الشعر العراقي في القرن الثامن عشر الميلادي وفق خطة تشتمل على ثلاثة فصول رئيسة، يسبقها تمهيد.

عرض الكاتب في التمهيد الأحوال العامة في العراق لا سيما السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثم جاء الفصل الأول بعنوان «المدائح الدينية»، ويشتمل على ثلاثة مباحث، تناول في أولها المديح النبوي الشريف، ثم في الثاني مدائح آل البيت النبوي الشريف وصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم جاء المبحث الثالث بعنوان المديح الصوفي.

أما الفصل الثاني فقد خص بدراسة «المديح السياسي»، جاء مبحثه الأول بعنوان: مديح سلاطين الدولة العثمانية، ثم الثاني بعنوان: مديح الولاة أو الوزراء، ثم ختمه بالثالث وهو عن مدائح كبار موظفي الدولة.

أما الفصل الثالث فهو بعنوان: «المديح الاجتماعي»، تناول في مبحثه الأول مدح العلماء والأدباء، ثم المدائح الاجتماعية العامة في المبحث الثاني.

ثم أتبع ذلك بخاتمة قصيرة حدد فيها أبرز نتائج الدراسة.

النضوج الإداري والخطابي ودوره في نهضة المسجد وتنمية المجتمع:

كتاب محكم علميًّا من تأليف الدكتور عبد اللطيف الهميم رئيس ديوان الوقف السني، طبعته الهيئة العلمية الاستشارية بديوان الوقف السني ضمن سلسلة الإدارة المسجدية.

ناقش فيه فضيلته الإدارة القويمة للمساجد، وخطورة سوء الإدارة المسجدية؛ كأن ينحاز الإمام إلى مجموعة دون أخرى، أو يسمح بتيار دون آخر، بحيث يؤدي ذلك إلى نشوء عملية التكتلات الفكرية والعقائدية، والتيارات المتناحرة؛ لذا يجب على الإمام والخطيب أن يسلك سلوكًا حياديًّا بناء على أسس ثابتة من علم الإدارة المسجدية؛ فقد اعتبر فضيلته هذا الكتاب اللبنة الأولى لعلم جديد ينبغي أن يكون له كتابه ومفكروه، والذي يحتاج إلى دراسات وأبحاث في مجالات الإدارة النفسية والتوجيهية والتثقيفية والفكرية، وإدارة الأزمات، وإدارة الجماهير، بالإضافة إلى المهمة الأساسية للمسجد وهي إقامة الشعائر الإسلامية.

مفهوم الدولة القانونية بين الفكر الوضعي والدستور الإسلامي:

كتاب محكم علميًّا من تأليف الدكتور عبد اللطيف الهميم رئيس ديوان الوقف السني، طبعته الهيئة العلمية الاستشارية بديوان الوقف السني، ضمن موسوعة مفهوم الدولة.

وهو كتاب ناقش فضيلته فيه الجدل حول الدولة المدنية والدينية في الدول العربية الإسلامية في الفترة الأخيرة في ظل الاحتراب الدائر بين التيارين العلماني والإسلامي، والإشكاليات التي تشوب هذا الصراع والتي تعود لعدم تحرير مصطلح الدولة المدنية بشكل واضح، وكذلك مفهوم الدولة الدينية.



سابعًا: ملامح منهج الفتوى بديوان الوقف السني العراقي:

العراق هي مهد المذهب الحنفي، فمؤسسه الإمام أبو حنيفة -رحمه الله- عراقي بغدادي، فهو مذهب عراقي النشأة حتى عُرف بـ«مذهب أهل العراق»، وقد اعتمدته الخلافة العباسية مذهبًا رسميًّا للدولة، وقامت بتقريب علماء الحنفية وتوليتهم القضاء، حتى ولي القضاء أبو يوسف تلميذ أبي حنيفة، فكانت للمذهب الحظوة الواسعة في الانتشار والشهرة، إلى أن جاء العثمانيون فاعتمدوه كذلك مذهبًا رسميًّا للقضاء والفتوى.

إلا أنه قد نشأت منذ القدم في العراق بعض المدارس التي استوعبت المذاهب السنية الأربعة، وخاصة المذهب الشافعي الذي كان وما زال موجودًا بجانب الحنفي، مع الوجود القوي للمذاهب الشيعية.

ومن أهم ملامح ذلك المنهج:

- مراعاة رأي الجمهور، ففي فتوى وردت للموقع الرسمي لديوان الوقف السني حول مقدار زكاة طن القمح، جاء في الجواب: «نصاب الزروع والثمار عند جمهور الفقهاء خمسة أوسق...» [فتاوى الزكاة- ٢٢/ ٦/ ٢٠١٣].
- ترجيح غير رأي الجمهور للتيسير ومراعاة فقه الواقع، ففي فتوى وردت حول صدقة الفطر، وبعد عرض رأي الجمهور -في وجوبها على كل مسلم قادر على إخراجها مع اعتماد تفسير الجمهور لتلك القدرة وأن خروجها يكون من غالب القوت- تم ترجيح رأي الحنفية في جواز إخراج القيمة؛ لأنها أتم وأيسر وأقرب إلى رفع الحاجة [الزكاة - الفتاوى - فتاوى الصوم - ١٢/ ٧/ ٢٠١٦].
- اعتماد الإجماع، وخاصة إجماع الأئمة الأربعة، ففي فتوى حول حكم إتيان الزوجة في الدبر، جاء في الجواب: «تحريم وطء الدبر أجمع عليه الأئمة الأربعة» [فتاوى النكاح- ٢٠/ ٨/ ٢٠١٣]. وفي فتوى وردت حول حكم الإجهاض؛ جاء في الجواب: «لا يجوز الإجهاض بعد الشهر الرابع بالإجماع» [فتاوى المعاملات- ١٣/ ٧/ ٢٠١٦].
- تدعيم الفتوى بالأدلة من الكتاب والسنة إذا احتاجت إلى ذلك، ففي نفس الفتوى السابقة حول تحريم إتيان الزوجة في الدبر تم عرض الأدلة المحرمة من الكتاب والسنة.
- استنباط الحكم أحيانًا من الكتاب والسنة مباشرة مع مراعاة الضوابط والقواعد الأصولية.
- الاهتمام في المستجدات والنوازل بقرارات المجامع الفقهية والاستشهاد بها، واعتماد رأي جمهور العلماء المعاصرين.
- الإيجاز والاختصار غالبًا في عرض الإجابة بما يفي بحاجة السائل.

ثامنًا: نماذج من فتاوى ديوان الوقف السني:

التربح من الأفلام:

فتوى بتاريخ ٠٧ / ٠٩ / ٢٠١٧

السؤال:

لديَّ قناة على موقع اليوتيوب، أضع بها أفلامًا وثائقية مسجلة من التلفاز من قنوات تلفزيونية مختلفة، وأربح المال من الإعلانات التى تظهر اثناء مشاهدة تلك الأفلام، وهناك نقطتان:

٣. لا أملك حقوق النشر، أنا فقط أنقلها وأعيد نشرها ولم أستأذن من القناة التليفزيونية أو المنتج.

٤. اليوتيوب يشترط امتلاك حقوق النشر للربح من الفيديوهات ولكن لا يطبق ذلك ويسمح بنشر الإعلانات المربحة ولا يحذف أي فيديو إلا إن قام منتجها الأصلي بالشكوى لإدارة الموقع، واليوتيوب مليء بآلاف الأفلام المنقولة.

فهل يجوز الربح من الأفلام بوجود تلك النقطتين؟

الجواب/ الشيخ الدكتور عبد الستار عبد الجبار:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله.

عضو الهيئة العليا للمجمع الفقهي العراقي لكبار العلماء للدعوة والإفتاء

نائب رئيس مجلس علماء العراق:

إثبات حق معنوي للنشر يعني أن ملكية المنتج تعود لصاحب هذا الحق فله نشره أو حجبه أو السماح لغيره بنشره بمقابل.

ويترتب على هذا الحق حق مالي هو امتياز للمؤلف أو المنتج لقاء مؤلفه أو منتجه يفيد استئثار صاحب الحق بحقه واستغلاله بالصورة المشروعة التي يراها، وهذا الحق بعد وفاة صاحب الحق يتحول للورثة شرعًا.

وهناك خلاف في مدى شرعية هذا الحق في المؤلفات العلمية والمحاضرات الدينية التي تصب في خدمة الصالح العام، أما الحقوق المالية للأعمال الأخرى فلا أعلم خلافًا في أنها تعود للمنتج.

فالشريعة لا تبيح أن لا يعمل الإنسان عملًا وينسبه له، قال تعالى: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [آل عمران: ١٨٨] فالآية تتوعد الذين يحبون الحمد بنسبة أعمال غيرهم لهم وهم لم يفعلوها ولم ينسبوها لأنفسهم؛ تتوعدهم بالعذاب الأليم على سكوتهم ورضاهم بالنسبة، وهذه المنتجات أعمال معنوية.. ما بالك بادعائهم أنها أعمالهم وبتربحهم عليها؟

والمصلحة الشرعية تقتضي مراعاة هذه الحقوق في الإبتكار والاختراع والأعمال الإبداعية؛ وإلا فسوف ينعدم الحافز لإنتاج المزيد من الأعمال ذات الحقوق المعنوية إذا قررنا إسقاط هذه الحقوق المعنوية لمنتجي هذه الأعمال وأبحنا لمن يحصل عليها أن يتربح منها، ولقام المتطفلون بالاستفادة منها دون الرجوع إلى أصحاب الحقوق مما يقتل حافز الإبداع وإنتاج المزيد.

وقد قرر مجمع الفقه الإسلامي في دورة مؤتمره الخامس بالكويت ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م اعتبار الاسم التجاري والعنوان التجاري (العلامة التجارية والتأليف والاختراع أو الابتكار) حقوقًا خاصة لأصحابها، ومثلها إنتاج الأفلام، فالعرف المعاصر جعل لهذه الأعمال قيمة مالية معتبرة لتمول الناس بها. وهذه الحقوق يعتد بها شرعًا، فلا يجوز الاعتداء عليها، والكسب عن هذا الطريق غير طيب.

وهذا إذا كانت هذه الأفلام نافعة ولا تتقاطع مع أحكام الشريعة ودعوتها لنشر الفضيلة والخلق القويم، أما ما يتقاطع مع الشريعة من أفلام الرذيلة والإلحاد والانحرافات الخلقية فلا يجوز إنتاجه ولا الترويج له، وما يتحصل عنه من أجر فغير مشروع.

العملات الإلكترونية:

فتوى بتاريخ ٠٧ /٠٨ /٢٠١٧

السؤال:

أود الاستفسار عن الحكم الشرعي للتعاملات التي تتم للحصول على العملة الإلكترونية بيتكوين (بالإنجليزية: Bitcoin).

تعد هذه العملة «عملة مُعمَّاة»، ويُقصد بذلك أنها تعتمد بشكل أساسي على مبادئ التشفير في جميع جوانبها، يمكن مقارنتها بالعملات الأخرى مثل الدولار أو اليورو، لكن مع عدة فوارق أساسية، من أبرزها أن هذه العملة هي عملة إلكترونية بشكل كامل تتداول عبر الإنترنت فقط من دون وجود فيزيائي لها. كما أنها تختلف عن العملات التقليدية بعدم وجود هيئة تنظيمية مركزية تقف خلفها، لكن يمكن استخدامها كأي عملة أخرى للشراء عبر الإنترنت أو حتى تحويلها إلى العملات التقليدية.

أيضاً تعتبر بِتكُيِن عملة رقمية ذات مجهولية، بمعنى أنها لا تمتلك رقمًا متسلسلًا ولا أي وسيلة أخرى كانت من أي نوع تتيح تتبع ما أنفق للوصول إلى البائع أو المشتري، مما يجعل منها فكرة رائجة لدى كل من المدافعين عن الخصوصية، أو بائعي البضاعة غير المشروعة (مثل المخدرات) عبر الإنترنت على حد سواء.

ولبدء التجارة في هذا المجال لا يتطلب الأمر رأس مال بل هناك عملية تسمى (التعدين) -كما هو الحال في استخراج الذهب مثلًا- نفس الشيء بالنسبة للبتكوين يتطلب معدات وبرامج مخصصة تقوم بفك الشيفرات والعمليات الحسابية المعقدة.

علمًا بأن ألمانيا هي الدولة الوحيدة التي اعترفت رسميًّا بعملة بيتكوين بأنها نوع من النقود الإلكترونية.

ما هو رأي فضيلتكم في هذا الأمر مبينين لنا حكمه الشرعي

الجواب/ الشيخ الدكتور عبد الستار عبد الجبار

عضو الهيئة العليا للمجمع الفقهي العراقي لكبار العلماء للدعوة والإفتاء

نائب رئيس مجلس علماء العراق

لم أفهم من سؤالك الطويل مقصدك تمامًا، والصورة التي تسأل عنها بالضبط، وربما لأن النقود الإلكترونية تعامل ما زال حديثًا ويحتاج إلى إيضاحات.

ولا بأس بإيضاح بعض قواعد التعامل النقدي الشرعية؛ فالنقود التقليدية عندنا كل ما يستخدم وسيلة للتبادل ومقياسًا للقيم ومخزنًا للثروة، ومعيارًا للمدفوعات الآجلة من الديون. والنقود المعدنية القديمة تصدرها (تسكها) الدولة، وأما النقود الورقية اليوم فتصدرها الدولة بوساطة بنكها المركزي.

أما النقود الإلكترونية فما نعرفه عنها أنها قيمة نقدية مخزونة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة، ويتم الدفع من الخزين الإلكتروني وبقيمة محددة.

والنقود الإلكترونية كالنقود التقليدية في صلاحيتها لأن تكون وسيلة تبادل، وفي صلاحيتها لأن تكون مقياسًا للقيم، إلا أن الذي يصدرها شركات ائتمان خاصة وقد تخضع لرقابة الأجهزة الحكومية.

وفي الفقه المالي الإسلامي نحتاج إلى فهم أربعة مصطلحات:

الأول: البيع، وهو مبادلة سلعة معلومة أو منفعة (خدمة) معلومة بمال معلوم (ثمن) يتم الاتفاق عليه قبل عقد البيع.

الثاني: المقايضة، وهي مبادلة سلعة بسلعة أخرى؛ وكلا السلعتين معروفة من الطرفين.

الثالث: الإجارة، وهي بيع منفعة معلومة بثمن معلوم.

الرابع: الصرف للنقود، وهو مبادلة نقد بنقد من جنسه كالدينار العراقي بالدينار العراقي؛ فهذا لا يجوز إلا متماثلًا (يدًا بيد مثلًا بمثل) أو من غير جنسه كالدينار العراقي بالدولار الأمريكي، وهذا يجوز فيه التفاضل يعني الدولار بأكثر من دينار، ولكن يشترط فيه القبض الفوري (يدًا بيد).

وما يخشى منه في التعاملات المالية هو الربا؛ فإذا كان (البتكوين) عملة فلا يجوز أن تشتريه إلا بجنسه متساويًا، وبغير جنسه يجوز التفاضل مع شرط القبض الفوري، ويجوز أن تشتري به السلع والبضائع ولكن بشروط:

أ- أن تخلو المعاملة من القمار بعد خلوها من الربا؛ لقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴾ [المائدة: ٩٠] فالميسر في الآية القمار، وهو لعب يُشْتَرط فيه أن يأخذ الغالبُ شَيْئًا من المغلوب، والكثير من لوحات البيع الإلكتروني فيها من هذا القمار شيء.

ب- ثم أن تخلو المعاملة من الغرر، وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الغرر [رواه مسلم، باب النهي عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر (٣٨٠٠)] وهو تردد بين أمرين أغلبهما أخوفهما، أي أن الغالب سيكون ما نخاف منه، ويمثلون له ببيع السمك في الماء أو الطير في الهواء قبل أن يصطادا، فما كانت الجهالة فيه بهذا الحجم في معاملاتنا فهو غرر حرام لوجود خطورة في أن لا يحصل على ما دفع ثمنه.

ج- الخلو من الغش، وهو إبداء البائِع ما يُوهِم كمالًا كاذبًا في مَبِيعه أو كَتْم عَيْبه بخلط الجيد بالرديء ونحوه، فهو قد يكون بتدليس بنفس البضاعة عن طريق خلط جيدها برديئها، وقد يكون بمواصفاتها.

وأي وصف من هذه الأوصاف في أي معاملة مالية يجعلها حرامًا.

وقد ذكرت في سؤالك أن البدء بالتجارة لا يتطلب رأس مال بل معدات وبرامج فك شيفرات (ولبدء التجارة في هذا المجال لا يتطلب الأمر رأس مال بل هناك عملية تسمى (التعدين) كما هو الحال في استخراج الذهب مثلًا نفس الشيء بالنسبة للبتكوين يتطلب معدات وبرامج مخصصة تقوم بفك الشيفرات والعمليات الحسابية المعقدة) يعني أن العملية ليست مبادلة اقتصادية بل هي مقامرة ومخاطرة فك الشيفرة.

وذكرت في سؤالك أن وصف التعامل بهذه النقود بأنه (عملة رقمية ذات مجهولية، بمعنى أنها لا تمتلك رقمًا متسلسلًا ولا أي وسيلة أخرى كانت من أي نوع تتيح تتبع ما أنفق للوصول إلى البائع أو المشتري) وهذا يضعها في المحظورات للجهالة والغرر.

وذكرت أنها عملة لا تتمتع بوجود فيزيائي مما يحتمل الغش في التقويم والتحويل إلى أقيام عملات أخرى.

ولهذه الملاحظات أعتقد أن المسلم الوقاف عند حدود الله لا ينبغي له أن يتعامل تعاملًا بمثل هذه المواصفات.. وقد نحتاج إلى مزيد من المعرفة منك لتصور الصورة بطريقة أوضح. والله أعلم.

التسويق الشبكي:

فتوى بتاريخ ٢٥/٠٨/٢٠١٦

السؤال:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

توجد شركة تعمل بنظام التسويق الشبكي لكن نظامها الإشهارات حلال مثل الاتصالات والمتاجر... وكذلك السياحة بمعنى أنك إذا اشتمرت مبلغًا، فإن الشركة تمول المشروع، وهو إما إشهار أو مشروع سياحي، وتعطيك نسبة الربح ١,٤١٪ كل يوم لمدة ١٢٠يوم أي ما يعادل ١٧٠٪ كمجموع، ثم تنتهي الباقة التي اشتريتها لكن بإمكانك كل يوم استثمار المبلغ الذي ربحته من تلك النسبة ١,٤١٪ وتعمل أيضًا بالنظام الهرمي ولكنه ليس إجباريًّا بحيث إذا كنت تريد فقط الربح من الاستثمار فلك ذلك، فما حكم الاستثمار فيها ؟.

الجواب/ الشيخ الدكتور عبد الستار عبد الجبار

عضو الهيئة العليا للمجمع الفقهي العراقي لكبار العلماء للدعوة والإفتاء

نائب رئيس مجلس علماء العراق

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فالتسوق الشبكي: نظام يستفيد فيه المشترك في الشبكة من مزايا شرط أن يكسب عددًا من المشتركين وبطريقة متوالية هندسية أو في شكل شجرة ثنائية، فيحصل فيه المسوِّق على عمولات عن كل فرد يتم اعتماده كمساعد أو تابع للمسوَّق على وفق أنظمة وبرامج خاصة، والترويج للمنتجات يكون عن طريق المشترين؛ بإعطائهم عمولات مالية مقابل كل مشترٍ عن طريقهم، على وفق شروط معينة.

والتسويق بهذا الأسلوب يصبح هدفًا للمنتجين والعملاء بدل أن يكون وسيلة لبيع المنتجات، فيصبح مخدومًا بعد أن كان خادمًا، فالأصل بالتسويق أنه يقوم بعملية إيصال السلع والخدمات من المنتِج إلى المستهلِك والمستخدِم، فهو وسيلة تصريف المنتج أو خدمة المستهلك بتوفير ما يناسبه من سلع وخدمات.

بينما عمل هذه الشركات يبين أن تركيزها وتركيز من يسوِق لها منتجاتها على العمولة وليس على السلعة أو الخدمة، ففي الوقت الذي نجد فيه قيمة المنتج قد لا تتجاوز المائة دولار؛ نجد العمولة قد تتجاوز آلاف الدولارات، وهذه العمولات هي التي تدفع إلى شراء السلعة، وفي هذا شبهة القمار كما سيتضح.

والمتتبع لصفحات الفتاوى يجد أن بعض الجهات الشرعية قد أفتت بجوازه؛ كالأزهر الذي ألحقت لجنة الفتوى فيه هذه المعاملة بالسمسرة إذا لم يقم على غش أو تدليس أو ظلم أو خيانة، ثم تراجعت لجنة الفتوى في الأزهر عن هذه الفتوى وقالت بعدم جواز هذه المعاملة في ٢٠١٢/١٢/٧.

كما أجازه الشيخ عبدالله الجبرين من السعودية مع اشتراط أن تكون معلومة ليس فيها غرر أو ربا أو رشوة أو قمار أو مخادعة، وللأسف عند المحاججة يذكر بعض المؤيدين للمعاملة للشيخ فتواه بالجواز، ولا يذكرون ما اشترطه فيها من شروط.

وفي المقابل يرى جمهور المعاصرين حرمة هذه المعاملة لما تشتمل عليه من ربا وقمار وغرر فاحش وأكل لأموال الناس بالغش والتدليس، فالتسويق الشبكي بكافة صوره وأسمائه المختلفة؛ والسلع والخدمات التي يتعامل بها فيه صور الربا والغرر والجهالة، ويقود إلى الميسر، لذلك يجب تجنبه.

وقبل تفصيل الحكم الشرعي لهذه المعاملة لا بد من ذكر الشبهات التي قد يتحجج بها القائلون بجواز التسوق الشبكي، ولا بد من الرد عليها:

١- **الشبهة الأولى:** يمكن أن يقال: إن العلاقة بين المُسوِّق والشركة علاقة وكالة، فالمشترك وكيل للشركة (سمسار) ويستحق الوكيل أجرًا على عمله.

ويرد على هذه الشبهة بثلاثة فروق بين الوكيل أو السمسار وبين المسوِّق الشبكي:

الأول: الوكالة (السمسرة) عقد جائز لكل من الطرفين فسخه برضا الطرف الآخر وبغير رضاه، أما في التسويق الشبكي فالعقد مع المتسوق عقد لازم من طرف الشركة؛ جائز من قبل المشترك، فلا يحق للشركة فسخ تعاقدها من قبلها ما دام المشترك ملتزمًا بمهمته.

الثاني: المسوِّق في التسوق الشبكي يُلزم بشراء البضاعة التي يسوِّق لها وبثمن يزيد عن ثمن المثل في أغلب الأحيان، أما الوكيل فغالبًا ما يأخذ أجره على عمله دون أن يُلزَم بشراء السلعة.

الثالث: المسوِّق يأخذ عمولته من جهده وجهد غيره من العملاء ممن هم تحته في الشبكة، بينما يأخذ السمسار أجره على عمله فقط، فمن يستحق العمولة هو من قام بالدعاية للشركة وأتى بالزبون، أما الذين فوقه في الهرم فلا حق لهم بهذا لأنهم لم يمارسوا الدعاية، وقولهم أنهم يدربون مَن تحتهم لا يعطيهم الحق بعمولة بل بأجر معلوم من السمسار إن أقر لهم به.

وفرض نظام متوازن للعمولة يمين ويسار أو أي اسم آخر -غير شرعي؛ لأنه قمار وليس سمسرة، فالعقد ليس وكالة لهذه الفروق.

٢- **الشبهة الثانية:** وقد يقال: إن المشترك يعمل أجيرًا لدى الشركة، والإجارة جائزة بالإجماع.

ويرد على هذه الشبهة بأن إجارة الأجير تخالف ما يأخذه المتسوِّق بأمرين:

أولهما: الأجرة في التسويق الشبكي مجهولة، وشرط الإجارة أن تكون الأجرة معلومة.

وثانيهما: يشترط في الإجارة أن يكون الأجل معلومًا، وفي التسويق الشبكي يجهل كل من الطرفين الأجل جهالة فاحشة فلا يعلم المشترك كم سيستغرق وقت إقناع مشترك جديد يقوم بشراء هذا المنتج ليأخذ الأجرة أو العمولة. ولهذين الفرقين لا يمكن أن يكون العقدُ عقدَ إجارة.

٣- **الشبهة الثالثة:** وقد يقال: إنَّ الأرباح التي يأخذها المشترك تدخل في باب الجعالة، وعند بعضهم تصح الجعالة بما فيها من جهالة.

والجَعالة: ما يعطاه الإنسان على أمر يفعله بأن يقال: من فعل كذا فله كذا فيجعل شيئًا معلومًا من المال لمن يعمل له عملًا معلومًا، وهو يخالف ما يأخذه المُسوَّق بأمرين:

١- الجَعل في الجعالة محدد، أما في التسوق الشبكي فغير محدد.

٢- الجَعل في الجَعالة مقطوع به عند تحقق شرط الجاعل، أما في التسوق الشبكي فقد يتمكن من إقناع المشتركين وقد لا يتمكن، وإذا لم يحصل المجعول له في شرط الجعالة على الجعل لا يعد مقامرًا لأنه لم يخسر ماله، أما في التسوق الهرمي إذا لم يحصل المسوق على العمولة فإنه يكون قد خسر ماله دون مقابل، وهذه الصورة هي جوهر القمار، وهي أحد أسباب التحريم في هذه المعاملة.

أما أدلة التحريم لهذا التعامل فهي:

احتواؤه على الربا؛ وحقيقة هذه المعاملة أن يدفع المستهلك مبلغًا من المال قيمة للمنتَج لينال عوضًا عنه مبلغًا آخر أكبر منه وهو العمولة، وهذه صورة من صور الربا المحرم، فالربا كل زيادة مشروطة مقدمَة عن المال الربوي مقابل الأجل وحده. وهذه زيادة مشروطة وبيع نقود بنقودٍ، فالمشترك يدفع مبلغًا قليلًا من المال ليحصل على مبلغ كبير، فالعملية بيع نقودٍ بنقود مع التفاضل والتأخير، وهذا هو الربا المحرم بالنصوص القطعية من الكتاب والسنة وإجماع الأمة.

وأما القمار؛ فلأن العميل في العمل التجاري يستحق العمولة على قدر ما يأتي به من زبائن ومشتريات، وفي التسويق الشبكي اشتراط تساوي اليمين واليسار لاستحقاق العمولة، وهذه مقامرة وشرط غير شرعي. ولا يغير ذلك أن العميل يبذل جهدًا في التسويق لمنتجات الشركة؛ إذ أنَّ هناك الكثير من صور القمار المعروفة التي يبذل فيها المقامر مجهودًا ومالًا للحصول على مال أكبر منه، والقمار من المحرمات القطعية.

وأما الغرر: فقد نهى النبي r عن بيع الغرر [رواه مسلم، باب النهي عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر (٣٨٠٠)]، وهو تردد بين أمرين أغلبهما أخوفهما، أي أن الغالب سيكون ما نخاف منه، وفي هذه المعاملة لا يدري المشترك أسينجح في تحصيل العدد المطلوب من المشتركين فيربح العمولة أم لا؟ والغالب أنه سيخسر؛ لأن معظم أعضاء الهرم سيخسرون.

وأما الغش فما تقوم به هذه الشركات من أكلٍ لأموال الناس بالباطل في ظل الوعود والعمولات التي يتطلع إليها العميل، والتي لا حقيقة فيها على أرض الواقع. فهي في ظاهرها تغري المشتركين، وفي الباطن مجهول تندرج تحته كل بيوع الخطر.

نسأل الله الحفظ من الزلل والصواب في القول والعمل.

ولائم المقاولين وهداياهم:

فتوى بتاريخ ٠٨ / ٠٥ / ٢٠١٦

السؤال:

بعض المقاولين يوثق علاقته مع المهندس المشرف على العمل ويدعوه إلى وجبة طعام في أحد المطاعم، ويسلمه هدية مالية قد تصل إلى بضعة ملايين من أجل ألَّا يقوم المهندس بالتدقيق على تنفيذ العمل، ويتغاضى عن نوع المواد التي نفذ بها العمل؛ وهي في الغالب من أسوأ المواد في السوق، وقد تضررت المقاولات من هذه الظاهرة. فما حكم هذا الطعام والهدية؟

الجواب/ الشيخ الدكتور عبد الستار عبد الجبار

عضو المجمع الفقهي العراقي لكبار العلماء للدعوة والإفتاء

عضو المجلس العلمي المركزي

المقاولة عقد استصناع يتعهد المقاول (والذي يسمى في الفقه صانعًا) أو شركة مقاولات بموجبه بتقديم عمل للمستصنِع (الذي يطلب تصنيع شيء ما له) بمواصفات معينة ومدة محددة ومقابل مبلغ من المال قد يسلم على دفعات، والمستصنِع قد يكون جهة حكومية أو غير حكومية، ويكون هناك حق الإشراف للمستصنِع على سير العمل.

والأصل في التعامل الإسلامي أن يكون العمل بإتقان تام؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتْقِنَه» أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ١/ ٢٧٥ برقم ٨٩٧، والبيهقي في شعب الإيمان ٧/ ٢٣٢ برقم ٤٩٢٩. وأبسط صور الإتقان الالتزام بالمواصفات المتفق عليها، وإلا فإن الإخلال بالشروط ظلم من المنفذ وخيانة أمانة من المهندس المشرف.

والمهندس المشرف موظف يتقاضى راتبًا مقابل عمله لا يجوز له أن يقيم مثل هذه العلاقة النفعية مع المقاول، ولا يجوز للمقاول كذلك أن يدعوه لطعام ويدفع له هدية؛ فهذا الطعام سحت، وهذه الهدية رشوة، وكل ما يحصل عليه من عطايا تحت أي مسمى ليس له حق في تملكها، بل تعود للصالح العام إن كان المشروع حكوميًّا، ولصالح الجهة التي يعمل لديها إن كان المشروع غير حكومي، فقد ورد أنه (لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِي وَالْمُرْتَشِي) سنن أبي داود ٣/ ٣٠٠، باب كراهية الرشوة، برقم ٣٥٨٠، والترمذي ٣/ ٦١٥، باب ما جاء في لعن الراشي والمرتشي برقم ١٣٣٧ وقال عنه حسن صحيح، وابن ماجه ٢/ ٧٧٥ برقم ٢٣١٣.

وحقيقة اللعن إبعاد الملعون عن أسباب الرحمة الإلهية ومواطنها، ولا شكَّ أنَّ من لَعنه رَسُول الله صلى الله عليه وسلم لحقته لعنة الله وطُرِد من رحمته، والراشي المعطي لمن يعينه على باطل، والمرتشي الآخذ من أجل إعانته المبطل على باطله، وقد لحقتهما العقوبة معًا لأنهما استويا في القصد.

أما إذا أعطى ليتوصل إلى حق لا يتحصل إلا بالإعطاء، أو ليدفع عن نفسه ظلمًا لا يُدفع إلا به؛ فإنه غير داخل في هذا الوعيد.

وتسمية ما يأخذه هذا المهندس من المقاول باسم الهدية فيه تزييف للحقيقة وتزوير للمسميات، فغرض المهدي من الهدية استمالة قلب المهدى إليه لغرض غير شرعي، وغرض الراشي من إعطاء المرتشي تحصيل منافع غير شرعية؛ وليس غرضه استمالة قلبه بل قد يكون يكرهه، ففي الهدية تودد خاص وتواصل مشترك بينهما، وفي الرشوة توصل إلى مأرب خاص لا غير.

ولائم المقاولين وهداياهم:

فتوى بتاريخ ٠٨ /٠٨ /٢٠١٧

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السؤال الأول:

إني صاحب شركة خدمات إلكترونية قمت بالتعاقد مع شركة تأمين حكومية لتجهيزهم بالنظام الإلكتروني لتحويل عمل الشركة من ورقي إلى إلكتروني، وإصدار بطاقات ذكية لزبائنهم مقابل مبالغ مالية متفق عليها ومحددة مسبقًا فهل هذا حلال أم حرام؟

السؤال الثاني:

في شركات التأمين تعاملات أخرى مثل أن يقوم شخص بالوساطة بين شركة التأمين والدوائر والشركات الحكومية لإبرام عقد تأمين مع الأشخاص التابعين للدوائر أو الشركات الحكومية مقابل مبلغ من المال أو نسبة محدودة ومتفق عليها مسبقًا من شركة التأمين؛ فهل هذا المال حلال أو حرام، مع العلم أن الشركة تعمل بالتأمين الصحي والتجاري، وهل الحكم يختلف فيما إذا كان صحيًّا فقط أو تجاريًّا وصحيًّا ؟

الجواب:

المشهور في عقود التأمين اليوم في بلدنا هو التأمين بقسط شهري أو فصلي أو سنوي، كالتأمين التجاري والتأمين على الحياة أو السيارات أو المباني أو التأمين الصحي وغير ذلك.

وبموجب هذا التعاقد يدفع المؤمَن له هذه الأقساط مقابل أن تدفع الشركة مبلغًا لا يتناسب مع القسط المدفوع إذا تحقق الخطر المؤمن ضده خلال مدة العقد، وإذا لم يقع الخطر خلال المدة المتفق عليها يذهب مبلغ التأمين إلى الشركة.

وقد ذهبَ جمهورُ العلماء المعاصرين إلى عدم جواز عقد التأمين التجاري بكل أنواعه، وذلك:

لأَنَّهُ عقدٌ يشتملُ على غررٍ مفسدٍ للعقد، وهو وقوع الخطر المؤمن ضده كالحريق أو السرقة؛ فقد يقع وقد لا يقع. وكذلك قد يدفع مبالغ تذهب سدى.

وهو عقدٌ ربويٌّ يتضمن ربا الفضل وربا النسيئة، فقد يدفع قسطًا أو أقساطًا قليلة؛ ثم يقع الخطر فيأخذ مقابل ما دفع مبالغ ضخمة.

ولا يخلُو من القمار، والمتمثل باحتمالية وقوع الخطر أو عدم وقوعه، وما يقابل ذلك من مبالغ لكل طرف.

فضلًا عن أنه يدخل في بيع الدين بالدين، فإذا قلنا: إن مبلغ الدفعات دين على الشركة تسدده بمبالغ أكبر إجلًا فهو بيع دين بدين.

وكل هذا يدخل في باب أكل أموال الناس بالباطل، وقد نهت الشريعة عنه، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ} [النساء: ٢٩]. فالربا والقمار وغرر المخاطرة والبخس وأخذ المال دون عوض هو معنى أكل مال الغير بالباطل كما ذكر أئمة التفسير.

وتجهيز شركة التأمين بنظام إلكتروني لتحويل عمل الشركة من ورقي إلى الكتروني، وإصدار بطاقات ذكية؛ فهذا ليس من خصائص المعاملات الحرام، بل هو نظام يستعمل في الحلال والحرام فلا ضير عليك بنصبه، والإثم على من استعمله في الحرام.

أما تعاملات الوساطة بين شركة التأمين والدوائر الحكومية والأشخاص لإبرام عقد تأمين مقابل مال فهذا كسب حرام لا يجوز؛ لأنه عون على هذا الباطل.

تاسعًا: المصادر:

- الصفحة الرسمية لديوان الوقف السني العراقي، برابط:

http://www.sunniaffairs.gov.iq

- صفحة الفيس بوك الرسمية للديوان برابط:

https://www.facebook.com/iraqi.sunni.affairs

- جمهرة أعلام المفتين، إعداد إدارة الأبحاث الشرعية بالأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم.
- أدب العراق في العهد العثماني، مقال بمجلة الآداب، جامعة بغداد، كلية الآداب، تأليف: علي أحمد الزبيدي، ع ٢٦، ١٩٧٩م.
- الإفتاء والمفتون في بغداد من ١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م، إلى ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م، تأليف: الدكتور عبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، بغداد، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
- البغداديون أخبارهم ومجالسهم، بقلم: إبراهيم الدروبي، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م.
- مشاهير الكرد وكردستان في العهد الإسلامي، تأليف: محمد أمين زكي، ترجمة: سانحة زكي بك، مطبعة التفيض الأهلية، بغداد، ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م.
- عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد، تأليف: إبراهيم فصيح بن السيد صبغة الله الحيدري البغدادي، دار الحكمة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- تاريخ علماء بغداد في القرن الرابع عشر الهجري، تأليف: يونس الشيخ إبراهيم السامرائي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- المسك الأذفر في نشر مزايا القرن الثاني عشر والثالث عشر، تأليف: الشيخ محمود شكري الآلوسي، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م-١٤٢٧هـ.
- موقع الأمة الوسط، الموقع الرسمي لسماحة الشيخ أ. د. عبد الملك عبد الرحمن السعدي بشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).
- صفحة فيس بوك بعنوان: «الدكتور عبد اللطيف الهميم ومنهجه» برابط:

/https://www.facebook.com/807706286003950/posts/807729702668275

الفصل التاسع



إدارة الإفتاء بالكويت التابعة لوزارة الأوقاف

أولًا: لمحة عن تاريخ الإفتاء في الكويت:

كانت الكويت قبل عصر النفط بلدًا قليل السكان صغير الحجم بسيط الحياة، وهذه السمة الغالبة عليه إذ ذاك انسحبت على مختلف أوجه الحياة وأنشطة المجتمع بما في ذلك الجو الديني والثقافي والاجتماعي، ومن هذا المنطلق كان السؤال عن الحكم الشرعي في أمر من الأمور يتسم بمنتهى البساطة والعفوية؛ حيث يتوجه المستفتي إلى شيخ مسجده أو إلى غيره ممن يثق بعلمه وفهمه ليعرض عليه السؤال أو الأمر المهم المشكل بالنسبة له ثم يستمع إلى الجواب مباشرة ومشافهة.

هذه الصورة عن الاستفتاء رافقتها خصال وعوامل جعلتها مقبولة مستساغة دارجة، فالمشايخ كانوا من أبناء الكويت أو ممن استقروا فيها، وهم عمومًا ممن بنى لنفسه في قلوب المواطنين منزلة ومكانة واحترامًا؛ لما عرف عنهم من تقشف في الحياة وانصراف عن المطامع، وزهد في المناصب، وخوف من الآخرة، ومراقبة لله عزوجل، مع ما وهبهم الله إياه من علم وافروفطرة صافية وذهن وقاد.

والحياة بذاتها لم تكن معقدة ولا متشعبة، بل مشاكل الناس محصورة في إطار العلاقات الأسرية بين الأفراد والعوائل، أو العلاقات التعاقدية بين التجار من جهة وبين الناس المستأجرين للغوص أو للسفر من جهة أخرى، أو في بعض المنازعات القبلية التي تحكمها أعراف قاهرة وظروف صعبة.

لذلك كانت فتاوى المشايخ تتسم -كتلك الفترة- بالبساطة والشفوية والعفوية والمحدودية، كما تتسم بأنها لم تكن تصدر عن جماعة من المشايخ، بل عن أفرادهم، إضافة إلى عدم وجود جهاز أو هيئة تتولى وتحصر في نفسها حق الإفتاء وتوضيح الحلال والحرام.

وفي بداية عصر النفط وانفتاح المجتمع بدأ جيل علماء الكويت ومشايخها الأقدمون يرحلون إلى جوار ربهم واحدًا إثر واحد، فظهرت الحاجة إلى قيام إدارة الأوقاف في أيامها الأولى بتحمل عبء الفتوى الشرعية لسد حاجة المجتمع ومواكبة التطور وإبراز الأنشطة الدينية في الكويت ونبذ الأفكار الدخيلة ونشر الفضيلة ومحاربة الرذيلة[1].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص٤١، ٤٢).

رجال الإفتاء في تاريخ الكويت:

عرفت الكويت كثيرًا من رجال الفتوى ممن كانوا عند حسن الظن بهم ورعًا وصدقًا وتقوى، ولم يكن الإفتاء في الكويت منذ كانت ونشأت ذا صفة رسمية أي بتعيين شخص معين للفتوى من ولي الأمر، وإنما كان الأمر متروكًا للعلاقة الطبيعية بين الناس والعلماء، حتى كان عهد المرحوم الشيخ سالم المبارك الصباح الحاكم التاسع للكويت (١٩١٦- ١٩٢٠م)؛ إذ رأى أن يسند الفتوى إلى الشيخ عبد الله بن خالد العدساني، فأصدر أمرًا بذلك، لكن هذا التعيين لم يطل عمره إلا سنة وأشهرًا، فقد توفي قاضي الكويت يومذاك الشيخ عبد العزيز العدساني، وبعد وفاته قلد الشيخ عبد الله بن خالد العدساني منصب القضاء فانصرف إليه وتفرغ له.

وينبغي أن نعلم أنه مع وجود المفتي المعين من قِبَل ولي الأمر لم يترك الناس عادتهم، فالكل يسأل من يثق به من العلماء، والكل يلجأ إلى من يحسن به الظن من العارفين، وكانت سماء الكويت يومئذ مضيئة بمجالس الفتوى من أهل العلم والمعرفة والتقوى والورع، من أمثال الشيخ عبد الله بن خلف الدحيان، والشيخ يوسف بن حمود، والشيخ عبد اللطيف العدساني، والشيخ جمعة بن جودر، وغيرهم ممن علموا فعملوا، وعلموا فأخلصوا، وأرشدوا واتقوا، فقد كانت مجالسهم مجالس وعظ وإرشاد، وسؤال وجواب دون إعنات على السائل أو تشديد.

وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن المرحوم الشيخ عبد الله بن خالد كان يلتمس أسهل الحلول للسائل دون الخروج به عن نطاق الشريعة محتجًّا بأن العامي لا مذهب له، وامتثالًا لأمر الرسول صلى الله عليه وسلم: «يسروا ولا تعسروا» [متفق عليه].

وكان للشيخ عبد الله بن خلف مجلسان: الأول: بعد شروق الشمس لقراءة التفسير. والثاني: بعد صلاة المغرب لقراءة شيء من الحديث. وكان المجلسان حافلين بالناس المستمعين من كل أنحاء مدينة الكويت.

ورغم كثرة من يحسن الإجابة إلا أن الناس قد يجمعون على توجيه أسئلتهم لمن يفضلونه على غيره، أو يرتاحون لإجابته ويطمئنون إلى علمه، وإجماع الناس على تفضيله شهادة امتياز له ووسام تقدير وتكريم.

وفي سنة ١٣٥٣هـ أجمع الناس على الرضا بالمرحوم الشيخ يوسف بن عيسى القناعي مسئولًا ومجيبًا على أسئلتهم الدينية والاجتماعية في عقائدهم وعباداتهم ومعاملاتهم وعلاقاتهم، فكان رحمه الله نعم المجيب، يلتمس الأيسر والأسهل، ويقول: لا مذهب للعامي.

ومن الإنصاف أن نذكر أن الشيخ يوسف بن عيسى هو أول من أفتى في الكويت باعتبار طلاق الثلاث في مجلس واحد طلقة واحدة.

وكان رحمه الله يجلس صباح كل يوم لقراءة شيء من تفسير القرآن الكريم، وكلما ختم تفسيرًا من التفاسير بدأ بغيره، واستمر مجلسه هذا من بعد وفاة الشيخ عبد الله بن خلف سنة ١٣٤٩هـ إلى أن انتقل الشيخ يوسف إلى جواربه سنة ١٩٧٣م.

ونود بهذا الصدد أن نبرز أسماء رجال من تاريخ الكويت المشرق عرفوا بالعلم والورع والتقوى، وخدمة المسلمين تعليمًا وإفتاءً.

فمنهم:

- الشيخ الفقيه محمد بن عبد الله بن محمد بن فارس التميمي (١٢٣٥- ١٣٢٦هـ)، تتلمذ على الشيخ عبد العزيز بن دامغ، والشيخ أحمد بن صعب، والشيخ الفداغي، وكان ذا عفاف وتقى مع حسن خلق وهدي مستحسن، زاهدًا فيما في أيدي الناس، باذلًا نفسه فيما ينفعهم.

ومنهم الشيخ العالم الكبير عبد الله بن خلف بن دحيان (١٢٩٢- ١٣٤٩هـ) تلقى العلم على يد والده، والشيخ محمد الفارس، والشيخ صالح بن حمد المبيض، والشيخ محمد بن عوجان، وقد أجازه الشيخ المؤرخ إبراهيم بن عيسى، والشيخ محمد بن عبد الكريم بن شبل القصيمي، وكان بينه وبين علماء زمانه مراسلات قوية، وكان يتولى الإجابة على الأسئلة التي ترد إليه من شتى البلدان بأجوبة حسنة وخطاب مسدد، وله بعض المؤلفات مثل: المسائل الفقهية، والفتوحات الربانية في المجالس الوعظية.

ومنهم الشيخ خالد بن عبد الله بن محمد العدساني، تعلم على يد والده الفقه، ثم تلقى العلم على يد السيد أحمد بن السيد عبد الجليل، واستمر يعلم الناس حتى كف بصره، وكان فقيهًا نحويًّا. توفي عام ١٣١٨هـ.

ومنهم الشيخ محمد بن إبراهيم الغانم الذي رحل في طلب العلم إلى الأحساء، وكان شعلة ذكاء، واشتغل في التعليم، وتوفي وهو شاب.

ومنهم الشيخ محمد بن جنيدل، تتلمذ على يد الشيخ عبد الله العدساني، والشيخ عبد الله بن خلف، وقد توفي عام ١٣٤٢هـ.

ومنهم الشيخ القاضي عبد الله بن خالد العدساني، تلقى علومه على يد والده، والشيخ عبد الرحمن الفارسي، واستمر معلمًا أكثر من عشرين سنة، ثم عين مفتيًا زمن الشيخ سالم المبارك، ثم قاضيًا بعد ذلك، وقد توفي عام ١٣٤٨هـ.

ومنهم الرحالة في طلب العلم وخدمة الإسلام الشيخ عبد العزيز بن أحمد الرشيد البداح (١٣٠٥-١٣٥٨هـ). تلقى علومه الأولى على يد علماء الكويت، مثل الشيخ عبد الله الدحيان، كما أخذ عن علماء الأحساء والمدينة المنورة؛ كالشيخ المكي بن عزوز، وقرأ على العلامة الشيخ محمود الألوسي، وزار العراق ومصر والشام وتركيا واجتمع بأكابر علمائها، ورحل إلى أندونيسيا لنشر الدعوة الإسلامية، وترك آثارًا علمية، مثل: تحذير المسلمين من اتباع غير سبيل المؤمنين، وتاريخ الكويت، ومجلة الكويت، وغيرها.

ومنهم الشيخ عبد الرحمن بن محمد الفارسي، طلب العلم في مكة المكرمة، ولما رجع إلى الكويت علم الفقه والنحو، واشتغل خطيبًا في جامع الخليفة، وتنقل في البلاد كثيرًا، ثم عاد إلى الكويت. توفي عام ١٣٦٠هـ.

ومنهم الشيخ يوسف بن حمود المالكي، تلقى العلم على الشيخ مساعد العازمي، وعين مدرسًا في مدرسة المباركية، واستفاد كثيرًا من الشيخ عبد الله بن خلف. توفي عام ١٣٦٥هـ.

ومنهم الشيخ عبد الوهاب بن عبد الله بن محمد الفارس (١٣١٩- ١٣٩٥هـ)، ظهرت عليه علامات النجابة مبكرًا، وتتلمذ على الشيخ عبد الله بن خلف، ولقي في مكة العديد من أهل الفضل والعلم، واستفاد منهم، وقد تورع عن القضاء عام ١٣٦٤هـ لما عرض عليه.

ومنهم الشيخ المصلح يوسف بن عيسى القناعي (١٢٩٦- ١٣٩٣هـ)، تلقى مبادئ العلوم في الكويت ثم سافر إلى الأحساء، ثم إلى مكة، وأقام فيها سنتين لقي خلالهما كبار العلماء، وأسس مع غيره أول مدرسة نظامية في الكويت، وعين ناظرًا ومدرسًا فيها، قام بالعديد من الإصلاحات التعليمية والدينية، وله من الآثار: المذكرة الفقهية في الأحكام الشرعية، والملتقطات، وصفحات من تاريخ الكويت.

ومنهم الشيخ عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن محمد بن فارس، كان من أساتذته الشيخ عبد الله بن خلف الدحيان، والشيخ الفقيه عبد المحسن البابطين، وبقي إمامًا في مسجد الفارس أربعة وخمسين عامًا، كما اشتغل في تدريس العلوم الشرعية –وخاصة الفقه الحنبلي- في المدارس الأهلية والدينية، وكان محبوبًا لدى العامة والخاصة. توفي عام ١٤٠٣هـ.

ومنهم الشيخ أحمد بن خميس الجبران (١٣١١- ١٣٩٤هـ)، تولى تعليمه وتربيته خاله الشيخ عبد الله الخلف، ثم أرسله إلى الزبير لطلب العلم، وتولى الإمامة والخطابة في مسجد البدر، وكان جهوري الصوت، كما تولى القضاء.

ومنهم الشيخ عبد العزيز قاسم حمادة (١٣١٤- ١٣٨٢هـ)، تلقى علومه الأولى في الكويت، وأهم شيوخه الشيخ جمعة الجودر، والشيخ يوسف بن حمود، والشيخ عبد العزيز بن حمد المبارك من الأحساء، وكان له الفضل في إنشاء المعهد الديني عام ١٣٦١هـ.

ومن جهود العلماء في الفتوى على المستوى الشعبي ما كان يقوم به الشيخ عبد الله النوري رحمه الله خلال سنين طويلة من الإجابة على أسئلة السائلين والمستفتين في جهازي الإذاعة والتليفزيون وغيرهما إلى آخر حياته. وقد خلفه في هذا العمل الطيب في التليفزيون الدكتور خالد المذكور الأستاذ في كلية الشريعة وعضو هيئة الفتوى ورئيس اللجنة العليا للعمل على استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال برنامجه التليفزيوني الأسبوعي المفيد، ومن خلال جهوده المباركة الأخرى.

كما أن للدكتور عجيل النشمي -عميد كلية الشريعة في جامعة الكويت سابقًا وعضو هيئة الفتوى- مشاركة كبيرة وطيبة في الإجابة على استفتاءات المستفتين في الإذاعة الكويتية وغيرها من وسائل الإعلام.

وينبغي ألا ننسى الجهود الأخرى التي يقوم بها أئمة المساجد وغيرهم من علماء الإسلام في إجابة السائلين وتعريفهم الحلال والحرام، وإرشادهم إلى طريق الحق وجادة الصواب بمختلف الوسائل المقروءة أو المسموعة أو المنظورة[١].

جهود موثقة في الإفتاء قديمًا:

ومما يذكر هنا أن نشاط الإفتاء والاستفتاء في الكويت على المستوى الشعبي لعلماء الكويت قديمًا قد تم توثيق بعضه، ولعل أصدق مثال على ذلك كتاب (العقود الياقوتية في جيد الأسئلة الكويتية)، وهو كتاب يتضمن إجابة وافية عن ثلاثين سؤالًا من الأسئلة الدينية المهمة، وجهها الشيخ عبد الله بن خلف الدحيان إلى محدث الديار الشامية في حينه الإمام عبد القادر بن أحمد المعروف بابن بدران بتاريخ ١٣٤٦هـ، كما أن هناك من هذا القبيل كتاب (الأجوبة النافعة عن الأسئلة الواقعة) للشيخ عبد الرحمن عبد الوهاب الفارس الوكيل المساعد سابقًا في وزارة الأوقاف. وكتاب (من غريب ما سألوني)، وكتاب (سألوني في العقيدة والتفسير) للشيخ عبد الله النوري رحمه الله، عضو ورئيس لجنة الفتوى سابقًا[٢].

١ هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص٤٢-٤٨).

٢ هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص٤٨-٤٩).

ثانيًا: نشأة إدارة الإفتاء:

عندما أنشئت الإدارات الحديثة ونظمت شئون الكويت نهضت إدارة الأوقاف بالعبء التقليدي للفتوى من حيث الإجابة الشفوية التي يقوم بها المشايخ والعلماء، إلا أنها ارتأت أن تكون الإجابة من قِبَل لجنة مكونة من عدد من العلماء لا يقلون عن ثلاثة، وذلك ضمانًا للدقة والتثبت العلمي، وعدم التسرع أو الخضوع لأي مؤثر شخصي أو موضوعي.

إلا أن ما كانت تخشاه لجان الفتوى المشكلة من طرف الأوقاف دائمًا وباستمرار هو ألا تنقل فتاواها الشفوية للناس بالنص نفسه والعبارة ذاتها، دون تزيد أو نقص أو تأويل أو سوء فهم، بقصد أو بدون قصد، أو ألا يستفيد منها أكبر عدد من المسلمين، أو أن تضيع الفتاوى وتموت بعد إخبار السائلين بها، فلا يستفيد أمثالهم منها، أو أن يتغير نص سؤال السائل وكلامه بعد الإجابة فيحتاج إلى إجابة مختلفة عن الإجابة الأولى.

كل ذلك وغيره مما يخشى حدوثه لأن الفتاوى لم تكن مكتوبة موثقة مضبوطة.

واستدعى ذلك أن تقوم لجان الفتوى منذ عام ١٩٧٧م فما بعد باشتراط كتابة السؤال لتوضيحه وتحديده، ثم تقوم اللجنة بمقابلة السائل شخصيًّا إذا استدعى الأمر، ثم تعمد إلى كتابة الإجابة وتنقيحها وضبطها قبل أن تعطيه إياها مقرونة بنص سؤاله. فلجان الفتوى تقوم باجتهاد جماعي للوصول إلى الحكم الشرعي الذي تزود به السائل، وهي تدرك أن هناك لجانًا متخصصة في الإفتاء الديني أو أشخاصًا غيرها ممن لهم توجهات إسلامية خاصة في داخل الكويت وخارجها قد يخالفونها في الرأي الشرعي الذي تفتي به ويتبنون آراء وأقوالًا أخرى[١].

التشكيلات الأولى للجان الفتوى في الكويت:

لما كان من الأهداف الأساسية لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية عند إنشائها توفير الجهة الرسمية التي تفتي الناس في أمور دينهم لضمان القيام بهذه المهمة بالإضافة إلى تجنب ما يعتري نشاط الإفتاء الشعبي (الإفتاء غير المنظم) أحيانًا من الارتجال والتعارض للاعتماد فيه على المشافهة في السؤال والجواب، وعلى المعرفة الفردية والجهد الخاص؛ لذا قام وكيل وزارة الأوقاف يومذاك الأستاذ عبد الرحمن المجحم بتعيين لجنة للفتوى من ثلاثة أعضاء من خيرة العلماء الأكفاء، وبذلك شكلت أول لجنة رسمية للفتوى.

١ هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص٤٩-٥٠).

ثم شكلت لجنة ثانية مكونة من أربعة أشخاص من العلماء الأفاضل كان أحدهم من الكويتيين.

وفي سنة ١٩٧٦م عينت لجنة للفتوى بقراروزاري مكونة من خمسة أعضاء من العلماء المختارين.

وكانت هذه اللجنة الخماسية تعمل بإخلاص كغيرها من اللجان السابقة، فتعقد جلستها الرسمية كل أسبوع لتجيب على أسئلة السائلين رسميين وشعبيين، ثم تصدر فتواها بعد فهم السؤال وهي مطمئنة مرتاحة إلى صحة الإجابة ودقتها.

وفيما يلي التطورات الإدارية الأولى التي مرت بها لجان الإفتاء في وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بشكل مفصل، وكذلك العلماء الأفاضل الذين شاركوا في تلك اللجان:

صدر أولًا القرار الإداري رقم ٢١ لسنة ١٩٦٩م بتشكيل لجنة الفتوى للرد على أسئلة واستفسارات المواطنين، **وكانت تتكون من العلماء الأفاضل التالية أسماؤهم:**

- الشيخ عبد الله النوري رئيسًا.
- الشيخ أحمد محمد الأحمر.
- الشيخ رضوان رجب البيلي.
- الشيخ حسن مراد مناع.
- الشيخ محمد الأشقر.

حيث كانت تحال القضايا المحتاجة لإبداء الحكم الشرعي فيها إلى اللجنة بتكليف من المسئولين، ولم يكن للجنة يوم محدد للاجتماع فيه، كما لم تضبط جلسات اللجنة بمحاضريمكن الرجوع إليها، وإنما كانت اللجنة تكتفي بالإجابة الشفوية.

واستمر الحال كذلك إلى عام ١٩٧٧م حيث صدر القرار الوزاري رقم ٩ لسنة ١٩٧٧م من ربيع الأول ١٣٩٧م الموافق ١ من مارس ١٩٧٧م **بإعادة تشكيل لجنة الفتوى من العلماء التالية أسماؤهم:**

- الشيخ عبد الله النوري رئيسًا.
- الشيخ بدر المتولي عبد الباسط.
- الشيخ حسن مراد مناع.
- الشيخ عطية محمد صقر.
- الشيخ محمد سليمان الأشقر.

وكان أول اجتماع لها يوم الأحد ١٨/ ٩/ ١٩٧٧م، حيث تم تحديد يوم الإثنين من كل أسبوع موعدًا لاجتماعها الأسبوعي، واختارت اللجنة أحد أعضائها لمهمة المقرر، ووضعت لائحة تنظم عملها.

ونظرًا لانشغال أعضاء لجنة الفتوى بأعمال علمية أخرى فقد تم حينذاك تكليف الشيخ مشعل مبارك عبد الله الأحمد الصباح (وهو من خريجي كلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة) بمهمة مقرر اللجنة، وذلك في عام ١٩٧٨م.

وبتاريخ ١٧ من ذي الحجة ١٤٠٢هـ الموافق ١٤/ ١٠/ ١٩٨٢م صدر القرار الوزاري رقم ٣١٢ لسنة ١٩٨٢م بإعادة تشكيل لجنة الفتوى نظرًا لفقدها اثنين من أعضائها، وهما: الشيخ عبد الله النوري رحمه الله بسبب وفاته في ربيع الأول ١٤٠١هـ الموافق يناير ١٩٨١م، والشيخ عطية محمد صقر بسبب انتهاء عمله في الكويت بعد خدمات جليلة.

وكان التشكيل الجديد يتكون من العلماء الأفاضل على النحو التالي:

- الشيخ بدر المتولي عبد الباسط رئيسًا.
- الشيخ حسن مراد مناع.
- الشيخ خالد المذكور.
- الشيخ محمد سليمان الأشقر.
- الشيخ عبد الستار أبو غدة.
- الشيخ مشعل مبارك الصباح مقررًا.
- الشيخ أحمد سالم غيث نائبًا للمقرر[١].

التطوير الإداري للجنة الفتوى:

قد زاد عمل اللجنة وتوسع من الإجابة على مسائل معدودة ومراجعين قلائل في بداية الأمر إلى الانتقال لكافة الأمور الحياتية مع زيادة عدد المستفتين نتيجة الثقة المتنامية في نفوس الناس تجاه اللجنة.

وقد عانت اللجنة من مشكلة زيادة أعمالها وكثرة المسائل الواردة إليها، واستحواذ المسائل اليومية المتكررة في قضايا الأسرة على كثير من الجلسات، كما انضمت إلى ذلك مهمة أخرى استجدت وأنيطت بلجنة الفتوى، وهي استقبال حالات إشهار إسلام المهتدين الجدد إلى الدين الحنيف، وما يتطلبه ذلك من توجيه للذين يرغبون الدخول في الإسلام، وبيان ما يستلزمه ذلك بشأن وضعهم العائلي، وما يتعلق به من أحكام شرعية أخرى، فضلًا عن توجيههم توجيهًا سليمًا والعناية بهم بعد اعتناق الإسلام، واختيار الكتب المناسبة لهم باللغات التي يتقنونها.

١ هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص٥٠-٥٣).

مكتب الإفتاء وتعديل تسمية لجنة الفتوى:

ونظرًا لذلك التوسع فقد صدر القرار الوزاري رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٣م الذي يقضي بإنشاء مكتب باسم «مكتب الإفتاء» يشرف على أعمال لجنة الفتوى، ويتبع للسيد وكيل الوزارة، وتم تعيين الشيخ مشعل مبارك الصباح مديرًا للمكتب.

ثم صدر القرار الوزاري رقم ١٧١ لسنة ١٩٨٣م بتعديل تسمية لجنة الفتوى إلى الهيئة العامة للفتوى، كما أعيد تشكيل العاملين فيها لتضم ثلة كريمة من العلماء، **وهم المشايخ التالية أسماؤهم:**

- الشيخ بدر المتولي عبد الباسط رئيسًا.
- الشيخ محمود الأزرق نائبًا للرئيس.
- الشيخ حسن مراد مناع.
- الدكتور محمد الأشقر.
- الدكتور محمد فوزي فيض الله.
- الدكتور خالد المذكور.
- الدكتور عبد الستار أبو غدة.
- الشيخ عبد القادر العاني.
- الشيخ جاسم مهلهل الياسين.
- الشيخ مشعل مبارك الصباح مقررًا.
- الشيخ أحمد سالم غيث نائبًا للمقرر.

كما نص القرار الوزاري نفسه على أن تتفرع عن هيئة الفتوى لجنتان:

الأولى: للأحوال الشخصية، وهي التي تتولى الإجابة على الاستفسارات المتعلقة بالزواج والطلاق والوصايا والمواريث والرضاع... إلخ.

والثانية: للأمور العامة، وهي التي تتولى الإجابة على الاستفسارات المتعلقة بالموضوعات الأخرى - غير موضوعات الأحوال الشخصية- كالزكاة والمعاملات التجارية وسائر التصرفات.

ثم صدر القرار الوزاري (١٥١/ ٨٤) بتعيين د. عجيل جاسم النشمي عضوًا في الهيئة العامة للفتوى وعضوًا في اللجنة التي يخصص لها من قبل مكتب الإفتاء.

ثم صدر القرار الوزاري رقم (٧٤ لسنة ١٩٨٤م) بتحديد اختصاصات مكتب الإفتاء[١].

١ هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص٥٣-٥٥).

تغيير اسم مكتب الإفتاء إلى إدارة الإفتاء:

وبتاريخ (١٩ من ربيع الأول ١٤٠٨هـ/ الموافق ١١ من نوفمبر ١٩٨٧م) صدر القرار الوزاري رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨٧م بتغيير اسم (مكتب الإفتاء) إلى (إدارة الإفتاء) مع وضع نظام لها.

ومنذ ذلك الحين يتم غالبًا إعادة تشكيل هيئة الفتوى سنويًّا.

تطور إجابات الفتوى من الناحية الشكلية:

إن إجابات لجان الفتوى من حيث كتابتها وتسجيلها تطورت منذ البداية وحتى الآن على النحو التالي:

١. الإجابة الفردية الشفوية: وهي أن يقوم عالم واحد بالإجابة شفويًّا على سؤال المستفتي، وهذه هي الطريقة البسيطة جدًّا في الفتوى. وإذا كانت تؤمن إجابة سريعة وعفوية للسائل فإنها يخشى منها وقوع المفتي في الخطأ إضافة إلى أن عدم كتابتها يجعلها عرضة لصحة نقل وفهم وأمانة السائل.

٢. الإجابة الجماعية الشفوية: وهي أن يقوم عدد من العلماء بالإجابة شفويًّا على سؤال المستفتي، وميزة هذه الطريقة أنها تمثل رأي واجتهاد جماعة من العلماء من مختلف المذاهب والمشارب، فهي أسدُّ وأفضل من سابقتها.

٣. الإجابة الجماعية المكتوبة: وهذه الطريقة هي السابقة نفسها، إلا أن لجنة الفتوى فيها تشترط كتابة السؤال ثم عند عرضه عليها تستدعي غالبًا السائل فتناقشه في سؤاله وما يتعلق به، وتسجل ذلك، وقد يستدعي الأمر الاتصال بالجهة التي يتعلق بها السؤال، سواء كانت فردًا كالزوجة أو جهة حكومية أو شركة تجارية، وذلك لاستيضاح أمر أو معرفة مسألة غامضة، أو محالة إصلاح، أو للاستشارة في شأن تخصصي أو غير هذا وذاك... ثم تستعرض آراء أعضائها وتدون ملاحظاتهم أو اعتراضات بعضهم، ثم تضع الإجابة مكتوبة موقعة منقحة بحسب رأي الأعضاء أو أكثرهم، وتسجل في محضر الاجتماع الآراء الأخرى المتحفظة على الإجابة دون أن تدونها في نص الفتوى ابتعادًا عن التشويش على المستفتي، ثم تحتفظ بنسخة من الفتوى قبل تسليمها للسائل شخصيًّا أو من ينوب عنه.

وقد التزمت لجنة الفتوى في بداية كتابة فتاواها أن تكون الإجابة مختصرة مقتضبة للدلالة على الحكم الشرعي وإرشاد السائل إليه فقط، دون ذكر للأدلة أو بيان للمذهب أو سرد للخلافات الفقهية أو مناقشة للآراء المخالفة، وذلك حصرًا لذهن المستفتي وابتعادًا عن المساجلات واختصارًا للوقت والجدل.

ولكن مع مرور الزمن ظهرت الحاجة إلى التوسع قليلًا في الإجابات والفتاوى؛ وذلك لتكون الأجوبة أكثر وضوحًا وأشد إقناعًا وأبلغ تأثيرًا، فكانت فيما بعد الفتاوى المفصلة نسبيًّا المطولة مقارنة مع الفتاوى السابقة.

٤. تعدد لجان الفتوى بحسب الموضوعات أو بحسب أهمية السؤال والجواب.

فقد لوحظ أن كثيرًا من المستفتين ينحصر استفتاؤهم حول أمور الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والنفقة ونحو ذلك، فشكلت لجنة خاصة للأحوال الشخصية، كما شكلت لجنة ثانية للأمور العامة الأخرى المتعلقة بالعبادات والعقائد والمعاملات ونحو ذلك مما يكثر السؤال عنه أيضًا. حتى إذا استشكل أمر على إحدى اللجنتين أو طرح سؤال مهم يتعلق به أمر جلل اجتمعت اللجنتان السابقتان فشكلوا جميعًا هيئة الفتوى التي تعتبر أعلى مرجع في الإفتاء في الكويت.

وقد بلغ عدد الفتاوى التحريرية الصادرة عن تلك اللجان منذ عام ١٩٧٧م حتى عام ٢٠٠٢م (٩٥٠٠) فتوى تحريرية تقريبًا، تضمنت الأجوبة الشرعية عن أسئلة المستفتين داخل الكويت بالدرجة الأولى، وخارجها في أحيان كثيرة[١].

ثالثًا: مشاهير أعلام إدارة الإفتاء:

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص٥٩-٦١).

الشيخ عبد الله محمد النوري



وُلد فضيلته عام (١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م) وتعلم القراءة والكتابة على يد والده الذي كان في الأصل مهاجرًا من الموصل، كما أخذ عنه أولى المبادئ الدينية، ثم دخل إحدى المدارس الابتدائية وتخرج منها، ثم غادر إلى بغداد عام ١٩٢٢م حيث التحق بدار المعلمين، ثم كرر راجعًا إلى الكويت، فاشتغل بالتدريس والتعليم بعد أن تلقى الفقه الحنبلي في الكويت على يد والده الشيخ محمد النوري والشيخ عبد الله بن خلف.

عُين فضيلته كاتبًا في المحكمة عام ١٩٣٦م، ثم رئيسًا للكُتَّاب ثم سكرتيرًا خاصًّا لرئيس المحكمة، ثم سكرتيرًا عامًّا وهي وظيفة تعادل اليوم منصب وكيل وزارة، وخلال هذه الفترة كان يقوم بالتدريس في المعهد الديني والمدرسة التجارية الليلية، وبعد ذلك عين مفتشًا للأوقاف وموجهًا للأئمة، ثم مديرًا للإذاعة الكويتية في أول نشأتها.

استقال من المحاكم عام ١٩٥٥م ليتفرغ للعمل الخاص في مكتبه كمحام بعد أن كوَّن خبرة واسعة في المحاكم.

شارك فضيلته في هيئة الفتوى من عام ١٩٦٩م إلى عام ١٩٨١م كعضو، ثم رئيس للجنة الفتوى.

لفضيلته العديد من المصنفات النافعة، من أهمها: المنبر، وشهر في الحجاز، وقطف الأزاهر، والمحمديات، وسألوني، والمرأة المسلمة[١].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص٩٥-٩٦).

الشيخ أحمد محمد الأحمر



وُلد فضيلته ونشأ في محافظة البحيرة في جمهورية مصر العربية، وتلقى العلم في المعاهد الدينية وكلية أصول الدين في مصر، وتلقى العلم عن الشيوخ القدامى حتى تخرج واعظًا ممتازًا.

تولى فضيلته مهمة الوعظ والإرشاد في مساجد مصر والجزائر والكويت لفترات طويلة، كما تولى التدريس في دار القرآن الكريم.

وشارك فضيلته في هيئة الفتوى الكويتية من عام ١٩٦٩م إلى عام ١٩٧٧م كعضو في لجنة الفتوى.

ولفضيلته عدة مقالات في الصحة والإذاعة[١].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص٩٧-٩٨).

الشيخ رضوان رجب البيلي



وُلد فضيلته ونشأ في إحدى قرى محافظة دمياط بجمهورية مصر العربية في أسرة اشتهرت بالعلم، وحفظ القرآن صغيرًا والتحق بالأزهر الشريف فتلقى العلم عن شيوخ الأزهر في عهده، وتخرج في كلية أصول الدين بجامعة الأزهر.

عمل فضيلته كمدير لإدارة المساجد بوزارة الأوقاف بمصر، وسكرتير تحرير مجلة الوعي الإسلامي منذ نشأتها، ثم رئيسًا للتحرير، كما عمل خطيبًا بمساجد الكويت ومحاضرًا فيها، ونقلت له الإذاعة الكويتية الكثير من الأحاديث، كما عمل مدرسًا بدار القرآن الكريم في الكويت، ومستشارًا للدعوة في الوزارة.

شارك فضيلته في هيئة الفتوى من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٧٧م إلى عام كعضو في لجنة الإفتاء.

ولفضيلته مجموعة من المقالات في بعض المجلات الإسلامية، وبعض الأبحاث العلمية والفقهية المهمة التي تعالج قضايا الأمة[١].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص٩٩-١٠٠).



الشيخ حسن مراد مناع

فقيه حنفي مصري، وُلد في قرية ريفية في مصر، وكان أبوه عمدة القرية، وأخواله من علماء الأزهر الشريف، حفظ القرآن الكريم كله في القرية، ثم التحق بمعهد طنطا الديني، وحصل على ثانوية الأزهر عام ١٩٤٣م، ثم التحق بكلية أصول الدين وحصل على العالية عام ١٩٤٧م، ثم التحق بتخصص التدريس وحصل على العالمية مع إجازة التدريس عام ١٩٤٩م.

تولى فضيلته التدريس في المعاهد الأزهرية، وفي معهد الكويت الديني، وفي دار القرآن الكريم. وقد عمل وكيلًا لمعهد طنطا الديني، ثم مديرًا لمعهد الإمامة والخطابة في دولة الكويت عام ١٩٦٨م، ثم مستشارًا ثقافيًّا، ثم رئيسًا لقسم الثقافة الإسلامية عام ١٩٧٢م، ثم رئيسًا لتحرير مجلة الوعي الإسلامي عام ١٩٨٣م، ثم مستشارًا شرعيًّا عام ١٩٩١م، ثم مستشارًا بالإدارة العامة للإفتاء والبحوث الشرعية.

شارك فضيلته في هيئة الفتوى من عام ١٩٦٩م عضوًا، ثم نائبًا للرئيس، ثم رئيسًا لهيئة الفتوى.

ولفضيلة الشيخ العديد من المصنفات النافعة، من أهمها: فتاوى وتوجهات، وكتيبات في مادة التوحيد في المعاهد الأزهرية، ومذكرات في مادة النحو لمعهد الكويت الديني[1].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص١٠١-١٠٢).

الدكتور محمد سليمان الأشقر



فقيه حنبلي فلسطيني، أتم الدراسة الثانوية في فلسطين، ثم أتم الدراسة الثانوية الدينية بالرياض، ثم عكف على الدراسة بكلية الشريعة بالرياض، وعلى الشيخ عبد العزيزبن عبد الله آل باز، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي، والشيخ عبد الرحمن الإفريقي، والشيخ عبد الرزاق عفيفي وغيرهم. ثم كانت دراسة الماجستير، وإعداد رسالة الدكتوراه بالأزهر الشريف بإشراف الشيخ عبد الغني عبد الخالق، وعناية الشيخ جاد الرب رمضان، والشيخ مصطفى عبد الخالق وغيرهم، وقد نال الدكتوراه عام ١٩٧٦م.

تولى فضيلته التدريس في كلية الإمام محمد بن سعود بالرياض، وأيضًا بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ومارس الإمامة والخطابة بمساجد الكويت، وعمل أمين مكتبة بوزارة الأوقاف الكويتية (١٩٦٦-١٩٧٧م)، كما عمل باحثًا ثم خبيرًا بالموسوعة الفقهية بالكويت (١٩٧٧- ١٩٩٠م).

شارك فضيلته في الهيئة العامة للفتوى الشرعية من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٩٠م عضوًا ونائبًا لرئيس لجنة الأمور العامة.

وقد ترك فضيلته العديد من المصنفات النافعة، من أهمها: أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم ودلالتها على الأحكام الشرعية، وزبدة التفسير، والواضح في أصول الفقه[١].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص١٠٣-١٠٤).



الشيخ بدر المتولي عبد الباسط

فقيه حنفي مصري، نال الدكتوراه في فقه الحنفية وأصول الفقه عام ١٩٣٥م.

عُين فضيلته عام ١٩٣١م مدرسًا بالمعاهد الأزهرية حتى عام ١٩٤٨، ثم وكيلًا لكلية الشريعة جامعة الأزهر عام ١٩٦٦، ثم عميدًا لها عام ١٩٦٧م، وعمل أستاذًا في كلية الحقوق والشريعة في بغداد. كما عين مستشارًا شرعيًّا لبيت التمويل الكويتي، وعضوًا بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر.

كُلف بإعادة تكوين جهاز الموسوعة الفقهية عام (١٩٧٤- ١٩٧٥م)، وعين أمينًا عامًّا لها.

شارك فضيلته في هيئة الفتوى من عام ١٩٧٥- ١٩٩١م عضوًا ثم رئيسًا.

ولفضيلته العديد من المصنفات النافعة، من أهمها: رسالة في الوقف حصل بها على الدكتوراه، ورسالة في الفقه المقارن والقياس، وتيسير أصول الفقه، وفقه العبادات.

توفي رحمه الله عام ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م[١].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص١٠٥-١٠٦).

الشيخ عطية محمد صقر



وُلد فضيلته عام ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م بقرية بهنباي بمركز الزقازيق بمحافظة الشرقية في جمهورية مصر العربية، وحفظ القرآن الكريم صغيرًا، وتلقى العلم في المعاهد الدينية، ثم في كلية أصول الدين بجامعة الأزهر الشريف، وحصل منها على الشهادة العالية عام ١٩٤١م، والتحق بتخصص الوعظ وحصل منه على شهادة العالمية مع إجازة الدعوة والإرشاد عام ١٩٤٣م.

عمل فضيلته رئيسًا للجنة الفتوى بالأزهر الشريف، ومراقبًا للوعظ، ومدرسًا منتدبًا في جامعة الأزهر، وعمل في الكويت مدرسًا في دار القرآن الكريم، ونائبًا لرئيس قسم الثقافة الإسلامية.

شارك فضيلته في هيئة الفتوى في الكويت من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨٠م عضوًا فيها.

ولفضيلة العديد من الكتب والمحاضرات والمقالات النافعة، من أهمها: كتاب البحوث الاجتماعية، والدعوة الإسلامية دعوة علمية، ودراسات إسلامية لأهم القضايا المعاصرة، والدين العالمي ومنهج الدعوة إليه.

توفي فضيلته في ٢٠٠٦/١٢/٩ عن عمر يناهز ٩٢ عامًا[١].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص١٠٧-١٠٨).



الدكتور خالد مذكور المذكور

وُلد فضيلته ونشأ في الكويت، ودرس في المعهد الديني منذ المرحلة الابتدائية إلى الثانوية، ثم التحق بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، وحصل على الليسانس، ثم عُين معيدًا في قسم الشريعة بكلية الحقوق والشريعة بالكويت، ثم ابتعث للدراسات العليا في كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، وحصل على الماجستير والدكتوراه (الإجازة العالمية) في الفقه المقارن.

عمل فضيلته مدرسًا ثم رئيسًا لقسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية في كلية الشريعة بجامعة الكويت، ورئيسًا لقسم الشريعة والدراسات الإسلامية في كلية الحقوق والشريعة، ورئيسًا للجنة العليا للعمل على استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية بدولة الكويت، ونائبًا لمدير إدارة المساجد في وزارة الأوقاف.

شارك في لجنة الفتوى في الكويت من عام ١٩٨٢م عضوًا ورئيسًا للجنة الأمور العامة فيها.

ولفضيلته عدة مقالات في الصحف الكويتية مع الإشراف على عدد من الصفحات الدينية فيها، بجوار عمله كخطيب في عدة مساجد في الكويت وفي المسجد الكبير[١].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص١٠٩-١١٠).



الشيخ عبد الستار عبد الكريم أبو غدة

وُلد فضيلته ونشأ في سوريا، وحفظ القرآن الكريم، ثم درَس بمعهد العلوم الشرعية فالثانوية الشرعية بحلب، ثم بكلية الشريعة بدمشق، ثم كلية الشريعة والقانون وكلية أصول الدين بجامعة الأزهر. وقد نال الدكتوراه في الفقه المقارن من جامعة الأزهر عام ١٩٧٥م.

عمل فضيلته مدرسًا للعلوم الشرعية في المعاهد الدينية بالرياض والكويت، كما درَّس بكليتي الشريعة والحقوق بجامعة الكويت، مع محاضرات مختلفة في المؤتمرات والإذاعة والتليفزيون بالكويت، بجانب ممارسة الإمامة والخطابة في حلب ودمشق والكويت.

وعمل فضيلته مستشارًا شرعيًّا ومديرًا للتطوير والبحوث بمجموعة دلة البركة، وعُين عضوًا بمجمع الفقه الإسلامي في جدة، وعضوًا وأمينًا عامًّا مساعدًا بالهيئة الشرعية العالمية للزكاة، وخبيرًا ومقررًا بالموسوعة الفقهية بالكويت.

شارك فضيلته في الهيئة العامة للفتوى بالكويت من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩٠م عضوًا فيها، وفي لجنة الأمور العامة.

ولفضيلته العديد من المصنفات النافعة، من أهمها: الخيار وأثره في العقود، والدليل إلى الألفاظ والمصطلحات الفقهية، وبحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، ودليل الزكاة، والأجوبة الشرعية في التطبيقات المصرفية، وتجارة عن تراض ومبادئ وممارسات[1].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص١١١-١١٢).

الشيخ محمد محمود علي الأزرق



وُلد فضيلته عام ١٩١٠م بمحافظة سوهاج بمصر، وكانت تظهر عليه علامات النجابة أثناء دراسته، فقد حصل على الشهادة العالمية من كلية الشريعة بالأزهر عام ١٩٣٥م، وكان الأول في ترتيبه عام ١٩٣٧م عند حصوله على الإجازة في القضاء الشرعي.

عمل فضيلته محاضرًا في كلية الشريعة بالأزهر بقسم الدراسات العليا، وعُين في مصر قاضيًا للأحوال الشخصية من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٤٩م، ثم عام ١٩٥٩م عين رئيسًا لنيابة الجيزة للأحوال الشخصية، ثم مستشارًا عام ١٩٦٥م.

وعمل مستشارًا بمحكمة الاستئناف العليا بالكويت من عام ١٩٦٥م إلى عام ١٩٧٨م، وشارك في لجنة التشريعات بوزارة الدولة، ولما بلغ السن القانونية عُين خبيرًا في الموسوعة الفقهية في وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في دولة الكويت، وشارك في أبحاثها ولجانها التخصصية، وكان أيضًا عضوًا في المكتب الفني لوزارة الأوقاف عام ١٩٨٦م.

شارك في هيئة الفتوى من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٨م عضوًا ورئيسًا للجنة الأحوال الشخصية[١].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص١١٣-١١٤).

الدكتور محمد فوزي فيض الله



فقيه حنفي سوري، درَس في المعهد الديني (المدرسة الخسروية) في حلب، ثم نال الشهادة العالية في الشريعة من الأزهر عام ١٩٤٧م، ثم إجازة العالمية في القضاء الشرعي عام ١٩٤٩م، ثم إجازة تخصص التدريس (العالمية) ١٩٥١م، ونال شهادة التخصص (الماجستير في الفقه والأصول) عام ١٩٦٠م، ثم العالمية بدرجة أستاذ (دكتوراه) في الفقه والأصول عام ١٩٦٣م.

عمل فضيلته أستاذًا في كلية الشريعة بدمشق من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٧٣م، وأستاذًا ورئيس قسم بكلية الشريعة بجامعة الكويت، كما درَس في جامعة الإمام في السعودية، وكلية الأوزاعي في بيروت، بجانب وظيفة الإمامة والخطابة في مسجد الشويخ بالكويت.

شارك في هيئة الفتوى من عام ١٩٨٣م عضوًا فيها.

ولفضيلته العديد من المصنفات النافعة، من أهمها: الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، ونظرية الضمان في الفقه الإسلامي العام، والزواج وموجباته في الشريعة والقانون، والإلمام بأصول الأحكام[١].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص١١٥-١١٦).

الشيخ عبد القادر عبد الله خلف العاني



فقيه شافعي عراقي، وُلد في عانة عام ١٩٤٥م، وتلقى علوم الدين الأولى في المدرسة الشرعية في الفالوجي، ثم انتقل إلى المدرسة الشرعية في الرمادي، ثم انتسب إلى كلية الإمام الأعظم في بغداد، وبعد تخرجه منها التحق بالأزهر الشريف وحصل على درجة الماجستير في الفقه المقارن.

كان باحثًا في الموسوعة الفقهية، وتولى التدريس بدار القرآن الكريم، وحاضر في عدد كبير من المساجد، مع مشاركة في عدة برامج إذاعية وتليفزيونية، كما تولى التدريس في جامعة إسلامية في العراق، بجانب وظيفة الإمامة والخطابة لأكثر من خمسة وعشرين عامًا في جامع الكبيسي ببغداد بالكرخ، ثم في جامع الشهداء في أم الطبول.

شارك في هيئة الفتوى من عام ١٩٨٣ إلى ١٩٩٠م عضوًا فيها[١].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص١١٧-١١٨).

الدكتور حامد عبد الحميد جامع



فقيه شافعي مصري، تلقى علومه على كبار العلماء في الأزهر الشريف، حصل على الشهادة العالية من كلية الشريعة بالأزهر الشريف عام ١٩٥٢م، ثم على العالمية مع إجازة التدريس من كلية اللغة العربية بالأزهر عام ١٩٥٣م، ثم العالمية مع إجازة القضاء الشرعي عام ١٩٥٥م، كما حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة عام ١٩٥٩م، ونال درجة الماجستير في السياسة الشرعية من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر عام ١٩٦٩م، ثم تابع مسيرته حتى حصل على درجة الدكتوراه في الفقه المقارن عام ١٩٧٦م مع مرتبة الشرف الأولى.

قام بالتدريس في الكلية الإسلامية بطرابلس، والدراسات العليا بالأزهر الشريف، وفي كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وفي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، بجانب الإمامة والخطابة.

كما تولى منصب مدير عام بالأزهر، والأمين العام للمجلس الأعلى للأزهر، والأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، ووكيل الأزهر الشريف. وعمل بالكويت خبيرًا بالموسوعة الفقهية.

شارك في هيئة الفتوى من ١٩٩١م عضوًا فيها[١].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص١١٩-١٢٠).



الدكتور عجيل جاسم النشمي

وُلد فضيلته في الكويت، ودرس أول الأمر في المعهد الديني في الكويت إلى عام ١٩٦٥م، ثم في نفس العام التحق بالأزهر الشريف وحصل على درجات الليسانس والماجستير، ثم الدكتوراه في أصول الفقه عام ١٩٧٧م.

تولى فضيلته عمادة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، كما كان مقرر هيئة الرقابة الشرعية ببيت الزكاة، وعضوًا في هيئة الرقابة الشرعية ببيت التمويل، ورئيسًا لهيئة لجنة الفتوى للمجموعة العربية للاستثمار، بجانب مهمة الإمامة والخطابة.

شارك فضيلته في هيئة الفتوى من عام ١٩٨٤م عضوًا فيها ونائبًا لرئيس لجنة الأمور العامة.

ولفضيلته العديد من المصنفات النافعة، من أهمها: مصادر التشريع الإسلامي عند المستشرقين، ومعالم في التربية، وتحقيق كتاب الفصول في الأصول[١].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص١٢١-١٢٢).

الشيخ محمد زكي الدين محمد القاسم



وُلد فضيلته في محافظة قنا في جمهورية مصر العربية عام ١٩٢٨م، وتابع دراسته في المعاهد والكليات الأزهرية حتى تخرج منها متفوقًا حاصلًا على العالية مع التدريس من كلية أصول الدين بالأزهر الشريف عام ١٩٥٨م، والعالية في اللغة العربية لعام ١٩٥٩م.

عُين فضيلته في مصر إمامًا وخطيبًا عام ١٩٦٠م، ومفتشًا للمساجد من عام ١٩٦٦-١٩٦٨م، ثم رئيسًا لمأمورية أوقاف البحر الأحمر عام ١٩٦٨م، ثم في عام ١٩٧٩م عين مشرفًا على المعاهد الأزهرية بالبحر الأحمر بقرار من فضيلة شيخ الأزهر. كما شارك في إذاعة القرآن الكريم بليبيا، كما كان إمامًا وخطيبًا في دولة الكويت بجانب المشاركة في الإذاعة والتليفزيون بعدد وافر من الحلقات والبرامج.

شارك في هيئة الفتوى في الكويت من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٠م عضوًا فيها.

ولفضيلته العديد من المصنفات النافعة، من أهمها: المسئولية في الإسلام، ومدخل إلى معرفة القرآن الكريم، والماسونية بين الحقيقة والشعارات، ورجال ومناهج[١].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص١٢٣-١٢٤).



الدكتور محمد عبد الغفار الشريف

فقيه حنبلي كويتي، درَس في حلقات عند علماء كبار إضافة إلى دراسته النظامية، وحصل على إجازات علمية من الشيخ عبد الله كنون الطنجي، والشيخ محمد ياسين الفاداني المكي. كما حصل على دكتوراة في الفقه الإسلامي في القواعد الفقهية.

عُين فضيلته عضوًا في هيئة التدريس بكلية الشريعة ومساعدًا للعميد فيها بجامعة الكويت، وخبيرًا مشاركًا في مجمع الفقه الإسلامي، وعضوًا في الهيئة الشرعية للوقف، وفي الهيئة الشرعية لبيت المال، والهيئة العالمية للزكاة، كما تولى رئاسة اللجنة الاجتماعية باللجنة العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، بجانب مهمة الخطابة في المسجد الكبير.

شارك في هيئة الفتوى من عام ١٩٨٨م عضوًا فيها.

ولفضيلته العديد من المصنفات النافعة، من أهمها: الأطعمة المستوردة، وأبحاث في الموسوعة الفقهية، وأخرى محكمة في مجلة كلية الشريعة، كما حقق كتاب المجموع المذهب في قواعد المذهب[١].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص١٢٥-١٢٦).



الدكتور عيسى زكي عيسى

فقيه شافعي فلسطيني، درس المراحل العلمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وتلقى مختلف العلوم الشرعية على العديد من العلماء الأجلاء. وحصل على الدكتوراه في الفقه المقارن عام ١٩٨٥م.

عُين فضيلته باحثًا بالإدارة العامة للإفتاء، وعضوًا باللجنة العلمية ولجنة الاعتماد في الموسوعة الفقهية، وعضوًا بالهيئة الشرعية لبيت الزكاة، والأمين العام المساعد للهيئة الشرعية العالمية لقضايا الزكاة المعاصرة، وعضوًا في لجنة إعداد مشروع قانون الوقف، ولجنة إعداد مشروع قانون الزكاة، وعضوًا بالهيئة الشرعية للأمانة العامة للوقف. بجانب مهمة الإمامة والخطابة، حيث كان خطيب مسجد سعيد بن زيد/ غرناطة.

شارك في هيئة الفتوى من عام ١٩٩٢م عضوًا فيها وفي لجنة الأمور العامة.

ولفضيلته العديد من المصنفات النافعة، من أهمها: الإكراه وأثره في التصرفات، واستثمار أموال الزكاة، وزكاة الديون الإسكانية، وموجز أحكام الوقف، وفقه المرأة المسلمة[١].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص١٢٧-١٢٨).

الشيخ عز الدين محمد التوني



فقيه مالكي مصري، تلقى العلم ومبادئ الدين عن والده الذي شجعه على حفظ القرآن الكريم، ثم دخل الأزهر الشريف حيث تلقى العلم على يد كثير من العلماء الأجلاء، ونال الشهادة العالية من كلية الشريعة تخصص تدريس.

قام فضيلته بالتدريس في المعهد الإسلامي والمعهد الصناعي بالقاهرة، كما قام بالإمامة والخطابة مدة خمس عشرة سنة بالقاهرة، وعين مفتشًا عامًّا للمساجد، ومديرًا بالمساجد الأهلية بمصر.

عمل بالكويت باحثًا بالموسوعة الفقهية، وعضوًا للجان العلمية فيها.

شارك في هيئة الفتوى من عام ١٩٩١م عضوًا فيها.

ولفضيلته العديد من المصنفات النافعة، من أهمها: دليل المصطلحات الفقهية الاقتصادية، ودليل مصطلحات الوقف، بجانب العديم من الأبحاث الفقهية لبيت التمويل وبيت الزكاة ومجمع الفقه الإسلامي.

توفي رحمه الله عام ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م[١].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص١٢٩-١٣٠).

الدكتور عبد الحكيم علي أحمد المغربي



فقيه مالكي مصري، حفظ القرآن الكريم بكتاب القرية، ثم تقدم إلى معهد قنا فقضى به تسع سنوات، وبعدها التحق بكلية الشريعة والقانون عام ١٩٥٧م، وحصل على الدكتوراة في الفقه المقارن.

عمل فضيلته في مصر إمامًا وخطيبًا بمسجد الإمام الشافعي، ثم مسجد السيدة سكينة، ثم مسجد شيخون، واشترك في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية والبحث العلمي إلى عام ١٩٦٨م، وعمل مدرسًا بكلية البنات بجامعة الأزهر، ثم أستاذًا مشاركًا ثم أستاذًا، ثم رئيسًا للقسم عام ١٩٨٤م، إلى أن أعير إلى الجزائر عام ١٩٨٨م.

وبالكويت عمل خبيرًا بالموسوعة الفقهية، وعضوًا باللجان العلمية فيها.

شارك في هيئة الفتوى من عام ١٩٩١م عضوًا فيها.

ولفضيلته العديد من المصنفات النافعة، من أهمها: القيم الإسلامية وأثرها في المجتمع، وبين يدي مولد الرسول ﷺ، والمعرفة في الإسلام، والبيع وما يتعلق به، والمعاملات في الفقه الإسلامي[1].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص١٣١-١٣٢).



الدكتور أحمد الحجي محمد المهدي الكردي

فقيه حنفي سوري، حصل على الشهادة الثانوية من الثانوية الشرعية بحلب عام ١٩٥٩م، ثم شهادة الليسانس في الشريعة من كلية الشريعة بجامعة دمشق عام ١٩٦٣م، ثم الشهادة العليا في التربية من الأزهر الشريف عام ١٩٦٦م، ثم شهادة الماجستير في الفقه المقارن من الأزهر الشريف عام ١٩٦٧م، ثم شهادة الماجستير في التفسير من الأزهر الشريف عام ١٩٦٨م، ثم الدكتوراه في الفقه المقارن مع مرتبة الشرف الأولى من الأزهر الشريف عام ١٩٧٠م.

عمل فضيلته أستاذًا في كلية الشريعة بجامعة دمشق عام ١٩٦٤م، وكذا أستاذًا محاضرًا في جامعة حلب، وجامعة بني غازي في ليبيا، والجامعة الكويتية، ومديرًا لأوقاف منطقة الباب وتادف في سوريا. بجانب مهمة الإمامة والخطابة.

وعمل بالكويت خبيرًا بالموسوعة الفقهية، وعضوًا باللجان العلمية فيها.

شارك في هيئة الفتوى من عام ١٩٩٣م عضوا في لجنة الأمور العام.

ولفضيلته العديد من المصنفات النافعة، من أهمها: فسخ الزواج، والأحوال الشخصية، وفقه المعاوضات، وأحكام المرأة في الفقه الإسلامي، وأحكام الحج، والمدخل الفقهي[1].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص١٣٣-١٣٤).

الدكتور جاسم بن مهلهل الياسين



فقيه كويتي، أتم دراسته الأولى في دار المعلمين، ثم حصل على الليسانس في الشريعة الإسلامية من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ثم حصل على شهادة الماجستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة من نفس الجامعة، وأخيرًا حصل على درجة الدكتوراة في الثقافة الإسلامية من جامعة أم درمان عام ١٩٩٥م.

مارس فضيلته التدريس في المرحلة الثانوية، ثم في الكليات الجامعية؛ ككلية الشريعة في جامعة الكويت، وكلية التربية الأساسية، بجانب النشاط البارز والدائم في المجال الدعوي والاجتماعي والخيري، فقد تولى مهمة الخطابة لسنوات عديدة، مع أحاديث تربوية وتوجيهية في التلفاز والإذاعة الكويتية.

وقد تولى فضيلته رئاسة مجلس إدارة الأمانة العامة للجان الخيرية في جمعية الإصلاح الاجتماعي، ونيابة رئيس الصندوق الوقفي لخدمة القرآن وعلومه، وعضوية الهيئة التأسيسية في الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية.

شارك فضيلته في هيئة الفتوى من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٨م عضوًا فيها.

ولفضيلته العديد من المصنفات النافعة، من أهمها: الجداول الجامعة في العلوم النافعة، ومن قضايا الزواج، والمرشد الوثيق إلى مراجع البحث والتحقيق، وأولويات في تربية الناشئة، والدعوة والدعاة في القرآن[١].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص١٣٥-١٣٦).



الدكتور حسن علي الشاذلي

وُلد فضيلته في محافظة أسيوط من صعيد مصر، وكان والده من علماء الأزهر الشريف فوجهه من بين إخوته إلى الدراسة بالأزهر، فتدرج في مراحله حتى تخرج من كلية الشريعة بجامعة الأزهر سنة ١٩٥٠م، ثم حصل على إجازة القضاء الشرعي سنة ١٩٥٢م، فإجازة التدريس سنة ١٩٥٣م، فدبلوم في العلوم القانونية سنة ١٩٥٥م، فالماجستير سنة ١٩٦٦م، فالدكتوراه في الفقه المقارن من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر الشريف سنة ١٩٦٨م.

عمل فضيلته في مصر أستاذًا بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، ورئيسًا لقسم الفقه المقارن بها، فوكيلًا لهذه الكلية، فقائمًا بمهام عمادتها، كما درَّس أيضًا في جامعات عين شمس والمنيا، وعُين عضوًا فنيًّا بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، وعضوًا في اللجان العلمية الدائمة لترقية أساتذة الفقه والأصول والاقتصاد بجامعة الأزهر.

كما عمل بالتدريس أيضًا في جامعة الكويت، وكلية المعلمين بليبيا، ورئيسًا لقسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. وعمل خبيرًا بمجمع الفقه الإسلامي بجدة.

وعمل بالكويت خبيرًا بالموسوعة الفقهية، وعميدًا بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت.

شارك في هيئة الفتوى الكويتية من عام ١٩٩٧م عضوًا فيها.

صدرت لفضيلته العديد من المصنفات النافعة، من أهمها: تاريخ التشريع الإسلامي، والنظريات الفقهية، والجنايات والحدود، والاقتصاد الإسلامي والموارد المالية للدولة والعلاقات الدولية، وأصول الفقه، وحكم نقل أعضاء الإنسان، وحق الجنين في الحياة، وتنظيم النسل، والاستنساخ، والبصمة الوراثية[١].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص١٣٧-١٣٨).

الدكتور عبد القادر شحاتة محمد



فقيه مالكي مصري، نشأ في بيئة دينية محافظة، حفظ القرآن الكريم تلاوة وتجويدًا على يد مشايخ كتاب القرية، مع مذاكرة ما تيسر من العلوم الشرعية، ثم توجه إلى الأزهر الشريف، فأخذ عن علمائه الأجلاء في كلية الشريعة والقانون في المرحلتين العالية والدراسات العليا، حتى حصل على دكتوراه في أصول الفقه من كلية الشريعة والقانون.

عمل فضيلته في مصر مدرسًا في المعاهد الأزهرية، ثم معيدًا في كلية الشريعة والقانون في جامعة الأزهر، ثم أستاذًا مساعدًا لقسم أصول الفقه، ثم أستاذًا بعد عام ١٩٩٥م، وأشرف على عدد كبير من الرسائل العلمية الجامعية في أكثر من جامعة داخل مصر وخارجها.

عمل بالكويت خبيرًا بالموسوعة الفقهية.

شارك في هيئة الفتوى عضوًا فيها، وفي لجنة الأمور العامة من ١/ ٤/ ٢٠٠٢.

ولفضيلته مصنفات نافعة عديدة، من أهمها: العزيمة والرخصة وما يتعلق بهما من أحكام، وأقسام القياس، والمجمل والمبين وما يتعلق بهما من أحكام، وأصول الفقه الإسلامي، ودراسات في الاجتهاد والتقليد والاستفتاء[١].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص١٣٩-١٤٠).

الدكتور محمد عبد الرزاق السيد إبراهيم الطبطبائي



فقيه كويتي من أسرة كريمة متدينة، درس المرحلة الجامعية في كلية الشريعة وأصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالقصيم. ثم نال شهادة الماجستير من المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وكان عنوان الأطروحة: «آثار الإفلاس في الفقه والقضاء». ثم نال دكتوراة في الشريعة (فقه وأصول فقه) من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

تولى فضيلته عمادة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، وعُين عضوًا في الهيئة الشرعية لبيت الزكاة، والهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي.

شارك في هيئة الإفتاء بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية من عام ٢٠٠٢ عضوًا فيها.

ولفضيلته العديد من المصنفات النافعة، من أهمها: قواعد في السياسة الشرعية، والاكتتاب في أسهم الشركات، ومميزات عقود الإجارة على عقود البيع، وأركان الوقف، والمرشد في أحكام الحج وآدابه، وأحكام الصيام، والإثبات في الفقه الإسلامي، والقصاص في الفقه الإسلامي[١].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص١٤١-١٤٢).

الدكتور محمد بن سيدي محمد مولاي



أصولي مالكي موريتاني، ولد في ولاية العصابة، ونشأ في بيئة علمية متميزة، حفظ القرآن الكريم في الصغر، وأخذ الإجازة في القراءة على المقرئ الكبير محمد المصطفى أحمد معلوم، وقرأ الفقه والنحو والتصريف والشعر والبلاغة على مجموعة من المشايخ الأجلاء، وقد حاز على ليسانس شهادة المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، ثم أكمل دراسته في جامعة محمد الخامس فنال درجة الماجستير ثم الدكتوراة.

عمل فضيلته قاضيًا في المحاكم الشرعية في موريتانيا، كما درس في معهد رابطة العالم الإسلامي في أنواكشوط، وعمل أستاذًا في التعليم العالي في موريتانيا من عام ١٩٩٠-٢٠٠١م، وأسس محظرة جامع الرضوان والمعهد الاتحادي بنواكشوط كما تولى إمامة جامع الرضوان.

عمل بالكويت باحثًا علميًّا بالموسوعة الفقهية، ودرَّس في كلية التربية الأساسية مادتي التفسير والثقافة الإسلامية.

شارك في هيئة الفتوى الكويتية عضوًا فيها.

ولفضيلته العديد من المصنفات النافعة، من أهمها: تنوير الفصول بمعرفة مسائل من مهمات الأصول، والاجتهاد وأهميته في الشريعة الإسلامية، وشرح الورقات[١].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص١٤٣-١٤٤).

رابعًا: بعض مهام إدارة الإفتاء الكويتية:

من مهام إدارة الإفتاء الكويتية:

- إصدار الفتاوى.
- وإعداد الكتب والمقالات والأبحاث في مجال الفتوى والإفتاء.
- والقضاء على المظاهر السلبية الناجمة عن الإفتاء من غير المتخصصين.

خامسًا: تكوين إدارة الإفتاء:

في ٦ من ربيع الأول ١٤٠٩هـ/ الموافق ٧ من أكتوبر ١٩٨٨م صدر القرار الوزاري رقم ٨٨/١٩٠ بإعادة تشكيل هيئة الفتوى؛ **لتتكون من المشايخ التالية أسماؤهم:**

- الشيخ بدر المتولي عبد الباسط رئيسًا.
- الشيخ حسن مراد مناع.
- الدكتور محمد الأشقر.
- الدكتور محمد فوزي فيض الله.
- الدكتور حامد جامع.
- الدكتور عبد الستار أبو غدة.
- الدكتور خالد المذكور.
- الدكتور عجيل النشمي.
- الشيخ عبد القادر العاني.
- الشيخ محمد زكي الدين قاسم.
- الدكتور محمد عبد الغفار الشريف.
- الشيخ مشعل مبارك الصباح مقررًا.
- الشيخ عيسى أحمد العبيدلي نائبًا للمقرر.

وفي (٣ من جمادى الثاني ١٤١٠هـ / الموافق ٣١ من ديسمبر ١٩٨٩م) صدر القرار الوزاري رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٩م بإعادة تشكيل هيئة الفتوى من المشايخ السابقة أسماؤهم (نفس التشكيل السابق).

ثم توقف عمل اللجنة بسبب الغزو العراقي على دولة الكويت، إلى أن من الله على دولة الكويت بالتحرير فأعيد تشكيل هيئة الفتوى على النحو التالي:

- الشيخ حسن مراد مناع رئيسًا.
- الدكتور خالد المذكور نائبًا للرئيس.
- الدكتور عجيل النشمي.
- الدكتور محمد عبد الغفار الشريف.
- الدكتور محمد فوزي فيض الله.
- الدكتور عيسى زكي شقرة.
- الشيخ عز الدين محمد توني.
- الشيخ مشعل مبارك الصباح مقررًا.

وقد صدر بعد ذلك قراران وزاريان رقم ٩٤، ١٨٧/ ٩١ بإضافة الدكتور حامد عبد الحميد جامع إلى تشكيل هيئة الفتوى (عضوًا في لجنة الأمور العامة) وإضافة الدكتور عبد الحكيم علي أحمد المغربي إلى تشكيل أعضاء هيئة الفتوى (عضوًا في لجنة الأحوال الشخصية).

وبتاريخ ١٤/ ١٤/ ١٩٩٣ صدر القرار الوزاري رقم ٢٣٦/ ٩٣ بضم الدكتور أحمد الحجي محمد المهدي الكردي إلى عضوية هيئة الفتوى (عضوًا في لجنة الأمور العامة).

وفي عام ١٩٩٧م ضم إلى هيئة الفتوى الدكتور حسن علي الشاذلي، كما ضم إليها أخيرًا عام ٢٠٠٢م الدكتور محمد عبد الرزاق الطبطبائي.

ونظرًا إلى أن المهام والأعمال المناطة بإدارة الإفتاء وإدارة الموسوعة الفقهية ذات طابع علمي، ونظرًا لما تقتضيه مصلحة العمل، فقد صدر قرار وزاري برقم ١٢ لسنة ١٩٩١م بتكليف الشيخ مشعل مبارك الصباح مدير إدارة الإفتاء بالإضافة إلى عمله القيام بتصريف أعمال الموسوعة الفقهية، وذلك اعتبارًا من تاريخ ١/ ٧/ ١٩٩١م.

كما صدر قرار وزاري برقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٢م بشأن البناء التنظيمي للوزارة حيث تضمنت المادة ٣ من القرار تسمية إدارة الإفتاء وإدارة الموسوعة الفقهية باسم (إدارة الإفتاء والبحوث الشرعية)، وتكون ملحقة بالسيد وكيل الوزارة.

ثم بتاريخ (٣ من جمادى الثاني ١٤١٤هـ/ الموافق ١٦/ ١١/ ١٩٩٣م) استقر الرأي على أن تنشأ إدارة عامة للإفتاء والبحوث الشرعية تتبع لها الإدارات التالية:

١. إدارة الإفتاء.

٢. إدارة البحوث والموسوعات الإسلامية.

٣. إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية.

٤. إدارة الشئون العامة (المسجد الكبير).

وتتبع الإدارة العامة المشار إليها الوزير مباشرة، وتهدف إلى أن تكون المصدر الوطني المعتمد لإبداء الحكم الشرعي في القضايا العامة أو الخاصة، وإعداد الموضوعات والدراسات والبحوث الشرعية التي تلبي احتياجات المجتمع لمعالجة الممارسات والسلوكيات السلبية الدخيلة، كما تعمل على المحافظة على سيادة الروح الإسلامية في شتى نواحي الحياة.

وفي يوم ٥/ ٧/ ١٩٩٥م صدر القرار الوزاري رقم (٧٩/ ٩٥) القاضي بتسمية «الإدارة العامة للإفتاء والبحوث الشرعية» باسم «قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية»، كما سمي السيد المدير العام لإدارة الإفتاء والبحوث الشرعية باسم السيد رئيس قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية، وذلك ضمن التسمية الجديدة لهياكل وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، وقد ضم هذا القطاع تحت جناحه.

١. إدارة الإفتاء.

٢. إدارة البحوث والموسوعات الإسلامية.

٣. إدارة المكتبات[١].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص٥٦-٥٩).

اختيار وتعيين أعضاء هيئة الفتوى:

وضعت وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ضوابط كلية عامة لمن يقع عليهم اختيارها ليتم تكليفهم بعضوية هيئة الفتوى ولجانها، وذلك انطلاقًا من مبدئين اثنين:

أولهما: أن مهمة الإفتاء عظيمة المسئوليات، ثقيلة الأعباء، لا يصلح لها العالم أو الشيخ ما لم يكن من أهل الاختصاص في الفقه، والخبرة في مجال الفتوى، وأصحاب الخلق والتقوى في الدين.

ثانيهما: أن أعضاء هيئة الفتوى يمثلون نشاط الوزارة ومسئوليتها في هذا المجال، ومن ثم فهم ينوبون عنها في إرشاد الناس إلى الأحكام الشرعية المناسبة لأسئلتهم؛ لذلك فمن حق الوزارة بل من واجبها أن تشترط فيهم أعلى مراتب الدراية والمقدرة والعلم والتيقظ.

إن الشروط اللازمة لعضوية هيئة الفتوى هي كما يلي:

١. الكفاءة العلمية المتخصصة في الفقه والأصول، والأولوية للحاصلين على الشهادات العليا فيهما؛ كالدكتوراه والماجستير بالإضافة إلى الخبرة الطويلة في مجال البحوث والمؤلفات العلمية وبخاصة الموسوعية منها.

٢. التميز بالإلمام التام بالقواعد الفقهية العامة، والاطلاع الشامل على أحكام المذاهب الأربعة المعتبرة أو التخصص الدقيق في أحدها.

٣. إن أولوية الاختيار بالنسبة للعاملين في الوزارة منحصرة في أصحاب الكفاءات الشرعية بالجهاز العلمي للموسوعة الفقهية.

٤. إن أولوية الاختيار بالنسبة للعاملين خارج الوزارة تكون لأعضاء الهيئة التدريسية في كلية الشريعة- جامعة الكويت.

وقد لوحظ في تشكيلات هيئة الفتوى ولجانها المتعددة تنوع مذاهب أعضائها الفقهية؛ حيث إن من أعضائها من هو شافعي أو حنبلي أو مالكي أو حنفي.

ووزارة الأوقاف في ضوابطها العامة هذه لاختيار أعضاء هيئة الفتوى تهدف للوصول إلى تنوع المدارس الفقهية وتعدد مذاهبها واختلاف المشارب والطبائع والجنسيات، تكون هيئة الفتوى جامعة لهذا كله مما يزيد فتاواها ثراء وقوة وتوازنًا.

سادسًا: التراث الإفتائي لإدارة الإفتاء:

مقالات في الفتوى والإفتاء:



كتاب نشرته وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية (إدارة الإفتاء) بتاريخ ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م

وهو كتاب من القطع الصغير يتضمن مجموعة من المقالات المتنوعة في تأصيل وتقعيد موضوع الإفتاء من حيث آدابه، وشروطه، وقواعده الحاكمة له، بالإضافة إلى بيان المنهج القويم الذي ينبغي أن يسير عليه المفتون في كل زمان ومكان تأسيًا بما سار عليه سلفنا الصالح من الصحابة والتابعين.

خلاصة الكلام في حقوق آل البيت الكرام:

كتاب نشرته وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية (إدارة الإفتاء) بتاريخ ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

وهو دراسة لأشرف البيوت نسبًا، وأعلاها مكانة، وأعظمها طهرًا، ألا وهو بيت النبوة، حيث تناول الكتاب بين يدي هذه الدراسة تعريفًا ببيت النبوة بدءًا من رأس هذا البيت الطاهر وسيده؛ نبينا محمد ﷺ، ثم التعريف بزوجاته، ثم أولاده وأحفاده.



ثم ينقسم الكتاب بعد ذلك إلى ثلاثة فصول:

في الفصل الأول: يتناول التعريف بآل البيت عليهم السلام وبيان فضائلهم.

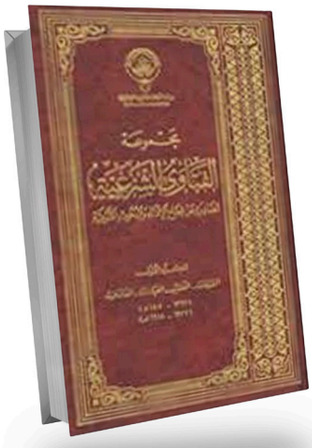
وفي الفصل الثاني: يتناول حقوق آل البيت عليهم السلام.

وفي الفصل الثالث: يتناول خصائص آل البيت عليهم السلام.

ثم ختم الكتاب ببيان مجمل لعقيدة المسلم في آل بيت النبي ﷺ.

ويقع الكتاب في ١٠٠ صفحة من القطع الصغير، حيث قصد به التعريف بآل البيت وفضائلهم وحقوقهم وخصائصهم على وجه الاختصار والإجمال.

مجموعة الفتاوى الشرعية:



كتاب نشرته وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، بتاريخ ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م- ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.

وهو عبارة عن سلسلة (مجموعة الفتاوى الشرعية) التي تعد مفخرة إصدارات إدارة الإفتاء الكويتية؛ إذ تضم هذه السلسلة الأحكام الشرعية في المسائل المعروضة أمام لجان الإفتاء في الوزارة، وذلك حسبما توصل إليه الجهد الجماعي للسادة العلماء المشاركين في تلك اللجان.

وقد استجابت هيئة الفتوى في وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية فيما أصدرته من فتاوى لحاجة ماسة لدى عامة المسلمين إلى معرفة الأحكام الشرعية بعيدًا عن الخلافات الفقهية، وكان في استجابتها تلك استغناء للسائلين عن اللجوء إلى الاجتهادات الخاصة للأفراد وإن كانوا علماء، بعد حصولهم على الفتوى الجماعية لنخبة من العلماء الذين تأتمنهم الأمة على دينها، وتضع فيهم ثقتها وتتلقى عنهم أحكام الله في أفعالها وأحوالها، فهم المرجع في المهمات، والمنار في الظلمات، ولا غنى لمسلم عنهم بعد قول الله سبحانه: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، وفي هذا العمل المؤسسي الذي اجتمع عليه نفر من فقهاء الأمة وذوي العلم الشرعي المؤهلين لبيان حكم الشرع، بجهود جماعية، حماية للمسلمين من الاتجاهات المثيرة للجدل والشقاق والنزاع بين أفراد المجتمع، وقطع للطريق أمام أصحاب الآراء الخاصة والنيات المريبة، فكان على قطاع الإفتاء أن يظهر وأن يجمع ثمرة مجهوداته في مجال الفتوى بأن يجمع كل ما يصدر عن هيئة الفتوى بشقيها: لجنة الأمور العامة ولجنة الأحوال الشخصية من فتاوى تهم كل مسلم حتى يستطيع أكبر قدر من المسلمين أن يستفيد من تلك الفتاوى التي صدرت عن عقول تدرك احتياج المسلم لمعرفة أمور دينه ودنياه في إطار الدين والشريعة حسبما يستجد في حياته من أمور يتطلب الرجوع فيها إلى أهل الخبرة والدراية ، فكانت سلسلة الفتاوى الشرعية هي المرجع في ذلك بناء على ما تحتويه من فتاوى في شتى الأمور والأصعدة.

كتاب هيئة الفتوى الشرعية في الكويت:



كتاب نشرته وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بتاريخ ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م- ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.

ويعتبر هذا الكتاب ثمرة من ثمرات اهتمام وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بهيئة الفتوى ولجانها، وسعيًا منها نحو التعريف بالأعضاء الكرام وجهودهم الطيبة، وإصرارًا من إدارة الإفتاء على مواكبة التطور الإداري وتنمية الصلة مع عموم المسلمين.

ولأن وزارة الأوقاف تضم نخبة فاضلة من المشايخ أهل العلم ذوي الدراية والخبرة بالفتوى، ومع ما حباهم الله به من نباهة وأريحية، وما عرف عنهم من دين وتقوى؛ لذا كان من الضروري تسليط الضوء عليهم وإبراز دورهم المهم وتقدير مجهوداتهم المؤثرة، فكان كتاب (هيئة الفتوى الشرعية في الكويت) تعريفًا وتوثيقًا لهذا الدور البارز الذي يلعبه السادة المشايخ الأفاضل.

كذلك يشرح الكتاب الإنجازات المستمرة التي تمت في هيئة الفتوى بشقيها: لجنة الأمور العامة، ولجنة الأحوال الشخصية، ويشتمل الكتاب على أربعة أبواب، وذلك على النحو التالي:

أولًا: الفتوى الشرعية.. آداب ومعالم:

حيث يستعرض الكتاب في هذا الباب الأحكام الشرعية المتعلقة بالفتوى من حيث آداب الفتوى ومعالمها والتعريف بها، وبداية الفتوى منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم.

ثانيًا: الفتوى في الكويت.. ماضيًا وحاضرًا:

ويتناول هذا الباب تاريخ الفتوى في الكويت منذ بدايتها في العصر الحديث حتى يصل بها إلى وقتنا الحالي، كذلك يخص بالذكر خلال استعراض الفتوى بالكويت السادة العلماء ممن كانوا قائمين على الفتوى في الكويت في جميع الحقبات الزمنية في العصر الحديث وحتى وقتنا الحالي.

ثالثًا: إنجازات تتحدث عن نفسها:

في هذا الباب يتم الإشارة إلى قفزات إدارة الإفتاء في حرصها على الاستعانة بكل تطور يخدم الفتوى، لذا فإن إدارة الإفتاء حريصة كل الحرص على الاستعانة بمستحدثات العصر والتكنولوجيا الحديثة مثل الفتوى الهاتفية وفتاوى الإنترنت، ويستعرض هذا الباب أيضًا الإنجازات المختلفة

والإصدارات المتعددة بإدارة الإفتاء.

رابعًا: المفتون ومقررو هيئة ولجان الفتوى وبطاقات التعريف بهم:

يتناول هذا الباب استعراض السير الذاتية الخاصة بالسادة المفتين ومقرري هيئة الفتوى ولجانها منذ نشأتها حتى اليوم، من حيث أسماؤهم ومؤهلاتهم العلمية وتاريخ مشاركتهم في هيئة الفتوى وصفتهم في هيئة الفتوى والوظائف الدينية التي تقلدوها ونشأتهم، كل على حدة.

فتاوى الحج والعمرة:

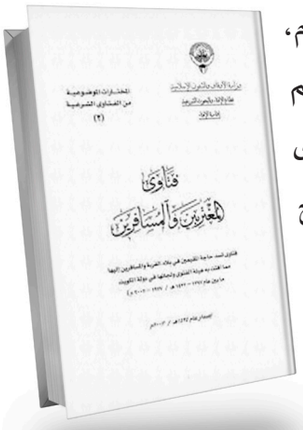
كتاب نشرته: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، بتاريخ ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.



وهو كتاب يشمل مجموعة من الفتاوى التي تهم كل فرد مسلم، وبالأخص الحجاج والمعتمرين؛ لتكون لهم منارًا يهتدون بها في حجهم وعمرتهم، تبين لهم مناسك الحج، وما يجب عليهم وما يستحب، وما يكره لهم أو يحرم، وما يتوجب عليهم إذا بدرت منهم مخالفة، ليعودوا بعد ذلك بإذن الله تعالى بحج مبرور وعمرة مقبولة، ويعد كتاب (فتاوى الحج والعمرة) العدد الأول من (المختارات الموضوعية من الفتاوى الشرعية) باعتباره كتابًا جامعًا لفتاوى الحج والعمرة الصادرة عن هيئة الفتوى ولجنة الأمور العامة، حيث استقبلت هيئة الفتوى في وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في دولة الكويت على مدى السنين الماضية العديد من الأسئلة والاستفتاءات من مختلف شرائح المجتمع ، حول مناسك الحج والعمرة، بقصد التعرف عليها ، كما استقبلت العديد من الاستفتاءات حول ما يقع فيه كثير من الحجاج والعمار من أخطاء ومخالفات في حجهم وعمرتهم ، أو ما يعترضهم من صعوبات ، أو ما يستجد لديهم من حوادث ، وما يجب عليهم شرعًا في ذلك ، وقد رأى قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية أن من المفيد أن يضع بعض الفتاوى الصادرة بين عامي ١٩٧٩.٢٠٠٣ م ، بين أيدي الحجاج والعمار؛ لتكون لهم منارًا يهتدون بها في حجهم وعمرتهم، وقد رتبت هذه الفتاوى بحسب تدرج أحكام الحج والعمرة من حيث الزمان، فقدم فيها ما يتعلق بالإحرام، ثم بالطواف، ثم بالسعي، ثم بالوقوف بعرفة، ثم رمي الجمار، ثم ذبح الهدي، ثم التحلل بالحلق أو التقصير، ثم طواف الوداع، ثم الفتاوى العامة الأخرى.

كتاب فتاوى المغتربين والمسافرين:

كتاب نشرته وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، بتاريخ ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.



وهو كتاب يهتم بأمور الجاليات المسلمة المقيمة على وجه الدوام، والمسافرين المترددين إلى بلاد غير المسلمين، ممن لا يتيسر لهم من يفقههم في دينهم، أو يفتيهم في وقائع حياتهم، والذين هم في أمس الحاجة إلى فتاوى مختصرة تجمع أطراف الحكم الشرعي المعتمد بأخصر عبارة وأوضح أسلوب.

لذا أصدرت إدارة الإفتاء ذلك الكتاب الذي يحتوي على فتاوى شرعية تهم كل مسلم، وقد تصدى قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية من جانبه لهذه المسائل، فقام بتقليب محاضر فتاواه منذ عام ١٩٧٧م وحتى عام ٢٠٠٢م ليجمع منها ما يراه زادًا مناسبًا، وعونًا صادقًا للمسلم المقيم إقامة دائمة في بلاد غير المسلمين، أو المسافر سفرًا عابرًا إليها، ثم نسَّق ذلك وبوَّبه وأجرى عليه قواعد النشر التي يعتمدها لمثل هذه المطبوعات، فخرج هذا الإصدار المفيد، **ويشتمل على المواضيع التالية:**

١. كتاب العقائد.

٢. كتاب العبادات.

٣. كتاب المعاملات.

٤. كتاب الأحوال الشخصية.

٥. كتاب الحظر والإباحة.

٦. كتاب السياسة الشرعية.

٧. كتاب الطب.

كتاب فتاوى الزكاة والصدقات:

كتاب نشرته وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، بتاريخ ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

يعتبر إصدار (فتاوى الزكاة والصدقات) أحد حلقات سلسلة المختارات الموضوعية من الفتاوى الشرعية، ويأتي هذا الإصدار ليغطي حاجة ماسة بالناس إلى معرفة كثير من أحكام الركن الثالث من أركان الإسلام ، وقد دلل على الحاجة الماسة بالناس لهذه الفتاوى كثرة الأسئلة التي تزخر بها محاضر هيئة الفتوى ولجنة الأمور العامة .الأمر الذي حدا بقطاع الإفتاء والبحوث الشرعية إلى جمع ذلك المذخور الواسع المتنوع ، ثم تنسيقه وإجراء قواعد النشر المعروفة المقررة عليه ، ثم استخلاص هذا الإصدار القيم النافع منه. وسيجد القارئ الكريم في هذا الإصدار (فتاوى الزكاة والصدقات) من الفتاوى التي توضح معالم فلسفة الزكاة والصدقات الشيء الكثير. فانطلاقًا من النية الملحوظة في فعلهما، إلى شروط وجوبهما، إلى توقيت إخراجهما، ثم الجهات التي تصرفان إليها ، فالأموال التي تجبان فيها ، وما يحذر في صددهما من الانحراف بهما إلى شهوات النفس أو مصالح الغنى أو أساليب التحايل الأخرى .... وغير ذلك.

كتاب فتاوى الصيـام:

كتاب نشرته وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، بتاريخ ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

وقد صدر هذا الكتاب كأحد المختارات الموضوعية من الفتاوى الشرعية، ولأن الحاجة ماسة لفتاوى الصيام من حيث كون الصوم أحد الأركان الخمسة في الدين، ومن حيث قلة معرفة الناس بالفقه الإسلامي معرفة دقيقة، ومن حيث الحوادث المستجدة في حياة المسلمين التي تحتاج إلى اجتهاد المفتي وثاقب نظره ليتوصل إلى حكم الله سبحانه وتعالى في النوازل؛ ولأن الصيام فرض محكم ووركن من أركان الدين ثبت بقوله تعالى: {يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} [سورة البقرة: ١٨٣] وبالأحاديث الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن له أحكامًا مفصلة فيما يتعلق بشروطه وأركانه ، وما يحرم على الصائم وما يجب عليه فيه ، وما يشترط لصحته وما يؤدي لفساده. وأقصر الطرق لمعرفة عامة الناس بتلك الأحكام مفصلة إنما هو السؤال الذي يلقيه المستفتي ، والجواب الذي يجيب به المفتي ، حتى تنقشع بذلك غمة الجهالة عن السائل ، ويرتفع لواء المعرفة بين المسلمين.

وكتاب (فتاوى الصيام) يجمع للسادة القراء فتاوى هيئة الفتوى ولجنة الأمور العامة فيها المتعلقة

بالصوم ، وتتنوع الإجابات الشرعية فيها بين أمور مألوفة مطروقة ومسائل مستجدة حديثة. فمن المألوف المعتاد في هذه الفتاوى: ما يتعلق بالوقت الذي فرض فيه الصوم أول ما فرض ، والأعذار المبيحة لفطر المسلم في رمضان وحكم الإفطار جهرًا... إلى آخر ما هنالك. أما المسائل المستحدثة فمنها مثلًا: حكم إفطار المسافر بالطائرة عندما تغيب الشمس عن الأرض ، حكم استخدام الإبر الدوائية تحت الجلد أو في العروق.

الفهرس الشامل لمجموعة الفتاوى الشرعية:

إن مجموعة الفتاوى الشرعية سلسلة مهمة جمعت فتاوى هيئة الفتوى ولجنتيها (لجنة الأمور العامة ولجنة الأحوال الشخصية) في إدارة الإفتاء، وتسهيلًا على متابعي سلسلة مجموعة الفتاوى، وتيسيرًا على من يريد الاستفادة من فتاوى السادة العلماء، رأى قطاع الإفتاء أن يصدر هذا الفهرس الشامل لسلسلة مجموعة الفتاوى الشرعية.

إن ترتيب فهرس مجموعة الفتاوى الشرعية يعتمد على التقسيم الأساسي لمواضيع الفتاوى، فقد جرى قطاع الإفتاء على تصنيف الفتاوى إلى كتب ثمانية أساسية تشمل جميع المواضيع، وهي: كتاب العقيدة، كتاب العبادات، كتاب المعاملات، كتاب الأحوال الشخصية، كتاب الجنايات والحدود، كتاب السياسة الشرعية، كتاب الطب.

وتحت كل كتاب من هذه الكتب الثمانية توجد أبواب ثابتة، فمثلًا تحت كتاب العقيدة يأتي باب الغيبيات والإيمانيات، وباب الإسلام، وباب القرآن والتفسير...، وتحت كتاب العبادة يندرج باب الطهارة، الأذان والإقامة، باب الصلاة... وهكذا. وفهرسة الفتاوى بهذا الشكل يسهل للباحث عن مسألة ما -إذا حدد الباب الذي تتبعه- أن يصل إليها بشكل أسرع، وسيجد المتابع للفهرس أن بجوار كل مسألة رقمها المتسلسل في مجموعة الفتاوى، ورقم الصفحة والجزء الذي توجد فيه.

وتوضيحًا فإن الأرقام المتسلسلة للفتاوى لا تتكرر، بل تتوالى من الجزء الأول إلى آخر الأجزاء، أما أرقام الصفحات فهي مقرونة بأجزاء (مجموعة الفتاوى الشرعية) تبدأ ببداية الجزء وتنتهي بنهايته.

مطوية نصائح للزوجين:

تشتمل مطوية نصائح للزوجين على بعض النصائح والتوجيهات الإسلامية الموجهة للزوجين وتعريف كل منهما بواجباته تجاه الآخر، وذلك في إطار الكتاب الكريم والهدي النبوي، وذلك للحفاظ على كيان الأسرة المسلمة وحمايتها من أي مؤثرات داخلية أو خارجية؛ وتنقسم المطوية إلى قسمين حيث تخاطب كل واحدة منهما أحد الزوجين وتبين له أحكام الدين في تعامل كل منهما مع الآخر على أسس شرعية سليمة وضحت واجبات كل منهما تجاه الآخر وأسرته، وأن الحياة الزوجية حياة لها خصوصيتها، ولا ينبغي أن تنكشف هذه الخصوصية للآخرين حتى لا تتأثر الحياة بين الزوجين بأي مؤثرات خارجية بعيدًا عن نطاق الأسرة، ولهذا كان على الزوجين معالجة أي مشكلة تقع بينهما بأسلوب سلس غير معقد بعيدًا عن العصبية والغضب الذي لا تحمد عقباه ، ولهذا حرصت إدارة الإفتاء على إصدار مطوية (نصائح للزوجين)، ووجهت فيها النصائح المفيدة التي تهيئ حياة زوجية تسير وفق منهج الله وتكون الأسرة في حال تمسكها بما شرعه الله سبحانه وتعالى أسرة متماسكة لا تتأثر بأي مؤثر.

مطوية العمالة المنزلية ضوابط شرعية وآداب اجتماعية:

نشرتها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، بتاريخ ٢٠٠٧م.

تسعى إدارة الإفتاء من خلال مطوية العمالة المنزلية إلى لفت الأنظار إلى الظواهر السلبية في المجتمع ومعرفة أبعادها؛ لذا تناولت مطوية العمالة المنزلية قضية استجلاب الخدم وتوعية كل من الكفيل والمكفول بحقوقه وواجباته والرأي الشرعي في تلك المسألة، حيث تطرقت المطوية إلى بعض المعايير التي يجب اتباعها عند الاستعانة بالخدم، وهي:

أولًا: شروط إجارة الخادم ومنها:

١. معرفة ما يقوم به الخادم حصرًا.

٢. معرفة الأجر المحدد للعمل المناط بالخادم والزيادات المقررة والمكافآت المقدرة للأعمال الإضافية.

٣. كون العمل المستأجر فيه مباحًا شرعًا.

ثانيًا: ضوابط وآداب عقد الإجارة عند استخدام العمالة المنزلية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- أن يكون خادم الرجل رجلًا، وخادم المرأة امرأة ما أمكن ذلك.
- المعاملة بين العامل ورب العمل يجب أن تقوم على مبادئ إنسانية تحفظ حقوق وواجبات العامل، وعدم إيذاء العامل وإهانته؛ لأن ذلك غير جائز شرعًا.
- أن تكون العمالة المستقدمة من ذوي الأخلاق الحميدة.
- يراعى في العمالة المستقدمة من فئة (المربي أو المربية) الإسلام؛ لأهمية ذلك الأمر وتأثير تلك العمالة على النشء وتربية الأجيال وأفكارهم.

ثالثًا: واجبات الخادم:

يجب على الخادم أن يتحلى بالصفات التالية: (أن يغض الطرف، أن يلزم بآداب الاستئذان، عدم التقصير في العمل، عدم تتبع أسرار مخدومه، وأن يكون أمينًا مع مخدومه...) إلخ.

مطوية القروض الاستهلاكية ونظرة شرعية متعمقة:

مطوية القروض الاستهلاكية تسلط الضوء على مشكلة اجتماعية بدأت بالتفاقم والبروز في المجتمع الخليجي، وهي مشكلة الديون الاستهلاكية، وذلك من باب تحقيق هدف إرشادي وتوعوي، وقد تناولت مطوية (القروض الاستهلاكية) عدة جوانب تخص القروض، ومنها:

- تعريف القرض والدين والسلف.
- أحكام القرض والاستدانة.
- كراهة الاستدانة لغير حاجة أو ضرورة.
- الاستدانة مع نية عدم الوفاء أو توقع العجز سلفًا كبيرة من الكبائر.
- تأثير القروض على الطموحات العلمية والدينية للمسلم.
- التطلع إلى حال المترفين مكروه.

واختتمت المطوية بنصيحة وتوجيه من قِبَل هيئة الفتوى تحض فيها المواطنين والمقيمين على تجنب ما يضرهم ويؤذيهم وتوخي الحذر في معاملاتهم المالية، لما يترتب عليها من دواعي قد لا تكون حميدة تضر بالمسلم، كذلك أوصت الهيئة المؤسسات المصرفية والمالية بالامتناع عن الإقراض

أو البيع بأجل لغير مصلحة هامة أو ضرورية، وأن تعزف هذه المؤسسات عن إغراء المشترين ودفعهم إلى التهافت على شراء المواد الكمالية عن طريق تقديم الهدايا والسحوبات والجوائز وغيرها، وأن تعزف أيضًا عن تسهيل الإقراض بأي وسيلة ، كما توجهت الهيئة بنصيحة إلى أولياء الأمور والمسئولين في الدول الإسلامية حتى يصدروا التشريعات التي تحمي هذه المعاني السامية ، وتمنع الاقتراض والشراء بأجل لغير مصلحة هامة ، أو حاجة ملحة.

مطوية طاعة ولي الأمر (فريضة دينية وضرورة وطنية):

تعتبر مطوية طاعة ولي الأمر بمثابة تذكير للمسلمين وتوعيتهم بواجباتهم وحقوقهم نحو من يلي أمرهم والسير على منهج الله فيما يخص العلاقة بين الحاكم والمحكوم؛ وذلك درءًا للمفاسد والأفكار المسمومة التي تحرض على الخروج على ولي الأمر على خلاف ما أمر به الإسلام، فالسعادة الحقة للأمة في وحدة الكلمة تحت راية إمامها وحاكمها، وذلك درءًا للفتنة وتقديمًا لمصلحة الأمن والاستقرار، ولا يجوز الخروج على الحاكم المسلم وإن أخطأ في بعض الأمور أو جار على بعض الناس، أو ارتكب بعض المنكرات، ولهذا احتوت مطوية (طاعة ولي الأمر) على بعض الفتاوى الصادرة عن هيئة الفتوى بقطاع الإفتاء والبحوث الشرعية التي تطرقت لهذا الأمر، حيث تناولت الفتاوى الواردة بالمطوية موضوع الخروج على الحاكم (ولي الأمر) وإثارة الفتنة بالتفجير والزعزعة وتكفير الناس والاغتيالات ونحوها، كذلك تناولت الفتاوى قتل الذمي والمعاهد والمستأمن، بالإضافة إلى حكم تداول هذه المواضيع بوسائل الإعلام ونشرها لإثارة الفتن والتحريض على ارتكاب الجرائم، وقد اشتملت المطوية على الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة على طاعة ولي الأمر ونبذ كل ما هو ضار بتماسك المجتمع وترابطه؛ وذلك للصمود أمام أي عدوان أو أي فكر منحرف هدفه تدمير الأمة الإسلامية وأبنائها.



مطوية أحكام المريض في الطهارة والصلاة:

نشرتها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، بتاريخ ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.



تحتوي هذه المطوية على أهم الأحكام التي يحتاج المريض إلى معرفتها فيما يتعلق بالطهارة والصلاة، ومن ثم جاءت مشتملة على الأحكام التالية:

- الاستنجاء وما يتعلق به.
- العجز عن استعمال الماء في الوضوء أو الغسل.
- صفة التيمم.
- صلاة أكثر من فريضة بتيمم واحد.
- العجز عن التيمم.
- العجز عن تطهير الثوب أو البدن أو الفراش أو المكان الذي يصلي عليه المريض.
- المريض المصاب بسلس البول.
- المسح على الجبيرة.
- كيفية صلاة المريض.
- الجمع بين الصلاتين للمريض.
- المغمي عليه هل يقضي الصلوات الفائتة؟
- طهارة المريض وصلاته على الكيفية التي يستطيعها هل ينقص ذلك من أجره؟

مطوية: الحجابُ وأحكامُهُ:

نشرتها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، بتاريخ ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.



المرأة هي مربّية الرجال، وعلى يدها وتحت رعايتها تتخرَّج الأجيالُ؛ ولهذا اتَّجهتْ عنايةُ إدارةِ الإفتاءِ إلى إصدارِ مطويةٍ تتعلَّقُ بعنوانِ عزتِها، ومظهرِ صلاحِها وعفَّتِها؛ وذاك هو حجابُها الذي أوجبَه اللهُ تعالى عليها، وقد تناولت هذه المطويةُ تعريفَ الحجابِ، وبيانَ حدِّهِ الشرعيّ،

وأدلَّةَ وجوبِه من الكتابِ والسُّنَّةِ، وأهميةَ الحجابِ وفضائلَه، وآثارَه الطيِّبةِ على المرأةِ المتحجبةِ خصوصًا، وعلى المجتمعِ الذي تعيش فيه عمومًا، وشروطَ الحجابِ؛ والتي من أهمها أن يكون ساترًا لجميع البدن، ويكون كثيفًا غيرَ رقيقٍ، وفضفاضًا غيرَ ضيقٍ، وألا يكونَ مطيبًا ولا معطرًا، ولا زينةً في نفسه، كما عرضتِ المطوية إلى شبهة بعض المتبرّجات في ترك لبس الحجاب؛ بزعم أن نيَّتهنَّ سليمةٌ، ولا يقصدن فتنةَ الرجال، وبيَّنت بطلانَ هذه الشُّبهةِ من وجوهٍ عديدةٍ، وأنَّ النية الحسنة لا تشفع للعمل غير الحسن، وفي خاتمة المطوية دعوةٌ للأخت المسلمة للالتزام بما عرفتْ من أحكام الحجاب؛ لأنَّ في ذلك فلاحَها ونجاحَها، وسعادتَها في الدُّنيا والآخرة.

فتاوى المساجد والصلاة فيها:

كتاب نشرته وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، بتاريخ ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

يعد هذا الإصدار أحد سلسلة مجموعة من الفتاوى الموضوعية من الفتاوى الشرعية، الصادرة عن إدارة الإفتاء بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت. ويأتي هذا الإصدار ليغطي جانبًا من الأحكام الشرعية التي تتصل بالركن الأول من أركان الإسلام وهو الصلاة؛ حيث إن الإسلام شرع أداء الصلاة جماعة في المسجد، فكان هذا الإصدار دليلًا لما قد يحتاجه مرتادو المساجد من أحكام وآداب تتعلق بذلك.

وتبرز أهمية هذا الإصدار من حيث عدد الأسئلة الواردة إلى هيئة الفتوى بهذا الخصوص، مما حدا بقطاع الإفتاء والبحوث الشرعية إلى جمع هذه الأسئلة المتنوعة الصادرة ما بين عامي ١٩٧٧-٢٠٠٦م، وإخراجها في مجلد يسهل تناوله بين عموم المسلمين.

ويحتوي هذا الكتاب في ثناياه على الكثير من أحكام المساجد والصلاة فيها؛ حيث تناول موضوعات متعددة في ذلك؛ كأحكام بناء المساجد وطهارتها، وطهارة مرتاديها، والصلاة فيها، وأحكام الأذان في المساجد، وبيان أحكام المصليات غير المساجد، وما يتصل بآداب المساجد والأحكام التي تتعلق بها غير الصلاة.

مطوية السفر آحكام وآداب:

نشرتها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية (إدارة الإفتاء) بتاريخ ٢٠١٠-٢٠١١م.



اتسمت شريعتنا الإسلامية بسمات كثيرة، وتفردت بأمور عظيمة لم تكن لغيرها من الشرائع السابقة، وإن من أبرز وأجل ما تميزت به تلك الشريعة الغراء أنها جاءت سهلة سمحة؛ ترفع الحرج وتدفع المشقة، وتقدر الضرورة، وتلتمس العذر، وتراعي أحوال الناس في كيفية أداء التكاليف الشرعية، ففرقت بين الصحيح والمريض، والمسافر والمقيم، والآمن والخائف، وجعلت لكل صنف من هؤلاء ما يناسبه من الأحكام؛ مع مراعاة حاله، وتقدير عذره، ومن ثم رفع الحرج والمشقة عنه.

ومن هنا كان للمسافر أحكامه الخاصة التي تتناسب مع حالته ومع ما يعتريه فيها من مشقة وتعب وإرهاق؛ فحري بكل مسافر أن يتعرف على هذه الأحكام، وأن يطلع على هذه الرخص التي أرخصها الله عزوجل له في سفره، فإنه سبحانه يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه.

مطوية خاتم الأنبياء صلى الله عليه وسلم:

نشرتها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، بتاريخ ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.



تشتمل مطوية خاتم الأنبياء صلى الله عليه وسلم على ملخص موجز لسيرة النبي الكريم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم بدءًا من مولده حتى وفاته، كما تناولت المطوية بيان أخلاق النبي عليه الصلاة والسلام، وبشارات الأنبياء السابقين به.

ثم تحدثت المطوية عن أبرز وأهم معجزات النبي صلى الله عليه وسلم، ثم تناولت الحديث عن خصائصه عليه الصلاة والسلام، وأخيرًا بيان حقوقه صلى الله عليه وسلم على أمته.

الملخص المفيد في أحكام المسلم الجديد:

نشرته وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية (إدارة الإفتاء) بتاريخ ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

يتكون هذا الكتاب من أربعة فصول:



- **الفصل الأول (إن الدين عند الله الإسلام):** يتناول التعريف بدين الإسلام، وبيان أنه دين الفطرة، ودين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام جميعًا، ثم بيان أركانه.
- **الفصل الثاني (عقيدة المسلم):** ويتناول أهم القضايا الاعتقادية التي يجب على المسلم معرفتها؛ كالإيمان بالله وتوحيده واجتناب كل ما يضاد الإيمان والتوحيد، ثم الإيمان بالملائكة، ثم الإيمان بالكتب السماوية ثم الإيمان بالرسل عليهم الصلاة والسلام، وخاصة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ثم الإيمان باليوم الآخر، وأخيرًا الإيمان بالقدر خيره وشره. كما تناول هذا الفصل بيان أهم القضايا التي يجب على المسلم اجتنابها مما ينافي توحيده وإيمانه، كالسحر والشعوذة، والتطير، والتبرك غير المشروع، والتناسخ، وغيرها.
- **الفصل الثالث (عبادة المسلم):** ويتناول بيان أركان الإسلام العظام التي يجب على المسلم الإتيان بها؛ وهي: الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، ثم أفرد الكتاب مبحثًا خاصًّا فيما يجب على المرأة المسلمة.
- **الفصل الرابع (علاقة المسلم الجديد بالمجتمع):** ويتناول بيان أهم القضايا التي يحتاج إليها المسلم الجديد عند التعامل مع المجتمع المحيط به؛ كعلاقته بوالديه غير المسلمين، وعلاقة الزوجين ببعضهما بعد الإسلام، وعلاقة المسلم بأولاده، وعلاقته بأقربائه، ثم بيان لأهم القضايا المالية التي تهم المسلم بعد إسلامه؛ كالنفقة على الزوجة والوالدين والأولاد، المهر، الميراث، الأموال التجارية، ثم بين الفصل أهم قضايا العلاقات الاجتماعية والإنسانية ؛ كالولاء والبراء، والعدل والإنصاف، الالتزام بالعهود والمواثيق، التهادي والتزاور، وغير ذلك. وأخيرًا بيان لأهم التبعات الدينية التي يجب على المسلم الجديد الإتيان بها حال إسلامه.

التسهيل في فقه العبادات على مذهب الإمام أحمد بن حنبل:

كتاب نشرته وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية (إدارة الإفتاء)، بتاريخ ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.



يعد كتاب التسهيل من كتب الفقه التي صيغت بقصد تيسير وصول الفقه إلى عموم المسلمين؛ حيث يعرف الكتاب بأهم الأحكام الفقهية التي يحتاج المسلم إلى تعلمها مما يتصل بأدائه للعبادات التي أمره الله تعالى بها من طهارة ، وصلاة ، وزكاة ، وحج.

وقد وضعت مسائل الكتاب وفق مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى، مع تدعيم كل مسلم بدليلها من الكتاب أو السنة ، أو الإجماع ، أو القياس.

كتاب المنتقى من المسائل العلمية:

نشرته وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت (إدارة الإفتاء)، بتاريخ ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

يحتوي الكتاب على عدة بحوث فقهية، ومسائل علمية معاصرة، وقد انتقتها الإدارة بعناية بالغة من جملة كبيرة من المسائل الفقهية المبحوثة التي قام ببحثها وكتابتها عددٌ من الباحثين الشرعيين في الإدارة؛ وفق منهجية علمية محددة، قامَتْ على تصوير المسألة، وعرض الأقوال والأدلة ومناقشتها، وبيان الحكم الشرعي فيها.

ومن هذه المسائل: مسألة «جرائم الشرف»، ومسألة «موت الدماغ»، ومسألة «الجراحة التجميلية»، وغيرها من المسائل المهمة.

مطوية الجنائز والمقابر أحكام وآداب:

نشرتها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت (إدارة الإفتاء)، بتاريخ ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

تتناول المطوية أهم الأحكام والآداب التي جاء الإسلام ببيانها مما يحتاج المسلم إلى معرفته فيما يتعلق بالموت، وقد بينت المطوية هذه الأحكام والآداب من خلال عشر وقفات؛ وهي:



- **الوقفة الأولى:** استعد فالموت آت.
- **الوقفة الثانية:** نعيم القبر وعذابه.
- **الوقفة الثالثة:** ماذا يفعل من مات له قريب؟
- **الوقفة الرابعة:** تجهيز الميت وتغسيله.
- **الوقفة الخامسة:** تكفين الميت.
- **الوقفة السادسة:** صلاة الجنازة.
- **الوقفة السابعة:** حمل الجنازة واتّباعها وتشييعها.
- **الوقفة الثامنة:** دفن الميت.
- **الوقفة التاسعة:** أحكام التعزية وآدابها.
- **الوقفة العاشرة:** أحكام المقابر وآدابها.

مطوية (رسالة إلى طبيب):

نشرتها إدارة الإفتاء بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، بتاريخ ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

تخاطب هذه المطوية إحدى فئات المجتمع المهمة وهو الطبيب، وذلك لما لمهنة الطب من مكانة سامية ورفيعة تميزت على مر القرون، وقد توجهت هذه المطوية إلى الطبيب برسالة مرتبة في وقفات أربع هي:



- **الوقفة الأولى:** الطب في الإسلام.
- **الوقفة الثانية:** آداب الطبيب وأخلاقه.
- **الوقفة الثالثة:** العلاقة المتبادلة بين الفقيه والطبيب.
- **الوقفة الرابعة:** الطبيب الداعية.

وتمثل هذه المطوية وسيلة إرشادية وتثقيفية مختصرة تتناول العديد من الجوانب الشرعية والسلوكية المتعلقة بمهنة الطب.

مجلة منبر الإفتاء:



مجلة دورية تنشرها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، تصدر عن إدارة الإفتاء، وتحتوي على عدة مقالات وبحوث علمية وتاريخية وأدبية، بالإضافة إلى ركن الفتوى الذي يتضمن اختيارات لمجموعة من الفتاوى الموضوعية والفتاوى المنتقاة مما لا غنى للمسلم عن معرفة أحكامها الشرعية.

سابعًا: ملامح منهج الفتوى بإدارة الإفتاء الكويتية

يغلب على منهج لجنة الفتوى الجانب الشرعي العملي لا النظري الافتراضي، فأثناء مداولات أعضاء لجنة الفتوى يدلي كل منهم برأيه حسب علمه ومعرفته في السؤال المعروض أمام اللجنة دون تردد؛ ولذلك فقد تطول مناقشاتها أكثر مما يتوقع السائل، وعادة ما تأخذ اللجنة بالرأي السهل الأيسر بعد قناعتها به حتى لا توقع السائل في الحرج، ولا تشدد في الأحكام، ولا تحمل الناس على ما يشق عليهم. وقد يخالف بعض الأعضاء رأي الأكثرية في مسالة ما -ولا حرج في ذلك- فتصدر الفتوى برأي الأكثرية، مع تسجيل رأي العضو المخالف في محضر الاجتماع.

- قليلًا ما تخرج اللجنة في فتاواها خارج إطار المذاهب الفقهية الأربعة؛ وذلك لشمول أحكام تلك المذاهب وقوة مستنداتها، وانعقاد عمل الأمة عليها. وهذا الخروج النادر يكون إذا رأت اللجنة في رأي ما دليلًا يستند إليه، ومصلحة أكيدة تدفع إلى ذلك.

فلجنة الفتوى تعتمد رأي جمهور فقهاء المذاهب الأربعة غالبًا، فمثلًا قد سُئلت اللجنة [مجموع الفتاوى الشرعية س (١٣٦)] عن إخراج الزكاة عن أموال القصر والمحجور عليهم، فأجابت بوجوب أداء الأوصياء الزكاة عنهم من أموالهم أخذًا برأي الجمهور. وفي س (٤٢٦) حول عقد النكاح بدون ولي، أجابت اللجنة بأن اشتراط الولي هو مذهب الجمهور، وهو المعمول به في الكويت.

ومع ذلك فقد تأخذ أحيانًا بالرأي المقابل لرأي الجمهور دفعًا للحرج، فمثلًا قد سُئلت اللجنة [مجموع الفتاوى الشرعية س (٣٧)] عن مس القرآن الكريم حال الجنابة، فأجابت بعدم الجواز، ثم عقبت بأنه يُرخص ذلك للحائض والنفساء للتعلم والتعليم عند بعض الأئمة، وأنه المختار للفتوى دفعًا للحرج. وفي إجابتها على س (١٧٩) أجازت اللجنة إخراج القيمة في زكاة الفطر.

- ومن منهج لجنة الفتوى أن تستدعي المستفتي إذا رأت في ذلك فائدة، وغالبًا ما تستدعي زوجته إذا كان الأمر يتعلق بالطلاق أو مسائل بين الزوجين، وقد تستعين في عملها ببعض أصحاب الخبرة ممن تثق في دينهم وعلمهم؛ لتستوضح منهم عن بعض الأمور العلمية أو العملية أو الحرفية.

فاللجنة تتوخى الحذر الشديد قبل إجابة المستفتي؛ وخاصة في حالة الفتاوى التي تحتاج لاستيضاح التفاصيل، كما في فتاوى الطلاق [مجموع الفتاوى الشرعية س (٤٥١)]، أو في تلك الفتاوى ذات الطابع الطبي والمتعلقة غالبًا بأصحاب الأعذار، وذلك بطرح عدة أسئلة على المستفتي يتبين منها تفاصيل الحالة؛ كما في [مجموع الفتاوى الشرعية س (٢٢٧٤، ٢٢٨١)] في استفسار لأحد المرضى عن حكم صلاته في المسجد بعد أن أجريت له عملية جراحية في القولون صار بعدها يتغوط من غير المخرج الطبيعي في كيس من النايلون؟ فطرحت عليه اللجنة عدة أسئلة لاستيضاح الحالة ثم أجابته.

- تبتعد لجان الفتوى عن تناول القضايا التي تعرض في ساحة القضاء أمام المحاكم عمومًا، ولا تتدخل فيها إلا إذا طلبت الجهات المختصة منها ذلك رسميًّا، فقد تحيل إليها المحاكم أو جهات التوثيق أو إدارات العدل بعض المسائل المعروضة أمامها، إما للاستئناس برأي هيئة الفتوى، وإما لمعرفة الحكم الشرعي. وقد يطلب بعض السائلين مجرد معرفة الحكم الشرعي في أمر يرغب في عرضه على القضاء، فيبين له رأي اللجنة في ذلك مشافهة، مع رده للبت في أمره إلى المحاكم المتنازع أمامها، فهي صاحبة الاختصاص.

- ترفع لجنة الفتوى عن المهاترات والرد على المخالفين، أو الخوض فيما يثير الناس، أو يشكل مساسًا بخصوصياتهم، مستبدلة ذلك كله بالكلمة الطيبة والنصيحة الخالصة؛ فقد قال تعالى: {خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين}.

- الاكتفاء بالجواب المحدد دون تفصيل: فهيئة الفتوى تشير إلى نقطة واضحة في الفتاوى الصادرة عن لجنة الفتوى، وهي أن اللجنة إنما تذكر للمستفتي جواب سؤاله فقط من حلال أو حرام أو غير ذلك من الأحكام التكليفية المتعلقة بأفعال المكلفين، ولا تتطرق إلا نادرًا للأدلة والمذاهب واختلاف العلماء في ذلك. وقد التزمت اللجنة هذه الخطة منذ نشأتها، من منطلق أن المفتي لا يلزم بذكر الدليل للمستفتي وهو ما ذهب إليه كثير من العلماء إما لعدم قدرة المستفتي على الإحاطة بالدليل، أو عدم معرفة استنباطه، أو عدم علمه بما يخالفه، أو بمذاهب العلماء في ذلك، أو غير هذا وذاك من أمور يعلمها المفتي جيدًا ويجب عليه أن يستعرضها قبل إصداره للحكم.

كما أن لجان الفتوى لاحظت أن الكثرة الكاثرة وغالبية المراجعين هم من الطبقة العامة غير المتخصصة في الفقه وأحكامه؛ ولهذا رأت في هذا الأسلوب -من بيان الحكم الشرعي فقط بصورة مختصرة موجزة- إراحة للسائل وجزمًا في الجواب؛ ومن هنا جاءت إجابات اللجنة قصيرة ومقتضبة غالبًا غير مسهبة بالتفاصيل والافتراضات، ولا متوسعة في الآراء والأقوال، ولا مستفيضة في أدلة الأحكام، فلجنة الفتوى لم تلتزم -خاصة في الفتاوى القديمة- بذكر الأدلة التفصيلية؛ لأن مجال ذلك الأبحاث الشرعية، وقد لا يكون مفيدًا للمستفتي أن يخوض المفتي أمامه في ذلك؛ خوفًا عليه من التشويش إن لم يكن المستفتي أهلًا للإحاطة بالأدلة الشرعية.

- قد تحيل اللجنة بعض الأسئلة إلى بعض أعضائها ليتولى الإجابة عليها، إما لمصلحة عامة تتعلق بإذاعة الجواب في وسائل الإعلام، أو لظروف تفهم السؤال والاتصال بأصحاب العلاقة فيه أو غير ذلك. وتندب اللجنة أحيانًا بعض أعضائها للوقوف بأنفسهم على بعض الأحوال أو الوقائع أو الأعمال خارج الوزارة، ثم موافاتها بتقرير حول ذلك؛ لتكون أكثر اطلاعًا وإحاطة.

- لا تتدخل هيئة الفتوى ولا لجانها في المسائل السياسية البحتة، وقد أفاد ذلك في بقائها بعيدة عن التقلبات السياسية أو الارتباط بجهات التوجيه السياسي مما جعلها لجنة علمية حيادية نزيهة.

- كما لا تتدخل هيئة الفتوى ولا لجانها في المسائل والقضايا التي تثير حساسية اجتماعية أو طائفية داخل المجتمع؛ كالأمور الخلافية بين المذاهب الفقهية، أو الشيعة والسنة، أو البدو والحضر ونحو ذلك، وترى الهيئة أن ضمان سلامة المجتمع وأمنه واستقراره مصلحة عليا يجب أخذها بعين الاعتبار في لجانها الرسمية ذات التأثير الكبير في واقع الناس.

- تدرك لجان الفتوى أن كتابة الفتاوى وتوثيقها تدعو إليه دواع كثيرة، وهو الأصل في العمل، لكن هيئة الفتوى قد ترى أن من المصلحة لها أو للسائل أو للمجتمع أن تكتفي بالإجابة الشفوية أو تتوقف فيها إذا كان في ذلك مصلحة راجحة، وقد فعلت ذلك مرارًا.

- قد ترى هيئة الفتوى أو لجانها إحالة السائل إلى جهة أخرى، ربما تكون جهة علمية في مجال الإجابة عن بحث تخصصي، أو جهة إدارية في مجال العمل الرسمي والوظيفي، أو جهة للإفتاء في بلده لتراعي الظروف والأعراف المتبعة فيه، ولتعرف خبايا المسائل بشكل دقيق ومفصل مما قد يخفى على غيرها.

- قد تعتذر اللجان عن الإجابة على سؤال لم يبت فيه من قبل المجامع الفقهية الشرعية؛ كالمسائل المستحدثة المستجدة، والأمور المعقدة الشائكة، فتؤجل الإجابة لمزيد من الدراسة والتثبت وعدم الاستعجال فيما هو مهم أو دقيق.

- لا تعتبر هيئة الفتوى ولجانها إجاباتها ملزمة للسائل إلا بقدر ما يأخذ هو به نفسه، فهيئة الفتوى تبين بكل وضوح أنها جهة غير ملزمة لأحد في أي أمر من الأمور، وهذا فارق واضح بين لجان الفتوى والمحاكم، فالمفتي غير القاضي.
- لا تلجأ هيئة الفتوى ولجانها إلى مخاطبة الوزارات والهيئات الرسمية والأشخاص الاعتباريين ولا تتدخل في أعمالهم، إلا إذا كان ذلك من قبيل الاستفسار والاستيضاح، أو من قبيل الرد على مخاطبات واردة إليها منهم ابتداء.
- تجتهد هيئة الفتوى ولجانها أن تكون متوازنة في إجاباتها بين الإفراط والتفريط، والتشدد والتساهل، في حدود الأدلة الشرعية المعتبرة، فلا هي بالتي تتجاوز الأحكام الشرعية الواضحة المتفق عليها، ولا هي بالتي تشدد على الناس وتشق عليهم فيما فيه خلاف أو سعة أو فسحة. ومن يتصفح فتاوى الهيئة ويقارنها بغيرها يجد ذلك واضحًا بينًا، فما وسعه الشارع وسعت على الناس فيه، وما أخذ الناس فيه بالعزيمة فلا خيار سوى ذلك.

فإدارة الإفتاء الكويتية قد اعتمدت منهجًا وسطيًّا معتدلًا اتخذ من المذاهب الأربعة المشهورة مرجعًا، مراعيًا قدر المستطاع التيسير ورفع الحرج وفقه الواقع، مع مراعاة أحكام القانون المعمول به في الكويت، وخاصة قانون الأحوال الشخصية.

ومن أجل الفائدة الدائمة، وباعتبار لجنة الفتوى لجنة رسمية، فقد سجلت اجتماعاتها منذ عام ١٩٧٧م في محاضر رسمية دونت فيها الأسئلة المقدمة والبيانات التوضيحية والنقاش القائم بين اللجنة والمستفتين والإجابة الأخيرة المعتمدة.

وتحتفظ إدارة الإفتاء بمحاضر لجان الفتوى، وتعتبر تلك المحاضر سرية لا يطلع على الأسئلة والأجوبة فيها أحد إلا أصحابها ومن تستدعي ظروف العمل اطلاعهم، وذلك حفاظًا على أسرار المستفتين وشئونهم الخاصة، من عائلية ودينية واجتماعية، ويحتاج الاطلاع على المحاضر أو بعضها إلى تصريح خاص من السيد المدير العام لإدارة الإفتاء والبحوث الشرعية.

كما أن مما جرت عليه الإدارة ألا يسلم الجواب في كل فتوى إلا إلى صاحب العلاقة أو وكيله[1].

١ انظر: هيئة الفتوى الشرعية في الكويت- نشأتها-لجانها-عملها (ص٦٥-٧٠).

ثامنًا: نماذج من فتاوى إدارة الإفتاء:

الإجارة المنتهية بالتمليك:

السؤال:

عرض على هيئة الفتوى في اجتماعها المنعقد ما نصه:

أرغب في الشروع في تجارة الأراضي، وهناك طريقة أريد أن اتبعها في تجارتي، وتتمثل في الآتي:

عندما أجد قطعة أرض وأقوم بمعاينتها أتوجه إلى بنك إسلامي، الذي يقوم بدوره بشراء الأرض نيابة عني، وأدفع أنا نسبة ٣٠٪ من المبلغ، والباقي يدفعه وتصبح الوثيقة والأرض ملكًا له، ثم يقوم بعد ذلك بتأجير الأرض لي، حتى أقوم بإتمام نشاطي عليها، ويؤجر البنك الإسلامي الأرض لي خلال فترة معينة متفق عليها بيني وبينه في مقابل إجارة معينة تدفع له عند الانتهاء من مدة الإيجار كاملة عن الشهور السابقة كلها مرة واحدة، وتصبح الأرض بذلك ملكي أو أسجلها لأي شخص آخر حسب رغبتي، وبناءً على ما سلف أود معرفة الحكم الشرعي في مثل هذا التصرف، تحاشيًا لأي تصرف محرم.

وقد أجابت الهيئة بالتالي:

البيع بثمن مقسط يختلف حكمه عن حكم الإجارة، فإذا تم بيع سلعة بثمن محدد ومقسط على أقسام محددة، وكان مستوفيًا لأركانه وشروط صحته، كان بيعًا صحيحًا ظهر أثره في نقل ملكية المبيع إلى المشتري فور تمام العقد، ويجب في ذمة المشتري ثمنها مقسطًا على عدد الأقساط التي اتفقا عليها، ولا يؤثر أي تأخير في سداد بعض الأقساط في الملكية التي ثبتت للمشتري فور تمام العقد.

أما الإجارة فهي عقد يرد على منفعة العين، ويترتب عليه تملك المستأجر منفعة العين المؤجرة خلال المدة المحددة، ويتملك المؤجر الأجرة المحددة في العقد لهذه العين طوال مدة الإجارة.

أما ما جاء في الاستفتاء من أن المالك أجره الأرض بأجرة معينة لمدة معينة، مع اقتران عقد الإجارة بوعد من المؤجر للمستأجر بأن يملكه الأرض دون مقابل في نهاية مدة عقد الإجارة إذا استوفى المؤجر الأجرة المتفق عليها خلال المدة المحددة في عقد الإجارة- فإن هذا العقد بهذه الصورة يصح شرعًا إذا توافرت فيه الشروط التالية:

١. أن يكون ضمان العين المؤجرة على المالك طوال مدة الإجارة، لا على المستأجر، وبذلك يضمن المؤجر ما يلحق من ضرر غير ناشئ من تعدي المستأجر أو تفريطه، ولا يلزم المستأجر بشيء إذا فاتت المنفعة.

٢. أن تكون نفقات العين غير التشغيلية على المؤجر، لا على المستأجر، طوال مدة الإجارة.

٣. أن لا تكون الإجارة ساترة للبيع.

أما اقتران عقد الإجارة بعقد كفالة لتوثيق حق المؤجر قبل المستأجر فلا مانع منه شرعًا، وأيضًا اقترانه بوعد بهبة العين المؤجرة للمستأجر في نهاية مدة الإجارة إذا وفى بسداد جميع الأجرة حتى نهاية عقد الإجارة، فهو وعد صحيح شرعًا، أما كون الوعد ملزمًا أو غير ملزم فالجمهور على أنه غير ملزم، وفي رأي المالكية أنه ملزم إذا دخل الموعود بسبب الوعد في عقد أو في تصرف.

٣/٣٠٠، باب كراهية الرشوة، برقم ٣٥٨٠، والترمذي ٣/٦١٥، باب ما جاء في لعن الراشي والمرتشي برقم ١٣٣٧ وقال عنه حسن صحيح، وابن ماجه ٢/ ٧٧٥ برقم ٢٣١٣.

بتر أعضاء المحكوم عليه بالإعدام وزرعها في آخر:

السؤال:

عرض على لجنة الأمور العامة في اجتماعها المنعقد ما نصه:

المحكوم عليهم بالموت قصاصًا أو بالإعدام هل يمكن الاستفادة من أعضائهم . بعد موافقتهم طبعًا .؟

وهل يعتبر ذلك من الزاوية الشرعية مقبولًا، وكذلك من الزاوية الإنسانية والاجتماعية والطبية حسب علمكم؟ وهل يدخل تبرع المحكوم عليه بالموت قصاصًا في ميزان حسناته؟

وقد أجابت الهيئة بالتالي:

الإنسان مكرم عند الله تعالى مهما كان جنسه، لقوله سبحانه: {ولقد كرمنا بني آدم} [الإسراء: ٧٠].

والمحكوم بموته قصاصًا أو لغير ذلك، وغير المحكوم عليه بالموت متساويان من حيث الكرامة، وعليه فلا يجوز أخذ شيء من أعضاء المحكوم عليه بالموت في حياته أو بعد موته إلا بالشروط التي يجوز بها أخذ الأعضاء من الإنسان غير المحكوم عليه بالموت، ولا أثر لإهداردمه وزوال عصمته على أخذ أعضائه، وأهم هذه الشروط:

١. حاجة المريض إلى هذا العضو حاجة قوية متأكدة من أجل استمرار حياته أو زوال معاناته الشديدة.

٢. أن لا يغني عن هذا العضو المأخوذ منه أي علاج آخر غيره.

٣. إذا كان المأخوذ منه حيًّا فيشترط أن لا يُلْحِقَ أخذُ العضو منه به ضررًا فاحشًا، وأن يكون الأخذ بموافقته ورضاه.

٤. وإذا كان المأخوذ منه ميتًا فيشترط وصيته به قبل موته أو موافقة ورثته عليه بعد موته، أو موافقة ولي الأمر على ذلك عند عدم الورثة، وذلك سدًّا لباب التلاعب والاتجار بالأعضاء، وأن لا يكون في أخذ أعضائه قصد تمثيل به أو امتهان.

ما يترتب على الطبيب نتيجة الخطأ الطبي:

السؤال:

عرض على لجنة الأمور العامة في هيئة الفتوى في اجتماعها المنعقد ما نصه:

طبيبة نسائية أشرفت على مريضتها خلال مدة الحمل، وفي شهرها الأخير تبين للطبيبة أن الجنين كبير الحجم بشكل غير طبيعي، وعند الوضع قررت باجتهاد منفرد أن يكون الوضع طبيعيًّا دون حاجة للجوء للعمل الجراحي (القيصري)، وأثناء قيامها بإنزال الجنين تعثر الأمر لكبر حجمه، وأثناء شده من موضع الكتف مات المولود، والطبيبة مضطربة تريد أن تعرف هل يترتب على أثر فعل اجتهادها المهني مؤاخذة شرعية؟

وقد أجابت الهيئة بالتالي:

إذا كان الطبيب حاذقًا في مهنته، ولم يتجاوز ما ينبغي أن يقوم به، وقصد بفعله الإصلاح، وكان مأذونًا فيما يقوم به من التطبيب من الدولة، ومن المريض أيضًا في علاجه، ولم يفرط، فلا ضمان عليه فيما يترتب على هذا الفعل من ضرر. أما إذا كان جاهلًا بقواعد الطب، أو غير حاذق في مهنته، أو كان غير مأذون في مباشرة ما قام به على ما ذكرنا، أو تجاوز ما ينبغي أن يقوم به، أو قصد بفعله الضرر، أو فرط -ويحدد ذلك أهل الخبرة من الأطباء المتخصصين العدول- فإنه يضمن ما تسبب فيه من ضرر عمدًا أو خطأ، ثم إن وجب الضمان بحسب ما تقدم، فإن كان المولود مات بعد ولادته حيًّا فعليها الدية كاملة، فإن كان ذكرًا فالدية ألف دينار ذهبي، وهي تعادل (٤٢٥٠) جرامًا من الذهب الخالص، وإن كان أنثى فهي نصفها (عند جمهور الفقهاء)، وتلزم الطبيبة في هذه الحال الكفارة أيضًا ، وهي كفارة القتل الخطأ، وهي صيام شهرين متتابعين، وإن مات قبل الولادة فديته الغرة، وهي نصف عشر دية الرجل، سواء كان ذكرًا أو أنثى، ولا كفارة عليها في قول كثير من الفقهاء، وقال البعض: تلزمها الكفارة أيضًا، ثم إذا كانت الدية كاملة لزمت عاقلة الطبيبة (وهم عصبتها) موزعة على ثلاث سنوات وتشترك هي معهم ، وإن كانت الغرة فإنها تلزم الطبيبة نفسها في مالها.

بيع النقود في الحساب بأخرى نقدية:

السؤال:

عرض على لجنة الأمور العامة في هيئة الفتوى في اجتماعها المنعقد ما نصه:

(١) هل يجوز بيع النقود التي في الحساب في البنك بنقود نقدية أقل منها، بحيث تحول هذه النقود بمجرد بيعها من حساب البائع إلى حساب المشتري لها فورًا؟

(٢) رجل يريد أن يشتري سيارة من الوكالة بنقود يدفعها من حسابه في البنك، بسعر معين، قال له آخر: أدفع أنا عنك ثمن السيارة من حسابي، ثم أقبض منك بدلًا منه نقودًا نقدية منك أقل من النقود التي دفعتها أنا في ثمن السيارة من حسابي، وأستفيد بذلك أنا تحويل النقود من الحساب إلى النقد، وتستفيد أنت التنزيل في ثمن السيارة؟

وقد أجابت الهيئة بالتالي:

(١) لا يجوز بيع نقود في الحساب بنقود مقبوضة بأقل منها أو أكثر منها من جنسها؛ لأن ذلك صرف، وشرط الصرف التقابض في المجلس، والتساوي في القدر عند اتحاد الجنس، فإذا اختلف الجنس جاز البيع مع التفاضل إذا تم التقابض في المجلس، وذلك بأن يودع الثمن في حساب الذي دفع النقد فورًا، وإلا فلا يجوز، ولا فرق بين العملة النقدية وغير النقدية.

(٢) لا يجوز ذلك إذا اتحد النقدان، ثمن السيارة النقدي وثمنها المحول من الحساب البنكي، فإذا اختلف الثمنان جاز باتفاق الطرفين على الثمن يوم الوفاء، لأن الذي يدفع من حسابه ثمن السيارة مقرض حكمًا لمن يشتريها، والقرض يجب أن يوفى بمثله وقدره، فإن اختلف الجنس جاز التفاضل في القدر بالسعر الذي يتفق عليه المتقارضان يوم الوفاء ، ولا عبرة بالظروف التي ذكرها المستفتي في نص استفتائه، ويجوز كذلك أن يشتري صاحب الحساب السيارة لنفسه بمال من حسابه، ثم يبيعها بعد تسلمه لها للثاني الذي يود شراءها بثمن نقدي آخر يتفقان عليه، سواء كان يساوي الثمن الأول أو أكثر منه أو أقل منه، وسواء كان من جنسه أو بغير جنسه.

التأمين التعاوني والتأمين التجاري:

السؤال:

عرض على لجنة الأمور العامة في هيئة الفتوى في اجتماعها المنعقد ما نصه:

نود الإحاطة بأنه تم تعاقد شركتنا مع إحدى شركات التأمين، وذلك بالتأمين على الموظفين، ويشمل (تأمين على الحياة، وتأمين ضد الإصابات سواء خلال ساعات الدوام الرسمي وتبدأ قبل مواعيد الدوام بساعة، وينتهي بعد مواعيد الدوام بساعة، وكذلك تأمين ضد الإصابات خارج مواعيد الدوام الرسمي، الذي يبدأ من بعد انتهاء موعد الدوام الرسمي بساعة)، حيث إن مبلغ التعويض للإصابة أثناء ساعات الدوام يختلف عن مبلغ التعويض للإصابة خارج مواعيد الدوام.

يرجى التكرم بالإفادة عن مبلغ التعويض الخاص بالإصابات، سواء أثناء ساعات الدوام أو خارجه، هل يجوز شرعًا أم لا؟

وقد أجابت الهيئة بالتالي:

إذا وجد نظام التأمين التعاوني فإنه يجب الأخذ به لمن يريد التأمين، نظرًا لأنه يقوم على أساس التكافل والتعاون بين المؤمَن عليهم والمؤمن، ويسير طبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

فإن لم يوجد فالتأمين التجاري على الصحة وعلى البضائع وضد الحوادث والأضرار المادية والجسدية مما اختلفت فيه آراء الفقهاء المعاصرين، فذهب البعض إلى تحريمه، والبعض الآخر إلى إباحته، والذي رجح للجنة الفتوى أن التأمين مباح سوى التأمين على الحياة الذي لم تر اللجنة جوازه، ويشترط لإباحة التأمين على غير الحياة عدم وجود التأمين التعاوني، وألا يزيد التعويض فيه عن الضرر الحقيقي، وألا يستثمر في محرم كالربا ونحوه.

وعليه: فإذا كانت شركة التأمين المذكورة في الاستفتاء لا تتعامل بالربا إقراضًا أو اقتراضًا، ولا بطرق محرمة أخرى، وكان التأمين مقصورًا على المداواة دون الوفاة وبعد استيفاء الشروط المتقدمة فلا مانع منه شرعًا.

تاسعًا: المصادر:

- الموقع الرسمي لإدارة الإفتاء الكويتية برابط:

http://site.islam.gov.kw/eftaa/Pages/default.aspx

- كتاب هيئة الفتوى الشرعية في الكويت (نشأتها، لجانها، عملها)، ط: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية، إدارة الإفتاء، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

الفصل العاشر





مكتب الإفتاء بسلطنة عمان

أولًا: لمحة عن تاريخ الإفتاء في سلطنة عمان:

ينتشر في سلطنة عمان المذهب الإباضي، والإباضية فرقة لها امتدادها التاريخي من القرن الأول الهجري إلى يومنا هذا، وتنسب إلى عبد الله بن إباض، وهي نسبة اصطلاحية فحسب، ولم ترد في مصنفاتهم إلا في القرن الثالث الهجري، وقد كانوا يسمون أنفسهم (أهل الدعوة، الاستقامة، جماعة المسلمين). والمتأمل في المصادر الإباضية يجد أن المنظِّر الحقيقي للإباضية هو جابر بن زيد الأزدي العُماني، حيث قام ببلورة أفكار هذه الفرقة، وكونوا لأنفسهم تكتلات سياسية ودينية في عدد من أقطار العالم، أهمها سلطنة عمان.

والتراث الإباضي بصفة عامة -والعماني بصفة خاصة- برزت فيه مؤلفات في الميدان الفقهي والمجال الأصولي بداية من القرن الأول الهجري إلى يومنا هذا، ولم تتوقف عجلة الاجتهاد عند الإباضية في أي عصر من العصور، ولم يقولوا بخلو العصر من المجتهد.

والمدرسة الفقهية الإباضية تأسَّست على يدي جابر بن زيد الشخصية الأولى للمذهب الإباضي، فبالإضافة إلى مهارته مفتيًا صرف معظم حياته لإصدار الأحكام الشرعية.

ومجمل منهج الإباضية في استنباط الفتوى واستخراج المسائل أنهم يأخذون بالكتاب والسنة والإجماع والقياس، كما أنهم يأخذون بالمصالح المرسلة، والاستحسان، وبقول الصحابي إذا وافق الحق، وبمرسل الصحابي، ومرسل التابعي إذا كان ثقة، ولا يأخذون الحديث من أهل الأهواء وأهل البدع الداعين لبدعتهم، وخصوصًا ما ورد عنهم بعد الفتنة، ويلتزمون في استنباط الفتاوى بالقواعد الفقهية العامة.

والثابت أن مراجع الإباضية تبين بوضوح اتفاقها مع مذاهب أهل السنة في الأصول الأساسية لاستنباط الفتاوى واستخراج أحكام النوازل من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، أو من إجماع المجتهدين من علماء الأمة، فما في الأصول الثلاثة (الكتاب، السنة، الإجماع) فهو أصل عندهم، وما لم يوجد فهو فرع.

ولم نجد في التاريخ العماني قديمًا مَن تعين في منصب الإفتاء بشكل رسمي، وأطلق عليه لقب «مفتي» بل كان يتصدى للإفتاء أعلم أهل العصر في زمانه؛ فقد تقلد الإفتاء في القرن التاسع عشر الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي بدون تعيين رسمي، بل هو العقل المدبر للإمام الحاكم في ذلك الوقت، ووصف بأنه: «كان يتمتع بسلطة دينية عالية، يصدر الأوامر للإمام عزان فيلزمه اتباعها، وأنه يذهب أمامه دخولًا وخروجًا»، وقد سئل الإمام عن ذلك فأجاب: «لأريكم شرف العلم، وأن العلماء حكام على الملوك، والملوك حكام على الرعية». وهو نفس الموقف الذي كان يقفه نور الدين السالمي مع الإمام سالم بن راشد الخروصي والسلطان فيصل؛ إذ يعرض لهما نصائحه، ويخالفهم في الرأي إن كان مخالفًا لأوامر الله ورسوله.

أما حديثًا فإن المفتي ملتصق بالحاكم من ناحية التعيين؛ إذ يُعين بمرسوم يصدره حاكم البلاد، ويُطلق عليه المفتي العام للسلطنة، وللمفتي استقلاليته في الفتوى وآراؤه التي يلتزم بها، وفتاواه لا تتعرض لمصادرة من قبل الحكومة، ولا يتعرض لضغوطات لإصدار فتاوى بعينها أو التراجع عن فتاوى أفتى بها، فله حريته الفكرية وله استقلاليته الإفتائية. غير أن المفتي العماني قديمًا وحديثًا لم يتعرض للسلطة بالنقد والمواجهة، فهذا ليس من طبعه، وخاصة أن ذلك ليس أسلوبًا من أساليب المذهب الإباضي، وإنما طبيعة المفتي مع السلطة الحوار والمهادنة، ومحاولة الإصلاح بكافة أنواعه (السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي) بطريقة الخطاب الديني (المحاضرات، الدروس الدينية، اللقاءات، المراسلات، الخطب الجمعية). فهو يحاول التوفيق بين مصالح السلطة والمذهب الديني للدولة (الإباضي).

أشهر المفتين العمانيين قديمًا:

لقد اهتم فقهاء الإباضية بالتأليف منذ وقت مبكر، وتنوعت مؤلفاتهم بين ما هو موسوعي، أو تخصصي في مجال محدد (كالفقه، العقيدة...). والمجتهد الإباضي اعتنى بالإفتاء التوضيحي الذي يحل مشاكل المجتمع ويوضح لعموم الناس ما ينبغي أن يسيروا عليه في أمر حياتهم.

وأول مفت إباضي هو جابر بن زيد الأزدي العماني (ت٩٣هـ/ ٧١٢م) وقد نال شهادة الإفتاء من حبر الأمة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

وقد حوت المكتبة الإباضية الكثير من كتب الفتوى التي هي عبارة عن أسئلة المستفتي وجواب المفتي، منها:

- جوابات الإمام جابر بن زيد، وهي مطبوعة.
- كتاب فتيا الربيع، ولا يزال مخطوطًا.
- سيرة محمد بن محبوب بن الرحيل (ت٢٦٠هـ) إلى أهل المغرب، وهي عبارة عن جوابات في السياسة الشرعية.
- جوابات ابن عبيدان: محمد بن جمعة بن عبد الله بن عبيدان، وهو من علماء القرن الحادي عشر، وجواباته مخطوطة بوزارة التراث العمانية.
- جوابات سعيد بن بشير الصبحي، من علماء القرن الثاني عشر الهجري.

ترجمة لأبرز أعلام الإفتاء بعمان في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين:

سعيد بن خلفان الخليلي (١٢٣٦هـ/ ١٨١١م- ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م):

محقق وفقيه وشاعر، أحد رجال دولة عزان بن قيس، ألف في العلوم الدينية، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والفتاوى.

تقلد الإفتاء في بداية القرن التاسع عشر بدون تعيين رسمي، بل كان العقل المدبر للإمام الحاكم في ذلك الوقت.

من مؤلفاته: «تمهيد قواعد الإيمان وتقييد شوارد مسائل الأحكام والأديان»، وهو أسئلة وأجوبة في اثني عشر مجلدًا، قامت بطبعه وزارة التراث القومي والثقافة، يتضمن أجوبة لمسائل مهمة، اعتنى فيه بجميع المسائل الفقهية. «أجوبة المسائل»، «جوابات العلامة الخليلي»، وله كذلك مراسلات خارجية.

صالح بن علي الحارثي (١٢٥٤هـ/١٨٣٨م- ١٣١٤هـ/١٨٩٦م):

فقيه يعد من أبرز علماء التراث العربي في عمان، له مؤلفات جليلة وفتاوى عديدة، منها: «عين المصالح من أجوبة العلامة الصالح»، وهو أجوبة لمسائل سئل عنها صالح بن علي، ويتضمن أغلب المسائل الفقهية مركزًا على الجهاد وأحكام البغاة.

محمد بن شامس بن خنجر البطاشي (١٣٣٠هـ/ ١٩١١م):

فقيه وقاض، ولد ببلدة المسفاة من أعمال ولاية قريات.

تولى القضاء في عدد من ولايات السلطنة، إذ قضى فيه فترة ٦٠ عامًا حتى أصبح المرجع للقضاة في عمان.

من مؤلفاته «مجموعة جوابات»، وهي أسئلة ترد عليه من العامة والخاصة فيجيب عليها، «سلاسل الذهب في الأصول والفروع والأدب»، «غاية المأمول في الفروع والأصول».

نور الدين عبد الله بن حميد السالمي (١٢٨٦هـ/١٨٦٨م- ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م):

مفكرومجدد ومصلح وفقيه، كان مرجع الفتوى والأحكام الشرعية، له مؤلفات تزيد على الثلاثين، أكثرها مطبوعة، منها: «جوابات الإمام السالمي» طبع أخيرًا في سبعة أجزاء تحتوي على مسائل فقهية سئل عنها نور الدين السالمي.

راشد بن سيف بن سعيد اللمكي الرستاقي (١٢٦٢هـ/١٨٤٦م- ١٣٣٣هـ/ ١٩١٥م):

قاض وفقيه وشاعر، عمل بالتدريس، ثم أصبح قاضي الرستاق ونواحيها، وعين رئيسًا للقضاة، ألف في الفقه والفتاوى.

ماجد بن خميس بن راشد العبري (١٢٥٢هـ/١٨٣٦م- ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م):

فقيه وشاعر، حفظ القرآن، ونشأ على حب العلم، واشتغل به تدريسًا وقضاء وفتوى، حتى صار في زمانه من أكبر فقهاء عمان، والذي يرجع إليه في مستعصيات الأمور.

عامر بن خميس بن مسعود المالكي (١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م- ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م):

فقيه وقاض وشاعر، يعتبر مرجعًا للفتوى والأحكام الشرعية، والرأي والسياسة وإدارة الأمور، أصبح رئيسًا على كل القضاة في عصره، له مؤلفات عديدة منها: «غاية المرام في الأديان والأحكام»، «غاية المطلوب في الأثر والمنسوب»، «غاية التحقيق في أحكام الانتصار والتغليق».

سيف بن حمد بن شيخان الأغبري (١٣٠٩هـ/ ١٨٩٢م- ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م):

فقيه وقاضي، تقلد الولاية والقضاء في عدد من ولايات السلطنة، وعين رئيسًا للمحكمة الشرعية بمسقط، له أجوبة نظمية ونثرية.

من أهم مؤلفاته:

- «عقد اللآلي السنية في الأجوبة على المسائل النثرية» أجاب في هذا الكتاب على الأسئلة التي بُعث بها إليه، وهو يشتمل على السؤال والجواب في مختلف فنون الفقه الإسلامي، وقد رتبه نجله محمد بن سيف الأغبري، وقام بتصحيحه ومراجعته سيف بن حمود البطاشي.
- «عقد الدر المنظوم في الفقه والأدب والعلوم»، وهو كتاب فتاوى أجاب فيه على أسئلة سائليه، والملاحظ أنه تلقى الأسئلة من مجموعة من العلماء. والملفت للنظر أن كلا الكتابين مكملان لبعضهما البعض، فالأول يحتوي على أسئلة وأجوبة نثرية، أما الآخر فيحتوي على أسئلة وأجوبة نظمية وشعرية. -«فتح الأكمام عن الورد البسام في رياض الأحكام».

أبو عبيدة حمد بن عبيد بن مسلم السليمي (١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م- ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م):

عالم وفقيه وقاض ومفت، ولد في بلدة أزكى، له مؤلفات عدة منها: «هداية الحكام إلى نهج الأحكام»، «خزانة الجوهر»، «قلائد المرجان».

خلفان بن جميل السيابي السمائلي (١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م- ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م):

فقيه وقاض ومفت، له كتب في الفقه وأصوله ومنظومات شعرية.

من أشهر مؤلفاته: «بهجة المجالس»، وهو كتاب ينقسم إلى قسمين: قسم بحوث فقهية نظمها فضيلته في مسائل متنوعة، وقسم أجوبة لمسائل نظمية وردت له وأجاب عنها، وهي أسئلة وأجوبة متنوعة تحوي صنوف المسائل الفقهية المختلفة. «سلك الدرر»، «فصول الأصول».

سالم بن حمود بن شامس السيابي (١٣٢٦هـ/١٩٠٨م- ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م):

فقيه وقاض ومفت، له مؤلفات عدة منها: «فصل الخطاب في السؤال والجواب» كتاب مخطوط في أبواب الفقه، عبارة عن قواف نظمية سئل عنها فضيلته فأجاب بنفس وزن السؤال. «إرشاد الأنام في الأديان والأحكام»، «العقود المفصلة في الأحكام المؤصلة»، «هدي الفاروق». وله أجوبة عدة قامت بنشرها جريدة عمان في الثمانينيات من القرن الماضي[1].

١ انظر: مؤسسة الإفتاء في عمان في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين ١٨٠٠م-٢٠٠٠م، خلفان بن سنان الشعيلي (ص٣-١٤)، رسالة دكتوراه، جامعة الزيتونة بتونس، العام ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

ثانيًا: نشأة مكتب الإفتاء بسلطنة عمان:

إن تنظيمًا إداريًّا بالمعنى الحديث لم يكن معروفًا لدى العمانيين إلا في السبعينيات من القرن العشرين؛ إذ كانت المؤسسات التي تقوم عليها الدولة بداية من القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين الميلادي هي مؤسسات تقليدية يقوم بتعيينها الحاكم، ويشرف هو على سير الأمور وتنفيذ الأحكام وتطبيقها. ولم يوجد في التاريخ العماني أي مسمى للمفتي؛ ككلمة (مفتي البلاد، مفتي الإمام، مفتي السلطان) وإنما كان هذا المنصب يشغله كبار العلماء المحيطين بالحاكم، أمثال سعيد بن خلفان الخليلي (١٢٣٦هـ/ ١٨١١م- ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م) الذي كان المرشد لحكومة عزان بن قيس، ونور الدين عبد الله بن حميد السالمي (١٢٨٦هـ/ ١٨٦٨م- ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م) الذي لقب بالأب الروحي للنهضة العمانية والمرشد الديني لحكومة سالم بن راشد الخروصي، وعامر بن خميس المالكي (١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م- ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م) الملقب بـ«مدير شئون الإمامة» والذي كان المرجع الرئيس لدولة محمد بن عبد الله الخليلي الذي جعله رئيسًا للقضاة وقائمًا بالمرجعية الروحية للدولة ومفتيًا لها. أو يشغله القضاة والولاة الفقهاء الذين يتم تعيينهم من جانب الإمام أو السلطان دون بيعة أو احتفال خاص.

أما في عام ١٩٧٠م فقد تغير الأمر؛ إذ أصبح منصب المفتي من ضمن المؤسسات التي تقوم عليها الدولة، فقد تم تعيين أول مفت رسمي لعمان، وتقلده العلامة إبراهيم بن سعيد العبري (١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م- ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م)، وبعد وفاته خلفه أحمد بن حمد الخليلي (المفتي الحالي للسلطنة)، وبتعيينه يصدر مرسوم سلطان من حاكم البلاد، وتصبح أعمال الفتوى سواء للحكومة أو للأفراد مقصورة على مفتي السلطنة.

فقد أصبح للمفتي مكتب خاص يطلق عليه «مكتب الإفتاء» يتبع إداريًّا وزارة الأوقاف والشئون الدينية، وللمكتب موظفون وإداريون يساعدون المفتي في تنظيم العملية الإفتائية؛ من حيث ترتيب الفتاوى وجمعها وتبويبها، وحفظها في السجلات الرسمية، كما أن للمفتي معاونين من العلماء الشرعيين، وعدد من الباحثين الشرعيين.

والجميع مقيد بوزارة الأوقاف والشئون الدينية وتابع لها؛ إذ ليس لمكتب الإفتاء ميزانية مالية مستقلة .

وعندما استحدث هذا التنظيم الإداري حددت الحكومة دوامًا رسميًّا للمفتي يكون موجودًا فيه من الساعة السابعة والنصف إلى الثانية والنصف، وحديثًا أدخلت وزارة الأوقاف والشئون الدينية نظام الفتوى بالإنترنت[١].

١ انظر: مؤسسة الإفتاء في عمان في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين ١٨٠٠م-٢٠٠٠م (ص:٥٩-٦٤).

ثالثًا: مشاهير أعلام الإفتاء في سلطنة عمان:



سعيد بن خلفان الخليلي

1236هـ/ 1811م- 1287هـ/ 1870م

وقد سبقت ترجمته.



إبراهيم بن سعيد بن محسن العبري

1312هـ/ 1894م- 1395هـ/ 1975م

مفتي عمان في عهد السلطان قابوس، ورئيس قضاتها في عهد السلطان سعيد بن تيمور، وأحد علمائها البارزين.

له مؤلفات في التاريخ والأدب والفقه، من أشهرها «أسئلة وأجوبة فقهية متنوعة»، وهي فتاوى لأسئلة وأجوبة نثرية ونظمية، مخطوطة لم تطبع بعد[1].

١ انظر: مؤسسة الإفتاء في عمان في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين ١٨٠٠م-٢٠٠٠م (ص١٣).



أحمد بن حمد الخليلي

ولد في زنجبار(١٣٦١هـ/١٩٤٢م) ونشأ وتعلم فيها، وكانت أكثر مراجعاته العلمية على الشيخ أحمد بن حمدون الحارثي، والشيخ عبد الله بن سليمان الحارثي، ولازم أبا إسحاق المغربي لما زار زنجبار، ثم عاد إلى عمان عام (١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م).

عمل فضيلته مدرسًا بمسجد الخور بمسقط. وهو يرأس مجلس إدارة معاهد السلطان قابوس للثقافة الإسلامية، ومعهد العلوم الشرعية، ولجنة المطبوعات وتحقيق الكتب بوزارة التراث والثقافة، وهو أيضًا عضو لجنة التظلمات (أعلى هيئة قضاء في السلطنة)، ولجنة مطالعة الأهلة بالسلطنة، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومؤسسة آل البيت (المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية)، ومجلس أمناء الجامعة الإسلامية العالمية في إسلام أباد.

عُين مفتيًا لعمان عام ١٩٧٥م، وهو مفتي السلطنة الحالي.

له العديد من المصنفات المفيدة، من أهمها: «الفتاوى» أربعة أجزاء، استفاض فيها بالإجابة عن كل المسائل التعبدية، ومسائل المعاملات والأنكحة والجنائز، وحاول من خلال إجاباته تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة بين أفراد المجتمع، وأوضح لهم زيف المعتقدات البالية، ودعاهم إلى التمسك بالكتاب والسنة وسيرة السلف الصالح. وله بالإضافة إلى هذه الفتاوى المطبوعة فتاوى أخرى مجموعة في مكتب الإفتاء بسلطنة عمان.

«كذبة إبريل» إجابة لسؤال حول هذه الظاهرة التي انتشرت في المجتمعات الإسلامية، مقلدين فيها الغرب.

«حكم التدخين» إجابة لسؤال طلب فيه سائله إيضاح حكم هذه العادة[1].

١ انظر: مؤسسة الإفتاء في عمان في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين ١٨٠٠م-٢٠٠٠م (ص١٥، ٦٨).

سعيد بن خلف بن محمد الخروصي



وُلد سنة (١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م)، وهو فقيه وعالم ومفت، تولى القضاء في عدد من ولايات السلطنة، وهو الآن مساعد المفتي العام للسلطنة.

له عدة مؤلفات، منها: «الدر المنتخب في الفقه والأدب»[١].

١ انظر: مؤسسة الإفتاء في عمان في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين ١٨٠٠م-٢٠٠٠م (ص١٦).

رابعًا: بعض مهام مكتب الإفتاء بسلطنة عمان:

ومن أهم مهام المكتب بجانب مهمته الإفتائية الأساسية: تمثيل السلطنة في المؤتمرات والمجامع الفقهية، والعناية بإعداد وإصدار الكتب والبحوث والمطويات الخاصة بالشعائر الدينية.

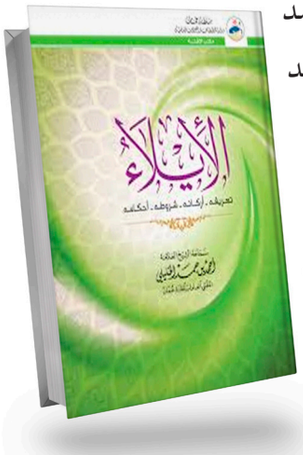
خامسًا: تكوين مكتب الإفتاء بسلطنة عمان:

مكتب الإفتاء في وزارة الأوقاف والشئون الدينية بسلطنة عمان هو الجهة الحكومية الرسمية المعنية بالفتوى والرد على أسئلة الناس، وهو يتكون من المفتي العام للسلطنة، ومساعده، والأمين العام، ومستشارين وباحثين وموظفين كل حسب اختصاصه.

واختيار العاملين فيه يقوم على معطيات عدة، أهمها الصلاح والعلم، ويتم اختيار هؤلاء من معهد القضاء الشرعي والوعظ والإرشاد سابقًا، معهد العلوم الشرعية حاليًا.

سادسًا: التراث الإفتائي لمكتب الإفتاء:

كتاب الإيلاء:



هو كتاب لسماحة المفتي العام لسلطنة عمان الشيخ أحمد بن حمد الخليلي، يتكلم فضيلته فيه عن الإيلاء وأسبابه وأحكامه وصوره، وقد قسمه إلى تمهيد، وسبعة فصول، وتتمة.

تكلم في التمهيد عن تعريف الإيلاء وأركانه.

ثم قسم الفصل الأول إلى مبحثين: تكلم في المبحث الأول عن الحلف الذي يترتب عليه حكم الإيلاء، ثم في الثاني عن كون يمين الإيلاء كغيرها في وجوب الكفارة.

وقسم الفصل الثاني أيضًا إلى مبحثين: تكلم في الأول منهما عن ألفاظ ألحقت بالإيلاء في الحكم، وفي الثاني عن تحرير المسألة وبيان القول الصحيح فيها.

ثم تكلم في الفصل الثالث عن المحلوف عليه الذي يندرج تحت حكم الإيلاء.

أما الفصل الرابع فقد قسمه إلى ثمانية مباحث، تكلم في الأول عن إيلاء غير الزوج، وفي الثاني عن

إيلاء غير البالغ، وفي الثالث عن إيلاء العبد، وفي الرابع عن إيلاء غير المسلم، وفي الخامس عن إيلاء العاجز عن الجماع، وفي السادس عن الإيلاء من غير المدخول بها، وفي السابع عن حكم الإيلاء من غير غضب، وفي الثامن عن الإيلاء من الصغيرة ومن يتعذر وقاعها.

- ثم تكلم في الفصل الخامس عن تقييد الإيلاء بزمان أو مكان أو وصف.
- ثم الفصل السادس في الفيء.
- ثم الفصل السابع فيما إذا شمل الإيلاء أكثر من امرأة.
- ثم ختمه بتتمة في فيء من علق طلاق المولى منها على وطئها.

كتاب الدين الحياة:

هو كتاب لسماحة المفتي العام لسلطنة عمان الشيخ أحمد بن حمد الخليلي، يتكلم فضيلته فيه عن كثير من الجوانب التربوية والاجتماعية التي تؤسِّس لشخصية مسلمة قويمة ومجتمع صالح.

وقد قسمه فضيلته إلى مقدمة وستة فصول، ناقش في الفصل الأول منه وظيفة الإنسان في الحياة، وازدواج الشخصية من حيث أسبابه وعلاجه، وسلوك المسلم الأخلاقي.

ثم ناقش في الفصل الثاني بعض الجوانب الاجتماعية المهمة، بداية من آفات المجتمع ومنهج إصلاحه إلى أثر المعصية في حياة الفرد والمجتمع وكيفية التوبة.

وفي الفصل الثالث اهتم فضيلته بأسس التربية الصالحة وآفات القلوب واللسان.

ثم عرج في الفصل الرابع على الشباب الذين هم عماد وقوة المجتمعات، فتكلم عن أضرار الخمر والتدخين وأهمية الوقت.

أما الفصل الخامس فقد بيَّن فيه مختلف الحقوق في المجتمع، سواء حقوق الإنسان نفسه، أو الوالدين، أو الأولاد، أو ذوي القربى، وحتى الجيران.

ثم ختمه بفصل سادس تكلم فيه عن العبادة وأثرها في الحياة وفي الوحدة الإسلامية.

الوطء المحرم وأثره في نشر حرمة النكاح:

كتاب لسماحة المفتي العام لسلطنة عمان الشيخ أحمد بن حمد الخليلي، يتكلم فضيلته فيه عن أهمية الزواج الذي جعله الله سبحانه سببًا في المودة والرحمة بين الزوجين، والألفة والقربى بين أسرتيهما، وسببًا لامتداد حياة الجنس البشري متسلسلة في الأعقاب المتلاحقة، مرتبطة بروابط النسب

الخالص من شوائب السفاح، ليتصل الفرع بأصله، وليرتبط القريب بقريبه.

غير أن الله سبحانه -لحكمته البالغة في تكريم الإنسان، وضبط غرائزه بضوابط الفطرة الزكية- لم يجعل إباحته بين الجنسين مطلقة من القيود، وإنما حدده بحدود، وشرع له أحكامًا تعود كلها إلى الطهر، والارتقاء بسلوك النفس الإنسانية، وتهذيبها تهذيبًا يليق بمكانتها التي رفعها الله إليها؛ لذلك جعل الإسلام المصاهرة في المحرمية كالنسب، فمنع أن ينكح الرجل أصول حليلته، وفروعها حرمة أبدية، وكذلك المرأة؛ فيجب أن يوقر كل منهما أصول الآخر، ويحنو على فروعه، كما يوقر أصول نفسه، ويحنو على فروعها، فتكون علاقة كل واحد من الزوجين بأصول الآخروفروعه علاقة حرمات، لا تدنسها الشهوات.

كتاب زكاة الأنعام:

كتاب لسماحة المفتي العام لسلطنة عمان الشيخ أحمد بن حمد الخليلي، يتكلم فضيلته فيه عن نعمة الأنعام التي هي مثار انتباه الناس جميعًا، ومطمح أبصارهم ومطمع نفوسهم؛ إذ الحاجة إليها كالحاجة إلى سائر الأغذية الضرورية يشترك فيها الغني والفقيروالقوي والضعيف، فلا غرو إن غصت صدور الفقراء المحرومين بالحقد إن بقيت هذه الأنعام تتداول منافعها أيدي الأغنياء دونهم، وتمتلئ بخيراتها بطون الأثرياء وما لهم فيها من نصيب؛ لذلك جعلها الله تعالى من الأموال الزكوية ليشترك في خيرها القوي والضعيف؛ توسيعًا للفقراء ورحمة بهم، وتربية للأثرياء وإحياء لضمائرهم، وربطًا بين الجانبين بوشيجة التراحم والوداد وحب الخير والإحسان.

فهوبحث جليل يجمع في طياته بين العديد من القضايا المتعلقة بزكاة الأنعام.

كتاب البعد السياسي لأسباب الفقر وحلوله في العالم الإسلامي:

كتاب عبارة عن ورقة عمل من إعداد سماحة المفتي العام لسلطنة عمان الشيخ أحمد بن حمد الخليلي، مقدمة للمؤتمر:

«مشكلة الفقرفي العالم الإسلامي: الأسباب والحلول» كوالالمبور- ماليزيا - الجامعة الإسلامية، ٢-٣ من ذي القعدة ١٤٢٥هـ/ ١٤-١٥ من ديسمبر٢٠٠٤م.

يتكون من مقدمة في تعريف الفقر، وقسمين وخاتمة.

القسم الأول يتكلم فضيلته فيه عن البعد السياسي لأسباب الفقر. والقسم الثاني في الحل الإسلامي لمشكلته، والخاتمة فيها مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

سابعًا: ملامح منهج الفتوى بمكتب الإفتاء بسلطنة عمان:

إن المذهب الإباضي هو المعتمد في سلطنة عمان ذات الأغلبية الإباضية، والطائفة الإباضية تنتسب إلى التابعي المحدث الفقيه جابر بن زيد الأزدي، وأما ما اشتُهر عند المؤرخين من نسبة الإباضية إلى عبد الله بن إباض فهي نسبة عرضية سبَبُها بعض المواقف الكلامية والسياسية التي اشتهر بها ابن إباض وتميز بها، فنُسبت الإباضية إليه من قِبَل الأمويين. إلا أننا عندما نستقرئ كتب الفتاوى للعلماء العمانيين نجد أنهم في كثير من الأحيان قد تخلوا عن النزعة المذهبية، وإن كانت توجد الفتاوى التي تحمل صبغة المذهب الإباضي، ويشار إليها بقول (أصحابنا)، إلا أننا في المقابل نجد مقارنة مع بقية المذاهب الإسلامية؛ حيث تجد كلمة (وهذا هو رأي الجمهور)، فنبذ التعصب المذهبي هو السائد عند العلماء العمانيين.

والمذهب الإباضي له مسائل عقدية خاصة تقربه من مذهب المعتزلة؛ كنفي رؤية الله سبحانه في الآخرة، والقول بخلود أهل الكبائر غير التائبين في النار. وهو مذهب فقهي معتبر معدود ضمن المذاهب الإسلامية الثمانية المعتمدة، يعتمد في الفقه على القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، والإجماع، والرأي، لكنه يقدم في السنة «صحيح» أحد علمائهم، وهو الربيع بن حبيب، ويعدونه أعلى درجة من صحيحي البخاري ومسلم.

ومن الأمثلة على ملامح ذلك المنهج:

- جواز مخالفة المذاهب الأربعة على حسب ما يؤدي إليه قواعد الاجتهاد في المذهب الإباضي، ففي فتاوى الموقع الرسمي لمكتب الإفتاء العماني قد ورد سؤال نصه: ما الدليل على عدم مشروعية قراءة شيء من القرآن بعد قراءة الفاتحة في صلاتي الظهر والعصر؟

فجاء الجواب: دليل (أصحابنا) على عدم قراءة ما عدا الفاتحة في الظهرين حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي رواه ابن ماجه: أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يقرأ فيها، ويعتضد ذلك بالقياس على سائر الركعات السرية التي لا يقرأ فيها إلا بفاتحة الكتاب، كما يؤيده أن السورة شرع لها الإنصات من قبل المأموم ويتعذر الإنصات لما يُسَر به.

- الاهتمام برأي جمهور الفقهاء وموافقته في كثير من الأحيان، ففي فتوى وردت للموقع حول زواج المتعة جاء في الجواب: «وأما نكاح المتعة فنحن مع جمهور الأمة الإسلامية أنه منسوخ».
- استنباط الحكم أحيانًا من الكتاب والسنة مباشرة حسب ما تقتضيه قواعد المذهب الإباضي؛ كتقديم مسند الربيع على الكتب الستة؛ ففي إحدى الفتاوى على الموقع تم الاستدلال على بطلان عقد من زوَّجت نفسها بحديث: «لا نكاح إلا بولي» وأنه: «رواه الربيع والبخاري وغيرهما».

- الاهتمام بتدعيم الفتوى بالأدلة من الكتاب والسنة.
- مراعاة أحكام القضاء الشرعي، والرجوع إليه في المسائل الخلافية كأحكام الحضانة.
- الارتباط بالواقع، فمن سمات الفتوى العمانية في القرنين الماضيين أنها ارتبطت بالواقع الذي صدرت فيه؛ حيث عايشت الأحداث السياسية والاجتماعية في تلك الفترة.
- الرجوع إلى أهل الاختصاص في مختلف العلوم.
- الإيجاز والاختصار غالبًا في عرض الإجابة بما يفي بحاجة السائل.

ثامنًا: نماذج من فتاوى مكتب الإفتاء:

حكم الشيشة أو الرشبة:

السؤال:

أصبحت ظاهرة تعاطي الشيشة أو الرشبة آخذة في الاستفحال في مجتمعنا، وهي لا شك عادة غريبة لم نعرفها إلا في وقت متأخر فما حكم الإسلام فيها؟ وما هو واجب كل مسلم تجاه هذه الظاهرة وهل هي أقل ضررًا من الدخان؟

الإجابة:

هي شر مستطير؛ لأنها مما يضر بالصحة، وفيها إتلاف للمال وإضاعة للوقت وتعريض النفس للخطر، وهي بجانب ذلك تتنافى مع الأخلاق؛ لأن الخلق السليم يجعل الإنسان يبتعد عن كل ما يؤذي الآخرين، والذي يجلس بجانب متعاطي الشيشة (الرشبة) يتأذى من الرائحة الكريهة التي تنبعث منها، وقد تنتشر رائحتها فتصل إلى مكان بعيد، وفيها هدر للأخلاق من ناحية أخرى؛ إذ لا يجتمع إلا السفهاء، فيقضون الوقت في تناول عرض هذا وهتك عرض ذلك، وفيما يؤدي إلى الحماقات، ثم مع ذلك كله لا يؤمن أن تؤدي إلى خطر أكبر وهو انتشار المخدرات، فلا يؤمن أن يكون صاحب الشيشة الذي يجتذب الزبائن من شركاء تجار المخدرات، بحيث يضع فيها شيئًا من المخدرات حتى يؤدي الأمر إلى الإدمان، ومن هنا فإن تعاطي الشيشة أخطر من تعاطي الدخان، فإن ضرر التدخين ضرر كبير، وضحاياه في كل عام يزيدون على خمسة ملايين يموتون بسبب الإدمان عليه، ولكن أمر المخدرات أكبر وأخطر؛ إذ لا يؤمن أن يكون تعاطي الشيشة طريقًا موصلًا إلى إدمان الشباب على المخدرات، فلذلك يجب على جميع المسئولين في الدولة أن يقوموا بمكافحة هذا الخطر الداهم كل حسب مسئوليته، وعلى المجتمع أن يقف في وجهه سدًّا منيعًا لأجل المحافظة على الشباب، ونرجو من خلال ذلك التخلص من هذه العادة السيئة والسلامة من شرها إن شاء الله تعالى.

من تعمد النظر إلى العورات في نهار رمضان مع الإنزال:

السؤال:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فيما مضى قبل عدة سنوات وفي أيام شهر رمضان كنت أتصفح الإنترنت، وكانت نفسي توصلني إلى المواقع الإباحية وأنظر منها إلى الصور العارية والعياذ بالله، ولكن كنت أكمل يومى بدون أكل إلى أذان المغرب. ولا أعرف هل كان هناك إنزال باستخدام اليد أم لا ولا أعرف كم مرة حصل ذلك؛ لأن الموضوع مضى عليه أكثر من ١٥ سنة، وقد تبت إلى الله بعدها، فماذا يجب علي، وإن كانت كفارة فهل أستطيع الإطعام بدلًا من الصوم، وذلك بسبب ارتباطي بالعمل؟

الإجابة:

هي شر مستطير؛ لأنها مما يضر بالصحة، وفيها إتلاف للمال وإضاعة للوقت وتعريض النفس للخطر، وهي بجانب ذلك تتنافى مع الأخلاق؛ لأن الخلق السليم يجعل الإنسان يبتعد عن كل ما يؤذي الآخرين، والذي يجلس بجانب متعاطي الشيشة (الرشبة) يتأذى من الرائحة الكريهة التي تنبعث منها، وقد تنتشر رائحتها فتصل إلى مكان بعيد، وفيها هدر للأخلاق من ناحية أخرى؛ إذ لا يجتمع إلا السفهاء، فيقضون الوقت في تناول عرض هذا وهتك عرض ذلك، وفيما يؤدي إلى الحماقات، ثم مع ذلك كله لا يؤمن أن تؤدي إلى خطر أكبر وهو انتشار المخدرات، فلا يؤمن أن يكون صاحب الشيشة الذي يجتذب الزبائن من شركاء تجار المخدرات، بحيث يضع فيها شيئًا من المخدرات حتى يؤدي الأمر إلى الإدمان، ومن هنا فإن تعاطي الشيشة أخطر من تعاطي الدخان، فإن ضرر التدخين ضرر كبير، وضحاياه في كل عام يزيدون على خمسة ملايين يموتون بسبب الإدمان عليه، ولكن أمر المخدرات أكبر وأخطر؛ إذ لا يؤمن أن يكون تعاطي الشيشة طريقًا موصلًا إلى إدمان الشباب على المخدرات، فلذلك يجب على جميع المسئولين في الدولة أن يقوموا بمكافحة هذا الخطر الداهم كل حسب مسئوليته، وعلى المجتمع أن يقف في وجهه سدًّا منيعًا لأجل المحافظة على الشباب، ونرجو من خلال ذلك التخلص من هذه العادة السيئة والسلامة من شرها إن شاء الله تعالى.

من تعمد النظر إلى العورات في نهار رمضان مع الإنزال:

السؤال:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فيما مضى قبل عدة سنوات وفي أيام شهر رمضان كنت أتصفح الإنترنت، وكانت نفسي توصلني إلى المواقع الإباحية وأنظر منها إلى الصور العارية والعياذ بالله، ولكن كنت أكمل يومي بدون أكل إلى أذان المغرب. ولا أعرف هل كان هناك إنزال باستخدام اليد أم لا ولا أعرف كم مرة حصل ذلك؛ لأن الموضوع مضى عليه أكثر من ١٥ سنة، وقد تبت إلى الله بعدها، فماذا يجب علي، وإن كانت كفارة فهل أستطيع الإطعام بدلًا من الصوم، وذلك بسبب ارتباطي بالعمل؟

الإجابة:

نظرك إلى الصور العارية نهار الصوم كبيرة تنقض الصوم على الصحيح؛ لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «... ولا صوم إلا بالكف عن محارم الله»، ويلزمك قضاء سائر تلك الأيام حسب اجتهادك في تعيينها بما يطمئن إليه قلبك من أيام، وأما الأيام التي أمنيت فيها بسبب تعمدك النظر إلى ما حرم الله فإنه يلزمك مع قضائها الكفارة المغلظة، وهي عتق رقبة فإن لم تجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم تجد فإطعام ستين مسكينًا، وتجزيك كفارة واحدة بإذن الله عن سائر الأيام مع القضاء. والله أعلم.

دراسة المرأة في المجالات العلمية وعملها في مجال النفط:

السؤال:

ما حكم دراسة الفتاة للهندسة الكيميائية؟ وفي حالة دراسة الفتاة لها ما حكم اشتغالها في شركات النفط والغاز بحكم أن الدراسة مرتبطة بهذا المجال؟

الإجابة:

أما العلم فلا تمنع منه المرأة طالما أنه من العلوم النافعة المفيدة، أما العمل فمن المعلوم أن لعمل المرأة شروطًا في الإسلام، إذا انخرم شرط من هذه الشروط فإنها لا يصح لها أن تمتهن ذلك العمل، وأهم هذه الشروط المنع من الاختلاط بالرجال وحفظ المرأة لسترها ولبسها الشرعي، والمنع من الخلوة بالأجانب، والبعد عن الأعمال التي تفضي إلى تكشف بدنها أو انكشاف ملابسها عنها، مع عدم تقاطع عملها مع مسئولية الأمومة وحقوق الزوج، فإن توفرت هذه الظروف في بيئة العمل جاز لها أن تعمل وإلا فإنها ممنوعة من مثل هذا العمل. والله أعلم.

التسويق الشبكي:

السؤال:

ما حكم التعامل مع شركات تطبق نظام التسويق الشبكي؟ أنا ممثل مستقل لإحدى الشركات التي تنظم التسويق الشبكي. تقوم هذه الشركة بإعطاء ممثليها عمولات على كل مبيعة يقوم بها الممثل. ويحصل الممثل على عمولات إضافية إذا قام بإشتراك ممثل آخر للشركة. يحصل الممثلون على أكثر من ٢٠٠ منتج لترويجه وتحسب العمولات على حسب قيمة المنتج. تقوم الشركة بإعطاء كفآت لكل مبيعة. تحسب هذه الكفآت عن طريق نقاط، ويقوم الممثل بتحويل النقاط إلى عمولات نقدية حينما يصل إلى النقاط المتفقة بين الشركة والممثل.

الإجابة:

إن كان التعاقد يقتضي دفع العميل (الممثل/المسوِّق) مبلغًا من المال حين اشتراكه فإن هذا النوع من التسويق لا يجوز لوجود الغرر والربا، وننبه إلى أن المبلغ الذي يدفعه مقدمًا قد يكون مقابل أغراض يعطى إياها من الشركة، وهذا لا يغير من الحكم شيئًا؛ لأن الأغراض غير مقصودة بل المقصود الاشتراك والحصول على العضوية وتفويض الشركة للتسويق والترويج، هذا وأما الغرر فلأنه لا يدري إن كان سيربح أو لا، فقد يخسر ما دفعه مقدمًا وقد يربح أكثر منه، وهذا هو منشأ الغرر، وأما الربا فلأنه قد يأخذ أكثر مما دفعه بعد أجل، ولو تصورنا أنه أخذ أقل فهو بيع نقد بنقد مع التفاضل والنسيئة.

هذا الذي وصلنا إليه حول هذا النوع من الشركات التي تسعى إلى الإثراء من خلال أموال الناس الداخلين فيها من العملاء فتأخذ هي النصيب الأوفر وتترك إليهم جزءًا من تلك الأموال التي تأتي من خلال دخول أعضاء جدد (ممثلين أو مروجين لها) ثم إن الكسب بهذه الطريقة هو من الميسِر المحرم الذي يجني الإنسان منه أرباحًا دون إضافة إلى الاقتصاد (سواءٌ في الأعيان أو في المنافع مما لا يضيف شيئًا إلى رخاء المجتمع وتنميته؛ ويكون باعث المشترك في هذه الشركات كُلُّه على زيادة العملاء ومضاعفة المشتركين؛ وما السِّلع التي تُعرَض للشراء إلا غطاء وَهمي لمزيدٍ من الجشع في أكل أموال الناس بالباطِل؛ فيقلّ الجُهد وتخُور العزائم في الإنتاج، ويُهتمّ بالمال لأجل المال لا لشَيءٍ آخَر، هذا على أن هذا النوع من التكسب إنما يقوم على الترويج والدعاية لسلع استهلاكية وخدمية، وهو معارض لمقاصد الشريعة في الاقتصاد الإسلامي الداعي للحذر الشديد في الترويج للسلع وتجنب التغرير بها، وحث الناس على الاقتصاد وتجنب التبذير والإسراف، وأن يكون الكسب في مقابل جهد بدني أو ذهني، وهذا كله مفقود في هذا النوع من الكسب، كما أن أخذ عمولة في مقابل جهد بذله آخر (في أسفل الشبكة أو الهرم) لأن دخوله كان بسببه أو بسبب شخص آخر كان قبله بواسطته ليس له توجيه شرعي يمكن الاستناد إليه في هذا النوع من المعاملات.

وأما إن كان الاتفاق مقصورًا على أخذ عمولة عن كل سلعة يسوقها من غير مبالغ اشتراك سواء كانت نقدية صِرفة أو كانت مقابل أغراض شكلية غير مقصودة، ومن غير اشتراط إقناع أعضاء للانضمام إلى التسويق فإنه جائز إن كانت السلع حلالًا، وطريق تسويقها مشروعًا، والله أعلم.

الزواج من رجل ينتمي إلى الجماعات التكفيرية:

السؤال:

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته جزاكم الله عنا خير الجزاء. سؤالي هو أن تقدم لي شاب ملتزم والحمد لله، وبه كثير من الصفات الحميدة التي ترتضيها أي فتاة من خلق ودين . من خلال الحديث قال لي إنه يريد أن يجاهد في سبيل الله وأن يريد الذهاب إلى سوريا، وهو ينتمي لتنظيم اسمه الدولة الإسلامية في العراق والشام، وأعتقد أن هذا التنظيم يتبع القاعدة أو ما شابه، هذا التنظيم عرفت أنه كان في الأول اسمه دولة العراق الإسلامية، وهي التي تقوم ببعض التفجيرات التي تحدث في العراق ثم اندمج وأصبح اسمه الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهو يهدف إلى إقامة دولة الخلافة ممتدة من العراق إلى الشام، هذا ما توصلت إليه من خلال بحثي وسؤال الخطيب عن هذا التنظيم. أنا لا أتحدث عن الجهاد في سوريا لأنه شرف لأي مسلم .ولكن أريد أن أعرف ما مدى مشروعية هذا التنظيم الذي يريد أن يجاهد تحت لوائه، وهل هو بالفعل تنظيم تكفيري وله أفكار قد تبيح استباحه دماء المسلمين نتيجه لما يحدث في العراق الفرع الخاص بالشام ما أسمعه أنه لا يقوم بتفجيرات أو ما شابه لكن الدولة الإسلامية في العراق تقوم بفعل هذه الأمور كما أرى في التلفاز.ما يهم خطيبي هو فقط الجهاد في الشام، ولكن أخاف أن يكون متبنيًا لهذه الأفكار الخاصة بالتفجيرات حين أنه يقرها ولا ينكرها عندما تحدث بدعوى أن الرافضة كفرة كما الانتهاكات التي تحدث لضباط الشرطة لا ينكرها ويصفهم بالكفر كما ما يحدث في أفغانستان لا ينكره أيضًا. وأنا أقلق من هذه الأمور. أنا أخاف جدًّا من دماء المسلمين ومن أي ذنب متعلق بهذه الأمور لأنه ذنب عظيم، وأخاف أن يفعل شيئًا كهذا في المستقبل، ويحاسبني الله عليه ولا يكفي إنكاري فقط لهذه الأمور لتبرئة ذمتي أمام الله. هو مخلص لله ويريد أن يفعل أي شيء كي يرضي الله عزوجل. أنا متحيرة من أمري أراه جيدًا في كثير من الأمور، ولكن هذا الأمر يجعلني مترددة، صليت استخارة أكثر من مرة ولكن شعرت بخوف نتيجة لهذه الأمور، هو يراني زوجة صالحة ويتمنى الزواج بي، ويكنُّ لي المشاعر الطيبة وأنا أيضًا أريده زوجًا لي. لكن ديني يأتي في المقام الأول. أريد أن أعرف هل لي أن أتزوج بهذا الإنسان، وهو يتحمل وحده ذنب أي شيء قد يفعله حتى وإن كنت على علم بأفكاره التي أنا أنكرها ولا أعلم هل يفعل هذه الأمور أم لا في المستقبل ولكنه يقرها. أم أرفض هذا الخطيب وأربط على قلبي والله المستعان، أرجو من حضراتكم بيان موقفي الشرعي من الله ونصيحتي ماذا أفعل لأني في حيرة شديدة جدًّا، بالله عليكم أرجو الرد سريعًا في أقرب وقت لأن موافقتي مترتبة على إجابتكم، وقد تأخرنا عليه كثيرًا في الرد أتمنى من الله أن تكون في خلال يوم أو يومين؟

الجواب:

نحن ننصحك وننصح كل المسلمين بألا يغتروا بالمسميات، لاسيما التي تنبعث من فوهة براكين الفتن، وقد التبس الحق بالباطل والخير بالشر والفتنة بالقتل والتكفير والاعتداء على الأعراض ودخول أجهزة مخابرات دولية في توجيه الصراعات وتمزيق شمل الأمة وزرع الفتن بين أبنائها وقتل الأبرياء واستحلال الحرمات، ثم إننا ننصحك بأن تصارحيه وتتحققي منه مستعينة بأهلك فإن وجدتيه معتقدًا بشيء مما ذكرت ومما لم تذكري من مفاسد هذه الجماعات فأعرضي لتسلمي؛ لأنه إجرام وأي إجرام، ولا شك أن المجرم لا تجوز إعانته بأي شيء؛ لقول الله تعالى: {وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان}.

فارفضي الاقتران به حتى يعود إلى سبيل الرشد ويوجه عاطفته نحو الدعوة إلى الله وطلب العلم الشرعي النافع، والعودة إلى أهل العلم المتبحرين فإن عاطفة الرغبة في الجهاد تعكس حماسًا للتدين والاستقامة والتضحية لإعلاء كلمة الله، وهذه خصال خير لا بد أن تجد توجيهًا صحيحًا رشيدًا يقوم على علم ودراية وفهم للأدلة الشرعية وتنظير للواقع وفقًا لأصول الإسلام ومبادئه. والله أعلم.

تاسعًا: المصادر:

- الموقع الرسمي لمكتب الإفتاء بسلطنة عمان برابط: https://iftaa.om/index.html
- مؤسسة الإفتاء في عمان في القرنين التاسع عشر والعشرين، لخلفان بن سنان الشعيلي، رسالة دكتوراه، جامعة الزيتونة.



مجمع البحوث الإسلامية

أولًا: النشأة والتكوين:

مجمع البحوث الإسلامية هو الهيئة الثانية من هيئات الأزهر الشريف التي أنشئت بموجب القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٣٨١هـ، ١٩٦١م وتعديلاته بشأن إعادة تنظيم الأزهر وإنشاء هيئات تابعة له، ومن بين هذه الهيئات إنشاء مجمع فقهي للفتاوى والأبحاث الإسلامية والعلمية، وهو كما ورد بالمادة (١٥) من هذا القانون: «الهيئة العليا للبحوث الإسلامية».

والمجمع عبارة عن الهيئة العليا للبحوث الإسلامية الذي يقوم بدراسة كل ما يتصل بهذه البحوث، ويعمل على تجديد الثقافة الإسلامية بعيدًا عن التعصب السياسي والمذهبي، وتوسيع نطاق العلم لكل مستوى.

ويهتم بكل ما يستجد من مشكلات، سواء كانت هذه المشكلات تتعلق بالعقيدة، أو بالأمور الفقهية، أو ما يتعلق بأمور الدعوة الإسلامية.

ويتألف المجمع من عدد لا يزيد على خمسين عضوًا من كبار علماء الإسلام، يمثلون جميع المذاهب الإسلامية، ويكون من بينهم عدد لا يزيد على العشرين من غير مواطني جمهورية مصر العربية، وهذا يجعل لمجلس المجمع ميزة عالمية التشكيل التي تجعل له المرجعية فيما يتعلق بالبحوث الإسلامية.

وكان أول أمين عام للمجمع الدكتور محمود حب الله، وكان شخصية عالمية أكسب المجمع مصداقية بالعالم الإسلامي وجعله أول أكاديمية بحثية. وتشكل المجمع من بين كبار رجال الدين بالعالم المشهود لهم بالتقوى والعلم والورع؛ ليقوموا بالاجتهاد والفتوى.

ويرأس مجلس المجمع شيخ الأزهر. ومجلس المجمع يؤلف من بين أعضائه لجانًا أساسية تختص كل منها بجانب من البحوث في مجال الثقافة الإسلامية، مثل: لجنة بحوث القرآن الكريم، ولجنة بحوث السنة النبوية الشريفة، ولجنة البحوث الفقهية، ولجنة العقيدة والفلسفة، ولجنة التعريف

بالإسلام، ولجنة القدس والأقليات الإسلامية. ويتولى مجلس مجمع البحوث الإسلامية ولجانه متابعة القضايا ودراسة الموضوعات المطروحة على الساحة المحلية والعالمية، والأحداث التي تموج بها، ويصدر بياناته المشتملة على رأي الشريعة الإسلامية فيها، هذا فضلًا عن تتبع ما ينشر من بحوث عن الإسلام الحنيف وبها مغالطات وافتراءات، ومواجهتها بالرد والتصحيح.

ومن هذا القبيل تشكيل لجنة دائمة من الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف المصرية لحجز موقع على شبكة النيل الفضائية لشرح مبادئ الإسلام الصحيحة السمحة، والرد على ما يُنشر ضد الإسلام على الشبكات الأخرى.

ثانيًا: مهام مجمع البحوث الإسلامية:

قد حددت المادة (١٥) من القانون المصري رقم (١٠٣) لسنة ١٣٨١هـ، ١٩٦١م واللائحة التنفيذية له وظيفةَ مجمع البحوث الإسلامية **ومهمته التي تتمثل في:**

١. بحث ودراسة كل ما يتصل بالبحوث والدراسات الإسلامية.

٢. العمل على تجديد الثقافة الإسلامية وتجريدها من الفضول والشوائب وآثار التعصب السياسي والمذهبي وتجليتها في جوهرها الأصلي الخالص وتوسيع نطاق العلم بها لكل مستوى وفي كل بيئة.

٣. تتبُّع كل ما ينشر عن الإسلام والتراث الإسلامي من بحوث ودراسات في الداخل والخارج والانتفاع بما فيها من رأي صحيح أو مواجهتها بالتصحيح والرد.

٤. بحث ودراسة كل ما يستجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية واقتصادية تتعلق بالعقيدة أو غيرها وبيان الرأي الشرعي فيها.

٥. الاهتمام بالتراث الإسلامي والعمل على تحقيقه ونشره.

٦. حمل تَبِعة الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة ورسم شئون الدعوة في الداخل والخارج ومتابعة تنفيذ ذلك.

٧. معاونة جامعة الأزهر في الدراسات الإسلامية العليا لدرجتي التخصص والعالِمية والإشراف عليها والمشاركة في امتحاناتها ورسم السياسة العامة الكفيلة للنهوض بها.

٨. العمل على تنظيم القواعد التي تقوم عليها المسابقات والمنح العلمية والجوائز التي تتكفل بها الدولة لتشجيع الدراسات الإسلامية.

٩. إصدار التوصيات للعاملين في مجال الثقافة بالهيئات العامة والخاصة والأفراد، وذلك في نطاق ما يختص به المجمع.

١٠. تنظيم المكتبة الأزهرية والإشراف عليها وتزويدها بالمصنفات والمطبوعات.

١١. رسم نظام بعوث الأزهر إلى العالم، والبعوث الوافدة من العالم إلى الأزهر.

١٢. يعقد المجمع مؤتمرًا سنويًّا يناقش فيه أهم القضايا والمستجدات على الساحة، ويعقبه بمجموعة من القرارات والتوصيات القابلة للتنفيذ.

ثالثًا: التراث العلمي والإفتائي للمجمع:

قد عقد المجلس عدة مؤتمرات اتفق فيها العلماء على مجموعة من الأمور؛ كاتفاقهم في اجتماعهم الأول على أن الكتاب الكريم والسنة النبوية هما المصدران الأساسيان للأحكام الشرعية، وأن الاجتهاد لاستنباط الأحكام الشرعية منهما حق لكل من استكمل شروط الاجتهاد المقررة، وكان الاجتهاد في محل الاجتهاد، وأن السبيل لمراعاة المصالح ومواجهة الحوادث المتجددة هو: أن يتخير من أحكام المذاهب الفقهية ما يفي بذلك، فإن لم يكن في أحكامها ما يفي به كان الاجتهاد الجماعي المذهبي، فإن لم يوجد كان الاجتهاد الجماعي المطلق. وينظم المجمع وسائل الوصول إلى الاجتهاد الجماعي بنوعيه، ليؤخذ به عند الحاجة.

ومن ثم يتضح من هذا القرار أنه يبحث عن الحكم الشرعي في الواقعة المعروضة في مذاهب الفقه الإسلامي، واختيار الحكم الشرعي الملائم دون التقيد بمذهب معين، وهذا يدل على استمرارية الحفاظ على التراث الفقهي الزاخر.

ويتضح أيضًا أن علماء المذاهب الفقهية المتعددة يجتمعون ليختاروا الحكم في المسألة المعروضة على ضوء القواعد العامة في المذاهب المختلفة.

وكذلك مما اتفقوا عليه تسوية الخلافات بينهم، وإزالة كل أسباب الهجران، واتفقوا على توحيد الكلمة، ونبذ الفرقة، ومراعاة الخلافات المذهبية، وأن يمتثلوا قول الله تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

واتفقوا أيضًا على أن أكبر عدو للأمة الإسلامية هو الاستعمار، خاصة اليهودي الذي يحتل فلسطين، والذي يحاول دائمًا التفريق بين أفراد الأمة الإسلامية.

كما اتفقوا على أن قضية فلسطين هي أم القضايا، فلا بد من الوقوف إلى جانب القضية، ولا بد من دعم الشعب الفلسطيني حتى دحر الاحتلال.

واتفق العلماء على اتخاذ الوسائل الكفيلة بزيادة عناية الشعوب باللغة العربية؛ لغة القرآن.

كما قرَّر المؤتمر أهمية موضوع الزكاة، واستثمار الموارد المالية، وحق الملكية الخاصة الذي يقر به الإسلام خلافًا للشيوعية التي كانت أفكارها رائجة في العديد من الدول العربية، إن لم يكن على سبيل الحكومات فعلى سبيل الأفراد.

وكذا شدد المجمع على أهمية نشر الدعوة الإسلامية في جميع أنحاء الكرة الأرضية امتثالًا لقوله تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [النحل: ١٢٥].

هذا، وقد جاء في قرارات وتوصيات المؤتمر الثاني المنعقد بالقاهرة سنة ١٣٨٥هـ، ضرورة أن تقف الدول الإسلامية صفًّا واحدًا في كل ما يمس مصالح المسلمين في حياتهم الدينية والدنيوية.

كما يجب الإسراع في تحديد الوسائل العملية لنشر الإسلام والدعوة إلى الله في مختلف الدول وعلى كافة المستويات.

وإضافة إلى كل هذه التوصيات والقرارات فإن من إنجازات المجمع العديد من الفتاوى الشرعية في كافة المجالات كحكم التأمين، واستثمار الأموال في أنواع متعددة من المعاملات، والتعامل مع البنوك، والقضايا الطبية من زراعة الأعضاء وأطفال الأنابيب وغير ذلك، وشئون الأسرة من زواج وطلاق.

وقد أثمرت مؤتمرات المجمع مجموعة ضخمة من البحوث التي تناولت أوجه الفكر الإسلامي والحياة الإسلامية، وتطبع الأبحاث ويتم إخراجها في كتاب يسمى (كتاب المؤتمر) يوزع على الأعضاء عندما يعقدون مؤتمرًا آخر في السنة التالية.

وأيضًا يُصدر مجمع البحوث الإسلامية في مطلع كل شهر هجري مجلة الأزهر، حاملة رسالة الأزهر إلى جماهير المسلمين في الداخل والخارج، مع متابعة لمجريات الأحداث الإسلامية والعربية بدراسات موضوعية وتحليلات علمية.

رابعًا: نماذج من قرارات وفتاوى المجمع:

بيان من مجمع البحوث الإسلامية ودار الإفتاء المصرية بالحكم الشرعي في نقل الأعضاء من الحي إلى الحي ومن الميت إلى الحي.

استعرض مجلس مجمع البحوث الإسلامية بجلسته رقم (٨) الدورة (٣٣) المنعقدة بتاريخ ١٧ من ذي الحجة سنة ١٤١٧هـ الموافق ٢٤ من أبريل ١٩٩٧م الكتاب المرسل إلى السيد صاحب الفضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر من السيد وزير الصحة والمرفق به مشروع قانون تنظيم نقل وزراعة الأعضاء البشرية (من الحي إلى الحي ومن الميت إلى الحي) لبيان الحكم الشرعي فيه، وبعد دراسة مستفيضة لجميع مواده، انتهى المجلس بشأنه إلى ما يلي:

١. من المتفق عليه عند العقلاء أن شريعة الإسلام قد كرمت الإنسان روحًا وجسدًا تكريمًا عظيمًا، سواء أكان حيًّا أم ميتًا... ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]. كذلك من مظاهر هذا التكريم أن شريعة الإسلام قد اعتبرت جسد الإنسان أمانة ائتمنه الله عليها، وأنه لا يجوز لأحد أن يتصرف في هذا الجسد بما يسوءه أو يهلكه -إلا بالحق- حتى ولو كان هذا التصرف صادرًا من صاحب الجسد ذاته، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًاۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴿٣٠﴾﴾ [النساء: ٢٩، ٣٠]، وفي الصحيحين عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهِ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ تَحَسَّى سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَسُمُّهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَجَأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا».

كذلك من مظاهر تكريم شريعة الإسلام للإنسان أنها أمرت كل مسلم أن يهتم بإصلاح جسده بأن يستعمل كل وسائل العلاج التي تؤدي إلى شفائه من الأمراض، فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً» (أخرجه البخاري).

٢. وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يجوز للإنسان على سبيل الإطلاق أن يبيع عضوًا من أعضائه أيًّا كان هذا العضو؛ لأن أعضاء الإنسان ليست محلًّا للبيع أو الشراء، وليست سلعة من السلع التي يصح فيها التبادل التجاري، وإنما جسد الإنسان بناء بناه الله -تعالى- وسما به عن البيع أو الشراء، وحرم المتاجرة فيه تحريمًا قطعيًّا، وكل ما يأتي عن هذا الطريق بالنسبة لجسد الإنسان فهو باطل، هذا بالنسبة للمتاجرة بأعضاء جسد الإنسان عن طريق البيع أو الشراء.

٣. أما بالنسبة لتبرع الإنسان لغيره بعضو من أعضائه فيرى جمهور الفقهاء أن هذا التبرع جائز شرعًا إذا صرح الطبيب الثقة المتخصص أن هذا التبرع لا يترتب عليه ضرر بليغ بالشخص المتبرع لا في الحال ولا في الاستقبال، وإنما يترتب عليه نفع عظيم بالنسبة للمتبرع له. ونحن نميل إلى هذا الرأي؛ لأن تبرع الإنسان بشيء من جسده لا يصدر عنه إلا في أشد حالات الضرورة لشخص عزيز عليه، ومن أجل تقديم منفعة جليلة لغيره مبتغيًا بها وجه الله تعالى. ولا شك أن هذا اللون من التبرع يمثل أسمى ألوان الإيثار الذي مدح الله -تعالى- به أصحابه بقوله: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩].

٤. وكما أن شريعة الإسلام قد كرمت جسد الإنسان في حياته فقد كرمته أيضًا عند مماته، بدليل أنها نهت عن ابتذاله وتشويهه أو الاعتداء عليه بأي لون من ألوان الاعتداء.

ومن مظاهر ذلك أنها أمرت -بعد موته- بتغسيله وتكفينه والصلاة عليه والدعاء له ودفنه بكل خشوع واحترام.

ولقد كان من هدي النبي صلى الله عليه وسلم أنه بعد الانتهاء من الغزو لا يترك جسد إنسان ملقًى على الأرض، وإنما يأمر بدفنه سواء كان هذا الجسد لمسلم أم لغير مسلم.

٥. **والموت شرعًا:** مفارقة الحياة للإنسان مفارقة تامة بحيث تتوقف كل الأعضاء بعدها توقفًا تامًّا عن أداء وظائفها. (والذي يحدد ذلك هم الأطباء).

فإذا ما تمَّت هذه المفارقة التامة للحياة بالنسبة للإنسان وأقرَّ بذلك الطبيب الثقة المتخصص فإنه في هذه الحالة، وفي أقصى درجات الضرورة يجوز نقل عضو من أعضاء جسد الميت إلى جسد إنسان حي، إذا كان هذا الإنسان الميت قد أوصى بذلك قبل وفاته كتابةً، أو شهد بذلك اثنان من ورثته، وإذا لم تكن هناك وصية ولا شهادة ففي هذه الحالة يكون الإذن من السلطة المختصة.

وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الإذن بالنقل دون أي مقابل، كما يجب أيضًا أن يكون العضو المنقول لا يؤدي إلى اختلاط الأنساب.

وإنما قلنا بجواز النقل من الميت إلى الحي بالضوابط السابقة بناءً على القاعدة الفقهية المشهورة وهي: "الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف".

والضرر الأشد هنا يتمثل في بقاء الإنسان الحي عرضة للمرض الشديد وللهلاك المتوقع، والضرر الأخف يتمثل في أخذ شيء من إنسان ميت لعلاج إنسان حي في حاجة شديدة إلى هذا الأخذ.

٦. هذا، وما قررناه من جواز نقل عضو من إنسان حي إلى آخر مثله، أو من إنسان ميت إلى آخر بالضوابط والشروط التي أشرنا إليها سابقًا يتفق مع فتاوى متعددة صادرة من علماء ثقات، ومن فقهاء متخصصين في الجوانب الشرعية.

وهناك فتاوى أخرى صدرت عن علماء فضلاء وعن مجامع فقهية في بعض البلاد الإسلامية مما يضيق المجال عن ذكرها.

ويمكن متابعة فتاوى مجمع البحوث الإسلامية من خلال البوابة الإلكترونية للأزهر الشريف برابط: http://www.azhar.eg/magmaa/fatwaa

والصورة التالية توضح طريقة طلب الفتوى من مجمع البحوث الإسلامية:



المجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة



أولًا: لنشأة والتكوين:

أنشأته رابطة العالم الإسلامي؛ شعورًا منها بضرورة وجود الاجتهاد الجماعي لمعالجة القضايا العامة في حياة الأمة، وكذلك القضايا المستجدة التي تتكاثر كل يوم، وتتطلب بيان حكم الله فيها، وقد تم تأسيس أول هيئة لهذا المجمع في شهر ذي القعدة ١٣٩٧هـ، وذلك بناءً على قرار المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي في دورته الخامسة عشرة، ١٧ ذي الحجة ١٣٩٣هـ على أن يكون أعضاؤه من العلماء الراسخين الأتقياء من جميع أقطار العالم الإسلامي.

واختارت له مجلسًا من علماء الشريعة من المملكة العربية السعودية ومن خارجها، ولكنَّ أعضاءه غير متفرغين، بل يجتمعون في دورة انعقادية مدتها عشرة أيام في كل عام، ويهيئون بحوثًا في موضوعات فقهية وبعض قضايا الساعة، مما يحتاج إلى معالجته ومعرفة حكمه في فقه الشريعة.

ويتبنى المجمع رأي أكثرية أعضائه الحاضرين في القضايا والبحوث التي تعرض في دورته، فيتخذ فيها قرارات.

ويتكون المجمع من رئيس ونائب وعشرين عضوًا من العلماء المتميزين بالنظر الفقهي والأصولي، وله إدارة تقوم على الإعداد للجلسات وتلقي الاقتراحات، وإعداد البحوث، ونشر المقررات التي تصدر عنه، وإصدار مجلة المجمع الفقهي.

وجهود هذا المجمع ملموسة تتنوع ما بين قرارات وتوجيهات لعامة المسلمين يُبيَّن فيها الحكم الشرعي، ومجلة سنوية أو نصف سنوية[1].

١ الاجتهاد الجماعي وتطبيقاته المعاصرة، رسالة مقدمة للحصول على الماجستير، من إعداد: نصر محمود الكرنز (ص١٠٣) ، الجامعة الإسلامية بغزة كلية الشريعة والقانون، سنة ٢٠٠٨م.

ثانيًا: التراث العلمي والإفتائي للمجمع:

١ - دورات المجمع:

حيث عقد المجمع سبع عشرة دورة، بحث خلالها العديد من الأمور التي تهم المسلم، والتي تحتاج إلى البيان والتوضيح.

فمثلًا في أمور العقيدة: تطرَّق إلى مواضيع ذات أهمية، فبحث حكم الشيوعية، والماسونية، والقاديانية، والبهائية، وحكم الوجودية والانتماء إليها.

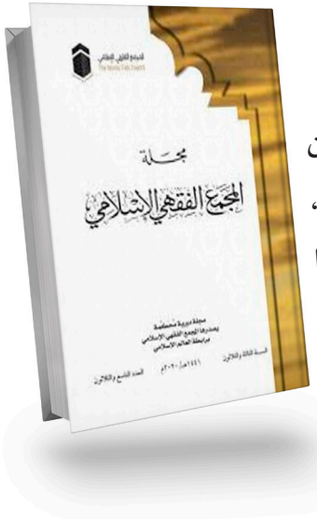
وفي مواضيع الاقتصاد: بحث موضوع التأمين بكافة أنواعه، وحكم كل نوع، وحكم التعامل مع سوق الأوراق النقدية (البورصة)، وبحث أيضًا العديد من المواضيع المتعلقة بالزكاة، جمعها وتوزيعها بالإضافة إلى مواضيع اقتصادية أخرى.

وفي الأمور الطبية: بحث العديد من القضايا المعاصرة، من الأحكام المترتبة على الميت دماغيًّا، وزراعة الأعضاء ونقلها، وتشريح الجثث، وغير ذلك.

وفي أصول الفقه: بحث العديد من القضايا المتعلقة بالاجتهاد.

بالإضافة إلى العديد من المواضيع التي تهم المسلم في حياته اليومية، أو فيما يخص الهيئات والمؤسسات الإسلامية.

٢ - مجلة المجمع:



وقد رتَّب المجمع ليكون صدور هذه المجلة كل نصف سنة، ولكن صدر منها منذ بدايتها عام ١٤٠٨هـ وحتى عام ١٤٢٦هـ عشرون عددًا، وقد بدأت المجلة غير محكمة، ثم صارت محكَّمة وانتظم صدورها من العدد الثالث عشر.

ويتم في هذه المجلة نشر قرارات المجمع، ومواضيع أخرى تهم المسلم.

٣- بحوث وكتب نشرها المجمع:

قام المجمع بنشر العديد من الكتب والأبحاث، سواء كانت هذه الكتب من كتابة أعضاء المجمع أو من غيرها، ومن هذه المنشورات:

١. **كتاب منسك النساء للإمام النووي:** حيث قام المجمع بتحقيق هذا الكتاب، وعلق عليه الشيخ ابن باز.

٢. **حد السرقة:** وهو كتاب ألَّفه الشيخ محمد بن السبيل، عضو المجمع الفقهي، وإمام وخطيب المسجد الحرام.

٣. **حد الزنا:** وهو كتاب ألَّفه الشيخ محمد رشيد قباني، مفتي لبنان وعضو المجمع الفقهي.

٤. **إسلام النجاشي والاعتماد على المصادر الإسلامية في الدراسات الإسلامية واللغوية - أمل ورجاء:** وهو عبارة عن كتاب قام بتأليفه عضو المجمع الفقهي اللواء الركن محمد شيت خطاب رحمه الله.

٥. **الإسلام والحرب الجماعية (كتاب)، وانتشار أم الخبائث (كتاب):** وهما من تأليف المؤلف السابق: محمد شيت خطاب.

٦. **حدود حرية الفكر في القرآن الكريم:** وهو عبارة عن كتاب من تأليف الأمين العام للمجمع الأستاذ الدكتور صالح بن زابن المرزوقي البقمي.

٧. كتاب يضم قرارات المجمع الفقهي.



هذه أهم المطبوعات التي قام المجمع بنشرها، وهناك بعض المنشورات الأخرى التي قام المجمع بنشرها، مثل: أعمال ندوة (الزحام في الحج وحلولها الشرعية)، بيان مكة بشأن الإرهاب مترجمًا إلى اللغتين الإنجليزية والفرنسية.

يمكن الاطِّلاع على فتاوى المجمع وقراراته عن طريق الكتب والمجلات التي تصدر عن المجمع بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني برابط: http://ar.themwl.org/.

والصور التالية توضح كيفية التواصل مع المجمع وكيفية التعرف على قراراته وأبحاثه:





مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة



أولًا: النشأة والتكوين:

تأسس مجمع الفقه الإسلامي الدولي تنفيذًا للقرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث «دورة فلسطين والقدس» المنعقد في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في الفترة من ١٩- ٢٢ ربيع الأول ١٤٠١هـ (٢٥- ٢٨ يناير ١٩٨١م)، وقد تضمن ما يلي:

إنشاء مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ويكون أعضاؤه من الفقهاء والعلماء والمفكرين في شتى مجالات المعرفة الفقهية والثقافية والعلمية والاقتصادية من مختلف أنحاء العالم الإسلامي لدراسة مشكلات الحياة المعاصرة والاجتهاد فيها اجتهادًا أصيلًا فاعلًا بهدف تقديم الحلول النابعة من التراث الإسلامي والمنفتحة على تطور الفكر الإسلامي. وانطلاقًا من روح بلاغ مكة المكرمة اتخذت منظمة المؤتمر الإسلامي جملة من الإجراءات القانونية والتنفيذية بهدف وضع الإطار القانوني والإداري لتحقيق إرادة القادة المسلمين بإنشاء مجمع للفقه الإسلامي تلتقي فيه اجتهادات فقهاء المسلمين وحكمائهم لكي تقدم لهذه الأمة الإجابة الإسلامية الأصيلة عن كل سؤال تطرحه مستجدات الحياة المعاصرة.

ويقع مقر المجمع بمدينة جدة (المملكة العربية السعودية)، ويتم اختيار أعضائه وخبرائه من بين أفضل العلماء والمفكرين في العالم الإسلامي والأقليات المسلمة في الدول غير الإسلامية في جميع فروع المعرفة (الفقه الإسلامي، العلوم، الطب، الاقتصاد، الثقافة... إلخ). وقد انعقد المؤتمر التأسيسي لمجمع الفقه الإسلامي الدولي في مكة المكرمة فيما بين ٢٦- ٢٨ من شعبان ١٤٠٣هـ (٧- ٩ يونية ١٩٨٣م)، وبانعقاد المؤتمر التأسيسي أصبح المجمع حقيقة واقعة باعتباره إحدى الهيئات المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

ويبلغ عدد الدول المشاركة بالمجمع ثلاثًا وأربعين دولةً من بين سبع وخمسين دولة ممثلة بواحد أو أكثر من خيرة علماء الفقه الإسلامي من أبنائها. ولم يَفُت أن يستعين المجمع بالعديد من الخبراء المميزين في مجالات المعرفة الإسلامية وشتى المعارف والعلوم الأخرى، وذلك من أجل تحقيق إرادة

الأمة الإسلامية في الوحدة نظريًّا وعمليًّا وفقًا لأحكام الشريعة السمحة، ولتستعيد الأمة بالتالي دورها الحضاري الذي اضطلعت به على مدى قرون عدة حملت فيها نبراس التقدم، وقادت فيها حركة التاريخ الإنساني على كافة المستويات[١].

ثانيًا: التراث العلمي والإفتائي للمجمع:

١ - قرارات المجمع:

بحث المجمع العديد من المشكلات التي تواجه الأمة الإسلامية، وكذلك العديد من القضايا الفقهية والتساؤلات التي تحتاج إلى إجابات شرعية شافية، مثل: التعاملات البنكية وما أشكل على الناس في موضوع الربا، وبعض القضايا الطبية المعاصرة؛ كأطفال الأنابيب، وموضوعات في الاقتصاد الإسلامي، مثل أمور الزكاة وما يتعلق بها.

٢ - نشر وطباعة العديد من الكتب:

نشر المجمع العديد من الكتب منها:

- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، لابن شاس، في ثلاثة مجلدات.
- وكتاب بلغة الساغب وبغية الراغب، لأبي عبد الله محمد بن أبي القاسم محمد بن الخضر بن تيمية، في مجلد واحد.
- وكتاب المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل، للدكتور بكر أبو زيد، ويقع في مجلدين.
- وكتاب البطاقات البنكية، للدكتور عبد الوهاب أبي سليمان، في مجلد واحد.
- وكتاب الفقه الإسلامي من خلال كتاب «الإشراف على مسائل الخلاف» للقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي، تحقيق: الدكتور محمد الروكي، في مجلد واحد.
- وكتاب المدخل إلى آثار شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: الدكتور بكر أبو زيد.
- وكتاب جامع المسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد عزيز شمس.
- وكتاب المنهج القويم في اختصار اقتضاء الصراط المستقيم، لمحمد البعلي.
- وكتاب بين علمي أصول الفقه والمقاصد، لمحمد بن الخوجة.
- وكتاب بدائع الفوائد لابن القيم، تحقيق: علي بن محمد العمران.
- وهناك العديد من الكتب والرسائل والأبحاث مما لا يتسع المقام لذكرها.

١ موقع مجمع الفقه الإسلامي الدولي على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

٣- مجلة مجمع الفقه الإسلامي:

وقد صدرت في ١٣ عددًا، وكل عدد يتكون من مجموعة من المجلدات، وبلغ عدد مجلداتها أربعين مجلدًا.

ويمكنك الاستفادة من فتاوى وقرارات مجمع الفقه الإسلامي من خلال ما ذُكر من كتب ومجلات، بالإضافة إلى الموقع الرسمي للمجمع برابط: http://www.iifa-aifi.org.

ويمكنك من خلال الصور التالية معرفة كيفية التواصل مع مجمع الفقه الإسلامي وهيئته، وندوات وقرارات وأبحاث المجمع:




الدورات
الأولى
الثانية
الثالثة
الرابعة
الخامسة
السادسة
السابعة
الثامنة
التاسعة
الثالثة عشرة
الرابعة عشرة
الخامسة عشرة
المجلة الإلكترونية

الخاتمة

عرض هذا القسم من المعلمة لأهم وأبرز المؤسسات الإفتائية الإسلامية في الدول العربية والإسلامية، من حيث تاريخها ومراحل تأسيسها وتطورها ومنهج الإفتاء بها وأعلام المفتين بها وتراثها ونماذج من فتاويها تتواءم مع الواقع المعاصر، وقد اقتصرنا على المؤسسات الرسمية التي تسير على نهج الوسطية، والتي لها دور إيجابي في حياة المجتمعات والشعوب، وتُزيل ما لحق بالفتوى بسبب تصدر غير المتخصصين وأنصاف العلماء وأصحاب التوجهات المتطرفة، كما أن هذه المؤسسات تتبنى منهج الإفتاء الجماعي الذي ننادي به في هذا العصر؛ نظرًا لما جدَّ فيه من النوازل والمسائل التي لم تُعهد من قبل، والتي تحتاج إلى الفصل فيها من قِبَل علماء الدين والاقتصاد والطب وغير ذلك من المجالات؛ وذلك نتيجة لتطور وسائل الحياة والتقدم العلمي والتكنولوجي.

ونأمل أن تكثر هذه المؤسسات الرسمية الوسطية في كل البلاد تحقيقًا لنشر الإسلام الوسطي وللإجابة عما يعرض للمسلمين من تساؤلات، وما يطرأ لهم من مشكلات في كل البلاد الإسلامية وغير الإسلامية.